

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير
تخصص إدارة أعمال

بعنوان:

أهمية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة
التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة
(إسقاط على حالة الجزائر)

إشراف الأستاذ الدكتور:
§ عاشور كتوش

إعداد الطالب:
§ حاج قويدر فورين

لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة الشلف	أستاذ	أ.د. منير نوري
مشرفاً ومقرراً	جامعة الشلف	أستاذ	أ.د. عاشور كتوش
ممتحناً	المدرسة العليا للتجارة	أستاذ	أ.د. محمد براق
ممتحناً	جامعة الجزائر 03	أستاذ	أ.د. نوفل حديد
ممتحناً	جامعة ورقلة	أستاذ	أ.د. مداني بن بلغيث
ممتحناً	جامعة الشلف	أستاذ محاضر أ	د. قدور بن نافلة

السنة الجامعية : 2012 - 2013

الفهرس

	الإهداء
	كلمة شكر
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - ط	مقدمة
01	الفصل الأول : الإطار النظري والعلمي لنظام المعلومات المحاسبي
02	تمهيد
03	1- مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات
03	1-1- مفهوم، خصائص، مكونات ووظائف نظام المعلومات
10	1-2- مدخلات ومخرجات نظام المعلومات
17	1-3- متطلبات تطبيق نظام المعلومات
22	2- المحاسبة في المؤسسة - لمحة تاريخية ومفاهيم أساسية
22	1-2- الإطار المفاهيمي للمحاسبة
33	2-2- أسس المحاسبة ومقوماتها
40	2-3- نظريات المحاسبة
47	3- الإطار الفكري والمفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي
47	1-3- مفهوم نظام المعلومات المحاسبي
56	2-3- أهداف، وظائف وأهمية نظام المعلومات المحاسبي
63	3-3- تصنيف، عناصر ، مقومات ومكونات نظام المعلومات المحاسبي
74	خلاصة الفصل الأول
75	الفصل الثاني: أسس ومتطلبات بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي
76	تمهيد
77	1 - أسس ومتطلبات تحليل نظام المعلومات المحاسبي
77	1-1- مفاهيم عامة حول تحليل نظام المعلومات المحاسبي
83	1-2- خطوات تحليل نظام المعلومات المحاسبي
98	1-3- أساليب تحليل نظام المعلومات المحاسبي
115	2- خطوات وأساليب تصميم نظام المعلومات المحاسبي

115	1-2- مفهوم، مناهج ومبادئ تصميم نظام المعلومات المحاسبي
124	2-2- خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبي
132	3-2- طرق و أساليب تصميم نظام المعلومات المحاسبي
137	3 - تنفيذ وصيانة نظام المعلومات المحاسبي
137	1-3- تنفيذ وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي
146	2-3- متابعة وصيانة نظام المعلومات المحاسبي
151	خلاصة الفصل الثاني
152	الفصل الثالث : اقتصاد المعرفة وتحقيق الميزة التنافسية
153	تمهيد
154	1 - مفهوم وآليات اقتصاد المعرفة
154	1-1- المفاهيم المرتبطة بالمعرفة
162	2-1- مفهوم وخصائص إدارة المعرفة
175	3-1- مفاهيم، آليات ومقومات اقتصاد المعرفة
183	2 - المفاهيم المرتبطة بالميزة التنافسية
183	1-2- المنافسة في ظل بيئة الأعمال الحديثة
195	2-2- مفهوم وخصائص الميزة التنافسية
205	3 - الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة
205	1-3- علاقة الميزة التنافسية باقتصاد المعرفة
212	2-3- التحليل الاستراتيجي والمنافسة في ظل اقتصاد المعرفة
218	خلاصة الفصل الثالث
220	الفصل الرابع : نظام المعلومات المحاسبي كأداة لتحقيق الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة
221	تمهيد
222	1 - نظام المعلومات المحاسبي في ظل اقتصاد المعرفة
222	1-1- مقومات نظام المعلومات المحاسبي في ظل اقتصاد المعرفة
225	2-1- متطلبات نظام المعلومات المحاسبي في ظل اقتصاد المعرفة
229	2- مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في ظل معايير المعرفة الحاسوبية
229	1-2- المعرفة الحاسوبية والمعلومات
236	2-2- تصنيف المعلومات الحاسوبية

241	2-3- جودة المعلومات في ظل معايير المعرفة المحاسبية
248	3- اتجاهات ومداخل ربط نظام المعلومات المحاسبي بالميزة التنافسية
249	3-1- اتجاهات ربط نظام المحاسبة المالية بالميزة التنافسية
251	3-2- اتجاهات ربط نظام المحاسبة الإدارية بالميزة التنافسية
264	3-3- مداخل مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية
273	خلاصة الفصل الرابع
274	الفصل الخامس: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية ودوره في إكساب المؤسسات الاقتصادية ميزة تنافسية-دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
275	تمهيد
276	1- واقع النظام المحاسبي المالي وتنافسية الاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد المعرفة
276	1-1- مفهوم، مجال وأهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي
285	1-2- مدى جاهزية مناخ الأعمال في الجزائر لتبني فكر المنافسة.
290	1-3- واقع تطبيق اقتصاد المعرفة في الجزائر
295	2- منهجية الدراسة الميدانية
295	2-1- وسائل الدراسة الميدانية
298	2-2- تحضير الاستبيان
300	3- دراسة وتحليل نتائج الاستبيان
300	3-1- دراسة مجتمع وعينة الدراسة
304	3-2- تحليل نتائج الاستبيان
329	خلاصة الفصل الخامس
331	خاتمة
340	قائمة المراجع
354	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
16	تصنيف المعلومات التي تقابل احتياجات المستويات الثلاثة من اتخاذ القرار	1-1
104	بعض الرموز التي تستعمل في خرائط التدفق	1-2
150	عدد الأفراد العاملين في الصيانة بعدد العاملين في تطوير الأنظمة الجديدة	2-2
193	تحليل فرص النمو	1-3
195	قائمة كبار المنافسين	2-3
252	متطلبات تنفيذ الإستراتيجية	1-4
253	المدخل المختلفة لإدارة التكلفة وفقاً للإستراتيجيات المطبقة في مجال المنافسة	2-4
254	أهم الفروق بين نظام المحاسبة الإدارية الإستراتيجية للتكاليف والمحاسبة الإدارية التقليدية	3-4
259	اتجاهات الربط بين المحاسبة والميزة التنافسية وانعكاساتها على المعلومات المحاسبية	4-4
288	ترتيب الجزائر من بين 14 دولة عربية حسب مؤشر التنافسية العالمي لعامي (2010-2011)	1-5
300	الاستثمارات الموزعة و المسترجعة	2-5
301	توزيع العينة من حيث القطاع	3-5
302	توزيع أفراد العينة حسب العمر	4-5
303	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	5-5
318	مقياس دراسة الفرضية الرابعة (مقياس <i>likert</i>)	6-5
318	تحليل المؤشرات حسب مقياس <i>likert</i>	7-5

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	وظائف نظام المعلومات	09
2-1	مسار نظام المعلومات	10
3-1	نظريات المحاسبية	46
4-1	نظام المعلومات المحاسبي	49
5-1	نظام المعلومات المحاسبي و علاقته مع البيئة و النظم الفرعية الأخرى	50
6-1	نظام المعلومات المحاسبي جزء من نظام المعلومات الإداري	51
7-1	نظام المعلومات الإداري جزء من نظام المعلومات المحاسبي	52
8-1	نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري نظامان مستقلان	53
9-1	الجهات المستفيدة من نظام المعلومات المحاسبي	62
10_1	عناصر نظام المعلومات المحاسبي	65
11-1	علاقة نظام المحاسبة المالية بناظم المحاسبة الإدارية	73
1-2	خطوات تحليل نظام المعلومات المحاسبي	83
2-2	نموذج تقرير مشكل	85
3-2	تقييم نظام المعلومات القائمة	88
4-2	نتائج قرار تأجيل تطبيق نظام جديد	91
5-2	تكلفة تدفق البيانات والمعلومات المحاسبية	94
6-2	القيمة الإجمالية والتكلفة الإجمالية للمعلومات المحاسبية	95
7-2	أساليب تحليل نظام المعلومات المحاسبي	97
8-2	قائمة استبيان خماسية	99
9-2	نموذج جدول القرارات	102
10-2	نموذج خريطة تنظيمية	103
11-2	نموذج خريطة النظام	107
12-2	نموذج خريطة مسار مستندات	109
13-2	نموذج خريطة تدفق برنامج	110
14-2	نموذج خرائط جانت	112
15-2	مناهج تصميم نظام المعلومات المحاسبي	120
16-2	تحرير فاتورة من أربع نسخ باستعمال النسخ الكربوني	122
17-2	الخطوات الضرورية لتصميم نظام المعلومات المحاسبي	124
18-2	طرق تصميم المجموعة الدفترية	130

132	طرق تصميم نظام المعلومات المحاسبي	19-2
137	خطوات تنفيذ نظام المعلومات المحاسبي	20-2
142	مداخل التحول إلى النظام الجديد	21-2
148	الأبعاد الرئيسية في صيانة نظام المعلومات المحاسبي	22-2
150	عدد الأفراد العاملين في الصيانة بعدد العاملين في تطوير الأنظمة الجديدة	23-2
159	عناصر المعرفة	1-3
161	العلاقة بين المعرفة والمعلومات	2-3
167	نموذج <i>SECI</i> لإدارة المعرفة	3-3
169	نموذج <i>Duffy</i> لإدارة المعرفة	4-3
170	نموذج <i>OSD Comptroller</i> لإدارة المعرفة	5-3
171	نموذج <i>Marquardt</i> لإدارة المعرفة	6-3
172	نموذج موئل لإدارة المعرفة	7-3
173	نموذج <i>Hope</i> لإدارة المعرفة	8-3
174	نموذج <i>Wiig</i> لإدارة المعرفة	9-3
187	البيئة التنافسية وعلاقتها مع البيئة العامة	10-3
193	عناصر البيئة التنافسية	11-3
196	مراحل تطور الميزة التنافسية	12-3
198	عوامل نشوء الميزة التنافسية	13-3
199	مصادر الميزة التنافسية	14-3
203	محددات الميزة التنافسية كنظام	15-3
204	دورة حياة الميزة التنافسية	16-3
208	الإستراتيجية استجابة لتحقيق الميزة التنافسية	17-3
213	المواءمة بين البيئة الخارجية والبيئة الداخلية لتشكيل الميزة التنافسية	18-3
217	خلق الميزة التنافسية عبر المعرفة و الإبداع	19-3
222	مقومات نظام المعلومات المحاسبي في ظل اقتصاد المعرفة	1-4
225	متطلبات نظام المعلومات المحاسبي في ظل اقتصاد المعرفة	2-4
233	العلاقة بين البيانات والمعلومات الحاسوبية في ظل نظام المعلومات المحاسبي	3-4
235	العلاقة بين كمية المعلومات ووقت اتخاذ القرار	4-4
240	المستويات الإدارية ومتطلباتها من المعلومات الحاسوبية	5-4
242	الخصائص النوعية لجودة المعلومات الحاسوبية	6-4

251	استراتيجيات (بورتر) للتنافسية و علاقتها بالحصصة السوقية وربحية المؤسسة	7-4
288	معدل تنافسية الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مع الدول العربية (2010-2011)	1-5
301	توزيع العينة حسب القطاع	2-5
302	توزيع أفراد العينة حسب العمر	3-5
303	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	4-5
304	مدى إتقان النظام المحاسبي المالي	5-5
305	جاهزية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي	6-5
305	إعادة تصميم إجراءات العمل المحاسبي	7-5
307	مدى التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي	8-5
308	مدى مواكبة التطورات المعرفية و التكنولوجية	9-5
310	استخدام الشبكة في عمليات التبادل	10-5
311	مفهوم الميزة التنافسية	11-5
312	فيما تكمن قوة المؤسسة	12-5
313	درجة الرضا عن المؤسسة	13-5
314	الإستراتيجية التنافسية	14-5
315	البحث والتطوير	15-5
316	استعمال نظام الموازنات في التخطيط الإستراتيجي	16-5
317	تحليل القوائم المالية لغرض تحليل الموقف	17-5
318	نموذج الدراسة للفرضية الرابعة	18-5
319	جودة المعلومات المحاسبية	19-5
321	تقييم الأداء المالي	20-5
323	اليقظة	21-5
325	تخفيض وقت وتكاليف التشغيل	22-5
327	الإفصاح المحاسبي	23-5

مقدمة

شهدت بيئة الأعمال في العقدتين الأخيرين (من القرن 21) تغيرات متلاحقة نتيجة للطفرة الهائلة في الاعتماد على نظم المعلومات واستخدام وسائل الاتصالات الحديثة والانفتاح على الأسواق العالمية. مما ترتب على تلك التغيرات احتدام المنافسة بين المؤسسات ومحاولة كل منها تحقيق أقصى كفاءة ممكنة في استغلال ما لديها من موارد للسيطرة على الأسواق أو للحفاظ على مكانتها التنافسية، وتطلب الأمر أن يحصل المدراء على معلومات هامة ودقيقة تمكنهم من إدارة مؤسساتهم في ظل تلك العوامل المتشابكة.

و في عصر أصبحت فيه المعلومات تشكل مدخلاً استراتيجياً من مدخلات المؤسسة وتكلفة باهظة على عاتق غير مستغليها، تطلب الأمر من المؤسسات كنظام مفتوح أن تعتمد أنظمة معلومات متطورة تستطيع أن تلي احتياجاتها من المعلومات، التي تمكنها من مجاراة التغيرات السريعة التي تحصل في بيئة الأعمال، وتجعلها أكثر مرونة لضمان بقائها في ركب المنافسة العالمية .

ونتيجة للتطورات التكنولوجية والمعلوماتية أصبحت أنظمة المعلومات تحتل مكانة هامة في كل المجالات، لذا كان لزاماً على المؤسسة أن تطور أنظمة معلومات بخطى سريعة في جميع المستويات، والتي تحقق لها العديد من المزايا، من خلال ما توفره من معلومات تعد مدخلاً أساسياً في عملية اتخاذ القرار على مختلف أشكاله، والذي من شأنه أن يساهم في رفع أداء المؤسسة لتحقيق ميزة تنافسية.

ومن أنظمة المعلومات الأساسية في المؤسسة والتي لا يمكن الاستغناء عنها في أي حال من الأحوال، هو نظام المعلومات المحاسبي الذي يؤدي دوراً مهماً وأساسياً في المؤسسة الأمر الذي يتطلب معه ضرورة دراسة علاقات التنسيق والترابط والتكامل بينه وبين باقي أنظمة المعلومات الأخرى من أجل بناء نظام معلومات متكامل.

وفي عصر المعلوماتية والتميز، توجب على المؤسسات كنظام متكامل بناء نظام معلومات محاسبي يتوافق والتطورات الاقتصادية و التكنولوجية الحالية و يساعدها على الوقوف في وجه منافسيها، من خلال تطبيقات وعناصر التكنولوجية بما يساعدها على تحقيق أهدافها الاقتصادية في ظل التوجهات الجديدة نحو اقتصاد المعرفة، وهذه العملية تتطلب من المؤسسة التطوير والتحديث المستمر لنظام المعلومات المحاسبي وفقاً لمتغيرات البيئة الخارجية والبيئة الداخلية، وتخصيص الموارد الضرورية لهذه العملية، من موارد بشرية مؤهلة، تكنولوجيات وتقنيات عالية وأجهزة ومعدات وبرامج بالإضافة إلى البيئة التنظيمية الملائمة، كما تطلب منها إعادة هندسة كل نشاطاتها الداخلية لتتلاءم والنظام الجديد، لإنتاج معلومات محاسبية إستراتيجية وبالمعايير المطلوبة التي من شأنها تحقيق الإستراتيجية التنافسية .

ومن هذا المنطلق استهدفت الدراسة الوقوف على مدى فاعلية نظام المعلومات المحاسبي في إكساب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ميزة تنافسية في ظل اقتصاد المعرفة.

ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة التالية:

1. ما المقصود بنظام المعلومات المحاسبي؟
2. ما هي التقنيات والمناهج المعتمدة في بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي؟
3. ما هي طبيعة العلاقة بين اقتصاد المعرفة والميزة التنافسية؟
4. ما هي طبيعة العلاقة التي تربط نظام المعلومات المحاسبي بالميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة؟
5. هل يساهم النظام المحاسبي المالي في تحريك عجلة التنافسية في البيئة الاقتصادية الجزائرية؟

I- فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة السابق تم طرح الفرضيات التالية:

1. نظام المعلومات المحاسبي هو مجموعة من العناصر المادية والتكنولوجية والبشرية التي تتضافر فيما بينها لتقديم معلومات محاسبية مفيدة لصناع القرار، من خلال التفاعل مع البيئة الخارجية والداخلية.
2. تخضع عملية بناء أو تطوير نظام المعلومات محاسبي في المؤسسات الاقتصادية إلى دراسة شاملة وتحليل دقيق من أجل هندسة نظام جديد يحقق أهداف المؤسسة، اعتمادا على مجموعة من التقنيات والأساليب الكمية والكيفية و التنظيمية، ومجموعة من المناهج والمبادئ العلمية.
3. اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد المبني كليا وجزئيا على المعرفة والذي يلعب الدور الرئيسي في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية من خلا مجموعة من الميكانيزمات تساعد على تحقيقها واستدامتها.
4. تعتبر المعلومات المحاسبية التي تمتاز بمجموعة من الخصائص النوعية من المدخلات الأساسية التي تساعد على تحقيق الإستراتيجيات التنافسية، ومن ثمة الميزة التنافسية.
5. تعاني البيئة التنافسية الجزائرية من قصور حاد بسبب ضعف بيئة الأعمال وغياب الميكانيزمات الأساسية التي تساهم في تحقيق التنافسية، كما يساهم النظام المحاسبي المالي في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

II- أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى إبراز أهمية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية وأثر تبني أنظمة معلومات محاسبية مستحدثة على تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة، وكذا إبراز دور استحداث الجزائر لنظام محاسبي مبني على أسس وقواعد دولية وعناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال:

- التعرف على نظام المعلومات المحاسبي، متطلباته، آلياته، أهميته و دوره حتى يكون نظام فعال داخل المؤسسات الاقتصادية.
- التعرف على طرق وأساليب وأدوات تحليل وتصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبي.
- التعرف على اقتصاد المعرفة مفهومه، مكوناته، خصائصه ومختلف الأبعاد المتعلقة به.
- التعرف على المفاهيم المرتبطة بالميزة التنافسية وإستراتيجيات تحقيقها.
- إبراز العلاقة بين اقتصاد المعرفة والميزة التنافسية.
- إبراز العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي المبني على التقنيات الحديثة والميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة.
- واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية في ظل بيئة الأعمال الجزائرية، ومدى مساهمة هذا النظام في الرفع من تنافسية هذه المؤسسات في ظل اقتصاد المعرفة.

III - أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الميزة التنافسية في عصر المعرفة والتميز التي أصبحت من المتطلبات الضرورية للمؤسسات الاقتصادية لبقائها في ركب المنافسة لذا وجب على المؤسسات العمل على تحقيقها ثم الحرص على استدامتها، اعتمادا على عناصر اقتصاد المعرفة والتي تتركز أساسا في المعرفة التي يمتلكها عنصر البشري، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة.

كما تلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً كأداة تنافسية، في ظل اقتصاد المعرفة. ولتوفير معلومات اقتصادية (معلومات بأقل تكلفة وأكبر عائد)، وذات مصداقية وجب على المؤسسات بناء نظام معلومات محاسبي يوفر المعلومات الضرورية في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة وبأقل تكلفة ممكنة من أجل تحقيق الرشادة والفعالية القصوى في القرارات المتخذة من طرف المؤسسة والأطراف الخارجية التي لها علاقة معها.

IV - إطار الدراسة

1- الإطار الموضوعي: تنحصر هذه الدراسة في إبراز المفاهيم النظرية المرتبطة بنظام المعلومات المحاسبي واقتصاد المعرفة والميزة التنافسية، وكذا إبراز العلاقة بينهم.

وفي الجانب التطبيقي ولحصر الدراسة تم التركيز على النظام المحاسبي المالي باعتباره يعكس نظام المحاسبة المالية الذي يعتبر أهم نظام من النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي، وذلك لسببين:

- **السبب الأول:** غياب نظام المحاسبة الإدارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والاعتماد شبه الكلي على نظام المحاسبة المالية الذي يعتبر نظاماً رسمياً إجبارياً يحكمه النظام المحاسبي المالي، على خلاف نظام المحاسبة الإدارية

الذي هو اختياري والمؤسسات غير مجبرة على استعماله، وهذا ما هو موجود في الواقع العملي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث أهملت هذا النظام رغم أهميته.

- **السبب الثاني:** النظام المحاسبي المالي هو نظام مستحدث تم تطبيقه من الفاتح جانفي 2010 وهو ما يتلاءم مع عنوان البحث.

2- الإطار الزمني: يغطي البحث فترة زمنية تقريباً من 2003 إلى غاية 2012، أما الدراسة الميدانية فدامت حوالي 12 شهراً وذلك ابتداءً من شهر ديسمبر 2011 إلى غاية نهاية شهر ديسمبر 2012 وذلك بدءاً من إعداد وتحضير الاستبيان، مروراً بتوزيعه، ومن ثم جمع الاستثمارات ومعالجتها.

3- الإطار المكاني: اقتصرت الدراسة على القطاع الصناعي بولاية الشلف وعين الدفلى.

V- الدراسات السابقة

1- دراسة عادل محمد القطاوني 2005: (أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي)¹.

حاول الباحث في هذه الدراسة إبراز أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي، ولقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- إن استخدام شبكات الاتصالات يعتبر الأكثر تأثيراً على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي، يليه الأجهزة والبرمجيات، ومن ثم قواعد البيانات من حيث أثر كل متغير من هذه المتغيرات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي.

- إن لاختلاف نوع القطاع أثر في مدى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات حيث تبين بأن قطاع المصارف يتمتع بمستويات تقنية أعلى منها في منشأة التأمين.

- إن لاختلاف نوع القطاع أثر في اختلاف فاعلية نظام المعلومات المحاسبي حيث تبين بأن قطاع المصارف يتمتع بأنظمة معلومات محاسبية ذات فاعلية أكبر منها في قطاع التأمين.

2- سامي محمود عبد الحميد مراد 2005: (تأثير الإنترنت على نظم المعلومات المحاسبية)².

¹ عادل محمد القطاوني، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، الأكاديمية للعلوم المالية والمصرفية، عمان - الأردن، 2005.

² سامي محمود عبد الحميد مراد، تأثير الإنترنت على نظم المعلومات المحاسبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، كلية التجارة، القاهرة - مصر، 2005.

تناول الباحث في هذه الدراسة الإطار المقترح لإعادة هندسة نظم المعلومات الحالية لتلائم عمليات التجارة الإلكترونية.

وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى:

- قبل تصميم نظام المعلومات المحاسبي يجب فهم التجارة الإلكترونية ونظم المعلومات بشكل جيد بما يقي الشركة من تكبد خسائر مادية ومعنوية.
- قبل الدخول إلى التجارة الإلكترونية لا بد من تقييم التقنيات الجديدة وتطوراتها المستقبلية.
- لكي تنجح عملية التصميم يجب الفهم العميق لطبيعة التجارة الإلكترونية وملامح التعامل في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات و معرفة ماهيتها ومتطلباتها وإيجابياتها وسلبياتها حتى معرفة الفرص والتحديات التي تثيرها و تأثير ذلك على نظم المعلومات محل التطوير. حيث لا بد من الوقوف بدقة على تأثير عملية التحول على موارد المنظمة.

3- دراسة سهى شفيق سنكري 2006: (تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية باستخدام قواعد البيانات)¹.

تناولت هذه الدراسة جانب نظري اشتمل على محورين أساسيين هما: نظم المعلومات المحاسبية وارتباطها بقواعد البيانات، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية.

أما الجانب التطبيقي فشمّل دراسة ميدانية في الشركة العامة للبناء والتعمير وفق منهج *Merise* وتطبيقه علمياً وتحليل نظم المعلومات المحاسبية في مجلس مدينة اللاذقية وفق منهج *UML* ومحاولة بيان الثغرات والوصول إلى تحليل أفضل وتصميم أفضل يؤدي إلى نتائج أفضل.

وقد توصلت الباحثة إلى ما يلي: يجب تحديد المراحل اللازمة لإنجاز نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من خلال:

- مسح الموقع
- تحليل النظام
- إنجاز النظام
- التجربة والتصحيح
- التدريب

¹ سهى شفيق سنكري، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية باستخدام قواعد البيانات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق، دمشق - سوريا، 2006.

4- دراسة رامية أحمد عز كردية 2007 : (أثر التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية)¹.

أوضحت في هذه الرسالة العلاقة المتبادلة بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية، كما بينت الخطوات الأساسية لتصميم نظام معلومات محاسبي مبني على عنصر التكنولوجيا.

وأبرزت الباحثة أن تطوير نظم المعلومات المحاسبية لتتلاءم ومتطلبات التجارة الإلكترونية أصبحت ضرورة حتمية في ظل الاقتصاد الحديث، كما قامت بإبراز أهم الخطوات الضرورية لتطوير نظم معلومات محاسبية تخدم التجارة الإلكترونية.

وقد توصلت الباحثة إلى ما يلي:

- تطوير نظم المعلومات المحاسبية أصبح ضرورة حتمية في البنوك الأردنية ومن متطلبات التعامل مع البنوك العالمية.
- معدل التجارة الإلكترونية التي تقوم بها البنوك الأردنية ضعيف لا يحفز على تطوير نظم المعلومات المحاسبية.

5- دراسة بشير أحمد خميس 2007: (أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على نجاح تلك النظم وأثر تطبيقها على الأداء المالي للشركات)².

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إبراز أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للشركات من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية، الأداء المالي ومؤشراته وعلاقة نظم المعلومات المتطورة على تحسين الأداء المالي للشركات.

وقد توصل الباحث إلى ما يلي:

- يساهم المحاسبين بشكل كبير في تطوير نظم المعلومات المحاسبية مما انعكس إيجاباً على الأداء المالي للشركات الأردنية.
- هناك علاقة طردية بين التحسين والتطوير المستمر لنظم المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء المالي.
- الأشخاص القادرين على تطوير نظم المعلومات المحاسبية بشكل فعال هم المحاسبين باعتبارهم الطرف الأقرب والأكثر استعمالاً لنظم المعلومات المحاسبية.

¹ رامية أحمد عز كردية، أثر التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة آل البيت، الأردن 2007.

² بشير أحمد خميس، أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على نجاح تلك النظم وأثر تطبيقها على الأداء المالي للشركات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الأردنية، عمان - الأردن، 2007.

VI - مساهمة البحث

من مجموع الدراسات السابقة يتبين ما يلي:

لم تتناول أي دراسة أو بحث موضوع نظام المعلومات المحاسبي وعلاقته بتحقيق ميزة تنافسية في ظل اقتصاد المعرفة ، وهو موضوع هذا البحث، مما يعد سبباً في هذا الصدد.

تتمثل مساهمة هذا البحث في محاولة إيضاح دور نظام المعلومات المحاسبي المبني على عناصر اقتصاد المعرفة في توفير معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية تساهم في تحقيق الإستراتيجية التنافسية للمؤسسات، هذه المعلومات التي لا تقل أهمية عن رأس المال، الأفراد والآلات، ومساهمة هذه الأخيرة في زيادة تنافسية المؤسسات وإكساب المؤسسات الاقتصادية ميزة تنافسية.

VII - المنهج المتبع

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، وتماشياً مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية اعتمدنا على المنهج الاستنباطي وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتحليل مختلف الجوانب النظرية للموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة من البحث، حيث استعملنا هذا الأسلوب في معالجة المفاهيم النظرية لكل من نظام المعلومات المحاسبي، اقتصاد المعرفة، الميزة التنافسية ومختلف الجوانب النظرية الأخرى.

أما في الجانب التطبيقي فتم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي في تحليل البيانات الكمية الواردة فيه وكذا تحليل الاستبيان .

VIII - الأدوات المستخدمة

أما عن أدوات البحث ومصادر البيانات فقد تم الاعتماد في الجانب النظري على المسح المكتبي بتناول المراجع باللغة العربية والأجنبية من كتب، رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه، مقالات، دراسات لعدة باحثين مستوحاة من مجالات أو جرائد أو مؤتمرات أو من خلال شبكة الإنترنت، وغيرها. أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على الجرائد الرسمية الجزائرية لتوضيح المفاهيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي وبعض التقارير الدولية والمحلية لتشريح واقع تنافسية بيئة الأعمال الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة. ولاستكمال الدراسة الميدانية وتشريح أثر النظام المحاسبي المالي على تنافسية المؤسسات الاقتصادية قمنا بطرح استبيان على مجموعة من المؤسسات الصناعية ومن ثم تحليله باستخدام الأساليب الإحصائية وبرامج الإعلام الآلي.

IX- هيكل البحث

للإجابة على إشكالية البحث وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى خمس فصول، تسبقهم مقدمة تضمنت العناصر المنهجية التي يفترض أن تحتويها كل مقدمة بحث علمي فيما يتعلق بالإشكالية، الفرضيات، أهداف الدراسة، المنهج المستخدم وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام ونتائج اختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرضنا النتائج المتوصل إليها، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات بناء على هاته النتائج.

وللإحاطة بجوانب هذا البحث عمدنا إلى تقسيمه كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري والعلمي لنظام المعلومات المحاسبي

يحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث رئيسية، تُخصّص الأول للمفاهيم الأساسية حول نظام المعلومات أما الثاني فقد تُخصّص للتعريف بالمحاسبة في المؤسسة الاقتصادية وعرض لمحة تاريخية ومفاهيم أساسية حولها، في حين تُخصّص الثالث للإطار الفكري و المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي، من خلال عرض المفاهيم الأساسية وآلية العمل.

الفصل الثاني: أسس ومتطلبات بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي

يتفرع هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، تناولنا في الأول أسس ومتطلبات تحليل نظام المعلومات المحاسبي، وفي الثاني خطوات وأساليب تصميم نظام المعلومات المحاسبي، أما الثالث فيعرض لنا كيفية تنفيذ وصيانة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة.

الفصل الثالث: اقتصاد المعرفة وتحقيق الميزة التنافسية

قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، الأول يتناول مفهوم وآليات اقتصاد المعرفة، الثاني مفاهيم عامة حول الميزة التنافسية، أما الثالث فتناول الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة.

الفصل الرابع : نظام المعلومات المحاسبي كأداة لتحقيق الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة

يحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى نظام المعلومات المحاسبي في ظل اقتصاد المعرفة في حين تطرقنا في المبحث الثاني إلى مفهوم وخصائص المعلومات المحاسبية، وأما المبحث الثالث فيبين لنا اتجاهات دمج نظام المعلومات المحاسبي بالإستراتيجية التنافسية للمؤسسة في ظل اقتصاد المعرفة.

الفصل الخامس: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية ودوره في إكساب المؤسسات الاقتصادية ميزة تنافسية - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

يضم هذا الفصل ثلاث مباحث، قمنا في المبحث الأول بعرض مختلف المفاهيم الاقتصادية والقانونية للنظام المحاسبي المالي ومؤشرات تنافسية بيئة الأعمال الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى الأدوات والوسائل التي مكنتنا من إنجاز هذه الدراسة الميدانية ووضحنا من خلاله إطار هذه الدراسة والمنهجية المتبعة في إعدادها، أما في المبحث الثالث فقد قمنا بمعالجة نتائج الاستبيان من خلال الأدوات الإحصائية وبرامج الإعلام الآلي.

الفصل الأول: الإطار النظري والعلمي لنظام المعلومات المحاسبي

تمهيد:

يحتل نظام المعلومات في الوقت الراهن مكانة هامة في الاقتصاديات الحديثة، نظرا لما يوفره من معلومات مفيدة لمتخذي القرارات سواء إدارة المؤسسات أو الأطراف الخارجية المهتمة بها، وتعاضم دور نظم المعلومات مع تعاضم دور التكنولوجيا، مما انعكس على قيمة المعلومات، التي بات ينظر إليها على أنها موردا استراتيجيا من موارد المؤسسة والذي لا يمكن الاستغناء عنه في بيئة تتسم بالدينامكية والمنافسة القوية.

وبما أن نظام المعلومات هو توليفة لمجموعة من الأنظمة الفرعية، كان لزاما على المؤسسات العمل على بناء أنظمة متكاملة تخدم رسالة المؤسسة في البيئة التي تنشط فيها، ومن أهم هذه الأنظمة الفرعية، نظام المعلومات المحاسبي، هذا النظام الذي يعمل على تقديم معلومات محاسبية تعتبر مدخلا أساسيا في عملية اتخاذ القرار لإدارة المؤسسة ولمختلف الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة.

ومن اجل ذلك فإننا نجد من الضروري توضيح أهمية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية من خلال إتباع الخطة التالية:

- 1- مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات .
- 2- المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية – لمحة تاريخية ومفاهيم أساسية.
- 3- الإطار الفكري والمفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي .

1- مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات

يعتبر نظام المعلومات في الوقت الحالي من المكونات الأساسية لأنظمة التشغيل في أي مؤسسة سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية و ذلك نابع أساساً من أهمية المعلومة في حد ذاتها التي أصبحت من المدخلات الأساسية التي تستعملها المؤسسة والأطراف الخارجية في عملية اتخاذ القرارات سواء كانت قرارات قصيرة أو بعيدة المدى، والتي لها في معظم الأحيان أثر إستراتيجي على المؤسسات الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية التي أصبحت تعيشها.

1-1- مفهوم، خصائص، مكونات ووظائف نظام المعلومات

تعتبر نظم المعلومات من النظم الهامة في المؤسسة التي تتعامل مع جميع أنشطة تشغيل وتزويد المستفيدين، بالمعلومات اللازمة، خاصة الإدارة العليا و الجهات الخارجية الأخرى المرتبطة بالمؤسسة.

والإدارة الحديثة اليوم تعتمد اعتماداً أساسياً على نظم المعلومات المتكاملة في أداء وظائفها المختلفة من تخطيط ورقابة واتخاذ قرارات، و لا شك أن نظم المعلومات ساهمت بدور كبير في رفع كفاءة الأداء الإداري في المؤسسات الحديثة.

أولاً - تعريف نظام المعلومات

- 1- نظام المعلومات هو: ذلك النظام الذي يقوم بتجميع البيانات والمعلومات وحفظها وتحليلها ووضعها في قاعدة متكاملة للمعلومات وبطريقة تساعد على تحقيق الإجابة على مجموعة من الأسئلة الإستراتيجية والتشغيلية¹.
- 2- نظام المعلومات هو مجموعة من الإجراءات التي تتضمن تجميع، تشغيل، تخزين وتوزيع ونشر واسترجاع المعلومات، التي تهدف إلى تدعيم عمليات صنع القرار والرقابة داخل المؤسسة باستعمال مختلف التقنيات والأدوات المتاحة².
- 3- نظام المعلومات هو مجموعة شاملة ومنسقة من نظم المعلومات الفرعية والتي تتكامل معاً بصورة رشيدة لتحويل البيانات إلى معلومات بطرق متعددة، لرفع الإنتاجية بما يتفق مع أنماط وخصائص المسيرين وعلى أساس معايير متفق عليها، من خلال حشد مجموعة من القوى البشرية والتكنولوجية³.
- 4- نظام المعلومات هو أحد تطبيقات النظم المبنية على عناصر التكنولوجيا و التي توفر المعلومات بصفة دورية منتظمة في صورة تقارير مطبوعة أو معروضة تساهم في اتخاذ القرارات و علاج المشاكل التي تواجه المؤسسة⁴.

¹ فلاح حسين الحسين، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 115.

² إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 02.

³ جلال إبراهيم العبد، منال محمد الكردي، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 181.

⁴ طارق طه، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية والحاسبات الآلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص: 96.

5- ويعرف أيضاً بأنه ذلك النظام الذي يقوم بتزويد المؤسسة الاقتصادية بالمعلومات الضرورية اللازمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب وعند المستوى الإداري الملائم ، ومثل هذا النظام يقوم باستقبال البيانات ونقلها وتخزينها ومعالجتها واسترجاعها ثم توصيلها بذاتها بعد تشغيلها إلى مستخدميها في الوقت والمكان المناسبين¹.

6- هو مجموعة من الموارد و الوسائل والبرامج و الأفراد و المعطيات و الإجراءات التي تسمح بجمع ومعالجة وإيصال المعلومات على شكل نصوص ، صور ، رموز ... في المؤسسة².

7- عرفت "جمعية نظم المعلومات الأمريكية" نظام المعلومات بصورة عامة بأنه: نظام آلي يقوم بجمع وتنظيم وإيصال وعرض المعلومات لاستعمالها من قبل الأفراد في مجالات التخطيط والرقابة للأنشطة التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة ما يأتي :

إن مفهوم نظم المعلومات يتعلق بكيفية التعامل مع البيانات من حيث إمكانية الحصول عليها من مصادرها المختلفة (الداخلية والخارجية) وحفظها ونقلها واسترجاعها بهدف إجراء العمليات التشغيلية اللازمة عليها وصولاً إلى تهيئتها كمخرجات يمكن أن تكون بمثابة معلومات تحقق الفائدة لمستخدميها .

وهنا لا بد من ملاحظة أن هناك خلطاً يحدث لدى البعض بين مصطلحي "النظام" و "نظام المعلومات"، بحيث يجعل أحدهما مرادفاً للآخر، في حين أن هناك اختلافاً من الناحية العلمية بين المصطلحين، هذا الاختلاف الذي يمكن توضيحه من خلال هدف كل منهما، فأي نظام له عناصر محددة تشمل كل من: المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات، التغذية العكسية، وهو ما يعني أن الهدف النهائي لأي نظام يتحقق عند إنتاج المخرجات وتقديمها إلى مستخدميها، في حين أن هدف نظام المعلومات لا يتحقق إلاّ عندما يتم فعلاً استخدام المخرجات من قبل مستخدميها وتحقيق الفائدة المرجوة منها في اتخاذ القرارات المختلفة، ويمكن تحديد تلك الفائدة لدى متخذ القرار من خلال قدرة المخرجات على تحقيق الشرطين الآتيين، أو أحدهما على الأقل⁴:

- مخرجات نظام المعلومات تكون في شكل معلومات تساهم في تقليل حالات عدم التأكد (البدائل) لدى متخذ القرار.

- أن تساهم تلك المخرجات في زيادة درجة المعرفة لدى متخذ القرار، لكي يتمكن من الاستفادة منها فيما بعد عند اتخاذه القرارات المختلفة.

¹ عوض منصور ومحمد أبو النور، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر، ط 5، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص58.

² ROBERT Reix, *Traitement des informations*, EDITION Vuibert, Paris, 2001, P:165.

³ هلال عبود البياتي، علاء عبد الرزاق محمد حسن، المدخل لنظم المعلومات الإدارية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل - العراق، 1992، ص:49.

⁴ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقه، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحداية للطباعة والنشر، كلية الحداية الجامعية، الموصل، العراق، 2003، ص:28.

ثانياً - الخصائص الأساسية لنظام المعلومات

يتميز نظام المعلومات بمجموعة من الخصائص التي تعتبر أساسية من أجل أداء الدور المنوط به، وهي¹:

1- توافق نظام المعلومات مع البيئة الخارجية: يجب ألا يكون نظام المعلومات في معزل عن البيئة الخارجية، وعليه فمن الضروري عند تصميم نظام المعلومات أو صيانته أو تطويره، مراعاة البيئة الخارجية التي يعمل فيها هذا النظام، وخاصة البيئة التنافسية الدينامكية، بحيث يجب أن تكون العلاقة بين نظام المعلومات والبيئة الخارجية علاقة تبادلية.

2- عدم التعارض مع أهداف ورسالة المؤسسة: يجب أن يكون نظام المعلومات مبني بشكل يتوافق مع أهداف المؤسسة ورسالتها.

3- تحقيق الرقابة: هذه الخاصية أساسية ليؤدي نظام المعلومات الدور المنوط به في المؤسسة، فعند بناء وتصميم نظام المعلومات يجب الحرص على أن يحقق عنصر الرقابة في تقييم أداء النظام في حد ذاته من جهة وتقييم أداء المؤسسة من جهة أخرى.

4- التوافق و التلاؤم مع كل وظائف و نشاطات المؤسسة: يجب أن يكون نظام المعلومات في المؤسسة مصمم بشكل يتلاءم مع مختلف الوظائف والنشاطات داخل المؤسسة، باعتبار أن هذه النشاطات هي جزء لا يتجزأ من هذا النظام متمثلة في أنظمة فرعية تشكل النظام الأساسي للمؤسسة.

5- القدرة على جمع البيانات من مصادرها المختلفة وتبويبها وتحليلها واستخلاص المعلومات الضرورية التي تحتاجها المؤسسة في الوقت المناسب.

6- ضمان التغذية العكسية: يضمن نظام المعلومات استرجاع المعلومات من مستخدميها إلى معديها مرة أخرى من أجل إعادة تشغيلها وفق حاجة المؤسسة لهذه المعلومات التي تعتبر جد مهمة في عمليات التخطيط المستقبلي والتنبؤ².

7- السرعة في معالجة البيانات و إنتاج المعلومات في الوقت المحدد و بالكمية التي يحتاجها متخذ القرارات، مع ضمان تقديم هذه المعلومات في أي وقت يريده هذا الأخير. ولتحقيق هذه الخاصية يجب العمل على بناء نظام للمعلومات معتمد على مختلف الأدوات والتقنيات الحديثة والكفاءات العالية.

¹ عوض منصور، محمد أبو النور، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر، مرجع سبق ذكره، ص:60.

² قاسم محمد إبراهيم، زياد يحي السقه، نظام المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:30.

8- دعم عملية اتخاذ القرار والتخطيط داخل المؤسسة: يعمل نظام المعلومات من خلال المعلومات التي ينتجها سواء في شكل تقارير أو قوائم على دعم عملية التخطيط و اتخاذ القرار داخل المؤسسة بمختلف مستوياتها (الإستراتيجية، الوظيفية والتكتيكية).

ثالثاً - مكونات نظام المعلومات

يعتمد نظام المعلومات على مجموعة من العناصر والأجزاء المتداخلة التي تتفاعل مع بعضها لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة، وتمثل فيما يلي¹:

1- الأفراد مستخدمي النظام: من تقنيين و مهندسين و عملاء ومدربين...، وكذلك الأفراد القائمين على الأجهزة، من أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المتصلة بها المستخدمة في إدخال البيانات وتشغيلها واستخراج المعلومات.

2- البرامج: وتشمل كل البرامج التي يستخدمها النظام وهي برامج التشغيل للتحكم في أجهزة الكمبيوتر وبرامج التطبيقات التي تستخدم في تلبية احتياجات الإدارة.

3- البيانات: وهي المادة الخام التي يقوم النظام بتشغيلها من أجل إمداد الإدارة باحتياجاتها من المعلومات.

4- الشبكات: وهي البنية الأساسية للاتصال بين أجهزة الكمبيوتر والبرامج المسؤولة عن إدارة الاتصال بين الأجهزة .

5- قاعدة البيانات: وهي الوعاء الذي يحتوي على البيانات الأساسية المخزنة على وسائط التخزين المختلفة والتي لا بد من توافرها حتى يمكن القيام بعملية التشغيل .

6- دليل التشغيل: عادة ما يكون في شكل كتيبات تتضمن التعليمات الخاصة بإعداد البيانات وكيفية إدخالها وكذلك تعليمات للعاملين الذين يقومون بتشغيل النظام.

رابعاً: وظائف نظام المعلومات

تتمثل الوظائف الأساسية لنظام المعلومات في أربعة وظائف أساسية هي²:

1- الإعلام والاستخبار: هي وظيفة الحصول على البيانات، و تتضمن اختيار وتحديد كل البيانات اللازمة سواء من داخل المؤسسة أو خارجها في ضوء احتياجات المستويات الإدارية . وبصفة عامة تتلخص متطلبات المستويات الإدارية فيما يلي:

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقه، نظام المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

² كمال الدين الدهراوي، وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 ص: 20.

أ - الإدارة العليا: تحتاج الإدارة العليا المعلومات اللازمة لتحديد الأهداف والسياسات العامة للمؤسسة ووضع الخطط الإستراتيجية التي تمتد لعدة سنوات ويمكن تقسيم المعلومات إلى قسمين، معلومات خارجية وأخرى داخلية، فالمعلومات الخارجية تتضمن توصيف متغيرات البيئة الخارجية العامة للمؤسسة من قانونية واقتصادية واجتماعية وجغرافية وسياسية وتكنولوجية.... وتتضمن توصيف البيئة الخارجية التشغيلية للمؤسسة التي تتعلق بالجماعات ذات المصلحة في وجود المؤسسات ومزاوتها لأنشطتها من الممولين، المساهمين، العملاء، الحكومة والمنافسين... الخ، و أما المعلومات الداخلية فتعبر عن إجمالي نشاط المؤسسة ومواردها والعوامل التي تؤثر في أوجه نشاطها المختلفة .

ب - الإدارة التنفيذية: تختص الإدارة التنفيذية بوضع خطط قصيرة المدى وتحديد الإجراءات اللازمة لتنفيذها و من ثم تحتاج إلى المعلومات التالية

- معلومات عن سوق توزيع المنتجات و سوق المواد الخام المستخدمة في الإنتاج.
- معلومات عن سوق التوزيع الفعلي للمنتجات والتوزيع المستهدف خلال فترات محددة.
- معلومات عن سوق سير العمل ومعدلات الأداء الفعلي ومعايير الأداء وتحديد انحرافاته لتحقيق الرقابة.
- معلومات عن سير العمليات الحالية للمؤسسة نفسها والعمليات الحالية بالمقارنة مع الغير.
- معلومات عن تكاليف العمل.
- معلومات عن مستويات المخزون وعمليات الشراء... الخ.

2- وظيفة المعالجة: يمكن تعريف معالجة البيانات أنها مجموعات متباينة من العمليات التي تسمح بتغيير المعطيات إلى مخرجات (المعلومات) هادفة. وتتضمن هذا الوظيفة¹:

- أ - إعداد التعليمات الخاصة بتشغيل البيانات: تتحدد هذه التعليمات في ضوء الاعتبارات التالية:
- الاستخدام: حيث يحدد طبيعة استخدام المعلومات بمواصفات المعلومات المطلوبة ومن ثم طريقة معالجة البيانات
 - الخبرات المتخصصة: حيث يشارك المتخصصون (الجهة المستخدمة للمعلومات) في وضع تعليمات وبرامج التشغيل اللازمة لإعداد التقارير المطلوبة
 - تكنولوجيا المعلومات: تحدد التكنولوجيا المستخدمة و الإجراءات الفنية للتشغيل.
 - ب - تجميع و تحليل وتبويب و تلخيص وحماية البيانات: تتضمن هذه الوظيفة تقسيم البيانات ثم التأكد من صحتها و تناسبها مع الغرض الذي أعدت من أجله، و يتم تشغيل البيانات بهدف إعداد المعلومات التي تحتاجها الإدارة، والتي يتم معالجتها من خلال القيام ببعض عمليات المعالجة وفقا لإجراءات معدة مسبقا.

¹ كمال الدين الدهراوي، وآخرون، نظم المعلومات الحاسوبية، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

3- وظيفة التخزين: وقد تسمى بوظيفة تصنيف المعلومات في ملفات، حيث تحفظ جميع المعلومات التي يتم الحصول عليها سواء أستخدمت لغرض معين أو لم تستخدم بطريقة يسهل الرجوع إليها عند الحاجة، وتتوقف طريقة الحفظ على نوع التكنولوجيا المتاحة.

4- وظيفة الاتصال: إن إيصال المعلومات إلى مستخدمها النهائي هو من الوظائف الحيوية لنظام المعلومات وقد يتطلب ذلك نقلها من مكان معالجتها إلى مكان استخدامها وتستعمل وسائل مختلفة لهذا الغرض:

أ - استخراج المعلومات وفقا لمعالجة مستخدميها: بعد تحصيل البيانات و تحليلها يتم استخراج المعلومات. وبعد حفظ نسخة من كل البيانات و المعلومات، تُعد نسخة من المعلومات لترسل إلى الجهة أو الأشخاص الذين يستخدمونها وتأخذ أشكالاً مختلفة بحسب الغرض والتكنولوجيا المستخدمة

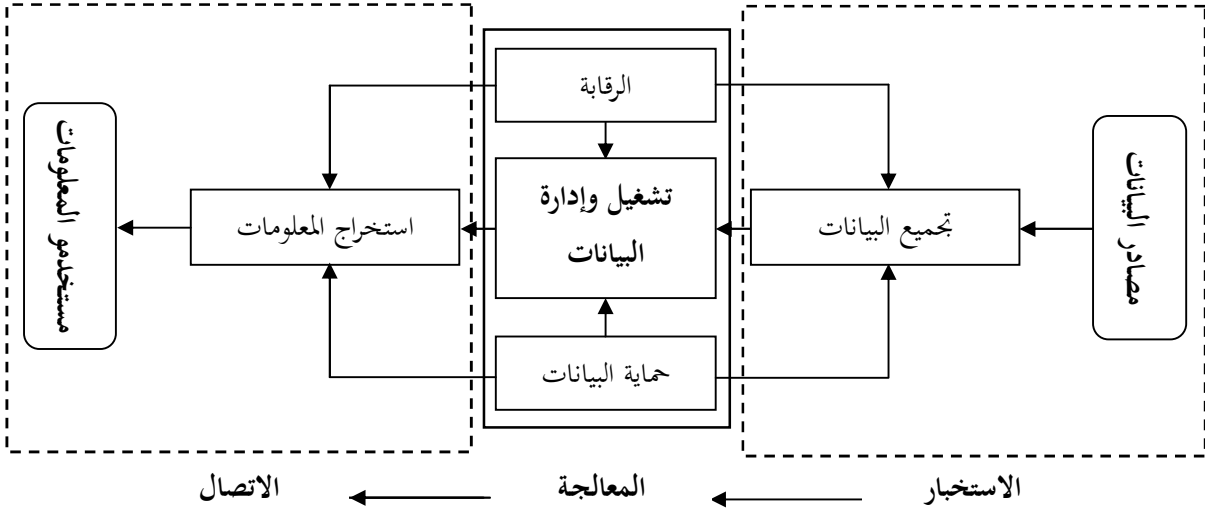
ب - توصيل المعلومات إلى مستخدميها: ليس للمعلومات أي قيمة إذا لم تستخدم ، لذلك لا بد من توصيلها بالشكل المطلوب وفي الوقت المناسب لمستخدميها، و لا تقتصر وظيفة الاتصال في نظام المعلومات على مجرد توصيل المعلومات إلى المستخدمين فقط، بل لا بد أن يكون الاتصال مزدوجاً في الاتجاهين بين نظام المعلومات وبين المستخدمين للتأكد من فهمهم للمعلومات المطلوبة ويأخذ الاتصال أشكالاً عديدة شفهيًا، مسموعاً أو مرئياً، على شاشة الحاسوب... الخ¹.

ويعتقد البعض أن نظم المعلومات ما هي إلا تحويل للأعمال اليدوية إلى أعمال تؤدي بالحاسوب، كما يظن البعض أن مجرد اقتناء وتشغيل الحاسوب كفيلاً بتوفير الحلول للمشكلات التي تتعرض لها الإدارة واتخاذ القرارات بشأنها و هنا يجب التأكيد على أن الحاسوب لا يغدو إلا أن يكون أداة من الأدوات المستخدمة في نظم المعلومات ويمكن استخدام أنواع مختلفة من الأدوات من طرق يدوية إلى أجهزة متطورة .

ومن خلال ما سبق ذكره عن وظائف نظام المعلومات يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

¹ احمد فؤاد عبد الخالق، نظام المعلومات لتطبيق الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص 58 .

الشكل (1-1): وظائف نظام المعلومات



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على / كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

من خلال الشكل يمكن تلخيص الوظائف الأساسية لنظام المعلومات فيما يلي:

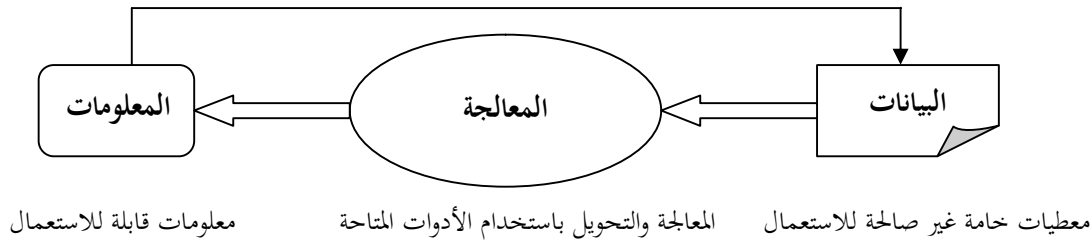
- أ - **تجميع البيانات:** تتضمن هذه الوظيفة خطوات أساسية تتمثل خاصة في: تجميع، تسجيل، والتحقق من دقة البيانات واكتمالها، وقد تكون هذه البيانات من خارج المؤسسة أو من داخلها.
- ب - **تشغيل وإدارة البيانات:** تشمل هذه الوظيفة على تصنيف، نسخ وترتيب البيانات ومعالجتها عن طريق التقنيات المتاحة والعنصر البشري، وإدارة البيانات من خلال تخزينها، حفظها، تحديثها وتعديلها باستمرار...
- ج - **الرقابة على البيانات:** تحقق هذه الوظيفة هدفان رئيسيان هما حماية الأصول والتأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها.
- د - **إنتاج المعلومات:** تتضمن هذه الوظيفة خطوات متعددة كالتفسير والتقارير وتوصيل المعلومات للمستخدمين في شكل يسهل عليهم عملية اتخاذ القرار.

1-2- مدخلات ومخرجات نظام المعلومات

نظام المعلومات يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي: المدخلات والتي تعتبر المادة الأولية التي يعالجها وتكون في شكل معطيات وبيانات خامة أولية، وعنصر المعالجة من خلال مختلف العمليات التحويلية في وحدة المعالجة الخاصة بنظام المعلومات باستعمال مجموعة من الطرق والأدوات المعرفية والتكنولوجية، والمخرجات في شكل معلومات تستعملها مختلف الأطراف الداخلية للمؤسسة والخارجية في اتخاذ القرارات.

والشكل التالي يبين لنا مسار نظام المعلومات من مدخلات ومخرجات:

الشكل رقم: 1-2: مسار نظام المعلومات



المصدر: من إعداد الطالب

أولاً - مدخلات نظام المعلومات (البيانات)

المادة الأولية التي يعمل نظام المعلومات على تحويلها هي البيانات، ربما يختلف شكل ونوع البيانات التي ترد إلى نظام المعلومات، إلا أنها تبقى عبارة عن معطيات وبيانات في شكلها الأولي الخام.

1 - تعريف البيانات

أ - إن البيانات هي مادة أو عمل أو نشاط، و على مدى سلامتها وتنظيمها يتوقف النجاح في النشاط ونوعية القرارات التي تتخذ، فالقرار الرشيد هو الذي تتوفر له الإحصائيات والبيانات الضرورية التي جُمعت بشكل دقيق و نُظمت وحُللت بحيث يمكن استخدامها والاستفادة منها¹.

ب - و تعرف أيضاً بأنها المادة الأولية التي تستخلص منها المعلومات وهي مادة استقاء النماذج وقراءة أجهزة القياس.. الخ، أي أنها الإحصائيات والحقائق التي لا يتدخل فيها الفرد، و المادة الخام التي يتم تشغيلها للحصول على المعلومات².

¹ حسين حريم، السلوك التنظيمي - سلوك الأفراد في المنظمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 308.

² رجب عبد الحميد السيد، الإدارة الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 65.

مما سبق يمكن استنتاج أن البيانات هي مجموعة الإحصائيات والحقائق والمعطيات، التي ترد في شكلها الأولي الخام ويشوبها نوع من الغموض، يتم معالجتها في نظام المعلومات باستخدام الأدوات المتاحة لتعطي معلومات هادفة تساعد أطراف معينة على اتخاذ القرارات

2- خصائص البيانات

حتى تكون البيانات ذات معنى وفعالية داخل المؤسسة لا بد أن تتوفر فيها بعض الشروط والخصائص:

أ - **الدقة من المنبع:** أي أن البيانات تكون دقيقة في التعبير عن الظاهرة أو العمليات و الموجودات والأشياء المؤثرة على المؤسسة من قريب أو من بعيد في أدق الخصائص.

ب - **الوضوح التام:** أي أن كل رقم من كل علاقة بيانية وكل عبارة لا بد أن تكون واضحة و لا غموض فيها بشكل مبدئي، لأن البيانات غير الواضحة قد تؤثر على سلوك محللها إذا لم يفهم محتواها كما أنه في بعض الأحيان يقوم المسيرين ومتخذي القرار باستخدام البيانات مباشرة دون معالجة

ج - **الشمول:** أن تكون البيانات ممتدة إلى جميع أطراف الظاهرة أو المشكلة التي تمثلها.

د - **التدفق:** أن تكون البيانات متلاحقة ومتوالية وفق شكل سليم وتزداد تدفقا كلما زادت الحاجة إليها في العمليات التشغيلية وفي الوقت المناسب.

هـ - **الصحة من المصدر:** كلما زادت درجة صحة البيانات كلما زادت أهميتها في المؤسسة فوجود الأخطاء في البيانات يؤدي إلى إحداث الضرر في المؤسسة باتخاذ قرارات غير فعالة، لذا يجب أن تكون البيانات بعيدة عن جميع الممارسات غير الموضوعية.

3- المصادر الأساسية للبيانات

تختلف البيانات المطلوبة تبعا للأهداف الموضوعية وكيفية تحقيقها، وتتفاوت الحاجة إلى البيانات طبقا لتباين أحجام المؤسسات، وطبيعة مشكلاتها، فالمؤسسات الكبرى تحتاج بطبيعة الحال إلى كمية بيانات أوفر من المؤسسات الصغرى، وهذه البيانات يمكن الحصول عليها من داخل أو خارج المؤسسة.

أ - المصادر الداخلية والخارجية

- **المصادر الداخلية:** وهي البيانات التي تنتج من جراء تشغيل الأنشطة والوظائف الداخلية للمؤسسة (الإدارة العليا، وظيفة الإنتاج، التموين، التسويق...) ¹.

¹ علي محمد منصور، مبادئ الإدارة أسس ومفاهيم، مجموعة النيل العربية، القاهرة. الطبعة الأولى، 1999، ص 90.

- **المصادر الخارجية:** تقوم المصادر الخارجية بتقديم البيانات الموجودة خارج نطاق المؤسسة، والتي تتضمن بعض التقسيمات مثل: العملاء والموردين والمنافسين، والنشرات المهنية وغيرها...، ومثل هذه المصادر تمد المؤسسة بالبيانات عن البيئة الخارجية المباشرة وغير المباشرة التي تعطي المدراء قاعدة هامة لما يستوجب عمله.

ب - البيانات من حيث المصدر: وهي¹:

- **المصادر الشفهية:** يمكن الحصول على البيانات الشفهية من العاملين بالمؤسسة أو خارجها كالزبائن، الموردين، المؤسسات الأخرى أو من خلال المؤتمرات، الاجتماعات أو الندوات وغيرها.

- **المصادر التحريرية:** وذلك من خلال الإطلاع على المجلات، الصحف، الدوريات العلمية والتقارير المنشورة من قبل الجهات الرسمية، البحوث والدراسات... الخ.

- **أساليب التنبؤ:** تعد أساليب التنبؤ أحد الطرق المهمة لجمع البيانات، وتستخدم المؤسسة العديد من أساليب التنبؤ وذلك بغرض توقع أي تغيرات محتملة في البيئة ومن أشهرها: أسلوب التقدير والتخمين المعتمد على العصف الذهني، نماذج الاقتصاد الرياضي، بحوث العمليات، نظريات القرار... الخ.

- **التجسس الصناعي:** وهو أحد الأساليب الشائعة التي تستخدم لجمع البيانات عن البيئة والمنافسة وهو أسلوب أثبت فاعليته رغم أنه أسلوب غير قانوني إلى حد كبير.

- **نظم المعلومات المقدمة على الحاسب الآلي:** لا يقتصر هذا المصدر على جمع البيانات فقط وتبويبها وتحليلها ولكنه يعتمد أيضا على وجود مجموعة من البرامج التي تقوم بتحليل عدد كبير من المعطيات الكمية أو الكيفية قصد اتخاذ القرارات اللازمة.

بعد معرفة وتحديد البيانات أو المعطيات التي نود جمعها والمصادر المختلفة التي يمكن أن نستمد منها، فمن الضروري وضع الإستراتيجية اللازمة لجمع هذه البيانات أو المعطيات وتمثل هذه الإستراتيجية في مختلف التقنيات المستعملة في عملية الجمع.

ثانياً - مخرجات نظام المعلومات (المعلومات)

إن المعلومات أصبحت تمثل اليوم مصدرا استراتيجيا هاما على مستوى المؤسسات و ذلك لما يمكن تحقيقه من قدرات وميزات في مواجهة التهديدات واكتسابه من قوة لتدعيم لما هو موجود للمنافسة في السوق من جراء هذه المعلومات.

¹نادية العارف، إدارة الألفية الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 271-273.

1- تعريف المعلومات

أ- تعرف المعلومات بأنها عبارة عن بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت للحصول على نتائج ذات معنى لمستخدميها¹.

ب- هي عبارة عن بيانات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها بطريقة تؤثر في ردود أفعال وسلوك من يستقبلها، أي أن المعلومات من زاوية نظم المعلومات "هي البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعاً للفرد والتي لها إما قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو قيمة متوقعة في القرارات التي يتم اتخاذها"².

ج- هي عبارة عن حقائق أو مبادئ أو تعليمات في شكل رسمي مناسب للاتصال والتفسير والتشغيل بواسطة الأفراد والتكنولوجيات المتاحة"³.

ويمكن أن نستخلص مما سبق أن المعلومات هي عبارة عن معطيات وبيانات تمت معالجتها بحشد الطاقات البشرية والآلية والتقنية الملائمة، بشكل ملائم يسمح باستخدامها في اتخاذ القرارات.

2- خصائص المعلومات: حتى تكون المعلومات ذات مصداقية لدى مستخدميها لا بد أن تتصف ببعض الخصائص أهمها ما يلي⁴:

أ- الملاءمة: بمعنى أن تتلاءم المعلومة مع الغرض الذي أعدت من أجله و يمكن الحكم على مدى الملاءمة أو عدمها من خلال مدى تأثير المعلومات على مستخدميها، والذي يعكسه مدى نجاعة القرارات المتخذة على أساس هذه المعلومات و مقارنتها مع القرارات التي كان يمكن أن تتخذ في غياب هذه المعلومات، وتحدد الملاءمة من خلال مدى تمكن مستخدمي المعلومات من التنبؤ بأحداث مستقبلية⁵.

ب - التوقيت المناسب: يعني ضرورة تقديم المعلومة في الوقت المناسب، بحيث تكون متوافرة عند الحاجة إليها وذلك حتى تكون مفيدة و مؤثرة على سلوك متخذ القرار.

ج - السهولة و الوضوح: بمعنى أن تكون المعلومات واضحة و مفهومة لمستخدميها فلا يجب أن تتضمن أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات رياضية و معادلات غير معروفة لا يستطيع مستخدم هذه المعلومات أن يفهمها،

¹ أحمد حسين علي حسين، نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 25.

² إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003 ص 97

³ كامل السيد غراب، نادبة محمد حجازي، نظام المعلومات الإدارية، جامعة الملك سعود للنشر والطباعة، السعودية، 1988، ص 54.

⁴ أحمد حسين علي حسين، نظام المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

⁵ Bernard APOTHELOZ: Pertinence et fiabilité de l'information comptable, EDITION, Lausanne , Suisse.1989, P 149.

فالمعلومات الغامضة و غير المفهومة لن يكون لها أي أثر إيجابي على سلوك متخذ القرار حتى و لو كانت في الوقت المناسب ، فلهذا يجب أن تكون واضحة و مبسطة في شكل يسمح باستعمالها.

د - الدقة: تتمثل في مدى صحة المعلومات ودرجة خلوها من التقريب أو الخطأ، و تتحدد درجة دقة المعلومات بمدى تمثيل المعلومات للموقف أو الحدث الذي تصفه، وتتوقف درجة الدقة المطلوبة في المعلومات على احتياجات المستخدم و طبيعة المشكلة و درجة مساهمتها في صنع القرار الرشيد الذي تحدده النتائج المحققة¹.

وهناك ثلاثة عوامل تحدد درجة دقة المعلومات و هي:

- منفعة المعلومات لمتخذ القرار.
- درجة الرضا عن المعلومات من قبل متخذ القرار.
- الأخطاء والتحيز.

هـ - الشمول: بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة كاملة تغطي كافة جوانب المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها، كما يجب أن تكون هذه المعلومات نهائية وقابلة للاستعمال من طرف مستخدميها وقت الحصول عليها دون الاضطرار إلى إجراء عليها أي تحويل أو معالجة من أجل الحصول على المعلومات النهائية المطلوبة لاتخاذ القرار، أي أن تكون قابلة للاستعمال بمجرد الإطلاع عليها من طرف مستخدميها².

و - القبول: يجب أن تتصف المعلومات بالقبول من طرف صناع القرار بالشكل الذي يناسب مستخدميها، سواء من حيث الشكل أو المضمون ، كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكل بسيط يتناسب و سلوك متخذ القرار و ذات مضمون له أثر على القرار المتخذ و كذلك ذات لغة بسيطة و غير معقدة و مصاغة في شكل نماذج رياضية أو إحصائية أو جداول أو تقارير بسيطة و مفهومة بشكل يسمح لمتخذ القرار باستعمالها، كما يجب ألا تكون هذه المعلومات مختصرة بشكل يفقدها مصداقيتها و أثرها على سلوك متخذي القرار.

ز - الموضوعية: إن مصطلح الموضوعية يرتبط بالتعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي فبعد المعلومات عن التحيز والحكم الشخصي هو دليل موضوعيتها.

3- دور المعلومات: يمكن حصر ثلاثة أدوار أساسية للمعلومات على مستوى المؤسسة وهي:

أ - الدور التقني: إن الإطار التقني مرتبط بالعمل الإداري، فالتسيير في أي مؤسسة يرتكز على المعلومات التي تسمح بحسن اتخاذ القرار انطلاقا من المعطيات الجديدة التي تصل متخذي القرار.

فالمعلومة هي وسيلة:

¹ علي عبد الهادي مسلم، نظم المعلومات الإدارية المبادئ والتطبيقات، مركز التنمية الإدارية بجامعة الإسكندرية، توزيع دار المعارف، الإسكندرية، 1994، ص:99.

² عبد الفتاح المغربي، نظم المعلومات الإدارية - الأسس والمبادئ، المكتبة العصرية، المنصورة، 2002، ص:52.

- لتخفيض حالة عدم التأكد في اتخاذ القرارات.
- أداة التنسيق بين مختلف العمليات والنشاطات في المؤسسة.
- وسيلة التكيف والاتصال مع المحيط.

ب - الدور التحفيزي: حتى الإطار السيكولوجي للمعلومة غير مهمل بالمؤسسة، فالمعلومة الجيدة تسمح بتحفيز العاملين بها خاصة في ميدان الاتصال الداخلي والذي يضمن ترابط هؤلاء الأعضاء وبالتالي تطور ثقافة وعقلية المؤسسة. فإلى يومنا هذا ما زال تسيير الموارد البشرية يشكل الشيء الجوهرى للمؤسسة في محيط يتميز بالمنافسة والتعقد، هذه الموارد التي يجب أن تستغل بشكل أفضل من خلال إشراكهم في اتخاذ قرارات المؤسسة مع التوزيع العادل للمعلومة دون احتكارها قصد كسب ولاء العمال وجذبهم، فالمعلومة إذن هي أداة للتأثير على سلوك العمال وأحد العوامل التي تزيد من الإبداع داخل المؤسسة.

ج - الدور الاجتماعي: يتمثل في الجانب التحويري للمعلومة كأداة اتصال بين مختلف الوحدات الداخلية للمؤسسة عن طريق وسطاء وممثلي الجماعات (بين المسؤولين والعمال) وكذا علاقتها مع مختلف الهيئات الاجتماعية الأخرى، فالمعلومة تؤدي دور الاتصال الداخلي والخارجي بالنسبة للمؤسسة.

إن المعلومة لا تستطيع أن تلعب أدوارها الثلاثة السابقة (الدور التقني، الدور التحفيزي، الدور الاجتماعي) بدون تنظيم جيد لها داخل المؤسسة، فالتسيير السيئ لها قد ينجم عنه تأخر، تضييع للوقت، هدر للأموال، نقص حدة المنافسة وحتى غلق المؤسسة على المدى البعيد...

4 - المعلومات ومستويات اتخاذ القرار: إن طبيعة الاحتياجات إلى المعلومات يكون لها علاقة بعملية اتخاذ القرارات التي تستوجب ملاءمة المعلومات مع الحاجة إليها، إذ يجب أن يكون هناك تحديد لكل مستوى نشاط من مستويات اتخاذ القرارات، فالمسؤول عن أنشطة اتخاذ القرارات هو المستخدم الرئيسي لهذه المعلومات، إذ يجب أن يعطي اهتماما كافيا لتحديد احتياجات المؤسسة إلى المعلومات وعمليات الاتصال والترصد، لكون نظام المعلومات يصمم بناءً على الاحتياجات من المعلومات التي يود المسير الحصول عليها¹.

والجدول (1-1) يظهر لنا العلاقة بين أنواع المعلومات والمستويات الثلاثة لاتخاذ القرارات.

¹ سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص:266.

الجدول رقم (1-1): تصنيف المعلومات التي تقابل احتياجات المستويات الثلاثة لاتخاذ القرار

المعلومات	مستوى القرار
<p>أ- معلومات خارجية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تصرفات المنافسين - تصرفات المستهلكين. - مدى توافر الموارد. - الدراسات الديمغرافية. - التصرفات الحكومية <p>ب- معلومات تنبؤية: اتجاهات طويلة الأجل محاكاة (ماذا لو هناك معلومات؟)</p>	<p>البيئية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - معلومات وصفية تاريخية. - معلومات من معدلات الأداء الحالية. - معلومات مستقبلية قصيرة الأجل. - معلومات (ماذا لو هناك حدث؟)...الخ. 	<p>التشغيلية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - معلومات وصفية تاريخية. - معلومات عن معدلات الأداء الحالية. - معلومات عن حركة المخزون. - معلومات عن حركة المبيعات...الخ. 	<p>المالية</p>

المصدر: بالاعتماد على/سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص: 266.

1-3- متطلبات تطبيق نظام المعلومات

نظم المعلومات في بداياتها كانت تركز بالدرجة الأساس على الجهات الخارجية، نتيجة لاعتبارات قانونية على الأكثر، ولكن في الوقت الحاضر التركيز ازداد نحو تقديم المعلومات لخدمة الجهات الداخلية فضلاً عن الجهات الخارجية، نظراً لتعدد هذه الجهات وتشعب العلاقات التي يمكن أن تنشأ فيما بينها، وكذلك حاجتها إلى التقارير (الدورية وغير الدورية) واستخداماتها في العديد من القرارات التي يمكن أن تتخذ داخل المؤسسة¹.

أولاً - الحاجة إلى نظام المعلومات في المؤسسة

يعتمد نظام المعلومات في أية مؤسسة على عنصرين أساسيين هما العنصر البشري والتكنولوجيات الحديثة، ففي بداياتها كانت نظم المعلومات تركز بشكل رئيسي على العنصر البشري في الحصول على البيانات ومعالجتها واستخدامها، ثم ازدادت الحاجة إلى استخدام الوسائل التكنولوجية التي يمكن أن تساعد في إجراء العمليات التشغيلية على البيانات، وأخيراً ازدادت الحاجة إلى استخدام الوسائل الإلكترونية نظراً للمميزات العديدة التي تتوافر فيها بما يمكن أن يساهم في زيادة فاعلية نظم المعلومات عندما يتم استخدامها. وتأتي أهمية الحاجة إلى نظام للمعلومات اعتماداً على مجموعة من الأسباب والاعتبارات أهمها:

1- تعدد وتعقد قنوات الاتصال في المؤسسات: تعدد وتعقد العمليات التي أصبحت تمارسها غالبية المؤسسات في الوقت الحاضر أدت إلى ضرورة تقسيم العمل ضمن اختصاصات معينة يتعلق كل منها بمستوى إداري محدد، الأمر الذي أدى إلى ضرورة وجود قنوات الاتصال بين بعضها البعض لأغراض التنسيق بين مختلف الأعمال وبما يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية وتبادلها مع بعضها البعض من خلال نظام المعلومات، الذي أصبح يمثل أسلوباً معاصراً ضمن الأساليب الإدارية الحديثة التي تساعد في ترشيد العملية الإدارية لمعالجة التحديات في بيئة متسمة بالتغير المستمر، تسيرها وتؤثر فيها المعلومة كمورد أساسي، ويحكمها "مدخل النظم" أو "الإدارة بالنظم" (*) التي تركز على النظرة الشمولية للنظام كأساس لتحقيق الأهداف الكلية².

2- التطورات التكنولوجية: إن التطورات التكنولوجية العديدة التي حدثت في مجالات الحصول على البيانات وجزئها ومعالجتها وتوصيل نتائجها إلى المستخدمين قد تطلب من المؤسسات الاقتصادية ضرورة أن يكون فيها نظام للمعلومات مسؤول عن ذلك، وله القدرة على التعامل مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن إمكانية تحقيق الاستفادة الأفضل من خصائص ومميزات الأجهزة المتطورة في التعامل مع البيانات ذات الكميات الكبيرة والمتنوعة وبما يؤدي إلى مساهمة أكثر في تسهيل تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية³.

¹ زياد هشم يحي، متطلبات تطبيق نظم المعلومات في الوحدات الاقتصادية من خلال النظام المتكامل للمعلومات الحاسوبية والإدارية رابط الكتروني: <http://www.minshawi.com/other/drzyadh.htm> Consulté le 20/10/2012

(*) يعني مصطلح الإدارة بالنظم: استخدام نظم المعلومات في إدارة شؤون المؤسسة كوسيلة أساسية لتوفير المعلومات.

² محمد محمد الهادي، التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص: 49-50.

³ قبيس سعيد عبد الفتاح وآخرون، مدخل في نظم المعلومات الإدارية والاقتصادية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1981، ص: 55.

3- توسع حجم المؤسسات: إن ازدياد حجم غالبية المؤسسات الاقتصادية من حيث ازدياد وتنوع العمليات التي تحدث فيها قد أدى إلى حدوث نمو واضح في كل من : عدد العاملين الذين يعملون فيها، عدد الزبائن الذين يتعاملون معها ، ارتفاع نسبة رؤوس الأموال المستثمرة فيها ، تعدد الجهات ذات المصلحة المشتركة فيها، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات وتقريرها بصورة مستمرة ودائمة¹.

4- التفاعل مع البيئة الخارجية: المؤسسة الاقتصادية تتأثر بالبيئة التي تعمل في نطاقها وتؤثر بها ، وقد ازدادت هذه العلاقة في الوقت الحاضر نتيجة لكثرة التغيرات التي يمكن أن تحدث في البيئة والناجحة عن تغير الظروف التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة وما يحدث بينها من تغيرات تؤثر في القرارات والسياسات التي تتبعها المؤسسة الاقتصادية، وعلى إدارة المؤسسة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف وما يحدث فيها من تغيرات حتى يمكن أن تتخذ الخطوات الضرورية لملاءمة عملياتها لتتماشى مع هذه التغيرات والظروف. ولا شك أن ذلك يتطلب قدرًا كبيراً من المعلومات التي يجب أن تتوفر عنها².

5- تنوع أهداف المؤسسة الاقتصادية: لم يعد هدف المؤسسة الاقتصادية محصوراً في الوقت الحاضر بتحقيق أكبر قدر من الربح ، بل تعددت أهدافها وأصبحت تشمل : خفض التكاليف ومنع الإسراف ، تحسين الإنتاجية ، إرضاء المستهلكين ، النمو وتنويع المنتجات ، تحسين الجودة ، المساهمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي للمجتمع بصورة عامة ، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الحاجة إلى المعلومات لكي تتمكن المؤسسة من وضع الخطط واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحقيق الأهداف ، وذلك من خلال وجود نظام للمعلومات³.

ثانياً - المتطلبات الأساسية لتطبيق نظام المعلومات في المؤسسة الاقتصادية

إن وجود نظام المعلومات في أية مؤسسة اقتصادية قد أصبح أمراً ضرورياً ولكنه حتماً ليس كافياً لحل جميع المشكلات التي تواجهها إن لم توضع المعلومات في " نظام متكامل " يمكن من خلاله الحصول على أية معلومات لازمة وضرورية في الوقت المناسب وبالقدر المناسب، وهذا لن يحدث إلا يتوفر مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تضمن التطبيق الجيد لهذا النظام في المؤسسة، ومن هذه المتطلبات نجد:

1 - قاعدة بيانات: تعرف قاعدة البيانات على أنها "ملف أو مجموعة من الملفات المترابطة منطقياً، منظمة بطريقة تقلل أو تمنع تكرار بياناتها وتجعلها متاحة لتطبيقات النظام المختلفة، وتسمح للعديد من المستخدمين بالتعامل معها بكفاءة ويسر⁴ ".

2 - الوسائل التكنولوجية الحديثة: تشكل الوسائل التكنولوجية ركيزة أساسية لنظم المعلومات المعاصرة، حيث

¹ الحاجة إلى نظام المعلومات ومتطلبات تطبيقه، رابط الكتروني:

<http://islamfin.go-forum.net/t4777-topic> Consulté le 23/12/2012.

² أحمد فؤاد عبد الخالق، نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1988، ص: 57.

³ المرجع السابق، ص: 57-58.

⁴ عوض منصور ومحمد أبو النور، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر، مرجع سبق ذكره، ص 222.

أنها تساعد في تجميع المدخلات، وتحليل البيانات، وتشكلها في نماذج محددة، وتنتج المخرجات الضرورية وتوصلها إلى المستخدمين وتساعد في الرقابة على النظام وصيانته، كما تساهم في تسيير وتشغيل كل الركائز الأخرى بسرعة ودقة وكفاءة عالية، وهي تشتمل على ثلاثة اتجاهات رئيسية تتمثل في كل من¹:

أ - **التقنيين**: الأفراد الذين يفهمون الوسائل التقنية ويشغلونها، مثل: مشغلو الحواسيب، المبرمجون، المحللون والمصممون، مهندسو الصيانة والاتصالات،... وغيرها .

ب - **البرامج**: تمثل حزم البرامج المطوّرة أو الجاهزة التي تجعل أجهزة الكمبيوتر تعمل وتأمّرها بأداء وظائفها وإنتاج مخرجاتها .

ج - **الأجهزة**: تشتمل على تنوع كبير من الوسائل التي تقدم المساعدة لركائز أو مكونات النظام المختلفة. وبما أن وجود النظام المتكامل للمعلومات غالباً ما يكون في المؤسسات كبيرة الحجم (من حيث تعدد نشاطاتها أو زيادة حجم البيانات التي يتم التعامل معها نتيجة الأحداث الاقتصادية المتعددة)، مما يعني أن هناك أعداداً كبيرةً من البيانات سوف يتم التعامل معها والخاصة بالنظم الفرعية المتعددة التي يمكن أن تتواجد في المؤسسة المعنية، الأمر الذي يتطلب استخدام التكنولوجيات الحديثة في معالجة البيانات وإنتاج المعلومات من خلال ما يطلق عليه: "تكنولوجيا المعلومات"، حيث ساهمت تكنولوجيا المعلومات في زيادة قدرة نظم المعلومات على التكيف والتأقلم السريع مع بيئة العمل في المؤسسة وذلك من خلال توفير وسائل اقتصادية فعالة لتخزين واسترجاع ومعالجة البيانات وتقديمها إلى متخذي القرار في الوقت المناسب، وقد انعكس ذلك بوضوح على كفاءة نظم المعلومات وأتاح لها مرونة كبيرة في التعامل مع التغيرات السريعة والاستجابة لها²، إضافة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يساهم في معالجة البيانات التي يتم التعامل معها من قبل النظام المتكامل للمعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمجالات الآتية:

- **نظم دعم القرارات (DSS)**^(*): هو نظام معلومات يعتمد على تكنولوجيا الإعلام الآلي، يساعد المديرين على اتخاذ القرارات التي تنطوي على درجة من عدم التأكد، كما يسمح لمتخذ القرار بالاختيار من بين نموذج أو أكثر من نماذج اتخاذ القرار³، ويحتوي هذا النظام بالإضافة إلى البيانات والمعلومات على إجراءات وبرامج تعمل على معالجة البيانات والمعلومات في نماذج اتخاذ القرار مثل نماذج: صفوف الانتظار، المسار الحرج، البرمجة الخطية... الخ⁴.

- **النظم الخبيرة (ES)**^(*): هي أحد فروع الذكاء الاقتصادي، وهي نظم تعتمد على تكنولوجيا المعلومات

¹ محمد محمد الهادي، التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر، مرجع سبق ذكره، ص 66-67

² محمد نور برهان، تقنية المعلومات وتحديات الإدارة العامة العربية في عقد التسعينات، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999، العدد 01، المجلد 19.

^(*) Decision Support Systems

³ سيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين، نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

⁴ عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 21.

^(*) Expert Systems

وتحتوي معرفة خبيرة أو مجموعة من المعارف في مجال معين، ويمكن توظيف هذه المعرفة للمساعدة في عمليات اتخاذ القرارات. حيث تستخدم هذه النظم برامج خاصة لتشغيل البيانات والقواعد لاتخاذ قرارات فعالة¹.

والنظم الخبيرة هي نتاج المزج بين العقل الإنساني والتقنية التي تستند على حقول عديدة كالمهندسة والرياضيات وكذلك تطبيقات عديدة في إدارة الأعمال، ولهذا النظم دور مهم في تقديم حلول للمشكلات الإدارية بالاستناد على المعرفة، حيث أنها تتميز في أسلوب تنفيذ الأعمال من خلال تغيير طريقة تفكير الفرد في حل المشكلات، لذا فهي بمثابة نظام له قدرة عالية على إنتاج الأفكار المبدعة والحلول العملية للمشكلات الصعبة والمعقدة².

وهكذا، فإنه بفضل التكنولوجيات الحديثة يمكن إحداث تغييرات جذرية لزيادة كفاءة برمجيات وفعاليتها وذلك من خلال جعل تكنولوجيا الإعلام الآلي تتسم بصفة الذكاء ومحاكاة سلوك الخبير البشري عندما يواجه بموقف يحتاج إلى اتخاذ قرار ما، وهو ما يسمى بـ "الذكاء الاصطناعي" (ø) والتي تعد النظم الخبيرة أحد أهم تطبيقاته³.

- نظم معالجة البيانات (DPS)^(*): وهي النظم التي تقوم على استخدام الحاسوب في معالجة البيانات الناتجة عن العمليات التي تحدثها المؤسسة، مثل: عمليات الإنتاج، التمويل، الشراء، الخ، من أجل تحرير الإنسان من الأعمال الروتينية، حيث أنها تمثل "الجال العلمي الذي يحاول التوصل إلى أحسن الطرق والأساليب المتاحة لمعالجة البيانات بطريقة منظمة ومنطقية"⁴.

3- الحاجة إلى الكفاءات: إنّ نجاح عمل النظام المتكامل للمعلومات في تحقيق الأهداف المسطرة يعتمد بدرجة كبيرة على المعرفة العلمية والعملية للأفراد القائمين عليه بما يتناسب مع متطلبات عمل النظام وإمكانية تحقيق أهدافه، الأمر الذي يستلزم ضرورة تطوير مهارات الأفراد العاملين بصورة مستمرة في المجالات الآتية:

أ- تطوير المهارات الحاسوبية للعاملين في النظام: مما لاشك فيه أن استخدام الحواسيب أخذ يمتد إلى العديد من مجالات الحياة ومنها مجال نظم المعلومات في المؤسسة، الأمر الذي يجعل البعض يعتقد أن وجود أي نظام للمعلومات يكون مرتبطاً باستخدام الحواسيب⁵.

كما أن استخدام الحواسيب في عمل نظم المعلومات يمكن أن يكون ضرورياً كلما كان حجم البيانات التي يتم التعامل معها كبيراً وأن معالجتها وتقديم المعلومات الناتجة عنها يكون مطلوباً ضمن وقت محدد.

¹ سيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين، نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص:24.

² ليث سعد الله حسين، سهير عبد داؤد، دور النظم الخبيرة في تحسين قرارات الموارد البشرية: نموذج مقترح، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 27-28 أبريل 2005، عمان، الأردن.

(ø) الذكاء الاصطناعي هو: علم محاكاة ذكاء الإنسان لصناعة الآلات الذكية.

³ علي قاسم حميد المعمار، تقويم دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية - دراسة حالة الشركة العامة للصناعات الصوفية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2002، ص:49-50.

(*) Data Processing System

⁴ محمد محمد الهادي، التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر، مرجع سبق ذكره، ص:26.

⁵ علي قاسم حميد المعمار، تقويم دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص:50.

وبما أن النظام المتكامل للمعلومات غالباً ما يتعامل مع عدد كبير من البيانات (الخاصة بكافة النظم الفرعية التي يضمها)، يصبح من الضروري أن يكون الأفراد القائمين على عمل هذا النظام على معرفة مناسبة بالحواسيب من حيث كيفية تشغيلها وبرمجتها وكذلك كيفية استخدام التقنيات الحديثة المرتبطة بها¹.

ب- **تطوير المهارات التقنية لمستخدمي النظام:** يتطلب من الأفراد العاملين في مجال نظم المعلومات ضرورة تطوير مهاراتهم التقنية التي تشتمل على كافة فروع المعرفة المعلوماتية، والعمل على دراسة كافة المستجدات في كل منها، إضافة إلى ضرورة توافر الكفاءات اللازمة لدراسة وفهم العلاقات المتشابكة مع فروع العلوم الأخرى والتي لها علاقة ببيئة الأعمال الحديثة وهذا بالإضافة إلى ضرورة تطوير قدراتهم في إمكانية عرض وتحليل البيانات والمعلومات بالسرعة الممكنة ووفق الشكل الذي يمكن أن يؤثر في زيادة الفائدة لدى المستخدمين².

ج- **تطوير المهارات الإدارية للعاملين في النظام:** نظراً للحاجة الكبيرة من قبل إدارة المؤسسة إلى ما يقدمه النظام المتكامل للمعلومات من بيانات ومعلومات تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة والمتعددة بالسرعة والدقة اللازمة في ضوء التغيرات والتطورات العديدة التي تحدث بصورة مستمرة في بيئة الأعمال الحديثة، فإن الأمر يتطلب من الأفراد العاملين فيه ضرورة تطوير مهاراتهم الإدارية من خلال الاطلاع على كافة المستجدات التي تحدث في مجال إدارة الأعمال ونظم المعلومات، إضافة إلى ضرورة فهم عملية اتخاذ القرارات المختلفة التي يمكن أن تتخذ في المؤسسة من خلال التعايش المستمر مع متخذي القرارات خاصة من داخل المؤسسة نظراً لتعدددها وتنوعها في سبيل تسهيل إمكانية مقابلة الاحتياجات المختلفة وتزويدهم بالبيانات والمعلومات اللازمة بالسرعة الممكنة والوقت المناسب³.

¹ علي قاسم حميد المعمار، تقويم دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص: 51 .

² سعيد فتحي مقداد، أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على تحسين الأداء المالي-دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2010، ص: 58.

³ علي فاضل جابر، تصميم نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنرك، 2007، ص: 18-19.

2- المحاسبة في المؤسسة – لمحة تاريخية ومفاهيم أساسية

تنوعت المفاهيم التي أعطيت للمحاسبة بتنوع الكتابات فيها إلا أن معظمها عرف المحاسبة من خلال الدور الذي تقوم به، و المحاسبة كنظام تقوم على مجموعة من الافتراضات و المبادئ التي تحكم عملية تحويل الأحداث الاقتصادية إلى معلومات محاسبية مفيدة تخدم مجموعة كبيرة من المستفيدين، هذه العملية تتم من خلال تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية وفقاً لقواعد وإجراءات وأساليب مستمدة من المبادئ والافتراضات المحاسبية، كما أنها نظام له نوع خاص من المدخلات والمخرجات وطريقة معالجة مميزة.

2-1- الإطار المفاهيمي للمحاسبة

إن المحاسبة لم تأت من العدم ولكن حالها حال العلوم والأنشطة الأخرى نشأت وتطورت وتكيفت مع كل عصر من العصور الاقتصادية، ومع تطورها ازدادت أهميتها وبرزت خصائصها التي تميزها وكثرت مفاهيمها.

أولاً - مفهوم المحاسبة

لقد تعددت التعاريف التي حددت مفهوم المحاسبة، بسبب التطور الهائل الذي عرفه علم المحاسبة في نهاية القرن الماضي. ومن بين تلك التعاريف نجد:

1- عرفها منصور عبد الكريم أنها "نظام يقوم بجمع و تسجيل وتبويب و تلخيص كل نشاط المؤسسة وعملياتها في دفاتر محاسبية بطريقة منظمة تعتمد على نظام محاسبي دقيق ومتكامل"¹.

كما أنها أداة تقوم بترجمة الأحداث الاقتصادية إلى معلومات تساعد أطراف عدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

2- ويعرفها "خيرت ضيف" أنها تجميع وتبويب وتلخيص وتفسير للبيانات المالية الخاصة بعمليات المشروع"².

3- عرفها "سيد عطا الله السيد" أنها التقنية التي تهتم بتسجيل وتلخيص الأحداث الاقتصادية، أو العلم الذي يبحث في طريقة تسجيل وتبويب وتحليل المعاملات المالية المختلفة للمؤسسة، لخدمة غرض معين، وأنها العملية التي يتم بها تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية تساعد مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة، أو هي نظام لإنتاج المعلومات المتعلقة بالمؤسسة ومساعدة الأطراف على اتخاذ القرار"³.

¹ منصور عبد الكريم، المحاسبة العامة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص: 12.

² خيرت ضيف، مقدمة في أصول المحاسبة، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص: 15.

³ سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009، ص: 21.

4- وعرفها "أحمد محمد نور" أنها "عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية، يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات بواسطة من يستخدمون هذه المعلومات"¹.

5- حسب "بوعلام بوشاشي" هي أداة تهتم بضبط العمليات المختلفة التي تقوم بها المؤسسة وفق قواعد ومبادئ دقيقة و تهدف إلى معرفة النتائج بالتسلسل التدريجي، نتيجة الدورة و ما عليها من ديون و ما لها من حقوق حسب المستندات و الوثائق الرسمية كدليل لإثبات التسجيلات المختلفة².

6- كما عرف المخطط المحاسبي العام الفرنسي المحاسبة " بصفة عامة أنها نظام ينظم المعلومة المالية التي تسمح: بتسجيل، وتصنيف، وحفظ المعطيات على أساس رقمي، وتكون بعد المعالجة المناسبة، مجموعة معلومات موافقة لاحتياجات مختلف المستخدمين المهتمين"³.

7- عرفها "عاشور كتوش": أنها لغة الأعمال، حيث تستخدم في عالم الأعمال لتصف العمليات التي تجريها جميع أشكال المؤسسات⁴.

وعرفها أيضاً أنها الوسيلة الوحيدة التي تساعد في اتخاذ القرارات من خلال عمليات مختلفة ومتتالية من تسجيل وتبويب وتلخيص ثم تقرير للعمليات المالية للمشروع وتفسير آثارها على كيان هذا المشروع.

كما أنها من تقنيات التسيير الموحد، التي تهتم بضبط وقياس الحركات الخاصة بالاستغلال أو الهيكل لدى المؤسسة والنتاج، سواء إثر النشاط الداخلي أو العلاقات مع الخارج، اعتماداً على طريقة فنية في التسجيل.

8- يعرف "مداني بن بلغيث": المحاسبة أنها: طريقة لجمع، تفسير ومعالجة معلومات متعلقة بتدفقات حقيقية ومالية، تخضع للقياس النقدي. والتي تدخل، تُخرج وتبقى في المؤسسة الاقتصادية هذه التدفقات ناشئة أساساً عن أحداث اقتصادية، تشريعية أو مادية لها أثر على الأموال المستعملة داخل هذه المؤسسة⁵.

9- يعرفها "عبد الرحمان عطية" على أنها تقنية تتمثل في ملاحظة وتصنيف وتسجيل التدفقات المالية والحقيقية التي قامت بها المؤسسة خلال دورة محددة، ثم تلخيص هذه التدفقات في جدول خاص مثل الميزانية وحساب النتائج...⁶؛

¹ أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص15.

² بوعلام بوشاشي، المنير في المحاسبة العامة، دار هومة، الجزائر، 1998، ص: 7.

³ PIERRE Lassegue, gestion de l'entreprise et comptabilité, 11^{eme}, EDITION Dalloz, paris, 1996, p18.

⁴ عاشور كتوش، المحاسبة العامة-أصول ومبادئ وفقاً للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2003، ص:13-14.

⁵ مداني بن بلغيث، دروس في المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد، جامعة ورقلة، أكتوبر 2010، رابط إلكتروني.

<http://www.benbelghit.com> Consulté le 23/12/2012

⁶ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، بوج بوعرييج، الجزائر، 2009، ص:06.

10- عرف "المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين" المحاسبة على أنها: فن تسجيل وتبويب العمليات والأحداث بطريقة معبرة وبصورة أرقام ذات قيمة نقدية تحمل أو يحمل جزءاً منها على الأقل طبيعة مالية، ثم تفسر النتائج التي تحصل نتيجة تلك العمليات¹.

وإذا ما نظرنا إلى مصطلح "فن" على أنه يمثل العمل أو المهنة، وأن ممارسة هذا العمل أو المهنة يتطلب استخدام بعض القدرات الذاتية والشخصية للقائمين به، فيمكن القول أن المحاسبة قد نشأت "فناً" حيث كانت تعتمد على قدرات المحاسبين الذاتية في تقدير الأمور والمواقف المختلفة والحكم عليها من خلال القيام بتسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية في الدفاتر والسجلات ومن ثم تلخيصها في مجموعة من التقارير والقوائم المالية وتوصيلها إلى مجموعة من الجهات التي يمكن أن تستخدمها، كما أن هذه المهنة هي مهنة منظمة لا تمارس من الناحية القانونية إلا بموافقة الجهة المعنية المسؤولة مثل نقابة المحاسبين، الدولة...، حالها حال أي مهنة أخرى.

وكذلك يمكن القول أن المحاسبة قد تطورت فأصبحت "علمياً" من حيث أن لها معرفة مصنفة تدل عليها ومادة علمية خاصة بها من حيث المفاهيم والمصطلحات والإجراءات التي تدل عليها كما هو الحال بالنسبة للعلوم الأخرى، المتعارف عليها، كما تحتوي العلوم الأخرى على مصطلحات خاصة بها فإن المحاسبة لها مصطلحات خاصة بها تشير إليها بصورة خاصة مثل: الموجودات، المطلوبات، المدین، الدائن،... الخ. وإضافة إلى ذلك فإن المحاسبة قد تميزت بخواص معينة يمكن من خلالها تصنيف العلوم المختلفة.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن المحاسبة هي مهنة منظمة تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة الاقتصادية، كما أن المحاسبة هي علم ضمن العلوم الاجتماعية يمتاز بمعرفة مصنفة لها مادتها العلمية التي يمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معاً عبر مراحل مختلفة من الزمن.

ثانياً - تطور الحاجة إلى المحاسبة

إن التطور الذي عرفته المحاسبة كان استجابة للتطور في الظروف الاقتصادية والاجتماعية في العصور المختلفة، والتغيرات في بيئة ومحيط المؤسسة، باعتبارها المعنى بقواعد المحاسبة وتطبيقاتها. بالإضافة إلى ذلك التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات، والعلوم السلوكية. نتيجة الحاجة المستمرة والدائمة لمعلومات محاسبية ملائمة وفعالة². ويمكن تلخيص التطور الذي عرفته المحاسبة في ما يلي:

1- المراحل الأولى لبداية ظهور المحاسبة: عندما نعرف المحاسبة على أنها إثبات منظم لنشاط مؤسسات اقتصادية، نجد قديمة قدم اختراع الكتابة نفسها، فكانت عند ظهورها مرادفة للعد والقياس، واقتصرت على كشوف محاسبية، كوسيلة لضبط خزائن و ممتلكات القياصرة و الملوك والكهنة، لمراقبة حركة مخازن المواد الحيوية

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقه، نظام المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 05.
² مداني بن بلغيث، دروس في المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد، رابط الكتروني سبق ذكره: (www.benbelghit.com)

كالحبوب والأخشاب اللازمة لبناء السفن، وكذلك لإثبات دفع الأجور، فقد عثر على بعض السجلات في زمن البابليين تشير إلى دفع الأجور حوالي عام 3600 قبل الميلاد¹.

و كان اختراع الكتابة السومرية، حوالي سنة 2900 قبل الميلاد ، من قبل الكهنة السومريين، قد تم لإدارة أموال المنشآت التابعة للمعابد الدينية ، واخترع هؤلاء الكهنة نظاما سداسيا للأعداد يتفوق بشكل كبير على نظام الأعداد الرومانية ما طور علم الحساب و جعل الإثبات المحاسبي ممكنا ، فكان الإثبات على ألواح من فخار، و اقتصر حينها الإثبات على محاسبة بسيطة للمخازن .

أما في مصر عند الفراعنة ، فكانت أكثر تطورا ، فقد طورت إدارة الغلال وإدارة خزائن الفراعنة نظاما تفصيليا لمحاسبة المخازن ، سمح بقبول ودائع الغلال من القطاع الخاص، بموجب وثائق قابلة للتداول، و ساعد اختراع و تطوير صناعة الورق على الإثبات المحاسبي ، لكن مع ذلك فإن الإثبات تناول نظاما للمخازن و تبادل وثائقها فقط.

أما في الاقتصاد الحر لدى الإغريق و الرومان فقد كان تسجيلهم يقتصر على إثبات ديون الحرفيين والتجار، كما أن نظام الأعداد الروماني قد أعاق تطور علم المحاسبة لمدة طويلة لعدم ملاءمته للتسجيلات المحاسبية. ونظرا لتوسع الإمبراطورية الرومانية و جباية الضرائب من مستعمراتها، فقد ظهرت عند الرومان وظيفة مراجع الحسابات للتأكد من صحة الجباية في المستعمرات الرومانية.

وفي العصر الوسيط، في أوروبا حيث ساد النظام الإقطاعي، اقتصر الإثبات المحاسبي على سجلات من رقائق جلود الحيوانات تمسك لدى كبار ملاك الأراضي من رجال الكنيسة والإقطاعيين لمراقبة استلام وتسليم محاصيل الفلاحين.

ومع التطورات الاقتصادية و توسع مجالات الحياة الاجتماعية، تزايدت الحاجة إلى المحاسبة فلهذا أخذت المحاسبة تتطور وتتناسب مع الواقع الاقتصادي المعاش في كل فترة.

كما أثرت التطورات الاقتصادية في كل حقبة على المحاسبة من جهة، أثرت مختلف العلوم على المحاسبة من جهة أخرى ومن أهمها علوم الحساب والرياضيات وعلم الفلك... الخ التي أعطت للمحاسبة دفعة كبيرة.

ولعل من أهم الحقبات التي عرفت فيها المحاسبة تأثراً كبيراً بالعلوم الأخرى هي حقبة الخلافة الإسلامية وما حققت من إنجازات في علوم الهندسة والفلك والرياضيات... الخ والتي جعلت علم الحساب يتطور وحتى نوع الدفاتر المستعملة وطريقة استعمالها، و تجسد هذا في محاسبة الزكاة، محاسبة بيت المال ومحاسبة تسيير مختلف الممتلكات في تلك الحقبة، والتي كانت تمتاز بالدقة العالية والتنظيم الجيد.

¹ نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 6.

2- المرحلة الثانية: المحاسبة في خدمة صاحب المشروع الفردي (قبل الثورة الصناعية)

وهي المرحلة التي كان الاقتصاد فيها يعتمد على المشاريع الفردية، وكانت تستخدم فيها عمليات حسابية بسيطة لحساب وحصر نشاط هذه المشاريع بسبب بساطة النشاط الاقتصادي في تلك المرحلة.

ومن أهم ما ميز هذه المرحلة ظهور مجموعة من النظريات التي حاولت إدخال تجديرات على المحاسبة ومنها:

أ- **نظرية القيد المزدوج**: في بدايات هذه المرحلة كان هناك تركيز على استخدام طريقة أطلق عليها "طريقة القيد المفرد" لتسجيل مختلف العمليات التي أحدثها المشروع، ثم ثبتت هذه الطريقة فشلها خاصة في سنة 1494 عندما كُشف النقاب على طريقة القيد المزدوج في مدينة جنوة الإيطالية من طرف عالم الرياضيات "*Pacioli Luca*"¹ في كتاب الرياضيات الذي تناول في جزء منه توضيحاً للأسس العلمية التي تقوم عليها **طريقة القيد المزدوج**، وكيفية العمل بها، هذه الطريقة التي أصبحت فيما بعد مبدأً أساسياً من مبادئ المحاسبة بمختلف أنواعها ولا يمكن تصور أي عملية محاسبية تتم دون الاعتماد على هذا المبدأ.

"اعتبرت المحاولة التي أحدثها "*Luca Pacioli*" بمثابة شهادة ميلاد للمحاسبة بشكلها الحالي، وبالرغم من التطور الكبير الذي أحدثته القواعد الجديدة للتسجيل المحاسبي بالقيد المزدوج، إلا أنها أهملت مفهوم الدورة المالية أي تحديد مفهوم بداية السنة ونهاية السنة المالية².

ب- توصل "*Irson Claude*" إلى تحديد مفهوم الميزانية التي تم إحلالها مكان ميزان الحسابات. اعتبرت الميزانية أداة لجمع العمليات الحسابية للتجار والمؤسسات فترة بفترة، لأجل توقيف الحسابات السابقة والحيلولة دون التلاعب فيها وتغييرها، ثم اعتماد تلك الحسابات الموقوفة كقاعدة للتسجيلات الجديدة³.

ج- لأول مرة تم تحديد مفهوم الأصول والخصوم في الميزانية، ومبدأ التمييز بين ذمة التاجر وذمة المؤسسة، من طرف الباحث الفرنسي "*Dela Porte*" من خلال مؤلفه (*Le guide des négociants et teneurs de livres*) الذي صدر في 1685.

وما يمكن أن يلاحظ على هذه المرحلة:

- التاجر صاحب المشروع هو المسؤول الأول والأخير عن كل ما يحدث في مشروعه من عمليات مختلفة، من تكوين رأس المال، التدفقات النقدية البسيطة، الشراء، البيع، الرقابة، التخطيط، حيازة المعدات، تحصيل المستحقات، تسديد الديون... الخ، أي كل كبيرة وصغيرة تحدث في المؤسسة هو المشرف و المسؤول عنها، وبعبارة

¹ VERHILLE Roland: *Le mystère de la partie double*, Revue Française De Comptabilité. N°324 , Paris, 2000, p : 52-55.

² مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية- بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص:18.

³ المرجع السابق، ص:19.

أخرى، كان صاحب المشروع في هذه المرحلة هو المسير وهو المحاسب في آن واحد، وهذا بسبب بساطة النشاط ومحدودية العمليات التي يقوم بها المشروع.

- في هذه المرحلة كان أصحاب المشاريع هدفهم الأساسي من جراء العمليات الحسابية هو معرفة نتيجة الصفقة، في إطار ما كان يعرف آنذاك بحاسبة الصفقات، التي ابتكرها العالم الإيطالي "Luca Pacioli" في الكتاب السابق نفسه، والتي أوضح فيها كيفية التوصل إلى نتيجة المؤسسة من خلال فتح حساب خاص لكل صفقة وجعله مديناً بضمن الشراء والمصاريف، ودائناً بأثمان البيع إلى أن يتم تصفية تلك الصفقة، وكانت هذه الطريقة ناجحة آنذاك بسبب بساطة الصفقات التي كانت تتم.

3- المرحلة الثالثة: المحاسبة في خدمة الجهات الخارجية (أثناء وبعد الثورة الصناعية)

لقد خلقت المركنتلية بأساطيلها ومؤسساتها التجارية و افتتاحها الأسواق العالمية، الأرضية المناسبة لنجاح الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر مما نجم عنها تطورات جديدة في علم المحاسبة نتيجة التغيرات الجذرية في الاقتصاد والمجتمع.

وتطور أساليب الإنتاج الذي اقتضته الثورة الصناعية، تطلب ظهور وحدات إنتاجية كبيرة تستوعب استثمارات هائلة في الأصول الثابتة، والتي لا يمكن أن توفرها المشروعات الفردية و شركات الأشخاص التي سادت في المركنتلية، وهكذا انتشر شكل جديد من الشركات، شركات الأموال، والتي من أهم سماتها انفصال الملكية عن الإدارة .

إن هذه الفكرة أثرت كثيراً في الفكر المحاسبي فأدت إلى نشوء فرض الشخصية المعنوية و فرض الدورية والزامية نشر القوائم المالية دورياً . وتقوم إدارة المؤسسة بالاعتماد على المحاسبين لديها بإعداد قوائم مالية تمكن الإدارة و أصحاب المصالح من تقييم وضعيتها المالية في الفترة الماضية و التنبؤ بالتطور المستقبلي ، حتى يتمكن هؤلاء من اتخاذ القرارات المناسبة، مثل الاحتفاظ بالأسهم أو بيعها، حيازة أسهم جديدة، الموافقة على الإقراض... الخ.

وهكذا فإن مستقبل المؤسسة و مصلحتها وسمعة مجلس إدارتها يرتبط بموقف و تقدير المجتمع المالي، وهذا الموقف يتحدد استناداً على القوائم المالية المنشورة.

ونظراً لعدم وجود مبادئ و أسس محاسبية عامة و مقبولة تحدد إطار السلوك والإجراء المحاسبي إزاء المشكلات التي تواجه المحاسب، فإن مفهوم التدقيق في تلك الفترة اقتصر على التأكد من صحة الثبوتيات التاريخية للقيود المحاسبية والتأكد من التوازن المحاسبي وصحة الترحيل.

إذاً في هذه الفترة أصبحت المحاسبة على جانب اعتبارها أداة لخدمة أصحاب المشروع ، أداة لحماية أصحاب المصالح في المشروع ، فأضيفت بذلك وظيفة محاسبية جديدة هي خدمة المجتمع و الأطراف الخارجية الأخرى.

ولقد ظلت المحاسبة لحقبة طويلة من الزمن أداة لتسجيل العمليات وإعداد التقارير عن الوقائع التاريخية التي كانت تجهز سنويا للعرض على الإدارة أو أصحاب المشروع، وكانت القواعد المحاسبية التي ولدت نتيجة تكرار الاستخدام ولاقت قبولا عاما في المزاولة، موجهة باستمرار نحو خدمة هذا الهدف، وظلت المحاسبة جامدة في حركتها حتى ظهرت ظروف مختلفة خدمت تطورها وأخرجتها من عزلتها ومن أهم هذه العوامل:

أ - التطور التكنولوجي في طرق الإنتاج ووسائل تمويله، قد ساعد على التركز وإنشاء مؤسسات اقتصادية كبيرة، الأمر الذي نجم عنه تعقيد العملية الصناعية وازدياد عدد العاملين مما ترتب عليه ضرورة تقديم معلومات أكثر تفصيلا لإدارة هذه المؤسسات.

ب - نتيجة ازدياد حجم الإنتاج و ظهور مشكلات التصريف، ازدادت حدة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي دعا الإدارة إلى ضرورة مراقبة العمليات الإنتاجية داخل المؤسسة لاستبعاد ظواهر الهدر والإسراف وتخفيض تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد ممكن للوقوف في وجه المؤسسات الإنتاجية المنافسة.

ج - إن التشتت الجغرافي الذي أدى إلى فصل أماكن الإدارة عن أماكن الإنتاج و التصريف زاد الهوة بين الإدارة العليا و المستويات الإدارية الأخرى، مما جعل الإدارة العليا في عزلة عما يجري في المستويات الأخرى، الأمر الذي دعا إلى إيجاد أساليب و نظم محاسبية للرقابة تتلاءم مع التطور الإداري الذي تحول من الإشراف المباشر إلى تفويض المسؤوليات للمستويات الإدارية الوسطى والدنيا القائمة على التنفيذ، واكتفت الإدارة العليا بالإطلاع على تقارير المحاسبة خاصة محاسبة التكاليف.

د - تواجه الإدارة العليا باستمرار مواقف متجددة تستدعي اتخاذ القرارات السريعة في شتى المجالات، لذلك تحتاج هذه الإدارة إلى معلومات محاسبية تكون أساسا لاتخاذ القرار . ولا تتوقف هذه المعلومات على مجرد معلومات إجمالية ، بل معلومات تحليلية و إحصائية ، و هنا تقدم المحاسبة معلومات مستقبلية محددة وفق أسس التنبؤ العلمي والضبط المنهجي ، هكذا ظهر نوع جديد من النظم الفرعية والمتمثلة في نظام المحاسبة الإدارية لیساعد الإدارة في تقويم الأداء و اتخاذ القرارات.

هكذا بدت واضحة ضرورة العمل على تطوير الأساليب المحاسبية حتى تكون في خدمة الإدارة، وأخذت تلك الأساليب تلاحق في تطورها السريع الأساليب الإدارية ذاتها، فظهرت المهمة الإدارية للمحاسبة والتي انعكست نتائجها في تطوير أنظمة محاسبة التكاليف من نظام التكاليف التاريخية إلى نظام التكاليف المعيارية¹.

¹ نعيم دهمش، و آخرون، مبادئ المحاسبة، مرجع سبق ذكره ص:31.

وبعد الثورة الصناعية بدأت تتوسع المؤسسات ويكبر حجمها، وفي فترة وجيزة توسعت نشاطاتها وتنوع هيكلها التنظيمي والقانوني، وتغيرت ثقافتها من مجرد كيان هدفه الربح إلى كيان هدفه خدمة مجموعة متنوعة من الشرائح في الاقتصاد، مما أدى إلى تعدد الجهات التي أصبحت تهتم بالمؤسسة.

هذا التوسع أدى في المقابل إلى كبر حجم المعاملات الاقتصادية والتي نتج عنها كم هائل من البيانات والمعلومات المحاسبية، ومن هنا كان لزاماً على المحاسبة أن تجد وسائل جديدة تمكنها من مواكبة التغيرات التي حدثت في البيئة الاقتصادية، والتي تمكنها من معالجة الكم الهائل من البيانات، وتقديم المعلومات الضرورية لمختلف الفئات من داخل المؤسسة ومن خارجها في الأوقات المناسبة وبالطريقة الملائمة.

ولكي تقوم المحاسبة في هذه المرحلة بالدور المنوط بها من تسجيل وتلخيص العمليات المحاسبية، ثم تقديم النتائج وتفسيرها كان لزاماً عليها¹:

- إعداد سجل تاريخي لعمليات المؤسسة الاقتصادية لإمكانية تسجيلها وتبويبها وفق أسس معينة لخدمة أهداف المؤسسة.

- تقنين مهنة المحاسبة وجعلها تخضع لمجموعة من الإجراءات التي تعمل على ضبط العمل المحاسبي تحت إشراف هيئات مختصة.

- فصل العمل المحاسبي عن العمل القيادي والإشرافي في المؤسسة، خاصة وأن هذه المرحلة عرفت نوعاً من فصل العمل الإداري عن الملكية واستحداث مديريات فرعية كل منها متخصص في نشاط معين، ومنها استحداث مديرية المالية والمحاسبية، حيث أصبح العمل المحاسبي يقوم به طاقم متخصص في الجانب المالي والمحاسبي.

- القيام بعمليات حسابية وتقديرية تعتمد على أساليب رياضية وطرق إحصائية تتلاءم مع البيئة والنشاط الاقتصادي للمؤسسة، ومن هنا كانت بداية ظهور مختلف أنواع المحاسبة.

- الأخذ في الحسبان كل الأطراف الخارجية التي تهتم بالمعلومات المحاسبية، مثل الجهات الحكومية، البنوك، العملاء،... الخ.

4- المرحلة الرابعة: المحاسبة في خدمة المؤسسات الاقتصادية (النصف الأول من القرن 20)

خلال هذه المرحلة ونتيجة لتعدد عمليات التسيير والعمليات الإنتاجية بسبب التطورات الهائلة التي حدثت في الساحة الاقتصادية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تطورت المحاسبة وتعددت أنواعها ولعل أهم ما ميز هذه المرحلة هو أزمة 1929 التي أفرزت تقنيات محاسبية جديدة كمحاولة لتجاوز الأزمة الاقتصادية خاصة بعد فشل الأدوات المحاسبية التقليدية في تجاوز الأزمة، لذا ظهرت في هذه المرحلة العديد من أنواع وتقنيات المحاسبة منها: محاسبة التكاليف ومختلف تقنياتها، الموازنات التقديرية،... الخ، التي هدفها الأساسي خدمة المؤسسات الاقتصادية من أجل التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وذلك من خلال العمل على تحليل النشاط

¹ مفهوم المحاسبة وتطور الحاجة إليها كنظام للمعلومات، رابط الكتروني:

الداخلي للمؤسسة وتقديم المعلومات المحاسبية الضرورية التي تستعملها المؤسسة في حل المشاكل الحالية أو المعلومات التي تحتاج لها من أجل تقليل وتفادي مخاطر المستقبل، خاصة في ظل المنافسة التي بدأت تعرفها المؤسسات الاقتصادية منذ بداية أربعينيات القرن العشرين.

وطبقاً للدور الذي أصبحت تلعبه المحاسبة في هذه المرحلة جنباً إلى جنب مع إدارة المؤسسة فإن هدفها قد أصبح موجهاً إلى خدمة المؤسسة من خلال قدرتها على تحليل البيانات وتوفير المعلومات المحاسبية التي تساعد إدارة المؤسسة في القيام بوظائفها الأساسية، إضافة إلى ما تقدمه عن الأحداث التاريخية، وبذلك فإن هدف المحاسبة أصبح موجه لخدمة الجهات الخارجية والداخلية للمؤسسة.

5- المرحلة الخامسة: المحاسبة في ظل تكنولوجيا المعلومات والتوحيد المحاسبي

أ - المحاسبة في ظل تكنولوجيا المعلومات: عرف النصف الثاني من القرن العشرين قفزة نوعية في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتي كان لها الأثر المباشر في تطوير مختلف المجالات والعلوم، والمحاسبة مثلها مثل باقي العلوم الأخرى استفادت من هذه التكنولوجيات، مما أدى إلى تزايد الدور الذي تلعبه داخل المؤسسات، هذا التطور والنمو أدى إلى ضرورة استخدام الحاسبات في كافة المستويات، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار سهولة تعلم البرمجيات الجديدة وانخفاض تكاليفها التي أصبحت في متناول أغلبية المؤسسات، مما جعل هذه المؤسسات في الوقت الحالي تعتمد كلياً على التسجيل والمعالجة الالكترونية للبيانات الناتج عن مختلف العمليات التي تقوم بها، من خلال برامج متخصصة يعدها المهندسين حسب الحاجة، تعمل على معالجة البيانات وتقديم المعلومات في أي وقت يحتاجها مستعملها.

و من بين العوامل التي ساعدت في اعتماد الحاسب الآلي في المحاسبة ما يلي¹:

- تحتوي المحاسبة على كميات هائلة من البيانات التي يجب أن تعالج و تخزن، مما يعني أن استخدام تكنولوجيا الحواسيب سوف يؤدي إلى ترشيد تكاليف العمل المحاسبي .
- تُعالج هذه البيانات وفق أسلوب محدد مسبقاً مما يعني ثبات خوارزميات الحل و الذي عادة ما يكون محدد في قوانين و أنظمة تمتاز بالثبات نسبياً.
- مخرجاتها في العادة تكون في أشكال محددة و مقننة مما يسهل عملية برمجة المخرجات مثل القوائم المالية وبعض التقارير... الخ.
- تعالج هذه البيانات و تصدر النتائج في فترات زمنية محددة أي أن إجراءات إغلاق الحسابات و استخراج ميزان المراجعة و إعداد الحسابات الختامية هي إجراءات دورية تتكرر في فترات زمنية محددة.
- وجود عدد كبير من المستخدمين للمعلومات المحاسبية.
- الطلب الكبير على البرامج المحاسبية الحاسوبية خاصة بعد انخفاض أسعار تكنولوجيا الحاسب.

¹ أحمد رجب عبد العال وآخرون، الأنظمة والمشكلات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص: 265.

و من بين الميزات التي حققتها المحاسبة المدججة مع عناصر تكنولوجيا الحاسوب في هذه المرحلة ما يلي¹:

- توفير المعلومات اللازمة عند الطلب و الحاجة إليها و حسب المواصفات.
- القدرة على تحليل و تخزين البيانات بسرعة عالية وكمية كبيرة .
- التمكين من عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار.
- الدمج بين المحاسبة و بقية الأدوات الإدارية الأخرى في المؤسسة لأن اتخاذ القرار لا يعتمد على المعلومات المقدمة من طرف المحاسبة فقط.
- ضمان صحة التسجيلات المحاسبية والتخزين الجيد للبيانات بما يتفق مع القواعد والمبادئ والقوانين المعمول بها.
- تحليل وتخزين وتصنيف البيانات و المعلومات وفق ما تتطلبه عملية اتخاذ القرارات.
- التقليل من الأخطاء البشرية في عملية التحليل، التخزين، إصدار التقارير والقوائم المالية.
- تسهيل عمل المحاسب وتبسيط الإجراءات المحاسبية.
- توفير بنك معلومات يمكن الرجوع إليه في أي وقت ممكن.

ب - المحاسبة في ظل التوحيد المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية: نظراً لكبر حجم المؤسسات الاقتصادية وانكماش الأسواق الداخلية، بدأت المؤسسات الكبيرة في البحث عن طرق وأساليب توسيع نشاطها واستثمار رؤوس الأموال المتراكمة. لذا لجأت إلى الأسواق الخارجية، من خلال نقل جزء من رأس المال على شكل استثمار أو عن طريق التجارة الخارجية، أو الأسواق المالية، وفي ظل المنظمات العالمية للمال والتجارة، وبسبب اختلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول وما سببته من معوقات لرؤوس الأموال الأجنبية وتختلف بعض الأنظمة المحاسبية وعدم مواكبتها الواقع الاقتصادي الحالي، كان لزاماً العمل على استحداث هيئات دولية تعمل على توحيد المعاملات المحاسبية ومقارنتها بين الدول، تتماشى والتطورات الاقتصادية الحالية.

لذا ظهرت منذ النصف الثاني من القرن العشرين مجموعة من المعايير الدولية، أهمها سلسلة المعايير الدولية "IAS" و "IFRS" (*) التي تعمل على ضبط المعاملات المحاسبية المختلفة، وتوحيد العمل المحاسبي الدولي. يمثل التوحيد المحاسبي أحد المفاهيم المحاسبية المستخدمة للتعبير عن عملية البحث عن أسس واحدة للقياس وعرض المعلومات، والمهادفة إلى إنتاج معلومات فعالة وقابلة للمقارنة، وقابلية المقارنة تشترط بدورها أن تكون المعلومات موضوعية، بعيدة عن التقديرات والتحيز. والموضوعية تعني بدورها أن المعلومات يجب أن تصور الواقع بتجرد وأن تكون موثوقاً بها، وكاملة غير منقوصة، وخالية من الأخطاء، وقابلة للتحقق وتقدم وقت احتياجها².

¹ أحمد رجب عبد العال وآخرون، الأنظمة والمشكلات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 267.

(#) International Accounting Standards

(#) International Financial Reporting Standards-

² تيسير المصري، توحيد المعرفة المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2007، العدد 1، المجلد 23، ص: 43-7.

وعرفت الجمعية الفرنسية، التوحيد أنه يشمل سن جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل بتوحيدها وتبسيطها. أما المخطط المحاسبي العام الفرنسي (PCG)^(*) المراجع سنة 1982، فإنه يتناول تعريف التوحيد المحاسبي من خلال أهدافه إذ جاء فيه أن التوحيد المحاسبي يهدف إلى¹:

- تحسين المحاسبة.
- فهم الحسابات وإجراء الرقابة عليها.
- مقارنة المعلومات المحاسبية (في الوقت والمكان).
- دمج المحاسبات في الإطار الموسع لمجموعات قطاع النشاط.
- إصدار الإحصائيات.

ويعني التوحيد المحاسبي أيضاً تطبيق لغة موحدة (مصطلحات وقواعد بهدف تسهيل الاتصال بين مختلف الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية، والمهتمين بالمحاسبة).

وباستعراض مراحل التطور التاريخي للمحاسبة نلاحظ أن أي تطور حصل فيها إنما هو نتيجة لعاملين أساسيين هما:

- تطور وتغير الهيكل القانوني والتنظيمي للمؤسسات وتأثيرهما على نوعية وكمية البيانات والمعلومات المطلوبة إنتاجها من المحاسبة.

حيث تطورت المؤسسات من مشاريع فردية صغيرة إلى مؤسسات كبيرة متنوعة وواسعة النشاط مما أدى إلى تغيير الهيكل القانوني للمؤسسات: إلى شركات أموال وشركات أشخاص، شركات خاصة وشركات عامة، شركات مختلطة... الخ، كما تغير أيضاً الهيكل التنظيمي للمؤسسات من خلال تعدد مراكز النشاط، انفصال الإدارة عن الملكية، انقسام المؤسسة الواحدة إلى عدة وحدات اقتصادية، تعدد المديرية الفرعية وانفصالها (مديرية المالية، مديرية الموارد البشرية، مديرية الإنتاج... الخ)، تعدد المستويات الإدارية... الخ.

- تعدد وازدياد الجهات الخارجية التي تهمها البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية، حيث كانت البيانات والمعلومات المحاسبية تقتصر في البداية فقط على خدمة صاحب المشروع، ولكن مع تطور الدور الذي تلعبه المؤسسة من أداة هدفها تحقيق الربح وتعظيم الثروة لصاحب المشروع إلى أداة لها دور اجتماعي وسياسي وحتى ثقافي، تغير دور المحاسبة من أداة تخدم صاحب المشروع فقط إلى أداة فعالة تخدم كل الأطراف الذين لهم علاقة مباشرة وغير مباشرة بالمؤسسة.

^(*) Plan Comptable Général

¹ مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي، تجربة الجزائر، مجلة الباحث جامعة ورقلة، 2001، العدد 1، ص: 52-53.

2-2- أسس المحاسبة ومقوماتها

تحتوي المحاسبة على مجموعة من الخصائص تميزها عن الأدوات الإدارية الأخرى ومجموعة من المبادئ تعمل في إطارها والتي تعتبر الدعائم الأساسية لقيام المحاسبة بالدور المنوط بها، كما تكتسي المحاسبة أهمية بالغة داخل المؤسسة نظراً لنوع المعلومات التي تقدمها.

أولاً - خصائص المحاسبة

تميز المحاسبة بمجموعة من الخصائص أهمها¹: الصلة بالمجتمع والتأثر به والتأثير فيه، قابلية الحقائق للتعديل والتغيير، النمو والتطور، تراكمية البناء.

فالمحاسبة لها صلة وثيقة بالمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به من خلال الأحداث الاقتصادية التي تحصل في المؤسسة وما يمكن أن تقدمه المحاسبة من بيانات ومعلومات عنها لمختلف الجهات التي يهتما أمر المؤسسة، ومن هذا أخذت تصنف المحاسبة ضمن العلوم الاجتماعية.

كما أن حقائق المحاسبة قابلة للتعديل و التغيير من حيث الأهداف أو المجالات أو الوسائل والأساليب بمرور الوقت وبالصيغة التي تؤدي إلى خدمة البيئة التي تنشط فيها، وهي أيضا تنمو وتتطور من خلال تصحيح الحقائق، إذا ما تم تأكيد خطئها أو عدم صلاحيتها في تفسير الظواهر المرتبطة بها.

والمحاسبة علم تراكمي البناء من حيث أن البحوث تتوصل فيها إلى نتائج معينة تكمل بعضها البعض، فالباحثون لا يبدؤون من نقطة الصفر في البحث وإنما يبدؤون من حيث توقف من سبقوهم في البحث على أساس النتائج التي توصلوا إليها، كما أن مادتها لا تخرج عن المنهج العلمي في التفكير والبحث والتطبيق في المجالات العلمية والعملية التي لها تأثير في حياة الإنسان، فهي لا تقف عند حدود معينة أو بيئة معينة.

ثانياً - الفروض والمبادئ المحاسبية

حتى نتمكن من إنتاج معلومات موثوق فيها ينبغي أن نستند إلى أسس ثابتة تضمن إلى حد ما أن تكون المعلومات التي تنشرها المؤسسات متماثلة حتى تتمكن من إجراء المقارنات فيما بينها، هذه الأسس تشتمل على مجموعة من الفروض والمبادئ التي تحكم الطرق والإجراءات التي يتم بها معالجة العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

1 - الفروض المحاسبية: تعتبر هذه الفروض في المحاسبة من المسلمات التي تساعد على استنباط المبادئ وتشتمل على أربعة افتراضات وهي:

أ- **استمرارية النشاط:** تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار دون انقطاع في النشاط و دون نية التوقف و التصفية، وإنما يفترض دائماً أن المؤسسة سوف تستمر في متابعة نشاطها الذي تأسست لأجله، وهذا الفرض أساس قواعد التقييم و لولاه لاختلفت أشكال القوائم المالية و ربما محتوياتها²، لأنه بناء على هذا الافتراض

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقه، نظام المعلومات المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص: 6-7.

² محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1992، ص: 35. (بتصرف)

يتم تقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية، كما يتم التمييز بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة والخصوم طويلة الأجل وقصيرة الأجل عندما يتم تسجيلها في دفاتر وسجلات المؤسسة¹.

وتنص المادة رقم 07 من المرسوم التنفيذي 156-08 الصادر بتاريخ 2008/05/26 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه يجب أن تعد القوائم والكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تؤدي إلى التصفية أو التوقف عن النشاط².

ب - الوحدة المحاسبية: يقوم هذا الافتراض على أساس استقلالية المؤسسات الاقتصادية عن بعضها البعض، واستقلالها كذلك عن ملاكها، ويستنتج من هذا الفرض أن لكل مؤسسة شخصيتها المعنوية المستقلة وكذلك سجلاتها المحاسبية الخاصة بها، وهذا يعني أن جميع المعاملات المالية الخاصة بالمالك ليس لها علاقة بالمؤسسة ولا يتم تسجيلها في دفاتر وسجلات المؤسسة.

وتنص المادة رقم 09 من المرسوم التنفيذي 156-08 الصادر بتاريخ 2008/05/26 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه "يجب أن يعتبر الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، ويجب أن لا تأخذ القوائم المالية للكيان في الحسبان إلا معاملات الكيان دون معاملات مالكيه"³.

ج - الوحدة النقدية: يقوم هذا الافتراض على أساس أن النقود هي أساس المعاملات الاقتصادية، وعلى ذلك يتم استخدامها للقياس والتحليل المحاسبي، ومن ثم يتم ترجمة جميع المعاملات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة إلى لغة النقد⁴.

د - استقلالية الفترات المحاسبية: يرغب مستعملو البيانات المحاسبية بمختلف أنواعها في تزويدهم بنتائج دورية، نتائج الماضي و تقديرات المستقبل مما يؤدي بالضرورة إلى تجزئة الاستمرارية (أي تجزئة حياة المؤسسة إلى فترات تسمى بالدورة المالية و تتألف من 12 شهراً غالباً و تساير السنة المدنية إلا استثناء) وعليه فإن القانون يجبر المؤسسة على إعداد قوائم مالية على مدى 12 شهراً(نص المادة 30 من القانون 11-07)، وهذا يتطلب من المؤسسات القيام بعملية الجرد المادي في نهاية كل دورة على الأقل و تقديم القوائم المالية، كما يجبر المساهمين على عقد جمعية عامة كل سنة للموافقة على الحسابات⁵.

2- مبادئ المحاسبة: ذكرنا سابقاً أن المحاسبة هي أداة تقوم بترجمة الأحداث الاقتصادية إلى معلومات تساعد أطراف عدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولكي تتم هذه العملية بشكل يمكن الوثوق به لا بد أن تقوم

¹ المحاسبة المالية، مطبوعات المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، الإدارة العامة لتصميم و تطوير المناهج، المملكة العربية السعودية، 2010، ص:05.

² المرسوم التنفيذي 156-08 الصادر في 26 مايو 2008، المادة رقم 07.

³ المرجع السابق، المادة 09.

⁴ مطبوعات المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، مرجع سبق ذكره، ص:05.

⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المادة 30، العدد رقم 74، الصادر في 25 نوفمبر 2007.

على قواعد محددة تحكم الإجراءات والطرق المحاسبية المستخدمة في عملية ترجمة الأحداث الاقتصادية، هذه القواعد تعتبر المرجع الأساسي الذي يتم على أساسه تحليل العمليات المالية عند حدوثها، و تسجيلها بطريقة منتظمة، ثم تجميع و تبويب الحقائق في شكل قوائم و تقارير مالية تساعد على تفسير هذه الحقائق¹.

ويمكن تعريف مبادئ المحاسبة على أنها: "مجموعة من الأعراف و القواعد و الإجراءات المحاسبية التي تكون ممارسات المحاسبة الشاملة لكافة أوجه النشاط الاقتصادي"².

و من أهم المبادئ المحاسبية ما يلي:

أ- **مبدأ التكلفة التاريخية:** يعني هذا المبدأ أن يتم تسجيل العمليات المحاسبية في السجلات على أساس التكلفة التاريخية، ولا يتم النظر إلى القيمة السوقية والتي قد تكون أكثر أو أقل من القيمة التاريخية ولا ينظر كذلك إلى أي تغيرات قد تحدث في المستقبل.

وتنص المادة رقم 16 من المرسوم التنفيذي 08-156 الصادر بتاريخ 26/05/2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه يجب أن تقيد في محاسبة الكيان عناصر الأصول والخصوم والإيرادات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ بالحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة. غير أن الأصول والخصوم ذات الخصوصية مثل الأصول البيولوجية والأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية³.

ب - **مبدأ توحيد العملة المستعملة:** حسب هذا المبدأ العملة التي تتعامل بها المؤسسة في مختلف تسجيلاتها المحاسبية موحدة وتعتبر هي أساس تسوية كل المعاملات التي تقوم بها المؤسسة، وفي الجزائر ينص القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي في المادة 12 على أن "تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية" وفي المادة 13 " تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحدد في المعايير المحاسبية وأما المادة 28 فننص على ضرورة أن تعرض الكشوف المالية لزوماً بالعملة الوطنية⁴.

ج - **مبدأ ثبات واستمرارية الطرق المحاسبية:** يعتبر هذا المبدأ أن طرق التسجيل و التقييم المحاسبية ثابتة من دورة إلى أخرى للتمكن من المقارنة بين نتائج الدورات⁵، وكل تغير يجب الإعلان عنه و تبريره للموافقة عليه، وفي جميع الحالات يجب ألا يؤثر أبداً على مدى صدق وسلامة الحسابات.

وتنص المادة رقم 05 من المرسوم التنفيذي 08-156 الصادر بتاريخ 26/05/2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أن الطرق المحاسبية تتمثل في المبادئ والاتفاقيات والقواعد

¹ فكري عبد الحميد عشموي ، أساسيات المحاسبة المالية ، دار الشروق للنشر و التوزيع و الطباعة ، جدة ، 1983 ، ص : 615.

² محمود قاسم تنتوش، نظم المعلومات في المحاسبة و المرجعة المهنية - دور الحاسوب في الإدارة و التشغيل، دار الرواد ، بيروت، 1998، ص:23.

³ المرسوم التنفيذي 08-156 مرجع سبق ذكره، المادة رقم 16.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، مرجع سبق ذكره ، المادة رقم 12 و 13 و 28 .

⁵ طيبي نور الدين، نواصر محمد فتحي، مبادئ المحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1994، ص:51.

والتطبيقات الخصوصية المحددة في المواد التي تلي والتي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض القوائم المالية¹.

د - مبدأ الحيطة و الحذر: يشير هذا المبدأ إلى خطورة تقديم نتائج مُبالغ فيها و حسب هذا المبدأ لا تسجل الإيرادات إلاّ إذا تحققت و العكس بالنسبة للنفقات إذ يجب تسجيل كل نفقة محتملة الحدوث دون مبالغة².
ومن مظاهر تطبيق هذا المبدأ³:

- المغالاة في تقييم إهلاك الأصول الثابتة.
- تقييم الموجودات المتداولة على أساس قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل.
- تكوين المخصصات المختلفة لمقابلة النقص المتوقع في قيم بعض الأصول .
- إتباع القاعدة النقدية في تحديد الإيرادات، وبناءً عليه فإن الإيرادات التي لا تحصل نتيجة عملية بيع أو تأدية خدمات للعملاء في خلال الفترة لا تؤخذ في الحسبان عند قياس الإيرادات، استناداً إلى فكرة عدم التأكد من التحصيل.
- زيادة على ما سبق، فإن تخصيص قيم للأصول المعنوية مثل براءة الاختراع وشهرة المحل، تعتبر أيضاً مظهراً من مظاهر تطبيق هذا المبدأ.

وتنص المادة رقم 14 من المرسوم التنفيذي 08-156 الصادر بتاريخ 26/05/2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر. تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه⁴.

هـ - مبدأ عدم المقاصة: يقوم هذا المبدأ على عدم جواز القيام بالمقاصة بين حسابات كل من أصول وخصوم المؤسسة أو حسابات إيراداتها وأعبائها، وهذا بهدف إظهار نتيجة أعمال المؤسسة بشكل صادق من خلال المعالجة السليمة والصحيحة والكاملة لكل العمليات التي حدثت، دون اختصارها⁵.

وينص القانون 07-11 في المادة 15 أنه "لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلاً تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع..."⁶.

¹ المرسوم التنفيذي 08-156 مرجع سبق ذكره، المادة رقم 05.

² صالح خالص، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر، ص:11.

³ مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص:41.

⁴ المرسوم التنفيذي 08-156 مرجع سبق ذكره، المادة رقم 14.

⁵ مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص:41.

⁶ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، مرجع سبق ذكره، المادة 15.

و - مبدأ القيد المزدوج: يعد من أقدم المبادئ التي وضعت الممارسة المحاسبية منذ إرسائه من قبل الايطالي *Pacioli*، ويعرف لحد الآن قبولاً عالمياً، حيث أصبح ملزماً للممارسة المحاسبية في كل الدول مهما كانت طبيعة أنظمتها المحاسبية التي تتبناها. يقضي هذا المبدأ بتسجيل العمليات التي تقوم بها أي مؤسسة في طرفين مدين ودائن حسب طبيعة كل عملية وبالاتناد لجملة من الحسابات بشرط تساوي المبالغ المسجلة في الجهة المدينة مع تلك المسجلة في الجهة الدائنة¹.

وحسب القانون 07-11 في المادة 16 "تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى القيد المزدوج: يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات. يجب أن يكون المبلغ المدين مساوي للمبلغ الدائن"².

ز - مبدأ الموضوعية: لكي يستطيع مستعملو القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة فهم محتواها يجب أن تكون: بياناتها مرضية، كافية، ذات معنى وواضحة.

هذا يعني أن تكون لها المصدقية و أن تعطى لها الثقة التامة من طرف مستعمليها بمختلف أنواعهم، ويتضمن مبدأ الموضوعية القواعد الواجب إتباعها للوصول إلى النتائج حتى يتمكن المحلل من مقارنة نتائج المؤسسة نفسها مع نتائج السنوات السابقة أو بالمؤسسات الأخرى من نفس القطاع، ولكي تكون المقارنة موضوعية، وذات معنى بين مختلف المؤسسات يجب توحيد المصطلحات في القوائم المالية أي أن المعلومات الظاهرة بالميزانية وحسابات النتائج، معلومات دقيقة و لها نفس المعنى في مختلف المؤسسات.

و ينص القانون 07-11 في المادة 29 منه " توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع السنة المالية السابقة"³.

ح - مبدأ الإفصاح: انطلاقاً من أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة لمختلف المستعملين الذين تمهم أعمال المؤسسة، فإن هذا المبدأ يقوم على ضرورة إظهار القوائم المالية للمعلومات الضرورية، التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار تجاه قرار معين يتعلق بالمؤسسة، بحيث لا تكون هذه المعلومات مضللة، إذ يجب أن تظهر المؤسسة في صورة تتفق مع أوضاعها الحقيقية في ظل الظروف المحيطة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر فيها وتتأثر بها. كما يعتبر الإفصاح في الوقت الراهن من المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تسهم بفاعلية في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية⁴.

¹ مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، مرجع سبق ذكره، المادة 16.

³ المرجع السابق، المادة 29.

⁴ سمير الصبان، دراسات في المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص: 103.

و ينص القانون 07-11 في المادة 26 على أنه " يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفيه الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه¹.

ط - مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الظاهر القانوني: الواقع أن هذا المبدأ غير معمول به في البلدان التي يتم ضبط الممارسة المحاسبية فيها استناداً لإجراءات قانونية، فأساس تسجيل عناصر ذمة المؤسسة هو ملكية هذه العناصر، الأمر الذي يتعارض مع الواقع الذي قد يصادف في المؤسسات التي تتحصل على عناصر ذمتها (التبittات) عن طريق قرض الإيجار، وعليه نستطيع أن نصادف حالة استغلال مؤسسة لعتاد مرتفع التكلفة (طائرة -قطار) مثلا دون أن يكون لهذه الأخيرة أي أثر في ميزانية المؤسسة، لأنه في هذه الحالة أقساط الكراء فقط هي التي تظهر في حسابات النتائج. بينما تظهر كل المعلومات الأخرى المتعلقة بالاستثمارات التي تمت حيازتها بواسطة قرض الإيجار في الملاحق مثل القيمة الأصلية للعتاد، الأقساط المتبقية، القيمة المحاسبية الصافية للعتاد في الدفاتر المحاسبية للمؤسسة المؤجرة². وعلى العكس من ذلك فإن المعالجة المحاسبية المعتمدة في الدول الأنجلوسكسونية، تقضي بتسجيل العناصر التي تمت حيازتها بواسطة قرض الإيجار ضمن عناصر الأصول في ميزانية المؤسسة الحائزة، وتسجيل الديون المقابلة لها ضمن عناصر خصوم الميزانية. وهو ما يعكس بشكل جلي نتيجة تطبيق مبدأ تفضيل المحتوى على الشكل³.

وفي الجزائر يعتبر هذا المبدأ جديد جاء به النظام المحاسبي المالي حيث يقر على ضرورة تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، أي أنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع الاقتصادي وليس حسب الظاهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية⁴.

وهذا ما نصت عليه المادة 06 من القانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي الصادر في الجريد الرسمية رقم 74 الصادرة بتاريخ 2007/11/25.

ثالثاً - وظائف المحاسبة

للمحاسبة وظائف متعددة، تتكامل مع بعضها البعض لكي تجعل العمل المحاسبي ملمماً بما تقوم به المؤسسة، وهذه الوظائف هي⁵:

- قياس الموارد التي تقع في حيازة المؤسسة الاقتصادية.
- تعكس الحقوق أو الالتزامات التي تقع على عاتق المؤسسات ومصالح الملاك.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، مرجع سبق ذكره، المادة 26.

² مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

³ GELARD Gilbert, *Les difficultés d'harmonisation du leasing*, *Revue Française De Comptabilité*. N° 24, 1993, p 43.

⁴ جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، 2009، العدد 6، ص: 67-86.

⁵ وليد ناجي الحياطي، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، الطبعة الأولى، 1993، ص: 17.

- قياس التغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والحقوق والمصالح.
- التعبير عن العمليات السابقة في صورة نقدية، باعتبار النقود وحدة قياس موحدة.
- و يمكن تلخيص مختلف وظائف المحاسبة في الوظائف الأساسية التالية¹:
- أ - **وظيفة التسجيل:** هي تسجيل العمليات التي قامت بها المؤسسة فعلاً، وليست مجرد رغبات أو ارتباطات مستقبلية قد يتحقق حدوثها من عدمه.
- ب - **وظيفة التبويب أو التصنيف:** هي عملية يتم من خلالها جعل العمليات المالية في حسابات مستقلة أي مجموعات مترابطة، لاختصار التفاصيل.
- ج - **وظيفة تلخيص المعلومات:** هي تقديم المعلومات للجهات المختلفة، ملخصة في شكل تقارير وقوائم بصورة تفي بالاحتياجات اللازمة.
- د - **وظيفة التفسير:** لتوصيل المعلومات المحاسبية قد يتطلب التفسير إجراء بعض المقارنات و التحليلات كمقارنة أرباح فترة (فصل أو نصف سنة أو سنة) ماضية مع أرباح الفترة الحالية، وقد تكون المقارنة مع مؤسسات أخرى مشابهة في النشاط، مما يساعد على فهم تلك المعلومات المقدمة.

رابعاً - فائدة المحاسبة

يمكن حصر فائدة المحاسبة عموماً عند أربع مستويات²:

- 1 - **الفائدة للمؤسسة:** تعتبر المحاسبة أداة لمعرفة نتائج السنة المالية والمتمثلة في مختلف المؤشرات المحاسبية كالهامش الإجمالي، القيمة المضافة، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية والنتيجة العادية... وعلى هذا الأساس فإنها:
 - تسمح بمعرفة تطور الحالة العامة للمؤسسة.
 - توفر المعلومات للمحاسبة التحليلية (محاسبة التكاليف) .
 - توفر لتسيير الميزانية (الموازنات التقديرية) عناصر حساب الانحراف و الفوارق.
 - تعتبر القاعدة الأساسية للتحليل المالي.
- 2 - **الفائدة للغير:** تعتبر المحاسبة أداة إعلام للمحيط الخارجي والذين لهم علاقة مع المؤسسة (العملاء، الموردون، البنوك، المساهمون... الخ).
- 3 - **الفائدة للأمة:** توفر المحاسبة جميع المعلومات اللازمة للمحاسبة الوطنية و التي من شأنها تسهيل تقييم الدخل الوطني.
- 4 - **الفائدة للإدارة الضريبية:** تعتبر أداة لتحديد نتيجة الوعاء الضريبي.

¹ أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص:16.

² كوش عاشور، المحاسبة العامة ، أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقاً للنظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2011، ص: 13-14.

2-3- نظريات المحاسبة

صاغ الباحثون في الفكر المحاسبي مجموعة من النظريات المحاسبية التي اختلفت في التفاصيل إلا أنها تتفق في المضمون، وتختلف نظريات المحاسبة عن النظريات الموضوعية في العلوم الدقيقة الأخرى، من حيث ربطها بين الجانب التطبيقي و النظري، وتفسيرها للممارسات العملية المحاسبية وتعمل على تطويرها بشكل مستمر، لأن المحاسبة علم دائم التغيير والتطور.

أولاً - تعريف نظرية المحاسبة

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت لنظرية المحاسبة و لعل من أشمل هذه التعاريف نجد:

1- نظرية المحاسبة هي مجموعة من المبادئ المترابطة منطقياً، التي تشكل إطاراً مفاهيمياً لتقييم الممارسات المحاسبية المهنية القائمة، وتساهم في تقديم فهم أفضل لهذه الممارسات لكل من أهل المهنة والمستثمرين والمدبرين وطلاب العلم...، كما توفر الأدلة والإرشادات التي تمكن من تطوير ممارسات أو إجراءات محاسبية جديدة¹.

2- كما تعرف أنها مجموعة من المفاهيم و التعاريف و المصادر التي في مجموعها تمكن من تكوين رؤيا منتظمة، تؤدي إلى تحديد العلاقة القائمة فيما بين المتغيرات التي تحكم ظاهرة معينة، بقصد تفسير هذه الظاهرة وتوفير القدرة على التنبؤ بها.

ومن بين العناصر الأساسية التي لا بد من توفرها في نظرية المحاسبة²:

- القدرة على تمثيل الظواهر أو الأحداث الاقتصادية في صورة رموز أو أعداد.
- شمولها لمجموعة من القواعد التي تمكن من تجميع تلك الرموز.
- القدرة على ربط تلك الظواهر بالواقع العملي في الحياة الاقتصادية.

3- وتعرفها جمعية المحاسبة الأمريكية بأنها مجموعة متناسقة و متماسكة من المفاهيم والفروض والأحكام العلمية والمنطقية التي تسهل عمل المحاسب و توضح له الأمور وترشده في تعريف وقياس وإيصال البيانات المالية والممارسات العلمية³.

أي أن النظرية المحاسبية هي مجموعة من الفروض والمبادئ والمعايير و المصطلحات التي تكون إطار متناسق ومتكامل يرشدنا للتطبيق والممارسات العلمية للمحاسبة.

¹ محمد مطر، موسى الوسطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008 ص:95.
² المرجع السابق ذكره، ص: 95.

³ حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص:193.

ثانياً - أهم الأسباب الداعية إلى وجود نظريات للمحاسبة

- 1- عدم الاتفاق على معنى واحد أو عدم وضوح وتحديد المعنى المراد لكثير من عناصر الإطار الفكري للمحاسبة.
- 2- افتقار الفكر المحاسبي إلى الترابط فيما بين مكوناته المختلفة، بالإضافة إلى وجود تعارض صارخ فيما بينها، ومن أمثلة هذا التعارض سياسة الحيطة والحذر واستخدام التكلفة التاريخية كأساس لتقويم الأصول الثابتة من ناحية، وبينها وبين فرض الاستمرارية من ناحية أخرى.
- 3- عدم توافر معالجات موحدة للكثير من الأحداث المحاسبية المتشابهة، وهو ما حال دون استخدام القوائم المالية في المقارنة (الزمنية والمكانية).
- 4- إن تباين الممارسات المحاسبية لا ينصب فقط على الطرق التي يستخدمها المحاسب في إنتاج المعلومات، وإنما يمتد أيضاً ليشمل أساس التقويم والقياس، كأساس التفرقة بين المصروفات الإرادية والرأسمالية، وكذلك رسملة الناتج عن الأصول المستأجرة، و أسس معالجة أثر تقلبات الأسعار سواء في مجال تقويم الأصول أو تحديد الدخل، بالإضافة إلى مستوى الإفصاح المحاسبي الذي يرغب المحاسب بالإعلان عنه في القوائم المالية، و الأصول المعنوية ودرجة عدم التأكد المصاحبة لمنفعتها المستقبلية.
- 5- ليس هناك أساس علمي يمكن الاعتماد عليه للمقارنة والمفاضلة بين البدائل المحاسبية، حيث لا يجد المحاسب سوى اللجوء إلى التقدير الشخصي، و هذا يعتبر من الأسباب الرئيسية وراء الاتهامات التي وجهت للمحاسب بالتقصير والوقوع تحت تأثير الإدارات.
- 6- عدم اكتمال الإطار الفكري للمحاسبة، حيث أنه لا يقدم إجابات قاطعة حول الكثير من المشاكل التي تواجه المحاسب، مثل التكلفة الاجتماعية، والموارد البشرية، والأصول المعنوية. وعدم اكتمال هذا الإطار سيخلف آثاراً سيئة على التقارير والقوائم المالية، حيث ستصبح خالية من القدرة على التنبؤ.
- 7- معظم المفاهيم المكونة للإطار الفكري تعكس الاهتمام بالنواحي الفنية والإجرائية الخاصة بالممارسات المهنية، ودون الاهتمام بالأسباب الكامنة وراء هذه القواعد العرفية منها إلى المبادئ العلمية.

ثالثاً- النظريات المفسرة للمحاسبة

يعتبر جل المفكرين الأوائل في ميدان المحاسبة من كبار المختصين في الرياضيات مثل الايطالي "Pacioli"، ولكنهم اهتموا أكثر بالجانب التطبيقي والميداني للمحاسبة، أكثر من المفاهيم النظرية التي تدور حولها، لأنها تقنية نشأت من الممارسة الميدانية ولم تنشأ من الأفكار النظرية والفلسفية وقد حاول العديد من الكتاب والمفكرين في العصر الحالي تعريف المحاسبة على أنها علم قائم بذاته، ويقومون بترتيبه ضمن العلوم الاجتماعية المتطورة، إذ يمكن التطرق والنظر إلى المحاسبة من عدة زوايا وسوف نحاول فهمها من خلال الزاوية الرياضية، القانونية، الاقتصادية...

1 - النظرية الرياضية: يهدف علم الرياضيات إلى وضع قواعد وقوانين تسمح ببرهنة مبدأ أو نظرية معينة، وغالبا ما تصنف المحاسبة ضمن التقنيات الكمية للتسيير، وذلك لارتباطها الدائم بالحساب، فقد كان الرياضيون أول من كتبوا في المحاسبة¹.

وقد اشتق اسم المحاسب والمحاسبة من كلمة حساب، دلالة على ارتباط صفة الحساب بالمحاسبة، كما كان يسمى المحاسب باللاتينية (*ARITHMETICIEN*) ثم تحول فيما بعد إلى (*COMPTABLE*).

وقد قام المفكر "*DEFAGE*" بالمقارنة بين المحاسبة وعلم الحساب (*ARITHMETIQUE*) فلاحظ أن علم الحساب يهتم بتقييم الوحدات غير المتحركة، بينما تقوم المحاسبة بتقييم الوحدات المتحركة، وتهتم النظرية الرياضية للمحاسبة بشرح وتفسير الطريقة التي تستعملها هذه التقنية والتي لم تكن في القرن 15م إلا تطبيقا خاصا للتحليل المنطقي الجبري وهو ما يسمى بالمحاسبة الحرة أو الخالصة.

وتعتبر المساواة القاعدة الرياضية الأكثر استعمالا في المحاسبة، سواء كان ذلك في الحسابات أوفي الميزانية أوفي ميزان المراجعة فلا بد من تحقيق المساواة بين مجموع المدين والدائن، أو بين مجموع الأصول والخصوم الأمر الذي يسمح بالتأكد من صحة التسجيلات شكلا ومضمونا.

كما تعتمد المحاسبة على نظرية المجموعات في الرياضيات، وذلك في تشكيل وتقسيم الحسابات إذ ينظر إلى الحساب كمجموعة بالمفهوم الرياضي.

وأخذت المحاسبة كذلك صفة الدقة من الرياضيات التي لا تقبل التقريب كما يتم تصحيح الأخطاء في التسجيل المحاسبي باستعمال أدوات رياضية كطريقة المتمم الجبري أو المتمم إلى الصفر وهي طريقة جبرية بحتة وتستعمل العمليات الرياضية والحسابية الأخرى مثل الطرح والقسمة للحصول على قيم مهمة مثل تحديد قيمة الربح وقيمة السهم ومقدار الذمة المالية... الخ

2- النظرية القانونية: ظهرت المحاسبة كوسيلة لتحديد نتيجة العمليات والصفقات وحساب الربح ثم تحولت شيئا فشيئا إلى أداة للتعبير عن ذمة المؤسسة كمجموعة من الأموال والحقوق يمكن التعبير عنها بالقيمة، وهنا ظهر مفهوم الذمة في المحاسبة. أي أصبحت تعبر وترجم في أي لحظة عن ذمة المؤسسة، بعد أن كانت من قبل عملية تهتم بحساب نتيجة الصفقات فقط وأوكل للميزانية دور التعبير عن هاته الذمة.

ولكن الآن أصبح لكل ذمة صاحبها من الجانب القانوني، وبالتالي ظهرت فكرة الشخصية المعنوية للمؤسسة، وضرورة نصلها من شخصية أصحابها، بعد أن كانت ممزوجة بصاحب المؤسسة في حساب واحد.

كما ينظر إلى المحاسبة من الزاوية القانونية على أنها تمثل علاقات وروابط قانونية تحدث بين المؤسسة ومختلف المتعاملين معها، إذ أن الحسابات تترجم روابط وعلاقات قانونية حدثت بين المؤسسة في تعاملها مع المحيط، فمثلا عن حياة بنائة من طرف المؤسسة لأجل، فهناك عقد بيع أبرم بين المؤسسة والبائع، ففي هذه الحالة يقوم

¹ GARNIER PIERRE La Technique Comptable Approfondie & Comptabilité Spéciale, 2^{eme} EDITION Ouvound Paris , 1972. P20.

المحاسب بتسجيل قيد الحيازة على أساس العقد المبرم. وبهذا القيد فقد قامت المؤسسة بإقرار قانوني لعقد الشراء على الحساب كما هو الحال بالنسبة لقانون العمل في مجال تسيير الأجور والعطل المدفوعة... الخ¹.

إلا أن الانتقاد الموجه إلى هذه النظرية كون المحاسبة تهتم كذلك بالحركات الداخلية للمؤسسة كعملية استهلاك المخزونات مثلا، رغم أن هذه العمليات لا تعبر عن أي علاقات أو روابط قانونية. وفي هذه النظرية التي تركز على الجانب القانوني أصبحت المحاسبة والجباية نظامين قانونيين مكملين لبعضهما حيث:

- يعتبر القانون الجبائي جزء من القانون، وترتبط المحاسبة بالجباية كون المحاسبة نظام يمد المسيرين وكل المتعاملين مع المؤسسة بالمعلومات الضرورية حول نشاط المؤسسة، ومن بينهم مصلحة الضرائب التي يمدّها بالمعلومات لتحديد وعاء الضريبة.

- تعتبر الجباية أداة من أدوات المراقبة على المحاسبة، بل ويعاقب أي كيان تخالف مخرجاته المعايير الجبائية المنصوص عليها في القانون الجبائي من حيث نوع، شكل ودقة المعلومات المحاسبية المقدمة.

3- نظرية الملكية: تعتبر المحاسبة وفقاً لنظرية الملكية هي الأداة التي يزاول من خلالها المالك (صاحب المؤسسة) أعماله ولذا فإن محور اهتمام المحاسبة عند تطبيق هذه النظرية يتمثل في قياس حقوق الملكية على اعتبار أن صاحب المؤسسة يمتلك أصولها ويتحمل التزاماتها وعلى هذا الأساس فإن المعادلة المحاسبية في ظل نظرية الملكية تأخذ الشكل التالي²:

حقوق الملكية = الأصول - الالتزامات

وعندما ينظر إلى الالتزامات على أنها بمثابة أصول سالبة فإنه يقال أن نظرية الملكية موجهة نحو الميزانية ومن ثم يتم اختيار الأساليب والإجراءات المحاسبية التي تؤدي إلى تقييم أفضل للأصول والالتزامات بهدف إظهار التغيرات الحقيقية في حقوق الملكية فالإيرادات تمثل زيادة لحقوق الملكية أما المصروفات فتعتبر تخفيضا لها وتعتبر فوائد الديون وضرائب الدخل مصروفات بينما تعتبر التوزيعات للملاك بمثابة مسحوبات من رأس المال وقد كان لهذه النظرية تأثير واضح على بعض الأساليب والمصطلحات المحاسبية.

4- النظرية الاقتصادية: تعتبر المؤسسة مكان التقاء المحاسبة والاقتصاد، إذ تمثل حقلا واسعا للتحليل تستغله النظرية الاقتصادية وينظر إلى المحاسبة أنها تقوم بتسجيل الأحداث الاقتصادية³.

وحسب هذه النظرية، فإن المحاسبة تسجل التدفقات من وإلى المؤسسة، كما تسجل عملية تحول هذه التدفقات بداخل المؤسسة أيضا، وهي بذلك تقدم لمسير المؤسسة كل العناصر والمعطيات اللازمة لوضع وتسطير

¹ GARNIER Pierre, *La Technique Comptable Approfondie & Comptabilité Spéciale*, op cit.p20.

² النظريات المحاسبية ومدى، انطباقها على المحاسبة الحكومية:

<http://www.acc4arab.com/acc//showthread.php?t=11731> Consulté le 14/01/2011

³ TEMMAR .H. *Doctrine & Méthodologie la Comptabilité de L'entreprise* .OPU, Alger .1983, p : 07.

السياسة الاقتصادية المناسبة، من خلال قيامها بتسجيل هاته التدفقات وقياسها ثم تصنيفها، وهو الدور الذي تكنه النظرية الاقتصادية للمحاسبة.

ويتم التسجيل وفق طرق وتقنيات تمكن المسير من استغلال المعلومة واستعمالها بالكيفية المثلى، كما تتطلب عملية قياس التدفقات، تحديد المدة الزمنية للتدفق فكلما كانت المدة قصيرة كلما كان القياس دقيقاً، وعادة ما تحدد مدة قياس التدفقات بسنة واحدة وهو راجع إلى فترة استغلال طبيعة كاملة تتمثل في الدورة المالية، لكن هذا لا يمنع قياس التدفقات خلال فترات أخرى قصيرة، حسب احتياجات المؤسسة.

كما تتطلب عملية القياس تحديد وحدة القياس، وتعتبر الوحدة النقدية أفضل وحدة يمكن التعبير بها عن التدفق، لكن يبقى من عيوب هاته الوحدة أنها قابلة للتغيير وبالتالي يصبح القياس هنا نسبي.

أما تصنيف التدفقات فيتم إما حسب طبيعة التدفق:

- تدفقات حقيقية.
- تدفقات خدماتية.
- تدفقات نقدية.

وإما حسب وجهة التدفقات:

- تدفقات داخلية.
- تدفقات خارجية.
- تدفقات داخلية (تتحول داخل المؤسسة).

5- نظرية الاعتمادات: يعتبر الاعتماد هو أساس المحاسبة في ظل هذه النظرية ويعبر عن مجموعة الأصول والتعهدات المرتبطة بالمؤسسة والقيود التي تحكم استخدام تلك الأصول وتأخذ المعادلة المحاسبية وفقاً لهذه النظرية الشكل الآتي¹:

الأصول = القيود على الأصول

حيث تتحدد الوحدة المحاسبية على أساس الأصول والاستخدامات التي توجه نحوها هذه الأصول وتعتبر الالتزامات عن سلسلة من القيود القانونية والاقتصادية على استخدام الأصول وتعتبر نظرية الاعتمادات موجهة نحو الأصول وذلك من خلال التركيز على إدارة واستخدام الأصول بشكل أمثل ولذا فإن محور اهتمام المحاسبة في ظل هذه النظرية ليس قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي وإنما قائمة مصادر الاعتمادات واستخداماتها والجدير بالذكر أن تطبيق هذه النظرية يلائم المنظمات الحكومية والمنشآت غير الهادفة للربح، فالإعتمادات ما هي إلا عبارة عن وحدات محاسبية ومالية ومستقلة ذات حسابات متوازنة ذاتياً تسجل فيها النقدية والموارد الأخرى بالإضافة إلى جميع الالتزامات والتعهدات والاحتياطيات والحقوق التي يجب أن يتم فصلها بحسب الأنشطة المعنية

¹ على عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، سبتمبر، 2006، رابط الكتروني:

<http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=6904> Consulté le 11/12/2012

أو الأهداف المحددة المراد تحقيقها مع مراعاة الالتزام بالقوانين الخاصة والقيود المفروضة على استخدام تلك الاعتمادات .

6 - نظرية الشخصية المعنوية المستقلة: ومؤدى هذه النظرية أن المؤسسة تعتبر وحدة مستقلة قائمة بذاتها، ولها ذمة مالية منفصلة عن الذمة المالية للمساهمين. ومن ثم فإن القوائم المالية تعد من وجهة نظر المؤسسة نفسها وتهدف إلى تقديم البيانات اللازمة إلى الدائنين والمستثمرين وإظهار مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول التي تمتلكها المؤسسة.

وتقوم هذه النظرية على المفاهيم الأساسية الآتية¹:

- **الأصول:** تعتبر ملكاً للمؤسسة كشخصية معنوية مستقلة.

- **الخصوم:** تعتبر التزاماً على أصول المؤسسة.

فالمؤسسة وفق هذه النظرية لها كيان معنوي مستقل عن شخصية أصحابها، وينتج عن ذلك أن جوهر الشخصية المعنوية مُستقل عن الأفراد الطبيعيين، فالقانون يعترف بوجود ذمة مالية مستقلة لها، كما أن التقاضي يكون باسمها وليس باسم أصحابها، وبالتالي لا تعتبر بموجب هذه النظرية شخصية المالك هي جوهر في استمرار المؤسسة أو في تكوينها.

ومن بين أهم خصائص هذه النظرية²:

أ - **بالنسبة للعلاقة التعاقدية:** إن القانون هو الذي يحدد العلاقة التعاقدية بين المساهمين (كيفية إنشاء الشركات المساهمة العامة...).

حيث يتكون المشروع من مجموعة من الأصول والأموال التي يقدمها المستثمرون لاستثمارها في المشروع سواء كانوا ملاكاً أم كانوا مقرضين.

ب - **بالنسبة للملكية:** تعتبر أصول المؤسسة الاقتصادية ملكاً للمؤسسة نفسها، باعتبارها شخصاً معنوياً، وكذا الخصوم هي التزامات عليها.

ج - **بالنسبة للإدارة:** لا تعتبر الإدارة وكالة، وإنما مؤتمنة، ولذلك فهي إدارة علمية مهنية متخصصة، تقوم من واقع خبرتها بتحقيق أهداف المشروع، وبما لا يتعارض مع أهداف الملاك والمقرضين.

د - **بالنسبة للهدف:** عموماً لا يحكم هذه الشركات تحقيق أقصى ربح كما في المنشآت الفردية، كما أنه لا يمكن أن نتصور أن تقوم شركة مساهمة وبنيتها تحقيق الخسارة، وإنما ما نود أن نقوله أن هدف هذه المشروعات هو تحقيق ربح معقول، وذلك بعد أن تأخذ بعين الاعتبار مصلحة المجتمع.

¹ محمد محمود حوسو، النظريات المحاسبية، ماي 2010، رابط الكتروني:

<http://www.aazs.net/t4784-topic> Consulté le 11/11/2012

² GARNIER Pierre, La technique Comptable Approfondie & Comptabilité Spéciale, op cit .P20.

هـ - بالنسبة لمسك الحسابات (الوظيفة المحاسبية): إن تعدد الفئات المهتمة بالمؤسسة ، أضافت إلى وظيفة المحاسبة وظيفية إعلامية لم تكن من قبل (إعلام الفئات المتعددة)، ففي السابق كان الإفصاح محدود بمحدود المؤسسة، وهذا ترافق معه وجوب إجراء عمليات القياس والإفصاح المحاسبي الذي أصبح يعتبر مبدأ أساسياً من مبادئ المحاسبة.

و - بالنسبة لمعادلة الميزانية: الأصول = حقوق الغير + حقوق المساهمين

ز - بالنسبة للأصول: تغير مفهوم الأصول من أنه كل شيء مملوك وله قيمة ويوجد سند ملكية به، إلى أنه كل مورد اقتصادي له القدرة على توليد الإيرادات والمساهمة في العملية الإنتاجية، وبالتالي القدرة على سداد الديون من خلال الأرباح المحققة.

ح - بالنسبة للخصوم: فقد انقسمت إلى قسمين:

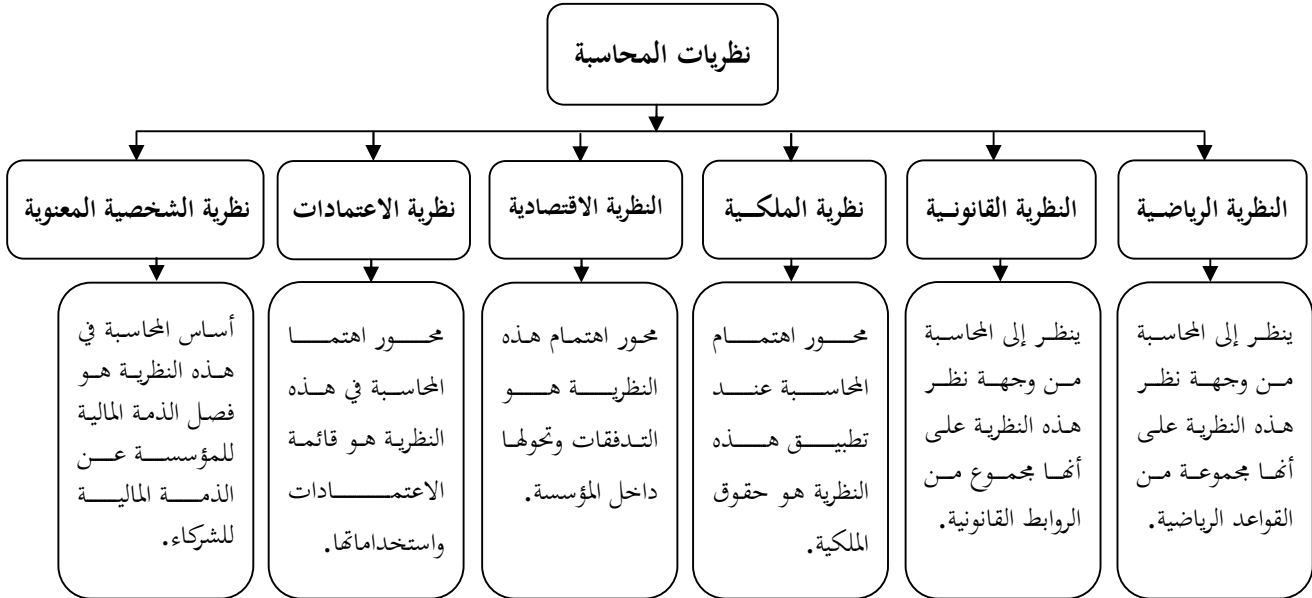
أ - قسم يخص الالتزامات تجاه حقوق المساهمين.

ب - قسم يخص الالتزامات تجاه الغير.

ط - بالنسبة لرأس المال: تغير مفهوم رأس المال من رأس المال المملوك فقط (من قبل المالك) ليشمل مفهوم رأس المال المقترض أيضاً، أي أن رأس المال هو كافة مصادر التمويل المتاحة من مختلف المصادر.

ويمكن تلخيص كل النظريات السابقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): نظريات المحاسبة



المصدر: من إعداد الطالب

3- الإطار الفكري والمفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي

مهما اختلفت أشكال المؤسسات الاقتصادية أو طبيعة نشاطها فهي لا تخلو من تواجد نظام معلومات محاسبي يستخدم كأداة لتوفير المعلومات المحاسبية للإدارة أو الأطراف الخارجية، سواءً كانت هذه المؤسسة تأخذ شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، أو كانت تجارية أو صناعية، هادفة لتحقيق الربح أو غير هادفة له، وبالرغم من تفاوت درجات البساطة والتركيب في نظم المعلومات المحاسبية، إلا أنها تتمثل جميعها في سمات ثلاث رئيسية هي:

- يتمثل هيكل نظام المعلومات المحاسبي في اشتماله على مزيج متفاوت من الجهد البشري والآلي.
- يتم تشغيل ومعالجة البيانات في هذا النظام استناداً إلى أساليب وطرق متماثلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولاً عاماً.
- تتمثل نظم المعلومات المحاسبية من حيث الهدف الذي تسعى لتحقيقه، ألا وهو توفير المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتي تساهم في اتخاذ القرارات لإدارة المؤسسات أو للأطراف الخارجية.

3-1- مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

تعتبر المحاسبة هي أساس نظام المعلومات المحاسبي، حيث أن المحاسبة هي مسك الدفاتر المحاسبية، وتحرير القوائم المالية، أما نظام المعلومات المحاسبي فظهر خاصة مع ظهور فكر أنظمة المعلومات والتكنولوجيات الحديثة حيث دمج بين المحاسبة ونظم المعلومات والتكنولوجيات الحديثة، لذا يصعب التفرقة في العصر الحديث بين المحاسبة العصرية الحديثة المبينة على عناصر التكنولوجيا ونظام المعلومات المحاسبي.

ونظام المعلومات المحاسبي كباقي الأنظمة الأخرى له مجموعة من المفاهيم والخصائص المرتبطة به والتي تميزه عن باقي الأنظمة الأخرى في المؤسسة.

أولاً - تعريف نظام المعلومات المحاسبي

لقد تعددت مفاهيم نظام المعلومات المحاسبي بتعدد الكتابات فيه، و نذكر منها ما يلي:

- 1- يعرفه "محمد الفيومي" أنه ذلك الجزء الأساسي و الهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر و تجميع البيانات المالية من مصادر خارج و داخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات و تحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة، باستعمال مختلف الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة وأنظمة المعلومات¹.

¹ محمد الفيومي، أحمد حسين علي حسين، تقييم و تشغيل نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998، ص: 35 .

2- أما "أحمد فؤاد عبد الخالق" فعرفه أنه نظام فرعي للمعلومات داخل المؤسسة يتكون من مجموعة من إمكانيات آلية و بشرية مسؤولة عن توفير المعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من تشغيل البيانات التاريخية و ذلك لمساعدة الإدارة و فئات أخرى خارجية في عملية التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرار¹:

3- وحسب "هشام أحمد عطية" هو أحد المكونات الأساسية و الهامة لنظام المعلومات الإداري في المؤسسة و أكبر وحدة فيها و أكثرها انتشاراً نظراً للعلاقة الوثيقة التي تربطه بباقي الأنظمة الفرعية الأخرى².

4- كما يعرفه "سيد عطا الله السيد" على أنه نظام يقوم بتجميع و تخزين البيانات المتعلقة بالأنشطة والأحداث التجارية للمؤسسة و معالجة و تحويل هذه البيانات إلى معلومات محاسبية نافعة في اتخاذ القرارات، كما يزود المؤسسة بمراقبة ملائمة لحماية أصولها.

ويتكون نظام المعلومات المحاسبي من³:

- الأشخاص المديرين للنظام و المؤدين لوظائفه المختلفة.
- الخطوات (الإجراءات) اليدوية والآلية.
- البيانات المحاسبية الناتجة عن الأحداث الاقتصادية.
- البرمجيات المستخدمة في تشغيل البيانات.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

5- ويعرف "يحيى محمد أبو طالب" نظام المعلومات المحاسبي بأنه "أحد النظم الفرعية في المؤسسة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة و متناسقة و متبادلة، بهدف توفير المعلومات التاريخية و الحالية و المستقبلية، المالية و غير المالية، لجميع الجهات التي يهملها أمر المؤسسة الاقتصادية، و بما يخدم تحقيق أهدافها⁴.

6- يعرفه "مصطفى الهاللي" على أنه عبارة عن نظام رسمي للمعلومات، يختص بالقياس و التنبؤ بالدخل و الثروة و غيرها من الأحداث ذات الصلة الاقتصادية في المؤسسة أو في وحداتها المختلفة⁵.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن نظام المعلومات المحاسبي هو نظام يعمل على تجميع بيانات الأحداث الاقتصادية للمؤسسة مع ذاتها و مع المحيط، ثم يقوم بتبويبها و تسجيلها و تحليلها و توثيقها و تخزينها ثم توليد ما يتلاءم من المعلومات و احتياجات الإدارة و الأطراف الخارجية لأغراض اتخاذ القرار في صورة مخرجات هادفة، باستعمال مجموعة من الإمكانيات المادية و البشرية، من خبرات و كفاءات و أجهزة و برمجيات و أنظمة معلومات.

¹ أحمد فؤاد عبد الخالق، المحاسبة و نظم المعلومات، دار الإنسان للتأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، 1975، ص: 49.

² هشام أحمد عطية، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 32.

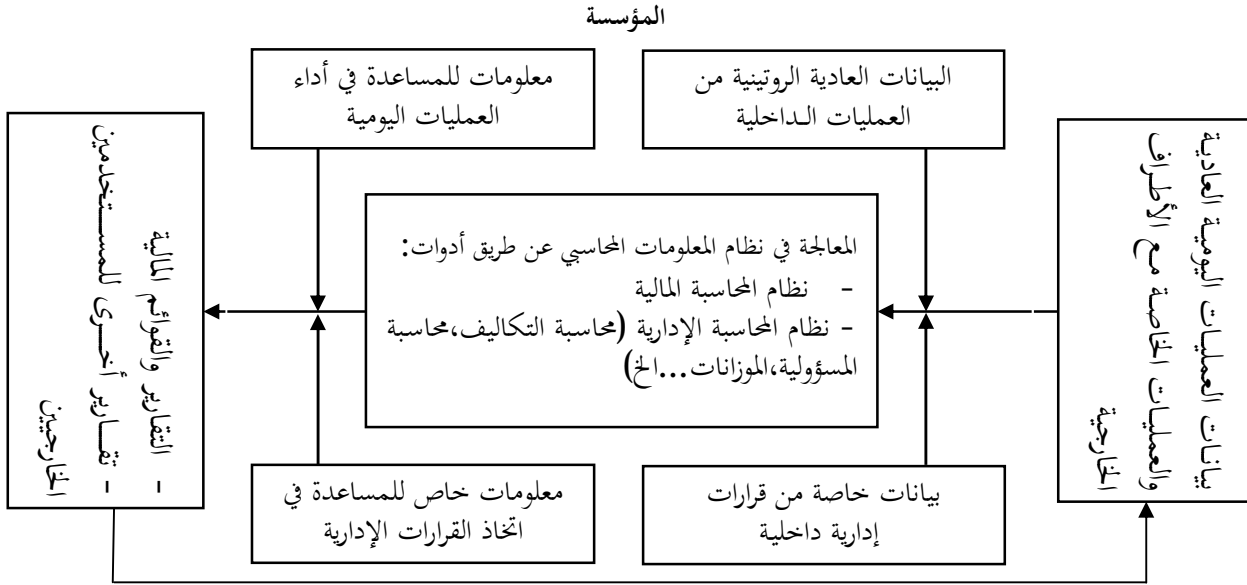
³ سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، درا الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص: 29.

⁴ يحيى محمد أبو طالب، المحاسبة الإدارية نظام للمعلومات في مجال التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1986، ص: 31.

⁵ حسين مصطفى هلال، تصميم و تقييم نظم المعلومات المحاسبية، ندوة الدعم المؤسسي و المعلوماتي لعمل المراكز الإستراتيجية في الحكومة، ورشة عمل حول أمن و نظم المعلومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 6-10 أبريل 2004.

والشكل التالي يبين لنا نظام المعلومات المحاسبي:

الشكل (1-4) : نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص:97.

ثانياً - خصائص نظام المعلومات المحاسبي

يتصف نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الأنظمة الأخرى نذكر منها ما يلي:

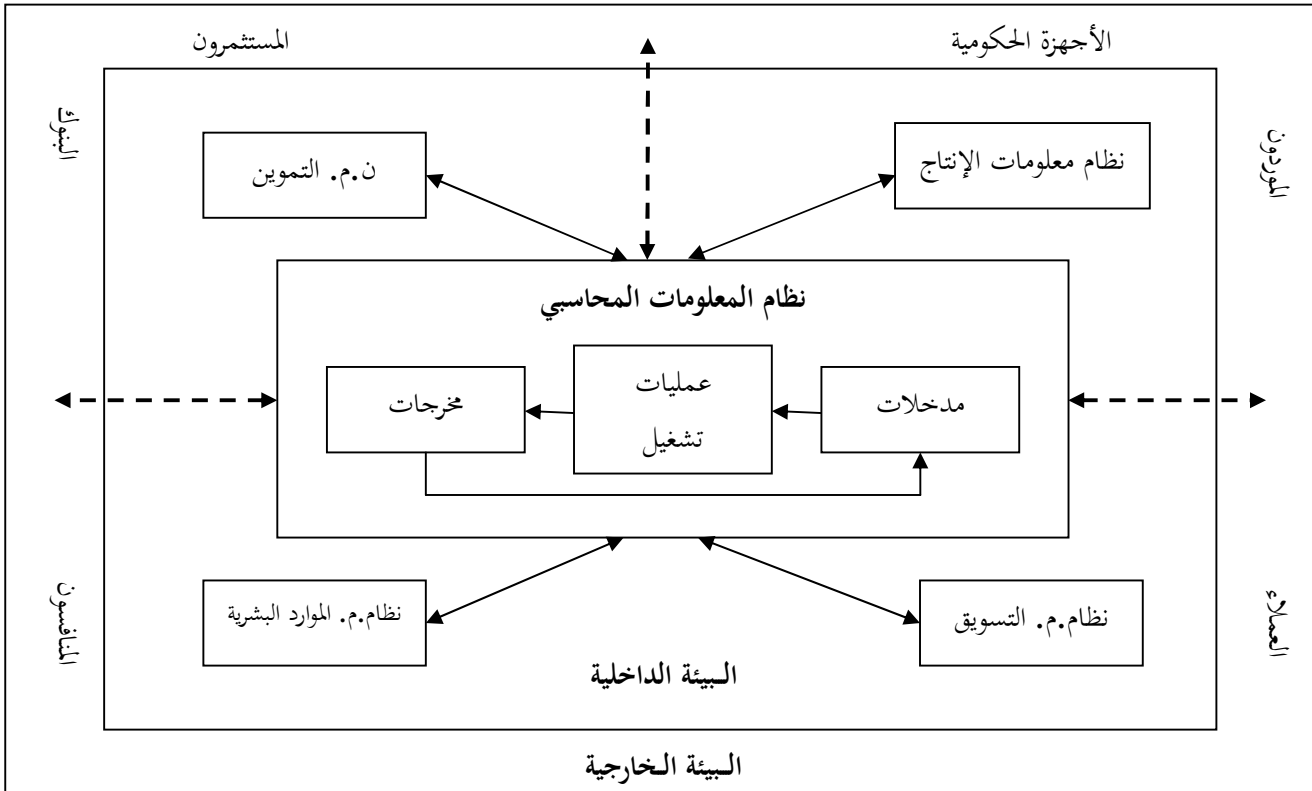
- 1- هو نظام متخصص في جمع البيانات الحاسوبية وتحليلها وإنتاج المعلومات الحاسوبية.
- 2- نظام المعلومات المحاسبي، يتصف بالشمولية حيث يمتد إلى كل الأنشطة داخل المؤسسة، فلا يمكن تصور أي نشاط في المؤسسة لا يمسه نظام المعلومات المحاسبي بطريقة أو بأخرى باعتبار أن كل حركات هذه الأنشطة لها أثر مالي، هذا الأثر الذي يقيسه ويسيره نظام المعلومات المحاسبي¹.
- 3- يعتبر هذا النظام هو الأساس المعتمد في عملية التخطيط و الرقابة واتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، لأن أهم القرارات المتخذة في المؤسسة هي قرارات مالية تمس مباشرة المردودية والهيكل المالي للمؤسسة.
- 4- يوفر معلومات مفيدة للمسيرين في كل المستويات الإدارية من اجل اتخاذ القرارات، باعتبار أن معظم القرارات التي تتخذ في المؤسسة لها أثر مالي مباشر على عائدات المؤسسة و هيكلها المالي فهذا يحتاج المستويات الإدارية في المؤسسة معلومات حاسوبية تساعدها في اتخاذ القرارات.
- 5- التداخل والتفاعل مع مختلف الأنظمة الفرعية الأخرى: لا يمكن لأي نظام مهما كان نوعه أن يكون منفصلاً عن باقي الأنظمة الأخرى لأن مخرجات نظام معين هي مدخلات نظام آخر، ونظام المعلومات

¹ هشام أحمد عطية، نظم المعلومات الحاسوبية، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

المحاسبي يمتاز بالتغلغل في الأنظمة الأخرى بحيث يمددها بالمعلومات الضرورية و هي بدورها تمدده بالبيانات الضرورية حول كل التصرفات المادية و المالية التي أحدثتها.

6- هذا النظام لا يقتصر دوره على توفير المعلومات للمستخدمين الداخليين فقط و إنما حتى للمستخدمين الخارجيين من عملاء، موردين وبنوك، مساهمين، حملة السندات... الخ¹، من خلال القوائم المالية وبعض التقارير الخاصة. و الشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم (1-5): نظام المعلومات المحاسبي وعلاقته مع البيئة و النظم الفرعية الأخرى



المصدر: هشام أحمد عطية، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

ثالثاً - علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام المعلومات الإداري

ونظراً لتشابك العلاقات وتعددتها بين كل من نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري، فقد تعددت الآراء بين الكتاب والباحثين المهتمين بكل منهما، من حيث التركيز على النظرة المتجزئة في تحديد أن أحدهما هو النظام الأفضل أو الأهم من الآخر، ويمكن مناقشة هذه الآراء في سبيل الوقوف على مسبباتها وإيجاد وجهات نظر تقريبية بينها من خلال ضرورة الاعتماد على نظام متكامل يجمع بين النظامين تفادياً لكل الانتقادات الموجهة للآراء المتعصبة لأي منهما.

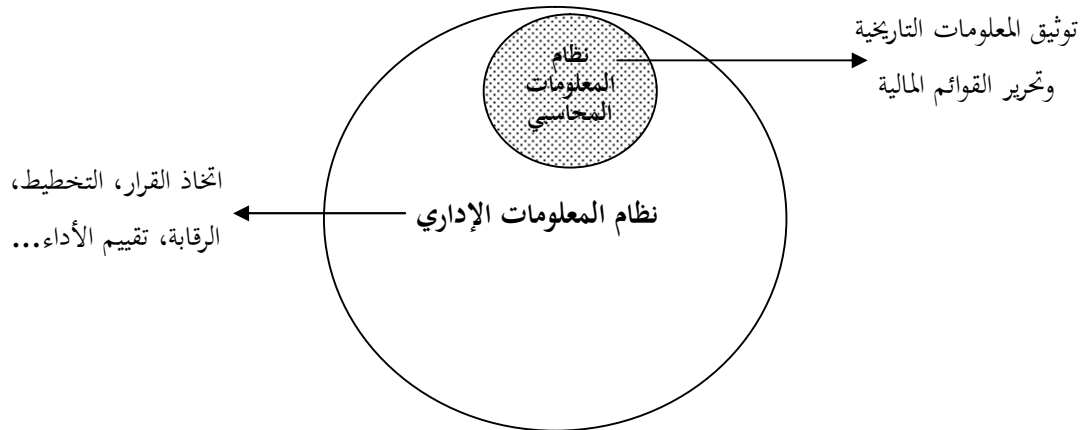
¹ هشام أحمد عطية، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

1- الرأي الأول: نظام المعلومات المحاسبي هو جزء من نظام المعلومات الإداري، على اعتبار أن نظام المعلومات المحاسبي يهتم بقياس المعلومات التاريخية بغرض إعداد القوائم المالية للجهات الخارجية بينما يهتم نظام المعلومات الإداري بكل المعلومات اللازمة للإدارة بغرض تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة الاقتصادية ، وعليه فإن ذلك يمكن أن يوسع مفهوم نظام المعلومات الإداري ليشمل كل نظم المعلومات بالمؤسسة بما فيها نظام المعلومات المحاسبي¹.

هذا الرأي كان سائداً منذ الخمسينات من القرن الماضي إلا أنه لا يعد صحيحاً في الوقت الحاضر، فنظام المعلومات المحاسبي قد حصل على موقعه المناسب داخل المؤسسة وهو يمثل نظاماً فرعياً أساسياً ضمن النظام الكلي المتمثل في المؤسسة، إضافة إلى أن النظرة الحديثة حول نظام المعلومات المحاسبي هو أنه لم يعد قاصراً على الاهتمام بتقديم المعلومات التاريخية فقط، وإنما امتد ليشمل أنواعاً أخرى من المعلومات مثل: المعلومات الحالية (الخاصة بالعمليات التشغيلية والرقابة) والمستقبلية (التنبؤ والتخطيط).

ويمكن تجسيد هذا الرأي في الشكل التالي:

الشكل رقم (1 - 6): نظام المعلومات المحاسبي جزء من نظام المعلومات الإداري



المصدر: بالاعتماد على/كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:45.

2- الرأي الثاني: أنصار هذا الرأي يروا أن نظام المعلومات المحاسبي هو النظام الأساسي وأن نظام المعلومات الإداري هو جزء منه ويستندون في ذلك على:

أ - نظام المعلومات المحاسبي يخدم نطاق واسع من المستخدمين فهو يوفر القوائم المالية التي تخدم المستخدمين الخارجيين الذين لا يتم خدمتهم بواسطة نظام المعلومات الإداري، كما أنه يوفر المعلومات اللازمة لعمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات من خلال النظام الفرعي للمحاسبة الإدارية².

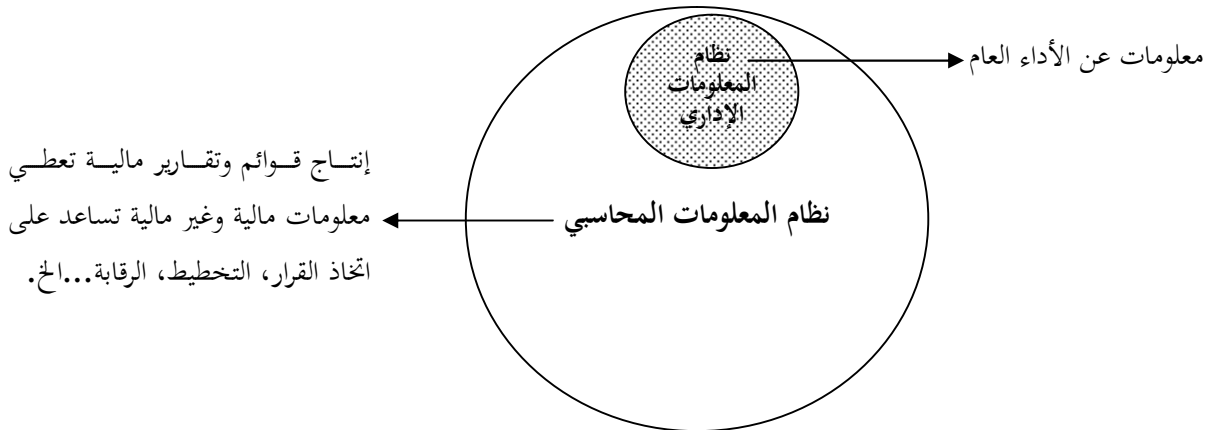
¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي وسمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص:45.

² سيد عبد المقصود ديان، وآخرون ، نظم المعلومات المحاسبية و تطبيقاتها على الحاسب، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص:12-13.

ب - نظام المعلومات المحاسبي هو أقدم نظام عرفته المشروعات التجارية والصناعية وغيرها، وأنه يمثل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في المؤسسة ونظام المعلومات الإداري بصورة خاصة، انطلاقاً من الآتي¹:

- إن نظام المعلومات المحاسبي هو وحده الذي يُمكن الإدارة والجهات الأخرى المعنية من الحصول على صورة وصفية متكاملة وصحيحة عن المؤسسة الاقتصادية.
 - يتصل نظام المعلومات المحاسبي بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من قنوات تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدمي هذه المعلومات.
 - يمكن نظام المعلومات المحاسبي من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تقترب إلى حد ما من الصحة، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما أنه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.
 - إن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضح في صورتها النهائية بدلالات (مصطلحات) مالية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى هدف المؤسسة الاقتصادية.
- ج - مفهوم المعلومات المحاسبية لا يقتصر على المعلومات المالية فقط وإنما يمتد ليشمل كل المعلومات (المالية وغير المالية) وهو ما لاحظناه من خلال تعريف نظام المعلومات المحاسبي السابق عرضه، وهو ما يؤيده MosCove^(*) بقوله " لقد أصبح ينظر إلى أن نظام المعلومات المحاسبي على أنه النظام الذي يجب أن يقدم المعلومات المالية وغير المالية بعد أن كان دوره التقليدي ينحصر في تقديم المعلومات المالية فقط².
- يمكن تلخيص الرأي الثاني والثالث والرابع في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-7): نظام المعلومات الإداري جزء من نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: بالاعتماد على / قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقعة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 08

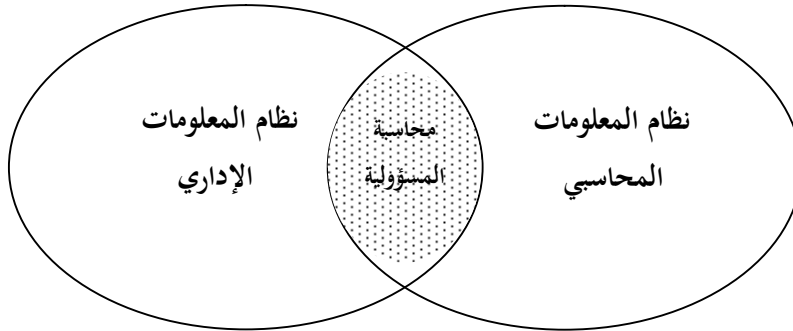
¹ سعيد محمود عرفة، الحاسب الإلكتروني ونظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1984، ص: 51.

^(*) MosCove: اقتصادي إنجليزي، في مجال نظم المعلومات المحاسبية.

² قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقعة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

3- الرأي الثالث: تبنته رابطة المحاسبة الأمريكية من خلال إعداد تقرير يعتبر توفيقاً بين الآراء السابقة، حين اعتبرت أن نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري نظامين مستقلين لكل منهما وظائفه ولكن يوجد تداخل بين النظامين يتمثل في " محاسبة المسؤولية(*)" لأن المحاسب يحتاج إلى بيانات عديدة من نظم المعلومات الأخرى في المؤسسة الاقتصادية (متمثلة بنظام المعلومات الإداري)¹.

الشكل رقم (1-8): نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري نظامان مستقلان



المصدر: بالاعتماد على / محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 60-61.

واستناداً إلى ما تقدم في الآراء الخمسة يمكن القول: أن النظرة الحديثة لدراسة نظم المعلومات التي يمكن أن تتواجد في المؤسسات الاقتصادية تركز على عدم تفضيل أي نظام على آخر بصورة جزئية ، وإنما الأخذ بعين الاعتبار النظرة الكلية التي تنظر إلى ضرورة التكامل والتنسيق والترابط بين كل نظم المعلومات التي يمكن أن تتواجد ضمن إطار المؤسسة الاقتصادية وصولاً إلى تحقيق أهدافها العامة.

رابعاً - علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالنظم الأخرى

1 - علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام معلومات الموارد البشرية

يوفر نظام المعلومات المحاسبي معظم المعلومات اللازمة التي تساعد نظام معلومات الموارد البشرية على تحقيق هدفه لخدمة المؤسسة ككل، ومن هذه المعلومات²:

- أ - معلومات تساعد على تحديد الأجور و الرواتب الشهرية للموظفين والعمال.
- ب - معلومات عن التغيرات في الأجور والمكافآت وتكاليف التدريب والتقاعد... الخ.

(*) يعد نظام محاسبة المسؤولية أسلوباً من أساليب المحاسبة الإدارية يهدف بالدرجة الأولى إلى تدعيم الرقابة على الأداء من خلال ربط المسؤولية عن الإنفاق والإيراد بالمستويات الإدارية المختلفة في الهيكل التنظيمي في ظل الموازنة التخطيطية بحيث يمكن إصدار التقارير الرقابية على الأداء مقارنة بالمخطط لكل مركز من مراكز المسؤولية مما يمكن من تحديد المسؤول عن الانحرافات تحديداً دقيقاً ومعالجتها بكفاءة في الوقت المناسب.

¹ محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2010، ص: 60-61.

² قاسم محمد إبراهيم، نظم المعلومات المحاسبية، 2003، رابط الكتروني:

ج - توفير تقارير مقارنة بين أرقام الموازنة للأجور وحجم العمالة والأجور الفعلية، بالإضافة إلى تحليل الانحرافات وأسبابها.

د - معلومات تساعد في رسم سياسات بديلة للأجور والمكافآت والتوظيف، وآثارها المتوقعة.

2- علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام معلومات الإنتاج

من خلال المعلومات التي يستقبلها نظام المعلومات المحاسبي من النظام الفرعي للإنتاج وإجراء العمليات التشغيلية اللازمة بشأنها، فإنه سوف يوفر معلومات بصورة دورية مستمرة للوقوف على مراحل النشاط الإنتاجي أولاً بأول ومدى ارتباط ذلك بالأهداف الموضوعية حتى يمكن اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب، ومن هذه المعلومات¹:

أ - معلومات عن تكاليف الإنتاج ومتوسط تكلفة الوحدة والتحليلات الخاصة بتكاليف الإنتاج على مستوى مراكز وحدات الإنتاج .

ب - معلومات على شكل تقارير مقارنة بين الإنتاج المخطط والإنتاج الفعلي.

ج - معلومات تساعد على تخطيط الإنتاج وتطوير أساليب التصنيع وبدائل الإنتاج، من خلال الدراسات التي يقوم بها نظام المحاسبة الإدارية.

د - المساعدة في وضع تقديرات موازنة الإنتاج والتعبير عنها بصورة نقدية.

هـ - توفير البيانات اللازمة لتقييم الأداء لكل مركز إنتاجي من خلال نظام محاسبة المسؤولية والتكاليف المعيارية.

3- علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام معلومات التموين

يتعلق نشاط إدارة التموين بتحديد الكمية التي يجب شراؤها من الأصناف المختلفة، والوقت المناسب للشراء، بالإضافة إلى اختيار المورد المناسب. ويرتبط هذا النظام بالنظام الفرعي للتخزين و المشتريات من حيث تحديد كمية أمر التوريد ونقطة إعادة الطلب التي تقلل تكاليف طلب الصنف وتخزينه وتكاليف عدم وجود مخزون².

ويلاحظ أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر المصدر الأساس في توفير معظم المعلومات اللازمة بشأن المشتريات وعمليات التخزين. ومن هذه المعلومات:

أ - معلومات تحليلية بالكمية والقيمة عن عمليات الشراء والتخزين والصرف والرصيد لمختلف المواد.

ب - معلومات عن الكميات والمواد الفائضة والتي أصبحت غير صالحة للاستعمال، وذلك للتخلص منها في الوقت المناسب وحتى لا تشكل عبئاً على تكاليف التخزين.

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

² المرجع السابق، ص: 08.

- ج - معلومات تساعد في تخطيط المخزون، وتحليل تكاليف التخزين على مستوى كل مركز من مراكز التخزين.
د - المساعدة في وضع تقديرات موازنة الشراء.

4- علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام المعلومات المالية

يهتم النظام الفرعي للمالية بمقابلة الالتزامات المالية للمؤسسة باستخدام الحد الأدنى الممكن من الموارد وبالشكل الذي يتوافق مع هامش الأمان المخطط من خلال التحكم بالتدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة والخارجة منها والمترتبة على إجمالي النشاط الذي تمارسه وصولاً إلى أهدافها المنشودة، وبمحكم عمل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة وعلاقاته مع جميع النظم الفرعية الأخرى فإنه يعتبر المصدر الأساس في توفير معظم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية ، ومنها¹:

- أ- تحديد نتيجة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والتحليلات المتعلقة بكيفية التوصل إلى ذلك (قياس الربح وتحليلاته)، فضلاً عن توفير المعلومات الخاصة بتخطيط الربحية وتحليلات التعادل.
ب- تحليل مصادر الأموال والكيفية التي تم من خلالها استخدام تلك الأموال ، من خلال إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، وكذلك قائمة التدفقات النقدية، في سبيل تحديد مجالات الحصول على الأموال واستخداماتها في الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية.

ج- تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال عمليات التحليل المالي للمعلومات المحاسبية التي تحتويها مجموعة التقارير والقوائم المالية ذات العلاقة بالسياسات المالية للإدارة المالية في مجالات التمويل وتحصيل الدين، ومدى القدرة على الوفاء بالالتزامات... الخ.

- د- المساعدة في وضع تقديرات الموازنة النقدية التي يمكن أن تعتمد عليها الإدارة المالية في قيامها بالأعمال الملقاة على عاتقها وبما يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة بصورة عامة.

5- علاقة نظام المعلومات المحاسبي بنظام المعلومات التسويقي

يعمل نظام المعلومات المحاسبي على توفير المعلومات اللازمة والضرورية التي تساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بشأن النشاط التسويقي ومن هذه المعلومات²:

- أ - إعداد التقارير اللازمة لتسعير المنتجات ودراسة البدائل المتاحة لمنافذ التوزيع، عن طريق حصرها وتقسيمها في ضوء الربحية العامة للمؤسسة الاقتصادية.
ب - ترشيد الإدارة في دراسة إمكانية تسويق المنتجات، عن طريق توفير بيانات ومعلومات عن: التسويق الخارجي، المنافسة، متطلبات تطوير حجم المبيعات، إيجاد أسواق أو وضع سياسات تسويقية متطورة.
ج - المساعدة في وضع تقديرات موازنة المبيعات وعملية التنبؤ بالمبيعات والتحليلات الخاصة بها.

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 07

² المرجع السابق، ص: 10.

ومن خلال ما تقدم يلاحظ أن هناك علاقات تكامل وترابط بين نظام المعلومات المحاسبي والنظم الفرعية الأخرى على مستوى المؤسسة الاقتصادية تقتضي منه الاهتمام بكافة الأحداث التي تتم في المؤسسة سواءً كانت هذه الأحداث فعلية تمت في الماضي أو مستقبلية يتوقع حدوثها، سواءً كان معبراً عنها بصورة مالية أو غير مالية، مع ضرورة الاستعانة بأساليب المعرفة الأخرى: الإحصائية والرياضية وبحوث العمليات...، بهدف إعداد البيانات والمعلومات اللازمة لترشيد القرارات وتحليل النتائج الناجمة عنها، بحيث يمكن توفير تدفق متواصل ودقيق للمعلومات اللازمة للإدارة والجهات الأخرى لأغراض اتخاذ القرارات بعد تكوين صورة واضحة ومتكاملة عن المؤسسة ككل.

ولتأمين ذلك يجب على نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة أن يهتم بالآتي¹:

- ربط المفاهيم المحاسبية بالأبعاد الإدارية والاقتصادية التي تحيط بعملية اتخاذ القرار من قياس ومقارنة وإعادة تغذية، بما يعطي عناية أكبر لأهداف ومتطلبات الإدارة في مجالات التخطيط والتنظيم واتخاذ القرارات والرقابة.
- الاختيار المحاسبي السليم والدقيق للمعلومات، باستخدام جميع الأساليب الممكنة سواءً كانت أساليب تقليدية أو رياضية أو إحصائية أو نتائج للدراسات السلوكية.
- توفير التدفق المستمر للمعلومات الكاملة والصحيحة عن النتائج الاقتصادية المتوقعة للقرارات البديلة والنتائج الاقتصادية للأداء الكلي للمؤسسة، في صورة تقارير وجداول إحصائية للإدارة والجهات الأخرى المعنية.

3-2- أهداف، وظائف وأهمية نظام المعلومات المحاسبي

يعمل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كما أن له دور كبير يؤديه داخل وخارج المؤسسة نظراً لطبيعة المعلومات التي ينتجها.

أولاً - أهداف نظام المعلومات المحاسبي

يهدف هذا النظام إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة التي تساعد في تلبية احتياجات المستخدمين سواء الداخليين أو الخارجيين. و يمكن تلخيص أهم أهداف هذا النظام فيما يلي²:

1 - توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات اليومية: يتمخض عن المعاملات اليومية التي تجريها المؤسسة مجموعة من الأحداث يطلق عليها بالعمليات المحاسبية مثل بيع المنتجات، استلام نقديات من العملاء، دفع شيكات إلى الموردين... الخ. هذه العمليات التي تتطلب تسجيلها في الدفاتر المحاسبية و هكذا تتوفر لدى المؤسسة معلومات يومية متواصلة تمكنها من إنجاز المهام و العمليات الجارية اليومية.

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

² هشام أحمد عطية، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 34-35.

2- توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار: تتخذ المؤسسة خلال مسيرتها مجموعة من القرارات التشغيلية، التكتيكية والإستراتيجية، ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم المصادر الأساسية التي تدعم هذه القرارات من خلال المعلومات المحاسبية التي يقدمها في شكل تقارير وقوائم مالية، باعتبار أن جل هذه القرارات في المؤسسة لها أثر مالي يجب تحليله وقياسه في الحاضر والمستقبل.

3- توفير المعلومات اللازمة التي تساعد على تقييم النشاط الإداري: يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أداة هامة توفر المعلومات اللازمة التي تبين مدى نجاعة الأداء الإداري في المؤسسة من خلال توفير المعلومات للمساهمين، الموردين، الجهات الحكومية، العملاء، البنوك... الخ، و خصوصاً المسيرين من أجل تقييم مدى كفاءة وفعالية الأداء الإداري في المؤسسة (مدى تحقيق الإدارة للأهداف المسطرة وفق الإمكانيات المتاحة أو مدى قدرة الإدارة على استغلال الموارد المتاحة بفعالية لتحقيق الأهداف المسطرة).

4- كما يستطيع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة تقديم عدد من المساهمات خاصة عند استحداث نظام محاسبي جديد: ينظم الأعمال آلياً ويقلل الأخطاء ويقدم خدمات جيدة و مبتكرة للزبائن، ومن هذه المساهمات ما يمكن قياسه والبعض يصعب قياسه فالعوائد التي يمكن قياسها تتمثل في تخفيض التكاليف، تحليل الموقف المالي، تحديد نقاط القوة والضعف...، أما التي يصعب قياسها فلها مردود إيجابي على القيمة السوقية للمؤسسة وسمعتها، ومن ثم تحسين الربحية، و يمكن تحديد هذه المنافع غير القابلة للقياس فيما يلي:

أ - تقليل الأخطاء، زيادة سرعة النشاط، تحسين التخطيط والرقابة الإدارية و زيادة المرونة التنظيمية...

ب - ربط الأهداف الرئيسية و الفرعية في المؤسسة بوسائل و أدوات تحقيقها¹.

ج - زيادة كفاءة الموظفين .

ثانياً - أهمية نظام المعلومات المحاسبي

يلعب نظام المعلومات المحاسبي دوراً مهماً في المؤسسة و الذي يمكن حصره في النقاط التالية:

- 1- من خلال المعلومات التي يقدمها هذا النظام، استطاعت المؤسسات تقديم خدمات ومنتجات عالية الجودة و منخفضة التكاليف وفي الوقت المناسب و ذلك من خلال تحليل عمليات المؤسسة و إعادة تصميم العمليات التشغيلية، كما أتاح هذا النظام للعاملين سرعة الاتصال.
- 2- نظام المعلومات المحاسبي يزود الإدارة بتفاصيل تمكنها من اتخاذ قرارات أكثر دقة، كما تتيح التعامل مع الزبائن و الموردين خلال أربع و عشرين ساعة وهذا يتطلب إعادة هندسة العمل في تلك المؤسسات بناءً على التطورات المستحدثة.

¹ هشام أحمد عطية، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

3- إن نظام المعلومات المحاسبي يخفض التكاليف، من خلال آليات نظام المحاسبة الإدارية، مما يسمح بتخفيض التكاليف الكلية وبالتالي تخفيض تكلفة الوحدة الواحدة مما يمكن المؤسسة من التحكم في الأسعار وجعلها أكثر تنافسية.

4- يساعد في بناء الإستراتيجية التي تتناسب والإمكانات الداخلية للمؤسسة (نقاط القوة ونقاط الضعف).
ثالثاً - وظائف نظام المعلومات المحاسبي (*)

تعتمد العديد من المؤسسات على نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قراراتها، وإتاحة الفرصة لتحسين خدمة الزبائن وتطوير عمليات التخطيط والرقابة، إضافة إلى استحداث خدمات جديدة مثل التجارة الإلكترونية. و يمكن تلخيص مجمل الوظائف التي يقوم بها هذا النظام في نوعين من الوظائف¹.

1- وظائف نظام المعلومات المحاسبي من حيث الهدف: ويمكن تقسيمها كما يلي:

أ - وظيفة التوثيق: وظيفة التوثيق هي الوظيفة الأقدم في وظائف نظام المعلومات المحاسبي وكانت حتى عقود خلت الوظيفة الوحيدة لهذا النظام، و في ظل هذه الوظيفة تنحصر وظيفة هذا النظام في تسجيل وتبويب كل الأحداث الاقتصادية التي تحدثها المؤسسات ومعالجة البيانات الناتجة عنها.

والمحاسبة في ظل هذا المفهوم هي مسك الدفاتر من أجل إثبات علاقة المؤسسة مع المحيط الخارجي من حيث الدائنين والمدينين وحقوق الملكية وكذلك لإثبات التغيرات الحاصلة في أصول المؤسسة بهدف إثبات كافة الحقوق الناشئة عن حدوث العمليات المالية وفق متطلبات التشريعات القانونية السائدة. ويهدف نظام المعلومات المحاسبي من خلال هذه الوظيفة إلى تزويد الجهات الخارجية بالمعلومات حول واقع المؤسسة المالي عن الفترات الماضية.

ب - وظيفة الإعلام: مع التطور الاقتصادي تطورت وظائف المؤسسة حيث أصبح دور نظام المعلومات المحاسبي لا يقتصر على التوثيق فقط وإنما أصبح لهذا النظام دور إعلامي مهم جداً على مستوى المؤسسة أو في المحيط الخارجي، بحيث أصبح يستعمل في عمليات الرقابة والتنبؤ والتخطيط ضمن المؤسسة وكذلك من أجل المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة وتقييم الأداء .

و يمكن اختصار الوظائف التالية ضمن الوظيفة الإعلامية. كما يلي:

أ - التنبؤ (*) : يعتبر أداة مهمة وذلك نظراً لأهمية المعلومات التي يقدمها و التي تساعد المؤسسة في التقدير لحالات مستقبلية مبنية على المعلومات والمعطيات الحالية أو السابقة.

(*) هذا التقسيم بين الوظائف لا يعني عدم التداخل بينها، حيث لا نستطيع فصل وظيفة التوثيق عن وظيفة الإعلام لأن كليهما مكملتان لبعضهما البعض.

¹ عبد الرزاق محمد القاسم ، نظم المعلومات الحاسوبية الحاسوبية ، مرجع سبق ذكره، ص 152 - 153.

(*) التنبؤ: هو عملية استقراء المستقبل على أساس النتائج المحقق سابقاً و الإمكانات المتاحة حالياً.

ب - التخطيط^(*): يلعب نظام المعلومات المحاسبي دوراً هاماً كأداة تخطيطية من خلال استخدام كل الحسابات والقوائم التخطيطية التي تعد، مثل الموازنات التخطيطية و تخطيط الإجراءات وتخطيط النفقات... الخ.

ج - الرقابة^(*): يقوم نظام المعلومات المحاسبي بالدور الرقابي من خلال مختلف القوائم والجداول التي ينتجها وبالاعتماد على مختلف المؤشرات و الأدوات التي تستخدمها النظم الفرعية والتي تبين مدى تحقيق الأهداف بالمقارنة مع ما كان مخططاً، أي مقارنة النتائج المخططة مع النتائج المحققة فعلا و مقارنة القيم التقديرية مع القيم الحقيقية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من الرقابة وهي:

- الرقابة القبلية من خلال وضع مؤشرات المتابعة والتقييم قبل انطلاق النشاط.
- الرقابة أثناء سير النشاط (المتابعة).
- الرقابة النهائية (في نهاية كل فترة رقابية محددة).

د - تقييم الأداء^(*): يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أداة فعالة لتقييم أداء المؤسسة و تبيان مدى تحقيقها لأهدافها المسطرة و كيف يمكن تفعيل و استغلال طاقات المؤسسة المتاحة من أجل تحقيق هذه الأهداف.

هـ - اتخاذ القرارات^(*): يساهم نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات عن طريق تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة. وهنا يتوجب على هذا النظام تقديم معلومات من نوع خاص تكون متوافقة مع مداخل اتخاذ القرارات و هي: (تحديد البدائل - تقديم البدائل الممكنة لحل المشكل - تقديم صورة عن إمكانية تطبيق البدائل المختلفة - تقديم معلومات حول مساهمة كل بديل من البدائل في تحقيق أهداف المؤسسة...).

2- وظائف نظام المعلومات المحاسبي من حيث آلية العمل

أ - تجميع البيانات الاقتصادية: تتكون مهمة تجميع البيانات من مجموعة من الإجراءات والخطوات مثل التعرف على البيانات الاقتصادية المرتبطة بالمعاملات وقياسها وتسجيلها على المستندات، فإذا كانت المعاملات الاقتصادية هي نتاج سلعة ما فيجب التعرف على هذه السلع ووحدة قياسها وكيفية تنفيذ هذا القياسات في نماذج المستندات التي تم تصميمها لهذا الغرض، وبعد ذلك تراجع هذه البيانات وتُصحح أخطاء القياس وأخطاء التسجيل إن وجدت، وإذا تم تجميع هذه البيانات في مناطق بعيدة عن مراكز التشغيل فيلزم نقلها وتحويلها إلى مراكز تشغيل البيانات.

^(*) التخطيط: هو تصور مسبق لما سوف يكون عليه موقف ما في المستقبل.

^(*) الرقابة: هي الخطة التنظيمية وكافة الطرق و المقاييس المتناسقة التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها و ضبط الدقة و الثقة في بياناتها المحاسبية والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية و تشجيع الالتزام بالسياسة الإدارية الموضوعة مسبقاً.

^(*) تقييم الأداء: مدى تحقيق الأهداف المسطرة قياساً للإمكانيات المتاحة.

^(*) اتخاذ القرار: هو اتخاذ موقف معين لحل مشكل معين في ضوء المعلومات المتاحة والبدائل الممكنة.

ب - معالجة البيانات: يقصد بها الإجراءات أو الخطوات الواجب تنفيذها لتحويل المدخلات من البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية مفيدة لمستعملها.

ومن بين الإجراءات التي تتم في هذه الخطوة¹:

- تقسيم البيانات المجمعة إلى أقسام محددة مقدما مثل بيانات خاصة بالمبيعات أو المشتريات أو بالإنتاج أو شؤون العاملين.
- نسخ ونقل البيانات في الدفاتر والمستندات ووسائط تخزين أخرى مثل تسجيل الأحداث في دفتر اليومية...
- تبويب البيانات أو تنظيمها طبقا لمعايير معينة مثل تبويب المبيعات حسب الأصناف المباعة أو حسب المناطق الجغرافية.
- تجميع البيانات ذات الطبيعة الواحدة بعضها مع البعض مثل تجميع بيانات كميات مخزون من الأصناف المتشابهة والموجودة في مخازن مختلفة أو مناطق مختلفة للحصول على إجمالي الكمية المتاحة...؛
- دمج البيانات بعضها مع البعض مثل دمج قوائم الأصناف المباعة مع قوائم أسعار هذه الأصناف من أجل حساب قيمة الأصناف المباعة .
- العمليات المنطقية مثل استخراج البيانات الأكبر من أو الأقل من أو تساوي قيمة معينة أو تلك التي تحقق شروطا معينة وإجراء المقارنة المطلوبة.
- تلخيص البيانات مثل الحصول على رقم إجمالي المبيعات خلال اليوم .

ج - مراقبة البيانات: تتضمن وظيفة مراقبة البيانات وظيفتين أساسيتين: الأولى حراسة البيانات وحمايتها بوصفها إحدى أصول المؤسسة، والثانية التأكد من أن البيانات التي تم الاحتفاظ بها هي بيانات صحيحة وشاملة ويتم معالجتها بطريقة صحيحة، وهناك العديد من الأساليب والإجراءات التي قد تستخدم من أجل تحقيق مستويات عالية من الأمن والحماية والرقابة على البيانات ومن هذه الأساليب على سبيل المثال مطابقة البيانات التي أدخلت إلى الحاسوب مع السجلات الأصلية التي جمعت فيها البيانات بعد التأكد من سلامتها وصحتها.

د - إنتاج المعلومات المحاسبية: تشتمل مهمة إنتاج المعلومات على تلك الخطوات و الإجراءات اللازم إتباعها لمعالجة البيانات واستنتاج المعلومات المحاسبية منها، وتكون هذه المعلومات إما في شكل تقارير أو قوائم مالية.

¹ نضال محمود الرحمي، زياد عبد الحليم الذبية، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة، عمان، 2011، ص:20-22.

رابعاً - الجهات المستفيدة من نظام المعلومات المحاسبي

على خلاف نظم المعلومات الأخرى في المؤسسة التي تخدم الأطراف الداخلية فقط، فإن نظام المعلومات المحاسبي يخدم عدة أطراف من داخل وخارج المؤسسة ومنها¹:

1 - ملاك المؤسسة: يوفر هذا النظام لملاك المؤسسة معلومات ضرورية على الوضعية الحالية والمستقبلية للمؤسسة من خلال تمكينهم من معرفة أصولها والأرباح الحالية والمتوقع تحقيقها. والتعرف على الديون والالتزامات التي يجب الوفاء بها، الاحتياطات المكونة.

2 - حملة السندات: يتقاضى حملة السندات دخلاً ثابتاً يتمثل في الفائدة، لذلك يهتمون بمعرفة مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الحالية و توليد الأرباح المستقبلية.

3 - الدائنون و المصارف: وهم الأشخاص المعنويون و الطبيعيون الذين يمولون المؤسسة مثل الموردين في المدى القصير أو البنوك في المدى الطويل، فنظام المعلومات المحاسبي يوفر لهؤلاء المعلومات الضرورية التي تمكنهم من الإطلاع عن الوضعية المالية للمؤسسة و مدى قدرتها على الوفاء بديونها القصيرة والطويلة الأجل.

4 - الجهات الحكومية: يمثل هذا النظام مصدر مهمًا بالنسبة لبعض الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب، مصلحة الرقابة... الخ، فمن خلال المعلومات التي يوفرها هذا النظام تستطيع مصلحة الضرائب مثلاً تحديد الوعاء الضريبي...

5 - العملاء: من خلال المعلومات التي يوفرها هذا النظام يستطيع العميل أن يعرف مع من يتعامل و ما هي وضعية التعامل معه و بالتالي ما هي درجة الثقة التي يمنحها للمؤسسة.

6 - الإدارة: تستخدم الإدارة المعلومات المحاسبية في اتجاهات مختلفة و لعدة أهداف مثل:

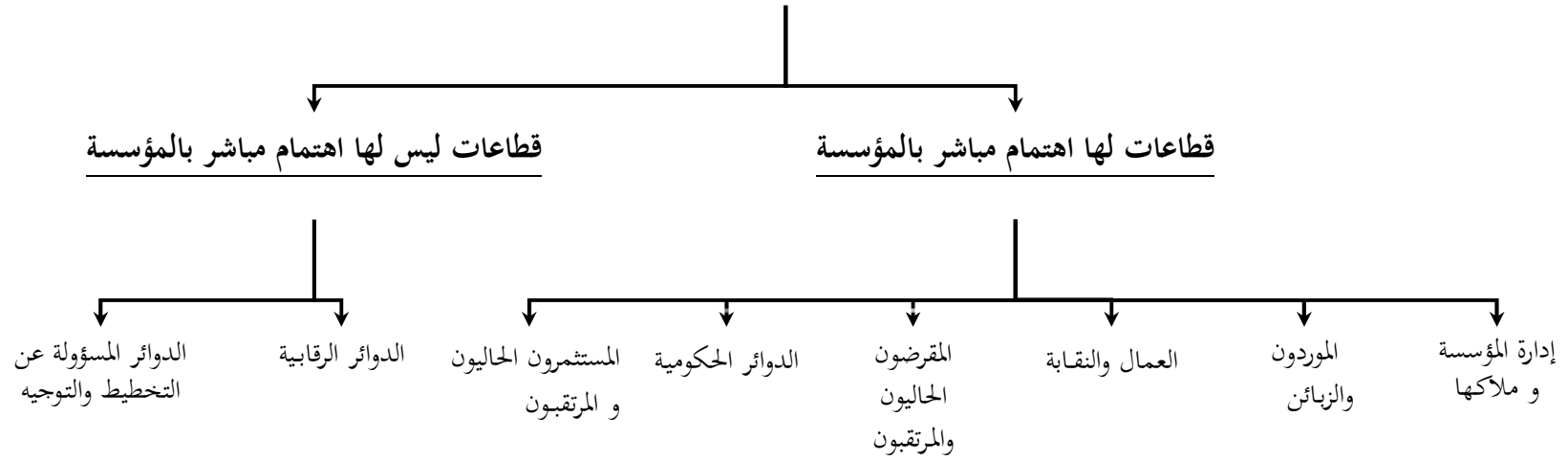
- قياس مدى نجاعة النشاط التنظيمي الذي تمارسه الإدارة و تكاليف الأنشطة المختلفة للمشروع.
- تحديد الكفاية النسبية لكل قسم من أقسام المؤسسة و لكل مرحلة من مراحل الإنتاج.
- تقرير السياسة الإدارية اللازمة للوصول إلى أهداف المؤسسة.
- الرقابة على عمليات المؤسسة .
- المساعدة في وضع خطط مستقبلية و إعداد الموازنات التقديرية.
- الحكم على قوة أو ضعف المركز المالي للمؤسسة...

7 - العمال ونقابة العمال: حيث يوفر هذا النظام معلومات تهمهم في المطالبة ببعض الحقوق الاجتماعية مثل العلاوات والمكافآت، رفع الأجور... الخ.

¹ عبد الرزاق محمد القاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مرجع سبق ذكره، ص 175. (بتصرف)

و الشكل التالي يبين لنا الجهات المستفيدة من نظام المعلومات المحاسبي:

الشكل رقم (1-9): الجهات المستفيدة من نظام المعلومات المحاسبي.
الجهات المستفيدة من نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: بالاعتماد على/ عبد الرزاق محمد القاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مرجع سبق ذكره، ص 175

3-3- تصنيف، عناصر، مقومات ومكونات نظام المعلومات المحاسبي

تتعدد و تتنوع تصنيفات نظام المعلومات المحاسبي و هذا يعود إلى طبيعة نشاط المؤسسة، كيفية أداء العمل في المؤسسة، التنظيم الاقتصادي للبلد... الخ، وكذلك من أجل أن يؤدي هذا النظام الدور المنوط به يجب أن تتوفر له مجموعة من العناصر تضمن له السير الحسن. وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

أولاً - تصنيفات نظام المعلومات المحاسبي

في الواقع يمكن تصنيف نظم المعلومات المحاسبية إلى عدة أنواع وفقاً للأساس المتبع في التصنيف، وذلك على النحو التالي¹:

1 - التصنيف وفقاً لطبيعة النشاط: تنقسم المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة إلى مؤسسات تجارية و صناعية وخدمية، و نشاط كل منها يختلف عن الأخرى بحسب اختلاف طبيعة النشاط و الوظائف.

و يترتب عن هذا الاختلاف في النشاط اختلاف الطرق و الأسس المحاسبية المستخدمة بما يتفق مع طبيعة النشاط، مما يسمح بتوفير البيانات و المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات في هذا النوع من النشاط.

2 - التصنيف وفقاً لكيفية أداء العمل المحاسبي: ترتبط كيفية أداء العمل المحاسبي حسب طريقة أداء هذا العمل، هذه الطرق يمكن تصنيفها. إلى طريقتين:

أ - الطريقة اليدوية: وهي اقتصار أداء العمل المحاسبي على العنصر البشري كلياً أو بنسبة كبيرة، مما يضيف على نظام المعلومات المحاسبي صفة اليدوية.

ب - الطريقة الآلية: وهنا يكون نظام المعلومات المحاسبي مبني كلياً أو بنسبة كبيرة على الحاسب الآلي، حيث يتولى الحاسب العبء الأكبر لهذا النظام، ولا نقصد بالآلية الجانب المادي فقط و إنما التقنية والبرمجيات المستعملة أيضاً.

3 - التصنيف على أساس نطاق النشاط: يمكن تقسيم المؤسسات الاقتصادية التي تزاول نشاطها في الدولة إلى ما يلي²:

- مؤسسات مستقلة تعمل في إطار الدولة و ليس لها فروع أجنبية.
- مؤسسات متعددة الجنسية لها فروع في دول أجنبية و لها مركز رئيسي في دول ما.

¹ أحمد رجب عبد العال وآخرون، الأنظمة والمشكلات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

² المرجع السابق، ص: 18.

لاشك أن نظام المعلومات المحاسبي يختلف في تلك المؤسسات السابقة من مؤسسة إلى أخرى، فإذا كانت المؤسسة من النوع الأول فإنها تعتمد على نظام معلومات محاسبي مبني على أساس القوانين و المبادئ المعمول بها في تلك الدولة فقط و فق ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، أما إذا كانت مؤسسة متعددة الجنسية، فيجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبي مراعي لكل أنواع الأنظمة التي تشتغل في إطارها الفروع في الدول الأخرى بما يسمح بتحقيق التكامل والترابط بين هذه الفروع والمؤسسة الأم، أي يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبي مصمم لخدمة المؤسسة الأم بما يتوافق مع طبيعة الدول التي تنشط فيها الفروع.

4 - التصنيف وفقاً للتدخل الحكومي في الممارسة الاقتصادية: يؤثر التدخل الحكومي بدون شك سواء كان جزئياً أو كلياً على الممارسات المحاسبية من حيث الحسابات و السجلات والبيانات الواردة بها بالإضافة إلى الاختلاف في محتوى الحسابات و القوائم المالية .

ويتمثل التدخل الحكومي في الممارسات المحاسبية، في إصدار توصيات بإتباع طرق محاسبية معينة، فنجد أن نظام المعلومات المتبع يتأثر مباشرةً بمستوى التدخل الحكومي، فنظام المعلومات المحاسبي في النظام الاشتراكي يختلف عنه في النظام الرأسمالي بسبب اختلاف درجة التدخل الحكومي في سياسات المؤسسات الاقتصادية .

ثانياً - عناصر نظام المعلومات المحاسبي: يتكون نظام المعلومات المحاسبي من العناصر الأساسية التالية:

1 - المدخلات: وهي مجموع البيانات التي يتم الحصول عليها من الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الاقتصادية (المستندات و الوثائق) والبيانات التقديرية التي يتم إعدادها عن طريق النظم الأخرى، والبيانات الكمية والاقتصادية.

2 - العمليات التشغيلية: وهي مجموع العمليات التي تجرى بواسطة العنصر البشري و الأجهزة والتقنيات والبرمجيات المختلفة والتي تقوم بتحويل المدخلات المختلفة من شكلها الأولي إلى مخرجات في شكلها النهائي اعتماداً على مجموعة من العمليات التحويلية¹.

وفي نظام المعلومات المحاسبي تتمثل العمليات التشغيلية في عمليات التحليل والتبويب والتلخيص التي تجرى على المدخلات في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفق المبادئ والمفاهيم والقواعد المحاسبية المعمول بها، إضافة إلى استخدام الأساليب المختلفة في عملية التحليل (الأساليب الرياضية، الإحصائية، الوسائط الالكترونية...).

3 - المخرجات: وهي حاصل تفاعل العمليات التشغيلية التي تجري على المدخلات وفقاً للأهداف المرسومة للنظام. وفي نظام المعلومات المحاسبي تشمل المخرجات: مجموعة التقارير والقوائم المالية والمعلومات المختلفة الناتجة

¹ علا أحمد عبد الهادي الزعانين، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية، رسالة مقدمة استكمالاً لمطلوبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2007، ص: 61.

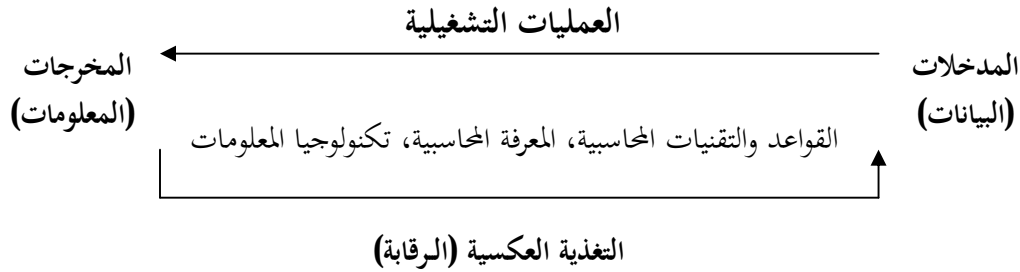
عن تفاعلات العمليات التشغيلية للمدخلات في إطار المتغيرات البيئية و الذاتية للجهات التي يمكن أن تستخدمها وتستفيد منها¹.

4- التغذية العكسية: وهي عملية الحصول على البيانات و المعلومات اللازمة لتقييم عناصر النظام السابق (المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات) والتأكد من مدى دقتها و إمكانيتها في تحقيق أهدافها².

وفي نظام المعلومات المحاسبي تتم التغذية العكسية من خلال عملية الرقابة على العناصر السابقة بهدف تقييمها وتوجيهها التوجيه الصحيح وصولاً إلى الأهداف التي يرمي النظام إلى تحقيقها.

و يمكن توضيح عناصر النظام المحاسبي وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (1-10):عناصر نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: قاسم محمد إبراهيم، زياد يحي السقه، نظام المعلومات الحاسوبية، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

ثالثاً - مقومات نظام المعلومات المحاسبي

تمثل مقومات أي نظام في مجموعة من الأسس التي يقوم عليها عمل النظام بصورة مترابطة ومكملة لبعضها البعض بحيث لا يمكن الاستغناء عن أحدها إذا ما أريد لذلك النظام تحقيق أهدافه بفاعلية.

وهناك مجموعة من المقومات التي تتواجد في نظام المعلومات المحاسبي وقد تختلف في تفاصيلها من مؤسسة اقتصادية إلى أخرى بسبب عدة عوامل منها: حجم المؤسسة، نوع النشاط، الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتشغيل النظام،... الخ. وتوفر هذه المقومات أمر ضروري يستلزمها العمل المحاسبي وتشتمل هذه المقومات على:

1- المقومات التقليدية: المقومات التقليدية وهي التي تمثل الحد الأدنى الضروري لتشغيل نظام المعلومات المحاسبي وهي مجموع المقومات التي ظهرت في شكلها الأولي مع ظهور الحاسبة. وهي:

¹ علا أحمد عبد الهادي الزعانين، أثر التحول في نظم المعلومات الحاسوبية دراسة، تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

² قاسم محمد إبراهيم، زياد يحي السقه، نظام المعلومات الحاسوبية، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

أ- **المستندات:** ذكرنا سابقاً بأن البيانات تنشأ من جراء المعاملات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة سواء الداخلية أو الخارجية، هذه المعاملات التي يتم تسجيلها من خلال وثائق ومستندات تعتبر هي الأساسية في عملية التسجيل المحاسبي، و هي بمثابة دليل على حدوث العمليات الاقتصادية¹.

هذه المستندات التي تعتبر المادة الأولية التي يستعملها هذا النظام والتي تقوم بتزويده بالبيانات التي تدخل في عملية المعالجة، كما تشكل هذه المستندات والوثائق المدخل الأساسي في تصميم عمليات الرقابة الداخلية و تحديد مسار المراجعة من أجل اكتشاف الأخطاء و منع حالات الغش و التلاعب. وعدد هذه الوثائق و المستندات لا يمكن حصره في الحقيقة لأنه يخضع لطبيعة المؤسسة.

ب- **دليل الحسابات:** إن نظام المعلومات المحاسبي على خلاف الأنظمة الأخرى، فهو يعمل في إطار قوانين تنظم كل الحركات داخله، و يختلف دليل الحسابات من بلد إلى آخر، و لكن إجمالاً يمكن تعريفه أنه : مجموعة من القوانين و الإجراءات التي تعمل على ضبط و تنظيم العمل المحاسبي، بحيث يحتوي هذا الدليل على خريطة حسابات تصف الخطوط العامة التي تجري على أساسها عملية تمييز و حصر و تجميع البيانات المحاسبية المناسبة لغرض القياس².

ويعتمد نظام المعلومات المحاسبي على خريطة حسابات تتضمن أسماء مختلف الحسابات الإجمالية و الفرعية التي تتضمنها الميزانية وحساب النتائج مع ترتيب هذه الحسابات في مجموعات متجانسة و مرقمة بشكل يوضح العلاقات القائمة بينها، كما يحتوي الدليل على شرح موجز لطبيعة كل الحسابات والقواعد التي تحكم عمليات التسجيل.

و يهدف دليل الحسابات إلى:

- توحيد المصطلحات المحاسبية.
- توحيد قائمة الحسابات و آليات تسييرها.
- توحيد طرق التقييم.
- إعطاء نماذج للوثائق الشاملة و الكشوف المالية و الجداول الملحقمة و ذلك من أجل تسهيل:
 - . العمل المحاسبي و المتمثل في تسجيل البيانات و المعاملات و إعداد مختلف القوائم المالية.
 - . تسهيل عمليات الرقابة الداخلية و الخارجية.
 - . تسهيل عمليات التحليل المالي للقوائم المالية.
 - . تسهيل مهتمتي التدقيق و المراجعة.

¹ عبد الرزاق محمد القاسم ، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية ، مرجع سبق ذكره، ص: 175.

² إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1998، ص: 38.

ج - **المجموعة الدفترية:** تتمثل في كافة الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها في المؤسسة الاقتصادية، وهي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ كافة البيانات المستخرجة من الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة والتي تساعد على معالجة البيانات من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل وفقاً لمجموعة من الإجراءات والقوانين، المبادئ والسياسات المحاسبية التي تنظم العمل المحاسبي، مما يضمن في الأخير العرض الجيد للمعلومات الواجب تقديمها في القوائم المالية.

وفي الجزائر ينص القانون 11-07 في المادة 20 " تمسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون (11-07)، دفتراً يومياً، ودفتراً كبيراً، ودفتراً جرد، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة¹ .

د - **مجموع التقارير والقوائم المالية:** تمثل مجموعة التقارير و القوائم المالية ناتج تشغيل نظام المعلومات المحاسبي في أي مؤسسة و خلاصة كل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطها التجاري و غير التجاري خلال كل سنة مالية، وهي تقدم إلى كافة الجهات الداخلية (الإدارة) و الجهات الخارجية التي لها علاقة بالمؤسسة، والتي تعتمد على هذه القوائم والتقارير في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

- **مجموعة التقارير المالية:** تحتوي على مجموعة من المعلومات المعدة أساساً للاستعمال الداخلي و ينتجها نظام المحاسبة الإدارية، وهذه التقارير لا حصر لها لأنها تخضع لطبيعة النشاط أو حجم المؤسسة...

- **مجموعة القوائم المالية:** تحتوي على معلومات معدة أساساً للاستخدام من قبل الجهات الخارجية، وهي تلخص النشاط العام الذي قامت به المؤسسة خلال الدورة المالية وتعكس عمليات التجميع والتبويب والتلخيص النهائي للمعلومات المحاسبية²، وهذا النوع من القوائم يتكفل بها نظام فرعي آخر من نظام المعلومات المحاسبي ألا وهو نظام المحاسبة المالية، وهذه القوائم حسب القانون 11-07 هي (الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، قائمة تغير رؤوس الأموال، الملحق)³.

2 - **المقومات الحديثة:** ما يلاحظ على مختلف الأنظمة في السنوات الأخيرة من القرن 20 أنها تحولت من يدوية إلى آلية سواءً جزئياً كان أو كلياً، حيث تحول نظام المعلومات خلال العقدين الأخيرين من القرن 20 إلى نظام يعتمد بشكل كبير على عناصر التكنولوجيا مما يعني ظهور مقومات أخرى حديثة . من بين هذه المقومات نجد:

أ - **أجهزة الإعلام الآلي:** والتي عرفت تطوراً كبيراً وأصبحت تؤدي الدور الأساسي في كل العلوم والمجالات، نظراً لما تتوفر عليه من خصائص منها: السرعة في معالجة البيانات وتحليلها وتقديم النتائج في الوقت المطلوب، ونظام

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 20.

² مصطفى صالح سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص: 11.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 25.

المعلومات المحاسبي أصبح يعتمد بشكل كبير على هذا الأجهزة في مختلف عملياته (بطريقة يجب أن تلي مقتضيات الحفظ والأمن والمصادقية واسترجاع المعطيات¹).

ب- البرمجيات: نظام المعلومات المحاسبي أصبح في الوقت الراهن في المؤسسات الاقتصادية عبارة عن برنامج مطبق على الكمبيوتر، وتقلص عمل المحاسب من شخص مطلوب منه القيام بمختلف التسجيلات المحاسبية مع ضرورة الإتقان الجيد للمهنة إلى شخص يقوم بإدخال البيانات المطلوبة فقط إلى الكمبيوتر حتى لو لم يكن يجيد المحاسبة بشكل كبير وإنما المطلوب هو أن يجيد استعمال الكمبيوتر والبرمجيات، لأن هذه البرمجيات تقوم بمختلف العمليات التي كان يقوم بها المحاسب يدوياً.

وتمتاز هذه البرمجيات بالمرونة حيث يمكن تصميمها حسب حاجة المؤسسة ونوع نشاطها وحجمها، وحتى حسب الأجهزة المستعملة... الخ

ج- قاعدة بيانات مركزية: تعرف قاعدة البيانات على أنها " ملف أو مجموعة من الملفات المترابطة منطقياً، منظمة بطريقة تقلل أو تمنع تكرار بياناتها وتجعلها متاحة لتطبيقات النظام المختلفة، وتسمح للعديد من المستخدمين بالتعامل معها بكفاءة ويسر²"

ويشير " MosCove " إلى أهمية وجود قاعدة بيانات واسعة وموحدة (مركزية) نتيجة حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى دمج وتكامل كافة وظائفها وفقاً للنظرة المعاصرة، وبذلك فإن هذه الحاجة سوف تزداد من خلال النظرة المتطورة لضرورة تكامل نظم المعلومات والتي يمثل النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية أحد أهم مجالاتها.

وعليه، فإن الحاجة إلى وجود قاعدة بيانات مركزية يعتمد عليها النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية سوف يساهم في :

- تحديد ماهية البيانات التي يمكن التعامل معها (من تجميع وخرن واسترجاع).
- إمكانية مراقبة كافة الملفات التشغيلية (الإجرائية) الخاصة بكل نظام فرعي ، مما يؤدي إلى منع أو تقليل حالات التكرار في البيانات والتي يمكن أن يشترك فيها أكثر من نظام فرعي، فضلاً عن إمكانية تحقيق الأمن والسرية في التعامل مع تلك البيانات من قبل كل المستخدمين منها.
- تسهيل التعامل مع البيانات التي تنشأ في كل النظم الفرعية ، ولا سيما عندما يكون حجم هذه البيانات كبيراً ومتنوعاً.
- السرعة في الحصول على احتياجات المستخدمين من البيانات المختلفة، مما يساهم في تقليل الوقت والجهد المبذول.

¹ المرجع السابق، المادة رقم 24.

² عوض منصور ومحمد أبو النور، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر، مرجع سبق ذكره، ص: 222 .

د - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات^(*): تبنت المؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمل نظام المعلومات المحاسبي والتي تتجسد في مختلف التقنيات الحديثة (الفاكس، الشبكات الداخلية، الإنترنت، وسائط التخزين وسائط المعالجة والاسترجاع...)، والتي أصبحت ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها في نقل، معالجة وتخزين البيانات وإنتاج المعلومات واسترجاعها...

رابعاً- مقاييس تقييم كفاءة وفاعلية نظام المعلومات المحاسبي

تقوم عملية تقييم مستوى الكفاءة والفاعلية لنظام المعلومات المحاسبي على تحديد مدى التحقق الفعلي للأهداف المحددة وما إذا كان قد تم تحقيقها بأقل التكاليف الممكنة وبدرجة مناسبة من الكفاءة الأمر الذي يستلزم توفر معايير محددة لقياس تلك المستويات¹.

1-مقاييس الكفاءة: يشير مفهوم الكفاءة إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغرض تحقيق قيمة مضافة ضمن سلسلة القيمة المضافة في المؤسسة، وبالتالي فإن الكفاءة تعني مدى تحقيق الأهداف المرسومة بأقل التكاليف الممكنة وبأقل مستوى من الموارد المستخدمة ودون المساس بالأهداف، والكفاءة مفهوم نسبي يتم قياسه من خلال نسبة مخرجات النظام إلى مدخلاته أو نسبة المنفعة المتحققة إلى التكلفة، وكحالة نظام المعلومات المحاسبي فإن قياس وتحليل إمكانية الاستثمار الرشيد لموارد هذا النظام مع تعظيم مخرجاته تعد وسيلة مناسبة لبلوغ درجة الكفاءة العالية².

2- مقاييس الفاعلية: تعتمد مقاييس الفاعلية على تحديد مجموعة من الأهداف التي يسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى تحقيقها ونظراً لاختلاف هذه الأهداف من مؤسسة إلى أخرى، فإن أسلوب قياس الفاعلية لا يمكن قياسها كمياً، إلا أن هناك بعض الباحثين يعبرون عنها بالعلاقة بين الأهداف المحققة نسبة إلى الأهداف المخططة³، غير أن هناك بدائل أخرى لقياس تلك الفاعلية منها أسلوب تحليل التكلفة والعائد، وأسلوب القيمة المضافة من خلال المقارنة بين نصيب الإدارة في التكاليف ومساهمتها في تحقيق الإيرادات ويسمح هذا الأسلوب بمعالجة نظم المعلومات على أنها التغيير في مستوى إنتاجية الإدارة، كما يمكن أيضاً الاعتماد على أسلوب رضا المستخدم حول سهولة التعامل مع النظام والاستفادة من المعلومات التي يوفرها وقدرته على التعامل مع تطبيقاته⁴.

(*) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي: مجموعة الأدوات والأجهزة التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم استرجاعها، وكذلك توصيلها عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من أي مكان في العالم.

¹ مقاييس الكفاءة والفاعلية لنظام المعلومات المحاسبي والعوامل المؤثرة فيها، رابط الكتروني:

<http://sh22y.com/vb/t441697.html> Consulté le 22/01/2013.

² عبد الله خالد أمين وقطناني خالد، البيعة المصرفية وأثرها على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية (دراسة تحليلية على المصارف التجارية الأردنية)، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2007، العدد 01.

³ الحسيني صادق، متطلبات أجهزة الرقابة المالية العليا للقيام برقابة الأداء، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 2000، العدد 2، المجلد 27.

⁴ الحشالي شاكر جار الله، والقطب محيي الدين، فاعلية نظم المعلومات الإدارية وأثرها في إدارة الأزمات - دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 2007، العدد 11 المجلد 3.

ومما هو جدير بالذكر أن الحدود الفاصلة بين الكفاءة والفاعلية تبدو غير واضحة بصورة قاطعة فالعلاقة بينهما علاقة توافقية مما يتطلب دراستهما كمقياس مشترك، وفي الواقع فإن الكفاءة والفاعلية هما وجهان متلازمان عندما يتعلق الأمر بقياس الإنجازات وأن الحكم على نظام المعلومات المحاسبي إن كان كفوفاً أو فعالاً أو أنه يحمل الصفتين معاً، فإن ذلك يتطلب التعرف على خصائص المعلومات التي ينتجها النظام كأحد الجوانب الهامة في تقييم الكفاءة.

3- العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظام المعلومات المحاسبي: في ضوء التطورات المستمرة التي تحدث في نظم المعلومات وتأثيراتها الإيجابية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية فقد أصبحت كفاءة وفاعلية تلك النظم من الأمور التي تستوجب الاهتمام بها واستخدامها معاً في عملية التقييم. فقد يكون نظام المعلومات فعالاً ولكنه ليس كفوفاً أي أنه يحقق الأهداف بخسارة، وأن عدم كفاءته يؤثر سلباً على فعاليته مما يوجب أخذ كلاهما في الاعتبار ضمن مقاييس نجاح نظم المعلومات، كما أن المقياس النهائي لهذه الفعالية والكفاءة يستوجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تؤثر فيهما، من المتغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية وغيرها، كما يتضح ما يلي:

أ - البيئة التقنية: ويقصد بها توفر البيئة التقنية الداعمة، وتتضمن الأجهزة ومكوناتها المادية والعناصر القادرة على جمع وتخزين البيانات ومعالجتها وتوصيل المعلومات اللازمة إلى مستخدميها.

ويمكن قياس تأثير تلك الوسائل من خلال:

- مدى توفر الوسائل التقنية التي يركز عليها نظام المعلومات المحاسبي واللازمة لتحقيق الرقابة على مكوناته المادية والبرمجية ومخرجاته المعلوماتية.

- مدى مساهمة الوسائل التقنية المستخدمة في تحقيق الترابط والتنسيق والتكامل اللازم بين أقسام المؤسسة الاقتصادية.

- مدى مساهمة الوسائل التقنية على تطوير وظائف الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات.

- مدى توفر خصائص جودة المعلومات المحاسبية التي يتعين توفرها في نظام المعلومات الفعال.

ب - الأوضاع الاقتصادية: والتي يتم قياسها من خلال المؤشرات التالية¹:

- مؤشرات الاستقرار والنمو الاقتصادي.

- درجة تباين الأسواق التي يتعامل معها القطاع .

- درجة المنافسة القطاعية والقدرة على التنبؤ بتصرفات المنافسين.

ج - البيئة التنظيمية والإدارية: مثل الموارد البشرية الكفؤة والفعالة وكذلك المستلزمات البرمجية المستخدمة في تشغيل وإدارة الأجهزة وتطبيقاتها والتي تلعب دوراً كبيراً في تشغيل واستغلال الحاسب والشبكات وتنظيم عمل وحداته، بالإضافة إلى توفر الأجهزة والشبكات وما يرتبط بها من وسائل إدخال وإخراج ومعالجة وتخزين، هذا

¹ صيام وليد زكريا، كفاءة نظم المعلومات في القطاع المصرفي في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة البنوك، الأردن، 2002، العدد 9، المجلد 21.

فضلاً عن توفر الإطار التنظيمي الذي يشتمل على تحديد المستويات الإدارية والهياكل الوظيفية التابعة لها، ويتم قياس فاعلية وكفاءة هذا الإطار من خلال المؤشرات التالية¹:

- درجة توفر القواعد والمعايير التي تحكم أداء العمل المحاسبي.
 - درجة تفويض الصلاحيات والسلطات إلى المستويات الإدارية .
 - وجود توصيف وظيفي مكتوب يحدد المهام والصلاحيات والإجراءات الواجب تطبيقها.
 - مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية على جميع المستويات الإدارية .
 - درجة تحقيق التكامل بين الإدارات والأقسام وتجنب التعارض بين الأنشطة في الأقسام المختلفة.
- د - البيئة القانونية والضوابط المهنية:** وتتمثل في القوانين والأنظمة الحاكمة للعمل كالنظام الأساسي للمؤسسة والقانون التجاري والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل المحاسبي والتي تؤثر على نظام المعلومات المحاسبي، وبطبيعة الحال فإن البيئة القانونية والأنظمة والضوابط المتعلقة بها تعتبر من المتغيرات الهامة التي تؤثر على سير العمل ونظام المعلومات المحاسبي المتعلقة بها، الأمر الذي يستلزم تصميم نظام يحقق الاعتبارات المذكورة.
- ويتم قياس أثر هذه المتطلبات من خلال:

- تحديد أثر تطبيق الأنظمة والتشريعات القانونية ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية على نظام المعلومات المحاسبي سواء كان ذلك بصورة مباشرة كالقانون التجاري أو بصورة غير مباشرة كالأنظمة والتعليمات المنظمة للأداء في المؤسسات الاقتصادية.
- قياس أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وغيرها من القواعد والمعايير المهنية على نظام المعلومات المحاسبي.

هـ - العوامل الاجتماعية والثقافية: تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية المحيطة بالمؤسسات الاقتصادية على نظم المعلومات المحاسبية وتشمل الأنماط السلوكية والرضا الوظيفي للعاملين داخل المؤسسة والرضا من قبل مستخدمي مخرجات النظام، مما يستوجب مراعاة العديد من تلك العوامل مثل القيم الاجتماعية والأخلاقية والفنية السائدة في المجتمع، بالإضافة إلى الإطار الثقافي والاتجاه الفكري نحو التعامل مع المنتجات، وبالتالي فإن هذه العوامل سيكون لها تأثيراً مباشراً على أداء المؤسسة الاقتصادية ومن ثم على نظام المعلومات المحاسبي كمخرجات لهذا الأداء.

ويمكن قياس مستوى تأثير تلك العوامل على نظام المعلومات المحاسبي من خلال درجة رضا المستخدم لهذه المعلومات والمنفعة التي تعود عليه من تلبية مطالبه، وسهولة استخدام النظام وقدرته على التعامل مع تطبيقاته والاستفادة منها.

خامساً - النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي

¹ السالم مؤيد سعيد ملكاوي، أثر الخصائص الهيكلية في فاعلية نظم المعلومات - دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2004، العدد 01، المجلد 7.

1- نظام المحاسبة المالية: يهتم هذا النظام بصفة رئيسية بجمع البيانات المتعلقة بالعمليات الاقتصادية للمؤسسة ومعالجتها في ضوء المبادئ والمعايير المحاسبية المعتمدة من قبل الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة، بالاعتماد على مجموعة من الدفاتر القانونية (دفتر اليومية، دفتر الأستاذ، دفتر الجرد...) ويفترض المحاسبون أن مخرجات نظام المحاسبة المالية تلي أغراض واستخدامات أغلب المستخدمين الذين تجمعهم احتياجات مشتركة تتطلب معلومات أساسية متماثلة إلى حد كبير¹.

وما يميز هذا النظام أنه إجباري التطبيق في مختلف بلدان العالم كما أن مخرجاته تكون في شكل نماذج موحدة تسمى قوائم مالية (كشوف مالية) توضع من طرف الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة وفق معايير محددة وتعتمد من طرف جميع المؤسسات بنفس الصيغة، كما تكون مخرجات هذا النظام موجهة للأطراف الخارجية أكثر من الداخلية.

و في الجزائر المحاسبة المالية تخضع للإجراءات والمبادئ والقواعد القانونية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي ولا يجوز للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية العمل خارج إطار هذا النظام المحاسبي الذي يعتبر إجباري التطبيق على كل المؤسسات العاملة على التراب الوطني، وحسب القانون 07-11 المنظم لعمل المحاسبة المالية في المادة 02 " تطبق أحكام هذا القانون (القانون المنظم للمحاسبة المالية) على كل شخص طبيعي ومعنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها"².

2- نظام المحاسبة الإدارية: هو ذلك النظام الفرعي من نظام المعلومات المحاسبي الذي يختص بتجميع و تبويب وتحليل و تخزين بيانات أساسية، أو معلومات ناتجة عن نظم فرعية أخرى للمعلومات في المؤسسة، لغرض إنتاج معلومات ذات طابع كمي، مالية كانت أو غير مالية تساعد الإدارة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات. ويهدف هذا النظام إلى³:

- جمع البيانات المالية وغير المالية وتبويبها وتلخيصها.
- إعداد التقارير المالية التقديرية لحماية موارد المؤسسة.
- الحكم على فعالية اتخاذ القرار.
- الرقابة على أداء الدور الوظيفي.
- توجيه ورقابة موارد المؤسسة البشرية منها والمادية.
- المساعدة في حل المشاكل التي تنشأ عندما لا تكون النتائج الفعلية مطابقة للنتائج المخططة.

¹ إبراهيم ميده، العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإستراتيجية،-دراسة ميدانية (الشركات الصناعية الأردنية)، مجلة

جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2009، العدد 01، المجلد 25.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 02.

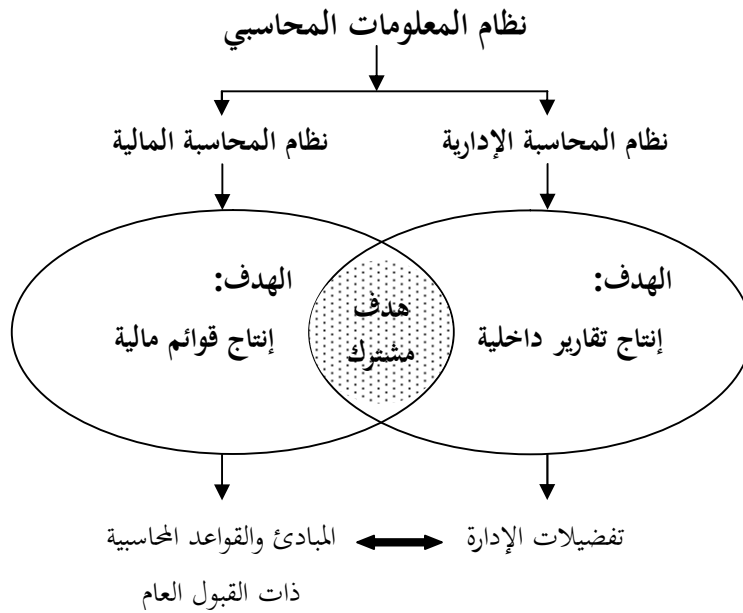
³ سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

ويشتمل هذا النظام على عدد من الأنظمة الفرعية من أهمها: نظام الموازنات التخطيطية، ونظام محاسبة التكاليف، ونظام محاسبة المسؤولية، ويهتم هذا النظام بتزويد الأطراف الداخلية بالمعلومات الاقتصادية المفيدة عن طريق التقارير الداخلية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المختلفة مع التركيز على تلبية الاحتياجات المعلوماتية للإدارة بمختلف مستوياتها والمتمثلة ابتداءً من القرارات الإستراتيجية والتخطيطية، ثم التنظيمية والتوجيهية وانتهاءً بالقرارات التنفيذية والرقابية¹.

ونظام المحاسبة الإدارية يختلف عن سابقه في كون مخرجاته موجهة للأطراف الداخلية من المستويات الإدارية، كما يعتبر غير إجباري التطبيق في العديد من الدول وعلى رأسهم الجزائر.

3- نطاق التداخل بين نظام المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الإدارية في النظام الكلي

الشكل رقم (1-11): علاقة نظام المحاسبة المالية بنظام المحاسبة الإدارية



المصدر: السيد عبد المقصود ديبان وناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية - مدخل تحليل وتصميم النظام، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص:69.

يوضح الشكل (1-11) نطاق التداخل بين نظام المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الإدارية في شكل دائرتين متداخلتين، تشير الدائرة اليسرى إلى نظام المحاسبة المالية الذي يهدف إلى إنتاج قوائم مالية موجهة في الأساس لخدمة الأطراف الخارجية، والتي تم إعدادها على أساس قواعد ومبادئ محاسبية محدد في مهنة المحاسبة أو معدة من طرف الجهات المخول لها تسيير العمل المحاسبي، بينما تشير الأخرى إلى نظام المحاسبة الإدارية الذي هدفه إعداد التقارير الداخلية لغرض خدمة الإدارة، والتي يتم إعدادها على أساس سياسات وتوجهات واستراتيجيات الإدارة. في حين يشير التقاطع إلى الأهداف المشتركة بين النظامين.

¹ أحمد حامد محمود عبد الحليم، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية، الجزء الأول، مركز التعليم المفتوح، بنها، مصر، 2012، ص:17.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل وقبل تطرقنا إلى نظام المعلومات المحاسبي حاولنا في البداية التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات ثم الجوانب العلمية والنظرية للمحاسبة ومن ثم تم التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي. وكخلاصة لهذا الفصل استنتجنا ما يلي:

- نظام المعلومات هو نتاج التفاعل بين مجموعة من العناصر أهمها العنصر البشري وتقنية المعلومات والذات يعملان بشكل متكامل من أجل تزويد المؤسسة بالمعلومات اللازمة لممارسة أعمالها وتحقيق أهدافها، هذا النظام الذي يتميز بعدة خصائص أهمها: التكامل مع البيئة الخارجية، عدم التعارض مع أهداف ورسالة المؤسسة، تحقيق الرقابة، دعم عملية اتخاذ القرار والتخطيط داخل المؤسسة، التوافق والتلاؤم مع كل وظائف ونشاطات المؤسسة والتغلغل فيها وضمان التغذية العكسية، السرعة في معالجة البيانات وإنتاج المعلومات، والتي تعمل كلها على ضمان استمرار وبقاء المؤسسة في بيئة الأعمال التنافسية.
- تعمل المعلومات على تخفيض درجة المخاطرة في اتخاذ القرارات، لذا يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص الأساسية (الوقتية، السهولة و الوضوح، الدقة، الشمول، القبول، الموضوعية) حتى تؤدي الدور المنوط بها وهو خدمة متخذ قرار، وعلى مدى سلامتها وصحتها تتوقف صحة وسلامة القرارات المتخذة.
- لقد أثرت التطورات الاقتصادية التي عرفتها المجتمعات عبر الزمن في المحاسبة حيث تكيفت وتطورت هذه الأخيرة مع كل التغيرات التي عرفها الاقتصاد عبر المراحل المختلفة للزمن، وتحولت من مجرد أداة بسيطة محدودة الاستعمال إلى علم قائم بحد ذاته له أسسه وفرضياته ومبادئه.
- لقد أسس العلماء والمفكرون في علم المحاسبة أرضية خصبة تقف عليها المحاسبة من خلال مجموعة من النظريات الفكرية التي أعطت دفعة قوية لهذا العلم، مما أدى إلى توسيع المعرفة المحاسبية وإعطائها صبغة علمية ومعرفية جديدة.
- ظهر نظام المعلومات المحاسبي مع ظهور فكر أنظمة المعلومات والتكنولوجيات الحديثة حيث دمج بين المحاسبة ونظم المعلومات والتكنولوجيات الحديثة والمورد البشري لتوليد المعلومات المحاسبية، لذا يصعب التفرقة في العصر الحديث بين المحاسبة العصرية الحديثة المبنية على عناصر التكنولوجيا ونظام المعلومات المحاسبي.
- يقوم نظام المعلومات المحاسبي بوظيفتين أساسيتين في المؤسسة ألا وهما: وظيفة التوثيق من خلال تسجيل العمليات الاقتصادية وهي الوظيفة الأقدم، ووظيفة الإعلام من خلال (التخطيط، التنبؤ، اتخاذ القرار، الرقابة وتقييم الأداء) وهي الوظيفة الأحدث ظهرت مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- يتكون نظام المعلومات المحاسبي من نظامين رئيسيين وهما، نظام المحاسبة المالية الذي تكون مخرجاته في شكل قوائم مالية موجهة للأطراف الخارجية، ونظام المحاسبة الإداري الذي ينتج تقارير مالية تخدم الأغراض الداخلية للمؤسسة.

الفصل الثاني:

أسس ومتطلبات بناء وتطوير نظام المعلومات الحاسبي

تمهيد:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم أنظمة المعلومات في المؤسسة الاقتصادية، والذي يساعدها على إدارة شؤونها بكفاءة وفاعلية، من خلال المعلومات التي ينتجها والتي تعتبر الداعم الرئيسي لعمليات التخطيط، الرقابة واتخاذ القرارات، فإن نجاح بعض المؤسسات أو فشلها يتوقف أساساً على مدى كفاءة هذا النظام في تحقيق أهدافها.

وباستثناء المؤسسات حديثة النشأة فإن كل مؤسسة قائمة عادة ما يكون بها نظام معلومات محاسبي، هذا النظام الذي يحتاج إلى متابعة وتغيير مستمرين وفقاً للمتغيرات التي تفرضها البيئة التنافسية والتكنولوجية وغيرها، لذا تلجأ المؤسسة إما إلى تطوير نظام المعلومات الحالي أو تبني نظام معلومات جديد يلبي متطلباتها من المعلومات. وهذا يتطلب القيام بمجموعة من الخطوات التي من شأنها تفحص النظام القديم لاكتشاف نقاط القصور والاختناقات ومن ثم تحديد ملامح النظام الجديد وتطبيقه ومتابعته بشكل يتلافى مساوئ النظام السابق.

ومن أجل بناء نظام معلومات محاسبي جديد تحشد المؤسسة كل الإمكانيات المتاحة من موارد مالية ومادية وبشرية، لتصميم نظام جديد فعال يتوافق ومتطلباتها من المعلومات المحاسبية في ظل البيئة التي تنشط فيها.

ولنبين في هذا الفصل كيفية بناء وتطوير نظام معلومات محاسبي في المؤسسات الاقتصادية، اتبعنا الخطة التالية:

- 1- أسس ومتطلبات تحليل نظام المعلومات المحاسبي .
- 2- خطوات وأساليب تصميم نظام المعلومات المحاسبي .
- 3- تنفيذ وصيانة نظام المعلومات المحاسبي .

1- أسس ومتطلبات تحليل نظام المعلومات المحاسبي

تتعلق عملية تحليل نظام المعلومات المحاسبي بتوضيح كافة إجراءات عمل النظام من حيث تحديد تلك الإجراءات وعلاقتها مع بعضها البعض في سبيل تحديد مدى كفاءة النظام، من حيث مدخلاته ومخرجاته، وكذلك الوقوف على أي مشكلات أو اختناقات يمكن أن تعترض أي خطوة من خطوات عمل النظام من أجل التعرف على أسبابها ومن ثم معالجة هذه الأسباب.

وتمثل عملية تحليل نظام المعلومات المحاسبي إحدى الأسس المهمة للمؤسسة عندما ترغب بدراسة نظام المعلومات المحاسبي القائم أو تعديله أو تطويره، حيث أن عملية تصميم النظام لا تقتصر على تصميم جديد فقط، بل تشمل أيضاً تعديل أو تطوير النظام القائم، مما يستلزم تحليل النظام قبل تصميمه في المؤسسة.

1-1- مفاهيم عامة حول تحليل نظام المعلومات المحاسبي

لكي تضمن المؤسسات الاقتصادية البقاء والاستمرار في مزاوله نشاطاتها وتحقيق الأهداف المسطرة في ظل بيئة ديناميكية يتوجب عليها العمل على التحديث المستمر لأنظمة معلوماتها خاصة نظام المعلومات المحاسبي، ولتحقيق هذا الأمر، يجب عليها أن تمتلك فريق عمل ملم بكل مفاهيم وتقنيات وأدوات تحليل النظم، بالإضافة إلى الأدوات و الموارد اللازمة لعملية التحليل.

أولاً - مفهوم تحليل نظام المعلومات

1- تحليل نظام المعلومات هو اصطلاح عام يرتبط بمفهوم وأسلوب النظم ويشير إلى تلك العمليات المنظمة والمتسلسلة منطقياً والمتعلقة بتعريف وحل المشكلات وذلك وفق مفهوم النظم ثم تجزئتها إلى عناصر وإيجاد العلاقات التبادلية المؤثرة بين العناصر وبينها وبين البيئة¹.

2- يقصد بتحليل النظم، دراسة النظام الموجود من حيث البيانات والحقائق المتعلقة بالنظام وتحديد الكينونات والعلاقات المنطقية التي تربطها من أجل إيجاد نظام جديد أو تحسين النظام القائم².

3- يقصد بتحليل نظام المعلومات "عملية تجزئة وتفكيك النظام كل واحد إلى أجزاء ومكونات ونظم فرعية وذلك بهدف فحص ودراسة وتوصيف هذه الأجزاء والمكونات واختبار أوضاعها وتشخيص علاقاتها مما يؤدي في النهاية إلى فهم طبيعتها ووظائفها ودور كل نظام فرعي في سياق عمل النظام ككل". وعلى ذلك فإن عملية تحليل نظام المعلومات تهم بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع من أجل الوصول إلى فهم صحيح للمشكلات ولتهيئة الحلول والبدائل المقترحة تمهيداً لمرحلة التصميم³.

¹ محمود السيد سلطان، تحليل النظم - التعريف والعملية والتصميم، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص: 27.

² فايز النجار، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 312.

³ سعد غالب ياسين، تحليل وتصميم نظم المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 115-117.

3- تحليل نظام المعلومات هي عملية دراسة شبكة التفاعلات داخل مؤسسة والمساهمة في تطوير طرق جديدة محسنة لأداء العمل الضروري¹.

4- وتعرف عملية تحليل النظام أيضا بأنها " تجزئة الكل إلى أجزائه مع تفحص هذه الأجزاء وبيان علاقة كل جزء بالآخر، للخروج بسلسلة من الخطوات نحو تحقيق نتيجة معينة بأكثر الطرق فعالية"².
وفي الأخير يمكن أن نستخلص أن تحليل نظام المعلومات يعني تحديد نقاط القوة والضعف والاختناقات والمشاكل التي تواجه النظام القائم ووضع مقترحات لإجراءات التعديل اللازمة التي تساعد على تجاوز هذه المشاكل والاختناقات.

ثانياً - مجالات تحليل نظام المعلومات: التحليل ينصب على ثلاث مجالات رئيسية هي³:

1- المكونات أو الوحدات:

- الأفراد منتجو ومستخدمو المعلومات ومشغلو النظام.
- الأجهزة و الأثاث أو أدوات و معدات النسخ والمعالجة أو نقل المعلومات...الخ.
- موارد المعلومات من الوثائق و السجلات و الملفات...الخ.
2- تحليل الصفة: الذي يعبر عنها بعملية اختيار وتعريف الصفة أو عناصر كل نوع من أنواع المكونات: (خصائص المستخدمين، الوثائق و السجلات والأجهزة والعمليات...الخ)، التي تكون ثابتة أو متغيرة ولكل مكون صفات كثيرة يجب الاختيار من بينها لدراسة المكون، حتى تؤثر على وظيفة النظام بطريقة أو بأخرى وبعض الصفات يمكن تحويلها إلى مقاييس كمية، ففي حالة الوثائق والمعلومات يمكن تحديد عمرها وقياسها بالأيام أو الشهور أو السنوات كما تتسم بعض الصفات الأخرى بصفة الجودة أو الموضوعية.

3- التحليل التصنيفي: يشتمل على مكونات يمكن تجميعها و ترتيبها على أساس الصفات المشتركة وأول ما يبدأ به التحليل التصنيفي هو تقسيم المكونات إلى وحدات، والوحدات إلى وثائق وسجلات...الخ ، ويمكن أن يصنف مستخدمو المعلومات طبقاً للتخصص أو الوظيفة أو الكفاءة...الخ. كما قد تصنف السجلات أو الملفات طبقاً للوظيفة المؤداة أو الموضوع المحدد لها أو طبقاً لتاريخها...الخ.

ثالثاً - أهداف، أسباب ومتطلبات تحليل نظام المعلومات المحاسبي

1 - أهداف وأسباب تحليل نظام المعلومات المحاسبي: يتمثل الهدف من تحليل نظام المعلومات المحاسبي فيما يلي⁴:

- فحص الأمور الحالية للنظام.

¹ فليب سيمبر فيفو، ترجمة أمينة التيتون، تحليل النظم - التعريف والعملية والتصميم، دار الحسام للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص14.

² قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، 119.

³ محمد الصبري، تحليل وتصميم النظم، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص:33-34.

⁴ عثمان الكيلاني وآخرون، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج، عمان، 2000، ص: 96.

- تفحص النقاط المثيرة للقلق وهي النقاط التي يجب تجنبها عند البدء في تصميم نظام المعلومات المحاسبي الجديد.
- تحديد ما يجب عمله وتحليل مختلف التغيرات التي يسببها إدخال متغيرات جديدة إلى نظام المعلومات المحاسبي ومن ثم تصميمها بطريقة أفضل.

وترجع أهم أسباب التحليل إلى ما يلي¹:

- عدم فاعلية النظام الحالي في تحقيق الأهداف مما يدعو الإدارة إلى التفكير في تحليل النظام للتعرف على نقاط القصور للسيطرة عليها ولتحقيق الفعالية.
- ظهور متطلبات جديدة يكون النظام الحالي عاجز عن تلبيتها.
- حاجة النظام إلى إجراء تحسينات شاملة له وذلك من خلال إيجاد أفضل الطرق لتشغيل ومعالجة البيانات الحاسوبية بما يجعلها تواكب التطورات السريعة الحاصلة في مجال نظم المعلومات.
- الحاجة إلى استخدام الأجهزة و البرمجيات المتطورة في تطبيقات نظام المعلومات المحاسبي ليكون مواكباً للتطورات في مجال النظم و تكنولوجيا المعلومات.
- وجود مشكلات أو اختناقات في عمل النظام القائم أو أي من نظمه الفرعية.
- الرغبة في تقييم عمل النظام والتأكد من سلامة إجراءاته.
- الرغبة في تحسين إجراءات النظام القائم أو أي من نظمه الفرعية وتطويرها.
- الرغبة في تغيير طريقة تشغيل النظام، مثل الانتقال من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني.

2- متطلبات تحليل نظام المعلومات المحاسبي: يمكن تصنيف المتطلبات الخاصة بالتحليل إلى ثلاث مجموعات أساسية وهي²:

أ - **المجموعة الأولى:** وتمثل في العناصر التالية:

- المتطلبات التي تتعامل مع مدخلات نظام المعلومات المحاسبي.
- المتطلبات اللازمة لتبويب وفرز البيانات الحاسوبية وتحديد فاعليتها وأسلوب تحديث الملفات الرئيسية.
- ب - **المجموعة الثانية:** وهي المتطلبات التي تتعامل مع أسلوب المعالجة ويمكن تحديدها من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي أنماط الملفات المستخدمة في النظام القائم؟
- ما هي القيود والحقول الموجودة في تلك الملفات؟
- ما هي وسائط التخزين والمعالجة وأحجامها؟
- ما هي الطريقة التي يمكن بها إيجاد البيانات الحاسوبية والمعلومات التاريخية المتراكمة؟

¹ فايز النجار، نظم المعلومات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص: 312.

² شوقي سالم، نظم المعلومات والحاسب الإلكتروني، بدون دار نشر، الكويت 1985، ص: 11-17

- ج - المجموعة الثالثة: وهي المتطلبات التي تتعامل مع المخرجات وهي تشتمل على ما يلي:
- أنماط التقارير المطلوبة أو الضرورية للمستويات الإدارية المختلفة لغرض اتخاذ القرارات المختلفة.
 - الكيفية التي يتم بموجبها توزيع التقارير على المستويات الإدارية.
- ويلاحظ أنه عند تحديد جميع هذه المتطلبات فإنه يجب مراعاة ما يلي¹:

- . الوضوح في تحديد أسباب تجديد النظام.
- . الوضوح في تحديد أبعاد تحليل النظام وأهدافه.
- . تعريف العوامل و الحقائق التي سوف يتم تجميعها خلال عملية التحليل.
- . تحديد وتعريف مصدر جمع المعلومات و الحقائق الضرورية.
- . تحديد كل التفاصيل المتعلقة بالأهداف و المصادر التي يجب أن تكون ملزمة بالتحليل.
- . معالجة الاعتراضات مهما كانت، فيما يخص المسائل الأساسية التي قد تظهر خلال عملية التحليل.
- . إعداد الجدولة الزمنية لإنجاز مراحل التحليل.

3- أبعاد تحليل نظام المعلومات المحاسبي: إن تحديد أبعاد تحليل نظام المعلومات المحاسبي يمكن أن تتباين تبعاً للفترة الزمنية ودرجة التعقيد والتكلفة، غير أننا بصفة عامة نضطر للحصول على الإجابة المناسبة للأسئلة التالية²:

- كيف تكون معالم نظام المعلومات المحاسبي المقترح؟

- ما الذي يجب أن يحتويه هذا النظام؟

- من يخدم هذا النظام؟

- ما هي المعلومات المطلوبة من هذا النظام حسب المستويات الإدارية؟

- متى تحتاج الجهات المستفيدة للمعلومات المحاسبية التي ينتجها هذا النظام؟

- ما هي أنماط التقارير المطلوبة ولأي مستوى إداري توجه؟

- من المسؤول عن مصادر المعلومات المحاسبية؟

4- فلسفة تحليل نظام المعلومات المحاسبي: تتمثل الفلسفة التي تقوم عليها عملية التحليل في الوصول إلى نظام معلومات محاسبي متكامل تعمل فيه جميع الأنظمة الفرعية بانسجام وتناسق لتحقيق الأهداف المسطرة وهذا يتطلب:

- معرفة جميع البدائل واختيار البديل الأفضل في ظل الموارد المتاحة للمؤسسة.

- معرفة جميع ظروف المؤسسة الداخلية والخارجية ذات العلاقة بعمل المؤسسة.

- معرفة كافة العلاقات الوظيفية المترابطة بين النظم الفرعية.

¹ محمد الصيرفي، تحليل وتصميم النظم، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

² المرجع السابق، ص: 37

رابعاً - محلل نظام المعلومات

محلل النظم هو الشخص الذي يقوم بعملية تحليل النظم من حيث دراسة النظام القائم لتشخيص نقاط الضعف والاختناقات وتصميم نظام جديد وإقامته وتنفيذه. ويرتبط محلل النظم بشكل مباشر مع الأفراد سواءً داخل المؤسسة أو خارجها فبدونهم لا يستطيع العمل مهما كانت مهارته أو خبرته.

وهو شخص مدرك ومحترف، وعلى علم بتقنيات متقدمة لحل المشكلات، بما في ذلك: التقنيات الإحصائية، الرياضيات، استخدام الحاسب... الخ، مما يمكنه من الوصول إلى الفهم الأفضل للمشكلات وتقديم البدائل من الحلول للتعامل معها، وبالتالي مساعدة المؤسسة في التخطيط من أجل التغيير¹.

وهو الشخص أو الفريق الذي يتولى القيام بمهام تحليلية تقنية تتطلب منه المهارة والمعرفة والإدراك العميق للمشاكل موضوع البحث، حيث يستطيع محلل النظم وضع أنظمة لتحقيق أهداف معينة وتقييم نظام معين واقتراح بديل له².

ويهتم محلل النظم بما يلي³:

- 1- أهداف نظام المعلومات المحاسبي (هل الهدف هو تطوير النظام الحالي أم تصميم نظام جديد؟)
 - 2- مجال النظام (نطاق النظام أو المنطقة محل الدراسة).
 - 3- تحديد المعلومات التي يعمل بها النظام الحالي والمعلومات التي سوف يعمل بها النظام الجديد.
 - 4- تحديد ما يقوم به الأفراد من أعمال، لأن العنصر البشري إذا تم إهماله يعرض النظام إلى خطر الفشل في تحقيق الأهداف.
 - 5- تحديد المعدات، النماذج... الخ التي يتم استخدامها في النظام.
 - 6- تحديد وتوصيف المسؤوليات المخصصة لكل قسم من أقسام النظام.
- ونلاحظ أن محلل النظم إذا أغفل إحدى هذه الاهتمامات السابقة فإنه قد يعرض النظام للخطر ويؤدي إلى فشل النظام، والمسؤولية الأساسية لمحلل النظم لا تقتصر فقط على إنشاء النظام ليفي باحتياجات وأهداف المؤسسة فحسب ولكن ليفي بأهداف الإدارة والأقسام المختلفة التي تكون النظام.
- ويجب أن تتوفر في محلل النظم المهارات التالية⁴:
- أ- مهارات اتصال شفوية ومكتوبة: لأن معظم عمل محلل النظم عبارة عن اتصالات مع مستخدمي النظام ومع الإدارة للتقرير عن مدى التقدم في المشروع.
 - ب- مهارات تحليلية ومنطقية: فيدرس محلل النظم مشاكل معقدة ويحاول تبسيطها تميذاً لحلها. وتحتاج هذه المهمة إلى قدرة على التفكير المنطقي.

¹ فليب سميث فيفو، ترجمة أمينة التيتون، تحليل النظم - التعريف والعملية والتصميم، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² محمد الصيرفي، تحليل وتصميم النظم، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

³ فاروق إبراهيم متولي، أساسيات تحليل وتصميم النظم، بدون ناشر وبدون سنة نشر، ص 230 وما بعدها.

⁴ أحمد حسين علي حسين، دليلك في تحليل وتصميم النظم، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص، 170.

ج- المعرفة بالعمليات في مجال الأعمال: فيجب على محلل النظم أن يكون على دراية وفهم للعمليات والوظائف في المؤسسات مثل: عمليات البيع والشراء، السداد والتحصيل ووظائف الإنتاج والتسويق والتمويل...الخ.

د- المعرفة بالتكنولوجيا: محلل النظم الناجح يكون مطلعاً على آخر التطورات في تكنولوجيا المعلومات والقدرات الجديدة التي يمكن الحصول عليها من هذه التطورات.

هـ- القدرة على أن يعمل منفرداً أو ضمن فريق: فغالبا ما يعمل محلل النظم ضمن فريق عمل وفي الوقت نفسه عليه أن يقوم ببعض المهام ويتخذ القرارات بمفرده دون مساعدة الآخرين¹.

كما يجب أن تتوفر في محلل النظام مجموعة من الخصائص التي تمكنه من أداء الدور المنوط به أهمها:

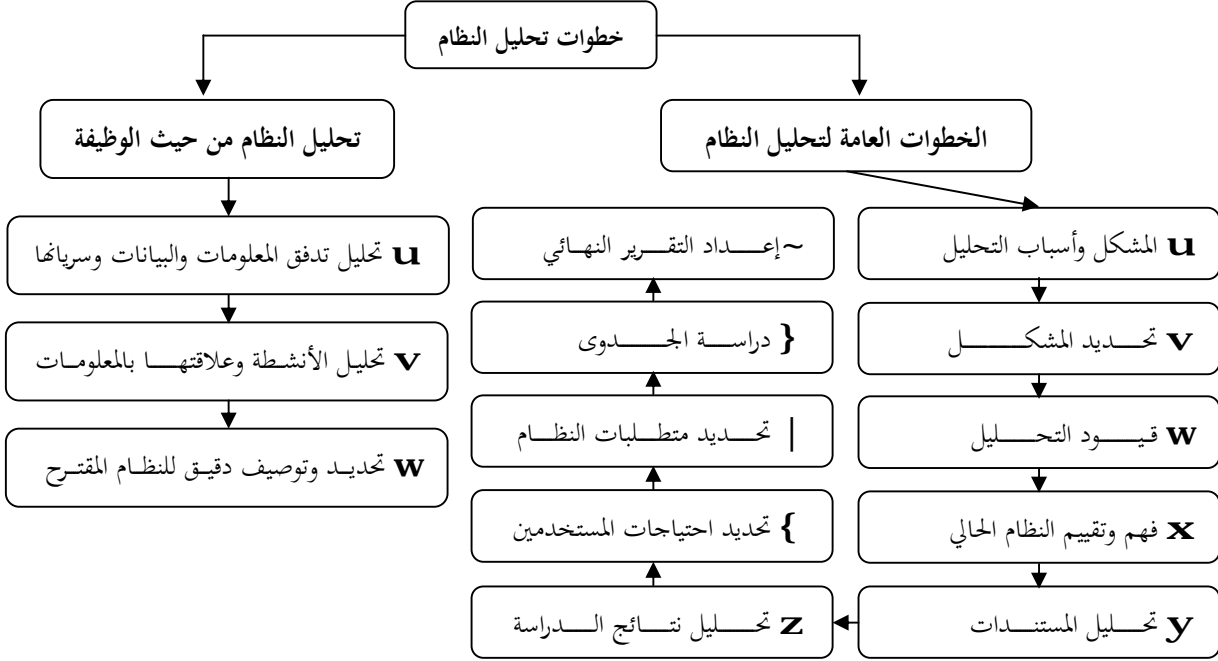
- القدرة على فحص المشكلة و إمكانية تطبيقها على الكمبيوتر.
- أن يكون على إلمام بإجراءات العمل المحاسبي المتبعة والمصطلحات المحاسبية السائدة فيها.
- لديه دراية عن كيفية تجميع الحقائق الخاصة بالمشكلة وتحديد أنسب الطرق لحلها.
- ملما بأفضل الوسائل لإدخال البيانات وتخزينها واسترجاعها.
- أن يكون لديه رؤية واضحة لتطوير الأنظمة وطرق الاختبارات واستراتيجيات التنفيذ.
- ملما ببعض قواعد ولغات البرمجة وذلك ليس بغرض القيام بأعمال البرمجة ولكن لسهولة التعامل والاتصال مع المبرمجين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية إنشاء البرامج الخاصة بالمشروع.
- يعتبر المحلل بمثابة مدير المشروع المسؤول عن تصميم النظام بالكامل، لذا يقوم بإمداد المبرمجين والمهندسين والمختصين في التصميم بنماذج المدخلات بالإضافة إلى متابعة النظام خلال مراحل التصميم والتنفيذ والتقييم.
- على محلل النظم أن يعرف طبيعة العمل اليدوي الذي يقوم به الأفراد المطلوب تصميم نظام جديد لهم.
- أن يكون متفتح العقل ولديه الرغبة في تعلم أشياء جديدة باستمرار.
- يجب أن يكون لديه القدرة على التعامل مع الآخرين في كل المستويات الوظيفية للمؤسسة.
- أن يكون ملماً ب: التنظيم والإدارة و اتخاذ القرار، تخطيط الإنتاج، المحاسبة، التسويق وإدارة المبيعات، التخزين و مراقبة المخزون، الجدوى الاقتصادية، بحوث العمليات والإحصاء، طرق معالجة المعلومات، طرق البرمجة ولغاتها، نظم التشغيل و البرمجيات، الكمبيوتر وتكنولوجياته، مفاهيم النظم والمعلومات والاتصالات.

¹ أحمد حسين علي حسين، دليلك في تحليل وتصميم النظم، مرجع سبق ذكره، ص: 170.

1-2- خطوات تحليل نظام المعلومات الحاسبي

تمر عملية تحليل نظام المعلومات الحاسبي بعدة خطوات أساسية، تمكن محلل النظم من الإجابة على جميع الأسئلة الممكن طرحها، وبالتالي الإمام بجميع أطراف مشروع البناء أو التطوير¹، مثل ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): خطوات تحليل نظام المعلومات الحاسبي^(*)



المصدر: بالاعتماد على / احمد حسين علي حسين، دليلك في تحليل وتصميم النظم، مرجع سبق ذكره، ص 208 .

أولاً - الخطوات العامة لتحليل النظام

1- دراسة المشكلات وأسباب تحليل نظام المعلومات الحاسبي: أول خطوة يجب أن يقوم بها محلل النظام هي تحديد الأسباب التي تدعو إلى القيام بتحليل النظام. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال المقابلات المبدئية مع الأشخاص المسؤولين أو العاملين بالنظام، وبصفة عامة فإن الأسباب الأساسية للقيام بتحليل النظام هي:

أ- حل المشكلات: قد يكون النظام قاصراً عن أداء الوظائف المطلوبة كما ينبغي، أو تعاني بعض الإدارات في التنظيم من مشكلات متعلقة على سبيل المثال²:

- الرقابة: والتي تعني عجز أو قصور نظام المعلومات الحاسبي الحالي عن أداء الدور الرقابي المنوط به.
- مشاكل الاستجابة: التي تعني أن النظام لا يستجيب بسرعة (سرعة رد الفعل) لمتطلبات مستعملي النظام.

¹ احمد حسين علي حسين، دليلك في تحليل وتصميم النظم، مرجع سبق ذكره، ص 208 .
^(*) ترمز الأرقام الموجودة في الشكل إلى خطوات أو مراحل متتابعة.

² دراسة تطوير وبناء نظم المعلومات، رابط الكتروني:

- **مشكل الإنتاجية:** والتي تعني قصور نظام المعلومات عن إنتاج المعلومات المحاسبية الضرورية بالكيفية المناسبة الوقت المناسب.

- **مشاكل الدقة:** والتي تعني عدم الدقة في نظام المعلومات المحاسبي القائم.

- **مشكل التكلفة:** والتي تعني أن نظام المعلومات المحاسبي الحالي يحمل المؤسسة تكاليف تشغيل مرتفعة بالمقارنة مع نظام معلومات جديد.

لهذا يطلب من محلل النظام تحديد هذه المشكلات، ثم اقتراح حلول لها، من أجل تصميم نظام معلومات محاسبي يتلافى كل المشاكل الممكن أن تحدث ويمتاز بالدبومة.

ب - احتياجات جديدة: قد يكون السبب في القيام بعملية تحليل النظام هو وجود احتياجات جديدة ناتجة عن التغيير في بعض الإجراءات أو الممارسات أو القوانين الموجودة في التنظيم. وفي هذه الحالة يجب على محلل النظم تحديد التعديلات المطلوبة لمساعدة المؤسسة في الالتزام بالاحتياجات الجديدة .

ج - تطبيق أفكار وتقنيات جديدة: كذلك قد يكون السبب في القيام بتحليل النظام هو الرغبة في تطبيق أفكار جديدة أو تقنيات مستحدثة يمكن أن تساعد في تحقيق أهداف المؤسسة .

د - تحسين عام للنظام: أيضا قد يكون السبب في تحليل النظام هو الرغبة في إيجاد طرق أفضل لأداء العمل. وفي الكثير من الحالات يكون الهدف من تحسين النظام هو تخفيض التكاليف أو زيادة الخدمات المقدمة إلى المتعاملين مع المؤسسة ورفع كفاءة الأداء.

2- تحديد المشكلة: يتمثل هذا التحديد في ثلاث نواحي أساسية وهي:

أ - التعريف بالمشكل: لفظ مشكلة يعني وجود مجموعة من البدائل يصعب الاختيار من بينها¹، وتبدأ مرحلة تحليل النظام بخطوة أساسية مهمة هي (تعريف وتحديد المشكلة). ويعتبر الهدف الرئيسي لهذه المرحلة هو تحديد المشكلة ومجال الدراسة الخاص بها، وتحديد أهميتها وطبيعتها من حيث:

- مشكلة عاجلة أو غير عاجلة .

- مشكلة رئيسية أم ثانوية .

- مشكلة حقيقية أم تخيلية .

وبصفة عامة يمكن لمحلل النظم أن يعرف ويحدد المشكلة من خلال مناقشة المسؤولين عن عمل ودراسة مجموعة من التقارير الخاصة بالعمل والتي يمكن الحصول عليها سواء من:

- مصادر خارجية عن المؤسسة .

- مصدر داخل المؤسسة.

وعادة ما تنشأ المشكلة المطلوب إيجاد حلها للأسباب التالية:

¹ محمد نيهان سويلم، تحليل وتصميم نظم المعلومات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، ص:72-73.

- حدوث تغييرات في سياسة المؤسسة .
- حدوث تغييرات في نظام العمل .
- تنفيذ وتشغيل نظم جديدة .
- إدخال منتجات جديدة، أو تغيير نوعيات بعض المنتجات الحالية .
- حدوث تغييرات في الأفراد القائمين على العمل .
- رغبة المؤسسة في التغيير .

وعموما فإننا عند تحليل نظام المعلومات نواجه نوعين من المشكلات هما:

**مشاكل تواجه التطبيق الأولي للنظام الجديد: وتتمثل في:

- حاجة النظام الجديد لمجهودات جبارة مع خبرات فنية كبيرة تساعد على عملية إنشاء النظام الجديد.
- طول الفترة الزمنية لعملية بناء وتطوير النظام الجديد.
- ارتفاع تكاليف عملية التطوير أو البناء.
- عدم الوثوق في مخرجات النظام الجديد.
- مخاوف عدم الحصول على المتطلبات والمكاسب المتوقعة من النظام الجديد.

**مشاكل تواجه النظام الحالي: وهنا يتطلب الأمر ما يلي:

- تحديد المشكل: تبدأ دراسة المشكل بواسطة نموذج تقرير المشكل الذي يعطي تعريفاً للمشكلة بطريقة محدودة، حيث يقوم المستفيد باستيفائه لتوضيح ووصف المشكل كما يراها مع الإشارة إلى درجة الخطورة فيها. ويوضح الشكل (2-2) نموذج تقرير مشكل.

الشكل رقم(2-2): نموذج تقرير مشكل

التاريخ / /	
الغرض:	تطوير النظام <input type="checkbox"/> إنشاء نظم جديد <input type="checkbox"/>
مقدم من السيد/.....	الوظيفة/.....
الوصف الشامل لمظاهر المشكل	
1-.....	
2-.....	
3-.....	
4-.....	
5-.....	
6-.....	
التوقيع	
رأي مركز المعلومات:	
أ-.....	
ب-.....	
ج-.....	

المصدر: محمد الصيرفي، تحليل وتصميم النظم، مرجع سبق ذكره، ص:47.

ويجب على محلل النظم في هذه المرحلة إعداد تقرير يتضمن ما يلي¹:

- موضوع المشكلة مع تحديد دقيق لها.
 - مدى ومجال المشكلة: ويكون محددًا بالموارد المالية أو الحدود التنظيمية أو الوقت .
 - الهدف من دراسة المشكلة: وهي الأهداف التي يتوقع تحقيقها من خلال الدراسة ويجب أن تكون متناسقة مع موضوع ومجال الدراسة.
- ب - نطاق المشكلة:** وهو المدى الذي ستغطيه الدراسة، حيث يتوقف المدى على موضوع المشكلة. مثلاً: إذا كان موضوع المشكلة هو شكوى تأخر صرف الأجور، فيجب أن يشمل النطاق على العمليات الخاصة بصرف المرتبات فقط. ولا يجب التوسع في هذا النطاق ليشمل العمليات الخاصة بشكاوى أخرى لا ترتبط بشكوى موضوع المشكلة.
- ج- تقرير دراسة المشكل:** وهنا يتم إعداد تقريراً قصيراً موجزاً لتعريف المشكلة ويوضح المبادئ الأساسية لدراسة النظام ويوضح الاستخدامات المستقبلية في الدراسات التي سوف تتم، إلى جانب أنه وسيلة للاتصال.
- د - الأهداف:** وهي ما يحاول محلل النظم أن يحققه ويجب أن تتناسب هذه الأهداف مع موضوع ونطاق المشكلة. وبعد الانتهاء من تحديد موضوع ونطاق وأهداف المشكلة يتم وضع هذه النتائج في تقرير للحصول على موافقة الإدارة في إجراء تحليل للنظام الحالي.

3- دراسة قيود تحليل نظام المعلومات المحاسبي: يجب على محلل النظم بعد تحديد المشكلة وقبل أن يبدأ في تحليل النظام الحالي أن يأخذ بعين الاعتبار القيود والمحددات التي قد تكون متعارضة مع أهداف النظام. ويمكن تبويب هذه القيود في قيود داخلية وقيود خارجية²:

أ - القيود الداخلية: وتعلق هذه القيود خاصة بالمتغيرات الداخلية التي تؤثر على بناء نظام المعلومات المحاسبي وهي:

- **سياسة الإدارة:** فالأهداف التي حددتها الإدارة للنظام تعتبر أول قيد عليه، ومن ناحية أخرى يجب أن يحظى النظام بتأييد الإدارة العليا لكي يكون مقبولاً من المستخدمين الآخرين.
- **الأفراد:** وهم القائمون على عمل النظام، حيث تعتبر مؤهلات هؤلاء العاملين ومدى قدرتهم على تشغيل النظام الجديد من بين المعوقات التي قد تواجهها المؤسسة، لذا يجب تهيئتهم من الناحية التقنية، من خلال دورات تكوينية وتدريبية تمكنهم من استيعاب وإتقان نظام المعلومات المحاسبي الجديد³.
- **مقاومة التغيير:** وهي المتمثلة في رفض العاملين للنظام الجديد أو عدم استعدادهم لقبوله ومن ثم فلا بد من تهيئة العاملين من الناحية النفسية لقبول هذا النظام.

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، 121.

² هشام أحمد عطية، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 98-99.

³ محمود عبد العزيز وآخرون، تحليل وتصميم النظم، الدار الهندسية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص: 70.

- **الموارد المالية:** تعتبر الموارد المالية المتاحة التي تخصصها الإدارة لتحليل وتصميم النظم من القيود التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند التقييم المبدئي لما هو مطلوب تعديله أو تغييره¹.

- **التقنية المتاحة:** وتتمثل في قدرات الأجهزة المتاحة أو الأجهزة المنتظر شراؤها في استيعاب النظام الجديد، ومن ثم الأمر يتطلب القيام بدراسة الجدوى لتحقيق تناسق بين الأجهزة و النظام الجاري تصميمه².

ب - القيود الخارجية:

- **القيود البيئية:** وتتمثل في متطلبات المستخدمين الداخليين والخارجيين، علماً بأن تأثير المستخدمين الداخليين يكون أكثر من المستخدمين الخارجيين لأن نظام المعلومات المحاسبي يتبع الجهة الداخلية مباشرة (الإدارة، المالكين...). ومع ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمستخدمين الخارجيين مثل: المتطلبات الحكومية من التقارير، الجهات الضريبية، العملاء، المستثمرين³...

4- فهم وتقييم النظام الحالي: يتمثل هدف هذه الخطوة من مرحلة تحليل النظم في الحصول على فهم كامل للنظام الحالي وتعتبر ضرورة وهامة جداً للأسباب التالية:

أ- إن فهم النظام الحالي يساعد محلل النظم على التحقق من أن النظام الحالي يحتاج إلى تعديل أو تطوير أو تغيير، كما يمكن من اكتشاف مواطن الضعف أو المشاكل من أجل تفاديها في النظام الجديد، ونقاط القوة من أجل استغلالها أحسن استغلال.

ب - لا بد أن يعرف محلل النظم النظام بأكمله قبل أن يقترح أي تعديل أو تطوير في النظام، لذا فعليه أن يفهم العمليات الأساسية في النظام، وتدفق البيانات والمعلومات، والعلاقات بين هذا النظام والنظم الأخرى العاملة في المؤسسة.

ج - يفيد تجميع البيانات عن النظام الحالي في المقارنة مع النظام الجديد أو المطور، ولا يمكن القيام بهذه المقارنة إلا إذا كان هناك فهماً كاملاً وصحيحاً لكل أوجه النشاط في النظام الحالي.

د - فهم النظام بالاشتراك مع من يستخدمونه يُمكن من إعطاء فكرة مسبقة عن النظام الجديد ويعطيهم الإحساس بأهمية النظام الجديد وهذا ما يقلل من حدة مقاومة التغيير.

وتبدأ عملية فهم وتقييم النظام الحالي بدراسة تطبيقات النظام وتدفق البيانات و المستندات ومن ثم تحديد فعالية النظام القائم بالإجابة على السؤال التالي: هل النظام القائم يقوم بالعمل المحدد له كما ينبغي؟

وللإجابة على هذا السؤال يتم معرفة حاجة مستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية ومدى التوافق بين أهداف النظام وأهداف المؤسسة كلها.

¹ حسين علي حسين، دليلك في تحليل وتصميم النظم، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

² محمد الصيرفي، تحليل وتصميم النظم، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

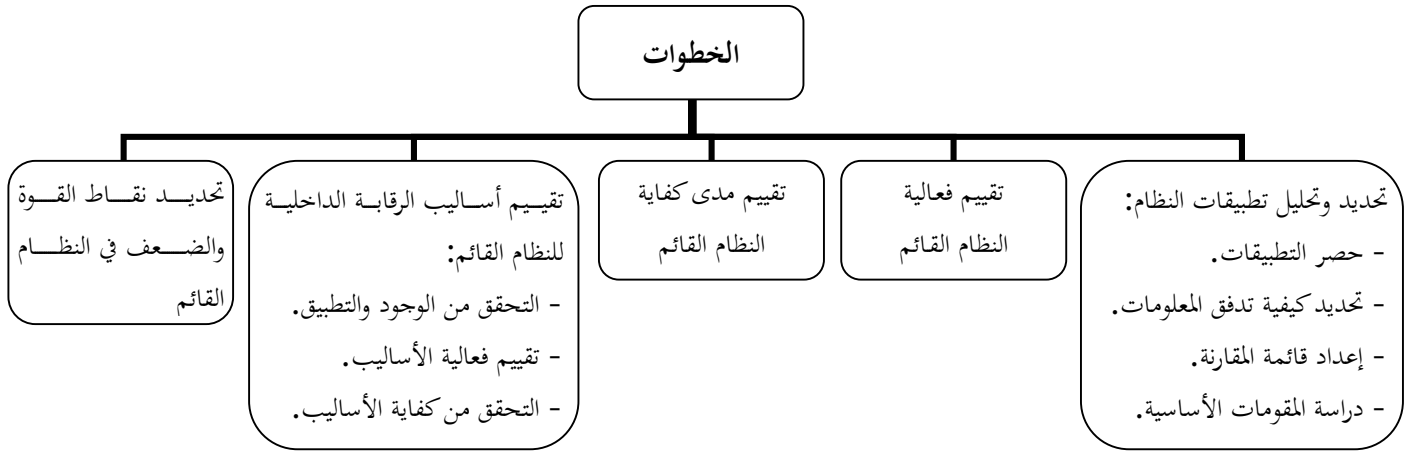
³ محمود عبد العزيز وآخرون، محاضرات في تحليل وتصميم النظم، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

وقد يقدم النظام القائم المعلومات المطلوبة وبالشكل المطلوب ولكن ليس في الأوقات المحددة كما يراها مستخدمو هذه المعلومات، وبعدم تقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المحدد فإن عملية اتخاذ القرارات ستعاني من عدم كفاية المعلومات مما يؤثر على كفاءة الأنشطة للمؤسسة ككل¹.

و في حالة أخرى قد يقدم نظام المعلومات المحاسبي المعلومات المناسبة في الوقت المناسب لمتخذي القرارات ولكن بتكلفة مرتفعة، مما يؤثر على مردودية قرارات المؤسسة.

ومما سبق يمكن اختصار عملية تقييم النظام الحالي في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): تقييم نظام المعلومات القائمة



المصدر: بالاعتماد على / أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

- 5- تحليل المستندات:** و هنا يقوم المحلل بفحص ثلاثة أنواع من المستندات:
- أ - **المستندات الأساسية:** وهي التي تساعد في تحديد مدخلات النظام وتحديد إذا ما كان يتم تجميع بيانات كافية لإنتاج المعلومات التي تفي باحتياجات الإدارة والأطراف الخارجية.
- ب - **تقارير المخرجات:** وهي التي تساعد في تحديد مدى كفاءة المعلومات المتوفرة لعملية اتخاذ القرارات.
- ج - **الخرائط والكتيبات:** وهي التي تحتوي على مجموعة من الإرشادات تبين للمحلل كيف يعمل النظام.
- 6- تحليل نتائج الدراسة:** كان الهدف من جمع الحقائق عن النظام الحالي هو فهم ما يتم عمله، وكيف، ومن الذي يقوم به، وأين، ومتى؟. وبعد تجميع هذه الحقائق يتم تحليلها لمحاولة معرفة الإجابة على الأسئلة الآتية: لماذا يتم العمل المعين؟ ما هي جودة الأداء؟ وهل هذا العمل غير ضروري القيام به؟... الخ وإذا كان الأمر كذلك. هل توجد طريقة أخرى أفضل للأداء؟، ولا شك أن الإجابة عن هذه الأسئلة ستفتح الطريق نحو تصميم أحسن أو جديد لنظام المعلومات المحاسبي.

¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات الحاسوبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2007، ص: 333-334.

7- **تحديد احتياجات المستخدمين:** تعتبر خطوة تحديد احتياجات المستخدمين من المعلومات، من الخطوات الهامة في مرحلة تحليل النظام. فعدم التحديد الدقيق للاحتياجات من المعلومات سيؤدي عادة إلى قرارات غير صحيحة. ذلك لأن التقارير التي يحصل عليها المستخدمين في هذه الحالة ستكون كثيرة ومليئة بمعلومات غير ملائمة ينتج عنها تضخم في المعلومات المتاحة، تجعل متخذ القرار يبحث عن مصدر آخر غير رسمي للمعلومات التي في الغالب ستكون غير دقيقة.

8- **تحديد متطلبات النظام:** يجب على محلل النظم أن يحدد المتطلبات من النظام الجديد، والمتمثلة في:

أ - المخرجات التي يجب إنتاجها.

ب - المدخلات المطلوبة لإنتاج المخرجات.

ج - العمليات التي يجب تنفيذها لإنتاج المخرجات.

د - الموارد التي يجب استخدامها لإنتاج المخرجات (الموارد البشرية، التقنية، المالية...).

هـ - إجراءات الرقابة التشغيلية و الرقابة المحاسبية.

9- **دراسة الجدوى:** دراسة الجدوى هي أداة تستخدم لترشيد قرارات الاستثمارات الجديدة أو تقييم قرارات سبق اتخاذها أو المفاضلة بين بدائل متعددة وذلك على أساس فني ومالي واقتصادي في ضوء معطيات تتصل بالموقع، التكاليف، الإيرادات، طاقات التشغيل، نمط التكنولوجيا، المهارات البشرية...¹.

وعادة يجب القيام بدراسة الجدوى قبل الالتزام بأية استثمارات طويلة الأجل، أو عمل مشروعات كبيرة

بخصوص التطوير أو التغيير . وتشمل دراسة الجدوى المراحل التالية:

أ - أهداف ومجال دراسة الجدوى .

ب - دراسة النظام الحالي .

ج - دراسة متطلبات المعلومات .

د - دراسة الحلول البديلة.

ويجب في هذه المرحلة إعداد تقرير عن نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية، الذي يتضمن التفاصيل التالية:

. **الخلاصة:** وتحتوي على ما يلي:

- الأهداف.

- تقويم كل بديل بناءً على معايير محددة .

. **نظام المعلومات المحاسبي الحالي:** ويحتوي على ما يلي:

- المشكلات في النظام الحالي ، والأهداف المطلوب استيفاؤها .

- المزايا والعيوب.

¹ أحمد غنيم، دراسة الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار، دار المستقبل، بورسعيد، مصر، 1993، ص:14.

- تحليل القرارات.
- تدفق المعلومات.
- تحليل المعالجات المطلوبة.
- . **النظم البديلة المقترحة:** ولكل بديل ينبغي تقاسم دراسة عن التالي:
 - تحقيق النظام لأهداف المؤسسة.
 - تحليل القرارات.
 - الأجهزة والمعدات والبرامج اللازمة.
 - القوى البشرية اللازمة.
 - التأثير على المؤسسة.
 - الجدول الزمني للتنفيذ والتكلفة اللازمة لذلك.
 - تحليل التكلفة الكلية والعائد المتوقع من النظام المقترح.

وتهدف دراسات الجدوى إلى التحقق من إمكانية تنفيذ التحسينات أو التغييرات المقترحة في النظام الحالي أو تنفيذ النظام الجديد بتكلفة مقبولة. ويجب القيام بهذه الدراسات قبل الالتزام بأي تعديل أو تغيير في النظام الحالي. وتشتمل هذه الدراسات على العديد من النواحي وهي:

أ - **الجدوى الفنية:** يجب أولاً حصر الأجهزة المتاحة واختبار قدرتها على تنفيذ التعديلات أو التغييرات المقترحة فإذا تبين أنه يمكن تنفيذ التغييرات المطلوبة بالأجهزة المتاحة حالياً، في هذه الحالة تقتصر الدراسة على فحص قدرة التقنيات المتوفرة على تحقيق التغييرات المطلوبة. أما إذا تطلب الأمر شراء أجهزة جديدة فيجب أن تكون هذه الأجهزة مجدية فنياً (بمعنى أنه يجب أن تكون الأجهزة مقبولة من حيث التكلفة والتدريب والخدمات والصيانة...) ¹.

ب - **الجدوى الاقتصادية:** تهدف هذه الدراسة إلى مقابلة تكاليف التعديلات أو التغييرات المقترحة بالمنافع المتوقعة الحصول عليها، حتى يمكن الحكم عليها اقتصادياً، واتخاذ القرار بتأجيل النظام الجديد أو الإسراع به، لأن فترة التأخير تمثل تكلفة بالنسبة للمؤسسة.

و تهدف دراسة الجدوى الاقتصادية إلى ²:

- خفض التكاليف و زيادة العائد.
- خفض المخاطر و زيادة الإيرادات.
- زيادة المرونة وتخفيض الأخطاء.
- زيادة سرعة الحصول على البيانات.

¹ علي عبد الفتاح، أساسيات في تحليل وتصميم النظم، مرجع سبق ذكره، ص: 199-200.

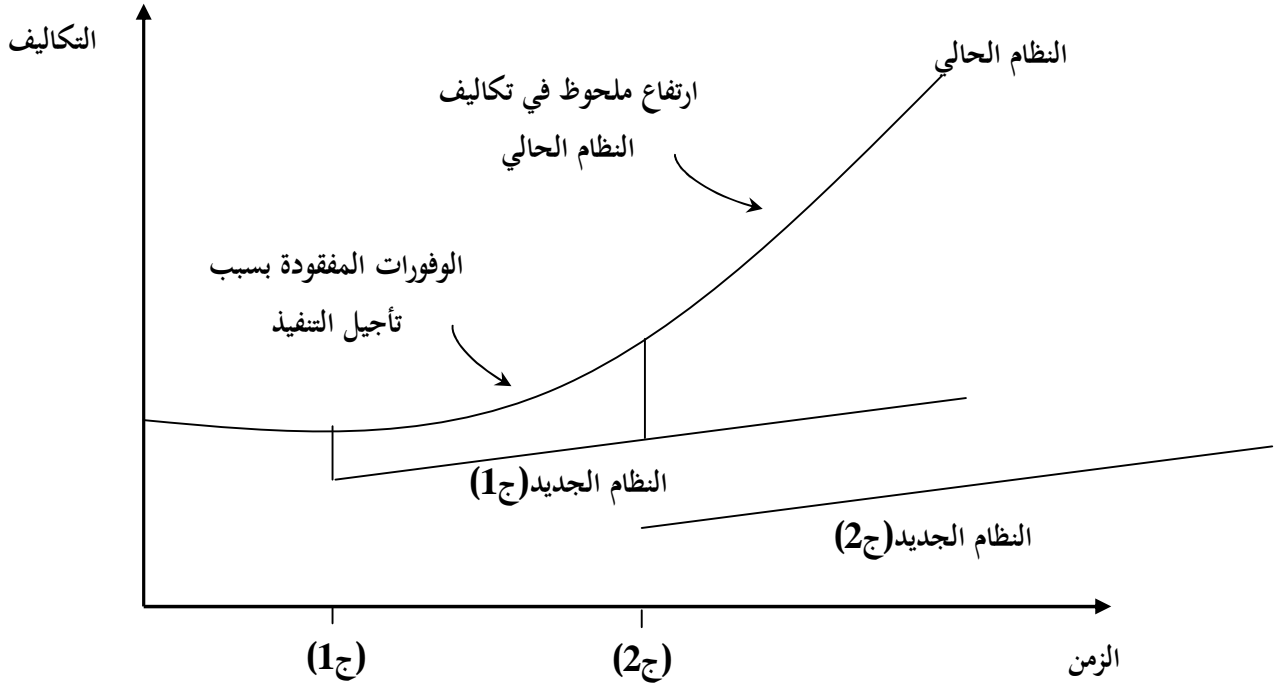
² محمد الصيرفي، تحليل وتصميم النظم، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

- تحسين عمليات التخطيط و الرقابة واتخاذ القرار.
- تخفيض كلفة الإعداد والبدء.
- تخفيض تكلفة تشغيل وصيانة النظام.
- تخفيض تكلفة الانتقال إلى النظام الجديد.

وتعتبر عملية مقارنة التكاليف من أصعب المهام التي يقوم بها محلل النظم وخاصة فيما يخص مقارنة تكاليف الأنظمة البديلة المقترحة، أو المقارنة بين تكاليف النظام القائم وتكاليف النظام الجديد ووقت بداية تنفيذ النظام الجديد باعتبار أن الوقت هو تكلفة إذا كان النظام القديم يشكل عبء على المؤسسة.

وفيما يلي شكل يوضح لنا نتائج قرار تأجيل تطبيق النظام الجديد أو المعدل:

الشكل رقم (2-4): نتائج قرار تأجيل تطبيق نظام جديد



(التأجيل إلى هذا الوقت) (وقت دراسة تنفيذ النظام الجديد)

المصدر: أحمد حسين علي حسين، تحليل وتصميم النظم، مرجع سبق ذكره، ص:230.

تبين لنا دراسة الجدوى الاقتصادية أن الاستمرار في تطبيق النظام القديم وتأجيل تطبيق النظام الجديد يحمل المؤسسة تكاليف إضافية تتزايد طردياً مع عامل الزمن، لذا كلما أسرع المؤسسة في تطبيق النظام الجديد كان مجدياً لها اقتصادياً رغم التكاليف التي تتحملها في البداية.

ج - الجدوى التشغيلية: يجب تقييم التعديلات أو التغييرات المقترحة في النظام في ضوء أهداف الإدارة بحيث لا يتعارض مع سياستها التشغيلية.

د - الجدوى البيئية: يجب الأخذ بعين الاعتبار المعاملات المختلفة بين النظام والبيئة. بحيث لا يكون نظام المعلومات المحاسبي عائقاً نحو وفاء المؤسسة بمسؤولياتها نحو الأطراف الخارجية.

هـ - الجدوى العملية: وتتمثل في دراسة مدى التوافق بين النظام المقترح وسياسات وفلسفة الإدارة¹.

10 - تقرير تحليل النظام: في هذه المرحلة يتم استخلاص نتائج مرحلة تحليل النظام وعرضها في تقرير يرفع للإدارة العليا للموافقة عليه.

ويهدف هذا التقرير إلى²:

أ - تحديد الإطار العام للنظام محل التحليل.

ب - حجم البيانات المطلوب جمعها عن كل مفرد.

ج - دورية الإنتاج المطلوبة.

د - تحديد التكاليف الإجمالية لعملية التحليل وللنظام محل التطبيق.

ويشتمل هذا التقرير محل الدراسة على ما يلي:

أ - أهداف وقيود النظام محل الدراسة.

ب - نطاق النظام.

ج - ملخص للمشاكل في النظام.

د - ملخص لاحتياجات المستخدمين من المعلومات.

هـ - ملخص لمتطلبات تعديل أو تغيير النظام.

و - نتائج دراسات الجدوى.

ويسعى هذا التقرير لتحقيق هدفين هما:

أ - توثيق نتائج التحليل.

ب - استخدام الإدارة لهذا التقرير ومتابعة نتائج التنفيذ.

¹ كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص: 335.

² هشام أحمد عطية، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

ثانياً - تحليل النظام من حيث الوظيفة

1 - تحليل تدفق المعلومات والبيانات وسرياتها: ويعتبر تحليل تدفق المعلومات و البيانات وسرياتها من أكثر الوسائل استخداماً بواسطة محلي النظم لتحديد المعلومات المطلوبة، ومن يطلبها ومن أين يحصل عليها، والهدف من ذلك هو تحديد نوعية المعلومات التي يحتاجها أفراد النظام من الآخرين، وكذلك المعلومات والبيانات التي يطلبها الآخريين منهم.

ولعل أهم عنصر في تحليل المعلومات هو دراسة تكلفة تدفق المعلومات والبيانات:

وتمثل تكلفة المعلومات جزءاً مهماً من التكاليف الكلية للمؤسسة وتشكل نسبة عالية من تكاليف تشغيل النظام لذا من الضروري على المؤسسة قبل بناء أو تطوير نظام المعلومات المحاسبي الأخذ بعين الاعتبار تكلفة تشغيل النظام للحصول على معلومات وبيانات تحقق أكبر رشاد ممكن في القرارات المتخذة بأقل تكلفة.

ويمكن تعريف تكلفة تدفق المعلومات أنها مقدار ما تتحمله المؤسسة أو الفرد من نفقات لإنتاج كمية معينة من المعلومات، وتختلف هذه التكاليف من مؤسسة إلى أخرى ويعود سبب هذا الاختلاف إلى العديد من العوامل أهمها¹:

- اختلاف حجم المؤسسات، بل قد نجد ضمن الحجم الواحد تباين واسع في التكاليف الكلية.
- اختلاف طبيعة أو غرض المؤسسة وبالتالي اختلاف تكاليف المعلومات.
- أساليب الإدارة ومناهجها له أيضاً أثر مباشر على تكاليف المعلومات.
- اختلاف طرق احتساب تكلفة المعلومات المحاسبية.

ويجمع المختصون في مجال اقتصاديات المعلومات على أن تحديد تكلفة تدفق المعلومات والبيانات يعد عملية ضرورية لدراسة جدوى نظام المعلومات المحاسبي الجديد أو المطور، وأن تحديد تكلفة المعلومات والبيانات أسهل من تحديد منفعة المعلومات والبيانات.

ويمكن تحديد الحجم الأمثل لتدفقات البيانات والمعلومات المحاسبية من خلال العلاقة بين المنفعة الحدية والتكلفة الحدية لإعدادها وتوزيعها، حسب ما يوضح الشكل (2-5)

ويلاحظ انه يمكن أن ينتج عن زيادة حجم المعلومات في ضوء التكلفة المرتفعة نسبياً قيمة حدية سالبة، وعلى هذا الأساس يلاحظ أن النقطة (ب) تمثل الحجم الأمثل لتدفق البيانات والمعلومات، وفي ضوء التكلفة المرتفعة نسبياً، فإن زيادة حجم هذه التدفقات عن النقطة (ب) قد ينتج عنه قيمة حدية سالبة.

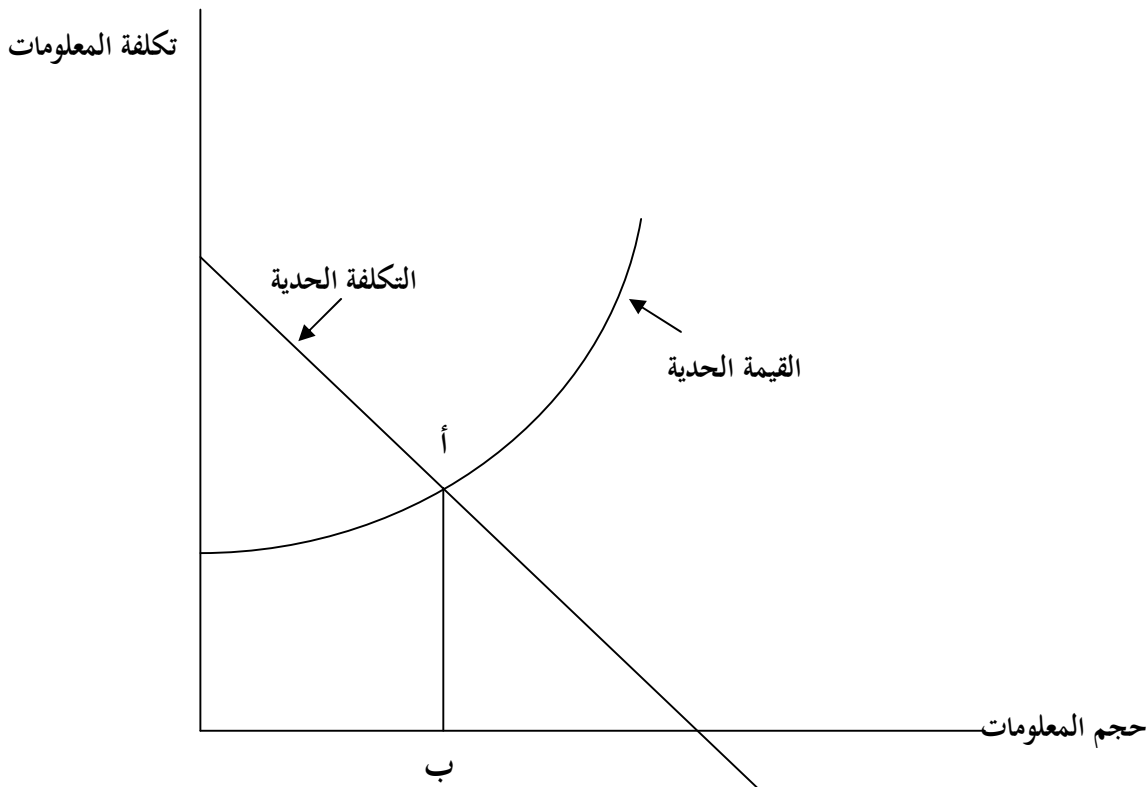
وعليه فانه يمكن تحديد حجم المعلومات في ضوء الاسترشاد بالمبادئ الآتية:

¹ محمد عبد حسين الطائي، هدى عبد الرحيم حسين العلي، اقتصاديات المعلومات - القوة الناعمة في تحقيق التفوق التنافسي للمؤسسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 119.

- إذا ازدادت القيمة الحدية للمعلومات عن تكلفتها الحدية، فيعني ذلك إمكانية زيادة حجم المعلومات.
- إذا ازدادت التكلفة الحدية للمعلومات عن قيمتها الحدية، فيعني ذلك إمكانية خفض (إنقاص) حجم المعلومات.
- إذا تساوت القيمة الحدية للمعلومات مع تكلفتها الحدية، فيعني ذلك التوصل إلى الحجم الأمثل للمعلومات مع تكلفتها الحدية.

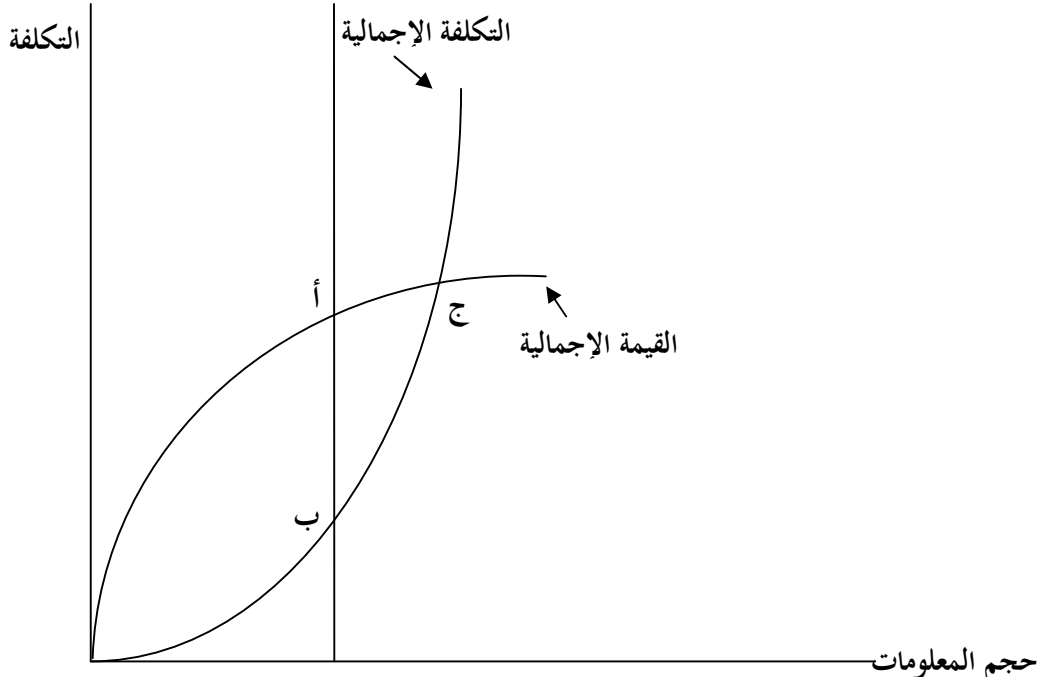
وبدلاً من الاستناد إلى التحليل الحدي للمعلومات، فإنه يمكن الاستناد إلى القيمة الإجمالية والتكلفة الإجمالية للمعلومات، والتي يمكن تمثيلها من خلال الشكل (2-6) ويتضح أن النقطة (ب) تمثل التكلفة الإجمالية للمعلومات، بينما تمثل النقطة (أ) القيمة الإجمالية للمعلومات، ويمثل (أ. ب) القيمة الصافية للمعلومات (العائد الصافي المترتب على استخدام هذه المعلومات)، أما النقطة (ج) فتمثل الحجم الأمثل للمعلومات.

الشكل رقم (2-5) تكلفة تدفقات البيانات والمعلومات المحاسبية



المصدر: قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

الشكل رقم (2-6): القيمة الإجمالية والتكلفة الإجمالية للمعلومات المحاسبية



المصدر: قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

2- تحليل الأنشطة وعلاقتها بالمعلومات: يتم في هذه المرحلة تحديد الأنشطة والعمليات المختلفة التي يقوم بها النظام مع تحديد البيانات اللازمة وما تنتجه من معلومات تؤثر على عمليات وأنشطة أخرى داخل النظام.

3- تعيين وتحليل المدخلات والمخرجات: يتم في هذه المرحلة تعيين وتحليل جميع مدخلات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي حيث يجب على محلل النظم التعرف على كافة المخرجات الناتجة من النظام وتقويم متطلباتها. ويتضمن ذلك تحديد وظائف المعالجة التي يتم أداؤها لإنتاج المخرجات المطلوبة. كما يجب عليه أيضاً التعرف على كافة المدخلات الخاصة بالنظام مع تقويم وسائط المدخلات واقتراح إمكانية تحديثها .

4- تحديد وتوصيف دقيق للنظام المقترح: تهدف هذه المرحلة إلى تحديد دقيق للنظام المقترح مع توصيف متطلباته، وبصفة عامة يحتوي مستند تحليل النظام على التفاصيل الآتية¹:

أ- مقدمة

ب- الإدارة المستفيدة:

- الآلات والمعدات الموجودة حالياً .
- مساحة المكاتب .
- الموظفين ، صلاحيتهم ومسؤولياتهم .

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

ج - النظام موضوع التحليل¹ :

- الإجراءات المتبعة وطريقة معالجة المعلومات .
- النماذج والمستندات ومصادرها .
- الوظائف وخطوات المعالجة .
- حركة المستندات .
- الملفات والسجلات الرئيسية .
- أمثلة عن النماذج والسجلات والتقارير المستخدمة .
- توضيح بعض حقول النماذج والسجلات .
- علاقة النظام بالأنظمة الأخرى .
- حجم الأعمال (عدد العمليات والمستندات) .
- فترة المعالجة الدورية .
- تكرار الرجوع إلى ملف /سجل .
- مستوى الفعالية .
- مواضع المشكلات ومجالات تحسين العمل .
- مقترحات لتبسيط الإجراءات الإدارية .

د - النظام الآلي المقترح²:

- إعادة تشكيل أو إعادة ترتيب الوظائف .
- طريقة حصر المعلومات .
- عمليات معالجة المعلومات الفورية وتلك التي تتم بصورة دورية .
- معايير الأداء .
- أمان وسرية المعلومات .
- اللغات التي سوف يجري استخدامها .
- حفظ واسترجاع المعلومات .
- قاعدة البيانات .

هـ - متطلبات الأجهزة والبرامج:

- متطلبات الحفظ .
- أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات .
- الطابعات .
- متطلبات الاتصال (الشبكات...)

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

² المرجع السابق، 78.

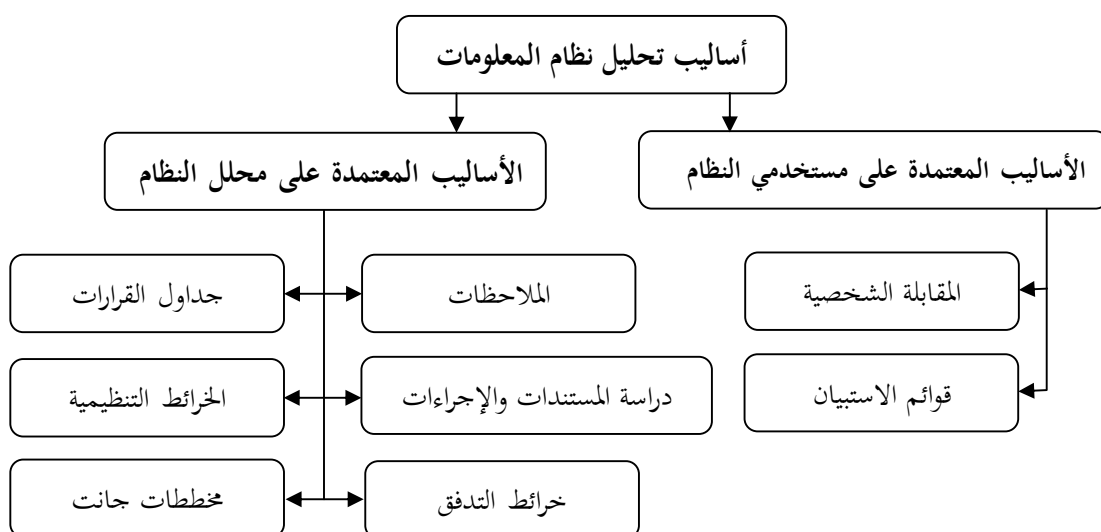
3-1- أساليب تحليل نظام المعلومات الحاسبي

تمثل أساليب تحليل نظام المعلومات الحاسبي في مجموعة الطرق التي يمكن أن يلجأ إليها المحلل في سبيل حصر ومعرفة المشكلات والاختناقات وتحديد أسبابها وبالتالي اقتراح معالجتها في ضوء ذلك .

وبصورة عامة ، يمكن تصنيف أساليب تحليل نظام المعلومات الحاسبي استناداً إلى مدى القدرة على حصر ومعرفة المشكلات والاختناقات القائمة سواء من قبل مستخدمي النظام أو من قبل محلل النظام مباشرة.

ويمكن تلخيص أهم أساليب تحليل نظام المعلومات الحاسبي في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-7): أساليب تحليل نظام المعلومات الحاسبي



المصدر: من عداد الطالب

أولاً: الأساليب المعتمدة على مستخدمي النظام

يمكن من خلال هذه الأساليب التعرف على مواطن الضعف في النظام القائم وبالتالي حصر وتحديد المشكلات والاختناقات التي تحدث فيه، وذلك من خلال:

1 - المقابلات الشخصية: ويقصد بالمقابلات الشخصية التحدث مع الأشخاص بغرض معرفة ماذا يجري الآن وكيف يجب أن يكون الأمر في المستقبل، وتعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق فعالية في تحليل النظام الحالي لعدة أسباب منها¹:

- أ - الحضور الشخصي يساعد على تجنب حدوث سوء الفهم.
- ب - يحصل المحلل على معلومات عمّا يجري حالياً بالفعل في النظام مقارنة بما هو مسجل في الخرائط التنظيمية والإجراءات المكتوبة.

¹ حسين علي حسين، تحليل وتصميم النظم، مرجع سابق، ص 193.

ج- يتاح للمحلل أثناء المقابلة الشخصية معرفة التفاصيل الحالية عن كيفية عمل النظام، ومعرفة سلوك الأفراد العاملين عليه ومدى معارضتهم أو تأييدهم للنظام.

ويحرص محلل النظام على مقابلة الأفراد الذين يخدمهم النظام (وخاصة من داخل المؤسسة) في سبيل تبادل الآراء والمقترحات التي من شأنها أن تساهم في تحديد المشكلات والاختناقات التي تواجههم، ومن ثم التوصل إلى الحلول السليمة بشأنها.

ويتطلب نجاح هذا الأسلوب من محلل النظام ضرورة توفر الآتي¹:

أ- القدرة على إدارة الحوار والمناقشة مع المستويات الإدارية المختلفة وإقناعها بأهمية عملية التحليل، وذلك لضمان الحصول على الإجابات الصحيحة والدقيقة للأسئلة المطروحة.

ب- التحديد المسبق لموعد المقابلة وتهيئة الأسئلة اللازمة فيما يتعلق بعمل النظام الذي يتم تحليله.

ويتميز أسلوب المقابلات الشخصية بالمرونة في الحصول على المعلومات، حيث أن الحوار المباشر بين كل من محلل النظام ومستخدمي النظام يتيح الفرصة للحصول على معلومات تفصيلية قد لا تتيحها الوسائل الأخرى نتيجة ملاحظة محلل النظام للمستخدمين والظروف المحيطة بهم، إضافة إلى ذلك فإن هذا الأسلوب يتيح للمحلل التأكد من مصداقية الإجابات التي يدلي بها مستخدمو النظام نظرًا لإمكانية التعرف عن قرب على الكيفية التي يتبعها هؤلاء في التعبير عن احتياجاتهم إضافة إلى إتاحة الفرصة لتوضيح أو إعادة صياغة ما قد يتم توجيهه من أسئلة للمستخدمين في حالة غموضها.

2- **قوائم الاستبيان:** وهي قائمة نمطية من الأسئلة تهدف إلى جمع البيانات الضرورية عن نواحي معينة من النظام الحالي. ويمكن استخدام قوائم الاستبيان بطرق متعددة:

- أثناء المقابلة الشخصية.
- يمكن إرسالها إلى المعنيين حتى ولو في مناطق جغرافية بعيدة خاصة عن طريق البريد الإلكتروني.
- تمكن من جمع المعلومات من العملاء عن درجة الرضا.
- يفضل استخدام هذا الأسلوب في حالة وجود عدد كبير من المستخدمين وبالتالي عدم إمكانية إجراء مقابلات شخصية معهم خلال الفترة الزمنية المحددة للقيام بعملية التحليل.
- ومن أكثر الأسئلة استعمالاً لجمع البيانات والحقائق باستخدام قوائم الاستبيان هي²:
- **الأسئلة مفتوحة الإجابة:** وهي الأسئلة غير المحددة ويترك للشخص أن يكتب ما يراه مناسباً.
- **أسئلة ملء الفراغ:** وهي أسئلة تستعمل للحصول على حقائق محددة فعلى بدون تقييد المستجيب بمجموعة من الاختيارات.

¹ هشام أحمد عطية، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² حسين علي حسين، دليلك في تحليل وتصميم النظم، مرجع سبق ذكره، ص 199-305.

- أسئلة الاختيار المتعدد: تختلف هذه القائمة عن سابقتها أن الأسئلة تكون مصحوبة بعدد محدد من الإجابات التي يجب على الشخص أن يختار أحدها.
- أسئلة ترتيبية: وهي أسئلة تتطلب ترتيب عدد من العناصر بحسب أهميتها أو بحسب أفضليتها.
- أسئلة السلم: وهي نوع من الأسئلة ذات الاختيارات المتعددة ولكنها لا تعطي أجوبة عدة للاختيار أو للإجابة على أسئلة معينة لكنها تبدي رأياً أو تعرض نتيجة وترغب في معرفة مدى موافقة أو اعتراض المجيب. مثل ما يبينه الشكل التالي¹:

الشكل رقم (2-8): قائمة استبيان خماسية

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
غير موافق بشدة	غير موافق	لا رأي	أوافق	أوافق بشدة
أو				
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
غير ناجح تماماً	غير ناجح	حيادي	ناجح	ناجح جداً

المصدر: من إعداد الطالب/ بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي

وتتضمن قوائم الاستبيان مجموعة من الأسئلة يطلب من الأفراد الموجهة لهم الإجابة عنها، وقد تصمم الأسئلة بطريقة عامة في شكل أسئلة موحدة موجهة لكل المستقيمين أو قد يتم تصميمها بصورة تفصيلية موجهة لكل مستقصى على حدا.

ولنجاح هذا الأسلوب يجب مراعاة طبيعة ونوعية الأسئلة الموجهة لمستخدمي النظام بحيث يراعى أن يصمم الاستبيان لتكون الإجابات فيه على أسئلة محددة ، فإذا كانت الإجابة بالنفي على سؤال معين فإن ذلك يعني وجود مشكلة أو عيب معين يجب معالجته، مع ملاحظة أن تكون الأسئلة واضحة ومفهومة وشاملة بحيث تتلافى الغموض واللبس والتفسير المغاير أو تتجاهل بعض النقاط المهمة.

ويمتاز أسلوب قوائم الاستبيان بمجموعة من المزايا أهمها²:

- أ- انخفاض تكاليف تجميع البيانات، حيث يمكن إرسال قوائم الاستبيان بالبريد العادي أو الإلكتروني أو غيره من الوسائل، كما يمكن توزيعها على عدد كبير من الأفراد في وقت واحد، وبالتالي الحصول على كم هائل من المعلومات في وقت قصير.

¹ حسين علي حسين، دليلك في تحليل وتصميم النظم، مرجع سبق ذكره، ص: 201.

² قاسم محمد إبراهيم، تحليل وتصميم نظام محاسبي، 2003، رابط الكتروني:

ب- إمكانية تنميط العبارات المستخدمة في صياغة الأسئلة وثبات تسلسلها، وكذلك توحيد التعليمات الخاصة بالإجابة عليها، وهذا كله يؤدي إلى توحيد جانب كبير من المعلومات المرتبطة باحتياجات المستخدمين على كافة المستويات الإدارية .

ج- شعور المستخدمين بحرية أكبر وثقة أعلى وهم بصدد الإجابة على ما تتضمنه القائمة من أسئلة وخاصة في تلك الحالات التي لا يطلب فيها ذكر أسمائهم الشخصية، فهذا بلا شك يتيح لهم فرصة التعبير عن آرائهم بقدر أكبر من الحرية، خاصة وأن قوائم الاستبيان لا تنطوي على ضرورة الإجابة الفورية للمستخدمين على ما يقدم إليهم من أسئلة.

ثانياً - الأساليب المعتمدة على محلل النظام

1- **الملاحظات:** حيث يقوم محلل النظام بالاطلاع على كافة العمليات المتعلقة بالنظام الذي يقوم بتحليله وتحديد المشكلات والاختناقات من خلال ملاحظاته المباشرة، وهو يعتمد في ذلك على خبرته وقدرته في ضوء ما يجب أن يكون عليه عمل النظام¹.

ويمكن لمحلل النظام أن يعتمد في استنتاجاته من خلال الملاحظات عن طريق الاطلاع على دليل عمل النظام والمستندات والدفاتر والسجلات الخاصة بالنظام إضافة إلى الاطلاع على التقارير أو الشكاوي التي سجلت على عمل النظام من قبل الإدارات والأقسام المرتبطة بعمل النظام أو من قبل العملاء والموردين والجهات الأخرى التي لها علاقة بنتائج عمل النظام.

ويلاحظ في كثير من الأحيان أن هناك عدداً كبيراً من العمليات المتعلقة بالنظام والتي يصعب على محلل النظام القيام بدراستها والاطلاع عليها ميدانياً وتثبيت الملاحظات الخاصة لكل منها، ولذلك قد يلجأ محلل النظام إلى استخدام أسلوب متعارف عليه هو أسلوب العينات الإحصائية للوصول إلى نتائج مدعمة لحل المشكلات.

2- **دراسة المستندات والإجراءات:** وطبقاً لهذه الطريقة يقوم محلل نظام المعلومات بدراسة الأشكال والتقارير المستخدمة والقيود والإجراءات المتبعة في تسجيل العمليات، وميزة هذه الطريقة أن محلل النظام يستطيع أن يستخلص ويفهم كل النظام بفروعه في فترة قصيرة وبتكلفة قليلة، ولكن المعلومات الناتجة عن إتباع هذه الطريقة لا تكفي وحدها لفهم النظام بالكامل².

3- **جداول القرارات(*):** تعتبر جداول القرارات من الوسائل ذات الفائدة في مجال تحليل وتطوير نظم المعلومات، حيث توفر هذه الجداول ملخصاً موجزاً وشاملاً للبدائل المتاحة بالنسبة لمشاكل القرارات المركبة، وتتميز جداول

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:123.

² كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص:340.

(*) جدول القرارات هو: عرض جدولي يوضح المنطق الذي يتم اتخاذ القرارات بناءً عليه في نظام أو برنامج معين.

القرارات عن خرائط التدفق في الحالات التي تتعدد فيها القرارات البديلة الممكنة، ومع ذلك فإنها لا تفصح عن تتابع تلك البدائل.

وتستخدم جداول القرارات في الحالات التي تحكمها اعتبارات وشروط متعددة ، حيث أنها تعد أداة توثيق تساعد على فهم وتحليل النظام القائم وكيفية المعالجة التي وضعت لعمل هذا النظام، حيث يمكن بواسطتها القيام بتلخيص حالات معقدة لاتخاذ القرارات مما يسهل عملية تحليل النظام بصورة مكملية لخرائط التدفق المتبعة (وليس بديلاً عنها)

ولغرض إعداد جدول القرارات لابد من معرفة مكوناته التي تشتمل على الخلايا الآتية¹:

- أ- خلية الشروط المحتملة.
- ب- خلية إجابات الشروط.
- ج- خلية القرارات المحتملة.
- د- خلية القرارات المتخذة.

ويلاحظ أن جدول القرارات هو مصفوفة تتكون من مجموعة من الصفوف والأعمدة التي يمكن توضيحها كما يلي:

- أ- تمثل الشروط المحتملة كافة الظروف التي يمكن مواجهتها في حالة معينة، وهي تدخل في جدول القرارات كأسئلة محتملة يحتل كل سؤال فيها صفًا ضمن خلية الشروط المحتملة.
- ب- تمثل إجابات الشروط مجموعة الإجابات التي يمكن أن تواجهها الأسئلة المحتملة، وتكون الإجابة على كل سؤال ب: (نعم) أو (لا) من خلال مجموعة الأعمدة التي يتم تكوينها ضمن خلية إجابات الشروط.
- ج- تمثل القرارات المحتملة كافة القرارات التي يمكن اتخاذها، وبالتالي فهي تمثل مجموعة الصفوف ضمن المصفوفة اعتمادًا على عدد القرارات المحتملة.
- د- تمثل القرارات المتخذة، القرار الذي يتم الموافقة أو عدم الموافقة عليه في ضوء الشروط المحتملة وإجاباتها، وذلك من خلال وضع علامة (X) في خلية تقاطع الأعمدة والصفوف لكل حالة من الحالات.

**** - خطوات رسم جدول القرار²:**

- حدد جميع الشروط أو الحالات الواردة في المسألة.
- حدد جميع القرارات الواردة في المسألة.
- تصفية الشروط أو الحالات المتشابهة.
- تصفية القرارات المتشابهة.
- يرسم الجدول من أربع أجزاء.

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحي السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:134.

² سعد محمود عزمي، نظام المعلومات ووظائف التخطيط والرقابة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، 1975، ص:11-15.

والشكل التالي يبين لنا نموذج من جدول القرارات:

الشكل رقم (2-9) نموذج جدول القرارات (مثال قرار تخزين)

القواعد							الشروط
قاعدة 7	قاعدة 6	قاعدة 5	قاعدة 4	قاعدة 3	قاعدة 2	قاعدة 1	
							الظروف المحيطة
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	مخزون نقطة إعادة الطلب
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا		مبيعات الشهر الماضي
لا	لا	لا	لا	نعم			المخزون النقطة الحرجة
لا	لا	لا	نعم				العنصر المطلوب للإنتاج
نعم	نعم	لا					حالة رواج في المبيعات
نعم	لا						الربح من البيع
							الإجراء الممكن
×			×	×			إصدار أمر التوريد
	×	×			×	×	عدم إصدار أمر التوريد

المصدر: السيد عبد المقصود ديان وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تحليل وتصميم النظام، الطبعة 1،
الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 158.

4 - الخريطة التنظيمية (الهيكل التنظيمي): تهدف الخريطة التنظيمية إلى توضيح خطوط السلطة والمسؤولية في صورة راسية (عمودية) في كل مستوى لتحديد مراكز المسؤولية الحالية في المؤسسة ومعرفة فيما إذا كانت هناك مجهودات ضائعة أو تعارض في الاختصاصات إضافة إلى تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية¹.

ويتطلب استخدام الخريطة التنظيمية ضرورة الوضوح في فصل الوظائف الرئيسية، الوظائف الاستشارية، إضافة إلى توضيح خطوط السلطة والمسؤولية التي تربطها مع بعضها البعض. ولكي يستطيع محلل نظام المعلومات المحاسبي تحديد وحصر المشكلات والاختناقات التي تحدث فيه، فإن الأمر يتطلب ضرورة معرفة وتوصيف كل وظيفة من خلال²:

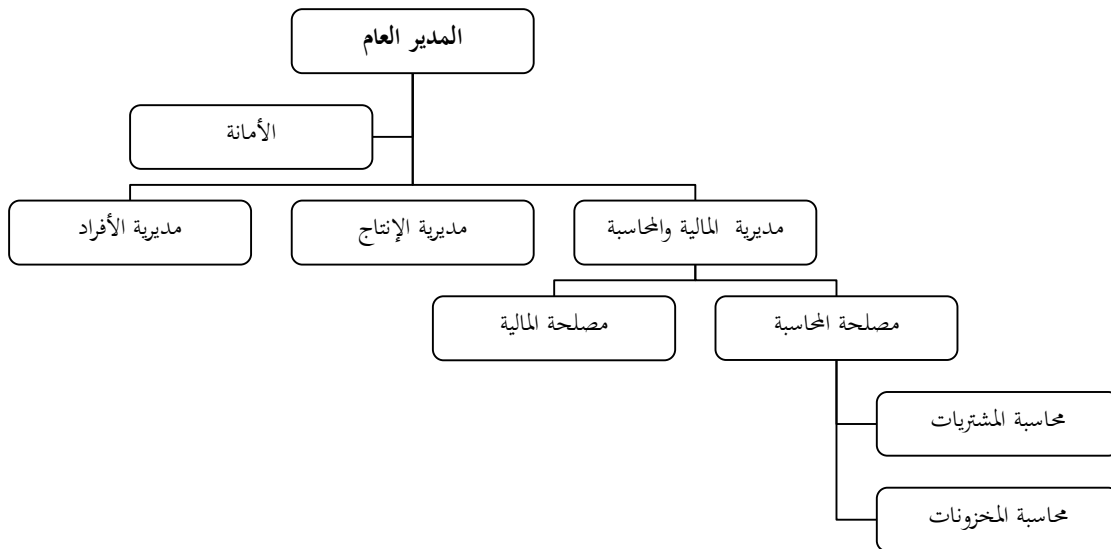
أ- تحليل مقياس العمل الذي يتم من خلاله تتبع النشاط الذي يقوم به كل عامل، ومقياس حجم الأعمال التي يتم إنجازها والوقت اللازم لكل مهمة من المهام التي يتم تأديتها ، وبالتالي يتم الحصول على البيانات الكافية عن المهام التي يؤديها الأفراد في مختلف الأقسام، حيث يساعد ذلك في تحديد معدل المخرجات ومستويات الإنتاجية بما يتيح معرفة مدى استغلال طاقة كل فرد ، وبالتالي يصبح بالإمكان إعادة توزيع العمل بين الموظفين بما يكفل كفاءة النظام ككل، ومعرفة ما إذا كان هذا النظام قادراً على استيعاب أي زيادة متوقعة في حجم الأعمال.

¹ محمد الصيرفي، تحليل وتصميم النظم، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

² محمود محمود السحاعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 313-314.

ب- تحليل وتوزيع الأعمال، الذي يظهر توزيع الوقت الذي يستغرقه الموظف في المهام الموكلة إليه، حيث يتم في شكل مصفوفة إظهار الوقت الذي قضاه كل موظف في كل مهمة على حدا، ومن خلال هذه المصفوفة يستطيع محلل النظام تحديد أفضل توزيع ممكن للمهام.

الشكل رقم (2-10) نموذج خريطة تنظيمية (الهيكل التنظيمي)



المصدر: من إعداد الطالب

5- استخدام خرائط التدفق: تستخدم خرائط التدفق في تصوير النظام ومكوناته وعلاقاته مع النظم الأخرى من خلال الرسوم التخطيطية التي تبرز الإجراءات المتبعة في ذلك، و يستخدم العديد من محلي النظم كل من الخرائط والجداول لتطوير نظام المعلومات المحاسبي، و يتم البدء عادة في مثل هذه الحالات بإعداد جداول القرارات للتحقق من أن كافة الظروف المحيطة بالمشكلة قد تم حصرها وأخذها في الحسبان، ويتم بعد ذلك إعداد الخرائط لتوضيح تتابع تقييم كل ظرف على حدا، ويحقق استخدام هذا المدخل إمكانية التأكد من أن كافة الظروف المحيطة بمشكلة القرار قد تم أخذها في الحسبان ، كما أنه قد تم تتبع المسارات الممكنة لكل ظرف بصورة دقيقة وشاملة¹.

وتعتبر خرائط التدفق تقنية تحليلية تصف بعض أجزاء نظام المعلومات بوضوح وتسلسل منطقي وتستخدم مجموعة من الرموز القياسية لتصوير ومعالجة الإجراءات وتدقيق البيانات وكل شكل يصور عملية فردية أو مساهمة أو معالجة نشاط أو وسيط تخزين، وهناك أربعة أنواع من الرموز تستعمل لتشكيل خرائط التدفق وهي:

- رموز للإدخال ورموز للإخراج: وهي رموز خاصة بعناصر المدخلات وعناصر المخرجات.
- رموز المعالجة: التي تشير إلى نوعية الأداة التي تم استخدامها في معالجة البيانات المعدة يدوياً.

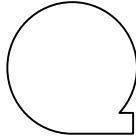
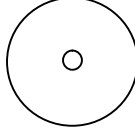
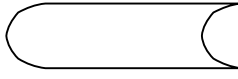
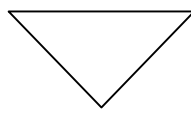
¹ السيد عبد المقصود ديبان، ناصر نور الدين، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص:233.


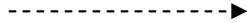
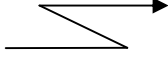
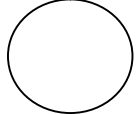
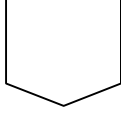
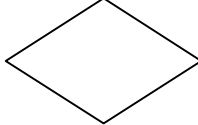
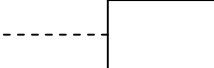
- رموز التخزين: والتي تشير إلى نوع الأداة التي تستخدم لتخزين البيانات.
- أ- رموز تدفق البيانات والرموز المختلفة: والتي تشير إلى تدفق الوثائق والبيانات، مواقع اتخاذ القرارات، تحديد بداية ونهاية المخطط، وجود ملاحظات توضيحية.

الجدول رقم (2-1): بعض الرموز التي تستعمل في خرائط التدفق

رموز المدخلات والمخرجات

الشرح	الاسم	الرمز
- يمثل وثيقة أو تقرير تم إعداده بشكل يدوي أو مطبوع على الحاسوب.	المستند	
- تشير إلى عدد النسخ من الوثيقة أو الورق أو التقرير .	عدد نسخ الوثيقة	
- وهي تمثل المدخلات أو المخرجات	مدخلات /مخرجات	
- المعلومات المعروضة بواسطة وحدات طرفية أو كمبيوترات أو الإنترنت.	العرض	
- إدخال البيانات بواسطة المفاتيح الخارجية.	مفتاح	
- وهو عبارة عن عرض ومفتاح خارجي جمعت لتبين الكمبيوتر الشخصي أو طرفيه.	حاسوب شخصي	
رموز المعالجة		
الشرح	الاسم	الرمز
- وهي عملية المعالجة عن طريق أطراف الكمبيوتر مثل المسحة الضوئية، قارئ الشيكات... الخ	العمليات المساعدة	
- وهي عملية معالجة للبيانات بصورة يدوية	عملية يدوية	
- يمثل البيانات التي خزنت بشكل دائم على قرص مغناطيسي وكثيرا ما يستعمل لتمثيل الملفات الرئيسية وقواعد البيانات.	القرص الصلب	

<p>- تمثل البيانات التي خزنت بشكل دائم على شريط مغناطيسي وكثيرا ما يستعمل لتمثيل الملفات الرئيسية وقواعد البيانات.</p> <p>- التخزين على قرص مضغوط (CD DVD....).</p> <p>- وهي تمثل البيانات التي خزنت على الانترنت بشكل مؤقت إلى أن تصبح بشكل دائم.</p> <p>- هو ملف يدوي أو آلي يخزن ويرتب بحروف تبين ترتيبه.</p>	<p>شريط ممغنط</p> <p>قرص تخزين</p> <p>التخزين على الانترنت</p> <p>ملف</p>	   
رموز التدفق		

الشرح	الاسم	الرمز
<p>- وتمثل اتجاه تدفق المستندات أو المعالجة والتدفق يكون من الأعلى إلى الأسفل.</p>	تدفق المستندات	
<p>- وتمثل تدفق المعلومات والبيانات وعادة ما تستخدم لتشير إلى البيانات المنسوخة من مستند لآخر.</p>	تدفق البيانات والمعلومات	
<p>- وهي إرسال البيانات من موقع إلى آخر عن طريق خطوط الاتصال.</p>	وصلة الاتصال	
<p>تمثل توصيل المعالجة من موقع إلى آخر على نفس الصفحة وتستخدم لتفادي الخطوط المتشابكة.</p>	وصلة في نفس الصفحة	
<p>- وتمثل وصلة المعالجة بين صفحتين مختلفتين وتشير إلى الخروج من صفحة واحدة والدخول على صفحة أخرى.</p>	وصلة خارج الصفحة	
<p>- يمثل خطوات اتخاذ القرار وتستخدم في البرنامج الانسيابي .</p>	قاعدة القرار	
<p>- توضيح الملاحظات أو التفسير بشكل مفصل.</p>	حاشية	

المصدر: زياد عبد الحلليم الذيب، نضال محمود الرحجي، تحليل وتصميم نظم المعلومات الحاسوبية، دار المسيرة للطباعة والتوزيع والنشر،

عمان، 2011، ص: 109-111.

أ - **خرائط النظم:** وهي تتعلق بالنظم الفرعية التي يتكون منها النظام القائم، حيث تعد خريطة لكل نظام فرعي على حدا، وتوضح مدخلاته ومخرجاته وتسلسل الإجراءات التي تستخدم فيه، للوقوف على الإجراءات غير الضرورية ومعالجتها في ضوء ما هو مطلوب من كل نظام فرعي في النظام الكلي¹.

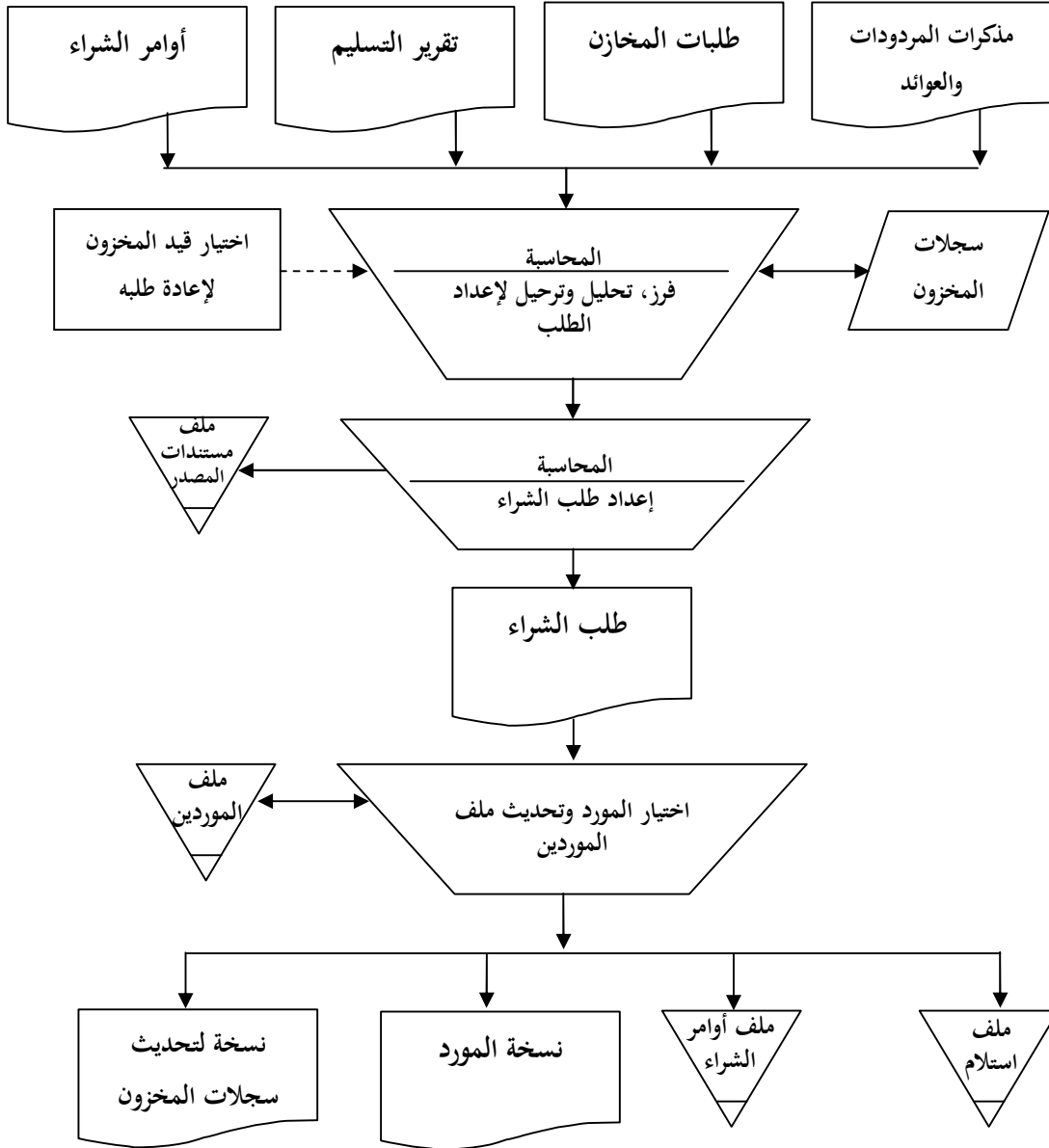
وتستخدم خرائط تدفق النظم كوسيلة فعالة لشرح نظام المعلومات، وتوضح الكيفية التي يعمل بها، وتعتبر إحدى وسائل الاتصال. لذا يجب أن يتم التركيز على محتوى الرسالة التي يراد نقلها عبر هذه الوسيلة، وتتضمن هذه الرسالة معلومات عن النظام وأجزائه ومكوناته التي يهتم المستخدم الحالي والمتوقع بأن يتعرف عليها ويجب مراعاة النقاط التالية عند إعداد خرائط النظم:

- تدفق المعاملات وخصائصها.
- التفاعلات بين الأقسام والعمليات وخصائصها.
- القرارات التي تتخذ.
- الأشخاص أو الأقسام المشتركة في العملية.
- خصائص خطوات التشغيل.
- طبيعة التقارير التي يتم إنتاجها.
- الملفات ووسائط التخزين.
- إجراءات إعداد المدخلات.
- تنظيم المدخلات.
- حدود النظام.
- إجراءات الرقابة.

والشكل (2-11) يبين لنا نموذج لخرائط النظم:

¹ السيد عبد المقصود دبيان وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية وتطبيقها على الحاسب، مرجع سبق ذكره، ص:117.

الشكل رقم (2-11): نموذج خريطة النظام



المصدر: سيد عبد المقصود ديبان وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية وتطبيقها على الحاسب، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

ب - **خرائط تدفق المستندات:** تستخدم خرائط الإجراءات لتحديد مسار المستندات من خلال توضيح تدفق البيانات وخطوط سير المستندات وانتقالها بين مختلف الإدارات والأقسام في سبيل التعرف على نقاط الضعف في الدور المستندية وازدواجية العمل التي تحدث فيها دون تبرير واضح، وعليه فإن محلل النظام سوف يقوم بإعداد خريطة إجراءات لكل عملية من العمليات الأساسية في المؤسسة وتقييمها في ضوء ما يجب أن تكون عليه لكي يتمكن من حصر المشكلات والاختناقات.

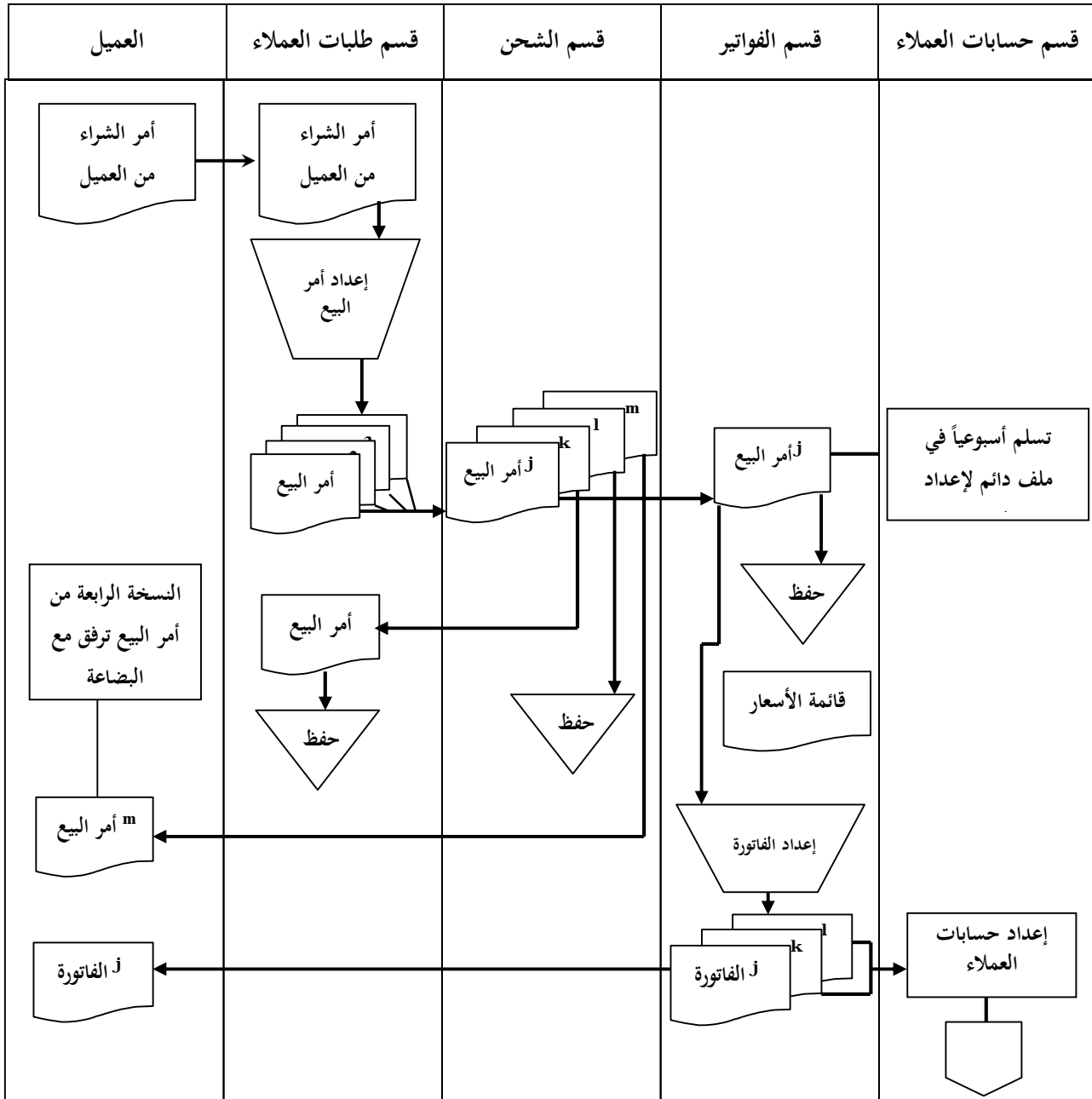
ولكي يقوم محلل النظام بإعداد خريطة إجراءات لكل عملية، فإن الأمر يتطلب منه تحديد الآتي¹:

- طبيعة العملية المراد إعداد خريطة إجراءات لها.
 - الأقسام ذات العلاقة المباشرة بالعملية.
 - خطوط سير المستندات بين الإدارات والأقسام .
 - عدد النسخ المطلوبة من المستندات.
 - التقارير المطلوب إعدادها لكل الإدارات والأقسام.
- ويجب على محلل النظم مراعاة الاعتبارات التالية عند إعداد خرائط الإجراءات²:
- يجب أن يكون اتجاه رسم الخريطة من الأعلى إلى الأسفل ومن اليسار إلى اليمين.
 - أن تكون الأنشطة معرفة جيداً وبعناية فائقة للمستخدم.
 - تحديد بداية ونهاية النشاط.
 - يوصف كل نشاط بعملية واحدة فقط.
 - استخدام الرموز القياسية للخرائط.

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:134.

² شوقي سالم، نظم شبكات المعلومات، جامعة الكويت، 1983، ص:17.

الشكل رقم (2-12) : نموذج خريطة مسار مستندات



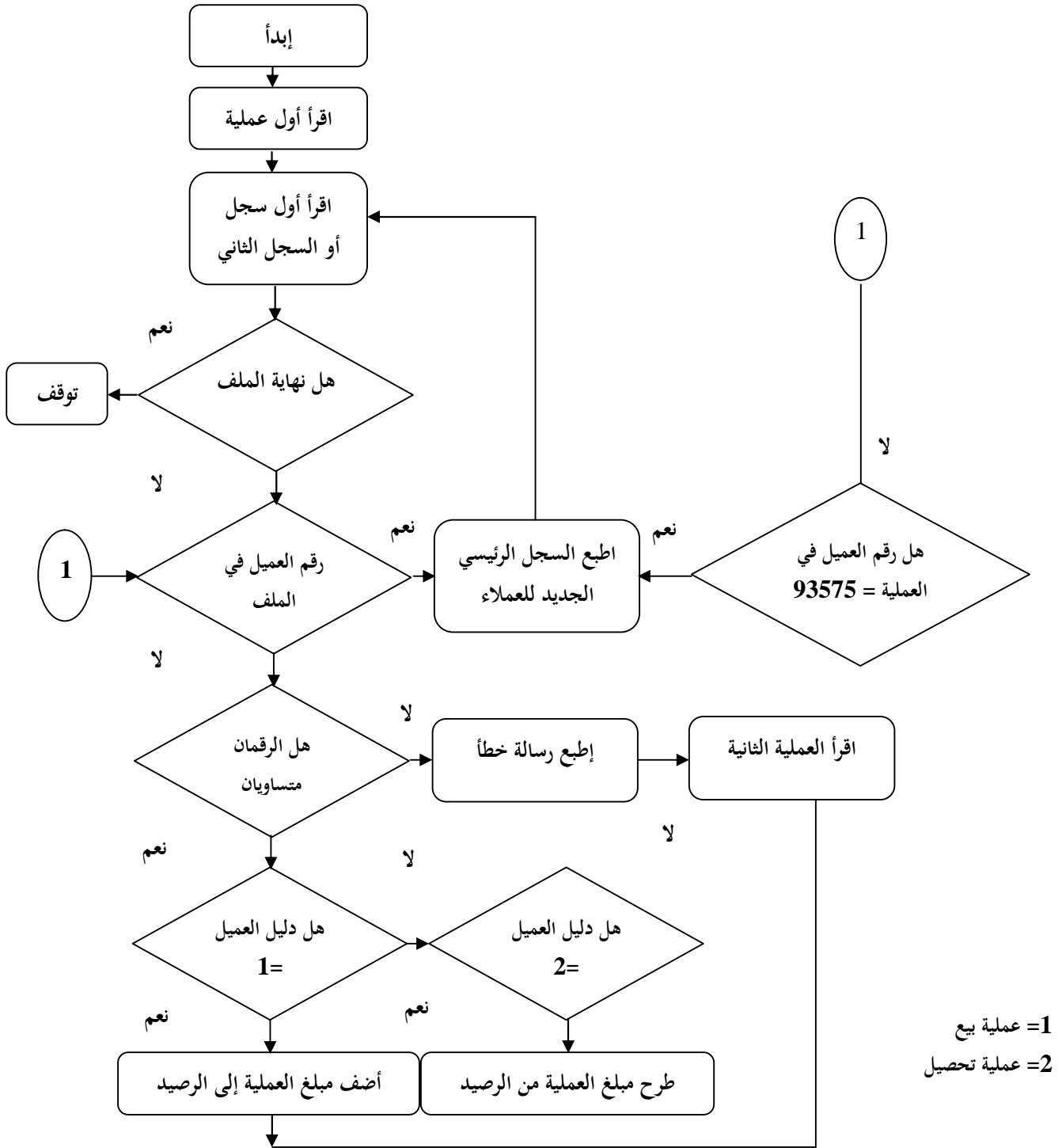
المصدر: السيد عبد المقصود ديبان وناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تحليل وتصميم النظام، الطبعة 2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص: 232.

ج- خرائط تدفق البرامج: تعتبر خرائط تدفق البرامج إحدى وسائل تحليل نظم المعلومات الشائعة الاستخدام والتي توفر الخطوات التفصيلية لما هو موجود في كل من خرائط النظم وخرائط تدفق المستندات وتشير هذه الخطوات لما سيتم تنفيذه على الحاسب، وتعطي قيمة مرتبة لما سيتم ترجمته إلى برنامج يقوم الحاسب بتنفيذ تعليماته¹.

¹ زيادة عبد الحليم الذيب، نضال محمود الرحبي، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

ويمكن إيضاح خريطة تدفق برنامج وفق النموذج الذي يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-13): نموذج خريطة تدفق برنامج
(مثال لعملية تحديث الملف الرئيسي للعملاء)



المصدر: السيد عبد المقصود ديبان وناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية،
مدخل تحليل وتصميم النظام، الطبعة 2، مرجع سبق ذكره، ص: 207.

يبين الشكل (2-13) العمليات اللازمة لتحديد بيانات الملف الرئيسي للمتحصلات من العملاء وإذا كانت هناك حاجة إلى معلومات أكثر تفصيلاً عن هذه العملية الواردة في هذه الخريطة فمن الممكن إظهارها على خرائط منفصلة.

ولا تشير خطوط التدفق في هذا النوع من الخرائط إلى تدفق بيانات أو مستندات و إنما تشير إلى تدفق عمليات الرقابة، فعندما يسد خط التدفق من النقطة (أ) مثلاً إلى النقطة (ب) فإن ذلك يعني أنه لن يتم الانتقال لتنفيذ النقطة (ب) إلا بعد الانتهاء من تنفيذ أعمال النقطة السابقة (أ)، كما يوجد لكل رمز قرار مخرجان أحدهما صواب والآخر خطأ، كما أن كل تدفقات عمليات الرقابة غالباً ما توصل إلى رمز قرار آخر أو إلى أداء عمل ما أو رمز النهاية.

6- مخططات جانت: مخططات هنري جانت من أقدم وأبسط طرق الجدولة المستخدمة في تصميم المشاريع الجديدة وقد قدمها هنري جانت أحد رواد حركة الإدارة العلمية عام 1910 ومازالت تستخدم بشكل واسع.

وقد سميت هذه المخططات (بخرائط جانت) كناية للعالم ^(*) Henry Gantt ، وتبين هذه المخططات متى تبدأ المهام، ومتى تنتهي، كما تظهر فعاليات المشروع بشكل أشطرقة تتناسب أطوالها مع مدة كل مرحلة، وترتبط بالإطار الزمني مباشرة.

وتمثل هذه الخرائط أحد المدخل البسيطة لجدولة العمليات. وفي كل خريطة تصميم جدول عمل معين، يمثل الوقت الكلي بأعمدة حيث يعبر كل عمود عن فترة معينة (ساعة أو يوم أو أسبوع أو شهر...) وفقاً لطبيعة العمل أو المهنة موضع الجدولة، بينما تمثل الأنشطة أو مراحل التنفيذ بأشطرقة أو خطوط، فيوضع أمام كل نشاط خطأً أو شريطاً، يمثل أو يغطي الفترة المخططة لتنفيذه، وهكذا يمكن تحديد مدى وجود تأخير أو تبكير في التنفيذ الفعلي وعلى ذلك تمثل الخريطة أداة للجدولة والمتابعة في آن واحد¹.

والشكل التالي يبين نموذج من خرائط جانت:

^(*) Henry Laurence Gantt عاش بين الفترة (1861-1919) أمريكي الجنسية، مهندس في الميكانيك ومستشار في الإدارة، طور خرائط جانت في سنة 1910، وهو أحد رواد حركة الإدارة العلمية.

¹ محمد توفيق ماضي، إدارة الإنتاج والعمليات، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص:332

الشكل رقم (2-14): نموذج خرائط جانت

الأنشطة													زمن الاستغراق (الساعات، الأيام، الأسابيع، الأشهر)												
التخطيط													المشكلات والأهداف والنظام المقترح وتحديد المتطلبات												
تحليل النظام الحالي													الأسئلة												
													المقابلات												
													جمع وقراءة الوثائق												
													مراقبة النظام الحالي ومطابقته مع الوثائق												
													رسم مخططات النظام الحالي وتحديد الجهات المستخدمة الحالية												
تصميم النظام المقترح													تصميم النظام المقترح												
التنفيذ													التنفيذ												
التوثيق													التوثيق												

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على محمد توفيق ماضي، إدارة الإنتاج والعمليات، مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص: 332-333.

أ - استخدامات وآلية عمل مخططات جانت: خرائط جانت هي رسم بياني يوضح فيه على المحور الأفقي الوقت المتاح للتخطيط، وعلى المحور الرأسي يتم تحديد الموارد أو الأنشطة التي يستهدف جدولتها، وخرائط جانت عدة استخدامات إدارية قيمة منها:

- أن المديرين يمكنهم استخدامها كملخص لكيفية تشغيل الموارد التنظيمية¹.
- يمكن للمديرين من خلالها اكتشاف أي الموارد تساهم في زيادة إنتاجية النظام.
- يمكن للمديرين استخدامها كوسيلة للتنسيق بين الموارد التنظيمية.
- يمكن استخدامها في بناء معايير واقعية للمخرجات المحققة بواسطة العاملين خلال مدة زمنية معينة².

¹ كامل علي متولي عمران، التخطيط والرقابة، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث للنشر، القاهرة، 2007، ص: 23.

² المرجع السابق، ص: 23-24.

- يتم استخدام خرائط جانث عند تحليل وتصميم وتنفيذ النظام الجديد المقترح أو عند تصميم وتنفيذ التعديلات في النظام الحالي.
- تظهر خرائط جانث الأعمال المطلوب تنفيذها ، وتواريخ البداية والنهاية المخططة لهذه الأعمال، وكذلك تواريخ البداية والنهاية الفعلية للأعمال التي تم تنفيذها¹.
- يتم رصد أنشطة المخرجات على خرائط جانث في شكل مستطيلات باستخدام مقاييس الزمن. ويمكن تعديل هذه الخرائط أثناء عملية التنفيذ للوفاء ببعض المتطلبات الخاصة.
- تتمثل الميزة الأساسية لخرائط جانث في تقديم نظرة عامة شاملة عن مدى التقدم في تنفيذ المشروع بمجرد النظر إلى الخريطة.
- لا يشترط بالضرورة أن تكون العمليات متتابعة دائماً.
- خرائط جانث أداة إدارية مفيدة في المشروعات الكبيرة حيث تساعد في الجدولة والتنسيق وتبين مدى التقدم في المشروعات.
- إعداد خرائط جانث لا يتطلب مجهودات أو بيانات مكثفة لذلك تكون منافعها أكبر من تكاليف إعدادها.
- تعدّ خرائط جانث أحد أدوات تخطيط المشاريع، حيث تقوم بإظهار المهام بشكل بياني، كما تعتبر نمطاً من أنماط خطوط الزمن، أو الجداول الزمنية التي تأخذ بعين الاعتبار جميع المهام المراد إنجازها في المشروع².
- تحتل كل مهمة في مخطط جانث سطرًا واحدًا، وتظهر التواريخ في الأعلى كأيام، أو أسابيع، أو أشهر...، وذلك حسب المدة الكلية للمشروع. ويتم تمثيل الوقت المتوقع لكل مهمة بشريط أفقي تعلم نهايته اليمنى البداية المتوقعة للمهمة، في حين تعلم نهايته اليسرى تاريخ إتمام المهمة المتوقع، والعكس إذا كان المخطط من اليسار إلى اليمين.
- تسهل مخططات جانث معرفة كيفية تداخل المراحل أو حدوثها على التوازي ومعرفة حالة كل مرحلة في أية لحظة.
- تتمتع مخططات جانث بالوضوح وسهولة الفهم. كما أنها سهلة البناء وتعد أكثر الأدوات شيوعاً بين مدراء المشاريع، باستثناء تلك المعقدة منها.

¹ أدوات تحليل وتصميم النظم، رابط إلكتروني:

<http://joebadry.hooxs.com/t18-topic> Consulté le 02/11/2012

² كيف تنشئ مخطط Gantt لخطة إنشاء مقر للشركة، رابط الإلكتروني:

<http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=72836b96f0c69aae> Consulté le 04/07/2011

ب - نقاط القصور في خرائط جانت: وتتمثل نقاط القصور في¹:

- على الرغم من أن مخطط جانت مفيد وذو قيمة للمشروعات الصغيرة في حدود ورقة أو شاشة واحدة، إلا إنها يمكن أن تصبح غير عملية تماماً مع المشاريع الكبيرة.
- مخططات جانت الأكبر قد لا تصبح مناسبة لأن تعرضها معظم أجهزة الكمبيوتر. وكان انتقاد متعلق بذلك هو أن توصيل مخططات جانت للمعلومات قليل نسبياً عند عرض كل منطقة على حدا. وأن المشروعات غالباً ما تكون أكثر تعقيداً من أن تنقل على نحو فعال مع مخطط جانت.
- لا تمثل مخططات جانت سوى جزء من ثلاثة أبعاد للمشاريع، لتركيزها في الأساس على إدارة الجدول الزمني. وعلاوة على ذلك، فإنها لا تمثل حجم المشروع أو الحجم النسبي لعناصر العمل، وبالتالي فمن السهل أن يساء حساب أهمية حالة ما وراء الجدولة. إذا ما تأخر مشروعين بنفس عدد الأيام عن مواعدهما، فإن للمشروع الأكثر تأثير هو الأكبر في استخدام الموارد، إلا أن مخططات جانت لا تمثل هذا الاختلاف.
- على الرغم من أن برامج إدارة المشروع يمكن أن تظهر تبعيات الجدول الزمني كخطوط فاصلة بين الأنشطة، إلا أن عرض عدد كبير من التبعيات قد ينتج رسماً بيانياً مشوشاً أو غير قابل للقراءة.
- بسبب أن الخطوط الأفقية من مخططات جانت لها ارتفاع ثابت، فإنه يمكن أن تسيء تقديم حجم العمل للمرحلة الزمنية (الاحتياجات من الموارد) للمشروع.

¹ كامل علي متولي عمران، التخطيط والرقابة، مرجع سبق ذكره، ص: 24

2- خطوات وأساليب تصميم نظام المعلومات المحاسبي

بعد الانتهاء من عملية تحليل نظام المعلومات المحاسبي القائم واكتشاف نقاط القصور والاختناقات، يقوم القائمين على عملية بناء أو تطوير النظام، بتصميم النظام الجديد المراد تطبيقه والذي يتلافى عيوب ومشاكل النظام القديم. وهذا الأمر يتطلب أن تحدد الجهة التي تقوم بتصميم النظام على أساس إلمامها الواسع بكافة العلاقات التي يجب أن يؤمنها النظام وارتباطاتها مع بعضها البعض لكي يكون النظام المراد تصميمه فاعلاً وكفءاً بالدرجة المطلوبة.

لذا يجب أن يتولى المحاسب القيام بدور مصمم نظام المعلومات المحاسبي، حيث يجب عليه أن:

- أن يأخذ زمام المبادرة في تصميم النظم ومن ثم تهيئة نفسه لمهنة جديدة بدلاً استمراره في المهنة القديمة.
- عليه أن يسعى إلى الحصول على النصيب الأكبر في تصميم وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي.
- تخصيص طاقم محاسبة متمرس وملم بأعمال المؤسسة وطاقم مبرمجين.
- توفير الأجهزة الضرورية لتصميم النظام، وتدريب مشغلي النظام على استعماله.
- الاستعانة بأراء خبراء خارجيين في شتى المجالات عند الضرورة.

2-1- مفهوم، مناهج ومبادئ تصميم نظام المعلومات المحاسبي

إن عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة تتم وفق مجموعة من المناهج وتحت قيد مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها أثناء عملية التصميم و البناء أو الصيانة.

أولاً - مفهوم تصميم نظام المعلومات المحاسبي

تصميم النظم يعد المرحلة التي تلي مرحلة التحليل، وتعد مخرجات مرحلة التحليل ذاتها مدخلات مرحلة التصميم.

1- تعني عملية التصميم ترتيب الأجزاء والمكونات والنظم الفرعية في هيكل متكامل وبطريقة تساهم في تحقيق الأهداف المشتركة للنظام¹.

2- يقصد بمرحلة التصميم تحديد المعالجات والبيانات المطلوبة من النظام الجديد وتحديد الأنواع المتخصصة من التجهيزات والبرمجيات اللازمة للنظام المراد تصميمه².

¹ محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 199-200.

² فايز النجار، نظم المعلومات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص: 316.

كما يعرف التصميم بأنه كل الإجراءات العملية الملموسة لترتيب وبناء نظام بمواصفات ووظائف محددة باستخدام النماذج والمعرفة التقنية والبرامج والأساليب الفنية الضرورية. وتهدف مرحلة التصميم إلى تنفيذ الأنشطة والفعاليات الآتية¹:

- البدء بتحديد التصميم المنطقي للنظام وفقاً لمعطيات عمليات التحليل.
- تحديد المواصفات التشغيلية للأجهزة المطلوبة لعملية الحوسبة.
- اختيار وبناء الخوارزميات المناسبة وتمثيل مراحل التصميم بواسطتها.
- تحديد مواصفات الحزم البرمجية المناسبة لعملية الحوسبة.
- تحديد احتياجات المستخدمين من النظام واستيعابها في التصميم الأساسية.
- استكمال مستلزمات تصميم نظام المعلومات.
- تحديد القيود المادية والتقنية والتنظيمية المفروضة على النظام.
- وضع المواصفات العامة للمخرجات بناءً على متطلبات المستخدمين.
- تنظيم وجدولة وتصميم نماذج البيانات المطلوبة.
- تحديد نوع العمليات المطلوبة على البيانات وتحديد مواصفاتها عند التنفيذ.
- تنظيم وجدولة وتصميم نماذج المدخلات ووضع مواصفات عامة لها.
- تنظيم وجدولة المعلومات المطلوب إنتاجها.

3- يقصد أيضاً بتصميم النظام "عملية وضع خطة لترتيب أجزاء النظام في شكل متكامل يفي بالأهداف المطلوب تحقيقها. بحيث تتضمن هذه الخطة الكيفية التي يتم بها ترتيب الأجهزة وكيفية استخدامها وكذا مدى إمكانية تحقيق التنسيق بين الأنشطة وإجراءات التشغيل". ويهدف تصميم نظام المعلومات إلى²:

- استخدام أفضل للطاقة البشرية والآلات والمعدات بأقصى طاقة ممكنة.
- استخدام أحدث الأساليب في إنجاز الأعمال.
- الاستفادة من الموارد المتاحة بأقصى درجة ممكنة.
- الاستفادة من المخصصات المالية بشكل فعال في خدمة أهداف المؤسسة.
- البحث عن استخدامات متعددة للبيانات والمعلومات.

ومما سبق يمكن تعريف عملية تصميم نظام المعلومات على أنها الخطة أو الإستراتيجية المتبعة من طرف مصممي النظام التي تهدف إلى تركيب مختلف أجزاء النظام بطريقة متناسقة ومترابطة تسمح ببناء أو استحداث نظام جديد كلياً أو جزئياً، يهدف إلى توفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب وبالكيفية المطلوبة أفضل من النظام القديم، كما يهدف إلى تحقيق الجدوى الاقتصادية من حيث معالجة البيانات وإنتاج المعلومات.

¹ محمد الصيرفي، تحليل وتصميم النظام، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

² عثمان الكيلاني وآخرون، مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص: 172.

ثانياً - مناهج تصميم نظام المعلومات المحاسبي

يعرف المنهج بأنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة. وعليه، فإن منهج تصميم نظم المعلومات هو: أسلوب علمي يعتمد على قواعد وإجراءات معينة في تنظيم العلاقة بين عناصر وأجزاء النظام بهدف المساعدة في تقديم المعلومات الخاصة بمحل المشكلات في المؤسسة¹.

وقد تعددت المناهج المتبعة في تصميم نظام المعلومات المحاسبي على مستوى المؤسسة اعتماداً على عدة عوامل أهمها²:

- حجم المؤسسة، من حيث العمليات الاقتصادية التي تحدث فيها يومياً، وما ينتج عنها من زيادة في كمية البيانات التي ينبغي تشغيلها وإنتاجها كمعلومات في صورة تقارير وقوائم مالية بالكمية المناسبة وفي الوقت المناسب.
- طبيعة العلاقات التنظيمية السائدة في المؤسسة، من حيث تعدد وتنوع الوظائف والمستويات الإدارية وعلاقتها الأفقية والرأسية مع بعضها البعض.
- الإمكانيات المادية والبشرية للمؤسسة.
- شكل نظام المعلومات المحاسبي المرغوب تصميمه.

ومن أشهر المناهج المستعملة في تصميم نظم المعلومات ما يلي:

1- المنهج السلوكي: يرى أصحاب هذا المنهج أنه من الضروري عند تصميم نظام المعلومات المحاسبي فهم السلوك الإنساني في المؤسسة، لذا على مصمم هذا النظام أن يراعي ألا يكون التصميم يتعارض مع سلوك الأفراد، حتى يستطيع تحقيق أهداف المؤسسة، فمثلاً إذا تعارض هذا النظام مع سلوك المدير فهذا سيؤدي إلى عرقلة سير النظام و بالتالي ممكن أن تنحرف المؤسسة عن أهدافها المسطرة³.

و يؤخذ على هذا المنهج أنه من الصعب جداً أن تأخذ بعين الاعتبار كل سلوكيات الأفراد في المؤسسة خاصة إذا كانت مؤسسة من الحجم الكبير و فيها مراكز مسؤوليات كثيرة⁴.

2- منهج الأنظمة: يقصد بمنهج الأنظمة طريقة بمقتضاها يتم تحليل المؤسسة الاقتصادية في مجموعها، داخل محيط بيئتها و دراسة العلاقة بين أجزائه المتعددة⁵.

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات الحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:134.

² تحليل وتصميم نظام محاسبي، رابط الكتروني:

<http://mouhasaba.3oloum.org/t216-topic> Consulté le 22/08/2011

³ سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات الحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:236.

⁴ هشام أحمد عطية، نظم المعلومات الحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:100. بتصرف.

⁵ سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات الحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:235.

ويقتضي استخدام منهج الأنظمة أن يكون النظام متسقاً مع القرارات التي يتعين اتخاذها وأن يركز على المهام المتضمنة في تنفيذ كل القرارات والتي تتمثل في¹:

- أ - تحديد الهدف العام للنظام، ومن ثم تجزئته إلى أهداف فرعية يقع تحقيقها على عاتق النظم الفرعية المراد تصميمها.
- ب - تحديد العلاقات التي يمكن أن تنشأ بين النظم الفرعية، لإمكانية أخذها بعين الاعتبار عند القيام بتصميم تلك النظم في سبيل تحقيق عمليات التكامل والترابط والتنسيق بين بعضها البعض.
- ج - تحديد أهداف المؤسسة و تقييم الخطط و الإستراتيجيات المتاحة لتحقيق هذه الأهداف.
- د - اختيار الخطة الإستراتيجية الأفضل و تحديد قراراتها .
- هـ - بناء الهيكل التنظيمي الذي يساعد على تحقيق الخطط و تحديد مسؤوليات الأفراد.
- و - تصميم قنوات الاتصال التي تسمح بتدفق المعلومات .

وعليه فإن استخدام منهج الأنظمة في تصميم نظام المعلومات المحاسبي سوف يؤدي إلى تلافي الازدواجية في تشغيل البيانات أكثر من مرة من قبل أكثر من نظام فرعي في المؤسسة، وكذلك الوفاء بكامل الاحتياجات من المعلومات وإزالة ما يمكن أن يوجد من نقص في المعلومات التي تنتجها النظم الفرعية المتعددة، وبما يؤدي إلى الوفاء بمتطلبات تقرير فاعلية النظام من حيث تلبية كافة احتياجات المستفيدين من المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، وكذلك إمكانية خفض تكاليف المعلومات التي سوف ينتجها النظام.

3- منهج نموذج قاعدة البيانات: يعتمد هذا المنهج على جمع أكبر قدر من البيانات كخطوة أولى في تصميم نظام المعلومات، وعلى أساس هذا التجميع يتم تصميم النظم الفرعية أيضاً، وقد يستمر العمل بعملية التجميع بالتدرج حتى بعد تصميم النظام وتكوين ما يطلق عليه "بنك البيانات" وتقوم فكرة بنوك البيانات على أن كل نظام فرعي يتم تصميمه في المؤسسة يستخدم قسماً كبيراً من البيانات المشتركة بين جميع النظم الأخرى، حيث تستخدم معظم البيانات بصورة مشتركة من قبل جميع النظم الفرعية للمعلومات، ومن هنا تبرز ميزة بنوك البيانات وهي ضمان تكامل الأقسام والوظائف الأخرى المختلفة في المؤسسة وتلافي حدوث الازدواجية التي يمكن أن تحدث بدون ذلك. إلا أن هناك عدد من المشكلات الأساسية التي تواجه استخدام هذا المنهج تتعلق بإمكانية التنسيق بين الأقسام والإدارات المختلفة وحاجة كل منها إلى درجة معينة من التفصيل اللازمة لعناصر البيانات التي يتم تجميعها².

¹ أحمد رجب عبد العال و آخرون، الأنظمة و المشكلات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 14.
² قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

ويؤخذ على هذا المنهج انه من الممكن تجميع الكثير من البيانات غير الضرورية والتي تكلف المؤسسة الاقتصادية مبالغ كبيرة لا تحقق منها فائدة مبررة، إضافة إلى كونه منهجا نظريا يصعب تطبيقه في الواقع العملي من حيث تجميع كافة البيانات أولا ثم البدء بعملية التصميم.

4 - منهج الهيكل التنظيمي: يقصد به تصميم نظام معلومات محاسبي على أساس المستويات الإدارية والمجالات الوظيفية للمؤسسة، وذلك عندما يرتبط هذا النظام بالبنية التنظيمية للمؤسسة بكل ما تتضمنه من وظائف وأنشطة وعلاقات. أي يجري تفصيل وتكوين هيكل نظام المعلومات بناءً على الهيكل التنظيمي للمؤسسة الذي يمثل في الخارطة التنظيمية لها.

ويحقق هذا المنهج المزايا التالية¹:

- يعطي صورة واضحة للبناء التنظيمي للمؤسسة ومدى تطابقها مع البناء التنظيمي للنظام.
- يوضح العلاقة بين الإدارات المختلفة.
- يوضح خطوط السلطة والمسؤولية.
- يحدد مسار التعليمات المنظمة للعمل في نظام المعلومات.
- يساعد في تحديد نقاط اتخاذ القرارات.

5- منهج وظائف المؤسسة: وهو يعتمد على أساس تصميم نظام معلومات لكل وظيفة من وظائف المؤسسة. بحيث يتم تجهيز المعلومات لكل نظام معلومات خاصة بوظيفة معينة بمعزل عن نظم المعلومات الأخرى الخاصة بوظائف أخرى.

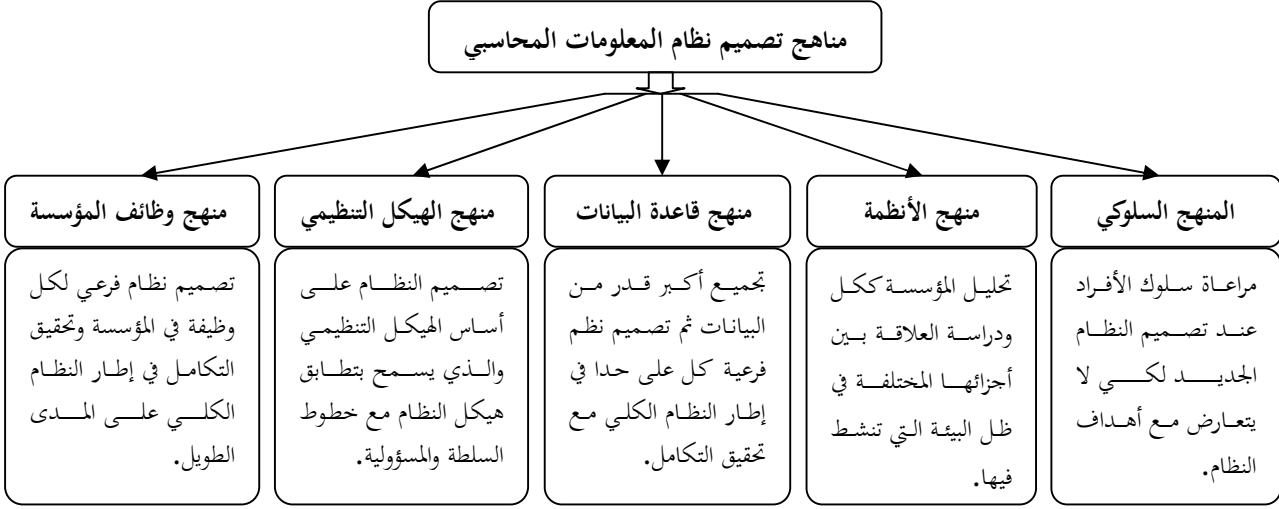
وتعتبر النظم المصممة بمثابة نظم معلومات رسمية تعمل وفق برامج وإجراءات معينة وبصورة مستمرة. وعليه، يتم تصميم نظام المعلومات المحاسبي كنظام رسمي في المؤسسة يقوم بإنتاج كل من : القوائم المالية والتقارير المختلفة التي تخص المشتريات والمبيعات النقدية والمقبوضات والمدفوعات... الخ².

ويلاحظ عند إتباع هذا المنهج أنه يؤدي إلى حدوث ازدواج في تقديم المعلومات حسب الوظائف المتعددة نتيجة انعدام الترابط والتنسيق وعمليات التبادل بين النظم الفرعية مع بعضها البعض . ويمكن تحاشي عملية الازدواج في تقديم المعلومات إذا ما توفرت الرغبة في تحقيق التكامل بين النظم الفرعية على المدى الطويل. ويتم ذلك بتصميم نظم فرعية صغيرة حسب الوظائف الرسمية في المؤسسة لخدمة الأهداف المرسومة لها في المدى القصير مع العمل على تجميع هذه النظم في إطار موحد في المدى الطويل (في المستقبل) بحيث تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ذات علاقات إيجابية. ويمكن تلخيص كل المناهج السابقة في الشكل التالي:

¹ محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:313.

² قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:139.

الشكل رقم (2-15): مناهج تصميم نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: من إعداد الطالب/ بالاعتماد على قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:139.

ثالثاً - سياسات تصميم نظام المعلومات المحاسبي

لضمان نجاح تصميم نظام المعلومات المحاسبي، يجب الاهتمام بمجموعة من السياسات الإدارية لضمان نجاح هذه التصميم في تحقيق الأهداف المسطرة، ومن هذه السياسات¹:

1- سياسة التوازن الفني بين النظم: يجب مراعاة الاهتمام باحداث التوازن بين الاحتياجات العامة لنظم المعلومات جميعها وبين ما يحتاجه نظام المعلومات المحاسبي المراد تصميمه، من أجل تقليل الفجوات الفنية بين هذه النظم، لأنها تؤدي إلى عدم توافق النظم مع بعضها بعض.

ولضمان هذا التوافق فإنه يجب أن يكون هناك مرجعية فنية مركزية، تأخذ على عاتقها اتخاذ القرارات المتعلقة بالمعايير الفنية، للنظم كلها في المؤسسة، وأن تكون ملزمة بكل ما يخص نظم المعلومات المتوفرة.

2- سياسة التوازن التقني: عندما يتم تقييم معدات النظام وبرمجياته، فإنه يجب أن يتم تقييمها أيضاً كأحد العناصر في النظام الكلي، فلو تم تحديث الأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي فقط، فإن ذلك قد لا يعود بالفائدة المرجوة إذا بقيت الأنظمة الفرعية الأخرى تستخدم البرمجيات والأجهزة القديمة نفسها.

3- سياسة التكاليف: لا تقتصر تكاليف نظم المعلومات على تكاليف اقتناء المعدات والبرمجيات، بل تشمل أيضاً تكاليف تركيب الأجهزة وربطها بالشبكة، وتكاليف تدريب المستخدمين ودعمهم، وغيرها...

4- نظم معلومات قابلة للإدامة: تصمم معظم نظم المعلومات كي تكون صالحة للاستخدام لعدة سنوات، لذا يجب أن تكون قابلة للإدامة حتى في حالة عدم وجود الأشخاص الذين قاموا ببنائها، وهذا يتطلب أن يكون النظام محكم البناء، إضافة إلى ضرورة توثيق جميع التعديلات التي أجريت عليه. علماً أنه من الأفضل تقسيم الأنظمة إلى وحدات، لتسهيل عمليات الصيانة والتطوير والمتابعة.

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:139.

5- إدراك أهمية العنصر البشري: قد تفشل نظم المعلومات حتى لو تم إعدادها بصورة جيدة، إذا أهمل العنصر البشري، أو لم يقيم بالدور المنوط به بالكفاءة المطلوبة، فالنظام لا ينجح دون وجود أشخاص مؤهلين يدركون آليته وأهميته.

6- دعم الجانب الفني وإدارته: يشكل إهمال الجوانب الفنية للنظام، مثل عدم متابعة قواعد البيانات، وعدم حل المشكلات التي تطرأ عليها جراء الحمل الزائد، أو جراء أخطاء المستخدمين، خطراً على أداء النظام، حيث يجب أن تخطط الإدارة للنظام وتدعمه فنياً بوجود جهة فنية مختصة لضمان نجاح النظام، ويعد هذا العامل (العامل الفني) من عوامل النجاح الحرجة لنظام المعلومات.

رابعاً- العوامل المؤثرة في عملية تصميم النظام: عند الشروع في عملية التحول من النظام القديم إلى النظام الجديد، وأثناء تنفيذ عمليات التصميم يجب مراعاة جملة من الأمور المهمة التي يتوقع لها أن تؤثر في نجاح هذه العملية خاصة إذا كان هذا النظام مبني على عناصر التكنولوجيا. ومن أهم هذه العوامل¹:

1- المرونة: يجب أن تسمح التصميم بإجراء التعديلات المستقبلية، واستيعابها في مختلف مراحل التطوير والبناء والتشغيل كما يجب أن يسمح النظام بالتغيير بأدنى قدر ممكن من المشاكل ويتم ذلك بالأخذ في الحسبان بعض الاحتمالات المؤكدة مثل نمو المؤسسة، تغيير الخدمة أو المنتجات،... الخ.

2- البساطة: الحرص على تصميم نظام يكون بسيط في مكوناته وبرمجياته وطرق تشغيله على ألا تؤثر هذه البساطة في الأداء العام للنظام. فالنظام البسيط هو أفضل في كل الأحوال من النظام المعقد وأكثر استجابة وتقبلاً من قبل المستخدمين.

3- الملاءمة: ملاءمة النظام لحاجات ومتطلبات المستخدم النهائي مع مراعاة القيود الإدارية والتنظيمية والبيئية.

4- سهولة التشغيل والاستخدام: يجب مراعاة مستويات وخبرات المستخدمين في تصميم واجهات النظام التي يراعى فيها السهولة والقدرة على توفير المساعدة والنجدة أينما احتاج لها المستخدم.

5- الكفاءة التشغيلية: من المهم أن يعمل النظام بكفاءة عالية وبكلفة محدودة وأن يتمتع بقدرة على تنفيذ الوظائف بسرعة ودقة عاليتين.

6- الأمان والحماية: واحدة من أهم عوامل نجاح النظم، توفر الوسائل المادية والبرمجية اللازمة لضمان الحماية الكاملة لملفات النظام وبياناته من العبث المقصود وغير المقصود بشرط ألا تفرض هذه الإجراءات قيود إضافية على استخدام النظام من قبل المستخدمين بحرية تامة.

خامساً- المبادئ المعتمدة في تصميم نظام المعلومات المحاسبي: هناك مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها عند بناء أو صيانة نظام المعلومات المحاسبي والتي تعتبر أساسية، إذا أردنا أن يقوم هذا النظام بالعمل المنوط به بأكمل وجه. و هذه المبادئ هي:

¹ أحمد حسين علي حسين، دليلك في تحليل وتصميم النظم، مرجع سبق ذكره، ص:212.

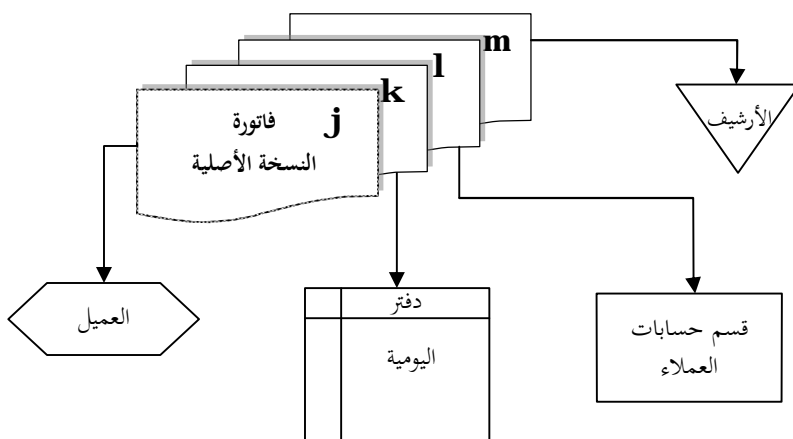
1- مبدأ تكامل وترابط عمليات المؤسسة و أقسامها: عند القيام بتصميم نظام المعلومات المحاسبي يجب على المصمم أن يأخذ بعين الاعتبار الهيكل التنظيمي للمؤسسة بأكمله و عليه أن يتحقق من ترابط و تكامل هذا النظام مع الهيكل بحيث يتحقق له هدف تدفق التقارير بين أقسام و إدارات المؤسسة بصورة تضمن لها الوفرة المناسبة من البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبالذقة المطلوبة، كما يجب أن يتلاءم مع كافة مستويات الإدارة من أعلى الهرم إلى أسفله، ويتوافق مع كل الأنظمة الفرعية داخل المؤسسة¹.

وتدفق وانسياب البيانات والمعلومات داخل المؤسسة وخارجها لا يتحقق إلا بتحقيق التكامل العمودي والأفقي ضمن الهيكل التنظيمي، كما يجب أن تكون مختلف الأنظمة المبنية جميعها لا تتنافى فيما بينها وتشكل نظام المعلومات الكلي للمؤسسة².

و لكي يستطيع مصمم النظام تحقيق التكامل و الترابط بين أقسام المؤسسة وإدارتها، فإنه يجب أن ينظر إلى نظام المعلومات المحاسبي على أنه كل العناصر والعلاقات التي تعمل على معالجة البيانات، ضمن المؤسسة من أجل مساندة الإدارة والمستفيدين في أداء أعمالهم، بعد ذلك يقوم محلل النظام باستخدام أسلوب من الأعلى إلى الأسفل في تحديد النظم الفرعية التي تشكل النظام الشامل.

2- مبدأ كتابة البيانات وتحرير المستندات مرة واحدة: يعتبر من أهم المبادئ التي يجب أن يلتزم بها مصمم نظام المعلومات المحاسبي عند إعداد خطوات سيره وترجع أهمية هذا المبدأ إلى طبيعة تسلسل إجراءات تسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبية، وعملية المعالجة في التطبيق العملي. وتتم كما هو مبين في الشكل التالي³:

الشكل (2-16): تحرير فاتورة من أربع نسخ باستعمال النسخ الكربوني



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على / عبد الرزاق محمد القاسم، مرجع سبق ذكره، ص:56.

1 سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:236.

2 عبد الرزاق محمد القاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 53-54.

3 المرجع السابق، ص:56.

ويتضح من الشكل (2-16) توفر مستندات تسجيل لدى أكثر من شخص في وقت واحد (ماسك دفتر اليومية، العميل، قسم حسابات العملاء، قسم الأرشيف... الخ). ويتطلب ذلك إعداد المستند الأصل من عدة نسخ حسب الحاجة لتفي باحتياجات التسجيل في السجلات المختلفة ويتم تحقيق هذا المبدأ من خلال استخدام الصور الكربونية بألوان مميزة عند إعداد المستند الأصل. ويتميز هذا المبدأ بما يلي¹:

أ - **الدقة في إعداد البيانات المحاسبية:** إن كتابة البيانات مرة واحدة يقلص من نسبة حدوث الأخطاء في تسجيل البيانات المحاسبية، فتسجيل البيانات في سجلات متعددة و بطرق متفاوتة من خلال مستند الأصل يقلل من احتمال الخطأ في التسجيل.

ب - **السرعة في إعداد البيانات:** كتابة البيانات مرة واحدة يؤدي إلى وفرة في الجهد و الوقت في تسجيل البيانات أو العمليات في اليومية و الدفاتر الأخرى في وقت واحد مما يمكن المؤسسة من السرعة في الحصول على التقارير والقوائم المالية في الوقت المحدد.

ج - **تخفيض تكاليف:** كتابة البيانات مرة واحدة يساهم في توفير الجهد والكتابة وعدد العاملين مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف تشغيل النظام².

3 - **مبدأ الرقابة:** عند القيام بإعداد نظام المعلومات المحاسبي يجب أن يكون هذا النظام أداة فعالة في تحقيق الرقابة في المؤسسة ومقياس مدى نجاحة السياسة الإدارية المتبعة ومدى التزام الأفراد بهذه السياسة، كما يجب أن يهدف هذا النظام بالخصوص إلى³:

- حماية أصول المؤسسة.

- الاستخدام الاقتصادي للموارد.

ولكي يتوافق نظام المعلومات المحاسبي مع مبدأ الرقابة يجب أن تتوفر على الوسائل التالية:

- ضرورة توفر خطة تنظيمية تحقق الفصل بين الوظائف والمسؤوليات في المؤسسة.

- ضرورة تحديد السلطات و المسؤوليات و كيفية إدارتها.

- ضرورة توفر قسم يتولى عملية المراجعة.

¹ سيد عط الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:237.

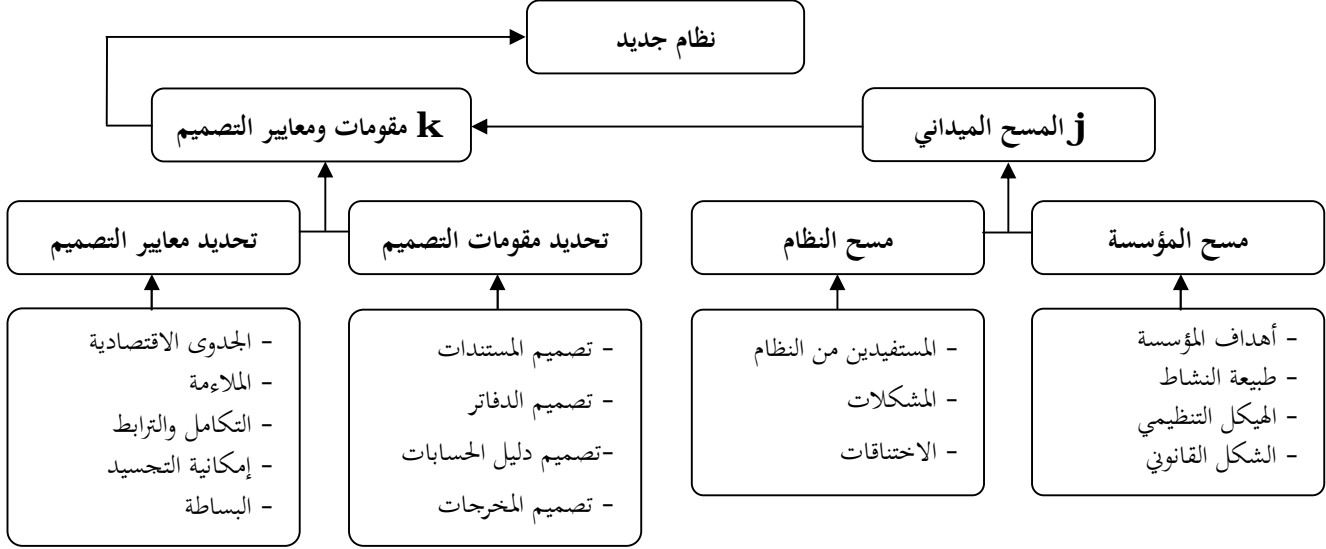
² نواف محمد عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص:42.

³ عبد الرزاق محمد القاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، المرجع السابق ذكره ، ص :161.

2-2- خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبي

بعدما تقوم المؤسسة بتحديد الجهة المكلفة بعلمية بتصميم نظام المعلومات المحاسبي، يجب على هذه الجهة إتباع مجموعة من الخطوات الضرورية التي تهدف إلى تحقيق الأمثلية في عملية التصميم وفق ما بينه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-17): الخطوات الضرورية لتصميم نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على / قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:139.

أولاً - المسح الميداني

للتعرف على المتطلبات التي يمكن أن تساعد في تسهيل عملية التخطيط للنظام المقترح تصميمه، يتطلب من مصمم نظام المعلومات المحاسبي ضرورة القيام بعملية المسح الميداني الشامل للمؤسسة، كما يلي¹.

1- مسح لطبيعة المؤسسة

أ- الأهداف العامة للمؤسسة: يجب على مصمم النظام التعرف على الأهداف العامة للمؤسسة باعتبارها النظام الكلي لكافة نظم المعلومات التي يمكن أن تنشأ فيها، وكذلك التعرف على أهداف نظم المعلومات الفرعية الموجودة في المؤسسة مع التركيز على أهداف نظام المعلومات المحاسبي وعلاقاته مع مختلف تلك النظم انطلاقاً من مفهوم منهج النظم.

ب- طبيعة النشاط: في الغالب ينقسم نشاط المؤسسات الاقتصادية إلى ثلاثة أنشطة رئيسية، النشاط التجاري، النشاط الخدمي، النشاط الصناعي وهذه النشاطات بدورها تنقسم إلى عدة نشاطات فرعية، لذا فالنظام المقترح تصميمه يجب أن يراعي بصورة كبيرة طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة، فالنظام الذي يمكن أن يصمم لنشاط صناعي يختلف عنه لنشاط تجاري أو خدمي، كما يجب على مصمم النظام تحديد النشاط الرئيسي الذي تمارسه المؤسسة وفصله عن الأنشطة العرضية الأخرى.

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:139.

ج- **الهيكل التنظيمي:** يعرف الهيكل التنظيمي بأنه الآلية الرسمية التي يتم من خلالها إدارة التنظيم عبر تحديد خطوط السلطة والاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين وهو نظام للسلطة والمسائلة والعلاقات بين الوحدات التنظيمية الذي يحدد شكل وطبيعة العمل اللازم للمؤسسة¹.

وتختلف طبيعة البيانات والمعلومات التي يمكن تقديمها من قبل نظام المعلومات المحاسبي اعتماداً على طبيعة العلاقات التنظيمية التي تنشأ في المؤسسة بصورة رأسية حسب المستويات الإدارية المختلفة، وكذلك بصورة أفقية اعتماداً على التقسيمات الإدارية داخل كل مستوى إداري، وبالتالي فإن عملية تصميم هذا النظام سوف تتأثر بطبيعة التقسيمات الإدارية الموجودة في المؤسسة².

د- **الشكل القانوني:** يمكن تقسيم المؤسسة الاقتصادية اعتماداً على شكلها القانوني إلى شركات الأشخاص، شركات الأموال، وقد تكون شركات عامة ملك للدولة أو خاصة أو مختلطة، وبالتالي فإن عملية التصميم المقترحة سوف تختلف من شكل لآخر نظراً لاختلاف الطبيعة القانونية والعمليات المالية والاقتصادية التي تحدثها هذه المؤسسات³.

2- مسح ميداني للنظام

أ- **المستفيدين من النظام:** تتعدد الجهات التي تهمها المعلومات المحاسبية سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، لذا يجب على مصمم نظام المعلومات المحاسبي تحديد نوعية المعلومات التي يقدمها هذا النظام وطبيعة المستفيدين منها، في سبيل الوقوف على الحد الأدنى الذي يجب تقديمه من المعلومات، وبالتالي تحديد حالات النقص في بعض المعلومات التي يجب توفيرها وأخذها بعين الاعتبار عند القيام بعملية التصميم.

ب- **المشكلات والاختناقات:** يتم تحديد المشكلات والاختناقات في النظام بهدف الوقوف على أسبابها واقتراح طريقة معالجتها خلال عملية التصميم سواء كانت عملية تصميم للنظام بكامله أو لأحد نظمه الفرعية.

وبعد الانتهاء من عملية المسح الميداني الشامل للمؤسسة، يقوم مصمم النظام بإعداد خطة تفصيلية يعرضها على إدارة المؤسسة بشأن تصميم أو تطوير نظام المعلومات المحاسبي القائم والاتفاق على النطاق الذي ستم وفقه عملية التصميم كأن يكون شاملاً للنظام ككل أو لجزء منه، إضافة إلى الحصول على موافقة الإدارة على الأعمال التي ينوي المصمم القيام بها نظراً لما تمثله موافقة الإدارة من عامل مهم في تسهيل مهمة مصمم النظام أثناء قيامه بعملية التصميم وتنفيذ النظام الجديد⁴.

¹ مفهوم الهيكل التنظيمي، رابط الكتروني:

<http://www.hrdiscussion.com/hr29769.html> Consulté le 20/05/2011.

² محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 233-234.

³ المرجع السابق، ص: 234.

⁴ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 141.

ثانياً - تصميم النظام المراد تطبيقه

بعد أن تعرض خطة التصميم على الإدارة العليا ويتم الموافقة عليها وقبل البدء الفعلي بعملية التصميم يجب على مصمم النظام أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير التي تمثل أساساً مهماً تبني عليه عملية تصميم النظام الجديد في سبيل الخروج بنظام جيد خال من المشكلات أو الاختناقات أو الصعوبات التي يمكن أن تتخلل عمله خلال عملية التنفيذ.

1 - معايير تصميم النظام الجديد: من أهم معايير التصميم ما يلي¹:

أ- **المرونة**: يجب أن يكون للنظام الجديد القدرة على الاستجابة لمختلف التغيرات التي قد تطرأ في المؤسسة أو في بيئتها الخارجية.

ب- **الجدوى الاقتصادية**: تمثل الجدوى الاقتصادية منافع النظام الجديد بالمقارنة مع تكلفته، لذا ينبغي لنظام أن يأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المادية للمؤسسة بحيث يجب أن تبرر كلفته قياساً للمنفعة المراد تحقيقها.

ج- **الملاءمة**: بمعنى أيتلاءم نظام المعلومات المحاسبي المصمم مع طبيعة نشاط، وظائف وعمليات المؤسسة والأهداف الاستراتيجية الموضوعة.

د- **التكامل والترابط**: يعتبر تكامل وترابط العمليات في المؤسسة أمراً ضرورياً، لأن تحقيق أهدافها يتطلب تعاوناً متبادلاً بين كافة العمليات مثل: التمويل، الإنتاج، البيع،...، وبالتالي فإن أي معلومات يتطلب توفيرها عن أية عملية يجب معرفة علاقاتها وارتباطاتها مع العمليات الأخرى، وهو ما يتطلب أخذه بعين الاعتبار من قبل مصمم النظام.

هـ- **إمكانية التجسيد**: لكي يتم تصميم نظام معلومات محاسبي جديد يجب أن يتوفر لدى المؤسسة مجموعة من الإمكانيات البشرية بالكفاءة المطلوبة والفهم المناسب لكافة خصائص النظام وأهدافه، ومجموعة من الإمكانيات المادية والتكنولوجية التي تسهل وتساعد على التطبيق الجيد له.

و- **بساطة النظام**: عند تصميم نظام المعلومات المحاسبي ينبغي مراعاة مبدأ البساطة، لكي يمكن تقبل النظام من قبل المستفيدين منه، حيث أن عدم مراعاة ذلك يؤدي إلى إثارة الغموض بالنسبة للمستفيدين الذين ليس لديهم الخبرة الكافية في استخدام نظام جديد، فالنظام المعقد سوف يؤدي إلى إرهاق الأفراد القائمين على عمله، وبما يؤدي إلى احتمال حدوث أخطاء كبيرة في عملية صياغة التقارير التي تسلب النظام خاصية إعطاء معلومات سليمة.

وعليه فإن الأمر يستلزم البساطة والوضوح في تصميم نظام المعلومات المحاسبي مع عدم الإخلال أو التقليل من الأهداف التي ينبغي تحقيقها، فكلما خوطب المسؤولين بلغة قريبة من أسلوب تفكيرهم ووفقاً

¹ محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم الحاسوبية، مرجع سبق ذكره، ص: 235-236.

لاختصاصهم كلما أمكن تكوين وعي محاسبي يستفاد منه في تفهم عمل النظام ويستعان به في تطوير النظام القائم بأقل مجهود إداري ممكن.

2- المقومات الضرورية لتصميم النظام الجديد: بعد الأخذ في الحسبان المعايير السابقة فإن عمل المصمم ينصب في توضيح إجراءات عمل النظام على أساس مجموع المقومات الأساسية التي يمكن أن يتكون منها، وذلك من خلال تصميم النماذج الخاصة بكل منها، كما يلي:

أ- تصميم المستندات القانونية: تمثل المستندات نقطة الانطلاق في عمل نظام المعلومات المحاسبي لأنها توفر البيانات اللازمة التي يشغلها هذه النظام، وهي ضرورة محاسبية لتحقيق مبدأ الموضوعية وقابلية البيانات للتحقيق والمراجعة، ويتم تصميمها اعتمادًا على طبيعة النشاط وحجم العمليات الاقتصادية التي تحدثها المؤسسة، ولا يوجد شكل محدد للمستندات التي يمكن تداولها في المؤسسات بصورة عامة، كما أن هناك اختلافات كثيرة في نوعية وحجم البيانات التي يمكن أن تحتويها المستندات.

أ-1- تعريف المستندات: تعرف المستندات بأنها قطعة من الورق تشمل على بيانات ثابتة وفراغات للبيانات المتغيرة، يخصص للبيانات الثابتة مكان معين على النموذج بينما يكون من الضروري تسجيل البيانات المتغيرة فقط¹.

أ-2- أهمية المستندات: للمستندات أهمية كبيرة عند تصميم نظام المعلومات المحاسبي فهي الدليل على وقوع الأحداث الاقتصادية والأساس في عملية التسجيل المحاسبي وفي تصميم الرقابة الداخلية ومسار المراجعة وبالتالي فهي تلعب دور مهم يتمثل في الآتي²:

- هي الأساس في تحديد تدفق البيانات في المؤسسة.
- وسيلة إثبات العمليات وتسجيلها في السجلات المحاسبية.
- تستخدم كأداة لمتابعة سير العمليات في المؤسسة والرقابة عليها.
- تعتبر الأساس في تحديد مسار المراجعة.
- هي أساس إعداد بعض المستندات الأخرى.

أ-3- أنواع المستندات: تقسم المستندات في العمليات المالية إلى نوعين وهما³:

- **المستندات الداخلية:** وهي التي تصممها المؤسسة وتعنون باسمها وأرقامها وتستخدم داخليًا بين الإدارات والأقسام ومنها كعوب الشيكات، طلبات الشراء، قسائم البيع، بطاقات الوقت... الخ.
- **المستندات الخارجية:** وهي التي تصممها المؤسسات وتستخدم في التعاملات الخارجية مع المؤسسات الأخرى، ومنها فواتير المشتريات، أوامر التوريد، كشف حسابات البنك... الخ.

¹ بشادي محمد شوقي، المحاسبة ونظم المعلومات، دار النمر للطباعة، عين شمس، القاهرة، 1995، ص: 199.

² عبد الرزاق محمد القاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 174.

³ بشادي محمد شوقي، المحاسبة ونظم المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

أ-4- **موصفات المستند الجيد:** لا بد أن تتوفر في المستند مجموعة من المواصفات حتى يقوم بدور حيوي في نظام المعلومات المحاسبي¹:

- أن يكون مطبوعا محدد فيه اسم المؤسسة وعنوانها.
- أن يظهر عنوان المستند ووظيفة والقسم المصدر له وتاريخ تحريره.
- أن يطبع عليه أرقام متسلسلة.
- أن يكون المستند موثقا ويظهر عليه بوضوح خانات لتوقيع الأشخاص المسؤولين.
- أن يكون المستند من أصل وعدة صور ويفضل أن تكون مختلفة الألوان.

ب- **تصميم المجموعة الدفترية:** تمثل المجموعة الدفترية مجموع الدفاتر التي تمسكها المؤسسة والتي يتم فيها تفرغ البيانات التي تحتويها المجموعة المستندية وما يمكن أن يتم عليها من عمليات وإجراءات محاسبية متعددة وعادة ما تتم هذه العملية وفق مجموع من الضوابط والقوانين التي تسنها الجهة المعنية بتنظيم العمل المحاسبي في بلد ما، وفي الجزائر مثلاً تتم عملية تفرغ البيانات ومعالجتها في الدفاتر المحاسبية وفقاً لما هو محدد في التنظيم المحاسبي الذي ينص عليه النظام المحاسبي المالي.

ويعتمد مصمم نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من الطرق التي يمكن أن تستخدم أحداها اعتماداً على حجم المؤسسة وكمية البيانات المتولدة عن الأحداث الاقتصادية التي تحدثها، وهي تتمثل في الآتي²:

ب-1- **الطريقة الإنجليزية:** مثل هذه الطريقة تستخدم في المؤسسات الاقتصادية كبيرة الحجم نظراً لكبير حجم البيانات المتولد عن العمليات الاقتصادية العديدة التي تحدثها، مما يتطلب عدد من دفاتر اليومية المساعدة ودفاتر الأستاذ المساعدة.

وتعتمد هذه الطريقة على ثلاثة أنواع أساسية من الدفاتر والتي تستخدم في تجميع وتبويب البيانات، وهي³:

- دفاتر يومية مساعدة.
- دفاتر أستاذ مساعدة.
- دفتر أستاذ عام.

ب-2- **الطريقة الفرنسية:** هذه الطريقة مثلها مثل الطريقة الإنجليزية تستخدم في المؤسسات الاقتصادية كبيرة الحجم التي تحدث عمليات اقتصادية كبيرة مما ينجر عنها كم هائل من البيانات، وهي تختلف عن الطريقة الإنجليزية في وجود دفتر يومية عامة يمكن أن يستفاد منه في الوصول إلى الإجماليات الخاصة بالأقسام أو الفروع التي يمكن أن تفيد في معرفة بعض البيانات الخاصة بتلك الأقسام أو الفروع.

¹ علي حسين أحمد حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، دار الإشعار، الإسكندرية، 1997، ص: 52.

² قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

³ محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 240.

وبالتالي فهي تعتمد على مسك أربعة أنواع أساسية من الدفاتر وهي¹:

- دفاتر يومية مساعدة.
- دفتر يومية عامة.
- دفاتر أستاذ مساعدة.
- دفتر أستاذ عام.

وفي التنظيم المحاسبي الجزائري، ينص القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي في المادة 20 على ضرورة أن "تمسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تشمل دفترا يوميا، دفترا كبيرا، ودفتر الجرد...، ويتفرع الدفتر اليومي والدفتر الكبير إلى عدد من الدفاتر المساعدة والسجلات المساعدة بالقدر الذي يتوافق مع احتياجات الكيان².

وفي حالة استعمال دفاتر مساعدة، فإن الدفتر اليومي يتضمن فقط الرصيد الشهري للكتابات الواردة في الدفاتر المساعدة (الجاميع العامة الشهرية لكل دفتر مساعد). ويتضمن الدفتر الكبير مجموع حركات الحسابات خلال الفترة المعينة.

ونستنتج من محتوى المادة 20 من القانون 07-11 أن الجزائر تعتمد على الطريقة الفرنسية من خلال مسك دفتر يومية عام ودفتر أستاذ عام، ودفاتر مساعدة لكل منهما.

ب-3 - الطريقة الإيطالية: تستخدم هذه الطريقة في المؤسسات الاقتصادية صغيرة الحجم التي يقل فيها حجم العمليات المحدثة، وهي تعتمد على مسك دفترين، هما³:

- دفتر اليومية العامة.
- دفتر الأستاذ العام.

ب-4 - الطريقة الأمريكية: هذه الطريقة تقترب في استخدامها من الطريقة الإيطالية، حيث تستخدم في حالة المشاريع الفردية صغيرة الحجم أو المؤسسات الاقتصادية التي تكون عملياتها الاقتصادية محدودة يتولد عنها حجم صغر من البيانات، وتختلف عن الطريقة الإيطالية في كون أنها تمسك دفتر واحد مزدوج يشمل اليومية ودفتر الأستاذ تسجل فيه كافة العمليات المالية وترحل إلى الحسابات المتأثرة بها أيضا وذلك عن طريق تقسيم كل صفحة من صفحات الدفتر إلى قسمين يحتوي أحدهما على قيد اليومية بينما يوضح القسم الآخر حقول الترحيل إلى الجانب المدين والدائن من الحسابات المتأثرة.

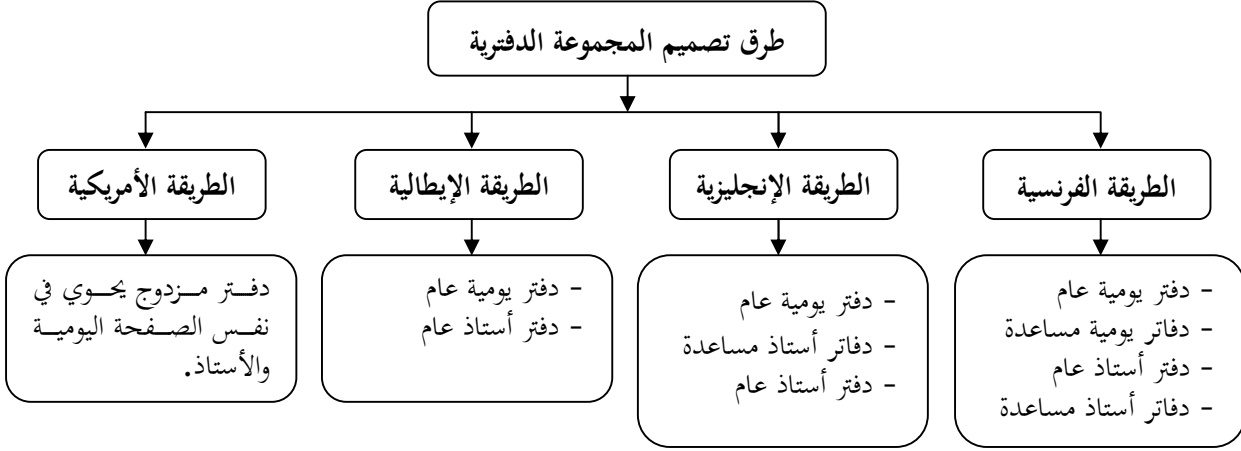
¹ محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 241.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 74، مرجع سبق ذكره، المادة 20.

³ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

ويمكن تلخيص الطرق السابقة في الشكل التالي¹:

الشكل رقم (2-18): طرق تصميم المجموعة الدفترية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على/ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحي السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:139.

ج- **تصميم الدفاتر والسجلات العرفية:** وهي الدفاتر والسجلات التي جرة العادة على إمساكها عرفيا من طرف المؤسسات الاقتصادية وهي تختلف من مؤسسة اقتصادية إلى أخرى حسب حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها وكذا طبيعة النظام المحاسبي المستخدم فيها ومن أمثلة هذه السجلات على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

- **سجلات إثبات الحضور والانصراف:** وهي تلك السجلات التي تعدها المؤسسة بهدف إثبات الالتحاق اليومي للعمال أو الموظفين بالعمل وكذا انصرافهم منه، والهدف الأساسي من هذا السجل هو تحديد الأجور من خلال تحديد عدد ساعات العمل وعدد ساعات العياب.

- **السجلات الإحصائية:** هي سجلات تسجل فيها جميع البيانات الإضافية التي تعتبر لازمة لتوضيح أو تحليل العمليات التي قامت بها المؤسسة الاقتصادية وبما يمكن أن يساهم في خدمة الجهات التي قد تحتاج إليها، وتشمل هذه السجلات على إحصائيات وحدات المبيعات والمشتريات وتحليلها حسب الأسواق أو العملاء أو وكلاء البيع، والفترات²....

د- **تصميم دليل الحسابات:** يمكن تعريفه أنه: مجموعة من القوانين والإجراءات التي تعمل على ضبط وتنظيم العمل المحاسبي³، بحيث يحتوي هذا الدليل على خريطة حسابات تصف الخطوط العامة التي تجرى على أساسها عملية تمييز وحصر وتجميع البيانات المحاسبية المناسبة لغرض القياس.

ويمثل دليل الحسابات أداة مهمة لتسهيل أداء العمل المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية من خلال ما يمكن أن يتضمنه من قائمة محددة للحسابات التي يمكن أن تتأثر بها أحداث المؤسسة الاقتصادية والرموز أو الأرقام

¹ محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 240.

² قاسم محمد إبراهيم، زياد يحي السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

³ إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص: 38.

التي تعطى لها، إضافة إلى أن دليل الحسابات يمكن أن يوضح كيفية إجراء بعض العمليات المحاسبية أو كيفية استخدام بعض الوحدات المحاسبية المختلفة.

ومن أجل تصميم دليل حسابات يفي بالأغراض المطلوبة يجب مراعاة ما يلي¹:

- الأخذ بعين الاعتبار عامل المرونة في استيعاب أية حسابات إضافية يمكن أن تحتاج إليها المؤسسة في المستقبل لكي لا يتطلب ذلك إعادة النظر في عملية تصميم الدليل أو حدوث مشكلات لعمل النظام ككل.

- تحديد كافة الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها عمليات المؤسسة وتوحيد مسمياتها وتبويبها وفق مجموعات متجانسة يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة منها.

- توضيح مفاهيم الحسابات بصورة لا تقبل اللبس أو الغموض عند استخدامها في معالجة البيانات.

هـ - تصميم المخرجات: تتجسد مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في صورتين أساسيتين هما:

- **التقارير المالية:** هذه الأخيرة موجهة في الغالب لخدمة الأطراف الداخلية للمؤسسة، لذا يجب على مصمم النظام تصميم شكل ومضمون هذه التقارير بما يضمن تدفق البيانات والمعلومات لمختلف المستويات الإدارية أفقياً وعمودياً.

ولا توجد تقارير نموذجية موحدة لكل المؤسسات وإنما يختلف شكلها ومضمونها من مؤسسة إلى أخرى باختلاف النشاط أو الحجم... الخ، كما تختلف من حيث زمن تقديمها (تقارير يومية، أسبوعية، شهرية...) ومن حيث المحتوى (تقارير تخطيطية، رقابية، مالية، وصفية... الخ).

- **القوائم المالية:** في العادة هذا النوع من المخرجات تتكفل بتصميمه الجهات الوصية على العمل المحاسبي في البلد الذي تنشط فيه المؤسسة.

مثلا في التنظيم المحاسبي الجزائري حدد المشرع الجزائري في النظام المحاسبي المالي في الجريدة الرسمية رقم 19 الشكل العام ومحتوى القوائم المالية، والتي هي إجبارية التطبيق في كل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الخاضعة للقانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي (أنظر المرفق رقم 02)².

وتمثل القوائم المالية مخرجات نظام المحاسبة المالية وأشهرها:

- **قائمة الميزانية:** التي تلخص لنا مصادر واستخدامات المؤسسة (الأصول والخصوم).

- **قائم الدخل:** التي تبرز لنا التكاليف التي أحدثتها المؤسسة والنواتج المتحصل عليها ونتائج كل فئة معينة من الفرق بين التكاليف والنواتج.

- **قائمة التدفقات النقدية:** تبين هذه القائمة مختلف التدفقات النقدية التي حدثت في المؤسسة.

- **قائمة حركة رؤوس الأموال:** والتي تعطينا ملخص عن حركة رؤوس الأموال خلال فترة زمنية معينة.

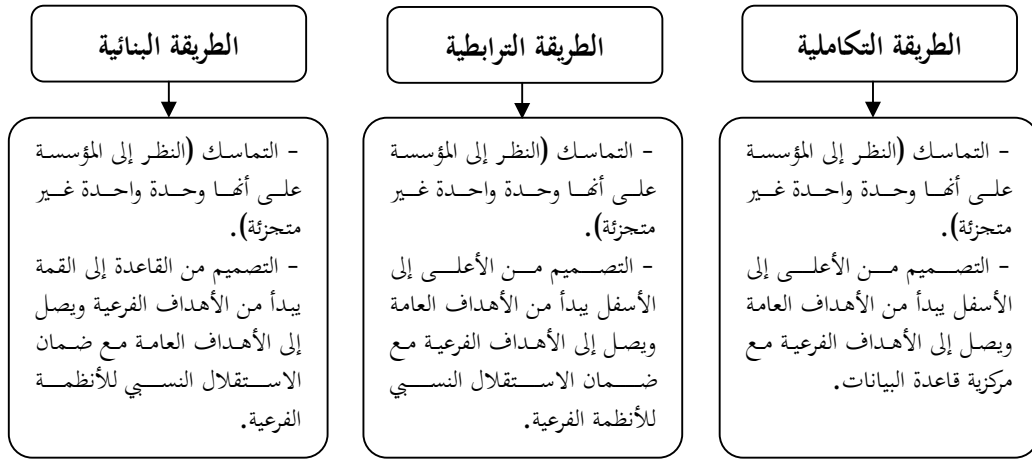
¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

² أنظر الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس 2009، الصفحة 32 وما بعدها.

2-3- طرق وأساليب تصميم نظام المعلومات المحاسبي

عند القيام بعملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي يجب على المصمم اختيار الطريقة المثلى التي تمكنه من دراسة كافة احتياجات المستويات الإدارية من البيانات وتوحيدها في قاعدة واحدة للبيانات، انطلاقاً من الأهداف العامة وصولاً إلى الأهداف الفرعية أو العكس، وهذا حسب طبيعة نشاط وحجم المؤسسة. وهناك عدة طرق يعتمد عليهما مصمم نظام المعلومات المحاسبي، من أهمها ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-19): طرق تصميم نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: من إعداد الطالب

أولاً - الطريقة التكاملية (طريقة قاعدة البيانات)

أطلق البعض على هذه الطريقة (طريقة قاعدة البيانات)¹ والتي تعد بمثابة المستودع العام لجميع البيانات ذات القيمة بالنسبة لمستخدمي المعلومات والتي يتم تنظيمها بما يكفل توفير احتياجاتهم من البيانات وقت الحاجة إليها بيسر وسهولة، وفي ظل هذه الطريقة يتطلب الأمر ضرورة تنظيم البيانات بصورة تكفل توفير احتياجات كافة المستخدمين ودون قصر ذلك على فئة معينة، وهذا يقوم على افتراض ضمني مفاده مقدرة المستخدمين على إجراء التعديلات المناسبة على البيانات التي تحويها القاعدة العامة للبيانات بما يكفل احتياجاتهم المختلفة.

وأساس عمل هذه الطريقة هو دراسة كافة احتياجات المستويات الإدارية من البيانات وتوحيدها في قاعدة واحدة للبيانات، حيث يتم تشغيل البيانات المرتبطة بمختلف الأحداث الاقتصادية مرة واحدة وبصورة مركزية بمجرد وقوعها، ثم العمل على تخزينها لحين الاحتياج إليها من قبل مستخدميها².

¹ محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم نظم المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص: 225

² قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات الحاسوبية، مرجع سبق ذكره، ص: 144-146.

ويتحقق ذلك من خلال نظام إدارة قاعدة البيانات والذي يعد جزءاً رئيسياً من النظام التكاملي ويعمل على التوفيق بين الكيفية التي يتم بها تخزين واستعادة البيانات وتلك التي يستهدفها المستخدمون ليتمكنوا من الاستناد إليها في مباشرتهم لمهامهم، ليس هذا فحسب بل إن نظام إدارة قاعدة البيانات يعد مسؤولاً عن تنظيم البيانات المدخلة في قاعدة البيانات، وتحديثها، وتشغيلها، واستعادتها عند الاحتياج إليها.

1- أركان الطريقة التكاملية: وفق هذه الطريقة يمكن التمييز بين ركنين أساسيين مستوحيين من مدخل النظم، وهما¹:

أ - **التماسك:** ووفقاً لهذا الركن فإن نظام المعلومات هو مجموعة من الأجزاء التي يتم الربط فيما بينها في إطار متكامل، ويتحقق هذا التكامل من خلال اعتبار المؤسسة الاقتصادية وحدة واحدة غير متجزئة، وبالتالي يجب النظر إلى نظام المعلومات على أنه نظام واحد متكامل تنطوي تحته جميع الأنظمة الفرعية، وهذا لتلافي التضارب فيما بينهما.

ومن الضروري أثناء دراسة المشكلات التي تعاني منها المؤسسة عدم إغفال النضرة الشاملة، لأن إغفال ذلك قد يؤدي إلى إيجاد الحلول الجزئية التي تعالج المشاكل التي تعاني منها الأنشطة الفرعية كل على حدا، لذا يجب معالجة كل المشكلات الفرعية للنشاطات في إطار المشكلة الكلية للمؤسسة، لتجنب التشتت في معالجة المشكلة الأساسية من أجل تحقيق الأهداف والسياسات العامة للمؤسسة².

ب - **التصميم من القمة إلى القاعدة:** وفقاً لهذا الركن عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي، تتم على أساس تحديد الأهداف العامة للمؤسسة ومن ثمة تحديد مختلف الإجراءات الكفيلة بتحقيقها، وهذا يساعد على تصميم نظام متكامل للمعلومات المحاسبية، كما يساعد على تفرير دور المستويات الإدارية الدنيا في تحديد نوع المعلومات التي تحتاجها المستويات الإدارية العليا والتي غالباً ما تكون في شكل معلومات روتينية متكررة.

ويساعد هذا الاتجاه أيضاً على تحديد احتياجات المستويات العليا من المعلومات ومن ثم تحديد احتياجات المستويات الأخرى في إطار احتياجات الإدارة العليا، والتي تصب كلها في اتجاه تحقيق الأهداف والإستراتيجيات العامة للمؤسسة.

هذا المدخل في التصميم يتطلب مهارات عالية يجب أن تتوفر في محلي النظم، إضافة إلى المعرفة التامة بمختلف نشاطات المؤسسة بما يكفل تدفق المعلومات بموضوعية بصورة غير متحيزة³.

ويتم تصميم النظام وفقاً لهذه الطريقة من خلال فريق عمل يشمل العديد من التخصصات، منها تحليل وتصميم الأنظمة المحاسبية، الإنتاج، التسويق،... الخ، وحتى يتسنى لهذا الفريق أداء مهامه بكفاءة فإنه يجب أن يتبع المستويات الإدارية العليا المباشرة.

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

² محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم نظم المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص: 226.

³ محمد الصبري، تحليل وتصميم نظم المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص: 140 بتصرف.

2- عيوب الطريقة التكاملية: يؤخذ على هذه الطريقة¹:

أ- ارتفاع تكاليف المصاحبة لها لما يستلزم من معدات تشغيل للمعلومات غاية في التعقيد مما يؤدي إلى عدم كفاية الموارد المتاحة للكثير من المؤسسة لتمويل مثل هذه الأنظمة.

ب- إن إنشاء القاعدة العامة للبيانات يتطلب بصدد تصميم هذه القاعدة الاستعانة بالعناصر التي تتصف بالكفاءة في التنسيق بين مختلف الاحتياجات من المعلومات والعمل على توفيرها. ولهذا فإن البعض يرى أن الطريقة التكاملية للتصميم وفي ضوء اختلاف القرارات الإدارية وما تستلزمه من معلومات قد تختلف في خصائصها، فإن ذلك يعني عدم واقعية الطريقة التكاملية في العمل على توفير احتياجات المستخدمين من المعلومات الملائمة.

وأوضحت إحدى الدراسات التي قامت بها الجمعية الوطنية الأمريكية للمحاسبين أن هذه الطريقة تعد غير واقعية حتى بالنسبة للدول التي تعد رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتي تتوفر لدى مؤسساتها رؤوس أموال ضخمة وكوادر بشرية ذات مهارات عالية.

ثانياً - الطريقة الترابطية

جاءت هذه الطريقة لتتلافى عيوب الطريقة السابقة، أما فيما يخص أركانها فهي تتأسس على نفس أركان الطريقة التكاملية، حيث أن مفهوم اتجاه التصميم لا يختلف عما هو عليه في ظل الطريقة السابقة، حيث يبدأ في ضوء الأهداف والإستراتيجيات العامة التي حدتها الإدارة العليا وصولاً إلى ربط مخرجات كافة الأنظمة الفرعية باحتياجات مختلف القرارات التي تتخذها المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق تلك الأهداف والإستراتيجيات².

غير أنه خلافاً للطريقة التكاملية فإن ركن التماسك وفقاً للطريقة الترابطية يسمح بضمان الاستقلال النسبي للأنظمة الفرعية في إدخال بياناتها وتشغيلها وتحديثها واستبعادها مع الاحتفاظ بنوع من الترابط فيما بينها، مما يجعل هذه الطريقة تتخطى عيوب الطريقة السابقة والتي تعتمد على مركزية قاعدة البيانات، من خلال تصميم الأنظمة الفرعية كلا على حدا والاحتفاظ بقاعدة للبيانات خاصة بها تتفاعل مع الأنظمة الفرعية الأخرى بالاعتماد على شبكة اتصال، نظراً لصعوبة تصميم النظام الشامل كوحدة واحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تفاعل كل من الأنظمة الفرعية مع غيرها من الأنظمة.

ووفقاً لهذه الطريقة يعمل كل نظام فرعي من نظام المعلومات المحاسبي بالتجهيز الذاتي للمعلومات الخاصة به، مع التفاعل مع الأنظمة الفرعية الأخرى من خلال شبكة الاتصال لاستكمال احتياجاته من المعلومات لتكون له القدرة على تلبية احتياجات كافة المستخدمين للمعلومات في إطار الأهداف العامة للمؤسسة.

¹ محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم نظم المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص: 227-228.

² قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

1- مزايا الطريقة الترابطية للتصميم: تعطي هذه الطريقة العديد من المزايا لمستخدميها، تلخصها في ما يلي¹:

أ- تعمل على ضمان المزيد من السرية والحماية للبيانات خلافاً للطريقة التكاملية والتي تقوم على إتاحة كافة البيانات التي تنطوي عليها القاعدة العامة للبيانات لكافة المستخدمين.

ب- مع توسع نشاط المؤسسات الاقتصادية وتعدد مستوياتها الإدارية تطلب الأمر ضرورة تصميم نظام معلومات محاسبي اعتماداً على الطريقة الترابطية، من أجل تلبية احتياجات مختلف المستويات الإدارية من المعلومات التفصيلية التي تتوافق مع طبيعة نشاط مختلفة الوظائف والوحدات داخل المؤسسة دون إهمال احتياجات الأطراف الخارجية من المعلومات.

ج- بخلاف ما تقوم عليه الطريقة التكاملية والتي تعمل على توفير مخرجات موحدة لكافة المستخدمين بافتراض مقدرتهم على إجراء التعديلات المناسبة عليها لتصبح ملائمة لاستخداماتهم، مما قد يؤدي إلى عدم توفير الاحتياجات الفعلية للكثير منهم. فأن الهدف الرئيسي من هذه الطريقة هو العمل على تصميم نظام يوفر الاحتياجات الفعلية لكل مجموعة من مجموعة المستخدمين على حدا، وتزداد أهمية إتباع هذه الطريقة في الحالات التي تكون فيها احتياجات المستخدمين من المعلومات متفاوتة في نوعيتها.

د- في حقيقة الأمر نجد أن الطريقة الترابطية للتصميم قد أحدثت تغيراً كبيراً في فلسفة تصميم الأنظمة نتيجة للتطورات التكنولوجية في المكونات المادية أهمها الحاسبات الإلكترونية الصغيرة لأنظمة المعلومات ذات التكلفة المنخفضة نسبياً والتي تتيح تشغيل كم هائل من البيانات وتخزينها وتوصيلها بكفاءة عالية.

هـ- تتميز هذه الطريقة بالمرونة الكافية في تصميم أنظمة فرعية جديدة أو تعديل أنظمة قائمة في وقت قصير ودون أن يؤثر ذلك على بقية الأنظمة الفرعية القائمة التي ينطوي عليها النظام الشامل.

و- تقضي على أحد عيوب الطريقة التكاملية والمتمثلة في ربط المستخدمين بقاعدة واحدة للبيانات من خلال شبكة اتصال واحدة، وهذا أمراً غير واقعي لما يتطلبه من مهارات عالية في التصميم وأجهزة غاية في التعقيد. فالطريقة الترابطية تتميز ببساطة شبكة الاتصال، حيث تقتصر على الربط بين النظام الفرعي وكل من مستخدمي ذلك النظام والأنظمة الفرعية التي تتفاعل معه فقط.

ي- هذه الطريقة تعد مناسبة وفاعلة في الحالة التي تكون فيها مصادر البيانات متعددة ومتفرقة الأمر الذي يتطلب تشغيلها بمجرد وقوع الأحداث المرتبطة بها ودون الحاجة لتجميعها تمهيداً لتشغيلها مركزياً.

2- عيوب الطريق الترابطية: ما يعاب على هذه الطريقة أنها تنطوي على نوع من المبالغة في استقلالية الأنظمة الفرعية مما ينشأ نوع من الصعوبة في التنسيق بينها، ولكن هذا الأمر يمكن التغلب عليه من خلال حشد العناصر البشرية ذات المهارة العالية في مجال تصميم نظم المعلومات المحاسبية، مع ضرورة الالتزام بركني التماسك واتجاه التصميم من أعلى إلى أسفل².

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

² محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم نظم المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص: 231.

ثالثاً - الطريقة البنائية (من القاعدة إلى القمة)

تعتمد هذه الطريقة في فلسفتها على ضرورة بناء نظام المعلومات المحاسبي من الأسفل إلى الأعلى، لذا يبدأ هذا المدخل بتحليل العمليات المنفذة بالنظام ابتداءً من أدنى المستويات التنظيمية بالمؤسسة¹. ويتشابه هذا المدخل مع المداخل السابقة (الترايط والتراكم) من حيث التماسك بالنظر إلى المؤسسة والنظام نظرة شمولية متكاملة في إطار الأهداف والإستراتيجيات العامة، ولكن يختلف معهم من حيث المسار حيث أن الطريقتين السابقتين تفترضان بدأ عملية التصميم من الأعلى إلى الأسفل، أما هذه الطريقة تفترض عكس ذلك، حيث تتم عملية التصميم بشكل تراكم بنائي من القاعدة إلى القمة من خلال تحديد أهداف الجزئية أولاً ومن ثم تحديد الأهداف العامة في إطار الإستراتيجية العامة للمؤسسة.

1 - مزايا الطريقة البنائية

- تمكن هذه الطريقة من التحكم أكثر في أهداف النظم الفرعية، لأن في العادة الإدارة الدنيا تكون أكثر دراية بالمتطلبات الدقيقة لتحقيق أهداف النظم الفرعية.
- تعطي نوع من اللامركزية في اتخاذ القرارات وتحديد أهداف النظم الفرعية مما يعطي نوع من الاستقلالية.
- تمكن مختلف المستويات الإدارية من المشاركة في عملية التصميم، حيث أن عملية التصميم تصبح مثل ورشة بناء يتم وضع الأساس أولاً ومن ثم باقي عناصر المشروع لبنة لبنة مما يتيح التحكم أكثر في مشروع التصميم المقترح.

2 - عيوب هذه الطريقة: يمكن حصر مشكلات مدخل من القاعدة إلى القمة في ما يلي:

- يؤدي إلى تزويد الإدارة بحجم كبير من البيانات التي تكون غير ملائمة للقرارات التي تنوي الإدارة اتخاذها، مما يدفعها لإهمال هذه البيانات ويقل الاهتمام بنظام المعلومات المحاسبي ومن ثم قد لا ترغب الإدارة في تطويره².
- يعتبر هذا المدخل مكلف من الناحية المادية والبشرية، حيث يتطلب تسخير عدد كبير من المهارات العالية وتقنيات عالية.
- هذا المدخل مرهق بالنسبة للأفراد والإدارة ويتطلب فترة زمنية طويلة، لأن تصميم نظم فرعية لكل مستوى من المستويات الإدارية ومن ثم العمل على تحقيق الانسجام والتكامل بينها في كل مرحلة من مراحل البناء هو عمل مرهق ويتطلب الوقت والجهد الكافيين لتحقيق ذلك.

¹ نضال محمود الرححي، زياد عبد الحليم الذبية، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

² المرجع السابق، ص: 47.

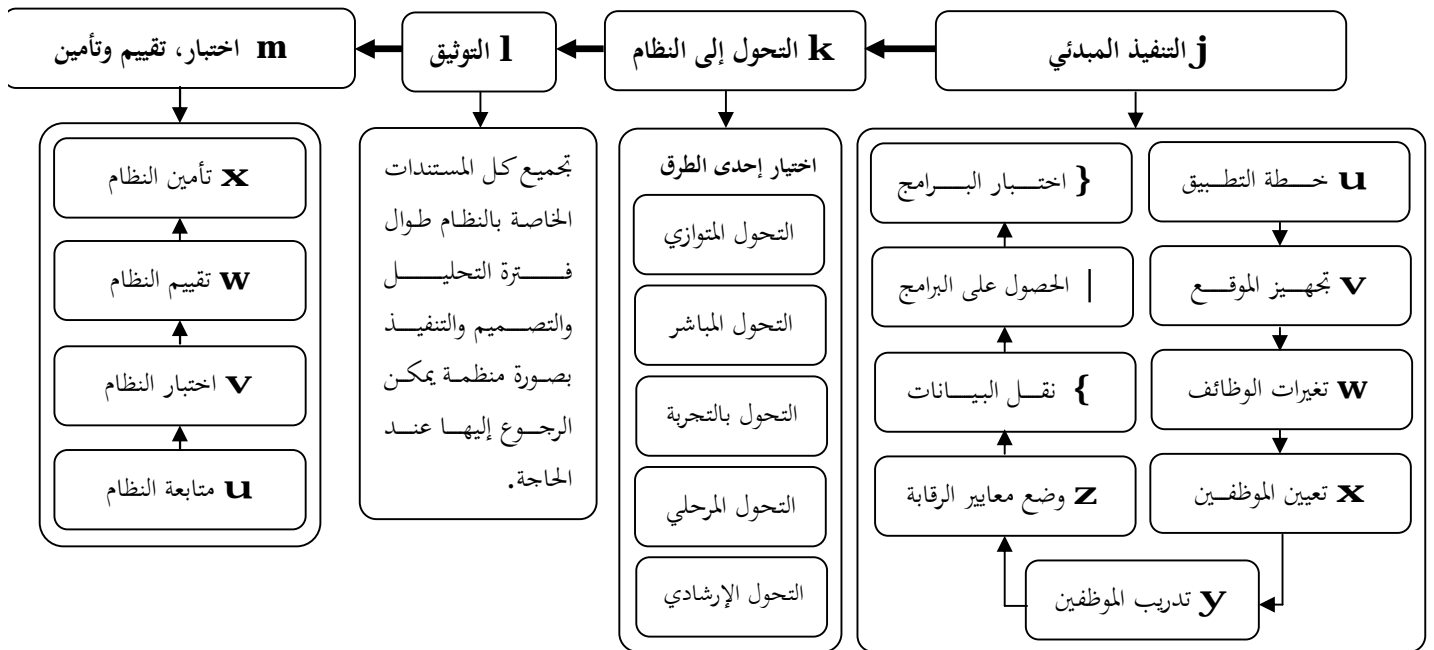
3- تنفيذ وصيانة نظام المعلومات المحاسبي

بعد إتمام مرحلتي التحليل والتصميم تأتي مرحلة تطبيق وتنفيذ النظام من خلال تحويل الأفكار النظرية إلى تجسيد في الواقع العملي من خلال تنفيذها:
 يدوياً: بإعداد الوثائق الخاصة بالنظام و الأدلة الخاصة بعملية التنفيذ.
 إلكترونياً: بوضع الأفكار وتنفيذها عملياً باستخدام برامج الحاسب الالكتروني.
 وتتم عملية التنفيذ بعدة خطوات أساسية انطلاقاً من وضع خطة التطبيق مروراً بنصب الأجهزة والمعدات، وصولاً في الأخير إلى التوثيق النهائي للنظام ومراقبته وحمايته ومتابعته وصيانته.

3-1- تنفيذ وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي

بعد الانتهاء من عملية تصميم النظام الجديد يقوم مصمم النظام بتطبيق واختبار الإجراءات الجديدة للتأكد من تحقيق الأهداف المرسومة لها، وكذا التحقق من الصعوبات أو العقبات التي يمكن أن تصادف عملية التنفيذ. وتتضمن عملية تطبيق النظام الجديد ضرورة القيام بمجموعة من الأنشطة الفرعية المتكاملة¹، مثل ما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (2-20): خطوات تنفيذ نظام المعلومات المحاسبي^(*)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على/ محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم الحاسوبية، مرجع سبق ذكره ، ص: 247.

¹ محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم الحاسوبية، مرجع سبق ذكره ، ص: 247.

^(*) ترمز الأرقام الموجودة في الشكل إلى خطوات أو مراحل متتابعة.

أولاً - التنفيذ المبدئي للنظام الجديد

1- وضع خطة تطبيق: وهي تلك الخطة التي تتضمن جدولة الأنشطة والموارد والمستلزمات المطلوب توفيرها لضمان سلامة التطبيق، كما تتضمن خلاصة بمواصفات النظام ونظمه ومكوناته وبرنامج شامل لتدريب الكوادر الفنية والإدارية، من محاسبين ومهندسين بصفة خاصة وكل المستخدمين بصفة عامة، بالإضافة إلى أنشطة جوهرية ذات صلة ببنوية لتطبيق نظام المعلومات المحاسبي مثل البرمجة، تهيئة ونصب الأجهزة والمعدات للنظام، شبكة الاتصال... الخ.

2- تجهيز الموقع: وتشتمل هذه الخطوة على¹:

أ- شراء الأجهزة: يتم في هذه الخطوة التعاقد على شراء الأجهزة التي تم اختيارها في مرحلة التصميم وتبدأ عملية الشراء بالاتصال بموردي الأجهزة لسؤالهم عن مدى استعدادهم لتوريد الأجهزة المطلوبة من خلال خطاب يسمى «طلب عرض الأسعار» ثم ترسل هذه الخطابات للموردين المحتملين مع تحديد أقصى حد لموعد استلام العروض. وبعد استلام العروض من الموردين يتم تقييمها تمهيدا لاختيار أفضلها.

ب- تجهيز المكان وتركيب الأجهزة: يتطلب شراء أجهزة جديدة تحديد المكان الذي ستوضع فيه ثم تسخير كل التسهيلات المطلوبة لتشغيلها. وعادة ما يخطط للانتهاء من تحضير المكان الملائم للأجهزة في تاريخ يسبق التاريخ المتفق عليه لوصول الأجهزة وبالانتهاء من تجهيز المكان تبدأ عملية تركيب الأجهزة.

ج- تحضير برامج التنفيذ: يمكن في هذه الحالة شراء برامج تطبيقية جاهزة مع تعديلها بما يتفق مع النظم التطبيقية التي سيتم تشغيلها على الحاسب. ومن ناحية أخرى هناك حالات لا يصلح معها استخدام البرامج الجاهزة، فقد يكون النظام التطبيقي المطلوب تشغيله على الحاسب معقد جدا أو يحتاج إلى مواصفات خاصة وضرورية لا تتوفر في البرامج الجاهزة.

3- تحديد التغيرات في الوظائف: تتضمن هذه الخطوة تحليل التغيرات في الوظائف الناتجة عن تنفيذ النظام الجديد، فغالباً ما يتم إلغاء بعض الوظائف المتعلقة بالنظام القديم خاصة إذا كان يدوياً، وإنشاء وظائف جديدة تتناسب والنظام الجديد، أو القيام بتعديل بعض الوظائف بما يتناسب ومتطلبات النظام الجديد².

4- اختيار وتعيين الموظفين: بعد تحديد التغيرات في الوظائف اللازمة في ظل نظام المعلومات المحاسبي الجديد، يُعد توصيفا للأنشطة المختلفة التي يتطلبها هذا النظام، وتقع مسؤولية اختيار وتعيين الموظفين على عاتق مدير الأفراد بالمؤسسة. وتعتبر خطوة اختيار وتعيين الموظفين الأكفاء من أهم خطوات تنفيذ النظام الجديد، لما في ذلك من أثر مباشر على فعالية وكفاءة هذا النظام³.

¹ نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبية، تحليل وتصميم نظم المعلومات الحاسوبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 224.

² محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم الحاسوبية، مرجع سبق ذكره، ص: 419.

³ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات الحاسوبية، مرجع سبق ذكره، ص: 147-148.

وغالباً ما يلاحظ عند التحول من النظام القديم إلى النظام الجديد حدوث بلبلة في أفكار موظفي المؤسسة خوفاً من الاستغناء عن خدماتهم، ونظراً لعدم ملاءمة كفاءاتهم ومهارتهم مع متطلبات النظام الجديد ونوع الوظائف الجديدة المطلوبة، والتي تختلف عن الوظائف الموجودة في النظام القديم.

5- تدريب الموظفين: يجب أولاً عقد دورات لعدد كبير من موظفي المؤسسة لتوعيتهم بمنافع واستخدامات النظام الجديد، هذا بجانب عقد دورات تدريبية متخصصة للموظفين الذين تختص وظائفهم في إدارة وتشغيل النظام الجديد، وخاصة أولئك الذين ستبقي المؤسسة عليهم وذوي الخبرة في أوجه أخرى من أوجه عمليات المؤسسة، وقد تعقد هذه الدورات في شكل محاضرات أو تدريب مباشر على تشغيل واستخدام النظام الجديد وغالباً ما يستخدم أسلوب المحاكاة عند التدريب من خلال المحاضرات¹.

ويتضمن التدريب كذلك الموظفين الجدد ذوي الخبرة المتخصصة في نظام المعلومات المحاسبي، حيث تهدف هذه الدورات إلى تدريب هؤلاء الموظفين على أسلوب إدارة وتشغيل النظام الجديد بكفاءة وفعالية تحت الظروف التشغيلية السائدة في المؤسسة .

ويجب مراعاة توعية موظفي النظام الجديد بدورهم في الهيكل التنظيمي للمؤسسة ككل، قبل البدء في خطوة التدريب الفني على عمليات النظام الجديد، وبذلك يكون الموظف على علم بأهمية وظيفته في تحقيق أهداف المؤسسة ككل والذي من خلاله تأمل المؤسسة في مساهمة هذا الموظف في تحقيق تلك الأهداف.

6- وضع أساليب ومعايير الرقابة: يبدأ تنفيذ هذه الخطوة بعد الانتهاء من تحديد التغيرات في وظائف النظام، ويقع الدور الرئيسي في التنفيذ على عاتق المحاسب الذي يجب عليه التأكد من وضوح مسار المراجعة كوسيلة فعالة من وسائل الرقابة على عمليات نظام المعلومات المحاسبي الجديد ويعتبر توثيق النظام من أهم عناصر وضوح مسار المراجعة، كما يجب كذلك مراعاة الفصل بين الوظائف والاختصاصات على ضوء التعديلات في وظائف النظام الجديد التي تطلب الأمر إنشائها.

7- نقل البيانات على ملفات التخزين: تتضمن هذه العملية نقل وإدخال البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبي الجديد، ويجب توخي الحذر والدقة خلال هذه العملية فقد تحدث بعض الأخطاء، فيجب مثلاً التحقق من صحة نقل أرقام الحسابات الخاصة بالعملاء، حيث أن بيانات هذه الملفات تلعب دوراً هاماً في اتخاذ قرارات منح الائتمان للعملاء...².

وغالباً ما تعد أكثر من صورة واحدة لملفات البيانات المحاسبية لتفادي مخاطر احتمال حدوث أخطاء قد تؤدي إلى إصابة الملف الرئيسي بالتلف أو ضياع محتوياته من بيانات.

8- الحصول على البرامج: تحتوي برامج الكمبيوتر اللازمة للنظام الجديد على كل من برامج ترجمة البرامج التطبيقية إلى لغة الآلة وبرامج التطبيقات المحاسبية نفسها. وقد حقق موردو نظم المعلومات خلال السنوات

¹ نضال محمود الرحي، زياد عبد الحليم الذبية، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 224
² محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 199-200.

الأخيرة نجاحاً كبيراً في إعداد قدر كبير من برامج التطبيقات الجاهزة التي تستخدم في نظم المعلومات الالكترونية، مثل برامج الرواتب والأجور، حسابات العملاء، إعداد التقارير المالية وما إلى ذلك¹.

ويمكن للمؤسسة الاختيار بين مختلف البدائل المعروضة أمامها سواء البرامج الجاهزة أو البرامج المعدة خصيصاً للمؤسسة بما يتطابق ونظام المعلومات المحاسبي الجديد.

ويجب على المؤسسة عند اختيار البرامج مراعاة ما يلي:

أ - **توافق البرامج الجديدة مع المعدات:** كما ذكرنا سابقاً أن للمؤسسة عدة خيارات، لذا يجب على المؤسسة أن تختار برامج تتوافق وأجهزة الكمبيوتر المستعملة، فمثلاً بعض البرامج الحديثة المتطورة لا تتلاءم وأجهزة المؤسسة القديمة نسبياً، وهذا سيؤدي إلى تعطيل النظام الجديد.

ب - **تحقيق البرامج الجديدة لمبدأ الرقابة:** يجب أن تتبنى المؤسسة برامج تحقق الرقابة على النظام في حد ذاته وأصول وممتلكات المؤسسة.

9 - **اختبار البرامج:** بعد الانتهاء من اختيار البرامج الجاهزة أو إنشاء البرامج داخل المؤسسة تتم عملية التحقق من إمكانية الاعتماد على هذه البرامج من خلال إجراء عمليات اختبار للبرامج، وبذلك يمكن اكتشاف وتصحيح الأخطاء اللغوية والمنطقية².

وفي الأخير يمكن القول أنه في هذه المرحلة (مرحلة التنفيذ المبدئي للنظام) يقوم مصمم النظام بتحديد الأجهزة والمعدات اللازمة لعمل النظام الجديد وشراء الحديد منها في حالة عدم توفره في المؤسسة أو استبدال البعض الآخر حسب متطلبات العمل، إضافة إلى تهيئة الأماكن لنصب الأجهزة والمعدات ومستلزماتها من حيث التأثيث، التجهيز، والتأكد من السلامة الأمنية والتهوية والرطوبة المطلوبة...

وبعد أن يتم التأكد من وضع خطة التطبيق ونصب الأجهزة والمعدات اللازمة يقوم مصمم النظام بعملية الاختبار للنظام من خلال تشغيله بصورة تجريبية للتأكد من نوعية الأداء العام للنظام ومعرفة درجة ونوعية استجابة النظام لحاجات ومتطلبات المستخدمين، حيث يتم من خلال هذه العملية معرفة مدى تلبية النظام للأهداف المرسومة له والتأكد من تجاوز وحل المشكلات والاختناقات التي كانت موجودة في النظام القديم وكذلك مدى تطابق النتائج مع الاحتياجات الأساسية للمستخدمين من النظام الجديد.

ثانياً - التحول إلى النظام الجديد

بعد الانتهاء من اختبارات النظام والتأكد من صلاحيته للاستخدام العملي تبدأ إجراءات التحول من النظام القديم إلى النظام الجديد ويحتاج تنفيذ هذه الإجراءات إلى التعاون التام بين محلي ومصممي النظم بالإضافة إلى ضرورة تنظيم وجدولة عملية التحول بدون أي ارتباك، وتتم عملية التحول بإتباع أحد الطرق الأربعة التالية:

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 148-149.

² محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 420.

1- **التحول الإرشادي:** تقوم المؤسسة باستخدام النظام كله من طرف مجموعة مختارة من المستخدمين ويتم تعميمه على باقي المستخدمين بعد أن يثبت النظام الجديد كفاءته¹.

2- **التحول المتوازي:** وهو المدخل الأكثر استخداماً في الحياة العملية حيث يقوم على تشغيل النظام الجديد على التوازي وفي وقت واحد مع النظام القديم لفترة معينة كافية حتى يقتنع المستخدمون بقدرة النظام الجديد على العمل بالكفاءة المطلوبة².

3- **التحول المباشر:** هذا المدخل يتصف بالمخاطرة لعدم وجود نظام آخر للرجوع إليه إذا ما حدث خطأ ما مع النظام الجديد³ وفي هذه الطريقة يتم الإيقاف الفوري للنظام القديم والتحول مباشرة إلى النظام الجديد وعادة ما يتم استخدامه في حالة صعوبة القيام بعملية التشغيل المتوازي للنظامين.

والجزائر استخدمت هذه الطريقة في التحول من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي في بداية سنة 2010، وهذا ما نصت عليه المادة 42 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي⁴ "تلغى ابتداءً من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ كل الأحكام المخالفة، ولاسيما الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أبريل 1975 و المتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

4- **التحول بالتجربة الرائدة:** وهو أسلوب ربط بين التحول المباشر والتحول بالتوازي مع السماح بالمقارنة بين النتائج وتقليل نسبة المخاطر والتكلفة إلى حدود مقبولة.

5- **التحول المرحلي:** و هنا يتم التحول إلى النظام الجديد خطوة خطوة حتى يتمكن المستخدمين من استخدام النظام بكفاءة.

و يلاحظ أن المفاضلة بين الاستراتيجيات الأربعة السابقة يتوقف على مجموعة من العناصر أهمها⁵:

- أ- الجهة الوصية على مهنة المحاسبة ومدى تأثيرها في المهنة.
- ب- الموقف المالي للمؤسسة .
- ج- خبرة الأفراد: فالمؤسسة التي يعمل بها أفراد ذوي خبرة في التحول المفاجئ يكون هو المفضل.
- د- درجة الاعتماد على النظام القديم: فإذا كانت المؤسسة تعتمد اعتماداً كبيراً على النظام القديم وهي لا تعاني من صعوبات مالية فإن المفضل هو التحول المتوازي.
- هـ- درجة تعقيد النظام: فكلما كان النظام مفصلاً فإنه يفضل الأخذ بالتحول المتوازي.
- و- درجة المقاومة: فكلما كانت درجة مقاومة التغيير كبيرة يفضل اعتماد التغيير المفاجئ.

¹ سرور علي سرور، تحليل وتصميم النظم - منهج مهيكلي، دار المريخ، الرياض، 2002، ص: 46.

² قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 421.

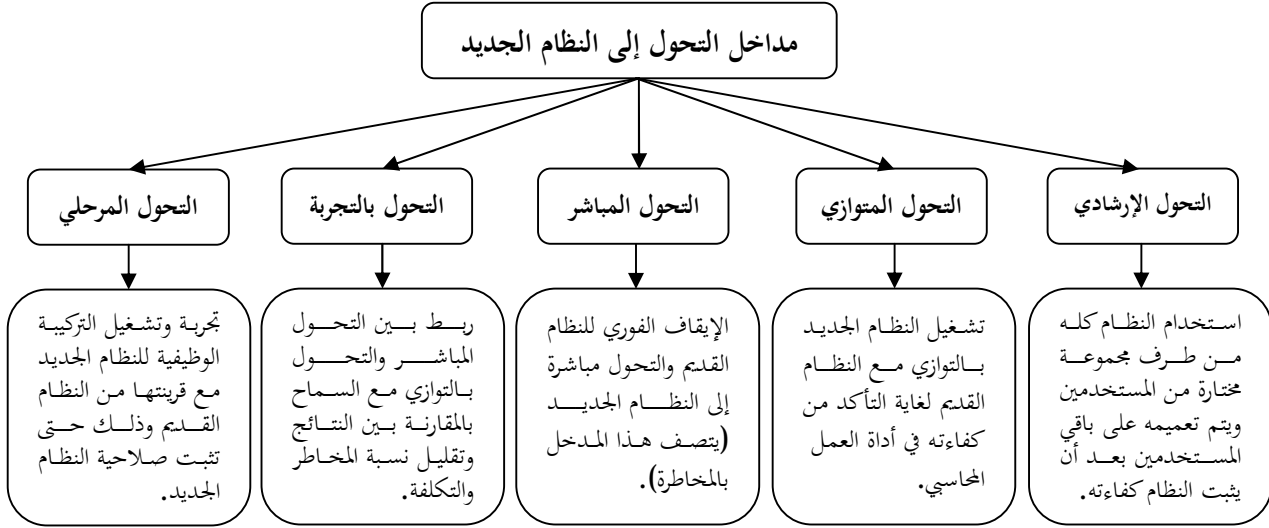
³ سرور علي سرور، تحليل وتصميم النظم - منهج مهيكلي، دار المريخ، الرياض، 2002، ص: 46.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 74، مرجع سبق ذكره، المادة 42.

⁵ محمد نسيان سويلم، تحليل وتصميم نظم المعلومات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، ص: 283.

والشكل التالي يختصر لنا المداخل الأربع السابقة الذكر:

الشكل رقم (2-21): مداخل التحول إلى النظام الجديد



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على/ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات الحاسوبية، مرجع سبق ذكره، ص: 421.

ثالثاً - التوثيق النهائي للنظام

يتطلب التوثيق النهائي للنظام تجميع كل المستندات الخاصة بالنظام طوال مراحل التحليل والتصميم والتنفيذ وحفظها بصورة منظمة للرجوع إليها مستقبلاً عند الحاجة إليها وهي عملية إجبارية على درجة كبيرة من الأهمية. كما يشمل التوثيق النهائي للنظام على الوثائق الخاصة بتحديد وتحليل المشكلة والوثائق التي تصف النظام الجديد، والأجهزة والبرامج والملفات المستخدمة والتي ستستخدم أثناء تشغيل النظام بحيث يمكن في أي وقت لاحق معرفة كيف تم تصميم النظام وكيف يعمل.

رابعاً - اختبار، تقييم وتأمين نظام المعلومات المحاسبي

بعد أن يتم التحول من النظام القديم إلى النظام الجديد بصورة كلية، يقوم مصمم النظام بتحديد فترة زمنية مناسبة لمراقبة عمل وأداء النظام الجديد والإجابة عن كل الاستفسارات التي يمكن أن ترد بشأنه¹. ومن خلال هذه المرحلة فإن مصمم النظام يمكن أن يقوم بتعديل بعض الإجراءات أو العمليات وفق ما يتناسب وطبيعة الأهداف المرسومة لعمل النظام الجديد في سبيل العمل على منع حدوث أي مشكلات أو اختناقات جديدة.

بعد الانتهاء من الخطوات السابقة، تكون مهمة مصمم النظام قد انتهت، وعليه أن يقدم تقريراً نهائياً للإدارة، حيث يتضمن هذا التقرير في الغالب ملخصاً بالآتي²:

- استعراضاً للعمل الذي قام به المصمم.

¹ محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم نظم المعلومات الحاسوبية، مرجع سبق ذكره، ص: 251.

² المرجع السابق، ص: 252.

- دليلاً مفصلاً بالإجراءات المحاسبية الجديدة التي سوف تستخدم.
- قائمة بنماذج المستندات والدفاتر والتقارير والقوائم المالية التي يقتضي استخدامها وفقاً للنظام الجديد.
- ولاختبار وتأمين نظام المعلومات المحاسبي يجب القيام بما يلي:

1 - متابعة النظام: يجب على نظام المعلومات المحاسبي الجديد أن يساهم في تحقيق ثلاثة أهداف وهي¹:

- الأهداف العامة مثل البساطة والمرونة...
 - أهداف الإدارة العليا للمؤسسة.
 - أهداف الإدارة التنفيذية.
- ويفشل النظام عندما لا يستطيع تحقيق هدف أو أكثر من هذه الأهداف، ويترتب على ذلك تعيين الإدارة خبير لدراسة النظام وحل المشاكل.

ويستخدم الخبير عدداً من الأساليب لمتابعة تنفيذ نظام المعلومات المحاسبي ومنها:

- الاستفسار من رجال الإدارة العليا والإدارة التنفيذية عن مدى رضاهم عن تقارير مخرجات النظام في تلبية احتياجاتهم من المعلومات المحاسبية الملائمة لأداء وظائفهم.
- تقييم أساليب الرقابة المتبعة في النظام للتحقق من فعاليتها في أداء وظائفها.
- ملاحظة موظفي مركز الكمبيوتر أثناء أداء عملهم خلال دورة تشغيل النظام للتأكد من سلامة تطبيق مواصفات النظام كما تم تصميمها.
- تقييم كفاءة أداء وظائف إعداد ومعالجة البيانات وتحديد ما إذا كانت تقارير المخرجات تعد طبقاً لجدولة التنفيذ السابق إعدادها في تصميم النظام.

2 - اختبار النظام: يقصد بعملية اختبار النظام سلسلة من الأنشطة الخاصة بفحص وقياس نوعية الأداء العام لنظام المعلومات المحاسبي، لمعرفة درجة ونوعية استجابة النظام لحاجات ومتطلبات المستخدمين.

وتتضمن هذه العملية فحص واختبار أربع مستويات²:

أ - اختبار المكونات: من خلال فحص أجزاء ومكونات النظام الجديد من حيث كفاءة البرامج والأجهزة والقدرة على الإنجاز.

ب - اختبار الوظائف الرئيسية: من خلال فحص وتدقيق كل وظيفة من الوظائف الأساسية للنظام الجديد.

ج - اختبار وظائف النظم الفرعية: وفي هذا المستوى يتم تدقيق وفحص أداء كل نظام فرعي من حيث كفاءة وظائفه ومكوناته، مع ضرورة التركيز على نشاط اختبار وفحص الطبيعة التكاملية لعمل النظم الفرعية التي يتشكل منها النظام ومن أهمها (نظم المحاسبة المالية، نظام الموازنات، نظام محاسبة التكاليف، ونظام التحليل المالي...).

¹ نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبية، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 231-232.

² سعد غالب ياسين، تحليل وتصميم نظم المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص: 182.

د - الاختبار على مستوى النظام الكلي: من خلال التأكد من استيفاء النظام الجديد للمعايير الموضوعية على المستوى الكلي من الإدارة العليا.

3- تقييم النظام الجديد: هذه الخطوة تتم بعد تنفيذ وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي لفترة من الزمن تكفي لإتمام دورة تشغيل كاملة، فتركز عملية التقييم أولاً على تحديد مدى التحقق الفعلي للأهداف المحددة مسبقاً بالإضافة إلى اكتشاف أي تعديلات هامة يحتاجها النظام، ويجب أن تكون عملية التقييم تحليلية في طبيعتها، ويجب أن يشمل التقييم على¹:

- مقارنة تكاليف التشغيل الفعلية للنظام الجديد مع التكاليف المقدرة مع تحليل الانحرافات بين التكاليفتين.
 - مقارنة أزمنا التشغيل الفعلية ومعدلات الأخطاء الفعلية مع المعدلات المقدرة.
 - تحليل شكاوي مستخدمي النظام والتأكد من وجود أسباب حقيقية... الخ.
- عادة ما توكل هذه المهمة إلى مديرين أو خبراء، وعادة ما يكون للمراجعين الداخليين دور كبير في هذه المهمة وقد يكون أحياناً من الأفضل الاستعانة بخبراء من خارج المؤسسة للقيام بعملية التقييم للاستفادة من خبرتهم في تقييم النظام الجديد.

ويترتب على فشل تقييم نظام المعلومات المحاسبي عدم القدرة على اتخاذ القرارات الملائمة، عند عدم قيامه بأداء الوظائف والمهام المتوقعة منه، وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى الفشل، ومن أهمها²:

- الفشل في إيجاد البيئة الملائمة لتنفيذ النظام الجديد بسبب:
 - الخطأ في تقدير قوة مقاومة العاملين للتغيير، وعدم رغبتهم في التحول إلى النظام الجديد.
 - عدم الحصول على الدعم الكامل من الإدارة العليا.
 - الفشل في تحقيق التكامل والتناسق بين نظام المعلومات المحاسبي الجديد والنظم الأخرى.
 - عدم التكامل بين الأجهزة والمعدات المستخدمة أو بين بعض البرامج وبعض الأجهزة.
- استخدام مقاييس غير ملائمة أساساً لتقييم أداء النظم.
- الفشل في فهم احتياجات العاملين داخل نظام المعلومات ورغباتهم.
- الفشل في تحديد احتياجات المستخدمين لنظام المعلومات المحاسبي.
- التقدير الخاطئ للقيود المفروضة على الموازنة.
- الفشل في تقدير المجال الزمني للفوائد المتوقعة.
- إهمال العوائد غير الملموسة.
- الفشل في إدراك أهمية عنصر التكاليف وتأثيره على النظام.

¹ قاسم محمد إبراهيم، زياد يحي السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 165.

² نضال محمود الرحيمي، زياد عبد الحليم الذبيبة، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 233-234.

- التركيز على عنصر التكاليف أكثر من اللازم مما يترتب عليه المغالاة في التكاليف و المبالغة في أهميتها وتأثيرها على نتائج التقييم.

- الفشل في التعرف على المخاطر المحيطة بنظام المعلومات المحاسبي وعدم الحصر الكامل لها.

- عدم تخصيص الوقت والجهد الملائمين لتقييم الأصول الرأسمالية المستخدمة في نظام المعلومات.

- الفشل في تنفيذ النظام و تجهيزه للعمل في نطاق الفترة الزمنية المخصصة .

- الفشل في شرح النظام وتبسيطه للمستخدمين و تدريبهم عليه وإقناعهم باستخدامه.

4- تأمين النظام: يتعرض نظام المعلومات المحاسبي عموماً لمخاطر إدارية، التي تحدث بفعل فاعل والتي تتمثل في تسلسل من ليس لهم الحق سواءً بغرض الحصول على البيانات والمعلومات أو البرامج المحملة أو التدخل لتنفيذها أو تعديلها أو تدميرها مما يؤثر على انتظام سير العمل أو تعطيله جزئياً أو كلياً. ولتجنب مثل هذه المخاطر يجب مراعاة¹:

- تأمين أجهزة الحواسيب و الاعتماد على تقنيات الحماية عالية الجودة.

- الاعتماد على برمجيات المعلومات الحديثة التي تؤمن الحماية الكافية ضد قرصنة المعلومات.

- تأهيل الكوادر البشرية المختصة في أمن المعلومات والمراقبة الدورية لتدفق المعلومات داخل نظام المعلومات.

- وضع قوانين وعقوبات صارمة ضد قرصنة المعلومات داخل المؤسسة.

¹ علاء عبد الرزاق السالمي وآخرون، تقنيات المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 255-258.

3-2- متابعة وصيانة نظام المعلومات المحاسبي

يمكن إطالة عمر النظام الجديد من خلال برامج صيانة مستمرة تجعله متلائماً مع البيئة التي يعمل بها والتي تتصف بالتغيرات الشديدة على فترات قصيرة نسبياً، ويقصد بعملية الصيانة: حذف أو إضافة أو تعديل أو تحسين في عنصر من عناصر النظام أو أحد مكوناته.

ويجب التأكيد على نقطة هامة جداً وهي ضرورة توثيق أي عملية حذف أو إضافة أو تعديل في النظام أو في البرامج المستخدمة بمعنى أنه يجب تحديث وثائق النظام أولاً بأول بعد أي عملية تعديل أو تغيير في أحد عناصره أو مكوناته أو برامجه.

أولاً - مفهوم صيانة نظام المعلومات المحاسبي

يمكن توضيح عملية صيانة النظام من خلال التعاريف التالية¹:

1- هي مرحلة من مراحل إعادة البناء و المراقبة والتي تتطلب فحص وتغيير وتعزيز نظام المعلومات المحاسبي وجعله مفيداً أكثر في تحقيق أهداف المستخدمين.

ويتضح من هذا التعريف أن صيانة النظام هي:

- مرحلة من مراحل دورة حياة نظام المعلومات المحاسبي.
- العملية الرئيسية التي تنجز في إطار صيانة نظام المعلومات المحاسبي هي الفحص والتغيير والتعزيز.
- الهدف الجوهرى للصيانة هو جعل النظام مفيداً للمستخدمين بشكل خاص وللمؤسسة بشكل عام.

2- تعني الصيانة، ضمان استمرارية نظام المعلومات المحاسبي في العمل وفق ما تم التخطيط له وذلك من خلال صيانة الأجهزة و المعدات المستخدمة في النظام و البرمجيات المعتمدة في تطبيقاته.

ويتضمن هذا التعريف بعدين أساسيين وهما²:

- العمليات الأساسية لصيانة النظام هي صيانة الأجهزة والمعدات و البرامج.
- الهدف الجوهرى لصيانة نظام المعلومات المحاسبي هو ضمان ديمومة النظام.

3- الصيانة هي عملية إصلاح العطل والتلف الناتج عن استخدام نظام المعلومات المحاسبي إلى جانب الوقاية من العطل و تجنب حدوثه على النحو الذي يحافظ على كفاءته وفاعليته.

وهناك بعدان أساسيان في هذا التعريف وهما:

- تحديد نوع الصيانة المطلوب تنفيذها بالصيانة الوقائية والصيانة العلاجية.

¹ محمد عبد حسين الطائي، صيانة وإدامة نظم المعلومات الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص:19.
² المرجع السابق، ص:20.

- الهدف الجوهرى للصيانة هو المحافظة على كفاءة وفاعلية نظام المعلومات المحاسبي.

4- صيانة النظام هي مجموعة من المتطلبات المادية والبشرية والإجراءات الضرورية لإدامة نظام المعلومات المحاسبي وضمان استمراره في العمل.

يؤكد هذا التعريف ثلاثة أنواع من المتطلبات وهي¹:

- متطلبات مادية والمتمثلة في الأجهزة والمعدات.
- متطلبات بشرية والمتمثلة في العنصر البشري الذي يسهر على عملية الصيانة.
- الإجراءات وهي مختلف الخطوات والبرامج المعدة لضمان نجاح عملية الصيانة.

ومن خلال المفاهيم الأربعة السابقة نستنتج أن الهدف الجوهرى لصيانة نظام المعلومات المحاسبي هو الحفاظ على استمرارية قيامه بالدور المنوط به والمتمثل في توفير المعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة، للجهات المستفيدة من داخل المؤسسة أو خارجها، و هذا لن يتم إلا بتوفر مقومات الصيانة والمتمثلة في التجهيزات والمعدات اللازمة للصيانة، الكفاءات البشرية القادرة على الصيانة و الإجراءات والخطط الضرورية للصيانة.

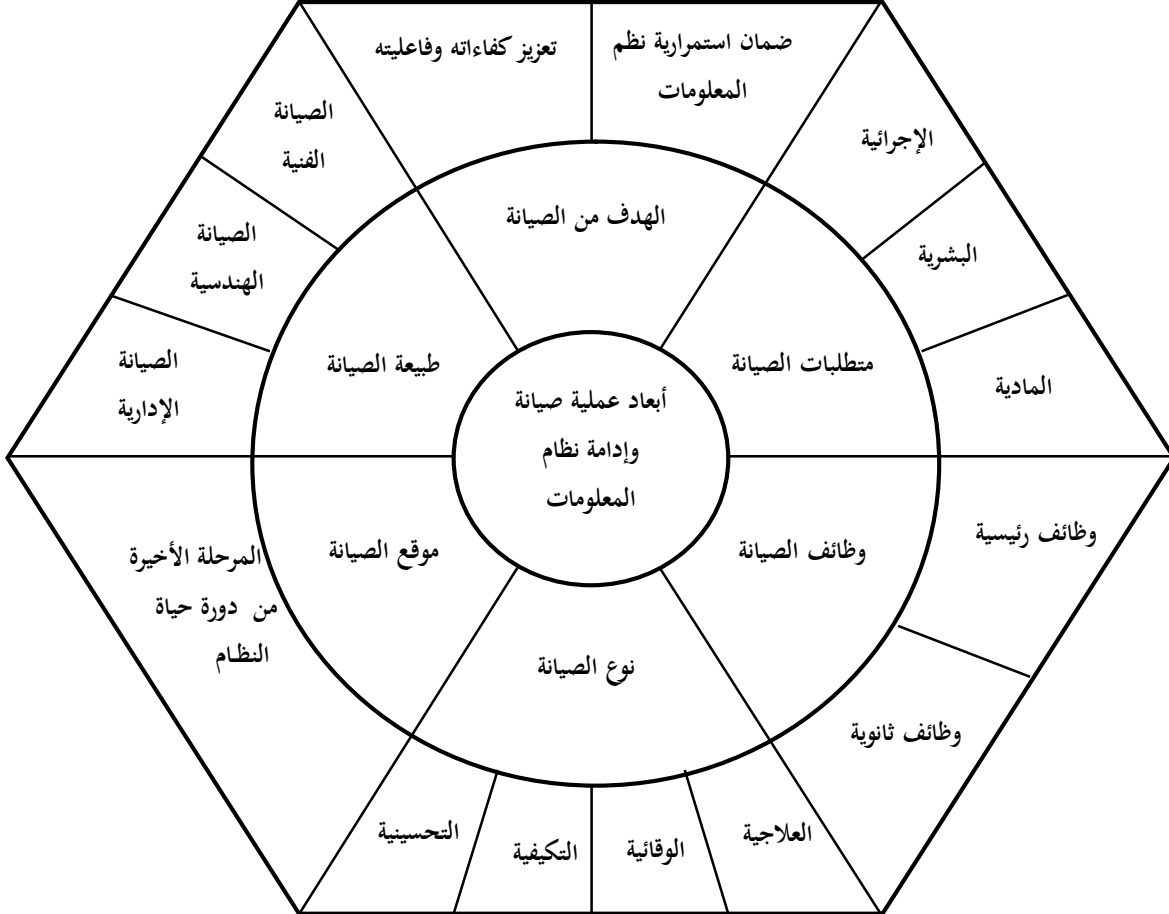
ويمكن في الأخير استخلاص أن عملية الصيانة هي إحدى مراحل دورة حياة نظام المعلومات التي تضم مزيجاً من الأنشطة الإدارية والهندسية والفنية التي يتم فيها تنفيذ العمليات التي تمنع حدوث العطل في الأجهزة والمعدات والبرامج والنظم المستخدمة وتصليحها وتحسينها وتطويرها من خلال توفير المتطلبات المادية والبشرية والإجرائية على النحو الذي يضمن المحافظة على هذا النظام واستمراره في أداء الدور المنوط به على أكمل وجه.

¹ محمد عبد حسين الطائي، صيانة وإدامة نظم المعلومات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص:20.

ثانياً - أبعاد صيانة نظام المعلومات المحاسبي

يمكن تجسيد أهم أبعاد صيانة نظام المعلومات المحاسبي في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-22): الأبعاد الرئيسية لصيانة نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: محمد عبد حسين الطائي، صيانة وإدامة نظم المعلومات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص:23.

ويبين الشكل أعلاه ما يلي¹:

- 1- موقع مرحلة الصيانة: تعد عملية صيانة النظام من أهم مراحل دورة حياة نظام المعلومات المحاسبي.
- 2- طبيعة الصيانة: تشمل صيانة نظام المعلومات المحاسبي على ثلاث فعاليات رئيسية وهي:
 - الصيانة الفنية وتنصب على الأجهزة والمعدات والبرمجيات.
 - الصيانة الهندسية وتنصب على تهيئة وترتيب مواقع نصب الأجهزة و المعدات ومتطلبات الحماية.
 - الصيانة الإدارية وتركز على تحديث وتعديل الإجراءات وتطويرها وتطوير الأفراد العاملين في نظام المعلومات المحاسبي.

¹ محمد عبد حسين الطائي، صيانة وإدامة نظم المعلومات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص:20.

3- أنواع الصيانة: تتعدد أنواع الصيانة تبعاً للأساس المعتمد في التصنيف، منها الصيانة الدورية، الصيانة المستمرة، الصيانة المخططة، الصيانة غير المخططة... الخ.

4- مستلزمات الصيانة: تتطلب عملية صيانة نظام المعلومات المحاسبي ثلاثة أنواع من المتطلبات (المادية، البشرية، الإجرائية)

5- الهدف من الصيانة: تهدف عملية الصيانة إلى المحافظة على استمرارية عمل النظام و أدائه الدور الذي صمم من أجله، وتطويره ليتلاءم و المتغيرات الحاصلة في محيط المؤسسة، من أجل تلبية الاحتياجات الضرورية من المعلومات المحاسبية للمؤسسة والأطراف الخارجية، وتهدف أيضاً إلى تدنية تكلفة المعلومات من خلال التحديث المستمر لنظام المعلومات المحاسبي.

6- وظائف الصيانة: تتلخص وظيفة الصيانة في حماية النظام من التعطل، من خلال حماية مكوناته، وحمايته من المخاطر: مثل الحريق والغبار وانقطاع التيار الكهربائي وما شبهها.

ثالثاً - أهمية صيانة نظام المعلومات المحاسبي

تعد صيانة نظام المعلومات من أهم الأنشطة التي تستحوذ على اهتمام المؤسسة بسبب أهمية هذه العملية من جهة ويسبب تكاليف الصيانة وتكاليف الأنظمة الجديدة أو المطورة. ويمكن حصر أهمية صيانة نظام المعلومات المحاسبي في النقاط التالية¹:

1- الاستخدام الكفء لنظام المعلومات المحاسبي: تهدف عملية صيانة نظام المعلومات المحاسبي إلى المحافظة على كفاءة وفاعلية هذا النظام وجعله يعمل دائماً في المستوى المطلوب وبالكيفية المطلوبة من خلال التحديث والصيانة المستمرة.

2- ديمومة الطاقة: مع مرور الزمن يفقد نظام المعلومات المحاسبي حيويته بسبب التقادم أو بسبب المتغيرات التي تحيط بهذا النظام، ومن أجل المحافظة على الطاقة الكاملة لنظام المعلومات المحاسبي وجب على المؤسسة القيام بعمليات الصيانة بشكل مستمر من أجل إبقاء طاقة الإنتاج المعلوماتية في نظام المعلومات المحاسبي مرتفعة وتفي بأغراض متخذي القرار.

3- الأثر الاقتصادي: تتحمل المؤسسات نفقات عالية جراء عمليات الصيانة التي تقوم بها على نظام المعلومات، من تكاليف متعلقة بالمعدات والتجهيزات وتكاليف إدارية وتكاليف الأفراد... الخ، وفي المقابل لعملية الصيانة مردودية إيجابية غير مباشرة من خلال تخفيض تكاليف إنتاج المعلومات وتخفيض تكاليف النظام ككل من

¹ محمد عبد حسين الطائي، صيانة وإدامة نظم المعلومات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

خلال وقايته من التوقف الذي قد يحمل المؤسسة تكاليف كبيرة، وهناك علاقة طردية بين تكاليف الصيانة والعامل الزماني المتمثل في تشغيل النظام .

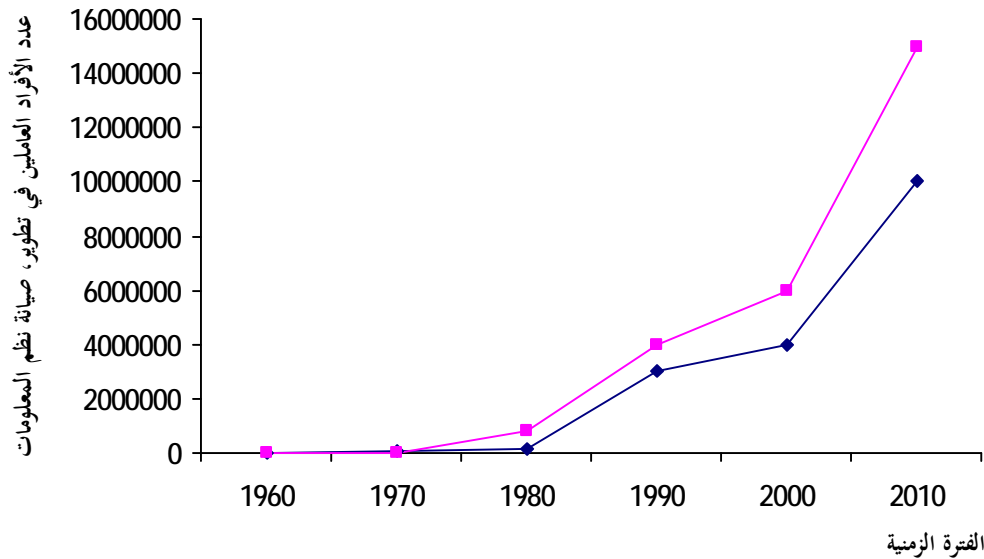
ولوحظ في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين اهتمام عالمي بصيانة نظم المعلومات حيث أصبح العاملون في مجال صيانة نظم المعلومات أكثر من العاملين في تصميم النظم، إذ أصبح هذا النشاط عامل جذب. والجدول التالي يبين ذلك¹:

الجدول رقم (2-2): عدد الأفراد العاملين في الصيانة بعدد العاملين في تطوير الأنظمة الجديدة

2010	2000	1990	1980	1970	1960	
10000000	4000000	3000000	180000	65000	8500	عدد الأفراد العاملين في تطوير الأنظمة الجديدة
15000000	6000000	4000000	800000	35000	1500	عدد الأفراد العاملين في صيانة نظام المعلومات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على محمد الطائي، صيانة وإدامة نظم المعلومات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص:24.

الشكل رقم (2-23): عدد الأفراد العاملين في الصيانة بعدد العاملين في تطوير الأنظمة الجديدة



الأفراد العاملين في صيانة نظم المعلومات — الأفراد العاملين في تطوير نظم المعلومات

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول السابق.

¹ محمد عبد حسين الطائي، صيانة وإدامة نظم المعلومات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص:23.

خلاصة الفصل:

تمر عملية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من المراحل الأساسية وهي: عملية تحليل نظام المعلومات المحاسبي، تهتم بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع الموضوعي من أجل الوصول إلى فهم صحيح للمشكلات وتهيئة الحلول والبدائل المقترحة تمهيداً لمرحلة التصميم، وتعني هذه العملية تجزئة وتفكيك النظام إلى أجزائه ومكوناته بهدف فحص ودراسة وتحديد الأجزاء والمكونات واختبار أوضاعها وتشخيص علاقاتها بما يؤدي في النهاية إلى فهم طبيعتها ووظائفها ودور كل نظام فرعي في سياق عمل النظام ككل" وعلى المحلل الأخذ في الحسبان كل القيود الداخلية والخارجية التي من الممكن أن تؤثر على عمل النظام. و تمر عملية تحليل النظام بخطوات أساسية تتمثل في (دراسة المشكلات وأسباب التحليل، تحديد المشكلة، دراسة قيود التحليل، فهم وتقييم النظام الحالي، تحليل المستندات، تحليل نتائج الدراسة، تحديد احتياجات المستخدمين، تحديد متطلبات النظام، دراسة الجدوى وأخيراً تقرير تحليل النظام).

أما الخطوة الثانية بعد التحليل فهي تصميم نظام المعلومات المحاسبي و التي تعبر عن "عملية وضع خطة لترتيب أجزاء النظام في شكل متكامل يفي بالأهداف المطلوب تحقيقها من النظام. بحيث تتضمن هذه الخطة الكيفية التي يتم بها ترتيب الأجهزة وكيفية استخدامها وكذا مدى إمكانية تحقيق التنسيق بين الأنشطة وإجراءات التشغيل.

عند تصميم نظام المعلومات المحاسبي يتبع المصمم أحد المناهج التالية: (منهج الأنظمة، المنهج السلوكي، منهج نموذج قاعدة البيانات، منهج طريقة الهيكل التنظيمي و منهج وظائف المؤسسة الاقتصادية)، كما يجب الاعتماد عند التصميم على ثلاثة مبادئ أساسية: مبدأ تكامل و ترابط عمليات المؤسسة و أقسامها، مبدأ كتابة البيانات وتحرير المستندات مرة واحدة و مبدأ الرقابة.

وتمر عملية تصميم النظام بخطوتين أساسيتين تتمثل الخطوة الأولى في المسح الميداني الشامل للمؤسسة الاقتصادية أما الخطوة الثانية فتتمثل في تصميم النظام الجديد، كما تعتمد هذه العملية أيضاً على طريقتين في التصميم وهما: (الطريقة الترابطية للتصميم أو الطريقة التكاملية للتصميم).

أما المرحلة الأخيرة من عملية بناء وتحديد نظام المعلومات المحاسبي فتتمثل في التنفيذ والصيانة، حيث تتمثل عملية التنفيذ في مجموعة من الخطوات الأساسية هي: تطبيق النظام الجديد والتي تتلخص في (وضع خطة تطبيق، تنصيب الأجهزة والمعدات اللازمة) ثم التحول إلى النظام الجديد وهناك أربع أساليب معروفة في عملية التحول من النظام القائم إلى النظام الجديد و تتمثل في: التحول المتوازي أو التحول المباشر أو التحول بالتجربة الرائدة أو التحول المرهلي أما المرهلتين الأخيرتين من تنفيذ النظام فتتمثلان في التوثيق النهائي للنظام والاختبار والتأمين.

أما صيانة النظام فهي تمثل مرحلة إعادة بناء و مراقبة نظام المعلومات المحاسبي و التي تتطلب الفحص والتغيير وتعزيز النظام وجعله مفيداً أكثر في تحقيق أهداف المستفيدين منه والتي تمكن من إطالة عمره.

الفصل الثالث:

اقتصاد المعرفة وتحقيق الميزة التنافسية

تمهيد:

منذ القدم كان للمعرفة دور مهم في خلق الثروة وتراكمها في الاقتصاد من خلال تحويل الموارد المتاحة إلى سلع وخدمات وفي حدود ضيقة، إلا أن الجديد اليوم هو حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في الاقتصاد، أكبر مما سبق وأكثر عمقا مما كان معروفاً، وفي ظل اقتصاد المعرفة لم يعد هناك حدود لدور المعرفة في تحويل الموارد، بل وتعدت في دورها كل حدود، وأصبحت تخلق موارد جديدة ولا تكفي بتحويلها فقط، وأكثر من ذلك أنها أصبحت تمثل أحد أهم عناصر الإنتاج مقارنة بالمدخلات الأخرى¹.

وتعد المعرفة اليوم أحد المتطلبات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في بيئة الأعمال الحديثة، لذا كان لزاماً على المؤسسة باعتبارها نظام مفتوح أن تجاري اقتصاد المعرفة من خلال تهيئة الأرضية المناسبة له لتبني مختلف تطبيقاته خاصة في مجال نظم إدارة المعرفة في سبيل تحقيق ميزة تنافسية بكفاءة أكبر اعتماداً على مختلف التطبيقات والمميزات التي تتيحها المعرفة.

ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب هذا الفصل قمنا بتقسيمه كما يلي:

- 1- مفهوم وآليات اقتصاد المعرفة.
- 2- المفاهيم المرتبطة بالميزة التنافسية.
- 3- الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة.

¹ هيثم أحمد حسين عبد المنعم، اقتصاد المعرفة وأثره على الممارسات المحاسبية وتدقيق الحسابات، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس "اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزيتونة الأردنية عمان - المملكة الأردنية الهاشمية، 25 - 27 أبريل 2005.

1- مفهوم وآليات اقتصاد المعرفة

لقد تعددت المفاهيم التي ارتبطت بهذا الاقتصاد منها: الاقتصاد المبني على المعرفة، الاقتصاد الجديد، الاقتصاد ما بعد الصناعي، الاقتصاد اللامادي، اقتصاد المعلومات...، ولا شك أن تحديد مفهوم اقتصاد المعرفة كفيل بفض هذا الاشتباك أو على الأقل فيه الكثير من التوضيح.

1-1- المفاهيم المرتبطة بالمعرفة

تتمثل النقطة المحورية في الحديث عن اقتصاد المعرفة في أن المعرفة أصبحت سلعة، والتعريف السلعي هنا لا يعني المكون المادي، ولكن أصبح هناك منتج له سعر ويتم التداول عليه ويؤثر على الإنتاجية الكاملة لعناصر الإنتاج سواء على المستوى الكلي أو على مستوى المؤسسة¹.

والتطور الاقتصادي في وقت سابق وعلى مدى زمني ليس بقصير كان يعتمد في الأساس على ثنائية القوة المحركة والمادة الخام. أما الآن، ومنذ الربع الثالث من القرن العشرين، فإن تغييرات كبيراً قد أخذت في الحدوث، ولا يزال في تصاعد متواصل وهو بروز أهمية المحتوى المعرفي كميز للمنتج أو الخدمة أكثر من أهمية أية عناصر أخرى مكملته. والحديث بالإشارة هنا أنه بدء تناقص أهمية وقيمة المواد الخام في ضوء تزايد التشييد والتفصيل المعرفي لمواد جديدة ليس لها مثيل في الطبيعة، وتتميز بمواصفات واستخدامات لم يكن لها وجود في خيال الإنسان في أزمنته السابقة.

أولاً - مفهوم المعرفة

كانت المعرفة منذ الأزل المولد الرئيسي لكل الأنشطة الإنسانية، مهما كان نوعها وتوجهها ومستواها، ولكنها لم تستثمر استثماراً حقيقياً، ولم يُلتفت إلى أهميتها الفعلية إلا مع نهاية الألفية السابقة وبداية الألفية الحالية، بحيث تحولت إلى ركن أساسي من أركان الاقتصاد العالمي، الذي تحرر من قيود رأس المال، والعمال، واتكأ على المعرفة إما بشكل كلي فيما يعرف باقتصاد المعرفة، أو شبه كلي فيما يعرف، بالاقتصاد المبني على المعرفة، إلا أن هذين المصطلحين يعرفان على وجه الإجمال بين المختصين باسم (اقتصاد المعرفة).

ومن المهم أن نلفت الانتباه إلى أن المعرفة تصبح دون جدوى اقتصادياً ما لم تستخدم في إطار إستراتيجي، أي ما لم تستخدم كوسيلة في تحقيق هدف خاص بمنتج أو بخدمة أو بعلاقات أو بنظم أو بحسن استغلال الفرص... الخ.

¹ حاتم القرناشي، الاقتصاد المعرفي وصورة عصرية للدولة والمجتمع، مؤتمر جماعة الإدارة العليا السادس والثلاثون، الاقتصاد المعرفي والدولة الحديثة، الإسكندرية، 24-28 أكتوبر 2000.

وهكذا يمكن الإشارة إلى الابتكار كشكل رئيسي للاستخدام الإستراتيجي للمعرفة. وفي هذا الخصوص فإن أي منتج هو منظومة من المكونات والمحتويات ، والتي تتعرض فرادى أو في مجموعات إلى موجات ودرجات من الابتكار يكون من شأنها إحداث تغيير تكنولوجي.

المعرفة إذن أساس للابتكار، والابتكار هو العملية التي تقود إلى التغيير التكنولوجي، والذي هو الآلية الرئيسية لتحقيق التنافسية وخلق أسواق جديدة لم تكن موجودة من قبل¹.

ولا شك أن التطور المتنامي تجاه أهمية ودور المعرفة كقاطرة تقود الاقتصاد، جاء نتيجة للاستجابة لعمليات وتداعيات عوامل ومظاهر التطور المرتبط بكل من التسارع المعرفي والعولمة والتغيرات التكنولوجية وزيادة حدة وعمق وكثافة المنافسة العالمية².

1 - المعرفة اصطلاحاً

- أ- تعرف المعرفة على أنها "الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والدراسات الطويلة في مجال معين"³.
- ب- تعني المعرفة أيضاً "الرصيد المعرفي الناتج من حصيلة البحث العلمي والتفكير الفلسفي والدراسات الميدانية والتطوير والابتكار وغيرها من أشكال الإنتاج الفكري للإنسان عبر الزمن"⁴.
- ج- المعرفة هي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدرجات الحسية والقدرة على الحكم، وتلقي المعلومات وإخراجها بما تدركه حواسنا، والمعلومات وسيط لاكتساب المعرفة ضمن وسائل عديدة كالحس والتخمين والممارسة الفعلية...⁵.
- د- ولقد عُرِّفت كذلك على أنها معلومات بالإضافة إلى روابط سببية تساعد في إيجاد مهني للمعلومات وتتولى إدارة المعرفة إيجاد هذه الروابط أو تفصلها، إضافة إلى أن المعرفة مزيج من الخبرة والقيم والمعلومات السياقية وبصيرة الخبير التي تزود بإطار عام لتقييم ودمج الخبرات والمعلومات الجديدة، فهي متأصلة ومطبقة في عقل العارف بما⁶.
- هـ- المعرفة هي القدرة على تفسير البيانات والمعلومات واستيعابها ، واستحضارها سواء أكانت ضمنية أم ظاهرية لأداء المهمات الموكلة للأفراد بإتقان وتميز عالٍ يساهم في ديمومة الميزة التنافسية بشكل عام⁷.

¹ محمد رؤف حامد، "اقتصاد المعرفة والدور المحوري للابتكار والتغيير التكنولوجي"، مجلة المدير العربي، جماعة الإدارة العليا، مصر، أبريل 2002، العدد 158، ص: 44-45.

² نبيل علي، المعرفة ومفاهيم التقدم، وثيقة مقدمة في مؤتمر جماعة الإدارة العليا السادس والثلاثون، الاقتصاد المعرفي والدولة الحديثة، الإسكندرية، 24-28 أكتوبر 2000.

³ حسين مصطفى الهاللي، إدارة المعرفة بين الإبداع المحاسبي وإبداع المحاسبين، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع حول: إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة الأردنية، 26-28 أبريل 2004.

⁴ علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000، ص: 57.

⁵ حسانه محي الدين، اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2004، العدد 2، المجلد 9.

⁶ عبد الستار العلي وآخرون، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، 2009، ص: 25.

⁷ العاني علي فائق جميل، دور إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية، مطابع جامعة بغداد، العراق، 2004، ص: 45.

و- المعرفة هي مزيج من المعلومات والتكنولوجيا والخبرة والمهارة والحكمة والتي تحمل سمات الابتكار والإبداع والتجديد¹.

ز- المعرفة هي عبارة عن معلومات بالإضافة إلى روابط سببية تساعد في إيجاد معنى للمعلومات وتتولى إدارة المعرفة إيجاد هذه الروابط أو تفصلها².

ح- تعرف المعرفة أيضا أنها حصيلة استخدام البيانات والمعلومات والتجربة التي تم الحصول عليها عن طريق التعلم والممارسة، وهي التي تمكن من يملكها من التجاوب مع المستجدات التي تواجهه و تجعله أكثر قدرة على الوصول إلى حلول أفضل للمشاكل التي تقع في مجال معرفته³.

وعليه فإن المعرفة، بصورة عامة، تتعلق بما يمكن أن يمتلكه الشخص من رصيد متراكم من المعلومات التي يكتسبها عن طريق مؤهلاته العلمية والعملية من خلال الدراسة والعمل في مجال معين لفترة طويلة نسبيا من الزمن.

2- المعرفة كمورد: تتميز في كفاءة فاعليتها عن الموارد المادية الأخرى من حيث⁴:

- تنامي المعرفة كماً وكيفاً بالانتشار والمشاركة ، كما يتجدد تأثيرها ويتعاضم بالتفعيل.
- المعرفة منتج متزايد القيمة والعائد.
- المعرفة أقل قابلية للفقء أو الضياع أو الاستهلاك أو الفساد أو انتهاء الصلاحية.
- المعرفة أكثر قابلية للتحويل والانتقال والتوليف والاشتقاق والتجديد والتوليد بدرجة عالية من السرعة وبتكلفة أقل.

ثانياً - مقومات المعرفة واتجاهاتها

1- مقومات المعرفة: يمكن تحديد المقومات الأساسية التي تستند عليها المعرفة، بصورة عامة. كالآتي⁵:

- أ- التأهيل العلمي المناسب للأفراد، والذي يأتي عن طريق الدراسة الأكاديمية في مجال تقنيات المعلومات والعلوم المختلفة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة معها، إضافة إلى ضرورة إدامة ذلك من خلال التعليم المستمر في سبيل الإلمام بأحدث التغيرات والإضافات في وسائل وتقنيات المعلومات الحديثة والعلوم المختلفة ذات العلاقة معها.
- ب- التأهيل العملي المبني على الممارسة الفعلية في التعامل مع وسائل وتقنيات المعلومات الحديثة والتعرف على مكوناتها وكيفية استخدامها وماهية الاستخدامات المتعددة والثانوية لكل منها.

¹ إنعام محسن حسن زويلف، أثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي - دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، 2008، العدد 05، ص: 221-250.

² الزبادات محمد عواد أحمد ، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005، ص:3.

³ نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، علم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع و جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 10.

⁴ هيثم أحمد حسين عبد المنعم، اقتصاد المعرفة وأثره على الممارسات المحاسبية وتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص: 4-5.

⁵ زياد هاشم يحيى، ناظم حسن رشيد، المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة الزيتونة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، 25 - 27 أبريل، 2005.

ج- تراكم الخبرة، وذلك من خلال الإضافات التي يمكن أن يحصل عليها الأفراد سواء من الناحية النظرية أو العملية عبر الفترات الزمنية لممارسة عملهم باستخدام وسائل تقنيات المعلومات الحديثة.

وعليه فإن هناك ضرورة لتوافر المقومات أعلاه ضمن المعرفة التقنية التي يكتسبها القائمون على عمل وسائل تقنيات المعلومات الحديثة في المؤسسة الاقتصادية لكي يستطيعوا تحقيق أهدافها بكل كفاءة وفعالية.

2- اتجاهات المعرفة: المعرفة ظهرت في ثلاثة تيارات رئيسية هي:

أ- التيار الإدراكي: ويرتكز في نظريته لمفهوم المعرفة على التصوير الواقعي للموضوعات والظواهر، وبالتالي فإن المعرفة حسب هذا التيار هي معلومات وأفكار مبنية ومنظمة في شكل يتم من خلاله تصوير الواقع وتمثيله أحسن تمثيل، حيث أنها تعبر عن حقيقة واقعية خالية من الذاتية والحكم الشخصي.

ومن خلال هذا المفهوم فإن عملية المعرفة تخضع فقط لعوامل موضوعية تحددها الأحداث والوقائع البيئية.

ب- التيار الارتباطي: من منظور هذا التيار المعرفة مرتبطة بالعوامل والمتغيرات المكونة للمحيط والتي تتأثر بكل التغيرات الحاصلة فيه سلباً وإيجاباً.

ج- التيار الذاتي: ومن منظور هذا التيار المعرفة لها صبغة ذاتية وليست موضوعية، وهي نتيجة تعامل الفرد مع المحيط وتفاعله معه، وتنتج المعرفة حسب هذا التيار من الحكم الشخصي على مختلف الظواهر والمتغيرات المحيطة بالفرد، فالحكم يصدر هنا وفق نظرة الفرد وميولاته الخاصة على مختلف الحقائق والظواهر التي تحدث في البيئة المحيطة به، وهذا يعطي في الأخير معرفة تخضع للعوامل والأحكام الذاتية.

ثالثاً- أنواع المعرفة، مجالاتها وخصائصها

1- أنواع المعرفة: يمكن تصنيف المعرفة كما يلي:

أ- التصنيف الأول: يمكن التمييز بين نوعين من المعرفة هما:

- المعرفة المعلنة (الصريحة): هي المعرفة المكتوبة التي تحتويها المراجع، الكتب، الوثائق، المدونات، التقارير، وأوساط تخزين المعلومات الرقمية، ويعبر عنها بالرسم والكتابة والتحدث وتتيح التكنولوجيا تحويلها ونقلها¹، لذلك فهي معلومات سهلة الوصف والتحديد و يمكن بسهولة تحويلها من لغة إلى أخرى ومن شكل إلى آخر، كما يمكن إعادة قراءتها و إنتاجها وتخزينها واسترجاعها².

- المعرفة الضمنية: هي المعرفة غير المكتوبة المخزونة في عقل الأفراد و المستقرة في نفوسهم و هي المعرفة التي يحفظها العقل وتحتويها الذاكرة الإنسانية و تحاول في فترات متباعدة أن تستذكرها عبر آلية التفكير³.

¹ محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص: 40.

² هدى محمد كريم الخفاجي، إدارة المعرفة وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية - دراسة لآراء عينة من المدرء في معمل إسمنت الكوفة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2011، العدد 3، المجلد 13، ص: 199-231.

³ المرجع السابق، ص: 203.

وتتعلق المعرفة الضمنية بالمهارات الموجودة داخل عقل كل فرد والتي ليس من السهل نقلها أو تحويلها للآخرين، وقد تكون تلك المعرفة فنية أو إدراكية، فهي موجودة في عقل الإنسان وتكتسب من خلال تراكم خبرات سابقة وغالبا ما تكون ذات طابع شخصي مما يجعل الحصول عليها صعباً على الرغم من قيمتها العالية¹. وتشكل المعرفة المعلنة والمعرفة الضمنية نوعاً من التفاعل فيما بينها ويعتبر الكثيرين أن المعرفة الضمنية هي نتاج المعادلة التالية:

$$\text{المعرفة الضمنية} = \text{المعرفة المعلنة} + \text{الخبرة والممارسة}$$

باعتبار أن الفرد يولد من دون معرفة وكل ما يكتسبه من معرفة هو نتاج المعرفة المعلنة من خلال الكتب، التعلم... الخ والمعرفة الضمنية يكتسبها من ممارسة وتطبيق المعرفة المعلنة في الواقع العملي، ومع مرور الزمن يحقق مجموعة من الإضافات الذاتية التي تعطيه رصيد معرفي، جزء كبير منه ضمني لا يستطيع الفرد التعبير عنه باللغة أو بالرموز... الخ.

ب - التصنيف الثاني: يمكن التمييز بين عدة أنواع من المعرفة منها²:

- **معرفة المعلومة:** تشتمل على معرفة الحقائق وهي أقرب ما تكون إلى معرفة المعلومات التقليدية، كمعرفة الحقائق الطبية من قبل الطبيب أو معرفة القوانين والتشريعات من قبل المحامي... الخ.
- **معرفة العلة:** تشتمل على معرفة الأسباب وراء ظواهر الطبيعة واستثمارها لخدمة الإنسان، وتكمن هذه المعرفة وراء التقدم العلمي والتكنولوجي ووراء الصناعة وإنتاج السلع المختلفة، وتتركز مصادر هذه المعرفة في وحدات التعليم والبحث والتطوير العام والخاص.
- **معرفة الكيفية:** تشير هذه المعرفة إلى الخبرة في تنفيذ الأشياء سواء كانت هذه الأشياء هي إدارة الأفراد أو تشغيل العمليات أو تشغيل الأجهزة والآلات أو استخدامات التكنولوجيا المختلفة، وعادة ما تكون هذه المعرفة ملكاً للشركات، ويحتاج الحصول على بعضها إلى آليات مختلفة ومعقدة ومكلفة.
- **معرفة أهل الاختصاص:** وهي معرفة من يستطيع عمل شيء ما لا بد منه لتنفيذ عمل ما بشكل سليم واقتصادي.

- **المعرفة المتقدمة:** هي ميزة معرفية إضافية تتميز بها جهة معينة أو مؤسسة مع منافسيها مما يمنحها مركزاً تنافسياً متقدماً ويدخل ضمنها المعرفة الابتكارية التي تمكن المؤسسة من قيادة قطاعها الصناعي لما تنفرد به من معرفة على منافسيها ضمن ذلك القطاع ومن أمثلة ذلك ابتكار الأساليب الجديدة في مجال حسابات التكلفة والتسعير³.

¹ نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

² مؤتمر اقتصاد المعرفة، ماذا يقصد باقتصاد المعرفة، جامعة الملك سعود، موقع الكتروني.

<http://www.ksu.edu.sa> Consulté le 12/12/2012.

³ حسين عجلان حسن، إستراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2008، ص: 23.

إن تعلم السيطرة على هذه الأنواع من المعرفة يتم عبر وسائط مختلفة . "فمعرفة المعلومة" و"معرفة العلة" تؤخذان من الكتب والمؤسسات التعليمية والتدريبية ومن قواعد المعلومات. أما "معرفة الكيفية" و"معرفة أهل الاختصاص" و"المعرفة المتقدمة" فلا تأخذ كاملاً إلا بالممارسة .

2- المجالات الأربعة للتعامل مع المعرفة: هناك أربعة مجالات رئيسية للتعامل مع المعرفة وهي¹:

أ- توليد المعرفة: وذلك في مؤسسات البحث والتطوير وفي الجامعات، وهذا يتطلب قيام الدول برفع معدلات تمويلها ودعمها لهذه المؤسسات.

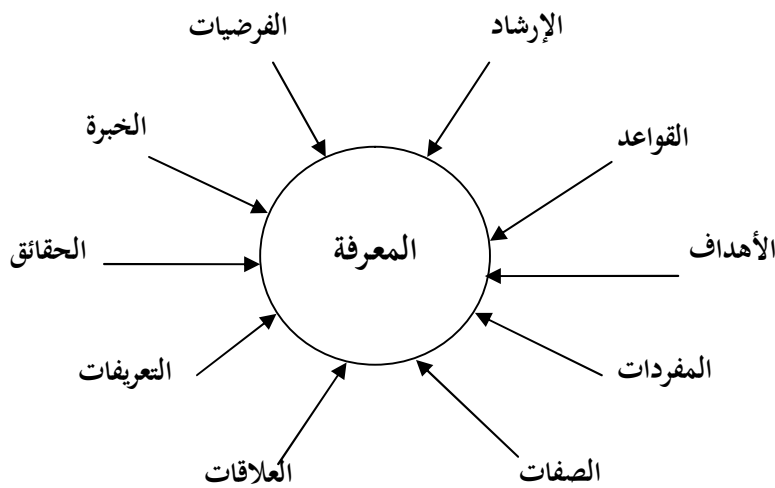
ب- نقل المعرفة: وذلك من قبل مؤسسات البحث والتطوير، ومؤسسات التوثيق العلمي وشبكات نقل المعلومات ومؤسسات الترجمة، وعن طريق البعثات العلمية المختلفة بقصد نقل المعرفة وتوطينها، يضاف إلى ذلك جهود التعاون الإقليمي والدولي بهذا القصد .

ج- نشر المعرفة: ويكون بدعم دور التوثيق والإعلام العلمي إضافة إلى برامج التوعية العلمية المختلفة وكذلك توفير مراكز تقديم المعلومات العلمية والتكنولوجية والتجارية وغيرها، وتوسيع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومنها الإنترنت وتشجيع التبادل العلمي بين المؤسسات ومراكز التكوين والتعليم...

د- استثمار المعرفة: وهي من أهم الوظائف التي يجب الاعتناء بها وذلك بتوفير المؤسسات الوسيطة بين جهات توليد المعرفة وفعاليات الإنتاج والخدمات مثل المؤسسات التكنولوجية والمخابر الهندسية... ودعم براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية وغيرها من الإجراءات...

3- عناصر المعرفة: تتكون المعرفة من العناصر الأساسية التالية و فق ما يبينه الشكل (1-3):

الشكل رقم (1-3): عناصر المعرفة



المصدر: نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص: 17

¹ العلواني حسن، إدارة المعرفة - المفهوم والمداخل النظرية، قسم الإدارة العامة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999، ص: 313.

من الشكل أعلاه يتبين لنا أن المعرفة تتكون من عشرة عناصر أساسية هي: الفرضيات التي يستدل بها، الخبرة المتراكمة، الحقائق الموجودة، التعريفات والعلاقات، الصفات الأساسية الواجب توفرها، المفردات الأساسية، والأهداف المرجوة من المعرفة، القواعد التي تبني المعرفة والإرشادات التي توجهها.

رابعاً - المعرفة والمعلومات

إن التفكيك في التمييز بين المعرفة والمعلومات قد لا يشكل الجوهر الرئيسي لنظرية المعرفة، لكنه يمكن ضمن إدارة المعرفة. ومع ذلك فإن القدرة على الحزن الرقمي والنقل الآلي للمعلومات فضلاً عن وجود آلية يمكن أن تدار بواسطتها المعلومات (يعني أن يكون مستفاداً منها في إحراز ارتفاع حقيقي في الإنتاجية)، فإن الأمر يستلزم تسليط الضوء على ذلك التمييز بين المعرفة والمعلومات.

ففي الاقتصاد الحالي تتوفر المعلومات بضغط زر، فلم يعد كافٍ تجميع فريق من الأفراد يحملون المعلومات وإنما المهم هو فيما إذا كانت المعلومات الصحيحة قد سلمت إلى الأفراد المناسبين في الوقت المناسب لتوليد الفعل والقيمة، ويتم ذلك من خلال الاتصالات الداخلية والخارجية، ومدى الاستخدام لما تم نقله بين الأفراد بشكل فعال، وأشار (¹Sveiby)، إلى أن الكثير من المشكلات حول المعرفة يمكن تفاديها إذا ما فهمنا نقاط التشابه والاختلاف بين المعلومات والمعرفة، وانتقدنا الافتراض القائل بأن المعلومات تساوي المعرفة. إن العلاقة بين الحاسوب والمعلومات تساوي العلاقة بين العقل البشري والمعرفة، فالخلط بين المعرفة والمعلومات قد يؤدي إلى استثمار المعلومات التي يكون لها فقط نتائج هامشية.

وتوليد المعرفة الحقيقية يحدث فقط عند تفاعل الأفراد بشكل جماعي، وتقاسم المعارف بينهم، فالمعلومات كما يرى (²Sveiby) في كتابه (*The Essence of Corporate Strategy*) الصادر سنة 1997، هي سلعة قادرة على إنتاج المعرفة، وما تحمله المعلومات هو ما يمكننا أن نتعلمه منها أما المعرفة فهي اعتقاد منتج للمعلومات².

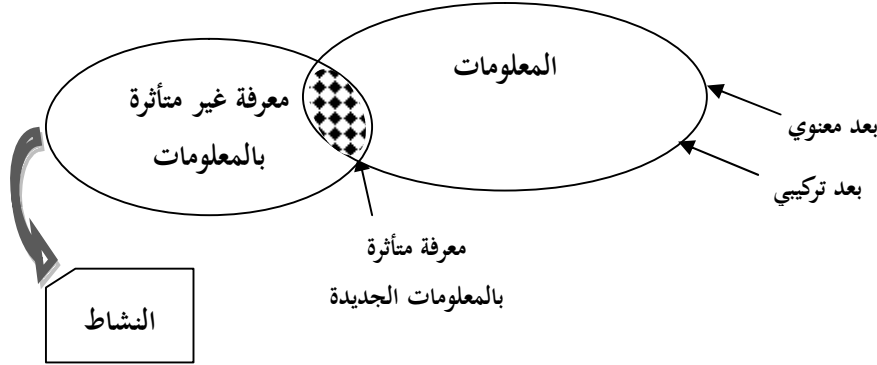
إن المعرفة والمعلومات ليستا الشيء نفسه، وإن المعرفة الظاهرة التي يتم التعبير عنها باللغة والرسوم، هي نوع من المعلومات الموجودة في قواعد البيانات والخطط الإستراتيجية، وهذه المعلومات لا توفر إمكانات كبيرة للعمل الاستراتيجي، ما لم يتم دمجها بالتفسير الإنساني، والخبرات الفردية، حينها تدفع لتحقيق النجاح التنظيمي. والشكل الأتي يوضح لنا هذه الفكرة بأكبر قدر من البساطة³:

¹ Sveiby KE, *The New Organizational Wealth - Managing & measuring Knowledge-Based Assets*. Berrett-Koehler, San Francisco. USA 1997, p: 24.

² توفيق سريع علي باسردة، تكامل إدارة المعرفة والجودة الشاملة وأثره على الأداء، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة دمشق، 2006، ص: 50.

³ المرجع السابق، ص: 50.

الشكل رقم (3-2): العلاقة بين المعرفة والمعلومات



المصدر: توفيق سريع علي باسردة، تكامل إدارة المعرفة والجودة الشاملة وأثره على الأداء، مرجع سبق ذكره، ص:50.

يتضح من الشكل أعلاه، أن المعلومات ذات بعدين، بعد معنوي ويمكن تفسيره فقط في ضوء المعرفة وبعد تركيبى (الحجم). أما المعرفة فهي سياق نوعي يمكن أن تكون مستقلة عن المعلومات الموجودة، أو يمكن أن تزداد أو تتأثر بالمعلومات الجديدة، أما العقل فلا يركز على المعلومات، بل على المعرفة، والمعرفة تقود إلى تكوين المعتقدات والالتزام بالمبادئ، وتعطي معنى للأشياء الحية وغير الحية، وتعمل كأساس لكل أداء.

واستنتج كل من (Blumentritt, R. & R. Johnston)^(*) أن المعرفة تختلف عن المعلومات من حيث أنها تحتاج إلى وسط من الذكاء، وهي تنتج من خلال الترابط ما بين المعلومات الموجودة لإعطاء صورة واضحة عن الأسس التي يتم استخدامها، وإن الاختلاف ما بين المعلومات والمعرفة يكون من خلال الحدود التي تتشكل من نظام الذكاء الموجود، وقد يكون ضمن هذه الحدود الاتصالات المستخدمة في عملية المعرفة، كما لا يكمن أن تدار المعرفة بالطريقة نفسها التي تدار من خلالها المعلومات، ولا يمكن استخدام الوسائل نفسها، حيث لا بد من أن تتوفر قدرة أكبر لإدارة المعرفة¹.

وفي ظل الاختلاف بين المعرفة والمعلومات توضح (الزامل ريم)² الاختلاف بين إدارة المعرفة وإدارة المعلومات، فتشير إلى أن التعامل مع الأشياء (البيانات أو المعلومات) من اختصاص إدارة المعلومات. والعمل مع البشر هو إدارة معرفة، وللتوضيح بصورة أكبر، فإن إدارة المعلومات تتعلق بالوثائق ورسومات التصميم، والجداول الإلكترونية، ورموز البرامج... الخ، وهي تعني ضمان توفير المداخل، والأمنية، والانتقال، والتخزين. في حين أن إدارة المعرفة، من الناحية الأخرى، تتميز بالأصالة، والابتكار، وسرعة الخاطر، والقدرة على التكيف، والذكاء، والتعلم، و هي تسعى إلى تفعيل إمكانيات المؤسسة في هذه الجوانب.

(*) Blumentritt Rolf & Ron Johnston , Centre Australian pour L'innovation, la Faculté de Genie, Université de Sydney.

¹ Blumentritt R. & Johnston R., Towards a strategy for knowledge management, Technology Analysis and Strategy Management, Loughborough University, UK, Vol. 11, 1999 ;p : 10.

² الزامل ريم، إدارة المعرفة لمجتمع عربي قادر على المنافسة، مجلة الجزيرة، السعودية، أبريل 2003، العدد 16، ص:1.

1-2- مفهوم وخصائص إدارة المعرفة

تعد إدارة المعرفة من أحدث المفاهيم التي نمت الأدبيات المتعلقة بها كماً نوعاً، وقد شهدت السنوات الماضية اهتماماً متزايداً من جانب قطاع الأعمال، وهي تعبر عن العمليات التي تساعد المؤسسات على توليد المعرفة، اختيارها، تنظيمها، استخدامها ونشرها، وتحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المؤسسة والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة، كاتخاذ القرارات، حل المشكلات، التعلم، والتخطيط الإستراتيجي...¹.

ونشوء إدارة المعرفة وتطورها كانا حصيلة مجموعة من العناصر، أهمها²:

- التفكير الفلسفي.
- الاعتراف الواقعية لمتطلبات الخبرة في سوق العمل.
- وجهات نظر التربويين.
- وجهات نظر الرياديين وقادة الأعمال.
- دور القوى الاقتصادية في تكوين المعرفة.
- جهود منظمات الأعمال خلال القرن العشرين لزيادة فاعليتها.

أولاً - مفهوم إدارة المعرفة

1- يعرفها "علي السلمي" على أنها التجميع المنظم للمعلومات من مصادر داخل وخارج المؤسسة، وتحليلها وتفسيرها واستنتاج مؤشرات ودلالات تستخدم في توجيه وإثراء العمليات في المؤسسة وتحقيق تحسين في الأداء والارتقاء إلى مستويات أعلى من الإنجاز سواءً بالنسبة للمؤسسة ذاتها في فترات سابقة أو قياساً على إنجازات المنافسين³.

2- ويعرف عبد الستار" إدارة المعرفة بأنها عملية تحصيل وتخزين واسترجاع ونشر وتطبيق رأس المال الفكري الظاهر والضمني لمنفعة أفضل للأفراد والسوق والمجتمع⁴.

3- وحسب "إبراهيم الظاهر" تعني إدارة المعرفة إيجاد الطرق للإبداع وأسر معرفة والحصول عليها والاستفادة منها والمشاركة بها ونقلها إلى الموظفين الذين هم بحاجة إليها لإدارة أعمالهم بكفاءة وفاعلية، باستخدام الإمكانيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات⁵.

¹ صلاح الدين عواد الكبيسي، إدارة المعرفة وأثرها في الإبداع التنظيمي - دراسة استطلاعية مقارنة لعينة لشركات القطاع الصناعي المختلط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بغداد، العراق، 2002، ص:57.

² يوسف أحمد أبو فارة، العلاقة بين استخدام مدخل إدارة المعرفة والأداء، المؤتمر الدولي الرابع حول: إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، 26-28 أبريل 2004.

³ علي السلمي، إدارة التميز - نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص:208.

⁴ عبد الستار العلي وآخرون، المدخل إلى إدارة المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

⁵ نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

4- و يعرف "أبو فارة" إدارة المعرفة بأنها: إدارة نظامية معلنة وواضحة للأنشطة والممارسات والسياسات والبرامج الخاصة بالمعرفة داخل المؤسسة¹.

5- أما "العلي وآخرون" فقد عرفها بأنها " تشير إلى الاستراتيجيات والتراكيب التي تعظم من الموارد الفكرية والمعلوماتية ، من خلال قيامها بعمليات شفافة وتكنولوجية تتعلق بإيجاد وجمع ومشاركة وإعادة تجميع وإعادة استخدام المعرفة ، بهدف إيجاد قيمة جديدة من خلال تحسين الكفاءة والفاعلية الفردية والتعاون في عمل المعرفة لزيادة الابتكار واتخاذ القرار².

6- يقصد بإدارة المعرفة حسب "صالحه عبد الله" جميع العمليات التي تساعد المنظمة على توليد المعرفة واختيارها، وتنظيمها، واستخدامها، ونشرها، وتحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المؤسسة، والتي تعتبر ضرورية وهامة للأنشطة الإدارية المختلفة كصنع القرارات والتخطيط الاستراتيجي من خلال تفاعل أربعة عناصر هي: الثقافة التنظيمية، والهيكل التنظيمي، وتكنولوجيا المعلومات، والقيادة التنظيمية³.

ثانياً - أهمية إدارة المعرفة

يمكن تلخيص أهمية إدارة المعرفة في النقاط التالية⁴:

- 1- تعد إدارة المعرفة أداة تساعد المؤسسات في تخفيض التكاليف ورفع من أدائها الداخلي لتوليد الإيرادات الجديدة.
- 2- تعد عملية نظامية تكاملية لتنسيق أنشطة المؤسسة المختلفة في اتجاه تحقيق أهدافها.
- 3- تعزز قدرة المؤسسة للاحتفاظ بالأداء المنظمي المعتمد على الخبرة و المعرفة.
- 4- تتيح إدارة المعرفة للمؤسسة تحديد المعرفة المطلوبة وتوثيقها وتطويرها والمشاركة بها وتطبيقها وتقييمها.
- 5- تعد إدارة المعرفة أداة المؤسسات الفاعلة لاستثمار رأس مالها الفكري، من خلال جعل الوصول إلى المعرفة المتولدة عنها بالنسبة للأشخاص الآخرين المحتاجين إليها عملية سهلة وممكنة.
- 6- تعد أداة تحفيز وتشجيع للقدرات الإبداعية للموارد البشرية لخلق معرفة جديدة والكشف المسبق عن العلاقات غير المعروفة والفجوات في توقعاتهم.
- 7- تُسهم في تحفيز المؤسسات لتجديد ذاتها ومواجهة التغييرات البيئية غير المستقرة .

¹ يوسف أحمد أبو فارة، العلاقة بين استخدام مدخل إدارة المعرفة والأداء، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

² عبد الستار العلي وآخرون، المدخل إلى إدارة المعرفة ، الطبعة الأولى ، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، 2005، ص: 96.

³ صالحه عبد الله عيسان، وجهة ثابت العاني، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المعرفة في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس، مجلة البصائر، جامعة البترا، الأردن- مارس 2008، المجلد 12، العدد 1، ص: 59-106.

⁴ محمد عواد الزيدات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

8- توفر الفرصة للحصول على الميزة التنافسية المستدامة للمؤسسات، عبر مساهماتها في تمكين المؤسسة من تبني المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح سلع وخدمات جديدة.

9- تدعم الجهود للاستفادة من جميع الموجودات الملموسة وغير الملموسة، بتوفير إطار عمل لتعزيز المعرفة التنظيمية.

10- تُسهم في تعظيم قيمة المعرفة ذاتها عبر التركيز على المحتوى.

ثالثاً - أهداف إدارة المعرفة

تهدف إدارة المعرفة إلى تحقيق الآتي¹:

- 1- أسر المعرفة من مصادرها وخزنها وإعادة استعمالها.
- 2- جذب رأس مال فكري أكبر لوضع الحلول للمشكلات التي تواجه المؤسسة.
- 3- خلق البيئة التنظيمية التي تشجع كل فرد في المؤسسة على المشاركة بالمعرفة لرفع مستوى معرفة الآخرين.
- 4- تحديد المعرفة الجوهرية وكيفية الحصول عليها وحمايتها.
- 5- إعادة استخدام المعرفة وتعظيمها.
- 6- بناء إمكانيات التعلم وإشاعة ثقافة المعرفة والتحفيز لتطويرها والتنافس من خلال الذكاء البشري.
- 7- التأكد من فاعلية تقنيات المؤسسة ومن تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة ظاهرة وتعظيم العوائد من الملكية الفكرية عبر استخدام الاختراعات والمعرفة التي بحوزتها والمتاجرة بالابتكارات.
- 8- تعمل على جمع الأفكار الذكية من الميدان، و تسهم في نشر أفضل الممارسات في الداخل.
- 9- تهدف إلى الإبداع والوعي والتصميم الهادف للتكيف مع الاضطرابات البيئية.
- 10- تكوين القيمة للأعمال من خلال التخطيط لها والجودة العملية وإدارة وتطوير العاملين وإدارة الزبائن وتقييم الإنتاج...

رابعاً - مبادئ إدارة المعرفة

أن تفهم المعرفة هي الخطوة الأولى لإدارتها بشكل فعال، وهناك خصائص أو صفات للمعرفة، وأدوات وأساليب من أجل إجراء أفضل لتطوير وتنمية المعرفة في المؤسسة.

وكما ذكر عن رئيس وزراء المملكة المتحدة "Winston Churchill" أنه قال: " أن إمبراطوريات المستقبل هي إمبراطوريات العقل"²، فالمعرفة قابلة للتلاشي وذلك لأن مستودع خبرة الحياة محدود بسبب التطور الهائل والسريع في التكنولوجيا والخدمات المتنامية والمستمرة في السوق. ولا يستطيع أحد أن يحتزن المعرفة لأن الأفراد والمؤسسات

¹ محمد عواد الزيدات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص: 61-62.

² نعيم دهمش، عفاف إسحاق أبوزر، إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي، رابط الكتروني:

<http://www.jps-dir.com/Forum/uploads/12224/management.doc> Consulté le 30-03-2010

يجب أن تعمل على التجديد، وإعادة التزود والتوسع بشكل مستمر لإيجاد المزيد من المعرفة، وهذا الأمر يتطلب تحديث جذري وجوهري لمعادلة المعرفة القديمة وهي¹: **المعرفة = السلطة**

لذا يجب المشاركة والمساهمة في المعرفة حتى تتضاعف وتنتشر بشكل واسع، فالانتشار الواسع للمعرفة يغير من الطبيعة التنافسية، والممارسة العملية من أجل بيان كيفية شمول مفهوم مشاركة المعرفة، فمن المهم تفهم كيفية التي تتشكل فيها المعرفة، والكيفية التي يتعلم فيها الأفراد استخدامها بحكمة . ومع ذلك هناك عدة مبادئ لإدارة المعرفة نذكر منها ما يلي²:

- إن إدارة المعرفة مكلفة، لتعدد المصادر التي تكونها .
- تتطلب إدارة المعرفة الفعالة حلول ناتجة عن تفاعل مشترك من قبل الأفراد واستخدام التكنولوجيا.
- تتطلب إدارة المعرفة مديرين مدركين وواعين للمعرفة.
- تستفيد إدارة المعرفة بدرجة أكبر من المعلومات المأخوذة من الأسواق أكثر مما قد تكنسبه من التدرج الوظيفي داخل المؤسسة.
- تعنى إدارة المعرفة بتحسين عمليات العمل .
- يعتبر الوصول إلى المعرفة بداية الطريق فقط، حيث أن إدارة المعرفة مستمرة ومتنامية.
- تعتبر المعرفة قوة.
- تعتبر المعرفة مفهوماً عاماً، لأنها مرتبطة بكل شيء، ولا يمكن عزلها بدقة بشكل انفرادي.
- إن المعرفة تنظم نفسها بنفسها تلقائياً .
- إن المعرفة تسعى للاستمرارية، فالمعرفة تريد أن تكون وتدوم كاستمرارية الحياة.
- إن المعرفة تنتقل من خلال اللغة، فاللغة وسيلة لوصف الخبرة ولا يمكننا بدونها إيصال ما نعرفه، ويعني انتشار واتساع المعرفة التنظيمية أنه يجب علينا تطوير اللغات التي نستخدمها لوصف خبرة أعمالنا التي نقوم بتأديتها.
- إن اتصاف المعرفة بالمرونة يعتبر أمراً مفضلاً، حيث أن النظم القابلة للتكيف تؤدي إلى الإتيقان . ويصبح معدل النمو للنظم اللامركزية بدرجة أعلى، وهذا يعني أننا يمكن أن نهدر الموارد والطاقة عندما نحاول أن نراقب أو نسيطر على المعرفة بشكل محكم أو ضيق .
- لا يوجد حل واحد للأمور المعرفية، فالمعرفة تتغير بشكل مستمر دائماً، حيث أن الأسلوب الأفضل لإدارتها في الوقت الحاضر، هو ذلك الأسلوب الذي يترك الأمور تسير بينما تبقى الخيارات قائمة.
- إن المعرفة لا تنمو إلى ما لا نهاية ، ففي آخر الأمر تضيق بعض المعرفة أو تفتى، تماماً كما تفتى الأشياء في الطبيعة ، فعدم التعلم والإهمال، واستمرارية استخدام الطرق القديمة للتفكير يؤديان إلى تراجع مجموعة المعرفة الكاملة التي تساهم في القدرة على إنشاء وتطوير المعرفة .

¹ هل السلطة هي المعرفة، رابط الكتروني: <http://jawdatsaid.net> Consulté le 11/12/2012

² نعيم دهمش، عفاف اسحق أبوزر، مرجع إلكتروني سبق ذكره: (<http://www.jps-dir.com>)

- إن مسؤولية تطور المعرفة لا تقع على أحد بشكل انفرادي، فالمعرفة عملية اجتماعية، وتعني انه لا يستطيع أي شخص تحمل المسؤولية للمعرفة التجميعية (الجماعية) .
- لا يستطيع أحد فرض الأحكام والقواعد والنظم، فإذا كانت المعرفة حقاً تنظم نفسها بنفسها ذاتياً، فإن الطريقة الأكثر أهمية لتقدمها هي إزالة الحواجز التي تقف أمام التنظيم الذاتي، وفي بيئة مساندة، فإن المعرفة سوف تهتم بنفسها.
- لا توجد نقطة نفوذ أو ممارسة أفضل لتقدم المعرفة، حيث أنها يجب أن تدعم وتساند عند مستويات متعددة، وبالعديد من الطرق المختلفة.

خامساً - مميزات إدارة المعرفة للمؤسسة

إن قيمة نظم إدارة المعرفة بالنسبة للمؤسسة يمكن تلخيصها كالآتي¹:

- 1- تسهل عملية تجميع وتسجيل وتنظيم وتصفية وتحليل واسترجاع المعرفة الواضحة والمحددة ونشرها، وتتكون هذه المعرفة من جميع الوثائق والسجلات، والبيانات المخزنة، كما يجب أن تكون المعرفة متوافرة بشكل واسع وسهل بالنسبة لإدارة المؤسسة بشكل سلس.
- 2- تسهل عملية تجميع وتسجيل وتنظيم وتصفية وتحليل واسترجاع ونشر المعرفة الضمنية، وتتكون هذه المعرفة من إجراءات غير رسمية أو ممارسات ومهارات غير مكتوبة، وهذه الكيفية للمعرفة ضرورية وأساسية، لأنها تعطي صورة عن كفاءة وأهلية وجدارة الموظفين، حيث أن لنظم إدارة المعرفة قيمة للمؤسسة الاقتصادية إلى درجة تمكنها من تصنيف وتجميع أفضل الممارسات وتخزينها وتوزيعها على جميع أجزاء المؤسسة كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتجعل المؤسسة أقل عرضة لدوران الموظفين .
- 3- يمكنها أيضاً تأدية وظيفة إستراتيجية واضحة، حيث يشعر الكثيرون بأنهم في بيئة أعمال متغيرة بشكل سريع، هناك ميزة إستراتيجية واحدة فقط التي يطول بقاءها، وهذه الإستراتيجية تساعد في بناء مؤسسة تكون يقظة وقادرة بنجاح على التغلب على أية صعوبات ناتجة عن التغير، ومهما كانت الصعوبات فسرعة التكيف هذه، يمكن أن تكون متماشية فقط مع نظام تكييف مثل نظام إدارة المعرفة، والتي ينتج عنها حلقات تعليمية تعدل بشكل أوتوماتيكي قاعدة معرفة المؤسسة في كل وقت يتم فيه استخدامها.

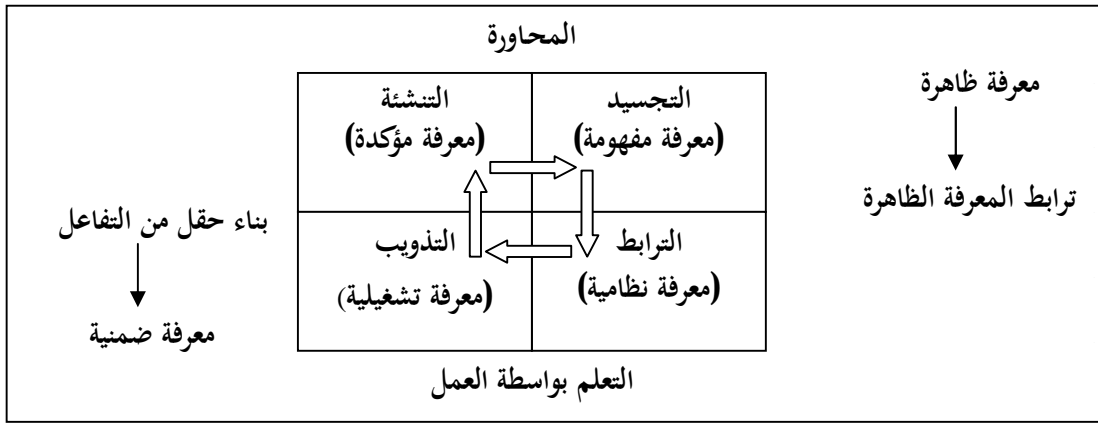
¹ Burton Jones Alan, Knowledge Capitalism: Business, Work & learning in the new Economy, Oxford University press, UK. 1999, P.11.

سادساً - نماذج إدارة المعرفة

ظهرت محاولات جادة لبناء نماذج لإدارة المعرفة، من أجل فهمها وتفسيرها ودراسة متغيراتها ووضع المقاييس لها، فمن هذه النماذج ما هو مقتصر فقط على جوانب محددة من مكونات إدارة المعرفة، كالنماذج التي تناولت عنصر العمليات، ومنها ما هو أكثر شمولاً. ويعود السبب وراء هذا التباين إلى عدم وضوح مفهوم إدارة المعرفة عند الكثير من الباحثين. ومن بين أهم نماذج إدارة المعرفة:

1- نموذج SECI: وهو النموذج الذي طوره (Nonaka & Takeuchi) سنة 1995، وجاءت تسميته بـ (SECI) اختصاراً للعمليات الأربع التي يعتمد عليها النموذج وهي: التنشئة (Socialisation) والتخريج (externalisation) و الترابط (Combinaison) والتذويب (internalisation)، التي يحددها الشكل الآتي¹:

الشكل رقم (3-3): نموذج SECI لإدارة المعرفة



المصدر: الدوري زكريا، صالح أحمد علي، الفكر الاستراتيجي وانعكاساته على نجاح منظمات الأعمال - قراءات وبحوث، دار البازوري للنشر والتوزيع - الأردن، 2009، ص: 64.

يتضح من الشكل أعلاه أن إدارة المعرفة تهدف إلى إيجاد معرفة جديدة على أساس المعرفة الحالية. فمن خلال بناء حقل من التفاعل بين الأفراد يتم تنشئة المعرفة الضمنية بين الأفراد وتأكيدا عن طريق المحاورة، ثم تخرجها إلى معرفة ظاهرة ومفهومة.

وبواسطة الترابط بين المعارف الظاهرة يتم الانتقال إلى معرفة نظامية، تكون أكثر قابلية للاستخدام في أعمال المؤسسة، وأخيراً من خلال التعلم بواسطة العمل، يتم تذويب المعرفة النظامية الظاهرة وتحويلها إلى معرفة تشغيلية (ضمنية) جديدة في أذهان الأفراد.. وهكذا يتصاعد نطاق المعرفة الجديدة ويتسع من خلال العمليات الأربعة الظاهرة في النموذج أعلاه.

¹ Nonaka, Ikujiro & Konno, Noboru: The concept of "Ba": Building a foundation for knowledge creation. In: California Management Review, No 40, vol 03: 1998, p; 43.

يمثل هذا النموذج إطاراً جديداً لفهم حركة تكوين المعرفة في المؤسسات و ذلك من خلال تطبيق المبادئ التالية¹:

- توجد المعرفة في شكلين ضمنية و صريحة.
- التفاعل الحركي بين المعرفة الصريحة و الضمنية.
- وجود ثلاث مستويات للتفاعل الاجتماعي (الأفراد، المجموعات، البيئة التنظيمية).
- يوجد أربع أنواع من الأنشطة و العمليات المكونة للمعرفة.
- هناك أربع تحولات للمعرفة الصريحة و الضمنية التي تقود إلى تكوين معرفة جديدة و هذه التحولات هي:
- أ - **التنشئة (Socialisation)**: تعني تحول المعرفة الضمنية إلى معرفة ضمنية أي إنشاء معرفة ضمنية جديدة من خلال التفاعل بين الأفراد العاملين أو بين العاملين والزبائن أو الموردين أو المستفيدين من منتجات وخدمات المؤسسة، و يتم تبادل هذه المعرفة الضمنية بين الأفراد بصورة شخصية من خلال أنشطة مشتركة و في التواجد سوية داخل المؤسسة، أو العمل المشترك ضمن تجارب العمل و ممارسة المهام أو فرق المؤسسة فيتم تبادل المعلومات و الخبرات و المشاعر و المعارف.
- ب - **التجسيد (externalisation)**: يعني تحول المعرفة الضمنية لدى الأفراد إلى معرفة صريحة مكتوبة أو في أشكال قابلة للفهم من قبل الآخرين، أي هي التعبير عن المعرفة الضمنية. و يعد العصف الذهني من أهم وأجدر الوسائل وهو يقوم على تكوين بيئة لابتكار الأفكار الخلاقة الجديدة و استثمار قدرات العقل للمجموعة في البحث عن الحلول المثلى أو الاتفاق الجماعي على الحل الأفضل للمشكلة محل الدراسة.
- ج - **الترابط (Combinaison)**: و يعني تحول المعرفة الصريحة إلى معرفة صريحة أخرى أكثر تعقيداً و يتم ذلك بإدراك و فهم و استيعاب المعرفة الصريحة، و من خلال ممارستها في العمل من قبل الأفراد يتم تحويلها إلى معرفة صريحة أخرى جديدة من خلال الإضافات المعرفية ذات القيمة لأصحاب المعرفة في المؤسسة.
- د - **التدويب (internalisation)**: و تعني تحول المعرفة الصريحة إلى معرفة ضمنية، فعن طريق اكتساب المعرفة الصريحة و الظاهرة بالممارسة و استنباط الحقائق و الأفكار تضاف هذه المعرفة إلى المخزون المعرفي للأفراد و يجدر الذكر هنا أن هذه العملية غير نمطية و تختلف من شخص إلى آخر كل حسب معتقداته و قدرته استيعابه و فهمه للمعرفة .

ونلاحظ أن "نونাকা" قد اعتمد مدخلين في هذه الظاهرة²:

- البعد الذي يركز على طبيعة المعرفة (هل هي صريحة أم ضمنية؟).
- والبعد الذي يربط المعرفة بعلاقتها مع الظواهر في الوجود، لهذا ميز "نونাকা" بين المستويات الفردية و الجماعية و التنظيمية للمعرفة.

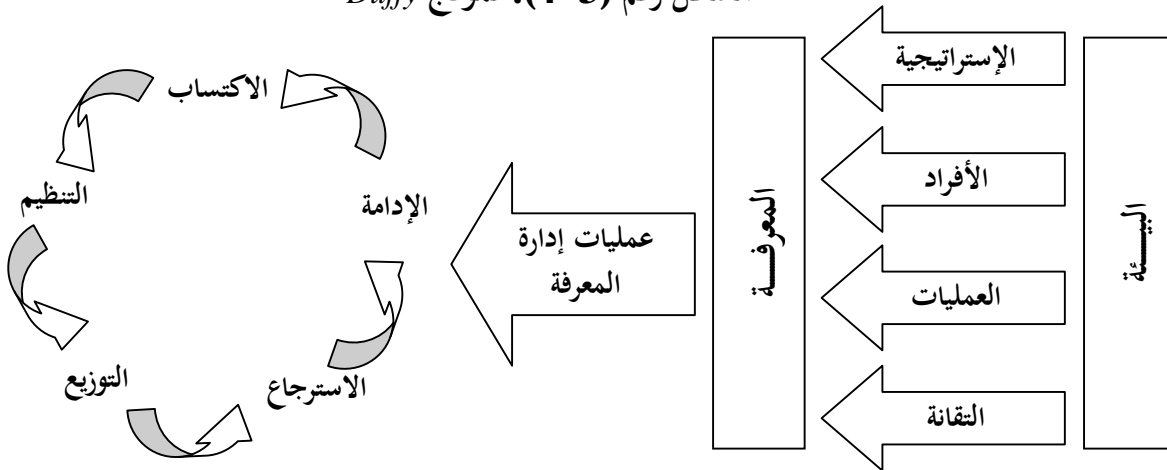
¹ سعد غالب ياسين، إدارة المعرفة، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن. 2007. ص: 96.

² المرجع السابق، ص: 96.

إن نموذج (SECI) يشير إلى أن إنشاء وابتكار المعرفة هو عملية حلزونية متصاعدة لتفاعلات المعرفة الضمنية و الصريحة التي تتم من خلال أربعة مراحل لأنماط التحولات للمعرفة الضمنية إلى المعرفة الصريحة. وقد اعتمدت بعض المؤسسات خاصة الصناعية على العلماء النابغين لتطوير منتجاتها حيث كونت فرق عمل ينشط فيها جميع المختصين في مجموعة يمثلون كافة الأنشطة من البداية حتى التسويق والبيع حيث تندفق الأفكار بدون قيود بيروقراطية¹.

2- نموذج Duffy:

الشكل رقم (3-4): نموذج Duffy



المصدر: صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2005، ص:173.

قدم Duffy نموذج لإدارة المعرفة يوضح أن المؤسسة تحصل على المعلومات من بيئتها الخارجية، وتحولها إلى معرفة من خلال مشاركة الأفراد، الإستراتيجية، العمليات والتقانة، وتنشأ المعرفة الجديدة عن طريق حلقة عمليات إدارة المعرفة الآتية²:

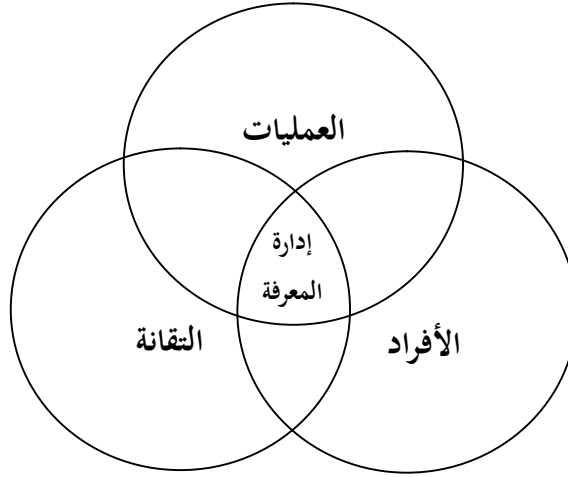
- أ - الأكتساب: يشمل استقطاب المعرفة وشرائها وتوليدها.
- ب - التنظيم: يشمل التصنيف و التبوب والرسم.
- ج - الاسترجاع: يشمل البحث والوصول إلى المعرفة المخزونة.
- د - التوزيع: يشمل المشاركة والنقل.
- هـ - الإدامة: تشمل التنقيح والتغذية والنمو.

¹ Nonaka Ikujiro & Konno Naporu . : The concept of "Ba": Building a foundation for knowledge creation ,op cit, P:43
² : صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2005، ص:173

3- نموذج Comptroller-OSD: قدم مركز Comptroller لتطوير المؤسسة والمنظم (Organization & Systems Development) نموذجاً يوضح أن إدارة المعرفة هي نتاج لتفاعل ثلاثة مكونات هي¹: - العمليات - الأفراد. - التقنية.

و الشكل التالي يوضح لنا هذا النموذج:

الشكل رقم (3-5): نموذج OSD Comptroller لإدارة المعرفة:



المصدر: توفيق سريع علي باسردة، مرجع سبق ذكره، ص:99.

تتولد إدارة المعرفة نتيجة تفاعل الأفراد مع العمليات من خلال قيامهم بعملية تنشئة وتنظيم وتوليد المعرفة، اعتماداً على التقنية المتاحة.

4- نموذج Marquard: اقترح هذا النموذج سنة 2002 كمدخلاً نظمياً شمولياً لإدارة المعرفة في المؤسسة. ويتألف النموذج المقترح من ستّ مراحل، تغطي عملية نقل المعرفة إلى المستخدم من خلال الخطوات التالية التي تسير بالتسلسل²:

أ- الاكتساب.

ب- التوليد.

ج- الخزن.

د- استخراج المعلومات و تحليلها.

هـ- النقل و النشر.

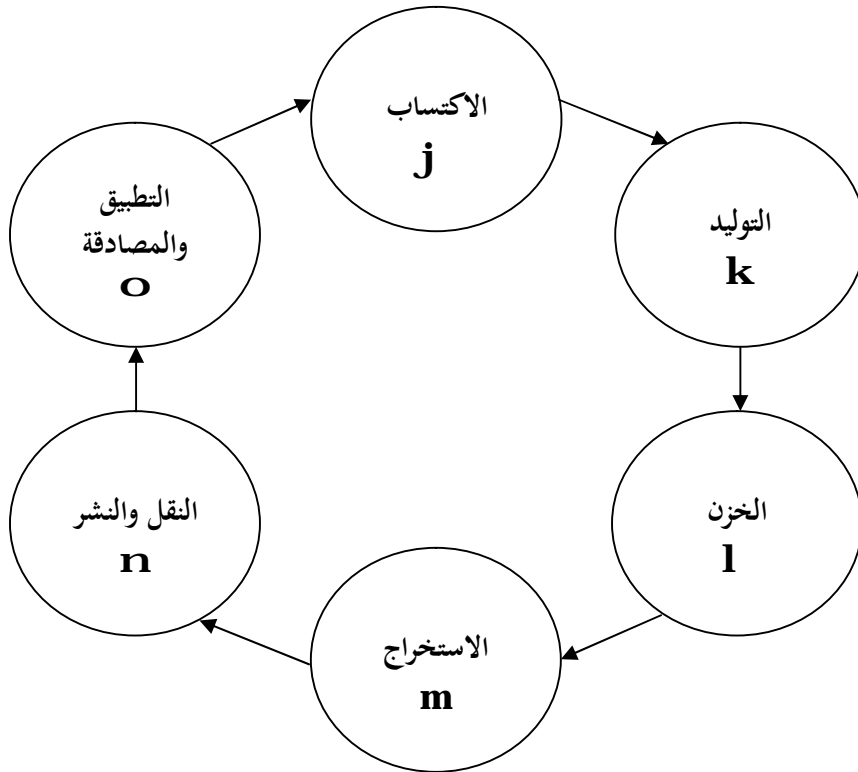
و- التطبيق و المصادقة.

¹ توفيق سريع علي باسردة، تكامل إدارة المعرفة والجودة الشاملة وأثره على الأداء، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة دمشق، 2006، ص:99.

² محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 122.

ويوضح هذا النموذج أن المؤسسات الاقتصادية تتعلم بفاعلية وكفاية في حال نمو هذه العمليات الستة وتفاعلها. وبالتالي، فإن هذه العمليات عمليات غير مستقلة عن بعضها البعض. فالمعلومات يجب أن توزع من خلال قنوات متعددة، و كل قناة من هذه القنوات لها أطر زمنية مختلفة. ويجب أن تخضع إدارة المعرفة، و بشكل مستمر، لعمليات مراجعة وتنقيح. وتقع إدارة المعرفة في قلب بناء المؤسسة المتعلمة، التي تقودها المعرفة خلال كل مرحلة من المراحل الستة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-6): نموذج Marquard



المصدر: محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص:122.

5- نموذج مُوئِل لإدارة المعرفة: يتشكل نموذج موئِل لإدارة المعرفة مما يلي¹:

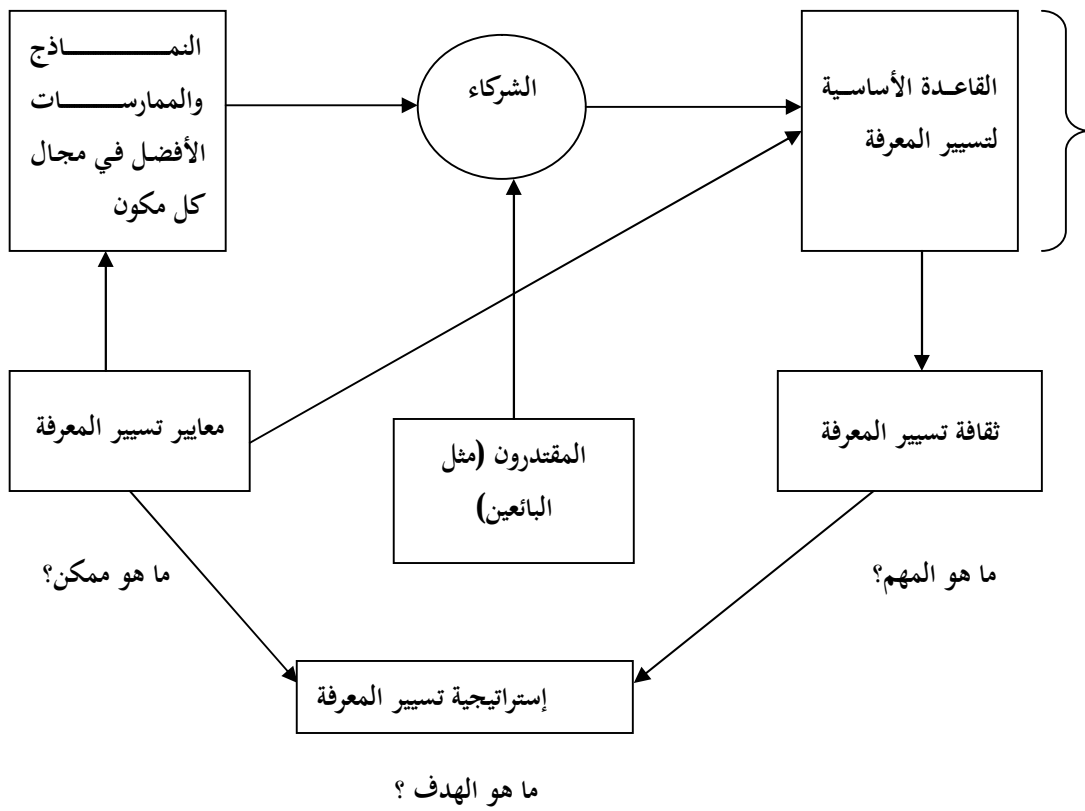
أ - ثقافة تسيير المعرفة: هذه الثقافة هي التي تحدد الاتجاه و القيم و التفضيلات في إدارة المعرفة. وهي التي تأتي بالإستراتيجية و ليس الإستراتيجية هي التي تنشأ الثقافة، كما أن الثقافة هي التي تحدد التكنولوجيا والممارسات الملائمة.

¹ محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص:120.

ب - أهداف تسيير المعرفة: هذه الأهداف تتمثل عادة في تحسين قدرات المؤسسة سواءً في استغلالها لمواردها أو قدراتها بكفاءة في منتجات وخدمات و عمليات مختلفة.

ج - معايير تسيير المعرفة: وهي تشير إلى الممارسات الأفضل التي تستخدمها المؤسسة بالعلاقة مع الموردين، الموزعين ، الزبائن و كذلك مع التكنولوجيا والقدرات المتحققة بالمقارنة مع المنافسين. ويوضح الشكل التالي، نموذج موئل لتسيير المعرفة:

الشكل رقم (3-7): نموذج موئل لإدارة المعرفة



المصدر: محمد عواد الزيادات ، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص120.

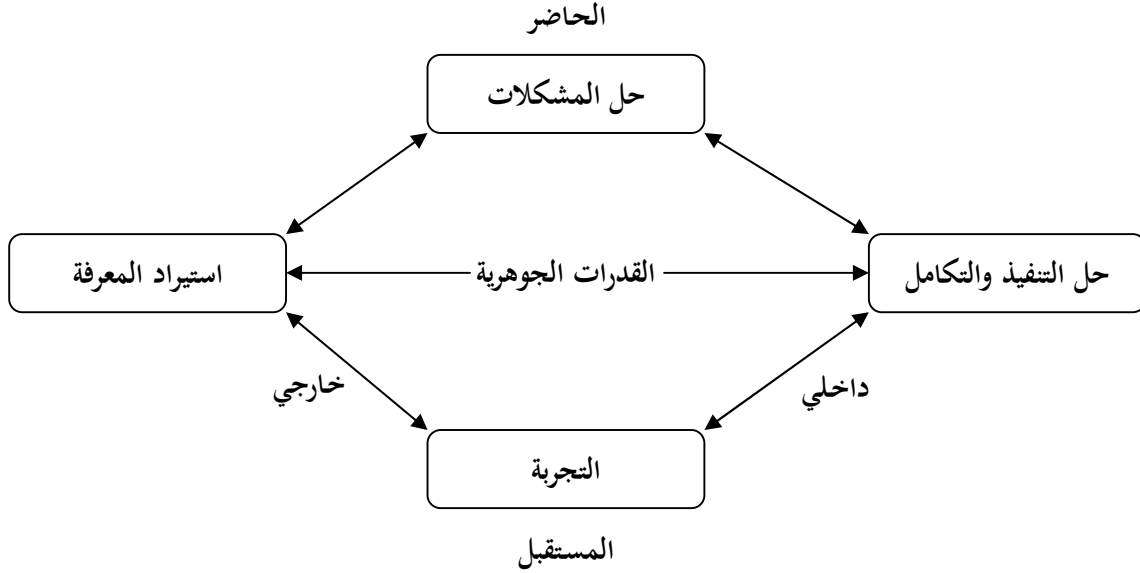
6- نموذج Hope: اقترح Hope نموذجاً لإدارة المعرفة يتضمن أربعة أبعاد رئيسية هي¹:

- المعرفة والخبرات المتراكمة التي تؤدي إلى الإبداع في حل المشكلات.
- تطبيق وتحقيق التكامل بالأدوات والتقنيات المنهجية الجديدة لتعزيز العمليات الداخلية.
- تجارب المؤسسة لبناء القدرات الموجهة للمستقبل.
- أنشطة استيراد المعرفة والخبرة من الخارج يهدف لتحسين القدرات الجوهرية للمؤسسة.

¹ سعد غالب ياسين، نظم مساندة القرار، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ط4، ص:48.

ويوضح الشكل الأتي نموذج إدارة المعرفة كما اقترحه Hope:

الشكل رقم (3-8): نموذج (Hope) لإدارة المعرفة



المصدر، سعد غالب ياسين، نظم مساندة القرار، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ط4، ص:48.

7- نموذج Wiig : عرض سنة 1993 و يحقق أربعة أهداف رئيسية وهي¹:

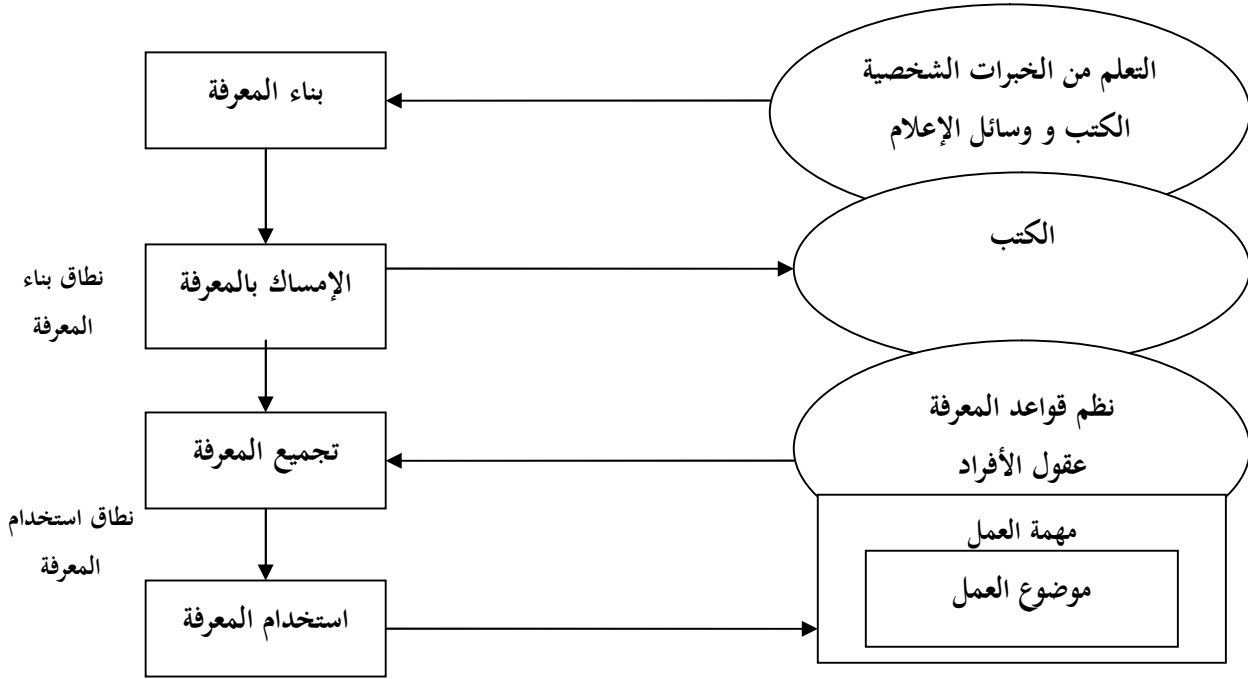
- بناء المعرفة.
- الاحتفاظ بالمعرفة.
- تجميع المعرفة.
- استخدام المعرفة.

في هذا النموذج يتم تصوير نشاطات الفرد و وظائفه على أنها خطوات متسلسلة. بمعنى آخر، إنها عملية تسهل بناء المعرفة و استخدامها باعتبار أنه يمكننا تنفيذ بعض الوظائف و النشاطات بالتوازي. كما أننا نستطيع الاستدارة نحو الخلف كي نكرر الوظائف و النشاطات التي تم تنفيذها في وقت سابق، ولكن بتفصيل و تأكيد مختلفين. و كما يتبين من النموذج الجسد في الشكل (3-9)، فإن الاهتمام يتركز أيضا على الاحتفاظ بالمعرفة في عقول الأفراد، و في الكتب، و في قواعد المعرفة المحسوبة، و في أي شكل آخر له علاقة بالموضوع . أما تجميع المعرفة فيمكن أن يتخذ أشكالا عديدة ، بدءا من الحوارات إلى شبكات الخبرة ، وإلى فرق العمل وعلى نحو مماثل فإنه يمكن تحقيق استخدام المعرفة من خلال أشكال عديدة ، و يلاحظ في هذا النموذج أنه تم دمج وتوحيد الوظائف الأساسية، والنشاطات التفصيلية في مختلف مجالات بناء و استخدام المعرفة لدى المؤسسات والأفراد،

¹ محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص:123.

وعلى الصعيد النظري فإن هذه الوظائف يمكن أن تكون متشابهة، لكنها على الصعيد العملي تكون مختلفة تماما، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-9): نموذج Wiig لإدارة المعرفة



المصدر: محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص:123.

1-3- مفاهيم، آليات ومقومات اقتصاد المعرفة

إن التغيرات التي شهدتها العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين كانت تغيرات هائلة تفوق بكثير ما شهدته العالم من تغيرات خلال القرون السابقة جميعاً، و كان لهذه التغيرات أثر كبير في تطور المجتمعات الإنسانية، حيث تحول الاقتصاد العالمي من مفهوم الاقتصاد المادي إلى مفهوم الاقتصاد المبني على المعرفة¹. هذه التغيرات التي أصبح يمثل فيها اقتصاد المعرفة اتجاهها حديثاً في الرؤية الاقتصادية العالمية الجديدة، وينظر إلى المعرفة بوصفها محرك العملية الإنتاجية، والسلعة الرئيسية فيها، التي تلعب دوراً رئيسياً في خلق الثروة غير المعتمدة على رأس المال التقليدي، ولا على المواد الخام، أو العمال، إنما تعتمد كلياً على رأس المال الفكري، ومقدار المعلومات المتوفرة لدى جهة ما (مؤسسة، أو دولة... الخ)²، وكيفية تحويل هذه المعلومات إلى معرفة، ثم كيفية توظيف المعرفة للاستفادة منها بما يخدم البعد الإنتاجي.

أولاً - مفهوم ومتطلبات اقتصاد المعرفة

1 - مفهوم اقتصاد المعرفة

لقد ظهرت آراء متعددة في تعريف الاقتصاد المعرفي إلا أنها في جوهرها واحدة، ومن أهم تعريفاته: أ - اقتصاد المعرفة اختصار أو تعبير عن خلق أو بزوغ مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، والتراكيب أو الأبنية، والنظم والآليات التي تعظم دور المعرفة اكتساباً واستيعاباً وتوليداً وإنتاجاً وتوظيفاً عبر كافة الأنشطة الاقتصادية والتكنولوجية والصناعية والاجتماعية³. ب - هو اقتصاد يكون فيه إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة الموجه أو القاطرة الأساسية للنمو الاقتصادي وخلق الثروة، وهو اقتصاد يعتمد في نموه وفلسفته وآلياته على مدخلات المعرفة كقيمة مضافة في النظام الاقتصادي المعاصر". وينطوي هذا المفهوم على إفتراض توافر السياقات التالية⁴:

- التجارة الحرة.
- دعم كامل للأفكار والآراء الإبداعية.
- التعليم والتعلم مدى الحياة.
- دعم مجتمع المعرفة والعلم والعلماء.
- دعم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- إقامة آليات العدل والحرية والديمقراطية.
- بنية شاملة لشبكات الاتصالات والمعلومات.

¹ زكي الميلاد، المسألة الحضارية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1999، ص: 103.

² فاطمة البريكي، الإمارات، مقال بعنوان: اقتصاد المعرفة، منشور في الموقع الإلكتروني:

<http://www.doroob.com/archives/?p=4531> Consulté le 05-07-2011.

³ فتحي مصطفى الزيات، اقتصاد المعرفة ودوره في تحديث الصناعة العربية، مؤتمر تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 22 - 24 أبريل 2003 .

⁴ المرجع السابق.

ويعكس هذا المفهوم تحولاً في الأسس التنافسية للأنشطة الاقتصادية من حيث المؤسسات والأفراد. وهذا ينطوي على أربعة أساليب مترابطة ومتفاعلة بينياً وهي¹:

- إحداث تغيير في البيئة الاقتصادية والصناعية من حيث الفلسفة والمنهج والآليات.
- إحداث تغيير في أنماط المهارات المطلوبة، مع رفع كفاءة المهارات والمعارف والخبرات والقدرات والكفاءات البشرية بما يتواءم مع التنامي المعرفي والتكنولوجي.
- يتطلب اقتصاد المعرفة صيغاً جديدة للمعرفة، مع تزايد الاهتمام بدعم إبداعات وتطبيقات المعرفة في التحديث بشبكات المعلومات و الاتصالات على اختلاف صورها ومستويات تعقيدها.
- دعم التجديد والتحديث وإعلاء قيم الإبداع والابتكار، كأساليب وأدوات لزيادة الكفاءة التنافسية للاقتصاد، مع دعم إدارة المعرفة وتفعيل آلياتها، بحيث تصبح هي الأساس الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي والتحديث والتجديد، وهذا يتطلب إعادة تأهيل وتدريب الأفراد ، وصقل خبراتهم ومهاراتهم ومعارفهم، مع إمدادهم بكل التقنيات التي تدعم مهاراتهم وقدراتهم.

ج- اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يهدف إلى الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الاستفادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري ك رأس للمال وتوظيف البحث العلمي².

د- اقتصاد المعرفة يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، واقتصاديات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة، والموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، وهي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة³.

هـ- وحسب تقارير البنك الدولي ينظر إلى اقتصاد المعرفة على أنه الاقتصاد الذي يعتبر المعرفة عنصر إنتاجي أساسي يضاف إلى العمل ورأس المال والموارد الطبيعية وعلى هذا الأساس تضمنت وثيقة للبنك الدولي أربعة أركان رئيسة لبناء اقتصاد المعرفة⁴:

- التعليم والتدريب.
- البنية المعلوماتية التحتية.
- الحوافز.
- نظم البحث والتطوير.

¹ فتحي مصطفى الزيات، اقتصاد المعرفة ودوره في تحديث الصناعة العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 12-13.

² مني مؤمن، نحو رؤية جديدة للبحث التربوي في مجتمع الاقتصاد المعرفي، بحث مقدم إلى إدارة البحث والتطوير التربوي، المملكة الأردنية الهاشمية، 2003، ص: 2.

³ الاقتصاد المعرفي، رابط إلكتروني:

www.pctechno.net Consulté le 23/03/2009

⁴ هل تعلم ما المقصود بمصطلح الاقتصاد المعرفي، رابط إلكتروني:

www.sa30di.com/vb/t14142.html Consulté le 05/07/2011.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، مما يؤكد أن رأس المال الفكري أو المعرفي هو أكثر أهمية من رأس المال المادي . فالاقتصاد المعرفة هو النظام الاقتصادي الذي تمثل فيه المعرفة عنصر الإنتاج الرئيس والقوة الدافعة الأساسية لتكوين الثروة .

ويمتاز اقتصاد المعرفة عن الاقتصاديات الأخرى بكونه اقتصاد وفرة أكثر منه اقتصاد ندرة، إذ أن أغلب الموارد تنفذ بالاستهلاك فيما تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة، فاعتبار المعرفة مورداً اقتصادياً وسعي المؤسسات لاستغلاله والانتفاع به والمساهمة من خلاله في تحسين الاقتصاد الكلي للدول، وظهور قطاع المعلومات كأحد قطاعات الاقتصاد الحيوية يُمكن من القول بأن المورد المعرفي أصبح المورد الحاسم للاقتصاد على عكس الاقتصاد الكلاسيكي الذي اعتمد على عوامل الإنتاج التقليدية وهي المواد الأولية، والعمل، ورأس المال، والأرض. وتؤكد البحوث والدراسات المسحية الحديثة للعديد من مراكز ومعاهد البحث الكبرى ذات الاهتمام بهذا الجانب في أوروبا أن الكثير من المؤسسات الحديثة تعطي عنصر المعرفة درجة أهمية تفوق نسبة 70% بينما تعطي بقية العناصر 30%، كما أصبحت المعرفة تشكل ما يقارب ثلاثة أرباع القيمة المضافة للمنتج¹.

2- متطلبات اقتصاد المعرفة: اقتصاد المعرفة لديه عدد من المتطلبات أهمها²:

أ - الابتكار: نظام فعال من الروابط مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

ب - الاستعداد الرقمي: الذي يعني إيصال خدمات الاتصالات لجميع الأطراف في جميع أنحاء النظام المؤسسي.

ج - الإدارة الإلكترونية: والتي تهدف إلى العمل على تقديم الخدمات لجميع العاملين في مكان وجودهم بالسرعة والكفاءة المطلوبة.

د - التعليم الإلكتروني لرفع القدرات التنافسية.

هـ - الأعمال الإلكترونية التي تهدف إلى بناء مجتمع رقمي.

و - البنية التحتية: المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية.

ز - حوافز تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ إنعام محسن حسن زويلف، أثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي - دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية، مرجع سبق ذكره، ص: 227.

² مفهوم اقتصاد المعرفة، رابط الكتروني:

ثانياً - أهمية وخصائص اقتصاد المعرفة

1 - أهمية اقتصاد المعرفة

يتملك الاقتصاد المعرفي القدرة على الابتكار وإيجاد منتجات فكرية لم تكن تعرفها الأسواق من قبل، ولا توجد حواجز للدخول إليها بل هو اقتصاد مفتوح، فمن يمتلك المعرفة هو المتقدم والمتفوق. وتبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الدور الذي تؤديه مضامينه، ومعطياته، وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات، والتي يجري توليدها بشكل متزايد ومتسارع. ويمكن تحديد أهمية الاقتصاد المعرفي في الفوائد التي نخبها ومن ذلك¹:

- أ - أنه يساعد على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها في المجالات كلها دون حدود على المدى البعيد.
- ب - يحقق التبادل الإلكتروني ويحدث التغيير في الوظائف القديمة، ويستحدث وظائف جديدة.
- ج - يساعد المؤسسات على التطور والإبداع، والاستجابة لاحتياجات المستهلك.
- د - يحقق النواتج التعليمية المرغوبة والجوهرية.
- هـ - يؤثر في تحديد درجة النمو، وطبيعة الإنتاج، واتجاهات التوظيف للمهن المطلوبة، والمهارات التي يجب توافرها.

2 - خصائص اقتصاد المعرفة

يتميز اقتصاد المعرفة بأن المعرفة تشكل أهم المكونات التي يتضمنها أي عمل أو نشاط، وخاصة ما يتصل بالاقتصاد والمجتمع والثقافة، وكافة الأنشطة الإنسانية الأخرى التي أصبحت معتمدة على توافر كم هائل من المعرفة والمعلومات.

وأياً كان المفهوم الذي يتم الاتفاق عليه لاقتصاد المعرفة فإن الخصائص المميزة لهذا الاقتصاد يمكن تلخيصها كالاتي²:

- أ - الانفجار المعرفي: حيث يعيش العالم انفجاراً معرفياً غير مسبوق، وأصبح التراكم المعرفي يتزايد يوماً بعد يوم ويتضاعف فترة من الزمن.

¹ محمد بن علي بن أحمد القيسي، ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية، رسالة مقدمة استكمالاً للمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، في المناهج وأساليب التدريس العامة قسم المناهج والتدريس، جامعة مؤتة، الأردن، 2011، ص: 27-28.

² المنير بشار، اقتصاد المعرفة، الحاضر والمستقبل، رابط الكتروني:

ب- التسارع: فالتغير كان وما زال سنة الكون وقانون الوجود الأبرز، والتغير في فجر التاريخ كان بطيئاً وغير ملحوظ، أما الآن فيتميز ويتسم بتزايد سرعته باستمرار.

ج- التطور التكنولوجي: فقد اقتحمت التكنولوجيا المجتمعات من خلال ما تقدمه من سلع وخدمات جديدة، والمعرفة والمعلومات اللازمة لإنتاجها أكثر كثافة، وتتطلب ارتفاعاً متزايداً للقدرات البشرية من علماء ومطورين.

د- انهيار الفواصل الجغرافية والتنافس في الوقت نفسه: فلم تعد هناك حدود زمنية أو مكانية لتوفير الخدمات والمنتجات، وأصبح الناس في تنافس مفتوح في الفاعلية والوقت.

هـ- ارتفاع المكونات المعرفية وتضاؤل المكونات المادية: حيث تتميز المنتجات الجديدة بتوظيف كثيف للمعلومات والمعارف، وتتضاءل شيئاً فشيئاً قيمة المكونات المادية، ويعود السبب إلى قيمة المكون المعرفي في المنتج، وارتفاع تكلفة البحث والتطوير اللازمة لتوفير منتجات جديدة.

ثالثاً - مقومات وآليات اقتصاد المعرفة

1- مقومات اقتصاد المعرفة: يمكن تحديد المقومات الأساسية لاقتصاد المعرفة على النحو الآتي¹:

أ - إقامة بنية أساسية للأعمال الإلكترونية للتحويل نحو الاقتصاد المعرفي.

ب - نظم معلومات والتجارة الإلكترونية ركيزة أساسية للاقتصاد المعرفي.

ج - نظم المعلومات الذكية.

د - المدن والقرى الذكية كأحد آليات انطلاق الصناعات الواعدة.

هـ - الاستثمار في تكنولوجيا صناعة المعلومات والأصول المعرفية البشرية كأحد ركائز الاقتصاد المعرفي.

و - الصناعات الواعدة ذات الميزة التنافسية (صناعات المستقبل).

ز - إقامة مركز موحد (بوابة إلكترونية) لتيسير الخدمات الحكومية.

إلا أنه من الواضح ارتباط آليات اقتصاد المعرفة ببنية هذا الاقتصاد بحيث تؤدي هذه الآليات إلى تفعيل المعرفة ونواتجها والتكنولوجيا الناشئة عنها.

2- آليات اقتصاد المعرفة: أياً كان المفهوم الذي يتم الاتفاق عليه لاقتصاد المعرفة فإن الآليات المميزة لهذا الاقتصاد يمكن تلخيصها في الآتي²:

¹ سمير أبو الفتوح صالح، أحمد أبو الفتوح صالح، "رؤية إستراتيجية للتحويل نحو الاقتصاد المعرفي ومنظمات الأعمال الإلكترونية في المنطقة العربية"، مؤتمر تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 16-18 أبريل 2002، ص: 24-72.

² هيثم أحمد حسين عبد المنعم، اقتصاد المعرفة وأثره على الممارسات المحاسبية وتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص: 05-07.

أ - الآليات الاستثمارية: وهذا يعني توجيه أكبر قدر من الموارد للاستثمار في استيعاب المعرفة وتوليدها وإنتاجها ونشرها عبر كافة القطاعات الاقتصادية. ومن أمثلة هذه الاستثمارات: الاستثمار في البرمجيات والأجهزة والمكونات والبنى التحتية، لتيسير إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها.

ب - آليات ترتبط بالموارد البشرية: حيث أنه من الأسس العامة التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة بناء قوة العمل والموارد البشرية وتدريبها والوصول بها إلى مستويات عالية من المهارة ، على اعتبار أن جودة الموارد البشرية تشكل العامل الرئيسي الذي يقف خلف الإبداعات و الاختراعات والنواتج الفكرية والتكنولوجية عموماً.

ج - آليات ترتبط بنشر ودعم وتنمية ثقافة المعرفة: حيث تشكل عمليات نشر ودعم وتنمية ثقافة المعرفة الإطار أو السياق البيئي الحاضن الذي يمثل رشحاً لصحياً لاقتصاد المعرفة، حيث ينمو هذا الاقتصاد ويتأصل وجوده في ظل ثقافة المعرفة التي تحتضن الإبداعات و الاختراعات ونواتج التكنولوجيا، وتعظيم قيمة العلم والعلماء والبحث العلمي ونتائجه وتطبيقاته عبر مختلف مجالات الحياة.

من ناحية أخرى يعتمد اقتصاد المعرفة على شبكات جيدة محكمة لإدارة المعرفة والتحكم فيها، تعنى بالمعلومات والحاسبات وتكنولوجيا الاتصالات.

وإنشاء هذه الشبكة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، يشكل أهم الأسس والدعامات التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة. ويمكن القول أن قدرات الدول على إنشاء هذه الشبكة، ومدى ما توفره لها من اعتمادات مالية، وآليات تنفيذية وإجرائية، يمثل حجر الزاوية في الأداء الاقتصادي المستقبلي القائم على المعرفة لهذه الدول.

د - آليات ترتبط بدعم وتنمية ونشر ثقافة الإبداع: حيث تمثل عمليات دعم وتنمية ونشر ثقافة الإبداع والابتكار وآلياتها، إحدى الأسس الهامة التي تقود اقتصاد المعرفة، وتدعم نموه وتحدد نواتجه وعوائده، ومن ثم فإن تفعيل هذه الآليات يمثل ضرورة معرفية.

كما تشكل عمليات تعظيم قيمة الإبداع الفردي ودعمها آلية بالغة الأثر بحيث يتقلد رواد الإبداع وصناعه، مواقع رفيعة المستوى مادياً ومعنوياً، وعلى المستويين الرسمي والشعبي، بحيث يتناسب التقدير المادي والمعنوي مع الجهود المخلصة المبذولة من العلماء والباحثين في مختلف المجالات.

رابعاً - أبعاد وملامح اقتصاد المعرفة

1 - أبعاد اقتصاد المعرفة:

يرى الخبراء أن للاقتصاد المعرفي أبعاداً مختلفة ومتشابكة يجب استغلالها كما ينبغي حتى لا نبقى في هامش المجتمع الدولي، ومن أهم هذه الأبعاد¹:

¹ تركماني عبد الله، مجتمع المعرفة وتحدياته في العالم العربي، مجلة الحوار المتمدن، العراق، العدد 2552، الصادر في 2009/02/09، موقع إلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162255> Consulté le 10/12/2012

أ - البعد الاقتصادي: إذ تعتبر المعلومة في الاقتصاد المعرفي هي السلعة والمصدر الرئيس للقيمة المضافة، وإيجاد فرص العمل، وترشيد الاقتصاد، وهذا يعني أن المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف شرايين اقتصاده، ونشاطاته يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه.

ب - البعد التكنولوجي: إذ أن اقتصاد المعرفة يعني انتشار وسيادة التكنولوجيا، وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة، وهذا يعني ضرورة الاهتمام بالوسائط المعلوماتية، وتكييفها وتطويرها حسب الظروف الموضوعية لكل مجتمع.

ج - البعد الاجتماعي: إذ يعني اقتصاد المعرفة سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع، وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات، وأهميتها ودورها في الحياة اليومية للإنسان.

د - البعد الثقافي: يعني اقتصاد المعرفة إعطاء أهمية معتبرة للمعلومة والمعرفة، والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص، وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع، والعدالة في توزيع العلم والمعرفة، كما يعني نشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل.

مما سبق يتبين أن اقتصاد المعرفة لا يقتصر على إنتاج المعلومة وتداولها فحسب، بل يحتاج إلى ثقافة تقييم وتحترم من ينتج هذه المعلومة، ويستغلها في المجال الصحيح، مما يتطلب إيجاد محيط اجتماعي وثقافي وسياسي يؤمن بالمعرفة، ويؤمن بدورها في كافة نواحي الحياة.

2- ملامح اقتصاد المعرفة

تشير الكتابات المعنية بهذا الجانب إلى عدد من الملامح والسمات والتي يمكن إجمالها وتصنيفها فيما يلي¹:

أ - المعرفة وما تتضمنه من بيانات ومعلومات، وصور ورموز، وثقافة هي الآن المصدر الرئيسي للاقتصاد، وهي المدخل الرئيس للإنتاج في القرن الحادي والعشرين.

ب- تكمن قوة أي مجتمع في اكتساب المعرفة، وتوليدها وتوزيعها، وتطبيقها في واقع الحياة.

ج- التكنولوجيا هي رمز مجتمع المعرفة، ووسيلة التواصل، والعمل والإنجاز، ومحور لنظام وتوزيع واسترجاع وتوظيف المعلومات في كافة المجالات.

د- الابتكارات المستمرة من أجل التنافس والعيش تستغرق مجالات الإنتاج والتكنولوجيا والتسويق والتمويل...

هـ- التنظيم ملمح رئيسي، ويجري البحث حول أشكال جديدة للتنظيم منها (إعادة الهندسة) التي تصلح للتنظيمات الإدارية الحديثة.

¹ محمد بن علي بن أحمد القيسي، ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص: 30-32.

- و- العمل العقلي هو نوعية العمل المطلوبة، مع استمرار الضرورة أيضاً للأعمال اليدوية والمهارية.
- ز- علو الجودة؛ فهو يستهدف التميز والإبداع .
- ح- يتمتع بمرونة فائقة وقدرة على التطويع وعلى التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية، وتلبية حاجات المجتمع المتغيرة.
- ط- الاعتماد على القوة العاملة الماهرة (المؤهلة والمدربة والمتخصصة).
- ي- الانفتاح والمنافسة العالمية واعتماد نظام فاعل للتسويق لاستشعار حاجات الأسواق والمستهلكين باستمرار.
- ك- الإسهام في تطور النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع وصناعتها وصولاً إلى الخدمات المعرفية وصناعتها، إضافة إلى استثمار الطاقة المتجددة.
- ل- الإسهام في ارتفاع دخل صناعة المعرفة، بما يتناسب مع المؤهلات وتنوع الكفاءات والخبرات.
- م- توظيف شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات بفاعلية من أجل بناء نظام معلوماتي واتصالي فائق السرعة والدقة والاستجابة.
- ن- اعتماد عملية البحث العلمي والتطوير كمحرك للتغير والتنمية.
- س- يرتبط الاقتصاد المعرفي بالذكاء وبالقدرة الإدراكية وبالخيال الجامح وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والخلق والمبادرة؛ لتحقيق ما هو أفضل وأرقى.
- ع- القوة في الاقتصاد المعرفي يمكن الوصول إليها من خلال وسائل وطرق متنوعة منها الاجتهاد والمثابرة والبحث والدراسة واستخدام العقول وشتى الوسائل للوصول إلى القمة.
- ف- لا يعرف الاقتصاد المعرفي عوامل العشوائية، ولا يعتمد على قوانين الصدفة، فكل شيء فيه مخطط ومنظم ومراقب ومتابع.

2- المفاهيم المرتبطة بالميزة التنافسية

يعتبر مفهوم الميزة التنافسية ثورة حقيقية في عالم إدارة الأعمال على المستوى الأكاديمي والعملي. فأكاديمياً لم يعد ينظر للإدارة كمشكل داخلي أو كمواجهة وقتية مع مشاكل ليست ذات بعد استراتيجي.. ولكن أصبح ينظر للإدارة كعملية ديناميكية ومستمرة تستهدف معالجة الكثير من المشاكل الداخلية والخارجية لتحقيق التفوق المستمر للمؤسسة على الآخرين أي على المنافسين والموردين والمشتريين وغيرهم من الأطراف الذين تتعامل معهم المؤسسة، وبطبيعة الحال لن يكون تحقيق هذا التفوق عملاً وقتياً أو قصير المدى ولكنه محاولات دائمة لحفظ توازن المؤسسة تجاه الأطراف الأخرى في السوق¹.

وعملياً يحرص المدراء حسب المفهوم الجديد على العمل الدؤوب المستمر للتعرف والتحليل والاكتشاف والمحافظة على الميزة التنافسية للمؤسسة، ولنا أن نتخيل كيف أن عملاً كهذا يحتاج إلى الكثير من البحث والتحري والتقدير السليم والبصيرة الثاقبة والذكاء والإبداع والابتكار... الخ. ونلاحظ هنا أن عمل المدير لا ينتهي بسهولة ونتائجه لا تتضح بين عشية وضحاها ولكن عمل المدير يصبح محاولات دؤوبة للتفوق المستمر في عالم ديناميكي ومتقلب. وهناك فرق واضح بين النجاح والتفوق، فالنجاح نتيجة يسعى الجميع لتحقيقها وقد يتحقق مرة أو مرتين أما التفوق فهي خاصية في المؤسسة تمنحها استمرارية النجاح واستمرارية البقاء على القمة في سوق لا يعترف إلا بالمتفوقين.

2-1- المنافسة في ظل بيئة الأعمال الحديثة

تدفع البيئة التنافسية بالمؤسسة إلى التطوير والتحسين المستمر في أدائها و وظائفها، وهذا يمكنها من تبوأ مكانة جيدة في السوق ويعطيها أسبقية المنافسة للاستفادة من كل التغيرات.

أولاً - مفهوم المنافسة والتنافسية

1- تعريف المنافسة وأنواعها

أ - تعريف المنافسة

- تعرف المنافسة على أنها التقاء العارضين والطالبين في سوق معينة، مما ينتج عنه تنافس والذي يؤدي حتماً إلى تخفيض السعر حتى يتساوى مع التكلفة المتوسطة².

- وتعرف أيضاً أنها وضعية الاقتصاد الذي يتميز بجرية المواجهة وتعدد عرض وطلب الأعوان الاقتصاديين المتعلق بالسلع والخدمات³.

¹ صنهاة بن بدر بن قبلان العتيبي، كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود بالرياض، الميزة التنافسية، رابط الكتروني:

<http://blogs.ksu.edu.sa/sunhat/2009/07/03/10> Consulté le 14/12/2012

² Bourach.H, Dictionnaire des sciences économiques et sociales ., EDITION-BORDAS. Paris. sans l'année de publication ,P:39

³ بن نافلة قدور، مكانة بحوث التسويق الدولي في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية - بالتطبيق على عينة من المؤسسات الجزائرية المصدرة، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2007-2008، ص: 168.

- المنافسة تعرف على أنها تعدد المسوقين و تنافسهم لكسب عميل بالاعتماد على أساليب مختلفة كالأسعار والجودة والخدمات ما بعد البيع وغيرها¹.

- وحسب القاموس الاقتصادي الاجتماعي المنافسة هي كلمة تأخذ في الأدبيات الاقتصادية معنى تفني أكثر فأكثر، فالمنافسة بمعناها الأكثر عامية، والواسع، يحدد وضعية في السوق تتميز بجزية الدخول والمساواة التقريبية للحظوظ بالنسبة للجميع: كل فرد، كل مؤسسة يمكنها المشاركة في الإنتاج، في البيع أو في شراء المنتج المعترف دون التدخل الدوري للدولة، القطاع، الترس، الكارتل أو مجموعة ما تأتي لقطع (إلغاء) المساواة بين المنافسين. الأحسن لا بد أن يفوز أو ينتصر².

مما سبق يمكن القول أن المنافسة هي الصراع والرغبة في التميز والتفرد عن الآخرين ومنع المنافسين الجدد من الإنفراد بالسوق من خلال كسب ولاء أكبر عدد من العملاء والموردين...

ب - أنواع المنافسة: يمكن تقسيم أنواع المنافسة كما يلي³:

- **المنافسة غير المباشرة:** تتمثل في المنافسة والصراع القائم بين المؤسسات في بلد ما أو مجتمع ما من أجل الفوز وكسب الموارد المتاحة في هذا البلد، فالمؤسسات من خلال بحثها عن المردودية والربحية والتفوق على منافسيها تسعى إلى الفوز بنصيب الأسد من هذه الموارد وبأحسن الظروف وذلك من ناحية الجودة والتكلفة، مما يسمح لها بتعظيم الأرباح في ظل المنافسة الشرسة التي يعرفها الاقتصاد والتجارة العالمية، وعليه نستنتج بأن مفهوم المنافسة غير المباشرة يتمثل في تلك الصراعات التي تحدث بين مختلف المؤسسات من أجل الظفر بالموارد المتاحة في البيئة بأحسن جودة وأقل تكلفة ممكنة.

- **المنافسة المباشرة:** تتمثل أساسا في تلك المنافسة القائمة بين المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع أو تقوم بإنتاج نفس المنتجات أو الخدمات، وهذا النوع من المنافسة هو الذي يهتم المؤسسات بصفة أكبر من النوع الأول، ولا بد من الإشارة إلى أن المنافسة تختلف من قطاع إلى آخر، حيث تعرف بعض القطاعات منافسة شديدة وأخرى تعرف منافسة محدودة أو ما يسمى باحتكار القلة، وذلك حسب عدد المؤسسات المتدخلة في السوق وإمكانات المتدخلين.

- **المنافسة متعددة المحليات:** في هذا النوع من المنافسة تنشط المؤسسة على المستوى الدولي وتواجه المنافسة في كل بلد على حدة، أي بغض النظر عن بقية البلدان أي هناك رؤية مستقلة للمنافسة من بلد لآخر أو بتعبير

¹ فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي، آليات المؤسسات لتحسين المراكز التنافسية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص:20.

² فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، ص:72.

³ عبد السلام أبو قحف، التنافسية وتغير قواعد اللعبة، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1996، ص:25-26.

آخر فهي منافسة دولية بلد ببلد، فالمؤسسة ليست لها نظرة عالمية موحدة واستراتيجيات موحدة ونظرة واحدة للمنافسة¹.

- **المنافسة العالمية:** ويتمثل مفهومها الأساسي في أن الوضعية التنافسية للمؤسسة ما في بلد ما تتأثر إلى حد بعيد بوضعيتها في البلدان الأخرى أي أن هناك ارتباطاً كبيراً بين نشاطات المؤسسة في مختلف البلدان، وأي تغيير أو مشكل في سوق ما ينعكس على الإستراتيجية الكلية للمؤسسة، لأن لديها نظرة عالمية للأسواق.

2- التنافسية: يمكن تفسير مفهوم التنافسية من خلال التعاريف التالية:

أ- **التعريف المستند للربحية:** المؤسسة التنافسية هي المؤسسة المرحة القادرة على زيادة ربحيتها من خلال رفع الإنتاجية أو خفض تكلفة الإنتاج أو تحسين الجودة أو كل ذلك معاً².

ب- **التعريف المستند إلى معيار الربحية والتميز:** يجمع "علي السلمي" في تعريف التنافسية بين الربحية وتميز منتجات المؤسسة، فهو يرى أن المؤسسة ذات القدرة التنافسية هي التي تملك من المهارات والتكنولوجيا التي تستطيع الإدارة التنسيق فيما بينها و استثمارها بغرض تقديم إنتاج يفوق ما يقدمه المنافسين³.

ج- **التعريف المستند إلى العوامل التنافسية:** يركز معظم مدراء المؤسسات على ثلاثة عوامل هي: السعر والجودة والتكلفة وبناءً على ذلك يمكن تعريفها على أنها تقديم منتج ذو جودة عالية وسعر مقبول من قبل الزبائن⁴.

د- **التعريف المستند إلى معيار التفوق والمساهمة في النمو:** وفقاً لهذا المعيار يقصد بتنافسية المؤسسة قدرتها على إنتاج السلع والخدمات بتفوق، مع احتفاظها بخصتها في السوق أو زيادتها، وفي ذات الوقت المساهمة في ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي مع المحافظة على هذا الارتفاع⁵.

ثانياً - البيئة التنافسية

1- مفهوم البيئة التنافسية: يصعب إعطاء تعريف محدد للبيئة التنافسية نظراً لتشعبها وتداخل عناصرها ومكوناتها مع عناصر البيئات الأخرى، سواء العامة أو التشغيلية.

إلا أن التعريف الممكن استخلاصه هو ذلك التعريف المتعلق بمكونات البيئة التنافسية والقوى الخمس حسب "بورتر": هي البيئة التي تشتمل على العملاء والموردين والمؤسسات المنافسة سواء التي تنتج نفس المنتج أو تلك التي تنتج منتجات بديلة والمؤسسات الوافدة الجديدة⁶.

¹ Hagedoorn JOHN: "L'entreprise a l'échelle de la planète", ÉDITION Economica, Paris, 1995, P ; 22

² منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها، أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة، 2002، ص: 9.

³ علي السلمي، نموذج قياس الفجوة التنافسية، المؤتمر الأول للجمعية العربية للإدارة، الإدارة الإستراتيجية والقيمة التنافسية لمنشآت الأعمال العربية، الإسكندرية، 30 و 31 أكتوبر 1996.

⁴ R.Perceur, *Entreprise: Gestion et competitive*, ÉDITION- Economica, Paris, 1984, P.53

⁵ عادل رجب، إمكانية زيادة القدرة التنافسية في خدمة الشحن الجوي المصري، المؤتمر الدولي حول القدرة التنافسية للاقتصاد المصري - أفاق المستقبل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 5 و 6 نوفمبر 2001.

⁶ M.. Porter, *Choix stratégiques et concurrence*, ÉDITION. Economica Paris, 1982, p.4

2- خصائص البيئة التنافسية: تلعب خصائص البيئة التنافسية دوراً هاماً وفعالاً في عملية اتخاذ القرارات واختيار البدائل الإستراتيجية المثلى المتاحة أمام المؤسسة، وقد اختلف الباحثون في تحديد أهم الخصائص هذه البيئة نتيجة عدم وجود تعريف موحد لها، فكل جهة ترمي إلى وضع تعريف حسب الأهداف المراد تحقيقها، أو حسب النشاط المتبع للمؤسسة، لذا سنحاول التركيز على الخصائص التالية الأكثر قبولاً:

أ - التفرد والتميز: تتميز البيئة التنافسية بالتفرد من مؤسسة إلى أخرى، أي أن بيئة المؤسسة (أ) تختلف عن بيئة المؤسسة (ب) من حيث الزبائن أو النشاط أو المؤسسات المنافسة... الخ

ب - التعقد: نعني به التعدد والتنوع والاختلاف في مكونات العوامل التي تؤثر على المؤسسة، والتي تستوجب طاقة كبيرة من التكنولوجيا المتطورة من أجل السيطرة والتكيف مع هذه العوامل، مهما كان عددها ودرجة اختلافها.

ج - الديناميكية والحركية: إن البيئة التنافسية غير مستقرة فهي تمتاز بالحركية الدائمة والتقلب المستمر الناتج عن التقلب في عناصرها، من تقلب الموردين والعملاء أو المؤسسات المنافسة... الخ

د - تأثر عناصرها ببعضها البعض: تمتاز البيئة التنافسية بتداخل عناصرها ولا يمكن فصل عنصر عن الآخر، فالموردون مثلاً لهم تأثير مباشر على الزبائن والقدرة التنافسية للمؤسسة... الخ

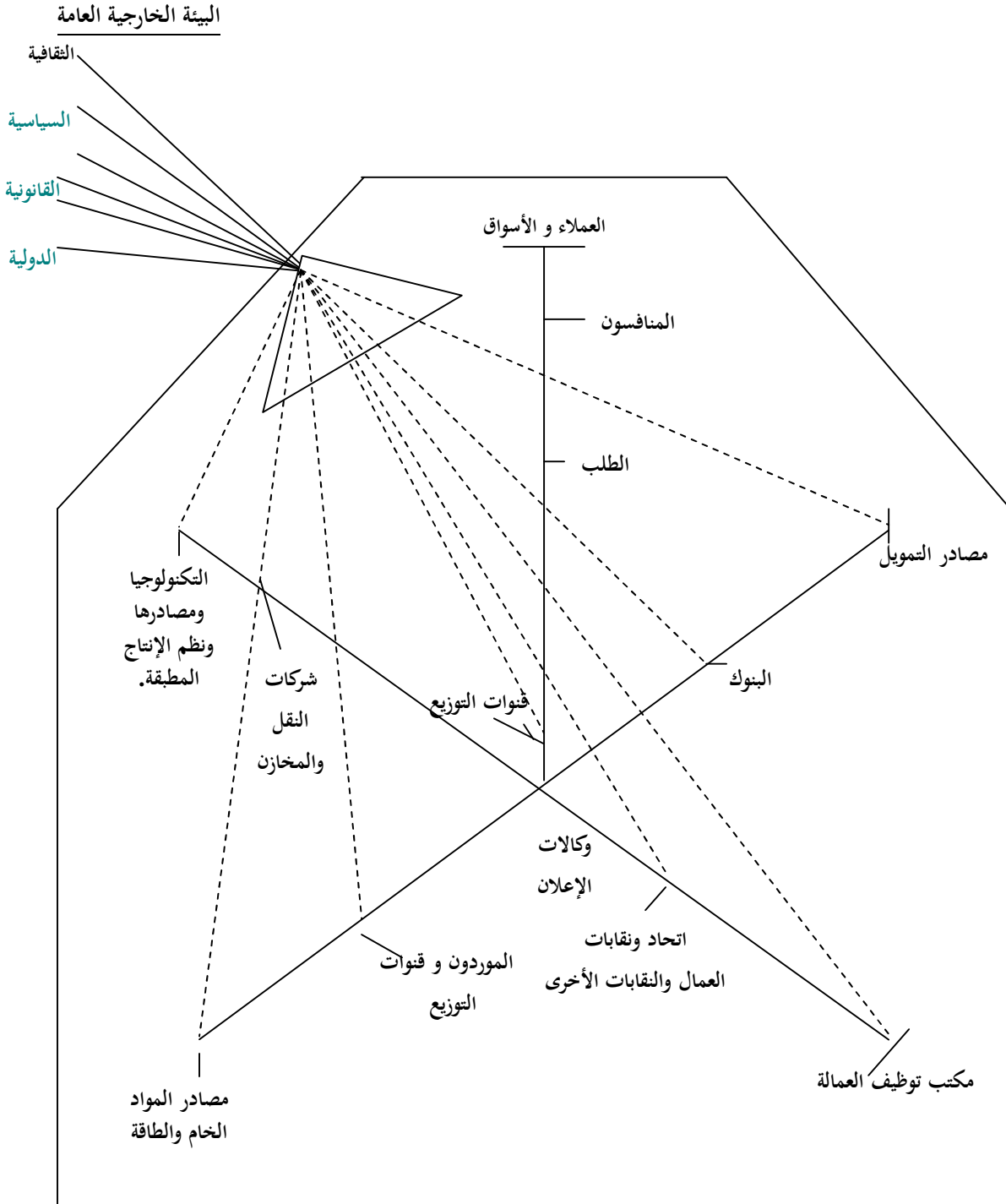
هـ - البيئة التنافسية هي أساس بقاء المؤسسة: تعتبر البيئة التنافسية أساس ديمومة المؤسسة لأنها تمثل الحقل الذي تمارس فيه المؤسسة نشاطها، فإذا استطاعت المؤسسة التأقلم أو السيطرة على هذه البيئة استطاعت البقاء والعكس صحيح .

3- علاقة التداخل بين البيئة التنافسية والبيئة العامة

يخطئ من يتصور إمكانية عزل تأثير متغيرات البيئة التنافسية وتأثرها بالبيئة العامة الخارجية فالتفاعل قائم ومستديم بينهم ، والشكل التالي يبين ذلك¹:

¹ عبد السلام أبو قحف، التسويق مدخل تطبيقي، الدار الجمعة، الإسكندرية، 2002، ص:119

الشكل (3-10) : البيئة التنافسية وعلاقتها مع البيئة العامة



المصدر: عبد السلام أبو قحف، التسويق مدخل تطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص: 119

ثالثاً - عناصر البيئة التنافسية

تتماز البيئة التنافسية بالحركية والديناميكية والتعدد وذلك راجع إلى التغير المستمر في عناصرها، هذه العناصر التي تمثل تهديد حقيقي للمؤسسة والتي يجب عليها دراستها وتحليلها وهي حسب (بوتر) كالتالي:

1 - تهديدات الداخلين الجدد

تدخل السوق المؤسسات الجديدة وهي تحمل أفكار جديدة وقدرات جديدة ويكون لديها رغبة كبيرة في اقتحام السوق والحصول على حصة سوقية وترسيخ وجودها فيه وهذا طبعاً سينعكس سلباً على المؤسسات القائمة، وزيادة عدد المؤسسات سوف يؤدي إلى تخفيض الأسعار أو ارتفاع تكاليف المؤسسات المتواجدة من قبل في القطاع، وبهذا تصبح المؤسسات الداخلة الجديدة تمثل تهديداً حقيقياً للمؤسسات الأولى.

وتحدد درجة خطورة الداخلين الجدد حسب حواجز الدخول التي يفرضها القطاع وهي كالتالي:

أ - **اقتصاديات الحجم:** نعني باقتصاديات الحجم هي قيمة تكلفة الوحدة لمنتجات النشاط المعني، وتعتبر اقتصاديات الحجم عامل أساسي للداخلين الجدد لأنه إذا كانت تكلفة الوحدة مرتفعة هذا يعني ارتفاع التكاليف الكلية، يكون رد فعل المؤسسات الأولى قوياً بالنسبة للجدد، فتعمل هذه المؤسسات إما على زيادة الإنتاج لتغطية كل الطلب مع تخفيض الأسعار أو تخفيض الإنتاج وبالتالي يتحمل الداخلين الجدد تكاليف عالية¹.

ب - **تميز المنتج:** ويعني ذلك أن المؤسسات المتموقة بشكل جيد تملك صورة جيدة، وزبائن أوفياء؛ ويرجع ذلك إلى إشهار سابق، خدمات مقدّمة للزبائن، اختلافات في المنتج، أو لأن المؤسسة كانت السّابقة إلى هذا القطاع. ويشكّل التّمييز حاجزاً للدخول، حيث يتحمل الداخلون الجدد مصاريف باهظة؛ حتى يستقطبوا زبائن القطاع. ويؤدي هذا الجهد عادةً إلى خسائر في البداية، ويتطلب وقتاً طويلاً لصنع صورة خاصة بالمؤسسات الجديدة².

ج - **احتياجات رأس المال:** من المعروف أن المؤسسة عند انطلاق نشاطها تسعى إلى احتلال مكانة في السوق، ولكن هذا يكلفها مبالغ مالية كبيرة من تكاليف الإشهار وتكاليف البحث والتطوير... الخ، فإن عملية الدخول والاقتراض تشكل خطراً سواءً على البنك نظراً لنقص الضمانات وعدم وجود سمعة للمؤسسات في السوق كي تضمنها، أو بالنسبة للمؤسسة لعدم قدرتها على التنبؤ بإرادتها، وهذا يعطي امتياز للمؤسسات المتواجدة في القطاع.

د - **تكاليف التغيير:** تؤثر خاصة على المؤسسات المتواجدة فإذا كانت تكاليف التغيير مرتفعة مثل تكلفة التغيير التكنولوجي وتكلفة تأهيل العمال... الخ، هذا يكون في مصلحة الداخلين الجدد والذين يكون لديهم طبعاً

¹ جمال الدين المرسي وآخرون، التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 172.

² أبو عمر الغامدي، البيئة و الميزة التنافسية، رابط الكتروني:

تكنولوجيات جديدة، أما إذا كان العكس فالمؤسسات المتواجدة ستحاول القيام بعملية التجديد و إغلاق الطريق أمام الداخلين الجدد¹.

هـ - الوصول إلى قنوات التوزيع: من المنطقي أن المؤسسات الداخلة أول ما تفكر فيه هو قنوات التوزيع، والتي تشغلها المؤسسات المتواجدة، لذا يجب عليها أن تقنع المستهلك بمنتجاتها لكي تستطيع شق هذه القنوات، وبالمقابل ستحاول المؤسسات المتواجدة التمسك بقنوات توزيعها والاستحواذ على قنوات جديدة إن أمكن ذلك لكي لا تدع أي فرصة للمؤسسات الجديدة².

و - السياسات الحكومية: تكمن خطورة هذا الحاجز في القيود التي يمكن أن تفرضها الدولة على المستثمرين الجدد مثل القيود الجبائية أو قوانين البيئة والتي تفرض على المؤسسات استعمال تكنولوجيات عالية ومكلفة...

2 - شدة المزاومة بين المؤسسات المتواجدة

تأخذ المزاومة بين المنافسين الناشطين في القطاع أشكالاً من المناورات للحيازة على موقع متميز في السوق، بالاعتماد على خطط مبنية على المنافسة من خلال الأسعار، الإشهار، إطلاق منتج جديد، تحسين الخدمات والضمانات الملائمة للزبون.

ويرجع سبب وجود المزاومة إلى أن هناك عدد من المنافسين يشعرون بأنهم مدفوعين إلى تحسين موقعهم، حيث يرون إمكانية ذلك. وللعمليات التي تعتمدها المؤسسات ضد المنافسة آثار مهمة على المنافسين، حيث تدفعهم إلى بذل الجهود للرد على هذه العمليات.

وتوصف المزاومة في بعض القطاعات على أنها قوية، بينما توصف في قطاعات أخرى على أنها هادئة. وتنجم المزاومة الشديدة عن تضافر عدد من العوامل الهيكلية والمتمثلة في³:

أ - عدد المنافسين في القطاع: ترتبط المزاومة ارتباط وثيق بعدد المؤسسات التي تنشط في القطاع، وتكون العلاقة بينهما طردية، معناه كلما زاد عدد المؤسسات التي تشتغل في نفس القطاع زادت المزاومة.

ولكن في بعض الأحيان يكون عدد المؤسسات المنافسة قليلاً إلا أن حدة المنافسة تكون مرتفعة، وذلك راجع لوجود مؤسسات عملاقة مسيطرة ومؤسسات أقل منها تحاول السيطرة على القطاع.

ب - التكاليف الثابتة: التكاليف الثابتة هي تلك التكاليف التي تتحملها المؤسسة بشكل ثابت مهما بلغ حجم نشاط المؤسسة. هذا النشاط الذي يجب ألا يقل عن عتبة المدروية، فإذا حدث ذلك تتحمل المؤسسة خسائر. وكثرة المؤسسات في نفس القطاع تعني حصة سوقية أقل والتي تقلص كلما زاد عدد المؤسسات في القطاع، وبالتالي لما تحس المؤسسة أنها تقترب من الخط الأحمر تبدأ بالمزاومة وتشتد وتيرة المنافسة⁴.

¹ جمال الدين المرسي و آخرون، التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص: 172.

² الموسوعة الحرة ويكيبيديا، موقع الكتروني:

<http://ar.wikipedia.org> Consulté le 14/01/2011

³ نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للنشر، مصر، 1998 ص: 68.

⁴ نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

ج - **بطء نمو القطاع:** يسبب بطء نمو قطاع معين تزايد حدة المنافسة حيث تسعى كل مؤسسة في هذا القطاع إلى التوسع في السوق واكتساب حصص إضافية على حساب المؤسسات الأخرى. أما في القطاع القابلة للنمو فتكون المزاحمة أقل من الأولى لأن المؤسسة قادرة على توظيف إمكانياتها المتاحة من أجل مواكبة نمو القطاع.

د - **غياب التميز:** يكون غياب التميز خاصة في المنتجات النمطية، باعتبار أن جميع المنافسين ينتجون تقريباً نفس المنتج بنفس الخصائص ولا يكون هناك إبداع في المنتج فتلجأ هذه المؤسسات إلى عنصر الجودة وتخفيض الأسعار لأن المستهلك في مثل هذه السلع يركز على هذين العنصرين، ومن هذا المنطلق تزيد المزاحمة.

هـ - **حواجز الخروج والانسحاب:** هناك عدة معوقات تقف أمام المؤسسة وتمنعها من الانسحاب أو الخروج من السوق، سواء حواجز حكومية مثل بعض القوانين، سياسات...، أو لاعتبارات إستراتيجية، مثل انسحاب بعض المؤسسات الفرعية قد يؤثر على المؤسسات الأم...

3- **تهديدات المؤسسات التي تنتج المنتجات البديلة:** المنتجات البديلة هي تلك السلع التي تبدو مختلفة لكن تشيع نفس الحاجة مثل الشاي كبديل عن القهوة...

مثل هذا النوع من المؤسسات وبمنتجاتها البديلة تشكل تهديداً غير مباشر على المؤسسة، ولذا يجب على المؤسسة أن تأخذ بالحسبان مثل هذا النوع من المؤسسات وأن تحاول غلق الطريق عليها للمحافظة على زبائنها من خلال تحليل عناصر قوتها وعناصر ضعفها¹.

لذا على الإدارة محاولة التعرف على إمكانية قيام مؤسسات منافسة في نفس الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة، أو مؤسسات أخرى في صناعات أخرى من القيام بإنتاج سلع بديلة يكون عليها طلب من العملاء يجعل من منتجات المؤسسة في طور الهجر و الترك.

4- **القوة التفاوضية للعملاء:** العملاء هم أفراد المجتمع الطبيعيين والمعنويين الذين يقومون بعملية شراء ما تقدمه المؤسسات من سلع وخدمات.

إن للعملاء تأثيراً مباشراً على عوائد المؤسسات من خلال قدرتهم على التأثير على الأسعار والقدرة على المساومة، وتزداد القوة التفاوضية للعملاء في الحالات التالية:²

- الصناعة يسيطر عليها عدد محدود من الموردين بالرغم من كبر حجم المبيعات.
- السلع والخدمات مميزة وبالموازاة تكلفة التغيير عالية.
- البدائل غير متاحة.
- وجود بعض المؤسسات تقوم بالبيع مباشرة للمستهلك وبالتالي يستطيع فرض شروطه.
- ارتفاع درجة حساسية الطلب للتغير في أسعار السلع والخدمات .

¹ عبد السلام أبو قحف، التسويق مدخل تطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص:99.

² نادية العارف، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص:92.

- عندما يكون المستهلك على علم كامل بالسلع والخدمات.
- كبير حجم مشتريات العملاء.
- وجود بدائل كبيرة في السوق .
- تجانس السلع والخدمات .

لذا يجب على المؤسسة دراسة كل هذه الحالات ومن ثم تقوم بتحليل العملاء من خلال التعرض إلى الجوانب التالية:

أ- دوافع الشراء لدى المستهلك : هنا يجب طرح الأسئلة التالية :

- ما هي الأهداف التي يبحث عنها المستهلك ؟
- ما الذي يدفع المستهلك لشراء واستخدام المنتجات أو الخدمات ؟
- ما هي الخصائص أو المزايا التي تتوفر في المنتج وتعتبر هامة بالنسبة للمستهلك؟
- ما هي التغيرات التي تحدث أو يمكن أن تحدث في دوافع المستهلك ؟

ب- تقسيم السوق : هنا أيضا يجب على الإدارة طرح مجموعة من الأسئلة:

- على أي أساس أو معيار يتم تقسيم السوق إلى قطاعات ؟
- من هو المستخدم للسوق في الوقت الحالي ؟
- من هم المستهلكون المحتملون في المستقبل ؟ وكيف يمكن الوصول إليهم؟
- من هم كبار المشترين وما هي نسبة تعاملهم مع المؤسسة ؟

ج- الاحتياجات غير المشبعة: وهنا أيضاً تثار الأسئلة التالية:

- هل توجد حاجات غير مشبعة للمستهلك ؟
- هل يواجه العملاء مشكلات بالنسبة للمنتجات الحالية ؟
- هل هناك حاجات في نفس المستهلك غير معلنة ولا يستطيع التعبير عنها ؟
- هل المستهلك راضٍ على السلع والخدمات المقدمة ؟
- ما هي البدائل التي يفضلها المستهلك ؟

ومن خلال قيام المؤسسة بالإجابة على الأسئلة السابقة تستطيع تشخيص عملائها. وهناك عدة طرق يمكن استعمالها للإجابة على هذه الأسئلة منها الاحتكاك المباشر بالعميل أو عن طريق استشارة الخبراء أو استجواب رجال البيع... الخ.

5- القوة التساومية للموردين: يقصد بالموردين ذلك القطاع المورد للمدخلات المطلوبة للمؤسسة¹.

¹ نبيل شاكر، إعداد دراسات إعادة الجدوى وتقييم المشاريع، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص:44.

يلعب الموردون دوراً مهماً في التأثير على نشاط المؤسسة من خلال استعمال الأسعار كسلاح لممارسة الضغوطات عليها، وهذا له تأثير مباشر على مردودية المؤسسة خاصة إذا كانت المؤسسة غير قادرة على مجاراة الزيادة في تكاليف الموردين.

وتزيد القوة التساومية للموردين في الحالات التالية¹:

- عند مقدرتهم على السيطرة على مصادر التوريد التي يحتاجها نشاط معين.
- عندما لا تكون المؤسسة المشتريّة عميلاً مهماً للمورد.
- عندما تكون المادة الموردة أساسية وهامة في منتجات المؤسسة ولا تستطيع الاستغناء عنها.
- عندما يحدث تكامل خلفي بين الموردين وبالتالي الاحتكار والسيطرة على الأسعار، ومنه تصبح المؤسسة مجبرة على شراء المواد الأولية بالأسعار التي يحددها هذا التحالف.
- غياب المنتجات البديلة.
- تميز منتجات الموردين.

باختصار يعتبر المورد عاملاً مهماً له تأثير كبير على المؤسسة، فهو يؤثر مباشرة على هيكل التكاليف ومستويات الجودة و مواعيد التسليم... الخ. وبالتالي الحد من قدرتها التنافسية. ولقد أدركت بعض المؤسسات هذه الأهمية فسارعت إلى تشكيل تحالفات مع مورديها وتحسيسهم بأهمية المؤسسة بالنسبة لهم.

لذا على الإدارة أن تولي أهمية كبيرة لعملية تحليل الموردين و دراستهم من خلال دراسة الجوانب التالية²:

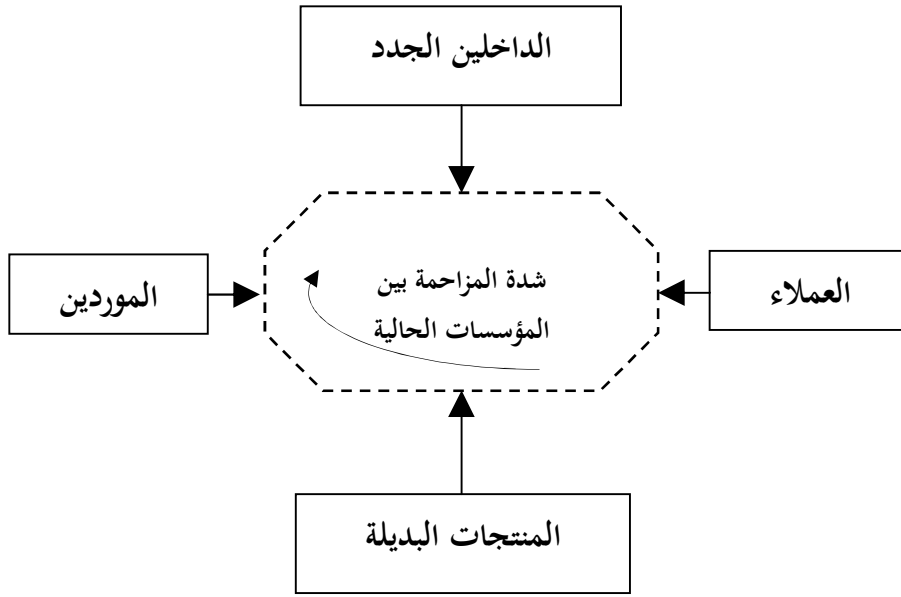
- هل يعتبر المورد متميز من حيث مستويات الجودة ومعايير الإنتاج؟
 - ما هي القدرات التكنولوجية والمالية والإدارية التي يتمتع بها المورد؟
 - هل يقوم الموردون بتقلص خصومات؟
 - هل يمكن إجراء المبادلة بين الموردين؟
 - هل أسعار الموردين تنافسية؟
 - هل يوجد تحالف خلفي بين الموردين؟
 - هل المواد الأولية تخضع لاحتكار القلة؟
- من خلال الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها تستطيع المؤسسة تحديد أحسن الموردين والذي يجعل تكاليف المؤسسة وأسعارها تنافسية.

والشكل التالي يبين لنا عناصر البيئة التنافسية حسب بورتر:

¹ جمل الدين المرسي، وآخرون، التفكير الاستراتيجي والإدارة، مرجع سبق ذكره، ص: 183-184.

² ثابت عبد الرحمن إدريس، وآخرون، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 165.

الشكل رقم (3-11) : عناصر البيئة التنافسية



المصدر: ثابت عبد الرحمان إدريس، وآخرون، الإدارة الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص165.

رابعاً - تحليل البيئة التنافسية

1- تحليل فرص النمو: يساعد تحليل النشاط على معرفة فرص الاستثمار المتاحة وفجوات السوق والتهديدات التي تواجه المؤسسة و معرفة الخطط التسويقية للمنافسين وفرص النمو للمؤسسة.
الجدول التالي يبين لنا كيفية تحليل فرص النمو:

الجدول رقم (3-1) : تحليل فرص النمو

الفرص الإستراتيجية	السوق المحتملة للنشاط
<ul style="list-style-type: none"> • إيجاد استخدامات جديدة • إيجاد مستخدمين جدد • زيادة نوعية الاستخدام • زيادة معدلات الاستخدام 	<ul style="list-style-type: none"> • فجوة الاستخدام
<ul style="list-style-type: none"> • توسيع كثافة التوزيع • توسيع التغطية الجغرافية لمنافذ التوزيع 	<ul style="list-style-type: none"> • فجوة التوزيع
<ul style="list-style-type: none"> • إضافة عناصر جديدة لخط المنتجات 	<ul style="list-style-type: none"> • فجوة خط المنتجات
<ul style="list-style-type: none"> • اختراق مواقع المنافسين الآخرين • اختراق مواقع البيئة التنافسية المباشرة 	<ul style="list-style-type: none"> • الفجوة التنافسية
<ul style="list-style-type: none"> • الدفاع عن الأسواق أو المواقع الحالية ومحاوله توسيعها 	<ul style="list-style-type: none"> • مبيعات المؤسسة

المصدر: جمال الدين المرسي وآخرون، التفكير الاستراتيجي والإدارة، مرجع سبق ذكره، ص: 167.

تشير فجوة الاستخدام إلى الاستخدامات الجديدة الممكن استغلالها في السوق، كما أشرنا سابقا من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة، تستطيع المؤسسة معرفة الحاجات الناقصة لدى المستهلك ثم تحاول سد

هذه الفجوة، أما فجوة التوزيع فتشير إلى حجم التوزيع غير المستغل، فإذا تم استغلاله فإنه يعود على المؤسسة بفائدة كبيرة ويزيد من قدراتها التنافسية، وفيما يخص فجوة الإنتاج فتعكس التغيرات الموجودة في خط الإنتاج لدى المؤسسة، وأما الفجوة التنافسية فتشير إلى إمكانية اقتحام منافسين جدد للسوق لهذا يجب على المؤسسة أن تسعى لسد هذه الثغرات من أجل المحافظة على مكانتها¹.

2- كيفية تحديد كبار المنافسين: إن المؤسسة لا تستطيع دراسة كل المنافسين الموجودين في السوق والذين ينشطون في نفس القطاع نظراً لكبر عددهم في بعض الحالات، فلهذا يجب عليها أن تركز على المنافسين الكبار الذين يمتلكون ميزات تنافسية وإستراتيجيات مميزة.

ويتم تحديد المنافسين الكبار من خلال إعداد قوائم تساعد على ترتيب وتصنيف هؤلاء المنافسين ومنها²:

أ - القائمة (1): قم بتحديد من هم المنافسين لخط منتجاتك.

ب - القائمة (2): حدد من هم المنافسين الذين يقدمون خدمات للمستهلكين مرتبطة بالسلعة نفسها التي تقدمها للسوق.

ج - القائمة (3): حدد من هم المنافسين الذين يخدمون حاجات معينة للمستهلك متشابهة مع تلك التي تقدمها.

د - القائمة (4): حدد من هم المنافسين الذين يقومون بتغطية نطاق جغرافي وسوق مشابهة لتلك التي تغطيها مؤسستك.

هـ - القائمة (5): حدد المنافسين طبقاً لحجم حصة كل منهم في السوق حتى تصل إلى هؤلاء الذين يتساوون مع مؤسستك في حصتها.

وبعد إعداد هذه القوائم نختار المؤسسات الأكثر تكراراً في القوائم والمؤسسات التي تقع في أول القائمة وتلك هي المؤسسات الكبيرة.

بعد عملية تحديد كبار المنافسين تأتي عملية تحليلهم، وتكون وفق القائمة التالية:

¹ جمال الدين المرسي وآخرون، التفكير الاستراتيجي والإدارة، مرجع سبق ذكره، ص: 167.

² عبد السلام أبو قحف، الإدارة الإستراتيجية للأزمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 128.

الجدول (3-2) : قائمة كبار المنافسين

أسماء المنافسين	أساس المقارنة أو التحليل
.....	- نمو الطاقة
.....	- المزايا التي تقدم إلى المستهلك
.....	- نمط الإدارة /نظام الإدارة المطبق
.....	- نطاق العمليات .
.....	- مدى الاستجابة للسوق أو مدى استجابة السوق
.....	- القدرات البحثية و مقومات التنمية والتطوير
.....	- الصور الذهنية عن الجودة
.....	- حصة السوق
.....	- القدرة /الإمكانات المالية

المصدر: عبد السلام أبو قحف، الإدارة الإستراتيجية للأزمات، مرجع سابق ذكره، ص:129

إن عملية تحليل و تحديد كبار المنافسين يساعد على وضع استراتيجيات المؤسسة، لأن إمكانية تنفيذ الاستراتيجيات وتحقيق الأهداف تتوقف بدرجة كبيرة على قوة أو ضعف المنافسين .

2-2- مفهوم وخصائص الميزة التنافسية

تتسم بيئة الأعمال الحالية بالتنافسية والحركية والتغير المستمر لذا تسعى المؤسسات جاهدةً لمواكبة هذه البيئة للمحافظة على مكانتها في السوق، وهذا من خلال التفرد والتميز عن المؤسسات الأخرى بما يصطلح عليها بالميزة التنافسية هذه الميزة التي تضمن للمؤسسة البقاء و الاستمرار في بيئة الأعمال التي تنشط فيها، من خلال العمل باستمرار على تنميتها وتطويرها، باعتبار أنه لا توجد ميزة تنافسية ثابتة بل هناك ما يصطلح عليها بالميزة التنافسية النسبية.

أولاً - مفهوم الميزة التنافسية وأنواعها.

1 - تعريف الميزة التنافسية:

أ- تعريف: Porter " تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً. أي بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومها الواسع¹."

ب- تعريف علي السلمي " الميزة التنافسية هي المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمؤسسة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون، ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء

¹ M. PORTER. *l'Avantage concurrentiel des nations*. -EDITIONS INTER, Paris, 1993, p. 48

الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون"¹.

ج- تعريف نبيل مرسي خليل "تعرف على أنها ميزة أو عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقه في حالة إتباعها إستراتيجية معينة للتنافس"².

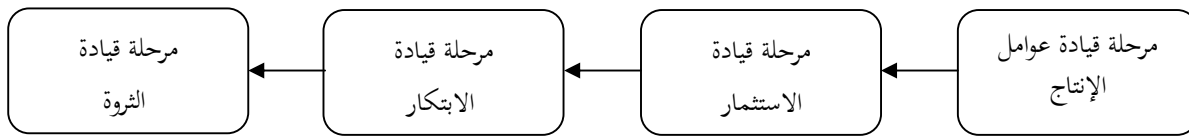
د- وأشار الجبوري بأنها الميزة التي تبحث عن التميز والاختلاف وتمثل الاختيار المقصود لمجموعة مختلفة من النشاطات التي تقدم مزيجاً مميزاً من المنتجات اعتماداً " على نقطة بداية المنظمة "³.

2- مراحل تطور الميزة التنافسية

ترجع بداية ظهور وتداول مفهوم الميزة التنافسية وأساليب اكتسابها إلى نهاية الثمانينات من القرن العشرين، حيث ظهر مفهوم الميزة التنافسية وانتشر استخدامه بعد صدور كتابات *M. Porter* الرائدة في هذا المجال والتي اهتمت بدراسة استراتيجيات التنافس وأساليب تدعيم القدرة التنافسية من خلال المداخل الثلاثة (مدخل القيادة بالتكلفة، مدخل إستراتيجية التمييز، مدخل إستراتيجية التركيز)، ثم تعددت بعد ذلك الكتابات في هذا المجال حيث قدم "Oakland" ثلاثة إستراتيجيات لتحقيق التنافسية وهي (التميز بالتكلفة، إستراتيجية الجودة الشاملة، إستراتيجية التجديد والابتكار) باعتبار أن تلك الإستراتيجيات تمثل بدائل أمام المؤسسة يمكن اختيار أحسنها، كما يمكن اعتماد جميعها في آن واحد⁴.

يرى بوتور أن الميزة التنافسية تمر بأربع مراحل، تختلف كل مرحلة في خصائصها، وأوضح أنه من الضروري أن تمر الميزة التنافسية بجميع هذه المراحل، وكذلك ليس ضروريا ترتيبها⁵ وتمثل المراحل الثلاثة الأولى فترة الارتقاء المتوالي (المتصاعد) للمزايا التنافسية، أما المرحلة الرابعة فهي تشير إلى الانحراف أو الهبوط في النهاية. والشكل الموالي يوضح هذه المراحل.

شكل (3-12): مراحل تطور الميزة التنافسية



المصدر: مها محمد مصطفى الشال. "بناء القدرة التنافسية للصناعة المصرية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 2002، ص:15.

¹ مجموعة إدارة الموارد البشرية، الميزة التنافسية، موقع الكتروني: www.hrm-group.com/vb/showthread.php?t=5882 consulté le 10-07-2011.

² نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص:37.

³ الجبوري علاء أحمد حسن عبید ، أثر الإستراتيجيات التنافسية في تعزيز الأداء الاستراتيجي للمنظمات الصغيرة، مطابع جامعة الموصل، العراق، 2005، ص: 322 .

⁴ إبراهيم شكري، إستراتيجية الجودة الشاملة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة بجامعة عين شمس، جويلية 1998، العدد03، ص:113.

⁵ سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، مطبوعات الإسرائ، القاهرة، 2003، ص:284.

أ - **مرحلة قيادة عوامل الإنتاج:** حيث تعتمد الميزة التنافسية في هذه المرحلة على عوامل الإنتاج، لأن تكلفة الإنتاج تلعب دوراً مهماً في المنافسة، وهذا ما يجعل المؤسسات تنتهج إستراتيجية المنافسة السعرية في هذه المرحلة¹. ولكن الاعتماد على عوامل الإنتاج فقط يجعل من الميزة التنافسية ميزة هشة يمكن فقدانها بسرعة وتكون غير مستقرة.

ب - **مرحلة قيادة الاستثمار:** هذه المرحلة مبنية على قدرة الدولة ومؤسساتها على الاستثمار بشكل متواصل، في التسهيلات الإنتاجية الحديثة والتطوير التقني و البنى التحتية، وفي هذه المرحلة لا يقتصر الأمر على تطبيق التقنيات المستوردة بل يتم إجراء تحسينات عليها، وتأتي المزايا التنافسية من توافر عوامل الإنتاج بالإضافة إلى إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية، وطبيعة التنافس في السوق المحلي².

وتتسم الميزة التنافسية في هذه المرحلة بأنها أكثر استقراراً أو تقدماً عنه في المرحلة الأولى، وهناك عدد محدود من الدول النامية التي نجحت في الوصول إلى هذه المرحلة ومنها (تايبوان، هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا، البرازيل...).

ج - **مرحلة قيادة الابتكار:** تعتمد هذه المرحلة على الابتكار والمهارات والتكنولوجيات الأكثر تعقيداً لخلق الميزة التنافسية، وهنا يقل دور المنافسة السعرية المسندة إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، ويزداد دور المنافسة المعتمدة على التكنولوجيا والتميز، من أجل تهيئة البيئة التنافسية التي تساعد على نسج خيوط الابتكار والتطوير³.

ويكون طلب المستهلك في هذه المرحلة أكثر تعقيداً بسبب ارتفاع مستوى الدخل الفردية وارتفاع مستوى التعليم، والرغبة المتزايدة في الحصول على الرفاهية، وهكذا يبدأ تكوين تجمعات الصناعات من خلال تطور الصناعات المرتبطة والمساندة ذات المستوى العالمي التي تتنافس دولياً في أجزاء الصناعات الأكثر تميزاً.

وفي هذه المرحلة يصبح اقتصاد الدولة أقل عرضة للتقلبات والأحداث الخارجية، وقد وصلت العديد من الدول المتقدمة كبريطانيا وأمريكا واليابان إلى هذه المرحلة وما زالت بعيدة المنال على أغلب الدول النامية.

د - **مرحلة قيادة الثروة:** تمثل هذه المرحلة بداية تراجع وتدهور الميزة التنافسية، نظراً لتراكم الثروة التي تحققت في المراحل الثلاثة السابقة، ورغبة المؤسسات في المحافظة على الاستثمارات ولابتكارات دون الاهتمام بالتطوير، وهذا ما يجعلها تفقد ميزتها التنافسية في الأسواق الدولية نظراً لانحصار المنافسة المحلية نتيجة الرغبة في المحافظة على

¹ عمر صقر، العولمة وقضايا إدارية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص:96.

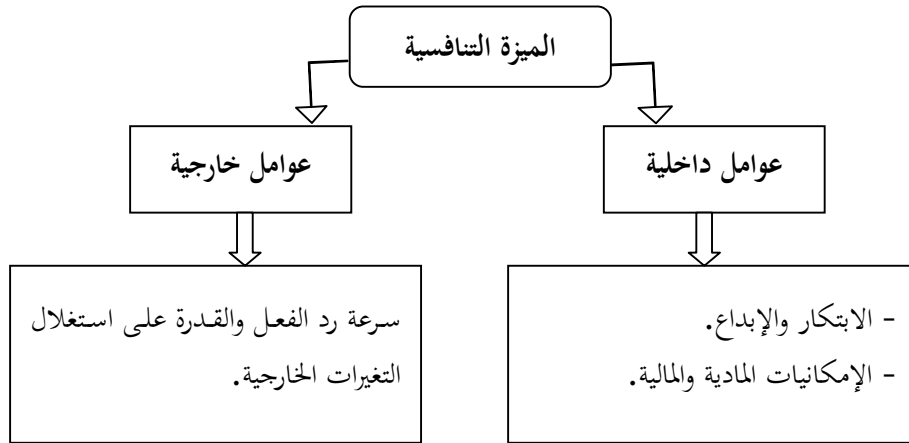
² المرجع السابق، ص:96.

³ مها محمد مصطفى الشال، بناء القدرة التنافسية للصناعة المصرية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص:15.

الوضع القائم، ومن ثم تفقد المؤسسات المحلية ميزات التنافسية لصالح المؤسسات الأجنبية. وقد مرت بريطانيا بهذه المرحلة عدة مرات¹.

3 - عوامل نشؤ الميزة التنافسية: الميزة التنافسية تنشأ نتيجة لعوامل داخلية أو عوامل خارجية.

الشكل رقم (3-13): عوامل نشؤ الميزة التنافسية



المصدر: الميزة التنافسية والاستراتيجيات الأساسية، رابط الكتروني:

<http://samehar.wordpress.com/2006/06/25/a625> Consulté le 03-04-2011

أ- **العوامل الخارجية:** تغير احتياجات العملاء أو التغيرات التكنولوجية أو الاقتصادية أو القانونية قد تخلق ميزة تنافسية لبعض المؤسسات، نتيجة لسرعة رد الفعل تجاه هذه التغيرات واحتياجات السوق. من هنا تظهر أهمية قدرة المؤسسة على سرعة الاستجابة للمتغيرات الخارجية، وهذا يعتمد على مرونة المؤسسة وقدرتها على متابعة التغيرات وتوقعها عن طريق التحليل الإستراتيجي للمعلومات².

ب- العوامل الداخلية:

- الابتكار والإبداع وما لهما من دور كبير في خلق ميزة تنافسية. ولا ينحصر الابتكار والإبداع في المنتج أو الخدمة فقط و لكنه يشمل أيضاً الإستراتيجية وأسلوب العمل أو التكنولوجيا المستخدمة، والإبداع في خلق فائدة جديدة للعميل، لذا يجب على المؤسسة إعطاء العناية الكاملة للعنصر المبدع، وهو العنصر البشري من خلال توفير البيئة الداخلية المناسبة للإبداع دون قيد أو شرط.

- المؤسسات التي تمتلك إمكانيات مادية (أجهزة متطورة، بنية تحتية قوية، تكنولوجيات حديثة..)، وإمكانيات مالية، تستطيع مواجهة التهديدات الخارجية و تقزيم نقاط الضعف واقتناص الفرص المناسبة للمؤسسة التي تمكنها من التمييز عن المؤسسات الأخرى.

¹ محسن أحمد الخضيري، صناعة الميزة التنافسية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص: 43.

² الميزة التنافسية (استراتيجيات التنافس لدى المؤسسة)، رابط الكتروني:

<http://smahi.montadamoslim.com/montada-f56/topic-t1077.htm> Consulté le 01-03-2011.

5- الأنواع الرئيسية للميزة التنافسية: يرى "بورتر" أن الميزة التنافسية تنقسم إلى نوعين¹:

أ- التميز في التكلفة: تتميز بعض المؤسسات بقدرتها على إنتاج أو بيع نفس المنتجات بسعر أقل من المنافسين، هذه الميزة تنشأ من قدرة المؤسسة على تقليل التكلفة.

ب- التميز عن طريق الاختلاف: مؤسسات أخرى تتميز بقدرتها على إنتاج منتجات أو تقديم خدمات فيها شيء ما له قيمة لدى العملاء بحيث تتفرد به عن المنافسين.

و يرى (بورتر) أنه توجد ثلاثة استراتيجيات رئيسية لتحقيق النوعين السابقين من الميزة التنافسية، وفق ما يبينه الشكل التالي²:

الشكل رقم (3-14): مصادر الميزة التنافسية

	التكلفة	التميز
قطاع واسع	أقل تكلفة	التميز
مجال التميز	التركيز	
شرائح محدودة		

المصدر: رامي شمسين، رضا العملاء ودورهم في تحقيق الميزة التنافسية-دراسة تطبيقية في قطاع الخدمات الجوي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسويق، جامعة دمشق، 2009، ص:88.

أ- إستراتيجية أقل تكلفة: و هنا تهدف المؤسسة إلى تقليل التكلفة مع المحافظة على مستوى مقبول من الجودة. مثل الكثير من المنتجات الصينية في الوقت الحالي.

ب- إستراتيجية التمييز: وفيها تكون إستراتيجية المؤسسة أن تقدم منتجات أو خدمات متميزة عن تلك المقدمة من مؤسسات منافسة وبالتالي فإن العميل يقبل أن يدفع فيها سعر أعلى من المعتاد.

ج- إستراتيجية التركيز: في هذه الإستراتيجية تركز المؤسسة على شريحة معينة من السوق وتحاول تلبية طلباتهم وبالتالي فإن المؤسسة في هذه الحالة تهدف إلى تحقيق التميز في المنتجات أو السعر أو كلاهما.

¹ أحمد سيد مصطفى، التسويق العالمي - بناء القدرة التنافسية للتصدير، الناشر المؤلف، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001، ص:129.

² رامي شمسين، رضا العملاء ودوره في تحقيق الميزة التنافسية-دراسة تطبيقية في قطاع الخدمات الجوي، مرجع سبق ذكره، ص:88.

هذه التقسيمات التي اقترحها "بورتر" لاقت اهتماماً كبيراً، و في المقابل لاقت بعض النقد. فيرى البعض أنه يمكن للمؤسسة أن تهدف إلى تقليل التكلفة و تقديم منتجات مميزة في آن واحد، فالمؤسسات اليابانية استطاعت تقديم جودة عالية بسعر معقول. وكذلك يمكن أن يؤدي التميز إلى اكتساب حصة كبيرة في السوق مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و الحصول على وفورات الحجم (قلة تكلفة الوحدة نتيجة إنتاج حجم أكبر). كذلك فإن أي مؤسسة لا يمكنها أن تغفل لا عن السعر و لا عن الجودة و لا عن احتياجات العملاء.

لذا حاول بعض الكتاب صياغة الاستراتيجيات الثلاثة حسب مفهومه الخاص كالآتي¹:

أ- إستراتيجية تقليل التكلفة مع المحافظة على جودة مقبولة بالإضافة إلى تطوير المنتج بما لا يتعارض مع سياسة تقليل التكلفة .

ب- إستراتيجية التميز بتقديم منتجات فريدة مع محاولة تقليل التكلفة بما لا يتعارض مع سياسة التفرد والتميز.

ج- إستراتيجية التركيز على شريحة أو شرائح محددة بما يمكن من تقديم خدمة متميزة لها من حيث الجودة أو السعر أو الاثنين معاً .

6- المتطلبات الضرورية لتحقيق الميزة التنافسية والمحافظة عليها

أ- لا بد أن نحرص على وجود ميزة تنافسية وأن نبحث في القدرات والموارد التي نملكها أو التي يمكن أن نبنيها أو نشترها حتى نعرف كيف نوظفها للحصول على ميزة تنافسية.

ب- يجب أن نحرص على استمرارية الميزة التنافسية أطول فترة ممكنة وأن نخلق ميزات أخرى تحل محل الميزات التي قاربت على فقدان التأثير.

ج- لا بد أن نحاول استغلال التغيرات الخارجية لخلق فرص تنافسية أو على الأقل لمواجهة الميزة التنافسية للآخرين.

د- لا بد أن نركز جهدنا على زيادة قدراتنا و مواردنا المرتبطة بالميزة التنافسية الحالية و المستقبلية.

هـ- لا بد من تحديد الإستراتيجية التي نتبعها من الاستراتيجيات الرئيسية الثلاثة كاتجاه عام حتى نستطيع استغلال الموارد والقدرات لتحقيقها .

و- لا بد من معرفة الوسائل العامة التي تؤدي إلى تقليل التكلفة أو التميز .

¹ رامي شمسين، رضا العملاء ودوره في تحقيق الميزة التنافسية-دراسة تطبيقية في قطاع الخدمات الجوي، مرجع سبق ذكره، ص:88-89.

ثانياً - محددات الميزة التنافسية

إن امتلاك المؤسسة لميزة التكلفة الأقل أو لميزة الجودة أو التميز لا يكفي، إذ عليها أن تحدد مدى جودة ميزتها ومدى قوتها وقدرتها على الاستمرار. فما هي العوامل والمحددات التي تحكم جودة الميزة التنافسية للمؤسسة؟ يرجع بورتير الميزة التنافسية إلى مجموعة من المحددات الرئيسية، تتأثر وتؤثر كل منها في الأخرى، حيث لا يمكن الاعتماد على محدد واحد فقط لتحقيق ميزة تنافسية مستقرة. إلا أنه لا يقصد من ذلك توافر هذه المحددات الأربعة كشرط ضروري من أجل تحقيق الميزة التنافسية، ولكن كلما توافر عدد أكبر من هذه المحددات وكلما كانت العلاقة بينهما أكثر تفاعلاً وتشابكاً، كلما تمكنت المؤسسة من تحقيق ميزة تنافسية مستقرة لفترة زمنية طويلة. ويمكن توضيح هذه المحددات فيما يلي¹:

1 - عوامل الإنتاج: مما لا شك فيه أن عوامل الإنتاج هي المداخلات الضرورية اللازمة للصناعة، حيث تأخذ هذه العوامل شكلين أساسيين، يتمثل الأول في العوامل الأساسية التي تتجسد في الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، رأس المال...، وهي العوامل التي لا تمثل ميزة تنافسية لأنه يسهل انتقالها والحصول عليها من قبل المنافسين، أما الشكل الثاني فيتمثل في العوامل المطورة، وهي الأكثر أهمية، لأنه يصعب الحصول عليها أو تقليدها، مثل المعرفة الضمنية للموارد البشرية المؤهلة، نظم الاتصالات الحديثة، التكنولوجيات، قواعد البيانات...

لا تعتبر عوامل الإنتاج المحدد الوحيد للميزة التنافسية، بل هي إحدى المحددات لها، فلا يكفي توافر عوامل الإنتاج للتمتع بميزة تنافسية في ظل اقتصاد عالمي يتسم بإمكانية انتقال عناصر الإنتاج، وإنما يتوقف الأمر على كفاءة استخدام هذه العناصر وتفاعلها مع المحددات الأخرى للميزة التنافسية.

2 - ظروف الطلب المحلي: حيث يشير هذا المحدد إلى هيكل الطلب ومعدل نموه ومدى توافقه مع الطلب العالمي فإذا كان هيكل الطلب المحلي يتميز بارتفاع الأهمية النسبية للسلع، فإن ذلك يحفز المؤسسات على تطوير المنتجات ورفع مستوى جودتها، مع تحقيق ميزة تنافسية لهذه المنتجات في السوق العالمي².

لهذا نجد أن الضغوط المستمرة من قبل المستهلكين المحليين لطلب منتجات متميزة، يؤدي إلى توليد ضغوط مستمرة على المؤسسات، وتحفيزها على إجراء المزيد من الابتكار والتجديد لتلبية احتياجات هؤلاء المستهلكين، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تقوية وتعزيز الميزة التنافسية مقارنة بالمنافسين الآخرين.

3 - الصناعات المغذية والمكملة: إن الصناعات المغذية والمكملة هي سبب نجاح العديد من الصناعات، حيث تعتبر ذات ميزة تنافسية من خلال القدرة على المنافسة، لأنها تشترك مع بعضها البعض في التقنيات و المدخلات

¹ نصيرة بن عبد الرحمن ، آليات تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحرير التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البلدة، 2006، ص:54.

² عمر صقر، العولمة وقضايا إدارية معاصرة ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.ص:93.

وقنوات التوزيع والعملاء، أو تقدم منتجات متكاملة. الأمر الذي يساهم في تخفيض السعر وإتاحة فرصة تبادل المعلومات والأفكار والتكنولوجيا، مما يزيد من درجة التطوير وخلق مهارات إنتاجية وإدارية أفضل.

4- إستراتيجية المؤسسة وطبيعة المنافسة المحلية: ويشمل هذا المحدد كل من أهداف المؤسسة وإستراتيجيتها وطرق التنظيم والإدارة بها، والتي تعتبر انعكاساً للبيئة المحلية بكافة خصائصها من سياسات مختلفة ونظم للتعليم والتدريب، وثقافات وعادات.

كما يلعب مدى توافر بيئة محلية ملائمة ومشجعة للمنافسة دوراً رئيسياً في تحديد القدرة التنافسية. فعندما تكون المنافسة المحلية في إحدى الصناعات قوية وشرسة، يكون إلزاماً على المؤسسات في هذه الحالة أن تهتم باستثمار وإنفاق المزيد من الأموال بهدف تطوير الابتكارات والرفع من جودة المنتجات التي تقدمها¹.

5- دور الحكومة: تقوم الحكومة بدور فعال في خلق الميزة التنافسية من خلال التأثير على المحددات السابقة، الأمر الذي يدعم الأداء التنافسي للمؤسسات.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى دور الحكومة والذي يتمثل في إيجاد بيئة قانونية وتجارية مستقرة وملائمة للاستثمار والتجارة، فعلى عاتق الحكومة يقع إنشاء البنى التحتية الملائمة، مراكز تدريب متخصصة، وتأسيس برامج أبحاث في الجامعات للتعاون بين المؤسسات والجامعات، ودعم نشاطات البحث والتطوير، توفير الأطر القانونية المناسبة... الخ

6- دور الصدفة: تشير الصدفة إلى التطورات التي تقع خارج نطاق سيطرة وتحكم المؤسسات، أي تكون غير متوقعة، وتلعب هذه الأحداث دوراً هاماً في تنافسية ونجاح العديد من الصناعات.

ومن أهم هذه الأحداث نجد:

- الاختراعات البحثية.
- حدوث تقدم مفاجئ في التقنية الأساسية.
- التطورات السياسية العالمية.
- الكوارث والحروب.
- التغيرات المفاجئة في أسعار المدخلات.
- التغيرات في أسواق المال وأسعار الصرف العالمية.

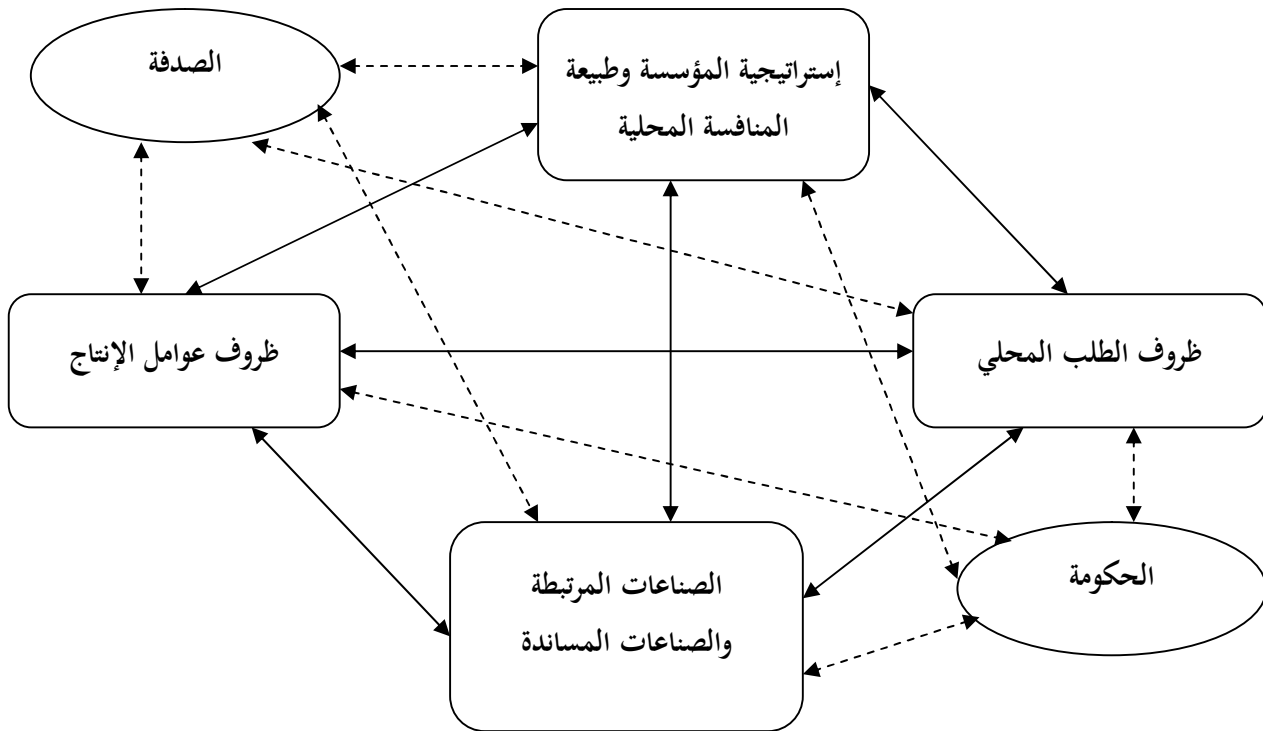
من خلال المحددات الستة السابقة، نجد أن المحددات الأربعة الأولى تعتبر محددات رئيسية وهي تشكل كما أطلق عليها "بورتر" "قطعة ماس" من حيث التداخل والتشابك فيما بينها. لأن الماسة تعمل عندما تتفاعل

¹: نوري منير، أهمية الميزة التنافسية العربية لمسايرة العولمة الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول: التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، 03 - 04 ماي 2005.

عناصرها مع بعضها البعض بشكل ديناميكي، حيث أن أي ضعف في عنصر من عناصرها يضعف الماسة ككل، وبالتالي التأثير على المناخ التنافسي السائد بشكل عام.

أما المحددين الآخرين هما محددان مساعدان يؤثران على المحددات الرئيسية، نظراً لأن الصدفة قد تحدث في شكل طفرات مفاجئة، ومن ثم فهي عوامل غير متوقعة تستطيع أن تؤثر على جميع المحددات الرئيسية، والشيء نفسه بالنسبة لدور الحكومة الذي من شأنه التأثير أيضاً على المحددات الرئيسية للميزة التنافسية من خلال زيادة فعاليتها في تدعيم تنافسية المؤسسة¹.

شكل رقم (3 - 15): محددات الميزة التنافسية كنظام



المصدر: نصيرة بن عبد الرحمان، آليات تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحرير التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره. ص:55

_____ : الخط المتصل يمثل العلاقة بين المحددات الأربعة كنظام حركة (ديناميكي) يعمل باعتماد ومساندة متبادلة.

----: الخط المتقطع يوضح تأثير البيئة الأشمل التي تتفاعل من خلالها مع متغيرات أخرى مثل أحداث الصدفة والدور الذي تلعبه الحكومة.

¹ نصيرة بن عبد الرحمان، آليات تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحرير التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره. ص:55

ثالثاً - دورة حياة الميزة التنافسية

تمر حياة الميزة التنافسية بثلاث مراحل أساسية هي¹:

1- فترة البناء:

- قصيرة/طويلة (حسب خصوصية المؤسسة الاقتصادية أو المنتجات، طبيعة السوق، حجم المنافسة السائدة...).
- طول فترة البناء تعني المزيد من الاستثمارات واستخدام تكنولوجيا متطورة.
- توافق كبير مع المزيج التسويقي (التوزيع ودعم الوسطاء والموزعين، الترويج وفاعليته وتأثيره، التخطيط للمنتج، سياسات التسعير) لأثره على زيادة حجم تأثير الميزة التنافسية، وارتفاع المنحنى بأقل فترة زمنية ممكنة.

2- فترة المنافع:

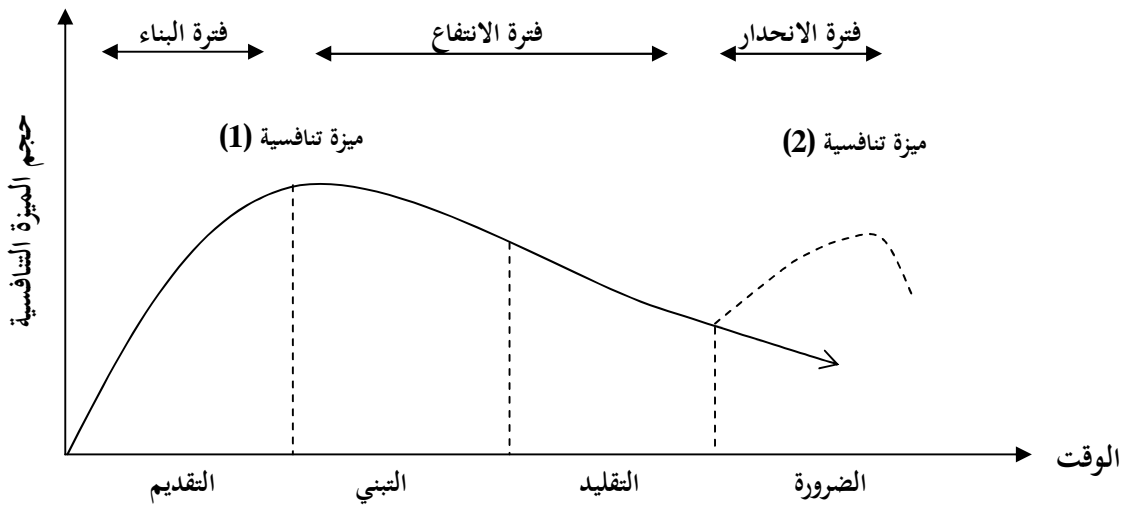
- تسعى المؤسسة لأن تكون الميزة التنافسية أطول مدة ممكنة.
- تعمل المؤسسة على إدامة هذه الفترة من خلال زيادة درجة تعقيد الميزة التنافسية، بما لا يتيح الفرصة أمام المنافسين لتقليدها بسهولة.
- ارتفاع التكلفة المترتبة على بنائها، أو الإمكانات والمهارات البشرية اللازمة لتنفيذها.

3- فترة الانحدار:

- الميزة التنافسية للمؤسسة أصبحت تقليدية وفقدت قوتها التأثيرية في السوق ويظهر ذلك من خلال انخفاض حجم المبيعات بسبب: امتلاك المنافسين لميزة تنافسية أفضل (السعر، الجودة...).
- المنحنى قد يكون سريعاً أو بطيئاً تبعاً إلى القوة التأثيرية للمنافسين الآخرين في السوق وحجم ما يمتلكونه من ميزة تنافسية جديدة.

والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-16): دورة حياة الميزة التنافسية



المصدر: نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص:49.

¹ نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص:49.

3- الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة

إن المنافسة الحادة في عالم الأعمال اليوم ومظاهر اقتصاد المعرفة حتمت على المؤسسات إغارة أهمية كبيرة للمزايا التنافسية التي تعتمد عليها وضرورة تحديث هذه المزايا أو إضافة مزايا جديدة، ولم تعد الميزة التنافسية في ظل الاقتصاد الحديث خياراً و مجرد مرحلة يتم الحث والتحفيز للوصول إليها، بل أصبحت تعد المسار الوحيد الذي يسير في دربه كل من لديه الرغبة في الاستمرار و البقاء في ظل بيئة تتسم بالديناميكية والحركية المستمرة خاصة البيئة التكنولوجية، وعالم لا يعرف إلا لغة واحدة هي لغة التميز والتفوق.

3-1- علاقة الميزة التنافسية باقتصاد المعرفة

على اعتبار أن الموارد الملموسة تتواجد داخل أو في محيط المؤسسة، فإن الميزة التنافسية التي تحققها غير دائمة، لما قد تتوفر من فرص للمؤسسة المنافسة في تقليدها، أو الحصول عليها ضمن زمن معين. من هذا المنطلق اتجه تركيز المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، اعتمدت على الموارد غير الملموسة، هذه الموارد التي لا يمكن تقليدها نظراً لطابعها الضمني، والتي أساسها العقل البشري وتكونت نتيجة تدريب علمي وعملي وتراكم الخبرة، مما يعني أن المورد الحقيقي للميزة التنافسية المستدامة في الوقت الحالي مرتبط بالمفاهيم المعقدة والمعارف الموجودة التي تنشئها المؤسسة.

أولاً - مقومات الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة

تستند الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة على أربع مقومات أساسية وهي على النحو التالي¹:

1- البحث والتطوير: هو نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المؤسسات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع متطلبات الميزة التنافسية في المؤسسة.

2- التعليم: يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري (من خلال مختلف البرامج التعليمية الأساسية والجامعات ومراكز التدريب والتكوين...)، القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقادر على الابتكار والإبداع، مع العمل على خلق الأطر القانونية والتشريعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية التي تدعم ذلك. بما يحقق في الأخير التميز للمؤسسات الاقتصادية.

كما يتوجب على المؤسسة العمل على تنمية الموارد البشرية من خلال مختلف البرامج التدريبية والتكوينية (ملتقيات، بعثات، نظام المحاكاة... الخ) التي من شأنها تطوير المورد البشري وأسر المعرفة، كما يجب عليها تبني إستراتيجية داخلية تساعد على الإبداع والابتكار وتنمية روح الانتماء، مما يساهم في تحقيق ميزة تنافسية.

¹ ماهر حسن المحروق، دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية، منظمة العمل العربية، دمشق - سوريا، 8/7/6 جويلية 2009.

3- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المقومات الأساسية في بيئة الأعمال الحديثة، فلا يمكن تصور في أي حال من الأحوال قيام الأعمال الحديثة بدون توفرها، فالبنية التحتية في هذا المجال تعتبر الشريان الرئيسي لنقل وتحليل المعلومات والمعارف وأساس الإبداع والابتكار، لذا على الحكومات العمل على توفير بنية تحتية قوية تمكن المؤسسات من مزاوله نشاطها بسرعة وكفاءة، مما يسمح بالاستغلال الأقصى لعناصر التكنولوجيا، وما لذلك من أثر مباشر على الميزة التنافسية.

4- الحكم الراشد: من توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا و زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات...، كما تعمل على حماية البيئة من التعفن والفساد الناتج عن انتشار الرشوة، غسيل الأموال، التزوير... الخ.

ثانياً - عناصر الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة

الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة تركز على ثلاثة عناصر أساسية الإدارة الإستراتيجية، والإستراتيجية التنافسية، وإدارة الموارد البشرية، وفيما يلي توضيح لهذه العناصر:

1- الإدارة الإستراتيجية: يرتبط مفهوم الميزة التنافسية مع التنظيمات المعاصرة، التي تتمتع بالفكر الريادي والتفوق في مجال نشاطها، والتي تقوم نماذجها الإدارية على مبادئ الإدارة الإستراتيجية. وتعرف الإدارة الإستراتيجية بأنها " عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص وإدارة موارد المؤسسة من خلال تحليل العوامل البيئية بما يساعدها على تحقيق رسالتها والوصول إلى غايتها وأهدافها المنشودة¹. كما تعرف على أنها اتخاذ القرارات التي تتعلق بنمو المؤسسة ورحبيتها في الأجل الطويل، وتحقيق تكيف المؤسسة مع البيئة المحيطة².

وعلى المؤسسات الحديثة تبني الفكر الاستراتيجي من أجل ضمان البقاء والنمو والازدهار، فالإدارة الإستراتيجية هي أكثر من كونها مجموعة من الأنماط والبدايل الإستراتيجية، فهي عملية تحليل الموقف التنافسي للمؤسسة وتحديد الأهداف الإستراتيجية لها ودفع الخطط للتنفيذ، وتخصيص الموارد المادية والبشرية التي تمكنها من تحقيق هذه الأهداف³.

برزت الحاجة للإدارة الإستراتيجية من خلال تأثيرها على مستوى الأداء، فلقد أثبتت الدراسات التي أجراها الباحثون في عدة مؤسسات أن اعتماد مبادئ الإدارة الإستراتيجية قد قاد إلى تحسين مستوى أدائها نحو الأفضل،

¹ الخفاجي، عباس خضير، الإدارة الإستراتيجية: المدخل والمفاهيم والعمليات، مكتبة دار الثقافة، عمان، 2004، ص:19.

² عايدة سيد خطاب وآخرون، إدارة الموارد البشرية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2006، ص:11.

³ مرسي جمال الدين، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشري - مدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين، الدار الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص:94.

فضلا عن المساعدة في تحسين أداء العناصر الضعيفة، وتدعو الحاجة لها كونها تهيئ رؤية واضحة لمستقبل المؤسسة وضمان بقائها وحصولها على حصتها السوقية وتحقيقها للأرباح.

وأشار ^(*) (Johnson & Scholes) إلى أن على الإداريين في المؤسسات إدراك فكر ومبادئ الإدارة الإستراتيجية وذلك لترجمتها إلى الوظائف والمهام التالية¹:

- تحديد الرؤيا المستقبلية للمؤسسة، ورسالتها، وفلسفتها وأهدافها.
- إجراء التحليل الداخلي المستقبلي الذي يوضح الظروف الداخلية من حيث المصادر والقدرات التنظيمية.
- تقييم البيئة الخارجية المستقبلية على مستوى بيئة التنافس والظروف البيئية العامة.
- تحليل البدائل الإستراتيجية المحتملة نتيجة المطابقة بين الوضع الداخلي الخاص بالمؤسسة والبيئة الخارجية.
- تعريف البدائل المرغوبة بعد دراسة البدائل المحتملة في ضوء رسالة المؤسسة.
- الاختيار الاستراتيجي لمجموعة الاستراتيجيات الكلية المطلوبة لإنجاز رسالة المؤسسة.
- تنمية عدد من برامج العمل العامة وبرامج العمل المحددة والتي تتوافق مع الاستراتيجيات الكلية للمؤسسة.
- تنفيذ وتطبيق الخيارات الإستراتيجية من خلال تخصيص الموارد، وإعداد الموازنات، وتحقيق التوافق بين الإستراتيجية وكل من المهام، والأفراد، والهيكل التنظيمي، وثقافة المؤسسة، والنظم الإدارية (نظام الحوافز، نظام المعلومات، نظام التخطيط الاستراتيجي، نظام الرقابة).
- مراجعة وتقييم ورقابة مدى نجاح العملية الإستراتيجية.

2- الإستراتيجية التنافسية: وُصفت إستراتيجية المؤسسة بأنها خطة منفردة، وشاملة ومتكاملة ترتبط بميزات تستخدمها المؤسسة للتعامل مع تحديات البيئة. وعدت منهجاً متعلقاً بكيفية تحقيق المؤسسة لأهدافها، ويعرف محتوى الإستراتيجية بأنه "ما تم إقراره حول غايات المؤسسة ونطاقها ومداخل المنافسة وما يترتب عليها من نتائج ذات علاقة بسوقها وكيف تحاول بلوغ الميزة التنافسية في ضوء فهم علاقتها مع المؤسسات العارضة لبضائع وخدمات مماثلة"².

فالمفهوم الأساسي لإستراتيجية المؤسسة يتكون من مجموعة من الاتجاهات والتحركات التنافسية التي تحدد مواصفات العمل ومعايير الأداء بالاستناد إلى مبادئ ومرتكزات الميزة التنافسية التي تهدف إلى تحقيق رضا العملاء وتحقيق أهداف المؤسسة؛ لذا تحرص الإدارة العليا في المؤسسات على صياغة إستراتيجيتها وتطبيقها وتنفيذها لسببين رئيسيين هما³:

^(*) Johnson, G & Scholes, K. *Exploring Corporate Strategy. 5th Ed. Europe: Prentice Hall 1999.*

¹ سوزي محمد علي حاتوغ، نموذج مقترح لدور الإدارة في تحقيق الميزة التنافسية في برامج التعليم الفندقية والسياحية في كليات المجتمع الأردنية في ضوء واقعها والاتجاهات المعاصرة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه- فلسفة في التربية، تخصص إدارة تربوية، جامعه عمان العربية للدراسات العليا، 2006، ص:46.

² الحفاجي عباس خضير، الإدارة الإستراتيجية- المدخل والمفاهيم والعمليات، مرجع سبق ذكره، ص: 32

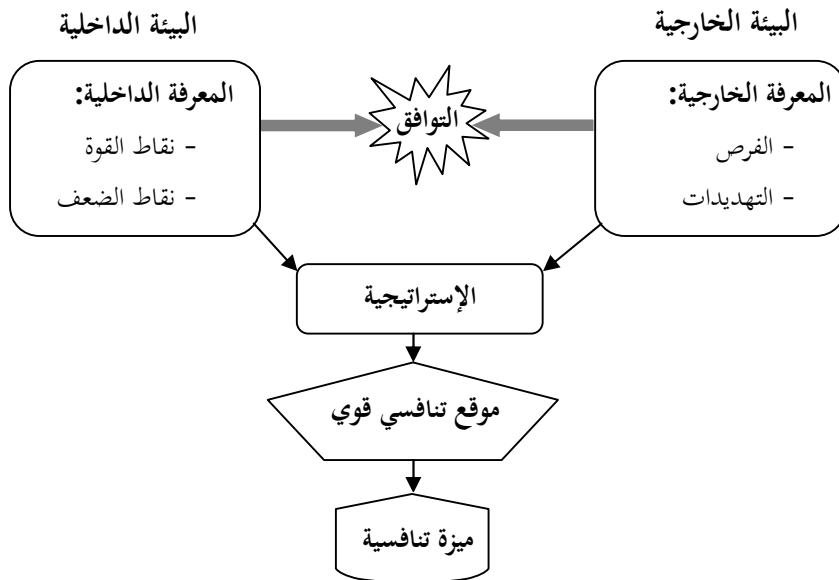
³ ثامر البكري، هاشم سليمان، إدارة المعرفة و انعكاسها على عمليات التحليل الاستراتيجي والميزة التنافسية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع جامعة الزيتونة الأردنية- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية 26 - 28 نيسان 2004، ص:22-23

أ - الحاجة الضرورية لتحديد الطريقة التي سيتم من خلالها القيام بالأنشطة ومسؤولية الإدارة في الالتزام وقيادة الإستراتيجية، ودون إستراتيجية فالمديرون لا يملكون مواصفات محددة للأعمال، ولا يملكون خريطة الطريق نحو الميزة التنافسية، وليس لديهم خطة العمل لإرضاء العملاء أو تحقيق أداء متميز.

ب - حاجة المؤسسة لتوجيه جهود وقرارات الأقسام المختلفة ومجموعات العمل في نطاق متناسق ومتكامل، بحيث تقوم أنشطة التسويق والبحث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات، بتوفير الدعم المتبادل نحو الأهداف الإستراتيجية.

لذا فإن دور إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية لا ينحصر في التركيز على شؤون المؤسسة الداخلية، بل يتعداه إلى خارج بيئة العمل، و أشار (نبيل مرسي) إلى أن تحقيق الميزة التنافسية يتم عند الدمج الفعال بين المعرفة في بيئة الأعمال مع إستراتيجية المؤسسة التنافسية كما هو موضح في الشكل التالي¹:

الشكل رقم (3-17): الإستراتيجية استجابة لتحقيق الميزة التنافسية



المصدر: مرسي نبيل محمد، الإدارة الإستراتيجية - تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، مرجع سبق ذكره، ص: 229.

ولقد قسم (Thompson & Strickland)^(*) الاستراتيجيات التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة إلى قسمين هما²:

أ - إستراتيجية قيادة الكلفة: وتعني تخفيض الكلفة في الإنتاج مقارنة مع المنافسين مع الاهتمام بتقديم خدمة وخصائص منتجات تشكل أهمية في نظر العملاء، ويتم تحقيق هذه الإستراتيجية بناء على قدرة المؤسسة على حشد المعرفة العلمية والتقنية الظاهرة والضمنية في تدنية تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد ممكن.

¹ مرسي نبيل محمد، الإدارة الإستراتيجية - تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 229.

^(*) Thompson, A, Jr. and Strickland A.J. *Crafting and Executing Strategy*. EDITION. Irwin, McGRAW, 2001

² سوزي محمد علي حاتون، نموذج مقترح لدور الإدارة في تحقيق الميزة التنافسية في برامج التعليم الفندقية والسياحية، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

ب- إستراتيجية التميز: إن الركيزة التي تقوم عليها إستراتيجية التميز هي تقديم الجودة العالية في المنتج وتقديم الخدمة بطريقة فريدة ومميزة تحدث وقعاً في نفوس العملاء ينتج عنه كسب ولاء وارتباط بعيد المدى بالمنتج أو الخدمة، ولا يستطيع المنافسون تقليده في الوقت الحاضر أو على المدى البعيد، وهذه الإستراتيجية لن تتحقق إلا بتوفر مورد بشري قادر على الإبداع والابتكار اعتماداً على عنصر المعرفة، بالإضافة إلى توفر الوسائل التقنية والتكنولوجية المتطورة.

أما (نبيل مرسي) فقد أضاف إستراتيجية ثالثة هي إستراتيجية التركيز، التي تهدف إلى بناء ميزة تنافسية والوصول إلى موقع تنافسي أفضل في السوق من خلال إشباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من المستهلكين، أو بوساطة التركيز على سوق جغرافي محدد أو التركيز على استخدامات معينة للمنتج، فالسمة المميزة لإستراتيجية التركيز هي تخصص المؤسسة في خدمة نسبة معينة من السوق الكلي وليس السوق ككل، على افتراض أن المؤسسة التي تقدم خدماتها على سوق مستهدف وضيق، يتميز أداؤها بالكفاءة والفاعلية عما هو الحال عند خدمة السوق ككل، وهذا لن يتحقق إلا بتوفر عناصر اقتصاد المعرفة (المورد البشري، تكنولوجيا المعلومات... الخ)¹.

وحسب رأي Corrigan يتضمن رسم إستراتيجية الميزة التنافسية للمؤسسة خمسة عناصر حرجة تشكل الإطار المرجعي لتكوين ميزة تنافسية مستدامة في ظل اقتصاد المعرفة، وهي (*):

أ- اختيار المستقبل: وهي المعرفة (الرؤيا) الإستراتيجية لتوجيه أهداف المؤسسة نحو المستقبل والتي تتضمن المبادئ والقيم التي تؤمن بها القيادة العليا لعمل المؤسسة ضمن البيئة التنافسية، وكيف يرى القادة المؤسسة مستقبلاً وتوضح المعرفة (الرؤيا) الإستراتيجية كيف ستقوم المؤسسة بالمنافسة.

ب- إعادة تعريف التنافسية: تحديد أسس التنافسية للمؤسسة حسب سوق العمل، والابتكار هو حجر الأساس في استراتيجيات التنافسية، مثل الابتكار في مجال التصميم، وأنماط خدمة المنتج، ونماذج العمل، واستراتيجيات التسويق، وتطبيقات التكنولوجيا... الخ، ولن يتحقق الابتكار إلا بتوفر عناصر اقتصاد المعرفة، أهمها المعرفة في حد ذاتها.

ج- تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة معلنة: تتحقق الاستراتيجيات التنافسية من خلال المقدرة على تحويل الأفكار التي هي معرفة ضمنية إلى معرفة معلنة قابلة للتطبيق والتجسيد في الواقع العملي للمؤسسة.

د- تنمية الأداء التنافسي: تنعكس إستراتيجية المؤسسة على الهيكل القيادي، نموذج التشغيل، ثقافة المؤسسة، العلاقات الإستراتيجية، قدرات المؤسسة التنافسية، ويشجع القادة وحدات العمل كافة في المؤسسة على توحيد الاستراتيجيات عن طريق تعزيز الدوافع والثوابت لدى الأفراد، ويتم إعداد الهيكل التنظيمي بشكل يساهم في تفعيل الخبرات والمرونة في العمليات، وتستثمر الإدارة المصادر الفريدة التي تمتلكها (المورد البشري، التقنيات... من خلال التنسيق والتفاعل ما بين المصادر.

¹ ثامر البكري و هاشم سليمان، إدارة المعرفة و انعكاسها على عمليات التحليل الاستراتيجي والميزة التنافسية ، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.
(*) Corrigan, Steps to Competitive Advantage .Marketing Health Services, Vol. 24. 2004

هـ - تعزيز الميزة التنافسية: إن القيادة الإستراتيجية هي القدرة على بناء وتمكين مكانة المؤسسة على المدى الطويل في ظل التحولات في السوق، والتطورات التكنولوجية والتحديات التي تواجه المؤسسة، وهذا لن يتم إلى بالعمل على تسخير المعرفة لضمان استدامة وتعزيز الميزة التنافسية.

3- إدارة الموارد البشرية: تعرف إدارة الموارد البشرية بأنها "الأنشطة الإدارية المتعلقة بحصول المؤسسة على احتياجاتها من الموارد البشرية، وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها لتمكينها من تحقيق الأهداف التنظيمية بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية"¹

يشير الكثير من الخبراء والممارسين في مجال الإدارة أن تحقيق التميز في أداء مؤسسات القرن الحادي والعشرين لن يستند مجرد امتلاكها للموارد الطبيعية والأصول المالية أو التكنولوجية فحسب، بل يستند في المقام الأول إلى قدرتها على توفير نوعيات خاصة من الموارد البشرية التي تمتلك القدرة على تعظيم الاستفادة من هذه الموارد. وتشكل الموارد البشرية الممتلكات الأكثر قيمة وندرة، أما باقي الممتلكات المادية وحتى الملكية الفكرية يمكن تقليدها ومماثلتها مع الوقت. لذا فإن المصدر الأساسي للميزة التنافسية هو الموارد البشرية، إذ يعد كل فرد مؤهل هو حالة فردية ونادرة، وتشتمل الموارد البشرية للمؤسسة على المساهمين الداخليين (المديرين والموظفين) وأعضاء هيئة المديرين الممثلين للمالكين. ويبرز هنا دور إدارة المؤسسة في إدارة الموارد البشرية لتحقيق الإستراتيجية والميزة التنافسية.

إن المعيار الأساسي لنجاح أي إستراتيجية عمل للمؤسسة، هو اعتراف وقناعة الإدارة العليا في المؤسسة بأن إدارة الموارد البشرية هي مصدر للميزة التنافسية، التي تشتمل على عمليات التوظيف والترقية ونظام المكافآت وطبيعة البرامج التدريبية ومستوى الكفاءات المحورية والتكنولوجية المصاحبة للميزة التنافسية، وتُعرف الكفاءات المحورية "بأنها مجموعة أو تركيبة من المهارات المتقدمة لدى الموارد البشرية، أو الأصول الملموسة أو غير الملموسة ذات الطابع الخاص، أو التكنولوجيا فائقة المستوى، والممارسات المنتظمة التي تشكل في مجملها أساساً جيداً وقاعدة لإطلاق طاقات المؤسسة على التنافس ومن ثم تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في مجال معين". ويتم تطوير الكفاءات المحورية عن طريق تنمية وتوصيل وتبادل المعرفة بين الموارد البشرية للمؤسسة².

ولإدارة الموارد البشرية استخدامها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة، ومنها³:

- اختيار العاملين الذين يمتلكون القدرة على الابتكار والتطوير والأداء الجيد لمهامهم ووظائفهم.
- إعداد العاملين للتعامل مع التكنولوجية الحديثة للإنتاج والعمليات.
- تنمية الولاء والانتماء للمؤسسة من خلال تحسين بيئة العمل.
- زيادة الإنتاجية من خلال تنمية القدرة على العمل وتدعيم الرغبة فيه.

¹ مرسي نبيل محمد، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

² سوزي محمد علي حاتون، نموذج مقترح لدور الإدارة في تحقيق الميزة التنافسية في برامج التعليم الفندقية والسياحي، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

³ المرجع السابق، ص: 35.

- التكوين والتدريب المستمرين للموارد البشرية للوصول بها إلى مستوى يجعلها قادرة على أسر المعرفة وتجسيديها.

ثالثاً - أسباب اعتبار المعرفة مورد استراتيجي يسهم في تحقيق الميزة التنافسية

على اعتبار أن المعرفة، هي مورد داخلي للمؤسسة، فهي من أندر الموارد التي يمكن أن تحقق ميزة تنافسية لها، فإذا طورت المؤسسة من قدراتها، وكفاءتها في نموذج إدارة المعرفة، فهذا المورد تتوفر فيه كل الشروط لتحقيق الميزة التنافسية، وذلك للأسباب التالية¹:

- المعرفة مورد ذو قيمة: لأنه عند استعمالها تسمح للمؤسسة بترقية أدائها وفعاليتها، وإعادة استخدامها يؤدي إلى تطويرها وتنميتها، عكس الموارد الملموسة.

- لأن الخطر في إمكانية أن ينقلها المنافس ضعيف جدا نظرا لطابعها غير المادي والمجرد.

- لا يمكن تقليدها: لأنها متأصلة في أفكار ضمنية غير ملموسة ولا يمكن ترجمتها إلى ملموس.

- الغموض: حيث يصعب على المنافس تفسير وفهم العلاقة ما بين المعرفة التي تمتلكها المؤسسة، والميزة التنافسية المحققة.

- التعقد الاجتماعي الذي يلف عملية إنشاء المعرفة، العلاقات ما بين الأفراد والتفاعلات المختلفة.

- لا يمكن إيجاد بديل استراتيجي: يستحيل أن يطور المنافس بموارد شبيهة نفس الميكانيزمات والإجراءات التي سمحت بإنشاء المعرفة.

من خلال هذه الشروط التي تتوفر في المعرفة، تصبح هذه الأخيرة هي المعيار الحقيقي وعامل التميز في المؤسسات ضمن اقتصاد المعرفة، التي يستوجب عليها استغلاله بطريقة فعالة، و كفاءة من خلال تدعيم وتحسين طرق إدارة قائمة على بنية تحتية تكنولوجية متطورة، تسهل عمليات إدارة المعرفة والمورد البشري من جهة أخرى، ما يؤكد كل من *vanwijk & wright* بأن نجاح المؤسسات يتوقف بالدرجة الأولى على قدرتها في تطوير، تجميع، إدماج، تعبئة واستغلال مجموع تدفقات المعارف.

وبالتالي في الوقت الذي تتزايد فيه الأسواق وتتطور التكنولوجيات ويرتفع عدد المنافسين وتتقدم المنتجات بسرعة مذهلة، يصبح المعيار الحقيقي للقيمة المحققة في المؤسسات هو الكفاءة في إنشاء المعرفة ونشرها وتجسيدها بالسرعة اللازمة في تكنولوجيات ومنتجات جديدة، الأمر الذي يحدد الشركات الخلاقة للمعرفة حسب التعبير الذي جاء به **نونكا** والذي كان البداية الرسمية للاهتمام بإدارة المعرفة، وبالشركات المحققة للتميز انطلاقاً من قدرتها على توليد المعرفة وتحويلها إلى تكنولوجيات ومنتجات.

¹ فريد كورتل، الإدارة الفعالة للمعرفة: مصدر لتحقيق الميزة التنافسية في ظل المحيط الاقتصادي الجديد، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي 2007، العدد 10، ص: 263-291.

3-2- التحليل الاستراتيجي والتنافسية في ظل اقتصاد المعرفة

تشكل التحديات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية من بيئتها الخارجية، التي تتصف بالغموض والحركية العدوانية، مما يتطلب من المؤسسات العمل وفق أسس علمية مرنة تمكنها من رصد تلك التغيرات وامتلاك المعرفة عنها. ويمكن أن تساعد تلك المعرفة على بناء وتعزيز الإستراتيجية من خلال إعادة تحديد ودعم العلاقات ما بين المؤسسة ممثلة ببيئتها الداخلية ومتغيرات البيئة الخارجية.

وعلى أساس ذلك فإن الركن الأساس في بناء الإستراتيجية سيعتمد على التحليل الاستراتيجي . ويعد أسلوب (SWOT)^(*) (نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات) هو الأسلوب الأكثر أهمية في التعامل مع تلك البيئات. لأن هذا الأسلوب يتضمن وصف وتحليل الإمكانيات الداخلية من نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تعمل ضمن بيئة المؤسسة التنافسية. ويمكن من خلال ذلك الاعتماد على الإستراتيجية التي تعمل على الموازنة بين المحاور الأربعة (SWOT) وهي تلامس الصلة ما بين كل من البيئة الخارجية والإمكانيات الداخلية، وتوفر إدارة المعرفة الإمكانية للمؤسسة لكي تفهم بشكل واضح مكان تميزها ومكان ضعفها واستخدام ذلك كدليل للبحث عن القدرات المطلوبة لدعم مكان التمييز ومواجهة التهديدات، وتتمكن إدارة المعرفة من أن تحقق للمؤسسة ذلك من خلال المعرفة الظاهرة. التي تتضمن المعرفة بالبيئة الخارجية وهي المعرفة عن السوق والمنافسين فضلاً عن المعرفة عن البيئة الداخلية التي تتضمن المعرفة عن قدرات المؤسسة الحالية . وإن الربط بين الجانبين سيوفر للمؤسسة إطار العمل اللازم في البيئة التنافسية ولكنه يبقى بحدود الوسائل المتاحة ما لم تستخدم المؤسسة المعرفة الضمنية لدى العاملين لديها. ودمجها مع المعرفة الظاهرة لتكوين منتجات جديدة أو إيجاد طرق لتحسين تلك المنتجات أو تحسين طرق الإنتاج لتحقيق واحد أو أكثر من الآتي¹:

- تخفيض حقيقي في تكلفة السلع نسبة إلى المنافسين.

- تحقيق منتجات فريدة.

- إيجاد تحسينات واضحة على المنتج الحالي.

أولاً - العلاقة بين إدارة المعرفة و التحليل الاستراتيجي والمزايا التنافسية

تعتمد المؤسسة في بناء الميزة التنافسية على تحليل وفحص العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية. وستوفر أنظمة المعرفة تحديداً دقيقاً لتلك المتغيرات وستمكن المؤسسة من تحديد العوامل الجوهرية منها، التي تؤثر في أفعال وإستراتيجية المؤسسة.

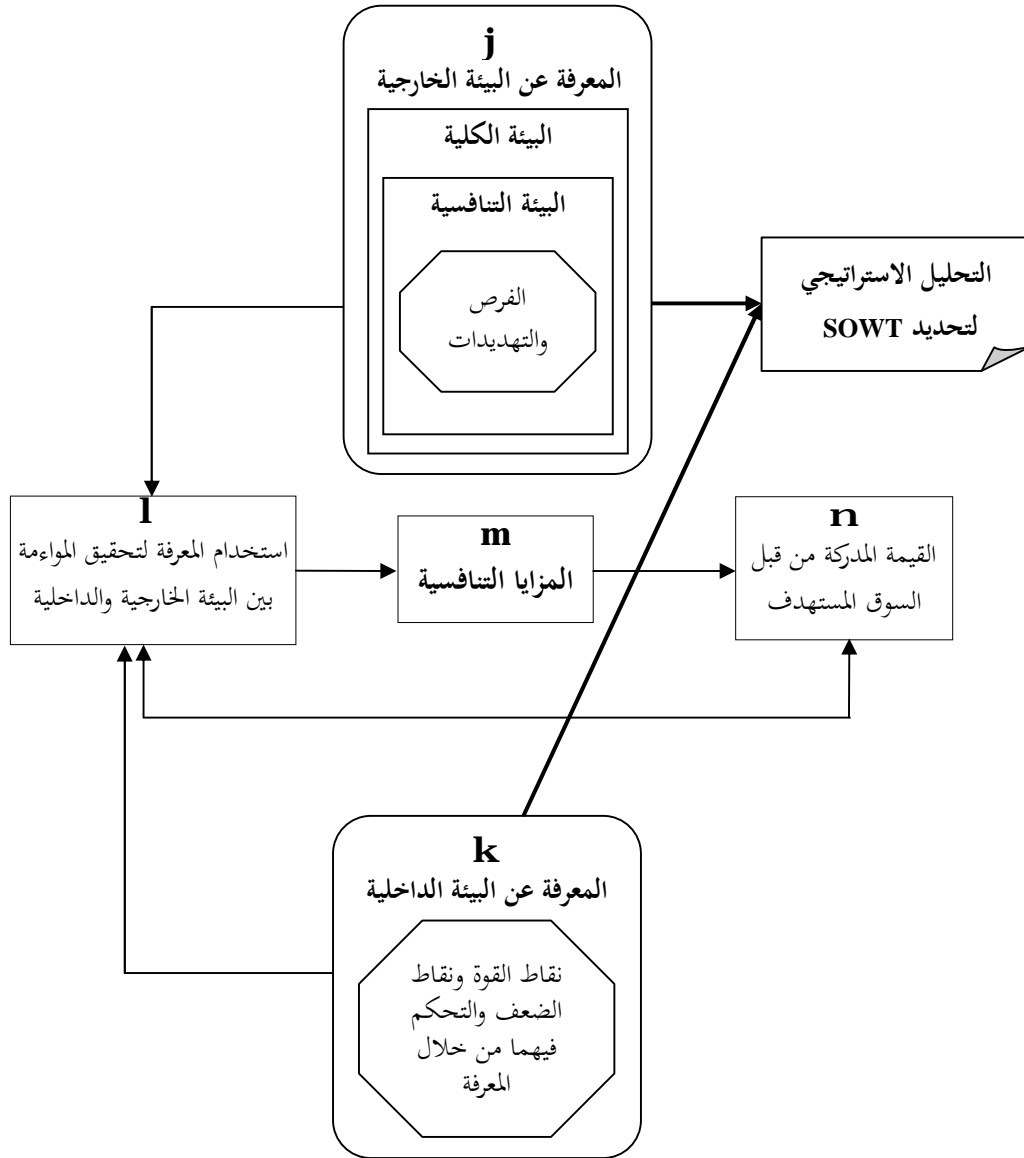
وإن قدرة المؤسسة على الاستجابة والتكيف أو التأثير على تلك العوامل تمثل قدرتها على إدامة المحافظة على الميزة التنافسية، مما توجب عليها الاستجابة أو التكيف أو التأثير في كل حالة تغير أو تطور بيئي.

^(*) Strengths , Weaknesses , Opportunities & Threats

¹ تامر البكري، هاشم سليمان، إدارة المعرفة و انعكاسها على عمليات التحليل الاستراتيجي والميزة التنافسية، مرجع سبق ذكره، ص:22.

ومن خلال ما تقدم فإن حصول المؤسسة على الموقع التنافسي من خلال بناء الميزة التنافسية يعتمد على كمية المعلومات التي تمتلكها المؤسسة عن بيئتها الداخلية والخارجية، وقدرتها على تحويل تلك المعلومات إلى معرفة تستخدمها لتحقيق التلاؤم بشكل متميز بين المؤسسة ومثله بمواردها وقدراتها الداخلية وبيئتها الخارجية. فضلاً عن ضمان وإدامة هذا التلاؤم الذي يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (3-18): المواءمة بين البيئة الخارجية والبيئة الداخلية لتشكيل الميزة التنافسية



المصدر: ثامر البكري وهاشم سليمان، مرجع سبق ذكره، ص:23

يمثل المربع (1) البيئة الخارجية التي تتألف من البيئة الكلية و البيئة التنافسية. حيث تسعى المؤسسة في هذه البيئة إلى زيادة التراكم المعرفي عن الفرص المتوافرة أمامها التي يمكن اقتناصها، والتهديدات التي تتحدى المؤسسة وتعيق عملها.

ويمثل المربع (2) البيئة الداخلية للمؤسسة التي تمثل موارد المؤسسة و قدرتها المعرفية على تحويل تلك الموارد إلى مخرجات ذات قيمة مدركة من قبل سوقها المستهدف. وفي هذا الجانب فإن المؤسسة سوف تعمل على استخدام المعرفة الظاهرة والمعرفة الضمنية لدى الأفراد العاملين لديها لتحويل الموارد إلى قدرات مميزة. والتغلب على مواطن ضعفها.

إذ سوف يزودها هذا التحليل بمؤشرات عن مدى توافر المعرفة اللازمة التي تمكن المؤسسة من دعم قدرتها الإستراتيجية، والمجالات التي يمكن أن تتميز بها، و يبنى هذا التحليل على أساس احتياجات البيئة الخارجية وكيفية التلاؤم معها. بمعنى آخر المطلوب هنا هو نوعان من المعرفة، المعرفة عن البيئة الخارجية والمعرفة عن البيئة الداخلية الممثلة بقدرات وموارد المؤسسة وتحقيق التلاؤم بينهما. إذ أن الفرص الحقيقية لتمييز المؤسسة تتحقق عند مستوى المدى الذي يكون فيه هذا التلاؤم محكم بين البيئة الخارجية، وبين موارد المؤسسة وكفاءتها في استثمار تلك الموارد من أجل تحقيق القيمة لسوقها المستهدفة (المربع 3). وإن عدم قدرة المؤسسة على تحقيق مثل هذا التلاؤم سوف يشكل تهديداً حقيقياً للمؤسسة.

كل ذلك سوف يقود إلى المزايا التنافسية وتحقيق الموقع التنافسي الذي سوف تحتله المؤسسة في سوقها المستهدف ويمثلها المربع (4). الذي بدوره سوف يقود إلى تحقيق القيمة المدركة للسوق المستهدف والتي تمثل الميزة التنافسية التي تجعل الزبون يختار منتجات المؤسسة من دون غيرها مثل ما هو مبين في المربع (5).

من خلال ما تقدم فإن المدراء بحاجة إلى المعرفة اللازمة التي تمكنهم من معرفة كيف تؤثر البيئة في إستراتيجيات المؤسسة وعملياتها والمدى الذي تكون فيه بحاجة إلى تغيير الميزة التنافسية. إذ تمثل البيئة كل القوى والعوامل والظروف الخارجية وكذلك القرارات والأفعال التي تعتمد من قبل المؤسسات المنافسة والتي تنعكس وتؤثر في إستراتيجية المؤسسة، فضلاً عن أنهم بحاجة أيضاً إلى امتلاك المعرفة والمهارات اللازمة لخلق المزايا التنافسية من خلال التراكم المعرفي للمؤسسة والعاملين فيها والاستفادة من ذلك في تحقيق دمج موارد المؤسسة الحالية لتحقيق قدرات جديدة¹.

¹ تامر البكري، هاشم سليمان، إدارة المعرفة و انعكاسها على عمليات التحليل الاستراتيجي والميزة التنافسية، مرجع سبق ذكره، ص:25.

كما أن اكتشاف وتوقع التغيرات البيئية يستلزم بالضرورة تحديث مستمر لقاعدة المعلومات والمعرفة، حيث أن أخطر ما يواجه المؤسسات الاقتصادية اليوم هو الفهم المتقادم للبيئة من قبل الإدارة العليا اعتماداً على المعلومات التاريخية، الذي سوف ينعكس على تقادم ميزتها التنافسية.

ثانياً - العلاقة بين إدارة المعرفة و تحليل البيئة الخارجية والميزة التنافسية

تمثل البيئة الخارجية المجالات التي تتميز بها المؤسسة عن منافسيها، فتعمل المؤسسة على تحليل البيئة الخارجية لاستكشاف الفرص السوقية الجذابة، وفي إطار المعرفة عن البيئة الخارجية لا بد من أن تتوفر لدى المؤسسة المعرفة حول البيئة العامة وهي المعرفة بعوامل *PEST*^(*) أما في إطار البيئة التنافسية فإن من الأهمية أن تمتلك المؤسسة المعرفة عن الزبون والسوق والموردين والمنافسين، وقد تكون هناك فقرات أخرى مطلوبة ويعتمد ذلك على طبيعة عمل المؤسسة ونوعها.

ففي إطار مستوى البيئة الكلية فإن معرفة المؤسسة بالتغير في عوامل *PEST* قد تفرز فرصاً جذابة للمؤسسة إذا ما تعاملت المؤسسة معها بشكل جيد، فعلى سبيل المثال إن المؤسسة بحاجة إلى أن تجدد بشكل مستمر المعلومات والمعرفة المتعلقة بالتغير المستمر في طلبات الزبائن وأن تتعامل مع هذه التغيرات بشكل أفضل من المنافسين إن ذلك يتطلب أن تكون بشكل أكثر تقرباً للزبون ويعتمد على قدرتها في اكتساب المعلومات بهذا الاتجاه وإمكاناتها في خلق المعرفة من تلك المعلومات للوصول إلى الميزة التي تجعل الزبون يختار منتجها دون منتج المنافسين¹.

والمؤسسة تحقق الموقع التنافسي المتقدم عندما تتمكن من تقديم القيمة لسوقها المستهدف بشكل أفضل من المنافسين وإن الموقع المميز للمؤسسة هو الذي يعطيها القيادة في السوق، ويمتلكه المنافس الذي يتمكن من خلق القيمة للسوق المستهدف بزمن أسرع من منافسيه ويدير ويشكل الأعمال بكفاءة وفاعلية. ويمكن للمؤسسة تحقيق ذلك من خلال امتلاكها للتراكم المعرفي في اتجاه التغيرات التي تحدث في بيئتها الخارجية.

ثالثاً - العلاقة بين إدارة المعرفة وتحليل البيئة الداخلية والميزة التنافسية

إن أفضل السبل للاستجابة للتغيرات في البيئة الخارجية وإدامة وتقوية الميزة التنافسية هي عندما تمتلك المؤسسة إدارة للمعرفة وإستراتيجية لها تمكنها من توفير المعطيات اللازمة بالكم والوقت والتلاؤم المناسب . سيسمح ذلك بتقوية وتعزيز نقاط القوة واستخدامها في استغلال الفرص المتاحة. وإن ذلك يتحقق من خلال تحليل وتشخيص متغيرات البيئة الداخلية . ودعم وتقوية المناطق التي تشكل قوة المؤسسة واستثمارها في تحويل التهديدات إلى مزايا

^(*) *PEST* هي الأحرف الأولى من العوامل السياسية (*Political*) الاقتصادية (*Economic*) والاجتماعية (*Social*) والتكنولوجية (*Technology*)

¹ ثامر البكري، هاشم سليمان، إدارة المعرفة و انعكاسها على عمليات التحليل الاستراتيجي والميزة التنافسية، مرجع سبق ذكره، ص: 25-26.

ومنافع لصالحها. ومن ثم فإن تحليل البيئة الداخلية سيوفر مدراء قائمة بمناطق القوة التي تمثل الموارد والأنشطة التي تعكس مقدرة المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية.

ويطلق بعض الباحثين على عملية تحليل البيئة الداخلية بمرحلة تحليل وتشخيص الميزة الإستراتيجية¹ إذ تشكل مناطق قوة المؤسسة وهي شيء ما يجعلها تعمل بشكل أفضل أو يكسبها قدرات مهمة التي تميزها عن منافسيها. وتمثل تلك المقدرة كفاءة المؤسسة المميزة والتي تدعم مزاياها التنافسية سواء كان في أحد أنشطتها أو في قدرتها على اكتساب الموارد المميزة.

رابعاً - العلاقة بين إدارة المعرفة والكفاءة والميزة التنافسية

تتمكن المؤسسة من بناء مزاياها التنافسية من خلال قدرتها المميزة^(*) التي نشأت أصلاً من خلال تفاعل الموارد فيما بينها ومع قدرات المؤسسة لخلق قدرة مميزة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالميزة التنافسية. ولكن هذه الميزة ستكون عرضة للتقليد من قبل المنافسين وعليه ستعمل المؤسسة على خلق المزايا التنافسية التي تكون أكثر ثباتاً لها.

وتتمكن من تحقيق ذلك عندما تمتلك تلك الموارد والقدرات صفات معينة في كونها نادرة ومعمرة وصعبة التقليد ومرنة بما فيه الكفاية. فإذا امتلكت المؤسسة مورداً بهذه الصفات ستكون قادرة على تحقيق موقع متميز في سوقها المستهدف. وأن أغلب الموارد الملموسة لا تمتلك هذه الصفات لإمكانية شرائها بصيغتها النهائية (جاهزة للاستخدام) وبالتالي فإن الميزة التي تعتمد على الموارد الملموسة لن تدوم طويلاً. أما لو اعتمدت على الموارد غير الملموسة فإن ذلك سيكون صعب التقليد من قبل المنافسين.

وعلى وفق ذلك تمثل مهارات العاملين أحد الموارد غير الملموسة المهمة للمؤسسة لأنها أساس المعرفة لدى المؤسسة، وأن قدرات المؤسسة في تحقيق التجانس بين مواردها وبين مواردها وقدرتها لخلق القدرات المميزة ستتحقق من خلال معرفة العاملين الضمنية والتطبيق الجيد لإدارة المعرفة وتكوين ابتكارات متميزة تجعل مزاياها صعبة التقليد ومكلفة عند محاولة المنافسين تقليدها.

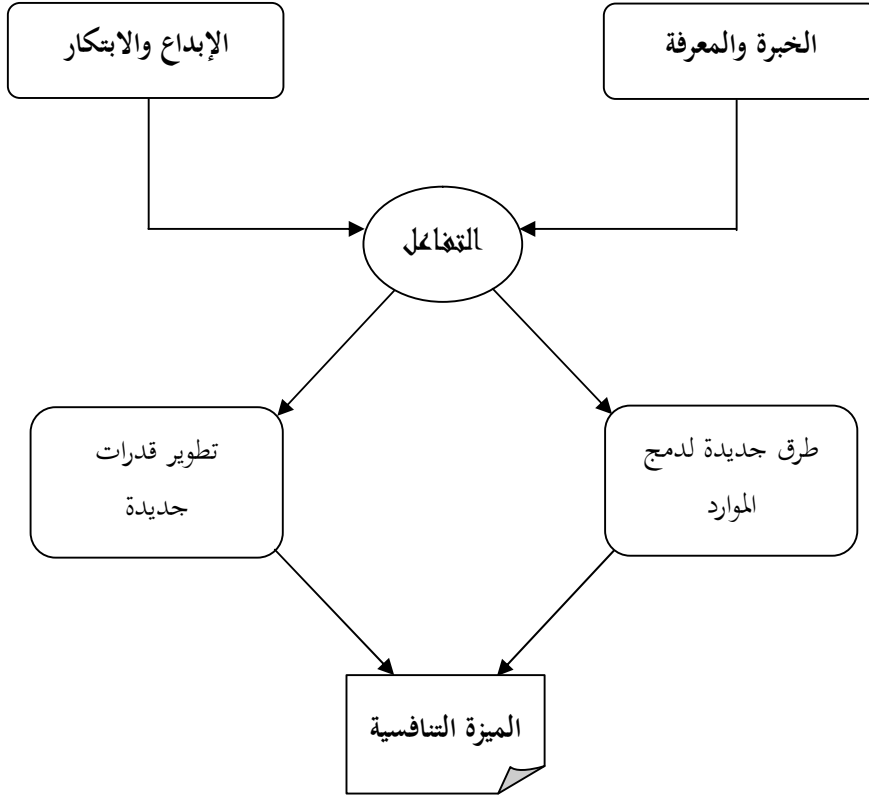
وعلى أساس ذلك فإن المؤسسات التي تمتلك المعرفة ستكون أقدر على تحقيق الاندماج والتجانس بين مواردها وقدرتها على خلق قدرات مميزة. بمعنى آخر إن اكتساب المؤسسة للمعلومات التي تشكل أساس المعرفة في تحقيق التجانس والاندماج بين القدرات والموارد سيكون أمراً في غاية الأهمية لها لتحقيق التمييز في سوقها المستهدف وهذا ما يجعل المعلومات والمعرفة تمثل أحد الموارد الإستراتيجية المهمة لتحقيق الميزة التنافسية. فضلاً عن

¹ سعد غالب ياسين، الإدارة الإستراتيجية، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص: 57.

^(*) تعد قدرات المنظمة مميزة متى كان هناك ترابط واضح مع الميزة التنافسية.

محاولات المؤسسة في اكتساب المعرفة عن البيئة الخارجية التي تمكن مستثمرها في تحديد التغييرات اللازمة للعمليات الداخلية للمؤسسة ويعطي الشكل التالي تصورا عما ورد أعلاه¹:

الشكل رقم (3-19): خلق الميزة التنافسية عبر المعرفة و الإبداع



المصدر: تامر البكري، هاشم سليمان، إدارة المعرفة و انعكاسها على عمليات التحليل الاستراتيجي والميزة التنافسية، مرجع سبق ذكره، ص:26 .

¹ Zack, Michael, H., *Developing a knowledge strategy*, California management, Review, Vol. 41, N°03, spring, 1999, P.125-145

خلاصة الفصل:

- المعرفة تعبر عن حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم الشخصي، والتي تركز على مقومين أساسيين: تراكم الخبرة، التأهيل العلمي المناسب للأفراد. فالمعرفة هي القوة هي السيطرة هي الإبداع وهي الفكر... ولا يوجد لها مفهوم محدد أو وعاء يمكن أن يحتويها نظراً لأهميتها وتعدد مجالاتها ومفاهيمها التي تعبر عن كل شيء أساسه الابتكار و الإبداع البشري.
- إدارة المعرفة هي جهد منظم للحصول على المعرفة بأشكالها ومن مصادرها المتنوعة، وتخزينها واستخدامها بتحويلها إلى سلع وخدمات؛ من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتنظيمية بكفاءة وفاعلية.
- اقتصاد المعرفة يعد فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية ظهر في الآونة الأخيرة فأصبح كلاً فاعلاً في ذاته، وأصبح جزءاً فاعلاً في كل اقتصاد، وفي كل نشاط، وفي كل عمل، وأصبح عنصراً أساسياً في كل مشروع يعطي له مزيداً من الفاعلية ويجعله أكثر توافقاً مع احتياجات الناس والمجتمع.
- الميزة التنافسية تعبر عن ذلك المفهوم الإستراتيجي الديناميكي الذي يعكس الوضع التنافسي النسبي المريح والمستمر لمؤسسة ما إزاء منافسيها، بحيث يتجلى في شكل تقديم منتجات ذات خصائص متفردة يكون معها العميل مستعداً لدفع أكثر، أو تقديم منتجات لا تقل قيمة عن منتجات المنافسين ولكن بأسعار أقل كنتيجة لتكاليف أدنى.
- العلاقة بين المعرفة والميزة التنافسية فهي علاقة وطيدة، حيث لا يمكننا أن نتصور تحقيق الميزة التنافسية بدون معرفة، والتي هي مزيج بين المعلومات والحدس والإبداع الشخصي الذي يساهم في خلق طرق وأساليب جديدة لتطوير الميزة التنافسية والحفاظ عليها أطول فترة ممكنة سواء بالاعتماد على إستراتيجية قيادة التكاليف أو التميز أو التركيز، وبالتالي يمكننا القول أن المعرفة هي أساس الميزة التنافسية من يمتلكها يستطيع أن يسيطر، يتفوق، يغتني.
- تعمل إدارة المعرفة كإستراتيجية خاصة بموازنة البيئة الخارجية للمؤسسة مع قدراتها الداخلية بما يساهم ويؤثر في رفع معدلات الكفاءة التنظيمية ، ويقود إلى تطوير معدلات الميزة التنافسية وذلك من خلال توفير المعلومات المطلوبة عن العوامل البيئية والاقتصادية والتكنولوجية.
- إن التطبيق الفعال للمعرفة يعمل على ابتكار الحلول للمشكلات التي تواجهها المؤسسة فضلاً عن تقليص الوقت والكلفة، ومن ثم تحقيق الميزة التنافسية والموقع السوقي التي تهدف إليه المؤسسة.

- تساهم المعرفة في تنويع استراتيجيات المنافسين من خلال الأفكار التي تولدها والحلول التي تبتكرها، وأدت إلى ترسيخ هوية علامتها المميزة والى زيادة تعلق الزبائن بها ومنحها ميزة مطلقة على كبار المنافسين وتخفيض التكلفة.
- تساهم المعرفة في خلق مؤسسات ناجحة من خلال إنتاج معرفة جديدة باستمرار، وهذه المعرفة تعد المصدر الأكد للميزة التنافسية بخاصة عندما تتغير الأسواق وتزداد التقنيات وعدد المنافسين.
- تحقق المعرفة إمكانية البقاء والمنافسة لمواجهة المتغيرات البيئية من خلال الربط الفعال للبيانات وإمكانية معالجة المعلومات في الوقت المناسب.
- تستخدم المؤسسات اليوم برامج إدارة المعرفة لضمان تحقيق الميزة التنافسية، بحكم إدراكها بأنها لم تعد تتوقع أن المنتجات والخدمات التي جعلتها ناجحة في الماضي ستجعلها كذلك مستقبلا، إلا إذا سعت إلى التعلم والمعرفة باستمرار.

الفصل الرابع:

نظام المعلومات المحاسبي كأداة لتحقيق
الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة

تمهيد:

لقد فرض عصر المعرفة تغيرات جوهرية على بيئة نظم المعلومات بشكل عام، وعلى بيئة نظام المعلومات المحاسبي بشكل خاص، حيث أصبح من الضروري على هذا النظام مواكبة التغيرات التي تحدثها عناصر اقتصاد المعرفة وبشكل يتوافق مع سرعة التغيير، لذا على هذا النظام أن يتصف بمجموعة من الخصائص النوعية التي تجعل منه نظام مرن قابل للتكيف، كما يجب أن تكون مخرجاته تتمتع بمجموعة من الخصائص النوعية، تمكن من تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

ومع توجه جميع المؤسسات في العالم، نحو دمج عناصر المعرفة مع الأنظمة المحاسبية، واتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة^(*) ظهرت مشكلة جديدة يمكن تلخيصها بسؤال: ما مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المبنية على الحاسب في المؤسسات على مواكبة التغيرات في البيئة التكنولوجية والمعرفية من جهة، والتغيرات في البيئة التنافسية من جهة أخرى؟ وقد ازدادت هذه المشكلة مؤخرًا في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القياس والإفصاح بواسطة القيمة العادلة، وابتعادها عن التكلفة التاريخية.

ولقد ساهم نظام المعلومات المحاسبي المبني على عناصر التكنولوجيا والمعرفة في تحقيق العديد من المزايا للمؤسسة الاقتصادية سواء من ناحية تخفيض تكاليف التشغيل أو من ناحية تقريب العميل من المؤسسة أو تحسين جودة المعلومات والمنتجات على حد سواء، مما مكن المؤسسات الاقتصادية من تحقيق مزايا تنافسية .
ولالإحاطة بجوانب هذا الفصل قمنا بتقسيمه كما يلي:

- 1- نظام المعلومات المحاسبي في ظل اقتصاد المعرفة .
- 2- مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في ظل معايير المعرفة المحاسبية .
- 3- اتجاهات ومدخل ربط نظام المعلومات المحاسبي بالميزة التنافسية .

(*) بحثنا عن مفهوم القيمة العادلة وجدنا أنها تقسم إلى قسمين:

أولهما: قيم تستند إلى السوق وهي:- القيمة السوقية، أي الأسعار المعلنة في سوق نشط. - القيمة العادلة وهي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة في معاملة مباشرة. / **ثانيهما:** قيم لا تستند بالضرورة إلى السوق وهي: - القيمة من الاستعمال. - القيمة القابلة للاسترداد. - القيمة الاستبدالية. - قيمة المنشأة المستمرة. - قيمة التصفية. ولزيد من المعلومات عن القيمة العادلة أنظر الرابط التالي:

<http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Accountancy/kema.doc>

1 - نظام المعلومات المحاسبي في ظل اقتصاد المعرفة

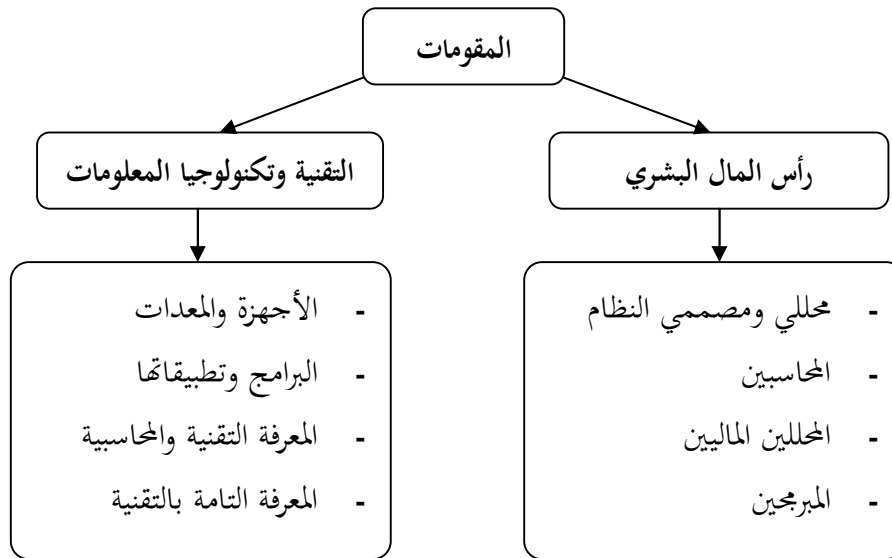
نظراً لتوسع العديد من المؤسسات الاقتصادية في استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وعلى اعتبار أن نظام المعلومات المحاسبي يمثل نظاماً رسمياً للمعلومات في أي مؤسسة اقتصادية، فإن الأمر تطلب ضرورة استخدام هذه التكنولوجيات في مجالات عمل هذا النظام في سبيل تحقيق كفاءة وفاعلية أكبر في عمليات المؤسسة من خلال إمكانية الاستفادة من مميزات وخصائص هذه الوسائل في عمل هذا النظام¹.

ويتطلب استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة أن تتوفر لدى القائمين على عمل هذا النظام معرفة تكتسب عن طريق الدراسة العلمية والتطبيق العملي تمكنهم من أداء عملهم بكفاءة وفاعلية، كما تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال قدرتهم على الأخذ بعين الاعتبار التطورات الحديثة في بيئة الأعمال، وبصورة خاصة ما يتعلق باستخدام هذه التكنولوجيات.

1-1- مقومات نظام المعلومات المحاسبي في ظل اقتصاد المعرفة

يرتكز نظام المعلومات المحاسبي في ظل اقتصاد المعرفة على مقومين أساسيين: الموارد البشرية والموارد التقنية².

الشكل رقم (4-1): مقومات نظام المعلومات المحاسبي في ظل اقتصاد المعرفة



المصدر: من إعداد الطالب

¹ زياد هاشم يحيى، ناظم حسن رشيد، المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزيتونة الأردنية، ابريل 2005، ص: 02.

² زياد هاشم يحيى، تأثير استخدام الحاسبات الالكترونية في عمل نظم المعلومات المحاسبية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2001، العدد 23، المجلد 63، ص: 169.

أولاً - الموارد البشرية المؤهلة

تزداد أهمية المكونات البشرية في ظل استخدام عناصر اقتصاد المعرفة في المؤسسات الاقتصادية بصورة عامة ونظم المعلومات الحاسوبية بصورة خاصة، من حيث ضرورة وجود الأفراد المؤهلين، علمياً وعملياً (الذين يملكون المعرفة)، ومدى قدرتهم على أداء العمل الحاسبي بكفاءة وفاعلية في تحقق أهداف المؤسسة، ولذلك يركز العديد من الباحثين والكتاب على الأفراد باعتبارهم إحدى المكونات الأساسية ضمن مكونات اقتصاد المعرفة ومن أهم المدخلات الأساسية لتحقيق التميز من خلال قدرتهم على تشغيل النظام بكفاءة وفاعلية مما يحقق الجدوى الاقتصادية للمؤسسة والتي تنعكس على التكلفة وبالتالي السعر، وأمن خلال جودة المعلومات الحاسوبية التي تعتبر المدخل الرئيسي لتحسين قيمة وصورة المؤسسة في البيئة التي تنشط فيها¹.

ويعتبر المورد البشري من المكونات الأساسية لنظام المعلومات الحاسبي الذي يمثل جانب المعرفة الحاسوبية التي ينتجها فريق العمل الذي يسهر على حسن سير هذا النظام، هذا الفريق الذي تكون في الغالب من:

1- محلي ومصممي النظام، الذين يقع على عاتقهم القيام بعمليات تحليل وتصميم النظام أو أياً من نظمه الفرعية عندما يستدعي الأمر ذلك.

2- المبرمجين، الذين يقع على عاتقهم القيام بعمليات البرمجة التي يستلزمها عمل الحاسوب .

3- المحاسبين بكافة درجاتهم الوظيفية (مديري حسابات، محاسبين، معاوني محاسبين...)، والذين يقع على عاتقهم القيام بكافة الأعمال الحاسوبية من تسجيل وتبويب وتلخيص وعرض للبيانات الحاسوبية والمساعدة على برمجتها على الحاسوب والتأكد من دقة ذلك بصورة دورية مستمرة.

4- المحللين الماليين، الذين يقع على عاتقهم تحليل البيانات والمعلومات المالية التي ينتجها نظام المعلومات الحاسبي في المؤسسة الاقتصادية ، أو تحليل أي بيانات أخرى لها علاقة بعمل هذا النظام بغرض إعداد التقارير .

5- أي أفراد آخرين ضمن جهات لها علاقة بعمل نظام المعلومات الحاسبي ، في سبيل تبادل المعرفة ومحاولة الاستفادة منها بصورة متبادلة بين هذا النظام وأي نظم معلومات أخرى يمكن أن تتواجد ضمن المؤسسة الاقتصادية أو خارجها .

ثانياً - الموارد التقنية والتكنولوجية

لكي يتمكن الأفراد العاملون ضمن نظام المعلومات الحاسبي من أداء عملهم بكفاءة وفاعلية في ظل استخدام عناصر اقتصاد المعرفة فإن الأمر يتطلب ضرورة تزودهم بالمعرفة التقنية المناسبة وذلك للأسباب الآتية:

1- تشير الدراسات إلى أن هناك علاقة معنوية موجبة بين استخدام الأجهزة والمعدات (المتتملة بالحاسوب وملحقاته وكذلك تقنيات الاتصال...) وعمليات إدارة المعرفة الحاسوبية بصورة عامة، والمعرفة التقنية بصورة خاصة، وذلك بسبب أن غالبية الأفراد يتمتعون بخبرة في مجال عمل مؤسساتهم، الأمر الذي يمكنهم من إعطاء تصور

¹ زياد هاشم يحيى، قاسم محسن الحبيطي، تأثير التطورات التكنولوجية والبيئية على الحاسبة الإدارية في القرن الحادي والعشرين، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع حول: إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة الأردنية ، 26-28 أبريل، 2004.

واضح عن مكونات تقنيات المعلومات وكيفية استخدامها اعتماداً على معرفتهم التقنية فيها، وكذلك تشير دراسة أخرى إلى أن البرمجيات تساهم إيجابياً في عمليات إدارة المعرفة المحاسبية، بصورة عامة، والمعرفة التقنية بصورة خاصة، وذلك بسبب وجود الأفراد المؤهلين (علمياً وفنياً) لتحليل وتصميم البرمجيات وأداء العمل المحاسبي¹.

2- إذا ما أراد المحاسب أن يبقى دوره قائماً ومهماً في جميع مراحل العمل المحاسبي (من تسجيل للبيانات وتشغيلها وعرض المعلومات الناتجة عنها) فإن الأمر يتطلب ضرورة تزوده بالمعرفة المحاسبية والمعرفة التقنية اللازمة لقيامه ببرمجة وتشغيل الحاسوب (باعتباره أحد المكونات الأساسية ضمن تقنيات المعلومات الحديثة) ليتمكن من إجراء العمليات اللازمة والمطلوبة على البيانات (المدخلات) بالشكل والصيغة التي تساهم في إنتاج المعلومات المطلوبة، ومما يعني أيضاً ضرورة عدم الاعتماد على الموظفين الفنيين في برمجة وإجراء العمليات المحاسبية وإنما يقوم بها المحاسب نفسه نظراً لأن إدراك المحاسبين يختلف عن إدراك الموظفين الفنيين (من غير المحاسبين) في استدعاء وتشغيل البيانات اللازمة لتهيئة المعلومات المحاسبية المطلوبة².

3- إن استخدام تقنيات المعلومات الحديثة في مجالات عمل نظام المعلومات المحاسبي يمكن أن يساهم في زيادة فاعلية هذه النظام إذا ما تم التعرف من قبل القائمين على عمل هذا النظام وعلى أهم التأثيرات والمجالات التي يمكن أن تستخدم فيها هذه التقنيات، الأمر الذي من شأنه أن يسهل عمل المحاسبين بصورة خاصة ويعطيهم مجالاً أوسع للقيام بواجبات وأعمال تساهم في خدمة أهداف المؤسسة الاقتصادية التي يعمل ضمن نطاقها بصورة أكثر فاعلية.

4- إن المعرفة التامة بدرجة التقنية المتوفرة أساساً في إعداد وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية التي تستخدم تقنيات المعلومات الحديثة تعتبر ضرورية وتقع ضمن المستلزمات الأساسية لدراسة هذا النوع من النظم³.

5- إن المعرفة التقنية لوسائل وتقنيات المعلومات الحديثة يمكن أن تساهم في تحديد واختيار الوسائل المناسبة والملائمة لإجراء العمليات المحاسبية المختلفة، وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات التقنية السريعة والمستمرة في هذا المجال، وكذلك مراعاة المواصفات العامة للأجهزة التي سيتم استخدامها وذلك بهدف انسجام هذه الأجهزة مع الوسائل الأخرى وخاصة وسائل الاتصال الحديثة⁴.

¹ أكرم أحمد الطويل، حكمت رشيد سلطان، أثر تقانة المعلومات في عمليات إدارة المعرفة : دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية المساهمة في محافظة نينوى، المؤتمر العلمي السنوي الرابع حول: إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة الأردنية، 26-28 أبريل، 2004.

² زياد هاشم يحيى، تأثير استخدام الحاسبات الالكترونية في عمل نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

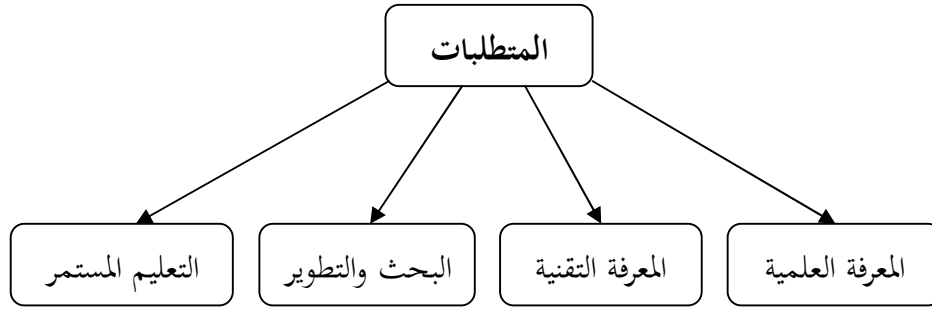
³ صبحي محمود الخطيب، عمرو عباس العتر، مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص: 9-10.

⁴ إخلص هزاع كريم العبدلي، استخدام الوسائل الآلية في نظام المعلومات المحاسبية، وسائل مقترحة في مصرف الرافدين، رسالة مقدم للحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2003، ص: 8.

1-2- متطلبات نظام المعلومات المحاسبي في ظل اقتصاد المعرفة

يهدف تحقيق الفائدة من المعرفة المحاسبية والتقنية التي يمكن أن تتوافر لدى الأفراد القائمين على عمل نظام المعلومات المحاسبي في أي مؤسسة اقتصادية تستخدم تقنيات المعلومات الحديثة، فإن الأمر يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتطلبات التي تساهم في تحسين أداء هذا النظام في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة، ومن أهم هذه المتطلبات.

الشكل رقم (4-2): متطلبات نظام المعلومات المحاسبي في ظل اقتصاد المعرفة



المصدر: من إعداد الطالب

أولاً - المعرفة العلمية

تؤكد العديد من الدراسات على أهمية التأهيل العلمي في تكوين المعرفة للفرد من حيث أن التعليم يساهم في الزيادة من قدرة الفرد على اكتساب المعرفة واختزانها، فالأفراد المتعلمين هم أكثر قدرة على ربط الأفكار. حيث شهد في العديد من المؤسسات الحديثة تنامي المؤهلات العلمية فيها (من محاسبين، مدققين، مهندسين وخبراء حاسوب ومدرسين وباحثين) مع تراجع العمل اليدوي الذي يتطلب مهارة في ذلك¹. وعليه فإن التأهيل العلمي الذي يمكن أن يحصل عليه القائمين على عمل نظام المعلومات المحاسبي المبني على تقنيات المعلومات الحديثة، يمكن أن يساهم في تكوين المعرفة التقنية والعامة (في مجال المحاسبة والعلوم ذات العلاقة معها) وتحقيق أقصى فائدة ممكنة أثناء تأدية الأعمال التي تقع على عاتقهم.

ثانياً - المعرفة التقنية

1- أن استخدام تقنيات المعلومات الحديثة يتطلب توفير كوادر فنية متخصصة تمتاز بقدرات ومهارات متميزة بحيث تستطيع استيعاب جميع الحقائق والعوامل المتعلقة بالأنظمة والطرق المتبعة في تحليلها وتطويرها بأساليب فنية متخصصة لكي يتم إعدادها بواسطة الحاسوب، وهو ما يتطلب ضرورة وضع خطط لتأهيل العاملين وتدريبهم في هذا المجال، ويجب أن توجه هذه الخطط نحو مجموعتين رئيسيتين من الأفراد وهما²:

¹ شعيب إبراهيم مصطفى، أثر المعرفة التقنية والسلوك الإبداعي في مستوى أداء بعض المنظمات الصناعية، دراسة ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1998، ص16.

² إخلاص هناء وكرم العبدلي، استخدام الوسائل الآلية في نظام المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:9.

أ- تدريب المستفيدين، ويقصد بالمستفيدين الفئات الآتية:

- المسؤولين عن اتخاذ القرارات في الإدارة العليا.
- فئة الإدارة الوسطى : مديري ورؤساء الإدارات والأقسام .
- فئة الموظفين: تضم جميع المديرين التنفيذيين المشرفين والموظفين الذين يتطلب عملهم التعامل مع وسائل تقنيات المعلومات الحديثة.

ب- تدريب المتخصصين في مجال تقنيات المعلومات الحديثة ، وتضم هذه المجموعة أيضاً ثلاثة فئات :

- فئة الكوادر التطويرية : تتألف من مديري مراكز الحاسبات ومحلي الأنظمة والمصممين وواضعي البرامج وغيرهم.
- فئة الكوادر التشغيلية : تضم هذه الفئة العاملين في تشغيل الأجهزة والنظم كموظفي التشغيل وموظفي إدخال البيانات...
- فئة الكوادر الفنية المساعدة: تضم مهندسي الصيانة وغيرهم من الفنيين المسؤولين عن استمرارية العمل على وسائل تقنيات المعلومات الحديثة .

2- يشكل التدريب (سواء في العمل أو خارجه) مصدراً مهماً من مصادر المعرفة المحاسبية السابقة للفرد، كما أن شدة الانتباه والتركيز من خلال أتماط التدريب المختلفة تساهم في زيادة القابلية على اكتساب المعرفة ، إضافة إلى أن الخبرة في العمل تشكل ركنا مهماً أيضاً من أركان المعرفة السابقة، إذ يساهم استخدام المعرفة في العمل باستمرار في زيادة خبرة الفرد، فالأفراد ذوو الخبرة السابقة في مهمات متشابهة يتمتعون بقدرة أكبر على تعلم المهمات الجديدة بسهولة، وقد توصلت عدة دراسات إلى أن عملية التعلم من خلال الممارسة هي من أهم مصادر تراكم المعرفة المحاسبية والتقنية¹.

ثالثاً - البحث والتطوير

1- تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، حيث أثبتت الوقائع أن اعتماد تقنيات المعلومات الحديثة من شأنه أن يحرر الإنسان من عمله الروتيني ويدفعه باتجاه العمل الخلاق مما يساهم في فتح مجالات جديدة للإبداع المحاسبي²، والمتفحص للتجربة اليابانية يرى بوضوح هذه الحقائق من خلال الدور الذي باتت تلعبه هذه التقنيات والذي انعكس في جانب رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية اليابانية.

2- بما أن التوجه المتوقع أن تكون عليه مختلف الأعمال (في بيئة الأعمال الحديثة) خلال القرن الحادي والعشرين هو نحو "الإلكترونية" وزيادة استخدام تقنيات المعلومات الحديثة، فإن الأمر يتطلب من القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية وخاصة المحاسبين ضرورة تطوير المهارات في استخدام تقنيات المعلومات الحديثة والتواصل

¹ شعيب إبراهيم مصطفى، أثر المعرفة التقنية والسلوك الإبداعي في مستوى أداء بعض المنظمات الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص:16.

² عبد الستار محمد العلي العدواني، تطوير نظام المعلومات الإدارية بالتركيز على تطبيقات تقانة المعلومات الحديثة، حالة دراسية في المعهد الفني الموصل، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، 1998، ص:56.

المستمر في معرفة أحر التطورات التي تحدث في هذا المجال سواء من حيث إمكانيات الاستخدام أو البرمجيات أو وسائل الاتصال، إضافة إلى متابعة التحديث المستمرة للمعرفة في المجالات المرتبطة باستخدام هذه التقنيات في مجال المحاسبة¹.

3- إن قدرة المؤسسة الاقتصادية على التطوير واستيعاب المعرفة المحاسبية والتقنية أصبحت تشكل أهم أبعاد التنافس في عدة مجالات ، فمن خلال جهود وحدات البحث والتطوير في مجال المحاسبة وأنظمة المعلومات تتولد معرفة تصب مباشرة في خزانة المؤسسة ، فضلاً عن تأثيرها في القدرة على الاستيعاب لدى الأفراد ، فكلما تمكن أولئك من فهم نتائج البحث والتطوير ازدادت قدراتهم على مواجهة المشكلات التقنية في العمل المحاسبي².

رابعاً - التعليم المستمر

نظراً للعلاقة الوثيقة بين المحاسبة والمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه (على اعتبار أنها نظام مفتوح) ، فإن أي تغييرات تحدث في المجتمع لابد أن تؤثر على العمل المحاسبي، وبما أن هناك العديد من التغييرات المستمرة التي تحدث في بيئة الأعمال، فإن الحاجة تبقى مستمرة من قبل المحاسب لكي يأخذ بعين الاعتبار كل تلك التغييرات ويحاول الاستفادة منها في سبيل الوفاء بالاحتياجات المتغيرة والمستمرة للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه.

ومن بين التغييرات العديدة التي تحدث في الوقت الحاضر والتي يمكن أن تؤثر على العمل المحاسبي هي زيادة الاتجاه نحو استخدام تقنيات المعلومات الحديثة في المؤسسات الاقتصادية المختلفة ، الأمر الذي يحتم على المحاسب ضرورة البحث عن كيفية الاستفادة منها من خلال إمكانيات استخدامها في العمل المحاسبي .

ولكي تستطيع المحاسبة التواصل مع التغييرات العديدة التي تحصل في بيئة الأعمال الحديثة وتساهم في تحقيق أهداف المؤسسات الاقتصادية، لابد من العمل على استمرارية التأهيل العلمي والعملية للقائمين على عمل نظام المعلومات المحاسبي بصورة مستمرة وعدم الاكتفاء بالمعلومات التي حصلوا عليها من خلال دراستهم أو عملهم في السنوات السابقة ، مما يعني أيضاً أنه يجب الاهتمام بمواصلة عملية التعليم المحاسبي من قبل القائمين على عمل هذا النظام في المؤسسات المختلفة وذلك من خلال :

أ- التحاق القائمين على عمل نظام المعلومات المحاسبي بالدورات التدريبية أو وحدات التعليم المستمر التي تقيمها الكليات أو المؤسسات الاقتصادية المناظرة.

ب - تشجيع القائمين على عمل نظام المعلومات المحاسبي على إجراء البحوث التطبيقية في ضوء المشاكل التي يواجهونها أثناء عملهم، وتقديم المستلزمات الضرورية من قبل المؤسسات التي يعملون بها أو من قبل الوزارات المتخصصة، أو من قبل نقابة المحاسبين والمدققين...

ج- تشجيع القائمين على عمل نظام المعلومات المحاسبي بإكمال دراساتهم الأولية أو العليا من خلال عمليات الترشيح إلى المعاهد والجامعات وتقديم التسهيلات اللازمة في ذلك.

¹ زياد هاشم يحيى، قاسم محسن الحبيطي، تأثير التطورات التكنولوجية والبيئية على المحاسبة الإدارية في القرن الحادي والعشرين ، مرجع سبق ذكره، ص:18.

² شعيب إبراهيم مصطفى، أثر المعرفة التقنية والسلوك الإبداعي في مستوى أداء بعض المنظمات الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص:18-19.

د - الانخراط في البرامج الوطنية والدولية التي تعنى بمجال نظم المعلومات والمحاسبة والتكنولوجيات الحديثة.

هـ - على المؤسسات الاقتصادية التنسيق مع الجهات المعنية بالمحاسبة لعقد ندوات ومؤتمرات في مجال المحاسبة وتقنياتها، يناقش فيها المشاكل المحاسبية التي تواجه المؤسسات وأساليب تجاوزها، وأخر التطورات في مجال علم المحاسبة، أنظمة المعلومات، التقنيات المرتبط بالمحاسبة... الخ.

2- مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في ظل معايير المعرفة المحاسبية

كما هو معلوم أن المصدر الأساسي لتوفير المعلومات المحاسبية المفيدة و المؤثرة في اتخاذ القرارات في المؤسسة في مجال الأعمال هو نظام المعلومات المحاسبي بالإضافة إلى أنظمة المعلومات الأخرى و بذلك أصبح دور نظم المعلومات في الوقت الحاضر دوراً أساسياً وحيوياً نظراً إلى الحاجة الملحة إلى المعلومات الهامة التي تنتجها هذه النظم لإزالة الغموض وتقليل درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرارات.

ولذلك يجب تطوير أهداف وأدوات وأساليب نظام المعلومات المحاسبي بحيث تتماشى مع الإبداعات والتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الحديثة حتى تستطيع أن تفي بالاحتياجات الجديدة من المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات. فتغير الظروف البيئية والأهداف والاستراتيجيات والتكنولوجيا الخاصة بالمؤسسة سيترتب عليه اختفاء مشاكل كانت تحتاج إلى اتخاذ قرارات معينة وظهور مشاكل جديدة تحتاج إلى اتخاذ قرارات جديدة ولذلك لا يجب الاستمرار في تقديم المعلومات التي كانت مفيدة للمشاكل القديمة بل يجب تطوير نظام المعلومات المحاسبي تلقائياً لتقديم المعلومات الجديدة لحل المشاكل التي تحتاج اتخاذ قرارات الجديدة.

1-2- المعرفة المحاسبية والمعلومات

تعتبر كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية، وغالبا ما تستخدم في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة، بقصد الدلالة على معنى واحد رغم الاختلافات الجوهرية بينها، ويعتبر مفهوم المعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل، إذ أن هناك لبس في التمييز بين البيانات والمعلومات، وإن معيار الاستفادة من قبل المتلقي (المستفيد) هو الأساس للتمييز بين البيانات والمعلومات¹.

أولاً - مفهوم وأهمية المعرفة في ظل المعايير المحاسبية الدولية

1- مفهوم المعرفة المحاسبية: هي العمليات التي تساعد المؤسسة الاقتصادية على توليد المعلومات المحاسبية والحصول عليها واختيارها وتنظيمها واستخدامها ونشرها وتحويلها إلى خبرات تمتلكها المؤسسة والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية والمحاسبية المختلفة، كاتخاذ القرارات وحل المشكلات والتعلم والتخطيط الإستراتيجي²...

2- أهمية المعرفة المحاسبية

أ- المعرفة المحاسبية تمثل جزءاً من المعرفة الكلية للمؤسسة التي يمكن أن تتكون نتيجة استخدام وسائل والتقنيات المحاسبية والمعلوماتية الحديثة في عمل نظام المعلومات المحاسبي، وذلك يعني أن هناك ضرورة لأخذها بعين الاعتبار وصولاً لتحقيق أهداف المعرفة المحاسبية المتكاملة.

¹ قاسم عبد الرزاق، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان، 2003، ص: 12-13

² وليد زكريا صيام، مدى إدراك أهمية إدارة المعرفة المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع حول: إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة الأردنية، 26-28 نيسان 2004.

ب- تمثل المعرفة المحاسبية أحد الأساليب الداعمة لإمكانية تحقيق أقصى فائدة ممكنة من استخدام تقنيات المعلومات الحديثة في مجالات عمل نظام المعلومات المحاسبي.

ج- بما أن تقنية المعلومات تمثل تحدياً حقيقياً لمهنة المحاسبة ، فإن الأمر يتطلب من المحاسبين بالدرجة الأساس الإلمام بالمعرفة المحاسبية وبكافة التطورات التي تحدث في مجالها ، الأمر الذي يؤكد ضرورة العمل على المساهمة من قبل المؤسسات الاقتصادية في تكوين واكتساب المعرفة المحاسبية لكل القائمين على عمل نظام المعلومات المحاسبي فيها¹.

3- تجسيد المعرفة المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية الدولية: نتيجة للتراكم المعرفي في مجال المحاسبة ونظم معلوماتها، وبسبب المتطلبات التقنية لمهنتها، دعا الأمر إلى ضرورة تجسيد المعرفة المحاسبية الدولية المتراكمة في شكل معايير تضبط وتسير هذه المعرفة لكي لا تخرج عن إطارها المحدد.

والمعايير المحاسبية الدولية: هي معايير تصدر عن مجلس المعايير الدولية المحاسبية وتخص إعداد وعرض القوائم المالية وقواعد التسجيل والتقييم والقابلة للتطبيق على حسابات المؤسسات المجمعمة والفردية المسعرة في البورصة وغير ذلك بهدف إنتاج معلومة محاسبية ذات نوعية مفيدة لمستعملي القوائم المالية للمؤسسة على المستوى الدولي وخاصة المستثمرين وذلك لمساعدتهم في اتخاذ القرارات².

4- أنواع المعايير المحاسبية الدولية^(*):

تم إصدار نوعين من معايير المحاسبة الدولية، سلسلة معايير المحاسبة الدولية (IAS)^(*) و التي تضم المعايير من 1 إلى 41 مع ملاحظة أن المعايير رقم: 3، 4، 5، 6، 9، 13، 15، 22، 25، 30 و 35 تم إلغاؤها أو تعويضها بمعايير أخرى³. وسلسلة أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)^(*).

5- أسباب تجسيد المعرفة المحاسبية في شكل معايير دولية:

يمكن رصد المحاور الأساسية التي استدعت العمل على تنظيم المعرفة المحاسبية دولياً، فيما يلي⁴:

أ- الحاجة إلى إيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه: ظهرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي حاجة ملحة لتوحيد المعرفة المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول

¹ نعيم دهمش و عفاف إسحاق أبو زر، إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي ، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع حول: إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة الأردنية ، 26-28 نيسان 2004.

² المعايير المحاسبية الدولية- متطلبات التوافق والتطبيق على البيئة اليمنية، رابط الكتروني:

www.kutub.info/4576.doc Consulté le 12/11/2012

^(*) للإطلاع على سلسلة معايير (IAS) و(IFRS) أنظر الحلقة رقم 04، أو يرجى الإطلاع على الموقع: www.iasb.org

^(*) International Accounting Standards

³ أمين السيد أحمد لطفي، إعداد القوائم المالية، في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 39-40. International Financial Reporting Standards^(*)

⁴ محمد رضوان حلوة حنان، المعايير المحاسبية أهميتها ومجالات تطبيقها، محاضرة أعدت ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين فرع حلب، سوريا، 2007، ص: 2-4.

المختلفة، فتعددت وتناقضت المعارف لنفس الظاهرة بين المؤسسات على المستوى الدولي، وظهرت اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم وبنود القوائم المالية، أي الافتقار إلى لغة ومعرفة محاسبية تلقى قبولاً وطنياً ودولياً.

ب - انفتاح أسواق المال عالمياً: تماشياً مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة تحسين معايير المعرفة المحاسبية الدولية القائمة وإصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال، فخلال سنوات 1994 - 1999 تمّ الاتفاق مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)^(*) على عدد من المعايير الشاملة الواجب إصدارها بغية اعتمادها وقبولها لأغراض متطلبات الأسواق المالية.

ج - توفير معايير محاسبية تمكن من تقديم معلومات ذات جودة عالية ووفق المواصفات التي يطلبها مستخدمي هذه المعلومات على مستوى العالم.

6 - مزايا تجسيد المعرفة المحاسبية في شكل معايير دولية: يمكن حصر أهم مزايا تجسيد المعرفة المحاسبية في شكل معايير دولية في ما يلي¹:

أ - قابلية مقارنة القوائم المعدة في البلدان المختلفة، مما يؤدي إلى تعزيز قرارات الاستثمار والاقتراض والتسهيل لمستخدمي القوائم المالية من أي بلد فهمها وإدراكها وإن كانت معدة في بلدان أخرى.

ب - تسهيل توحيد الفروع الأجنبية إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة وتبقى مشكلة تحويل العملة فقط.

ج - توحيد أشكال القوائم المالية للشركات التي تريد إدراج أسهمها في البورصات العالمية، إذ بدلاً من إعداد قوائم مالية تتطابق مع المعايير المحلية لكل بورصة تريد إدراج أسهمها فيها فالمعايير الموحدة تزيل هذه الحاجة.

د - تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسيات فالبينانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها.

هـ - إزالة الغموض والتناقض والالتباس عن مستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال وجود معايير موحدة ذات مفاهيم واحدة.

و - يؤدي توحيد معايير المعرفة المحاسبية إلى اختصار الزمن والكلفة والجهود للدول النامية في الوصول إلى النتيجة التي وصلتها الدول المتقدمة التي أُنجزت المعايير الدولية.

ز - تكون الدول النامية على دراية بالمعايير والطرق والإجراءات المحاسبية التي تعمل في ظلها الشركات الكونية وفروعها العاملة في تلك الدول.

^(*) International Organization of Securities Commissions

¹ الأميرة إبراهيم عثمان، دراسة تحليلية لفاعلية توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية-جامعة الدول العربية-مصر، 1989، العدد 02، المجلد 13، ص: 64-90.

ح - وبإمكانية المقارنة وإزالة عدم الفهم فإن ذلك يزيد الموثوقية بالقوائم المالية المعدة على أساسها كما يزيد ذلك من تدفق الاستثمارات وانسيابيتها.

ط - يؤدي كذلك إلى توفير المال والوقت في توحيد وجمع المعلومات المحاسبية المختلفة عندما تطلب من أكثر من طرف وفقاً لمتطلبات قانونية.

ثانياً - مفاهيم عامة حول البيانات والمعلومات المحاسبية

1- البيانات المحاسبية: يمكن تعريفها أنها: حقائق مجردة تعبر عن الأحداث الاقتصادية الناتجة عن تعامل المؤسسة مع المحيط وتكون في شكل رموز أو أرقام أو رسوم بيانية، بصيغة غير مرتبة (طبقاً للاستفادة المطلوبة من استخدامها) يتم جمعها أو الحصول عليها من مصادر مختلفة بهدف تحويلها إلى معلومات محاسبية يمكن الاستفادة منها بعد إجراء العمليات التحويلية اللازمة عليها¹.

2- المعلومات المحاسبية: تعرف المعلومات المحاسبية بأنها: كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية والتقارير المستخدمة داخلياً².

والمعلومات المحاسبية تعتبر بيانات عولجت للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث التفصيل أو الاختصار حتى تكون ذات منفعة لمتخذي القرار³.

وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالمؤسسة وبما يحقق الفائدة من استخدامها.

وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفير المعلومات هو تقديمها إلى الجهات الخارجية والداخلية.

فتوفير المعلومات المحاسبية ليس هدفاً في حد ذاته، بل من الضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى إعلامي نافع يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدمي المعلومات، وإن المنفعة ترتبط بالمعلومات وفائدتها من وجهة نظر معدي التقارير والقوائم⁴.

¹ رجب عبد الحميد السيد، الإدارة الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 65 بتصرف.

² القاضي زياد عبد الكريم، وأبو زلطة محمد خليل، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص:369.

³ جمعة أحمد حلمي والعرييد، عصام فهد والزعبي، إياح أحمد، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007. ص:08.

⁴ حمزة محي الدين، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2007، العدد 1، المجلد 23، ص 145-174.

وبذلك فإنه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بمعالجتها وتشغيلها فقط، بل أصبحت تحتاج إلى تحقيق شرطين مهمين؛ لتتحول البيانات إلى معلومات وهما¹:

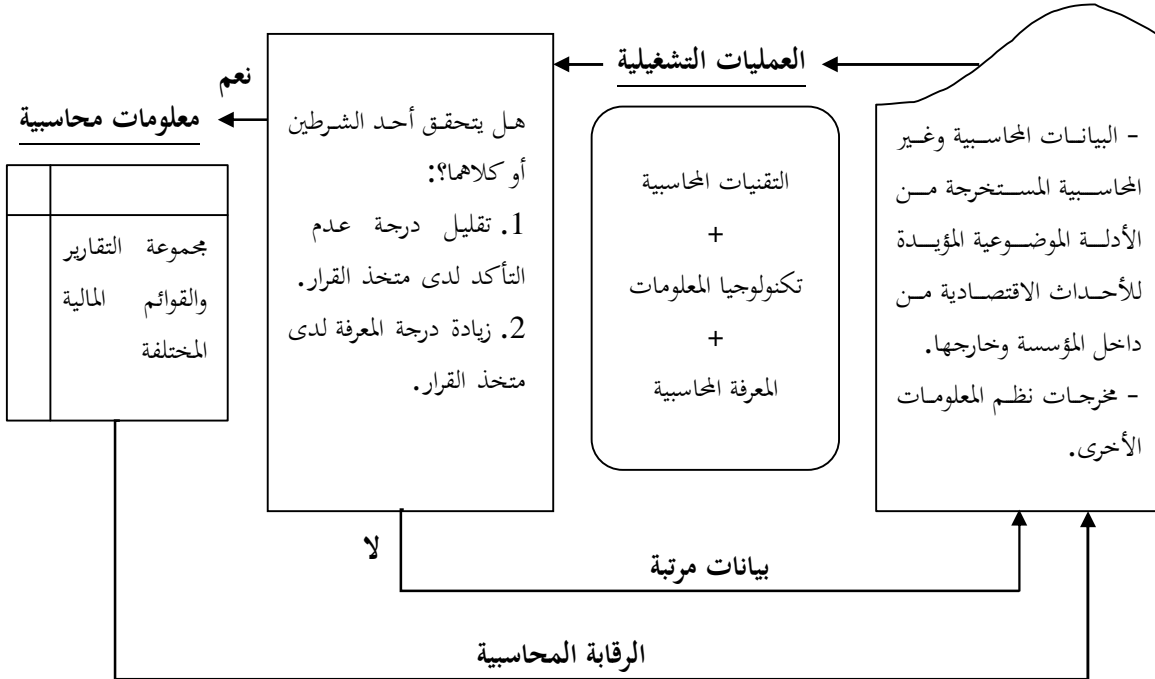
أ- إن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة.

ب- إن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار، وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى في المستقبل.

أما إذا لم يتحقق ذلك، فلا يمكن أن يكون ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بمثابة معلومات، بل يمكن اعتبارها "بيانات مرتبة" يمكن خزنها واستخدامها كمدخلات في النظام من جديد.

وبناءً على ما سبق يمكن توضيح العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-3): العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية في ظل نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقة، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

¹ القاضي زياد عبد الكريم، وأبو زلطة محمد خليل، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 370.

ثالثاً - المعلومات المحاسبية الإستراتيجية

يعتبر مفهوم المعلومات المحاسبية الإستراتيجية من المفاهيم المعاصرة التي أظهرها مسار التطور التاريخي لتطبيقات نظم المعلومات الإستراتيجية (6) في المجالات المختلفة، وارتبط هذا المفهوم بتسهيل مهمة الإدارة للقيام بالتخطيط الإستراتيجي بعيد الأمد¹.

1- مفهوم المعلومات المحاسبية الإستراتيجية: هي المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي، وترتبط بالخطط بعيدة الأمد، وتقع ضمن اهتمامات الإدارة العليا للمؤسسة، لأنها تدعم اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وتسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة.

فالمعلومات المتعلقة بتوفير الموارد المالية، وتطوير المنتجات وخطوط الإنتاج، وتخفيض تكاليف الإنتاج، والمتعلقة بالقرارات الرأسمالية والتمويلية...، جميعها تعتبر أمثلة للمعلومات المحاسبية الإستراتيجية.

2- خصائص المعلومات المحاسبية الإستراتيجية

أ- هي معلومات محاسبية ذات التوجه المستقبلي والتي تنطوي على درجة عالية من حالات عدم التأكد والمخاطرة، والتي ترتبط بالخطط بعيدة الأمد وتقع ضمن اهتمامات الإدارة العليا للمؤسسة.

ب- تستخدمها إدارة المؤسسة الاقتصادية إما في استباق المشكلة قبل حدوثها (توقع الفرصة قبل ظهورها)، أو في حل المشاكل واستغلال الفرص من قبل صناع القرارات.

ج- تسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الرئيسة للمؤسسة، والمتمثلة بالبقاء والنمو والربحية الإستراتيجية.

د- تسهل مهمة التخطيط الإستراتيجي والتحكم الإستراتيجي، إلى جانب أداء الأنشطة المالية والمحاسبية الإستراتيجية في المؤسسة لغرض تحقيق ميزة تنافسية.

3- أهمية المعلومات المحاسبية الإستراتيجية: إن المعلومات المحاسبية الإستراتيجية الفعالة تمكن المؤسسات الاقتصادية من تحقيق الميزة التنافسية وتعزيز الكفاءة التشغيلية وكذلك تعزيز مستوى الإبداع.

فعملية بناء الميزة التنافسية أو تعزيزها ليست بالمهمة السهلة، بل تعد من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية، فالميزة التنافسية عمادها التكلفة المنخفضة والتمايز، هذه التكلفة التي تساهم المعلومات المحاسبية في تدنيها قدر الإمكان لتحقيق مدخل التكلفة، فالمؤسسة تمتلك ميزة تنافسية عندما يكون معدل أرباحها أعلى من معدل أرباح الصناعة، وتمتلك ميزة تنافسية إذا كانت قادرة على تطبيق عمليات إنتاج غير مطبقة في المؤسسات المنافسة.

(6) هي نظم مبنية على استخدام تكنولوجيا المعلومات كأداة لتطبيق إستراتيجية المنظمة التي تعتمد على استخدام المعلومات واتصال المعلومات، وعادة يتعدى هذا النوع من المعلومات الإستراتيجية حدود المؤسسة ليشمل العملاء والمستهلكين والموردين والمنافسين، ولهذا نجد أن استخدام أدوات و شبكات الاتصال يعتبر جوهر تطبيق نظم المعلومات الإستراتيجية.

¹ درمان سليمان صادق، خصائص المعلومات الإستراتيجية، في صنع قرارات المزيج التسويقي، المؤتمر السابع عشر لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي حول: الدور المتغير لاختصاصي المعلومات في اقتصاد المعرفة- التحديات والفرص، مسقط، 8-10 مارس 2011 .

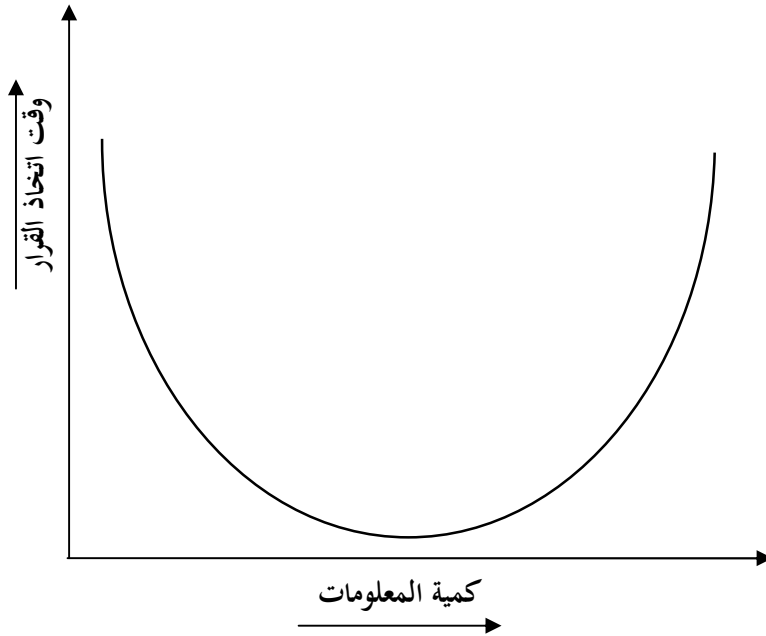
كما أن تعزيز الكفاءة التشغيلية يشير إلى القدرة التي تتمتع بها المؤسسة في أداء عملياتها التشغيلية المختلفة بأقل التكاليف الممكنة في إطار الموارد المتاحة، وصولاً إلى مستوى أداء مطلوب للمؤسسة، وذلك مقارنة مع أداء منافسيهم لعملياتهم على نحو يحقق لها التفوق عليهم.

وتسهم المعلومات المحاسبية الإستراتيجية في تعزيز مستوى الإبداع في المؤسسة سواءً على مستوى ابتكار منتجات أو تطويرها واستحداث أساليب جديدة في إنجاز مهام العمل أو استحداث أساليب محاسبية ونظم محاسبية جديدة.

4- التوازن الإستراتيجي للمعلومات المحاسبية

إن المشكلة التي تواجه الإدارة هي تحديد ما هو الكم المطلوب من المعلومات المحاسبية وطريقة عرضها الملائمة لعملية اتخاذ القرارات، فهناك نقطة توازن بين فعالية صنع القرارات وكمية المعلومات الواجب توفرها، لأن زيادة المعلومات عن الحجم الحقيقي المطلوب سيؤثر سلباً على عملية صنع القرار، فيجب أن تكون المعلومات ملائمة من حيث النوعية والوقت والتكلفة¹. فكلما كانت المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار غير كافية يزيد الوقت المستغرق في اتخاذ القرار، أما إذا كانت المعلومات كافية وفي الوقت المناسب فاتخاذ القرار يكون في الوقت المناسب، في حين إذا كانت كمية المعلومات تزيد عن الحد المطلوب فإنها تؤدي إلى تشويش فكر متخذ القرار مما ينعكس سلباً على وقت اتخاذ القرار. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (4-4): العلاقة بين كمية المعلومات ووقت اتخاذ القرار



المصدر: جمعة أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

¹ نجاد اسحق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص: 23-24.

2-2- تصنيف المعلومات المحاسبية

يختلف تصنيف المعلومات المحاسبية وتبويبها تبعًا لاعتبارات عديدة، ويمكن تصنيفها كما يلي:

أولاً - التصنيف الأول: ويتمثل في مجموعة التقارير والقوائم المالية الناتجة عن العمل المحاسبي في أي مؤسسة اقتصادية وخلاصة لكل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطاتها الجارية وغير الجارية، وهي تقدم إلى كافة الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة والتي يمكن أن يعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتعددة.

1 - التقارير الداخلية: تعتبر التقارير إحدى الوسائل الهامة التي تستعمل في الرقابة، إذ تعتبر أداة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية، ومن الواجب أن يتم إعداد هذه التقارير في الوقت المناسب، وأن تتسم بالسهولة في إدراك محتواها، وأن تعرض بشكل لا يستدعي مجهودات، من الإداريين لفهمها، كما يجب إعداد هذه التقارير في شكل مفصل حسب المستويات الإدارية للمؤسسة، ويستدعي ذلك ضرورة تحديد مراكز المسؤوليات، لإبراز الأقسام المسؤولة عن الفشل في تحقيق الأهداف، كما يجب أن تكون المعلومات الواردة في هذه التقارير معروضة بلغة واضحة، نمطية و قابلة للفهم¹.

أ - أنواع التقارير الداخلية: يمكن إيجاز بعض أنواع التقارير الداخلية كما يلي:

- **التقارير الرقابية:** تساعد هذه التقارير المديرين في التأكد من أن العمليات تسير وفق الخطة الموضوعية، فهذه التقارير تحتوي على القيم المخططة والقيم الفعلية، ثم تتم عمليات المقارنة بين هاتين القيمتين والكشف عن الانحرافات وأسباب وقوعها، وبالتالي التمكن من معالجتها و تفاديها في المستقبل².

- **التقارير التشغيلية:** و تركز هذه التقارير على أن تعكس أحداث الماضي و الأوضاع الجارية للعمليات داخل المؤسسة، و يتمثل الهدف الأساسي من هذه التقارير في تدعيم الأفراد المسؤولين والتنسيق بينهم عند تنفيذ الأنشطة التشغيلية اليومية للمؤسسة في مجال الأعمال³.

- **التقارير التخطيطية:** تكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية تتضمن قيم تقديرية لفترة أو لعدة فترات في المستقبل، ويتم اشتقاق هذه التقارير من الموازنات التقديرية وتعتبر هذه التقارير أداة هامة تساعد الإدارة في⁴:

* تحاشي الأزمات والاختناقات التي قد تتعرض لها المؤسسة.

* تحديد الموارد اللازمة للوصول إلى أهداف المؤسسة وطرق اكتساب وتوزيع هذه الموارد على العمليات المستقبلية للمؤسسة.

¹ أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2001، العدد 1، ص: 62.

² عبد الرزاق محمد القاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

³ أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 72.

⁴ عبد الرزاق محمد القاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

- **تقارير مالية:** تقدم هذه التقارير بصورة ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية إلى الإدارة العليا وتهدف إلى تقديم بيانات عن المركز المالي المخطط والفعلي، وبيانات عن نتائج الأعمال المخططة والفعلية وبيانات عن التحليل المالي للقوائم المالية وبيانات عن خطط وسياسات المؤسسة الاقتصادية في المستقبل ومصادر تمويلها، كما يجب أن تشمل هذه التقارير على التوضيحات والتفسيرات الضرورية التي من شأنها مساعدة الإدارة على فهم المعلومات المقدمة¹.

ب - **أهمية التقارير الداخلية:** يمكن توضيح أهمية إعداد التقارير الداخلية كما يلي² :

- تساهم في قياس تكلفة الأنشطة المختلفة التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية.
- تحديد الكفاءة النسبية لكل قسم من الأقسام ولكل مرحلة من المراحل ولإنتاج منتج معين.
- قياس التكلفة الإنتاجية وربحية أعمال المؤسسة.
- تقييم مستوى الأداء للأفراد المسؤولين بالمؤسسة ومدى وفائهم بمسؤولياتهم المحددة .
- تقرير ما هي السياسات والإجراءات الإدارية الجديدة اللازمة للوصول إلى أهداف المؤسسة.
- تقييم أنظمة الرقابة للمؤسسة.
- الرقابة على عمليات المؤسسة الاقتصادية لإدخال التعديلات الضرورية اللازمة في طرق الإنتاج ولا اتخاذ القرارات المالية والإنتاجية على أساس سليم .
- المساعدة في وضع الخطط والإستراتيجيات الخاصة بأنشطة المؤسسة الاقتصادية.

2- **مجموعة القوائم المالية:** وهي تشمل كافة القوائم التي تقدم في نهاية الفترة المالية إلى مجموعة المستخدمين من خارج المؤسسة الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة والتي تحتوي على المعلومات المحاسبية المعدة أساساً للاستخدام من قبل الجهات الخارجية، وهي تتعلق بالنشاط العام الذي قامت به المؤسسة، ويهتم نظام المحاسبة المالية بهذه المجموعة.

وحسب النظام المحاسبي المعتمد في الجزائر هناك قوائم أساسية يتطلب إعدادها من قبل نظام المحاسبة المالية

في أي مؤسسة اقتصادية وهي:

أ - **قائمة الميزانية (قائمة المركز المالي):** يقصد بالميزانية ذلك الجدول الذي يشكل قائمة ذات جانبيين يظهر أحدهما موجودات المؤسسة ويظهر الآخر التزاماتها، وهذا في لحظة زمنية معينة ، فيظهر الجانب الأول أصول المؤسسة، وفي الجانب الآخر المقابل يظهر خصومها. وبعبارة أخرى فإن موجودات المؤسسة هي أصولها والتزاماتها هي خصومها³.

¹ طارق عبد العال، التقارير المالية - أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 46.

² فورين حاج قويدر، دور نظام المعلومات المحاسبي في مراقبة التسيير بالمؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشلف، 2007، ص: 152.

³ كتوش عاشور، المحاسبة العامة - أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص: 40-41.

وهذه القائمة تتساوى من حيث القيمة النقدية في الجانبين على اعتبار أن موجودات المؤسسة لا بد أن تتساوى التزاماتها، سواء لصاحب المؤسسة أو للآخرين.

وتحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية¹.

ب- حساب النتائج (قائمة الدخل): هو قائمة مالية تهدف إلى بيان نتيجة عمل المؤسسة الاقتصادية من الأرباح والخسائر خلال فترة مالية محددة ومعينة، و يظهر بنود الإيرادات والمصروفات المتحققة خلال هذه الفترة². و هو ملخص للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية، بإجراء عملية الطرح³

ج- جدول تدفقات الخزينة: تعرف بأنها قائمة الموارد والاستخدامات، التي توضح لنا مصادر الأموال واستخداماتها لتمويل الاحتياجات الجديدة التي تحتاج إليها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة والكيفية التي تم بها تمويل هذه الاحتياجات. و تهدف إلى توضيح آثار وتغير في عنصر النقدية وشبه النقدية والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل نشاط من الأنشطة الأساسية التي قامت بها المؤسسة.

د- جدول تغيرات الأموال الخاصة: يبين حركة رؤوس الأموال الخاصة خلال الدورة المالية للمؤسسة الاقتصادية.

ويشكل هذا الجدول تحليلاً للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية⁴.

هـ - ملحق الكشوف المالية: يتضمن ملحق الكشوف المالية معلومات ذات أهمية، تفيد في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوف، وتكون الملاحظة الملحقة بالكشوف المالية موضوع عرض منظم، ويحيل كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة إلى المعلومات الموافقة في الملاحظة الملحقة⁵.

ثانياً- التصنيف الثاني: حسب الغرض من المعلومات:

1- معلومات تاريخية: وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي وتستخدم في تقييم كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة مركزها المالي وكذلك تستخدم للأغراض الضريبية⁶.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادر في 28 ماي 2008، المادة 33.

² الخدّاش حسام الدين، وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، 1995، ص: 316.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، مرجع سبق ذكره، المادة 34.

⁴ المرجع السابق، المادة 36.

⁵ المرجع السابق، المادة 37.

⁶ أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص: 42.

ويلاحظ أن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، وبما يعني أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقعت، كما أنها تركز على الاستخدام الخارجي بصور أكبر.

2- معلومات عن التخطيط والرقابة: وهي معلومات تخصص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية، حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلاً عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد لمسئولتهم محاسبياً، أما التكاليف المعيارية فتهم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات¹.

3- معلومات لحل المشكلات: وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية².

وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل: قرار تصنيع أجزاء معينة من السلعة داخلياً أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلاً من التي امتلكك وغيرها من القرارات الأخرى وهي قرارات إستراتيجية.

ثالثاً - التصنيف الثالث: حسب إلزامية المعلومات من عدمها:

1- معلومات محاسبية إجبارية: مطلوبة بقوة القانون وتتمثل في إلزام المؤسسة الاقتصادية بمسك الدفاتر وحفظ السجلات والمستندات وإعداد القوائم. وكذلك معلومات محاسبية إجبارية عن الأجور والمرتبات والعملاء والموردين³... الخ

2- معلومات محاسبية اختيارية: مثل مخرجات أنظمة الموازنات وأنظمة محاسبة المسؤولية والتقارير الخاصة للإدارة الداخلية، و بالرغم من أهمية وفائدة المعلومات المحاسبية الاختيارية التي تخرجها هذه النظم إلا أنه يُمكن أن تعمل المؤسسة الاقتصادية بدونها لأنها ليست إجبارية⁴.

رابعاً - التصنيف الرابع: حسب المستوى الإداري للمعلومات⁵:

¹ سيد عطى الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:80.

² المرجع السابق، ص:81.

³ أمجد فاروق، نظام المعلومات المحاسبية والبيئة الرقمية، رابط الكتروني:

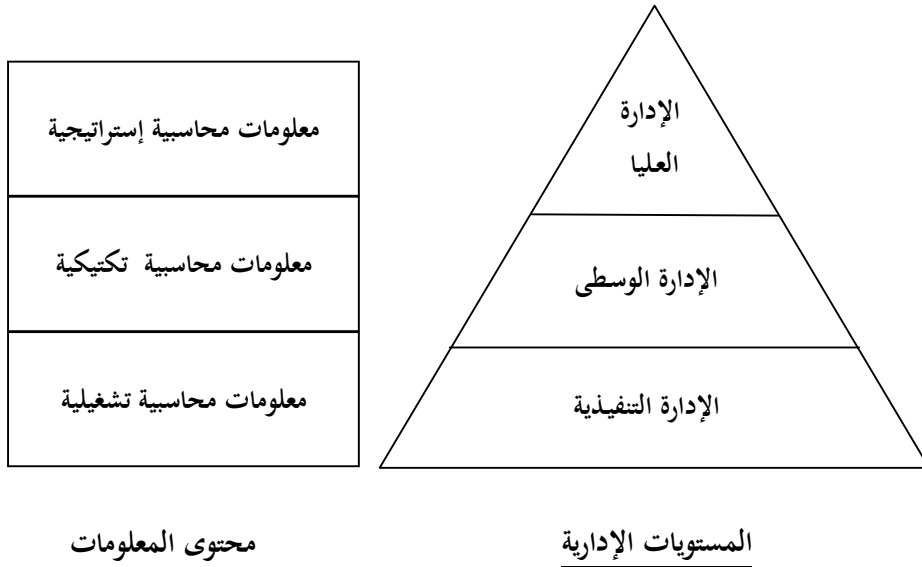
<http://world-acc.net/vb/attachment.php?attachmentid=79&d=1260123950> Consulté le 15/07/2012

⁴ عبد الله بن سعيد بن فهد المزريقي، مدى تأثير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على القيمة السوقية للأسهم - دراسة ميدانية على السوق المالية السعودية، السعودية، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2007، ص:56.

⁵ محمد عبد حسين الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، إدارة تكنولوجيا المعلومات، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص:268.

والشكل (4-5) يوضح كيفية اختلاف محتوى المعلومات باختلاف المستويات الإدارية:

الشكل رقم (4-5): المستويات الإدارية ومتطلباتها من المعلومات المحاسبية



المصدر: محمد عبد حسين الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، إدارة تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ض: 286.

- 1- معلومات محاسبية إستراتيجية: وهي المعلومات المحاسبية التي تغطي فترة زمنية طويلة نسبياً، وتتعلق بصياغة الأهداف الإستراتيجية، والخطط طويلة الأجل؛ للوصول إلى هذه الأهداف.
- 2- معلومات محاسبية تكتيكية: تتعلق بالمعلومات المحاسبية التي تساعد الإدارة الوسطى على تنفيذ الإستراتيجيات الموضوعة من قبل الإدارة العليا، مثل: جدولة الإنتاج، وخطط الصيانة... الخ.
- 3- معلومات محاسبية تشغيلية: وهي المعلومات المحاسبية التي تتعلق بالعمليات اليومية الروتينية للمؤسسة، مثل: المعلومات المتعلقة بالمشتريات، المبيعات، الإنتاج اليومي... الخ. والتي تهدف إلى تسيير العمليات التشغيلية.

2-3- جودة المعلومات في ظل معايير المعرفة المحاسبية

يتمثل دور المعلومات المحاسبية في التقليل من حالة عدم اليقين عند المستفيد، وبالتالي يفترض أن تجعله قادراً على اتخاذ قرار أقل ضرراً أو أكثر نفعاً، أي أنها سوف تؤدي إلى زيادة الأرباح أو تقليل الخسائر الناجمة عن عملية اتخاذ القرار. لذلك لا بد من أن تتصف بمجموعة من الخصائص الأساسية والثانوية التي تجعل منها معلومات ذات جودة عالية، وهذا يتطلب من المؤسسة تطوير الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي بالتناسب مع مستوى الجودة المطلوبة، مما ينعكس بشكل إيجابي على قراراتها خاصة الإستراتيجية منها التي تهدف في مجملها إلى تحقيق ميزة تنافسية.

أولاً - أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفيرها وتقديمها يتمثل في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذي القرارات الإستراتيجية، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلاً (التنبؤ والتخطيط الإستراتيجي)، أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وهذا ما يؤدي بالمؤسسة إلى التميز.

وعدم توفر المعلومات المحاسبية الكافية والصحيحة وبالخصائص المطلوبة التي يعتمد عليها يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات خاصة الإستراتيجية والقصور في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى المعلومات، حيث يطلب صناع القرار معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية صنع القرارات الحاسمة التي لها أثر على المركز التنافسي للمؤسسة¹. وقد ازدادت أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة، مجملتها فيما يلي²:

- 1- النمو في حجم المؤسسة: يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات المحاسبية بصورة مستمرة.
- 2- ازدياد قنوات الاتصال في المؤسسة: ما يتطلب توفير المعلومات المحاسبية بصورة رأسية وأفقية.
- 3- تعدد أهداف المؤسسة الاقتصادية: ويتطلب توفير معلومات محاسبية تخدم الأهداف المختلفة خاصة الإستراتيجية.
- 4- التأثير بالبيئة الخارجية: تتأثر المؤسسة الاقتصادية بالبيئة وتؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة التغيرات التي تحدث في البيئة، خاصة التنافسية منها، وهذا يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات المحاسبية الإستراتيجية.

¹ جمعة أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2007، ص: 9-10.

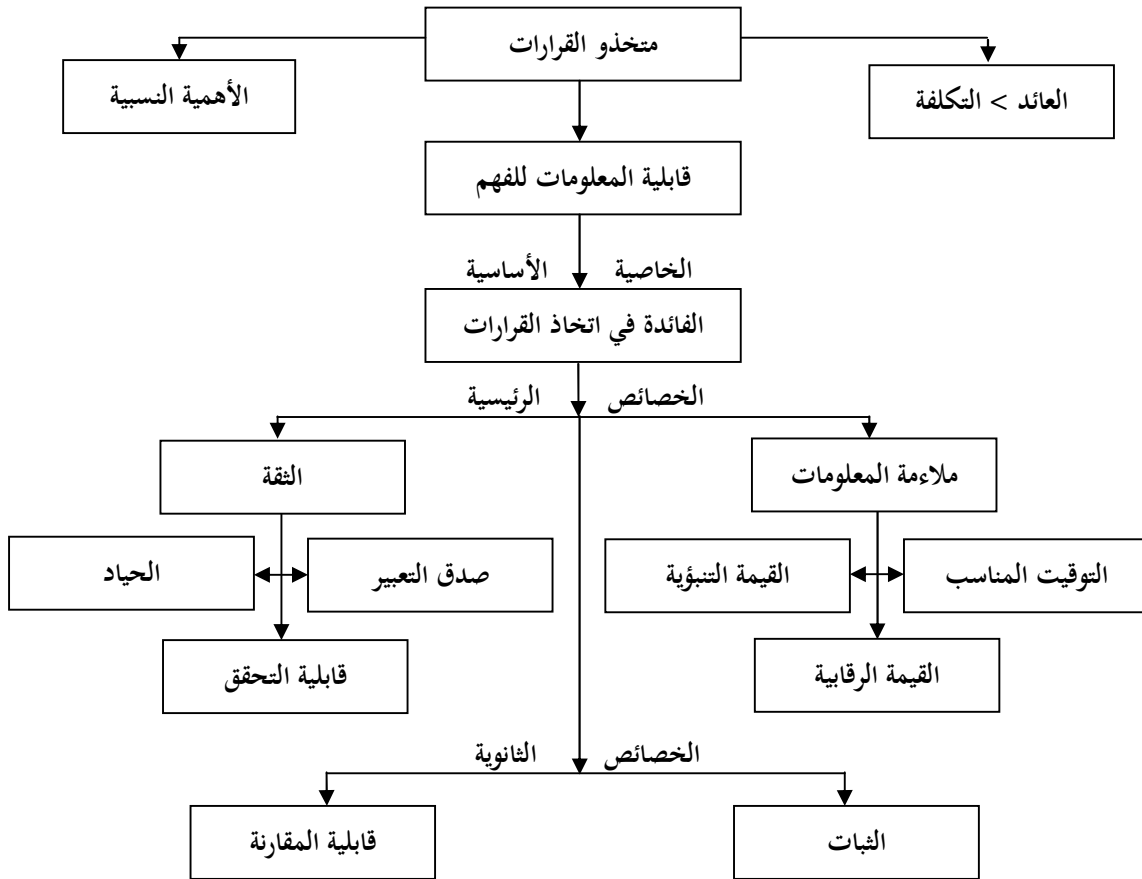
² القاضي زياد عبد الكريم، وأبو زلطة محمد خليل، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص: 369.

ثانياً - الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير الدولية

ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة لتحقيق أهداف المؤسسة. هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير والقوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق نظام معلومات محاسبي حديث¹ ولكي تتحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة لها من قبل مستخدميها، لا بد أن تتصف بمجموعة من الخواص (السمات أو الصفات)، وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة من المعلومات المحاسبية .

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)² بإصدار قائمة المفاهيم رقم 02 الصادرة في سنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، أوضح من خلالها مجموعة من الخواص الرئيسية والثانوية للمعلومات المحاسبية، إضافة إلى القيود أو المحددات على إنتاج المعلومات المحاسبية والتي يمكن تلخيصها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-6) الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية



المصدر: وحيد محمود رمو، أهمية المعلومات المحاسبية ومقومات تطوير المحاسبة لخدمة التنمية الاقتصادية في الدول النامية - إشارة خاصة للعراق، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 2، 1999، ص: 172-189.

¹ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص: 194-195

² رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2003، ص: 184-185

يتضح من الشكل أعلاه أن مستخدمو المعلومات الحاسوبية هم متخذو القرارات، حيث أنهم يعتمدون على هذه المعلومات في مساعدتهم في اتخاذ القرارات المختلفة، ولكي يكون الحكم عادلاً على المعلومات الحاسوبية فإن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار، ومن هذه الصفات¹:

1- القدرة على فهم محتوى المعلومات الحاسوبية.

2- القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات الحاسوبية في القرارات المناسبة والملائمة التي أعدت من أجلها تلك المعلومات.

3- الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات الحاسوبية خلال فترة زمنية سابقة.

وعليه فإن استخدام المعلومات الحاسوبية يجب أن يتحدد بمتخذ قرار مناسب و مهياً لذلك الاستخدام، فمن غير المعقول أن تستخدم هذه المعلومات من قبل شخص لا يفهم الحد الأدنى لما يمكن أن تعبر عنه (من حيث المصطلحات المستخدمة أو كيفية نشوء تلك المعلومات... الخ) ، ومن ثم يتم الحكم على المعلومات من خلال ذلك المستخدم بأنها غير جيدة أو غير مفيدة.

كما يلاحظ أن هناك قيدين رئيسيين يحددان إمكانية القيام بإنتاج المعلومات الحاسوبية وهما²:

أ- الجدوى الاقتصادية التي تتحدد من خلال قدرة المعلومات الحاسوبية على تحقيق عائد أكبر من تكلفة إنتاجها.

ب- الأهمية النسبية للمعلومات المنتجة ومدى قدرتها على التأثير على اتخاذ القرار من قبل شخص معين دون آخر، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية اختلاف ذلك التأثير من شخص إلى آخر، اعتماداً على نوعية المعلومات ووزنها النسبي ضمن المجموعة التي تنتمي إليها ومدى علاقتها بمعلومات أو قرارات أخرى... الخ.

ولمناقشة الخواص النوعية للمعلومات الحاسوبية ، يمكن تصنيف هذه الخواص من خلال ملاحظة

الشكل السابق إلى الخواص الآتية:

1- **الخصائص الرئيسية:** وهي تتعلق بخاصتين رئيسيتين وهما:

أ- **الملاءمة:** يقصد بالملاءمة أن للمعلومات الحاسوبية التي يتم التصريح عنها القدرة على التأثير في القرار المتخذ من قبل مستخدمها، وهي بذلك تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد لدى متلقيها³.

¹ رضوان حلوة حنان، النموذج الحاسبي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

² المرجع السابق، ص: 185.

³ ابراهيم ميده، العوامل المؤثرة في نظام المعلومات الحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإستراتيجية - دراسة ميدانية (الشركات الصناعية الأردنية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، 2009، العدد 1، المجلد 25، ص: 537.

ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه والمساهمة في تحديد البديل الأمثل الذي يمثل القرار المتخذ¹.

وتتملك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية².

وتعرف الملاءمة أنها " قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه، أي قدرتها لإيجاد فرق في اتخاذ القرار"³

كما أن الملاءمة هي "مدى كفاءة هذه التقارير ونجاحها في خدمة مستخدميها بقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوفر بالوقت المناسب. ومدى نجاح التقارير في لعب دورها كمصدر للمستثمر يعتمد على درجة دقة نظام المعلومات المحاسبي في الإفصاح عن هذه المعلومات الملائمة"⁴.

ولأجل تحقيق صفة الملاءمة يجب على نظام المعلومات المحاسبي أن يوفر الصفات النوعية الفرعية التالية:

- **التوقيت الزمني المناسب:** يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عميلة اتخاذ القرار⁵.

- **القيمة التنبؤية:** أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية⁶.

- **القيمة الرقابية:** أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية... الخ.

وقد رأت لجنة المعايير المحاسبية الدولية أنه يجب على مستخدمي المعلومات المحاسبية أن يكونوا قادرين على مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد اتجاهات التغيير في المركز المالي وفي الأداء⁷.

¹ محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص:109

² المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 1999، ص45.

³ نعيم دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية، الناشر معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن 1995، ص12.

⁴ اسكندر مصيص، التقارير المالية والقرارات الاستثمارية، المحاسب القانوني العربي، العدد 52، جانفي، 1994، ص12.

⁵ منذر يحيى الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول

علي درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص:43-44.

⁶ معايير جودة المعلومات المحاسبية، رابط الكتروني:

<http://www.jps-dir.com> Consulté le 18/07/2012

⁷ المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص:45.

وفي هذا الصدد ينص القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري في المادة 11 بأن " يحدد الكيان تحت مسؤوليته الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على السواء " من خلال مخرجاته¹.

ب- **الثقة:** تشكل الثقة (الاعتمادية) الخاصة النوعية الثانية للمعلومات والتي تعني قدرة المعلومات على التعبير عن فحوى الأهداف أو العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة².

ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بهذه الصفة ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية³. ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الآتي:

- **صدق التعبير:** أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمينية وخالية من أي تلاعب متعمد.

ولكي تكون المعلومات معبرة عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما⁴:

- تحيز في عملية القياس، أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.

- تحيز القوائم بعملية القياس، وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود.

إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال. أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

و ترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية المصدقية بالمعلومة مكملة لخاصية الملاءمة لتكون المعلومة مفيدة يجب أن تكون صادقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية المصدقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.

و يرى **فرنون كام** " أن التمثيل الصادق هو العنصر الأكثر أهمية والذي يتعلق بمسألة التطابق أو التماثل بين قياس أو وصف ما و الحدث أو الشيء الاقتصادي الذي يدعي القياس أو الوصف على أنه يمثل⁵ ".

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سبق ذكره، المادة 11.

² حنان علي العطاس، قياس أثر التطبيق المحاسبي لمعايير جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في سوق الأسهم السعودي، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2010، ص: 84.

³ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق. ص: 199.

⁴ فورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجود المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2012، العدد 10، ص: 271-284.

⁵ فرنون كام، ترجمة رياض العبد الله، نظرية محاسبية، مطبعة جامعة المستنصرية، العراق، 2000، ص: 712.

كما يرى **ظاهر القشي** " أن التمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها¹.

ونستنتج مما سبق أن الباحثين ركّزوا على نقطتين هما²:

- أهمية أن تحتوي المعلومات على هذه الصفة ليصبح من الممكن الاعتماد عليها.
- أن التمثيل الصادق لا يعني درجة تطابق 100% بل درجة تطابق عالية ولا يوجد اختلاف جوهري بين الواقع والمعلومات الصادرة، والسبب في ذلك يرجع إلى:

. تدخل الحكم الشخصي للشخص الذي يقوم بإصدار المعلومات وهو ما يعرف بتحيز الشخص القائم بالقياس.

. وجود العديد من الطرق المحاسبية لمعالجة البيانات المحاسبية والتي لا تعطي نتائج موحدة، وهذا ينتج عنه تحيز بعملية القياس.

وفي هذا الصدد ينص النظام المحاسبي المالي الجزائري حسب القانون 07-11 في المادة 10 " يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات المصدقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها³.

- **الحياد (عدم التحيز):** أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تساهم في خدمة مستخدم معين دون آخر⁴.

ويرى **فداغ الفداغ** "أن المعلومات تكون محايدة عندما تكون خالية من التحيز للوصول إلى نتيجة معينة أو سلوك معين⁵.

- **قابلية التحقق:** أي القدرة على الوصول إلى النتائج نفسها من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية.

¹ ظاهر حازم الخطيب، ظاهر القشي، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، جامعة الزيتونة الأردنية، 2004، العدد 02، المجلد 02، ص: 712.

² قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص: 281.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 74، مرجع سبق ذكره، المادة 10.

⁴ أحمد نور، تصميم النظام المحاسبي - دراسة تطبيقية على المنشآت المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1986، ص: 85.

⁵ فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 54-55.

2- الخصائص الثانوية

أ- **الثبات:** وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه إلى ذلك لكي يتم أخذ ذلك بنظر الاعتبار من قبل المستخدم.

وتنص المادة رقم 05 من المرسوم التنفيذي 156-08 الصادر بتاريخ 2008/05/26 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أن الطرق المحاسبية تتمثل في المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية المحددة في المواد التي تلي والتي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض القوائم المالية¹.

ب- **قابلية المقارنة:** أي أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس المؤسسة الاقتصادية أو المقارنة مع مؤسسات اقتصادية أخرى ضمن نفس النشاط. ومن الواضح أنه كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما تحققت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة.

وفي النظام المحاسبي المالي الجزائري تنص المادة 29 من القانون 11-07، بأن توفر الكشوف المالية معلومات (القوائم المالية) تسمح بإجراء المقارنة مع السنة المالية السابقة².

¹ المرسوم التنفيذي 156-08 مرجع سبق ذكره، المادة رقم 05.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سبق ذكره، المادة 29.

3 - اتجاهات ومداخل ربط نظام المعلومات المحاسبي بالميزة التنافسية

يساعد نظام المعلومات المحاسبي على تحليل الحالة، للمساعدة في وضع أو تحديد إستراتيجية المؤسسة، ويقصد بهذا التحليل عملية جمع وتحليل معلومات عن مواطن القوة والضعف الداخلية في المؤسسة المعينة مقابل الفرص والتهديدات الخارجية. وتتمثل مواطن القوة والضعف في خصائص داخلية للمؤسسة تقوي أو تعوق قدرة المؤسسة الاقتصادية على المنافسة. فمثلاً: ارتفاع مستوى جودة المعلومات المحاسبية يعتبر من مواطن القوة في حين زيادة تكلفة المعلومات عن متوسط التكلفة يشير إلى نقطة ضعف في المؤسسة و من ناحية أخرى تتمثل الفرص والتهديدات في عوامل خارجية يمكن أن تساعد المؤسسة على تحقيق أو تعوق من تحقيق أهدافها الإستراتيجية. مثلاً ضعف نظام المعلومات المحاسبي المستعمل من طرف المنافسين يعتبر فرصة بينما التطورات المتسارعة لتكنولوجيا أنظمة المعلومات يعتبر تهديداً مستمراً للمؤسسة¹.

لذا وجب على المؤسسات الاقتصادية عند بناء نظام معلومات محاسبي جديد ومتطور، تحديد الاستراتيجيات التي تتلاءم ومتطلبات النظام الجديد والتي تخدم أهداف المؤسسة من خلال تحليل مختلف عناصر بيئة الأعمال التي تنشط فيها المؤسسة من نقاط قوة وضعف والفرص المتاحة والتهديدات التي تواجهها من أجل ضمان أداء نظام المعلومات المحاسبي للدور المنوط به وضمان تقديم معلومات محاسبية ذات مصداقية تمكن الأطراف المستفيدة من اتخاذ القرارات الرشيدة، وفي المقابل يجب أن يساعد هذا النظام الجديد على دعم وتطوير الميزة التنافسية في المؤسسة اعتماداً على عناصر اقتصاد المعرفة (الكفاءات البشرية وعناصر التكنولوجيا الحديثة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،...).

وتمثل الاتجاه العام في الأدب المحاسبي عند الربط بين المحاسبة والميزة التنافسية في التركيز على أدوات وأساليب المحاسبة الإدارية الإستراتيجية، ولكن خروجاً على هذا الاتجاه حاول بعض الكتاب الربط بين المحاسبة المالية والميزة التنافسية في نطاقٍ أطلقوا عليه اسم المحاسبة المالية الإستراتيجية.

¹ أحمد حسين علي حسين، دليلك في تحليل وتصميم نظم المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

3-1- اتجاهات ربط نظام المحاسبة المالية بالميزة التنافسية

أفرد (grundy)^(*) فصلا في كتابه " استكشاف الإدارة المالية الإستراتيجية بعنوان المحاسبة المالية الإستراتيجية، لمحاولة الربط بين المحاسبة المالية والميزة التنافسية حيث يرى بأن القوائم المالية التي يتم إعدادها في مجال المحاسبة المالية تتضمن قدرًا هائلًا من المعلومات المفيدة ماليًا وإستراتيجيًا، ويؤكد بأنه يمكن الاستفادة بشكل كبير من نسب التحليل المالي إذا تم مزجها بالتحليل الإستراتيجي وعناصر تكنولوجيا المعلومات في عملية واحدة أطلق عليها اسم المحاسبة المالية الإستراتيجية، ويرى بأن تلك العملية تتيح نظرة أكثر عمقًا وشمولًا على أداء المؤسسة وموقفها ومستقبلها، ويضيف بأنه يمكن الاستفادة من تحليل القوائم المالية في العديد من الأغراض الإستراتيجية وعلى وجه الأخص ما يلي¹:

- صياغة أو تشكيل الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة لدعم واختبار تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات.
- فهم إستراتيجية المنافسين الرئيسيين وتحديد نقاط قوتهم ونقاط ضعفهم والفرص المتاحة لهم والتحديات التي تواجههم، وأحيانًا نواياهم الإستراتيجية. من خلال تحليل كشفهم المالية.
- فهم أعمق لموقف العملاء الرئيسيين واحتياجاتهم الحالية والمستقبلية.
- تقييم الأساليب المختلفة التي يمكن أن تتبعها المؤسسة للنمو خاصة عن طريق السيطرة على شركات جديدة أو الاندماج مع شركات أخرى...

ونرى أن هذه الاستخدامات تحتاج إلى مزيد من التوضيح، فالدراسة لم توضح على نحو تفصيلي كيف تستخدم معلومات القوائم المالية في تحقيق الإستراتيجية التنافسية أو كيف يتم تحليل القوائم المالية للمنافسين لاكتشاف نواياهم الإستراتيجية، كما أن القوائم المالية للمؤسسة التي تستخدم المحاسبة المالية لا تتضمن عادةً معلومات عن العملاء واحتياجاتهم الحالية أو المستقبلية، وبالتالي فإن المعلومات التي يحصل عليها المدراء من القوائم المالية غير كافية في حد ذاتها بل يجب ربطها بمؤشرات ومقاييس التحليل المالي الإستراتيجية حتى تمكن الإدارة من وضع الإستراتيجية التنافسية المناسبة التي تولد ميزة تنافسية للمؤسسة.

- إلا أن المحاسبة المالية الإستراتيجية تعتبر أداة هامة لفهم وتقدير آثار التغييرات الإستراتيجية في المؤسسة وتقييم مدى كفاءة تطبيقها، ويستدعي ذلك الإجابة عن الأسئلة التالية خلال مرحلة مراجعة القوائم المالية السنوية:
- ما الذي يظهره التقرير السنوي للشركة عن قيام الإدارة في الفترة الماضية بتطبيق التغيير الإستراتيجي؟

(*) Grundy, T., Johnson, G. and K. Scholes, ,Exploring Strategic Financial Management ,Prentice Hall , UK. 1998.

¹ محمد حسن محمد عبد العظيم، دور المعلومات في تفعيل الإدارة الإستراتيجية في المنظمات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عدن - اليمن، جوان 2005، العدد 01، المجلة 21، ص:9.

- ما هو الأثر المالي المتوقع (بالتحسن أو التدهور) من مبادرات التغيير الإستراتيجي الحالي داخليًا وخارجيًا؟
- ما مدى فهم الإدارة العليا (من خلال نظرتها وملاحظاتها الواردة في التقرير السنوي) للمشكلات والقيود ونواحي عدم التأكد التي غالبًا سيواجهونها مستقبلاً عند تطبيق التغيير الإستراتيجي؟
- ما هي الفجوات أو التحديات الواضحة؟ وكيف تخطط الإدارة للتغلب عليها؟
- كما أن التحليل الإستراتيجي للقوائم المالية عن طريق مختلف النسب والمؤشرات يتيح للمديرين فهمًا أعمقاً لأداء المؤسسة الاقتصادية وموقفها ومستقبلها، مما يساعد على تدعيم الميزة التنافسية، وذلك من خلال¹:
- مقارنة القوائم المالية الحالية للمؤسسة مع القوائم المالية للسنوات السابقة مما يسمح بتقييم الأداء واكتشاف مواطن الضعف لتفاديها ومواطن القوة لتقويتها واستغلالها في اقتناص الفرص ومواجهة التهديدات.
- مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مثيلتها في القطاع لتقييم أداء المؤسسة بالمقارنة معهم واكتشاف نقاط قوتهم لتفاديها أو مواجهتها ونقاط ضعفهم لاستغلالها.
- تقييم الأداء الإداري ومدى قدرة الإدارة الحالية على تحقيق أهداف المؤسسة بالكفاءة المطلوبة.
- تمكين المؤسسة من تحديد مصادر التمويل القصيرة والطويلة الأجل.
- إمكانية تسعير قيمة المؤسسة في سوق الأوراق المالية مما يسمح بفتح رأس مالها للجمهور وجلب مستثمرين جدد.
- تحسين صورة المؤسسة مما يؤدي إلى توسيع دائرة المتعاملين . وكسب ولاء العملاء، والموردين على حدٍ سواء.
- يساعد على تحسين معايير الرقابة (الداخلية، مراقبة التسيير، مراقبة الأداء، المراقبة المالية، التدقيق الداخلي ...) مما يسمح بتعزيز نظام الرقابة داخل المؤسسة.
- يساعد المؤسسة على تقييم المشاريع المستقبلية التي لها وزن استراتيجي على المؤسسة من حيازة الأصول، فتح فروع جديدة، فتح خط إنتاج جديد... الخ
- اختيار هيكل التمويل الأمثل الذي يحقق للمؤسسة أكبر عائد بأقل تكلفة، وأقل مخاطر.
- تحليل كفاءة المواد المستعملة في التحول إلى منتجات مما يساعد على تقليل الفاقد وزيادة الكفاءة.
- تحليل الرافعة المالية والرافعة التشغيلية.
- توضيح الصورة الإستراتيجية للمؤسسة، مما يسمح بوضع الإستراتيجية التنافسية الملائمة التي تحقق الميزة التنافسية.

¹ ممد حسن محمد عبد العظيم، دور المعلومات في تفعيل الإدارة الإستراتيجية في المنظمات، مرجع سبق ذكره، ص:10.

3-2- اتجاهات ربط نظام المحاسبة الإدارية بالميزة التنافسية

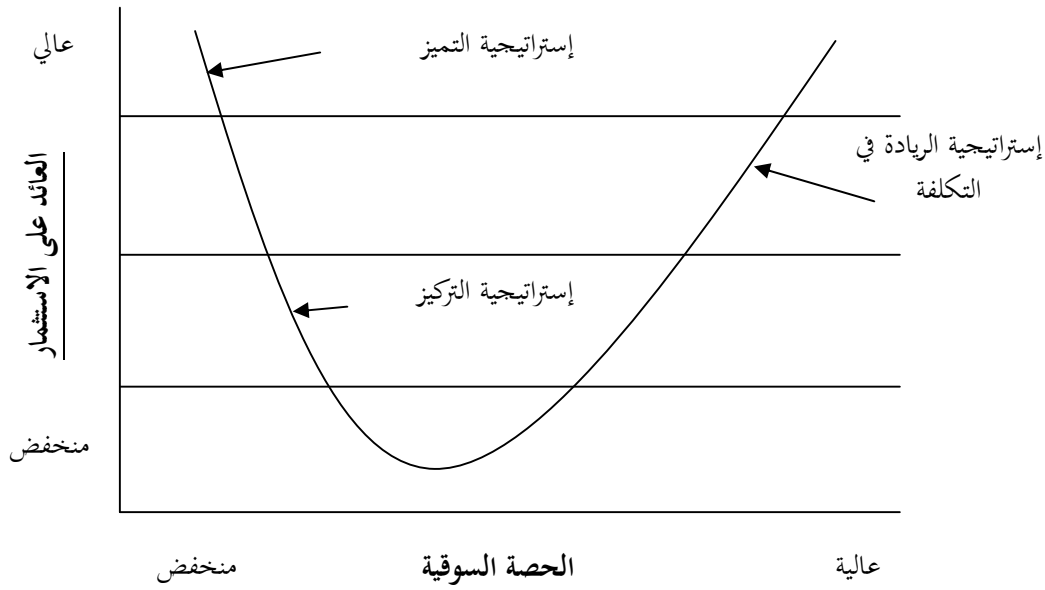
لقد حاول العديد من الكتاب إيجاد علاقة ترابط بين نظام المحاسبة الإدارية والميزة التنافسية من خلال المداخل الإستراتيجية الثلاثة التي أتى بها بورتر (إستراتيجية التميز، إستراتيجية التكلفة الأقل، إستراتيجية التركيز)، وسنحاول في هذا المبحث سرد بعض الكتابة في هذا الشأن.

أولاً - الربط بين المحاسبة الإدارية و الميزة التنافسية في كتاب Porter:

استند العديد من كتاب المحاسبة الإدارية الإستراتيجية إلى كتابات Porter عن الإستراتيجيات العامة التي تحقق للمؤسسة الميزة التنافسية، لتحليل العلاقة بين هذه الاستراتيجيات ونظام المحاسبة الإدارية¹.

ويرى (rowe -1994)² بأن نجاح المؤسسة في تطبيق إحدى الاستراتيجيات التنافسية العامة ينعكس على حصتها السوقية وربحيتها على النحو الذي يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (4-7): استراتيجيات (بورتر) للتنافسية و علاقتها بالحصصة السوقية وربحية المؤسسة



Rowe Alan , Strategic Management , A methodological approach 4th &Source ; Rowe Mason EDITION Addison .Wesley Publishing, Australia, 1994, P269.

يتضح من الشكل أعلاه أن اختيار المؤسسة لإستراتيجية تنافسية محددة ينعكس على ربحيتها وحصتها السوقية بصورة واضحة، فإستراتيجية التميز تحقق أعلى مستوى للعائد على الاستثمار لأنها تقوم على إنتاج منتج

¹ محمد عبد العظيم، دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الإدارة الإستراتيجية في المنظمات، رابط الكتروني:

http://jeas.cbe.uaeu.ac.ae/jeas2005_june/1.pdf Consulté le 22/06/2012

² Rowe Mason & Rowe Alan. Strategic Management, A methodological approach, op cit, P269

مبتكر ذو جودة عالية يتمتع بمواصفات تجبر فئة محددة من المستهلكين على شرائه بالسعر الذي تحدده المؤسسة، وغالبًا لا تكون هناك منافسة في إنتاج هذا المنتج لفترة زمنية تتفاوت حسب طبيعته وحجم الطلب المتوقع عليه. من ناحية أخرى، تحقق إستراتيجية التركيز أدنى مستوى من العائد على الاستثمار لأنها تقوم على أساس التركيز على نوعية مختلفة من المنتجات التي قد لا ترغب الشركات المنافسة في إنتاجه، وتحقق هذه الإستراتيجية قدرًا أكبر من الحصة السوقية مقارنة بإستراتيجية التميز.

أما إستراتيجية الريادة في كل التكاليف فهي تحقق أعلى نصيب من الحصة السوقية لأنها تقوم على أساس محاولة تخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق إلى أدنى مستوى ممكن وبالتالي تتيح للمؤسسة تحقيق مركزًا تنافسيًا أفضل في السوق.

وتحاول كل مؤسسة بالطبع اختيار الإستراتيجية التي تحقق لها أقصى ربح وأفضل وضع تنافسي ممكن، لكن يتوقف هذا الاختيار على مدى قدرة نظام المحاسبة الإدارية على توفير المعلومات اللازمة، ومدى توافر المهارات والموارد اللازمة لتحقيق هذه الإستراتيجية، ويوضح الجدول التالي متطلبات تنفيذ كل إستراتيجية.

الجدول رقم (4-1): متطلبات تنفيذ الإستراتيجية

الإستراتيجيات التنافسية العامة	المعلومات، الموارد، المهارات	المتطلبات التنظيمية
الريادة في كل التكاليف	استثمارات رأسمالية كبيرة، مهارات هندسية في عمليات الإنتاج، رقابة مكثفة على القوى العاملة، نظام توزيع منخفض التكلفة.	رقابة مشددة على التكاليف، تقارير رقابية مفصلة ومتكررة، هيكل التنظيم والمسؤوليات، نظام حوافز على أساس تحقيق الأهداف المحددة.
التميز	قدرات تسويقية عالية، نزعة إبداعية، هندسة إنتاجية متطورة، قدرة على البحث والتطوير، سمعة متميزة في النوعية أو القيادة التكنولوجية، حلقات وصل مع المهارات التي يمكن الحصول عليها من المؤسسات الأخرى، تعاون وثيق بين قنوات التوزيع.	تنسيق وثيق بين وظائف البحوث والتطوير والإنتاج والتسويق، حوافز على أساس نوعية الإنتاج وليست كميته، استقطاب العمالة الماهرة والعلماء والأفراد المبدعين.
التركيز	خليط مما جاء أعلاه موجه نحو الهدف الاستراتيجي المحدد	خليط مما جاء أعلاه موجه نحو الهدف الاستراتيجي المحدد

Source ; Certo,S.C & Peter.J.P , Strategic Management. A Focus on Process, EDITION, McGraw-Hill International, Australia,1990, p103.

وفي دراسة أخرى قام بها (منصور بهاء محمد حسين)¹ تم الربط بين المداخل المختلفة لإدارة التكلفة وكل من إستراتيجية الريادة في كل التكاليف وإستراتيجية التميز، واعتمدت الدراسة على دراستي (Govindarajan-1986)² و(Shank-1989)³ و عرضت العلاقة بين المداخل الثلاث والإستراتيجية التنافسية في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): المداخل المختلفة لإدارة التكلفة وفقاً للإستراتيجيات المطبقة في مجال المنافسة

الخيارات الإستراتيجية الأولية		مداخل إدارة التكلفة
إستراتيجية التميز السلعي	إستراتيجية الريادة في كل التكاليف	
عدم الأهمية	هام جداً	1- دور التكاليف المهندسة في قياس وتقييم الأداء.
متوسطة إلى منخفضة	مرتفعة إلى مرتفعة جداً	2- أهمية استخدام أساليب الموازنة المرنة للرقابة على عناصر التكاليف الصناعية
متوسطة إلى منخفضة	مرتفعة إلى مرتفعة جداً	3- الأهمية المدركة للإلتزام بتقديرات الموازنة التخطيطية
حتمي لتحقيق النجاح	غالبًا لا يتم بشكل رسمي	4- أهمية تحليل تكاليف التسويق.
منخفضة	مرتفعة	5- أهمية قياس تكلفة الإنتاج كأحد مدخلات قرارات التسعير.
منخفضة	مرتفعة	6- أهمية تحليل تكاليف المنافسين.

المصدر: منصور بهاء محمد حسين، المداخل المقترحة لقياس وتقييم الأداء المالي والتشغيلي والإستراتيجي في منشآت الأعمال الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 267.

نستخلص من الجدول أن تطبيق كل إستراتيجية للتعامل مع المنافسة يتطلب من المؤسسة استخدام مداخل مختلفة لإدارة التكاليف، وبالتالي توفير نوعية مختلفة من المعلومات، فإستراتيجية الريادة في كل التكاليف تحتاج بشكل أكبر التركيز على استخدام الموازنات لرقابة عناصر التكاليف الصناعية وتتركز على التحكم في تكاليف مدخلات الإنتاج من أجل تخفيض التكلفة وتتم بقدر كبير بتحليل تكاليف المنافسين، أما إستراتيجية التميز فتتطلب الحصول على معلومات مالية وغير مالية عن جودة المنتج، وتستلزم تحليل تكاليف التسويق والحصول على

¹ منصور بهاء محمد حسين، المداخل المقترحة لقياس وتقييم الأداء المالي والتشغيلي والإستراتيجي في منشآت الأعمال الحديثة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مارس 2002، عدد 01، مجلد 39، ص: 267.

² Govindarajan, V., Decentralization, Strategy and Effectiveness of Strategic Business Units in Multibusiness Organizations, Academy of Management Review, Vol. 11, No. 4, October 1986

³ Shank, J. K., Strategic Cost Management: New Wine or Just New Bottles, Journal of Management Accounting Research, Vol. 1, No. 1, 1989

معلومات عن المنافسين، وقد أكدت دراسة (Bains & Smith - 2003)¹ على أن تزايد حدة المنافسة ترتب عليه اتجاه معظم المؤسسات للتركيز على سياسة التميز، وقد أثر ذلك على التقنيات الصناعية الحديثة وعلى الممارسات المتقدمة للمحاسبة الإدارية وعلى التصميم التنظيمي وأدت تلك التغيرات الثلاثة إلى الاعتماد بشكل أكبر على المعلومات غير المالية.

ثانياً- الربط بين المحاسبة الإدارية والميزة التنافسية في كتابات الإدارة الإستراتيجية للتكاليف للكاتب
: Govindarajan & Shank

تناولت الدراسة نظام المحاسبة الإدارية الإستراتيجية للتكاليف ولخصت الاختلافات بينه وبين المحاسبة الإدارية التقليدية في الجدول التالي:

جدول رقم (4-3): أهم الفروق بين نظام المحاسبة الإدارية الإستراتيجية للتكاليف والمحاسبة الإدارية التقليدية

وجه المقارنة	المحاسبة الإدارية الإستراتيجية	المحاسبة الإدارية التقليدية
1- الهدف	فحص مساهمة الأنشطة أو العمليات أو المنتجات في تحقيق الإستراتيجية.	قياس التكاليف الفعلية ومقارنتها بالتكاليف المعيارية.
2- النطاق	تحليل عوامل داخل وخارج المؤسسة.	تحليل عوامل داخل المؤسسة فقط.
3- طبيعة المدخلات والمخرجات	مالية وغير مالية.	مالية بالدرجة الأولى.
4- التوجه	إستراتيجي طويل الأجل.	تشغيلي قصير الأجل.
5- العلاقة مع المنافسة	وسيلة للتعامل مع المنافسة.	تجاهل ظروف المنافسة.
6- أدوات التحليل	تحليل سلسلة القيمة، قياس التكاليف على أساس النشاط، تحليل الميزة التنافسية، وغيرها.	قياس التكاليف الفعلية ومقارنتها مع التكاليف المعيارية.

المصدر: علي عفاف مبارك محمد، دور نظام إدارة التكاليف الإستراتيجية في ظل ظروف المنافسة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة،

جامعة المنصورة، 2003، العدد 2، مجلد 27، ص: 68.

نستخلص من الجدول أن المحاسبة الإدارية الإستراتيجية للتكاليف تختلف عن المحاسبة الإدارية التقليدية، فهي تهدف إلى تحديد مدى مساهمة الأنشطة أو العمليات أو المنتجات في تحقيق إستراتيجية المؤسسة وتعتمد على تحليل عوامل تمثل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة، أي أنها تهتم بعنصر المنافسة، وتتميز أيضاً بالنظرة الإستراتيجية طويلة الأجل، وقد تم صياغة إطار الإدارة الإستراتيجية للتكاليف على أساس ثلاثة أنماط من التحليل مستمدة من الكتابات المعاصرة في مجال المحاسبة الإدارية وعلى وجه الأخص كتابات Porter هي تحليل سلسلة القيمة^(*)، تحليل الموقف التنافسي، وتحليل مسببات التكلفة. يركز تحليل سلسلة القيمة على النواحي الخارجية المرتبطة بأنشطة خلق القيمة في المجال الصناعي بدءاً من المواد الخام الأساسية وصولاً إلى المنتج النهائي

¹ Baines, A. and Langfield-Smith, K., , Antecedents to management accounting change: a structural equation approach ,Accounting ,Organizations and Society ,Vol. 28, No. 3, 2003

(*) للإطلاع على محتوى سلسلة القيمة ل Porter أنظر الملحق رقم 03.

الذي يسلم للعميل، أما تحليل الموقف التنافسي فيركز على الطرق التي تختارها كل مؤسسة للاستمرار في المنافسة، وقد تم في موضع سابق من البحث عرض إستراتيجيات Porter التنافسية وتركيز كل منها على مدخل Porter في عرض إستراتيجيات مختلفة لتحليل التكاليف، فإستراتيجية الريادة في كل التكاليف تركز بصورة كبيرة على التكاليف المعيارية في حين تهتم إستراتيجية التميز بصورة جوهرية بتكاليف التسويق.

وأكد كل من (Shank & Govindarajan) أن تحليل سلسلة القيمة يمثل العنصر الأساسي لتطوير المدخل الإستراتيجي للمحاسبة الإدارية. وترجع نشأة هذا التحليل إلى كتابات (Porter, 1985) والذي أكد على دور تحليل سلسلة القيمة في إطار الإدارة الإستراتيجية للتكاليف وأوصى باستخدام أسلوب التحليل الإستراتيجي للتكاليف في المؤسسة من أجل تحقيق الريادة في كل التكاليف، و نادى بأن استخدام هذا الأسلوب يستلزم تحديد وتصفي مواصفات سلسلة الأنشطة التي تخلق القيمة لكل من المؤسسة ومنافسيها¹.

ولكن أضاف Shank & Govindarajan على ضرورة تركيز كل مؤسسة على سلسلة خلق القيمة الكلية للصناعة التي تعمل بها بدلا من التركيز فقط على المنافسين المباشرين الذين يمارسون نفس أنشطة خلق القيمة، وبالتالي أصبح من الواجب على كل مؤسسة أن تحدد سلسلة القيمة للصناعة بالكامل ثم تحدد موقعها وموقع منافسيها داخل تلك السلسلة، وبالتالي هناك العديد من الأمور التي يجب تحديد تكلفتها، و من غير الممكن تحديد تلك التكاليف بنفس درجة الدقة النسبية التي كانت معهودة في التطبيقات التقليدية للمحاسبة الإدارية².

يتمثل العنصر الثاني لإطار الإدارة الإستراتيجية للتكاليف في تحليل مسببات التكلفة فيرى Shank أنه يجب أن يتم في هذا السياق بصورة أكثر شمولاً مما تتطلبه محاسبة التكاليف على أساس النشاط، وفي إطار هذا التحليل يرى أن التكلفة تمثل دالة في الاختيارات الإستراتيجية للمؤسسة بشأن هيكل وكيفية المنافسة في السوق ومدى توافر المهارات الإدارية اللازمة لتنفيذ الخيارات الإستراتيجية.

ويرى كل من Shank & Govindaraja ، أن التكلفة يتم تحريكها ويتسبب في حدوثها العديد من العوامل المتشابكة والمتراطة بطرق وبأساليب معقدة، ويوصيا بضرورة فهم سلوك التكلفة ومحركاتها والعلاقات بينها في كل موقف على حدا، ويمكن تقسيم محركات التكلفة في أي مؤسسة وفقاً لمستويين، محركات تكلفة على مستوى هيكل المؤسسة، ومحركات تكلفة على مستوى أساليب وطرق التنفيذ.

ويتم التحكم في النوع الأول من المحركات من خلال دراسة مدى انسجامها مع إستراتيجية المؤسسة ورؤيتها ورسالتها والغرض من وجودها، وذلك بتحديد العمليات والأنشطة المطلوبة لتحقيق أهداف المؤسسة وإستراتيجيتها مع المراجعة المستمرة لمدى تحقق تلك الأهداف.

¹ محمد حسن محمد عبد العظيم، دور المعلومات في تفعيل الإدارة الإستراتيجية في المنظمات، مرجع سبق ذكره، ص: 21-22.

² علي عفاف مبارك محمد، دور نظام إدارة التكاليف الإستراتيجية في ظل ظروف المنافسة، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

أما النوع الثاني من محركات التكلفة فيتم التحكم فيه من خلال التفكير الانتقادي والتقييم المستمر لمدى كفاءة أساليب وطرق الإنتاج من خلال إعادة الهندسة لتصميم عمليات التصنيع أو تصميم المنتجات.

ثالثاً - الربط بين المحاسبة الإدارية و الميزة التنافسية في عن Simmonds¹

يعتبر Simmonds أول من أطلق مصطلح "المحاسبة الإدارية الإستراتيجية" عام 1981 ، على مجموعة من أنشطة المحاسبة الإدارية التي أوصى بضمها إلى عمل المحاسب الإداري، وبالتالي فإنه أول من أرسى أسس هذا النوع الجديد من المحاسبة والذي يعمل على توفير المعلومات اللازمة لتطبيق الإدارة الإستراتيجية في المؤسسات، لكن هذا الشكل الجديد من المحاسبة يقوم على تحليل الموقف التنافسي ويمثل خروجاً عن الاتجاه العام لموضوعات المحاسبة الإدارية المعاصرة في ذلك الوقت لأن قدرًا كبيراً من المعلومات التي تسعى المحاسبة الإدارية الإستراتيجية لتوفيرها عن التكاليف والأسعار وحجم المبيعات والحصص السوقية واستغلال الموارد تبعد عن النطاق المعتاد للمحاسبة الإدارية، وينادي Simmonds بأن مديري التسويق يمكنهم القيام بشكل أفضل بتقدير الموقف التنافسي للمؤسسة، ولكن في نفس الوقت يتوجب على المحاسبين عدم ترك هذا المجال بالكامل لمديري التسويق وإنما يجب أن يشاركوا في الحصول على تلك المعلومات الهامة وتوظيفها لاتخاذ القرارات التي تساعد على تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة².

رابعاً - الربط بين المحاسبة الإدارية و الميزة التنافسية عند (Jaber Al Mansouri)^(*)

يمكن ملاحظة العلاقة بين أساليب وتقنيات المحاسبة الإدارية وما تتطلبه الإدارة الإستراتيجية من معلومات لتحقيق المزايا التنافسية فيما يلي³:

1- تعتمد المؤسسة في وضع أهدافها الإستراتيجية على أمور كثيرة من بينها التوجهات المستقبلية ، فضلاً عن نظرتها الداخلية والخارجية من خلال سلسلة القيمة، أما المحاسبة الإدارية فإنها تقوم ومن خلال تقنياتها بتجزئة المؤسسة (سلسلة القيمة الداخلية) إلى مكونات لغرض مساعدة تلك المكونات على أداء ورقابة المهام الموكلة إليها من أجل بلوغ الأهداف الإستراتيجية .

وإغلب التوجهات الإستراتيجية للمحاسبة الإدارية تأتي من تطبيقات التكاليف على أساس الأنشطة^(*) (ABC)، إذ أن هذا الأخير يستخدم لتحسين استراتيجيات التنافس من خلال تحليل سلسلة القيمة، والتي من أهدافها تخفيض التكاليف دون تخفيض الجودة . وقد نضجت هذه الفكرة في العملية الإدارية لكي تدعى (ABCM)^(*) أو (ABM)^(*) والتي في جوهرها عملية لإدارة التكاليف.

¹ Simmonds, K., Strategic Management Accounting , Management Accounting Review , UK ; Vol. 59 , No. 4, 1981

² محمد حسن محمد عبد العظيم، دور المعلومات في تفعيل الإدارة الإستراتيجية في المنظمات، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

^(*) أستاذ بالكلية التقنية الإدارية، جامعة البصرة-العراق.

³ جابر المنصوري، تقنيات المحاسبة الإدارية ومتطلبات الإدارة الإستراتيجية (2010/09/18)، رابط الكتروني:

<http://mtechnib.alafdal.net/t26-topic> Consulté le 21/07/2012

^(*) Activity Based Costing

^(*) Activity Based Costing Management

^(*) Activity Based Management

و ينظر إلى (ABC) بأنه النظام الأقرب إلى تفكير (Porter) لسلسلة القيمة، ويضيف بأن نظام (ABC) يمكن أن يكون جزءًا من دراسة إعادة ترتيب سلسلة القيمة للمؤسسة، ويتطابق مع مفاهيم إدارة عمليات الأعمال. غير أن العامل الاستراتيجي الأهم في تقنية (ABC) هو الارتباط الوثيق مع إعادة هندسة سلسلة القيمة (والتي تعني إعادة تصميم الأنشطة التي يتم من خلالها إنجاز أعمال المؤسسة).

2- إن استخدام تحليل التكاليف الإستراتيجية أو إدارة التكاليف الإستراتيجية (SCM)^(*) قد تم تبنيه من قبل العديد من باحثي المحاسبة مثل (Shank & Govindarajan) وأن أساس هذه التقنية ينبع من أفكار (Porter, 1980) من حيث قيادة التكلفة الشاملة، أو التركيز على التكاليف أو من خلال تحليل سلسلة القيمة وتشتمل على ثلاث مراحل أساسية تتمثل في الآتي¹:

أ- تحديد سلسلة القيمة.

ب- تشخيص مسببات التكلفة.

ج- تطوير وديمومة المزايا التنافسية.

وحيث أن سلسلة القيمة تعد بأنها مجموعة مترابطة من الأنشطة التي تخلق قيمة تمتد من توفير المواد الأولية من قبل المجهزين إلى المستخدم النهائي، فإن إدارة التكلفة الإستراتيجية تدعو المؤسسة إلى أن تقوم بتحديد سلسلة القيمة الكلية، وتحاول على وفق ذلك تطوير تقنياتها لتتربط بين المجهز والزبون.

3- يرى الكثير من باحثي المحاسبة بأن المساهمة الرئيسة الأولى لتضمين المحاسبة الإدارية للتوجهات الإستراتيجية قد جاءت من قبل اليابانيين وتحديدًا من خلال التكلفة المستهدفة (TC)^(*) والتي ينظر لها كمفهوم واسع وآلية متكاملة لرقابة أنشطة المؤسسة، من خلال تدفق المعلومات بشكل مرن بين بحوث التسويق وبحوث الإنتاج وتصميمه، والتي تعمل بعمق مع التخطيط الاستراتيجي والعمليات الإدارية .

و تقنية التكلفة المستهدفة يمكن أن تقسم بشكل واسع إلى ثلاثة أنشطة رئيسة وهي:

- تقدير السعر المستقبلي.

- تخطيط الأرباح.

- الخبرة التصنيعية .

أما عمليات التكلفة المستهدفة تقسم إلى² :

- السعر الذي يقود للتكاليف.

^(*)Strategic cost management

¹ جابر المنصوري، تقنيات المحاسبة الإدارية ومتطلبات الإدارة الإستراتيجية، رابط الكتروني سبق ذكره (<http://mtechnic.alafdal.net>) cost Target(*)

² محمد حسن محمد عبد العظيم، دور المعلومات في تفعيل الإدارة الإستراتيجية في المنظمات، مرجع سبق ذكره، ص:23.

- التكاليف المستهدفة لمستوى إنتاج معين.
- المستوى المكون للتكاليف المستهدفة.

كما ينظر إليها بأنها مدخل ديناميكي يسعى إلى إدارة التكاليف كعملية بدلا من كونها مجرد مجموعة تقنيات للوصول من خلالها إلى الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

4- إن التكلفة المستهدفة (TC) يتم العمل بها بشكل يتطابق مع تخطيط الإنتاج وبشكل رئيسي من خلال هندسة القيمة والتي تعد إحدى تقنيات تخفيض التكلفة وتحسين العمليات. ويستفاد من المعلومات المحصلة من تصميم المنتج وعملية الإنتاج لمقارنة منافع كل وظيفة مع تكاليفها والعمل على استبعاد أي وظيفة تكون تكاليفها أكبر من منافعها، أو محاولة تخفيض تكاليف تلك الوظيفة في حالة عدم إمكانية استبعادها بهدف الوصول إلى إستراتيجية التنافس التي تتبعها المؤسسة.

وعليه فإن هندسة القيمة (تحليل القيمة) يمكن أن تؤدي إلى (تحسين تصميم المنتج، أو تغيير في مواصفات وخصائص المواد أو التعديل في طرائق التشغيل)، وأن جميع هذه الأمور تتصل بعمل الإدارة الإستراتيجية.

5- إن فكرة دورة الحياة تعد أداة تحليلية إستراتيجية تم تطبيقها في المحاسبة الإدارية من خلال احتساب وتحليل تكلفة دورة الحياة، حيث تتمثل دورة حياة المنتج بالمدة من بداية البحث والتطوير إلى انتهاء عملية الدعم للزبائن. لذا فإن تكلفة دورة حياة المنتج هي تتبع التكاليف المرتبطة بكل منتج من البداية للنهاية. وترتبط تكاليف دورة حياة المنتج بسلسلة القيمة، إذ يمكن تقسيم هذه التكاليف إلى:

أ- تكاليف ما قبل التصنيع (تكاليف البحث والتطوير، تكاليف تصميم المنتج أو العملية) وهي تكاليف الجزء الأول من سلسلة القيمة الداخلية، وتظهر العلاقة الإستراتيجية من خلال القيام ببحوث السوق لمعرفة حاجات ورغبات الزبائن، ومن ثم تتم عملية التصميم بناءً على حاجات ورغبات الزبائن، وأخيراً تتم عملية التطوير لتحقيق رضا وبقناعة الزبون (إستراتيجية قيمة الزبون).

ب- تكاليف الصنع (منتصف سلسلة القيمة) والتي تحاول المؤسسة جاهدة من أجل تخفيض هذه التكاليف عن طريق استخدام تقنيات التحسين المستمر لمنتجاتها وعملياتها.

ج- تكاليف ما بعد التصنيع (نهاية سلسلة القيمة) وتتمثل بتكاليف التسويق والتوزيع وخدمة الزبون، فيما ينظر إلى الأمور المهمة في نجاح إدارة تكاليف دورة حياة المنتج وهي القدرة على إدارة هيكل عمليات المؤسسة كتعظيم لرؤيتها. فضلاً عن تكامل العاملين والأنشطة لانجاز أهداف المؤسسة الإستراتيجية.

يمكن تلخيص الاتجاهات المختلفة التي استهدفت ربط نظام المعلومات المحاسبي بالإستراتيجيات التنافسية مع توضيح انعكاس كل من تلك الاتجاهات على المعلومات المحاسبية في الجدول التالي:

جدول رقم (4-4): اتجاهات الربط بين المحاسبة و الميزة التنافسية وانعكاساتها على المعلومات المحاسبية

الاتجاه	المضمون	انعكاس على المعلومات المحاسبية
<i>. & GRUNDY AL</i>	يمكن الاستفادة بشكل كبير من نسب التحليل المالي إذا تم مزجها بالتحليل الإستراتيجي في عملية المحاسبة المالية الإستراتيجية التي تفيد في صياغة إستراتيجية المؤسسة وتحليل إستراتيجيات المنافسين وتحليل موقف العملاء وتقييم خطط السيطرة على شركات أخرى أو الاندماج معها.	المعلومات التي توفرها قوائم المحاسبة المالية غير كافية في حد ذاتها لتحقيق أهداف المحاسبة المالية الإستراتيجية، وبالتالي يجب ربطها بالمزيد من المعلومات التي تخدم أغراض التحليل الإستراتيجي والتي غالباً يتم الحصول عليها من أطراف أخرى بالمؤسسة مثل إدارة التسويق أو الإدارة الهندسية أو إدارة الإنتاج.
<i>PORTER</i>	حدد الإستراتيجيات التنافسية الثلاثة التي يمكن أن تختار المنظمات من بينها وهي إستراتيجية الريادة في كل التكاليف، وإستراتيجية التميز، وإستراتيجية التركيز.	يستلزم إتباع إستراتيجية الريادة في كل التكاليف الاعتماد على الموازنات لرقابة وتخفيض التكاليف والحصول على معلومات عن المنافسين والتحكم في تكاليف الإنتاج، أما في ظل إستراتيجية التميز فيتمثل العنصر الأساسي الواجب التحكم فيه في تكاليف التسويق.
<i>SIMMONDS</i>	أول من أطلق مصطلح "المحاسبة الإدارية الإستراتيجية" على مجموعة من أنشطة المحاسبة الإدارية التي أوصى بضمها إلى عمل المحاسب الإداري بهدف توفير المعلومات اللازمة لتطبيق الإدارة الإستراتيجية في المؤسسات.	يجب توفير معلومات عن التكاليف والأسعار وحجم المبيعات والحصص السوقية والتدفقات النقدية ومدى استغلال الموارد، وهذه المعلومات تبعد عن النطاق المعتاد للمحاسبة الإدارية، وتتطلب تعاون المحاسبين مع إدارة التسويق.
<i>& SHANK GOVINDARAJAN</i>	الإدارة الإستراتيجية للتكاليف تهدف إلى تحديد مدى مساهمة الأنشطة أو العمليات أو المنتجات في تحقيق إستراتيجية المؤسسة وتتمتع بعنصر المنافسة، وتتميز بالنظرة الإستراتيجية طويلة الأجل، وتعتمد على أساس ثلاثة أنماط من التحليل هي تحليل سلسلة القيمة، تحليل الموقف التنافسي، وتحليل مسببات التكلفة.	تستلزم تحليل عوامل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة، فيجب توفير معلومات عن أنشطة خلق القيمة بالمؤسسة، إجراء تحليل التكاليف وفقاً للإستراتيجية التنافسية التي تنتهجها المؤسسة فقد تتبع إستراتيجية الريادة فتحتاج إلى التركيز على التكاليف المعيارية أو تتبع إستراتيجية التميز فتركز على تكاليف التسويق، ويجب أيضاً توفير معلومات تفصيلية عن مسببات التكلفة الهيكلية والتنفيذية.
<i>JABER AL MANSOURI</i>	تحقيق الإستراتيجية التنافسية للتكلفة الأقل تأتي من التوجهات الإستراتيجية للمحاسبة الإدارية بتطبيق التكاليف على أساس الأنشطة (ABC)، هذا الأخير يستخدم لتحسين إستراتيجيات التنافس من خلال تحليل سلسلة القيمة، والتي من أهدافها تخفيض التكلفة دون تخفيض الجودة. وقد نضجت هذه الفكرة في العملية الإدارية لكي تدعى (ABCM) أو (ABM) والتي في جوهرها عملية لإدارة التكلفة.	يعمل نظام (ABC) على توفير معلومات إستراتيجية عن التكاليف ما يسمح بالتحكم في تكاليف المؤسسة ومعرفة مسبباتها وبالتالي التمكن من تحقيق إستراتيجية التكلفة الأقل التي تسمح بالتحكم في الأسعار وجعلها أكثر تنافسية في البيئة التي تنشط بها المؤسسة.

المصدر : من إعداد الطالب بناءً على المعلومات الواردة سابقاً.

يستخلص من الجدول أعلاه أن كل اتجاه للربط بين المحاسبة و الميزة التنافسية ينعكس بصورة واضحة على المعلومات التي يجب أن يوفرها المحاسب المالي أو الإداري لتفعيل الإدارة الإستراتيجية، فأتجاه *GRUNDY & AL* يتطلب نظرة شمولية لنسب التحليل المالي ويتطلب ربط معلومات المحاسبة المالية مع معلومات إدارات التسويق والإنتاج والموارد البشرية، والإدارة الهندسية... .

أما الدراسات التي تأسست على الإستراتيجيات التنافسية التي حددها *PORTER* تثبت أن كل إستراتيجية تنافسية تستلزم القيام بتحليل عناصر التكاليف بشكل مختلف، فإتباع المؤسسة الاقتصادية لإستراتيجية الريادة في كل التكاليف يتطلب الاعتماد على نظم الموازنات لرقابة وتخفيض التكاليف، أما إستراتيجية التميز فتتطلب اهتماماً متزايداً بتكاليف التسويق.

وأول من أطلق مصطلح المحاسبة الإدارية الإستراتيجية وهو *SIMMONDS* ويرى أن هذا النوع من المحاسبة يستلزم توفير المعلومات اللازمة لتطبيق الإدارة الإستراتيجية مثل معلومات التكاليف والأسعار وحجم المبيعات والحصص السوقية والتدفقات النقدية واستغلال الموارد، من أجل تحقيق ميزة تنافسية.

أما اتجاه *SHANK* للربط بين المحاسبة الإدارية والإدارة الإستراتيجية فيتأسس من خلال أسلوب الإدارة الإستراتيجية للتكاليف على ثلاثة أنماط من التحليل هي تحليل سلسلة القيمة وتحليل الموقف التنافسي وتحليل مسببات التكلفة، وتستلزم هذه الأساليب الثلاثة تجميع معلومات عن البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة.

فيما ركز *JABER AL MANSOURI* على نظام *(ABC)* وسلسلة القيمة في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة الاقتصادية، من خلال تحليل نشاط المؤسسة إلى أجزاء ودراسة هذه الأجزاء من ناحية التكلفة ومسبباتها وكيفية العمل على التحكم فيها لتحقيق ميزة تنافسية.

وبعيداً عن آراء الكتاب السابقين يمكن أن نوجز أهم إسهامات نظام المحاسبة الإدارية في تحقيق الإستراتيجية التنافسية من خلال النقاط التالية:

- 1- يساعد نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام *(ABC)* على¹:
 - توفير المؤشرات التي تساعد على تحديد أهمية الأنشطة معبراً عنها في شكل تكلفة، و تحديد مجالات الوفرة أو الإسراف في هذه التكلفة ويمكن ذلك الإدارة من اتخاذ القرارات المرتبطة بتخصيص الموارد طبقاً لأهداف كل نشاط.
 - تحديد علاقة التكاليف بالأفراد وبالتالي تقييم مسؤولياتهم تجاه أساليب استخدام الموارد المتاحة لهم، ويساعد ذلك الإدارة على توجيه أسلوب الرقابة لتحقيق هدف الكفاية في الأداء . وقد تستخدم مسببات أو موجبات التكلفة كأدوات لتحفيز المسؤولين لزيادة النشاط من خلال زيادة أعداد أو أحجام هذه الموجبات، كعدد دورات الإنتاج أو عدد الأوامر المسلمة للعملاء . مما قد ينتج عنه زيادة في الإيرادات تفوق الزيادة في تكلفة استخدام الموارد المتاحة .

¹ أحمد صلاح عطية، محاسبة التكاليف على أساس النشاط *(ABC)* للاستخدامات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص:131 ومايلها.

- يعتبر مدخل التكاليف على أساس الأنشطة مدخلاً فعالاً لتقييم الأداء على أساس القيمة المضافة أو المساهمة التي تحقق الأنشطة للإدارة، وبالتالي التعرف على جدوى كل نشاط.
- تحديد الأنشطة الأكثر ارتباطاً بالتكاليف ومن ثم إلغاء الأنشطة عديمة المنفعة مما يتيح للإدارة فرصة إعادة توزيع الموارد بصورة أفضل .
- تحديد المزيج الأمثل للمنتجات والعملاء، حيث يساعد هذا النظام الإدارة على فهم أفضل للطريقة التي يتم توليد الأرباح بها، وبالتالي يستطيع المديرون الاستفادة من هذا الفهم في زيادة الربحية من خلال التخلص من المنتجات و العملاء الأقل ربحية، أو إعادة النظر في المزيج الحالي إلى مزيج أكثر ربحية، حيث أن إتباع نظام ABC سوف يقلل من احتمالية إتباع استراتيجيات تشغيلية أو تسويقية ينجم عنها بيع المنتج بأقل من التكلفة المحسوبة على أساسها¹ .
- يعمل على قياس الأداء بفاعلية وبصورة أدق، وتحديد مواطن الإسراف، وكذلك يمثل آلية للرقابة على التكاليف وإدارتها على المدى الطويل أيضاً، ويتم ذلك من خلال تركيز الإدارة على مسببات التكلفة، كما يساهم هذا النظام في إدارة التكلفة، إعداد الموازنات، الرقابة و تقييم الأداء...
- توفير بيانات تكلفة أكثر دقة و ملاءمة للوحدة المنتجة أو السلعة المقدمة.
- 2- يساعد نظام المحاسبة الإدارية من خلال تقنية سلسلة القيمة على تقسيم المؤسسة إلى خمسة أنشطة أساسية (الإمدادات الداخلية- العمليات - التسويق والمبيعات - خدمة الزبائن-المخرجات) وأربعة أنشطة ثانوية (تطوير المنتج- شراء المواد- خدمات الدعم والتنسيق الإداري-إدارة الموارد البشرية) مما يساعد على تحديد تكلفة كل نشاط من الأنشطة ومعرفة أي هم يكلف المؤسسة أكثر وما هي مسببات هذه التكلفة، مما يسمح بإعادة النظر في هذه التكاليف، وبالتالي المساعدة على تحقيق ميزة تنافسية من مدخل التكلفة².
- و يجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين نظام التكاليف على أساس الأنشطة ونظام سلسلة القيم هما نظامان متكاملان يعملان على تحليل مسببات التكلفة لكل نشاط وعلاقة النشاطات ببعضها البعض مما يسمح للإدارة أن يكون لديها نظرة شمولية على هيكل التكاليف في المؤسسة، النشاطات الأكثر تكليفاً، النشاطات الأقل إنتاجية، العملاء الأقل أهمية... الخ. هذا كله يسمح بتوضيح الرؤيا الإستراتيجية ويساعد على تحقيق ميزة تنافسية.
- 3- يساعد هذا النظام على تحليل الانحرافات، ومعرفة مسبباتها، والمسؤول عنها، لتفاديها في المستقبل وما لذلك من أثر على تنافسية المؤسسة، لأن الانحرافات السلبية قد تعبر عن نقاط قصور، مما يحد من قدرة المؤسسة على مواجهة التهديدات أو اقتناص الفرص الممكنة.
- 4- تستخدم المحاسبة الإدارية تحليل التعادل في عملية التخطيط المستقبلي للنشاط، و الذي يعتبر في علم التسيير أولى خطوات الرقابة باعتباره يمثل الرقابة السابقة للتسيير، من خلال معرفة ما يلي:

¹ أحمد صلاح عطية، محاسبة التكاليف على أساس النشاط (ABC) للاستخدامات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص: 133 وما بعدها.

² عماد أحمد إسماعيل، خصائص نظم المعلومات وأثرها في تحديد خيار المنافسة الإستراتيجي في الإدارتين العليا والوسطى - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير ، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 2011، ص: 54-55.

- تسمح نقطة التعادل بالتعرف على المشاكل المحتمل حدوثها، خلال فترة النشاط، مما يسمح بدراستها وتحليلها و وضع البدائل لمواجهتها في وقت مبكر¹.
 - تساعد تقنية تحليل التعادل على معرفة أقل مستوى إنتاجي أو مستويات المبيعات التي يمكن للمشروع أن يستمر في السوق دون أن يقرر وقف الإنتاج والخروج من السوق².
 - تحديد توقعات المبيعات للوصول إلى النتائج المرغوب في تحقيقها.
 - يحقق التخطيط السليم، لأنشطة المشروع، الوصول بالمؤسسة إلى حالة من التوازن الاقتصادي والمالي، مع تحقيق الكفاية القصوى في جميع مجالات العمل و أنشطته³.
 - التعرف على التأثير الناجم عن خفض سعر البيع.
 - تساعد في إعادة النظر في السياسات المعمول بها، كي تتلاءم مع الظروف المنتظر حدوثها خلال الفترة، التي يتم إعداد خطة لها.
 - تظهر الفرص واضحة للإدارة، لتدرس الخطط البديلة و تختار الأنسب منها بالنسبة إلى المؤسسة، وهكذا يتيح التخطيط اختيار أفضل البدائل المتاحة في ضوء البيانات المتوفرة خلال فترة التخطيط.
 - تحديد هامش و مؤشر الأمان⁴: من المعروف أن الأحوال الاقتصادية تتصف بصفة عدم التأكد (رواج، كساد، استقرار) فإذا كانت التغيرات الاقتصادية في غير صالح المؤسسة فإنها تؤدي بالضرورة إلى انخفاض في قيمة المبيعات فإذا كانت قيمة مبيعات المؤسسة تزيد عن قيمة مبيعات نقطة التعادل بدرجة كبيرة يساعد ذلك المؤسسة على مواجهة الانخفاض في قيمة المبيعات ويطلق على هذه المبيعات بـ هامش الأمان.
- 5- كما يساعد نظام المحاسبة الإدارية من خلال تقنية الموازنات التقديرية على:

أ- **تخطيط التكاليف المباشرة:** تشكل التكاليف المباشرة في المؤسسات الاقتصادية أكبر نسبة من حجم التكاليف الكلية للإنتاج في المؤسسة و التي تمثل تكلفة المواد الأولية المستعملة و تكلفة اليد العاملة الجزء الأكبر منها، هذه التكاليف التي لها تأثير كبير على حجم الإيرادات، لذا تولي المؤسسة اهتمام خاص لها، وتعتبر الموازنة بالإضافة إلى محاسبة التكاليف من بين أحسن و أبرز الأدوات التي تساعد الإدارة على تسيير مثل هذه النفقات من خلال العمل على تخطيطها و تسيير و متبعتها.

ب- **تخطيط تكاليف المواد:** تتركز مهمة تخطيط تسيير المواد على المسؤولية و التنسيق بين مختلف المصالح في المؤسسة المتعاملة بعنصر المواد، وبالتالي فإن مهمة الضبط والرقابة موزعة على كافة الأطراف المعنية وأي تهاون لأي جهة قد يكلف المؤسسة أعباء إضافية ويشكل خللاً في السير الحسن لها، فنجد النشاطات الممارسة على المواد تتمثل في التموين، التخزين، المناولة، المعالجة الصناعية أو الاستخدام، التقييم أما المصالح المعنية بالمواد فتتمثل في

¹ ناصر دادي عدون، و آخرون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية، الجزائر، 2003، ص: 39.

² المرجع السابق، ص: 37.

³ حسام الدين حسين، محاسبة التكاليف - نظم معلومات محاسبية، المعهد العالي للفندقي، الإسكندرية، 2005، ص: 201 بتصرف.

⁴ محمد فركوس، الموازنة التقديرية أداة فعالة للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 77.

مصلحة التصميم، مصلحة المشتريات، مصلحة التخزين، مصلحة المحاسبة، مصلحة الإنتاج، مصلحة الرقابة والفحص.

ج - تخطيط التكاليف غير المباشرة: إن أول عمل ينبغي القيام به هو تسجيل وحصر مختلف الأعباء غير المباشرة وتصنيفها حسب طبيعتها وعلاقتها بمختلف الوظائف والمصالح في المؤسسة ثم تحليلها من أجل إيجاد تفسير لسلوكها ومن ثم تحديد النموذج الذي يمثلها ومعايير وأسس لتوزيع ومراقبة تلك الأعباء، وأفضل وسائل في هذا الإطار نجد طريقة اعتماد تقنية الموازنات التقديرية¹.

د - تخطيط تكاليف الاستثمار: تتميز نفقات الاستثمار بارتفاع مبالغها رغم أنها ليست دورية و تحدث في مراحل متقطعة إلا أن لها أثر مباشر على مردودية المؤسسة لهذا تهتم المؤسسة بتخطيط مثل هذه النفقات من خلال إعداد موازنات الاستثمار و متابعتها.

هـ - تخطيط المبيعات: يعمل نظام الموازنات التقديرية من خلال موازنات المبيعات على تخطيط كل المبيعات في المؤسسة و خاصة أنها تعتبر القاعدة و المنطلق الذي تبني عليه كل الموازنات الأخرى، و تولى المؤسسة أهمية كبيرة لهذه المرحلة باعتبار أن موازنة المبيعات هي أساس نجاح كل الموازنات الأخرى².

و - تخطيط المنتجات: تعمل المؤسسة على تخطيط منتجاتها من خلال موازنات خاصة تعنى بهذا الجانب، والتي نذكر منها: (تخطيط عدد الوحدات المنتجة، تخطيط تكلفة الإنتاج، تخطيط جودة المنتج المطلوبة، تخطيط الوحدات المعطوية المسموح بها، تخطيط الزمن المستغرق في العملية الإنتاجية... الخ).

ز - المتابعة و التنسيق و إعداد التقارير: عندما توضع الموازنة و من ثمة برنامج العمل فإنها تصبح أداة تصرف و عمل يتركز عليها عمل المؤسسة لهذه الفترة و من ذلك فهي أداة رقابة تقاس عليها الإنجازات و تقييم الأشغال و الأنشطة، و حتى تتم عملية الرقابة و يتضح ما إذا كانت المؤسسة تسير في المسار المرسوم لها في الخطة فإنه من الضروري أن تكون هناك متابعة لعملية التنفيذ من خلال تقارير دورية ومنتظمة تصور مدى ما أنجزته المؤسسة في خلال فترة الموازنة و ما إذا وافق ذلك الموازنة المعتمدة، مع ضرورة التنسيق بين مختلف الوحدات الإدارية داخل المؤسسة.

في الأخير يمكن القول أن نظام المحاسبة المالية و نظام المحاسبة الإدارية من شأنهما أن يجعل المؤسسة تتحكم في كل أجزاء النشاط في المؤسسة مما يتيح لها بناء إستراتيجية تنافسية ملائمة تحقق لها ميزة تنافسية تتصف بالاستدامة و التجدد من مرحلة إلى أخرى، سواء من مدخل التكلفة من خلال تخفيض التكاليف و بالتالي التحكم في الأسعار (مع مراعاة الجودة) أو من مدخل التميز من خلال تمكينها من إنتاج منتجات أو القيام بنشاطات متميزة عن المنافسين (مع مراعاة السعر المعقول) أو من خلال مدخل التركيز على منتج معين أو شريحة معينة من العملاء اعتماداً على السعر أو الجودة أو كلاهما.

¹قورين حاج قويدر، دور نظام المعلومات المحاسبي في مراقبة التسيير بالمؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 148.

²المرجع السابق، ص: 149.

3-3- مداخل مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية

بعد التركيز على علاقة نظام المعلومات المحاسبي والإستراتيجية التنافسية من خلال سرد بعض آراء الكتاب والتي ركزت في مجملها على التكلفة وتحليل النشاط، سنحاول في هذه النقطة التركيز على علاقة هذا النظام بالميزة التنافسية من خلال بعض العوامل الأساسية الأخرى، تتمثل في كل من المرونة، الإبداع، المهارات، الجودة، التردد واليقظة والإفصاح...

أولاً - نظام المعلومات المحاسبي وتحسين مستوى الجودة وتنميتها

لقد أصبحت المؤسسة اليوم مطالبة بالتميز على مستوى كل الأبعاد لتحقيق مستويات أداء أفضل، ومن بين الأساليب التي اعتمدها للوصول إلى هذا التميز هو اعتماد مدخل الجودة الشاملة والتي تعبر عن مجموعة مبادئ تسمح للمدراء بإدارة مؤسساتهم بشكل أفضل.

فالجودة الشاملة تعتبر كمنهج إداري لزيادة تنافسية المؤسسة، و ذلك من خلال التحسين المستمر لجودة المنتج أو الخدمة أو العاملين و العمليات كما أنها تعبر عن ثقافة تعزز من مفهوم الالتزام الكامل اتجاه رضا العميل الداخلي أو الخارجي والذي تتفنن المؤسسة في تحفيزه وإقناعه لزيادة اقتناء مبيعاتها، ويتعداه إلى تحقيق رضا الملاك، لهذا تقوم هاته الأخيرة بالتحسين المستمر والإبداع في كل المجالات، وبالتالي فإنه يمكن النظر إلى إدارة الجودة الشاملة على أنها ثورة ثقافية، وذلك بسبب الطريقة التي تفكر بها الإدارة، فيما يتعلق بالعمل على تحسين الجودة باستمرار و التركيز على عمل الفريق وتشجيع المشاركة الفعالة للفرد في اتخاذ القرارات. تعتبر الجودة الشاملة مصدر آخر للميزة التنافسية للمؤسسة والتي عليها تطويرها و الرفع من مستواها لتحقيق التميز التنافسي¹.

وبما أننا بصدد دراسة وتحليل دور نظام المعلومات المحاسبي في تطوير جودة المؤسسة و ترقية مستواها، فإن هذا النظام ساعد كثيرا على تنمية هذا العنصر الذي يعد أحد المؤثرات المهمة على الميزة التنافسية للمؤسسة.

وعن إسهامات نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الجودة ، يمكن إيجازها في بعض النقاط كما يلي²:

1- تخطيط الجودة : فالجودة لا تحدث بالصدفة بل ينبغي أن يخطط لها ، وقد ساهم نظام المعلومات المحاسبي في تآلية عملية التخطيط ليجعلها أكثر سرعة و أكثر مرونة، فقد أصبح تخطيط النشاط، أمرا سهلا وأقل تعقيدا

¹ رجاء جاسم محمد، دراسة دور تقانة المعلومات في تحسين جودة المنتج(دراسة تطبيقية في شركة الخياطة الحديثة)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2009، العدد 79، ص: 53-75.

² بسام محمود احمد، دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2006، ص: 60 وما بعدها بتصرف.

فمثلاً: وضع برنامج خاص يحدد من خلاله أسماء جميع الموردين الذين تتعامل معهم المؤسسة مع تحديد المعلومات المتعلقة بكل مورد على حدا، وكذا بالنسبة لتحديد الاحتياجات الخاصة بالعملاء والإنتاج التي أصبحت مبرمجة عبر الكمبيوتر، تحديد العملاء الأقل نفعا، تحديد المنتجات الأكثر نفعا في المؤسسة الأقل نفعا، تحديد مدى فاعلية المواد المستعملة في تحقيق الجودة، كفاءة الموارد البشرية في تحقيق الجودة، كفاءة الإدارة...

2- مراقبة الجودة: تشمل مراقبة الجودة كافة الأنشطة والأساليب المستخدمة لمقابلة احتياجات الجودة، وهنا يكمن دور نظام المعلومات المحاسبي في تلبية احتياجات هذه الأخيرة من الأدوات و الأساليب المحاسبية المختلفة لتطوير الجودة الشاملة، كما ساعد على اكتشاف واستخدام جميع الأساليب الحديثة في عملية المراقبة و من بينها: تآلية عملية التصميم و الصيانة و المراقبة، التحكم في التكاليف، تحليل النشاط... الخ. وهذا كله اعتماداً على جودة المعلومات المحاسبية في حد ذاتها.

3- تأكيد الجودة: تركز هذه المرحلة على توحيد كافة الجهود للوقاية من حدوث الأخطار، وعدم مطابقة النشاطات المختلفة للمواصفات المطلوبة، وهذا ما أدى إلى ضرورة استخدام نظام معلومات المحاسبي يساعد على منع وقوع الأخطار من البداية، كونه نظام يحتوي على نظام فعال للرقابة (الرقابة الداخلية، مراقبة التسيير، التدقيق والمراجعة...) الذي يلعب دور جرس إنذار يساعد المؤسسة في تحقيق الجودة في كل النشاطات (الجودة الشاملة) كما يحتوي على نظام اتصال فعال يسهل عملية التواصل بين مختلف المستويات بالمؤسسة مما يؤدي إلى توحيد الجهود.

4- تحسين الجودة: إن عملية التحسين أساسية في إدارة الجودة الشاملة فهي تهدف إلى الوصول لرفع مستوى أداء الأفراد في المؤسسة إلى مستوى جيد ، و قد ساعدها نظام المعلومات المحاسبي على تحقيق ذلك، وهذا بالتقليل من معدلات الأخطاء و زيادة المطابقة بين مواصفات المنتج المطلوبة بالإضافة إلى المساعدة في تخفيض التكاليف.

فتحسين وتطوير هاته العناصر السابقة من قبل نظام المعلومات المحاسبي يساعد على تنمية أو إكساب ميزة تنافسية للمؤسسة، وبالتالي يمكنها من اختراق أسواق جديدة أعلى مستوى من مستواها السابق.

ثانياً - دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين مستوى اليقظة

لقد اضطرت المؤسسة اليوم للبحث عن كل السبل و الطرق التي تسمح لها بالاحتياط من تغيرات المحيط الداخلي و خاصة الخارجي لها، حيث اهتمت بكل المعلومات الخاصة بالتطورات التكنولوجية و أنماط التسيير والإنتاج و التسويق، كما اهتمت بجميع المعلومات الخاصة بالمجتمع والسياسة والتشريع ، وهذا ما أجبر المؤسسة على ممارسة عملية التردد واليقظة، التي تعد ذات أهمية إستراتيجية خاصة في الظروف الاقتصادية الحالية.

فبقاء واستمرار المؤسسة الاقتصادية في بيئة تتميز بالتغير السريع والمستمر وفي ظروف تنافسية معقدة يفرض عليها التزود بنظام لليقظة يساعدها على فهم ومعرفة مختلف القوى التنافسية، مما يساعدها على انتهاز الفرص وتجنب التهديدات وكذلك التخفيض من حالة عدم التأكد في قراراتها بحيث تكون قريبة من الواقع¹.

وعملية التردد واليقظة تعني النشاط الذي يمكن المؤسسة من البقاء على علم بكل المستجدات في القطاع الذي نشغل فيه² هي وعملية البحث المستمر عن المعلومة مع إعطاء اهتمام خاص للمعلومة الإستراتيجية خاصة المحاسبية منها التي تعتبر من أهم أنواع المعلومات على مستوى المؤسسة لأنها تعبر عن مستقبل المؤسسة كونها تعمل على صياغة الأهداف والإستراتيجيات المستقبلية وتحدد مصيرها من بين باقي المؤسسات المنافسة، كما يمكن لهذا النوع من المعلومات إكساب المؤسسة مزايا تنافسية، كما تتميز بكونها تأتي من مصادر خارجية نتيجة تعامل المؤسسة المعلومة المحاسبية الإستراتيجية ومعالجتها بغرض المراقبة والترصد والاستماع للتحويلات والأخطار والإنذارات خاصة بالمنافسة و المنافسين الجدد للسوق، مع المحيط، فهذا المفهوم أدى إلى ظهور نظام المعلومات المحاسبي الإستراتيجي.

وبهذا يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي قدم للمؤسسة ما لم تستطع العديد من النظم تقديمه لها فقد ساعد على تموين المؤسسة بمعلومات مفيدة تساعدها على اتخاذ القرارات بكل الوظائف المتواجدة بها وبالتحديد وظيفة التردد واليقظة ، وبالتالي يكون قد ساهم في الحصول على مستوى أعلى من القابلية التنافسية بالنسبة للمؤسسة والحفاظ عليها، وحمايتها وحماية ممتلكاتها. من خلال نظام الرقابة الداخلية الذي يسمح بتنمية نقاط القوة وتقليص نقاط الضعف لمواجهة الفرص والتهديدات، فنظام الرقابة الداخلية يلعب دور جرس الإنذار الذي ينبه المؤسسة قبل وقوعها في المشاكل، مما يساعد على تنمية اليقظة.

كما ساهم نظام المعلومات المحاسبي في زيادة التنسيق بين وحدات المؤسسة مما يسهل عملية الاتصال وحرية تنقل المعلومات، وهذا ما ساهم في الرفع من فطنة وتيقظ الأفراد في المؤسسة مما يسمح بإدراك الأخطار قبل وقوعها.

وبالتالي ساهم نظام المعلومات المحاسبي في زيادة رد فعل المؤسسة تجاه بيئتها الخارجية وتمكينها من تقوية نقاط قوتها وتقويم نقاط ضعفها لمواجهة التهديدات واقتناص الفرص المتاحة في البيئة الخارجية.

¹ نوفيل حديد، نظم المعلومات الحديثة في خدمة الذكاء الاقتصادي، لمنظمة الأعمال، ورقة مقدمة في المنتدى الدولي السادس حول: الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة - جامعة الشلف - يومي 06-07 نوفمبر 2012 .

² بو تيفور الزهراء ن لكحل فريدة، اليقظة أداة مساعدة لاتخاذ القرارات في المؤسسة -دراسة ميدانية على مستوى 13 مؤسسة اقتصادية بوهرا، المنتدى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة يومي: 15-15 أبريل 2009.

ثالثاً - نظام المعلومات المحاسبي وأثره على تخفيض التكلفة

إن استخدام التكنولوجيا في المحاسبة ذلل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي، فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جدا وبدقة قد تكون متناهية النظر، بل يمكن المؤسسات الاقتصادية من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء، كما يمكنها كذلك من الاستغناء عن طرق محاسبية تقليدية وغير سليمة، مثل: طريقة الجرد الدوري للمخزون، فلقد كان من الصعب على كثير من المؤسسات التي تتعامل بسلع عديدة وذات قيمة منخفضة أن تستخدم طريقة الجرد المستمر للتكلفة المترتبة على استخدام تلك الطريقة، ولكن الآن وبوجود الحاسوب أصبح استخدام طريقة الجرد المستمر أمرا ميسرا وغير مكلف.

ولكن الأمر الجدير ذكره، وفي جميع برمجيات الأنظمة المحاسبية وبغض النظر عن طبيعة أعمال مؤسستها، هو حتمية أن تتحقق الدورة المحاسبية بالآلية اليدوية، ويجب أن تجاري تلك الدورة جميع الإجراءات الرقابية التي تكفل استقلالية وحيادية النظام، ويمكن أن تزود البرمجيات بآليات رقابية جديدة تضبط السيطرة على الحاسوب، وعلى سبيل المثال لا الحصر كأن يزود الحاسوب بأرقام سرية لا يعلمها سوى المصرح لهم باستخدامه، وخصوصا مدخلي البيانات، وكذلك بروابط تمنع الشطب أو التعديل بالبيانات، وأمور أخرى كثيرة لم تكن موجودة بالنظام اليدوي، وأوجدت بسبب حوسبة النظام¹.

ولعل من أهم القدرات الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي المبني على تكنولوجيا المعلومات هو مساعدة المؤسسات الاقتصادية على:

1- كسر حاجز الوقت: حيث أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في توصيل المعلومة لمستخدميها قد وفر كثيرا من الوقت عن كل أشكال توصيل والحصول على المعلومات، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى تقليص التكاليف باعتبار أن الوقت تكلفة بالنسبة للمؤسسة.

2- كسر الحواجز الجغرافية: حيث أصبح العالم كله مجالاً واحداً متسعاً أمام الأعمال المحاسبية حيث تمكن شبكات الاتصال عن بعد من الاتصال بمعظم الأفراد في أي مكان في العالم مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الاتصال وتكاليف الإشهار وغيرها...

3- كسر حواجز تكلفة التشغيل: حيث عملت شبكات الاتصال على تقليل تكاليف تشغيل وإدارة الأعمال سواء بالاستعانة بشبكات اتصال داخلية تسهل من أداء الأنشطة الإدارية المختلفة وتقلل من تكاليف تشغيلها أو شبكات اتصال عن بعد في مناطق الأعمال المختلفة وبذلك يمكن تخفيض تكاليف (الإنتاج، المخزون، التوزيع، التسويق، تكلفة النفاذ للأسواق، فتح أسواق جديدة).

¹دراسة إبراهيم ميده، العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص: 533 بتصرف.

4- كسر الحواجز الروتينية أو الهيكلية: وذلك بتسهيل الاتصال بالعملاء والموردين وسهولة تداول واتخاذ القرارات بكافة أشكالها فيما بين الفروع المختلفة للمؤسسة الواحدة، كذلك عملت على دعم الابتكارات في مجال تداول الخدمات والنفاد إلى الأسواق.

5- المساهمة في إعادة تصميم العديد من مراحل وخطوات العمل لخلق تحسينات في التكاليف، الجودة، مستوى أداء الخدمة، مما يؤدي للحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة وخلق ميزة تنافسية قوية.

رابعاً- الإفصاح المحاسبي ودوره في تدعيم الميزة التنافسية

1- مفهوم وأهداف الإفصاح: يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة و ملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات¹.

كما يمكن تعريفه بأنه نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر كفاءة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

كما يعني به أيضا شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة الاقتصادية².

ويعتمد الإفصاح المحاسبي للمعلومات في القوائم المالية على خمسة مقومات رئيسية وهي³:

أ - تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.

ب - تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية.

ج - تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.

د - تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

هـ - توثيق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

¹ معتز جميل برهان العكر، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على دواعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص: 25.

² الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، رابط الكتروني:

<http://www.aadd2.com/vb/t30468.html> Consulté le 11/11/2012

³ خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات، المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم(1)، مجلة جامعة دمشق، 2002، العدد 02، المجلد 18، ص: 143-183.

ويعلب الإفصاح المحاسبي دور كبير في تقوية المركز التنافسي للمؤسسة من خلال أولا جعل الإدارة تسعى دائما لتسحين صورتها للأطراف الخارجية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة معها، مما يحسن صورتها الذهنية لديهم. ثانيا قدرة المؤسسة على استقطاب متعاملين جدد من موردين ودائنين وخاصة المستثمرين في سوق الأوراق المالية، مما ينعكس إيجاباً على القيمة السوقية للمؤسسة ويعزز مركزها التنافسي في بيئتها التنافسية.

2- الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية: في ظل اقتصاد المعرفة اتجهت العديد من المؤسسات إلى نشر المعلومات المحاسبية من خلال مواقعها على الإنترنت. و تحقق المؤسسات الاقتصادية التي تنشر هذه البيانات والمعلومات على شبكة الإنترنت، علاقات أفضل مع أصحاب المصالح المرتبطين بالمؤسسة مثل المستثمرين والمساهمين والموردين والعملاء، كما أنها تخفض من تكاليف الاتصالات المطلوبة للاستفسار عن هذه المعلومات.

ويقصد بالإفصاح الإلكتروني، قيام المؤسسة الاقتصادية بإنشاء مواقع لها على الشبكات الدولية للمعلومات بهدف تحقيق نشر سريع وفوري لمعلومات محاسبية عديدة على قطاعات واسعة من المستخدمين المتصلين بالشبكة¹.

و تحقق المؤسسة المستخدمة لهذا الأسلوب الحديث لنقل المعلومات المزايا التالية:

أ - تخفيض تكلفة ووقت نشر المعلومات.

ب - زيادة قدرتها على التعامل مع عملاء غير معروفين من قبل وإمدادهم بالمعلومات.

ج - زيادة حجم ونوعية وسرية البيانات والمعلومات المنشورة إلكترونياً.

د - تحسين إمكانية الوصول إلى المستثمرين المحتملين سواء داخل الدولة أو خارجها.

وفضلاً عن ذلك يمكن أن تقدم المؤسسة من خلال استخدام تكنولوجيا النشر الإلكتروني تدفق للصوت والصورة من خلال مواقعها، كما يمكنها أيضاً فتح خطوط مباشرة لتلقي المعلومات والرسائل من خلال البريد الإلكتروني. واستخدام مجموعة من الأوامر تساعد على تدقيق وتحليل واستخدام المعلومات، ولعل من أهمها²:

أ - تحليلات باستخدام الرسومات والوسائل السمعية والمرئية لانعقاد الجمعيات العمومية وغيرها.

ب - تسجيل عناوين البريد الإلكتروني للمتصلين لإبلاغهم أولاً بأول بمعلومات هامة عن المؤسسة، وإعداد سجل لحصر المترددين على الموقع.

¹ محمد شريف توفيق، مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية - بالتطبيق على القطاع المصرفي، مؤتمر التجارة الإلكترونية - الآفاق والتحديات، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 25-27 يوليو 2002، ص. 255.

² Fitzsimons, A., and Shoaf, V., "FASB Studies the Electronic Reporting of Business Information", *Commercial Lending Review*, fall 2000, pp. 66 - 67.

ج- أدوات ربط مع مواقع أخرى على الشبكة توفر للمتصل سرعة الحصول على بيانات ومعلومات أخرى مكملة قد يحتاج إليها من المواقع الأخرى.

د - تقديم رسائل تحذيرية ترفق مع القوائم المالية.

هـ - التعريف بوسائل نقل الملفات والبيانات.

وقد اتضحت أن هناك علاقة ارتباط طردية بين حجم المؤسسة، تمثله القيمة السوقية لأصولها، وبين نشر المعلومات المالية عبر الإنترنت. ولهذا العلاقة ما يبررها منطقياً. فالمؤسسات كبيرة الحجم أقدر مالياً وإدارياً على تكلفة إقامة موقع على شبكة الإنترنت يتضمن من المعلومات الخاصة ما يعود عليها بالمنافع التي تفوق تلك التكلفة. وهذا ما يدعم اتجاه المؤسسات نحو الاندماج والتكتل والتحالف الذي أصبح من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنافسية و التميز.

وللمحاسب مهام عديدة في مجال الإنترنت من أهمها دوره في تصميم قاعدة البيانات المحاسبية للمواقع المحاسبية على الإنترنت، ودوره في تصميم المواقع المحاسبية نفسها، ودوره في تحليل التكلفة والعائد من استخدام الإنترنت¹. ومن ناحية أخرى يمثل التقرير المالي الإلكتروني أحد الممارسات التي يمكن للمؤسسة أن تختارها، وتتفاوت محتوياته إلى حد بعيد من مؤسسة إلى أخرى، كما أن مستوى العرض والإفصاح يرتبط طردياً بحجم المؤسسة مما يعكس انخفاض تكلفة هذا العرض عندما يكبر حجم المؤسسة.

خامساً - تقييم الأداء المالي وتحقيق الميزة التنافسية

ويمثل تقييم الأداء المالي: " خطوة أساسية على صعيد العملية الرقابية، حيث أن جوهر عملية التقييم هو مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقاً للوقوف على الانحرافات ثم يلي ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها". كما أن تقييم الأداء المالي هو: "دراسة وتحليل جوانب القوة والضعف التي تكشف إنجاز الأنشطة سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة، أو أي جزء من أجزائها"².

ويساعد نظام المعلومات المحاسبي من خلال التقييم المالي للمؤسسة في التعرف على مواطن القوة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، كما يمكن من تحديد نقاط قوة المنافسين التي تعتبر كتهديدات لها ونقاط الضعف التي تعتبر بالنسبة لها فرص يمكن اغتنامها، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية بالاستعانة بمعلومات متاحة أخرى، و لا بد أن نلفت النظر إلى أن التقييم المالي لا يعتبر هدفاً بحد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق أهداف المؤسسة، ويمكن التقييم المالي للمؤسسة من تحليل الموقف التنافسي من خلال تحليل القوائم المالية

¹ هيثم أحمد حسين عبد المنعم، اقتصاد المعرفة وأثره على الممارسات المحاسبية وتدقيق الحسابات، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس "اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزيتونة الأردنية عمان - المملكة الأردنية الهاشمية، 25 - 27 أبريل 2005.
² مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2000، ص: 289.

للمؤسسة مع نفسها اعتماداً على التحليل الأفقي من خلال مقارنة القوائم المالية عبر فترات زمنية أو بالاعتماد على التحليل العمودي من خلال مقارنة عناصر القوائم المالية ذاتها، كما يمكن من التحليل بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة في القطاع نفسه، وهذا بالاعتماد على مؤشرات التوازن والنسب المالية ذات الدلالة.

ومن بين النقاط التي يساعد التقييم المالي على تحليلها لتحديد الموقف التنافسي والتي تساعد على تحقيق ميزة تنافسية نجد¹:

- الحكم على أداء كفاءة الإدارة.
- بيان قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- تقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطبقة.
- الحكم على جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- بيان وضع ومستوى المؤسسة في القطاع الذي تنتمي له.
- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقييم.
- الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدمة.
- يعتبر وسيلة الإدارة في تقييم الوضع المالي للمؤسسة بشكل عام و الموقف النقدي منه بشكل خاص.
- يتضمن تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية و تقييمه للفرص و التهديدات الخارجية.
- يساعد في تقييم الأداء من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار و قرارات التمويل.
- يتضمن مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات و المعلومات المخططة و تحديد الانحرافات وتحليلها ومعرفة أسبابها.
- توضيح التنسيق بين مختلف أوجه النشاط للمؤسسة سواء ما تعلق بالإنتاج أو غيرها.
- التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المشروع المتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد، وذلك ضماناً لتحقيق الوفورات الاقتصادية ولتلافي الضياع الاقتصادي والإسراف المالي.
- يمكن إدارة المؤسسة من رسم أهدافها التشغيلية والتكتيكية والإستراتيجية وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط والإستراتيجيات اللازمة لمزاولة النشاط.

¹ منير شاكر محمد ، وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2005 ، ص: 22.

- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواءً على مستوى المؤسسة نفسها أو على المستوى الخارجي.
- يوفر مؤشرات كمية و نوعية تساعد المخطط المالي على رسم الأهداف المالية و الاقتصادية و الاجتماعية على مستوى المؤسسة و على المستوى القومي و بالتالي إعداد الموازنات التخطيطية و الخطط السنوية اللازمة.
- يمكن من خلال نتائجه، التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة إلى الفشل و ما تقود إليه من إفلاس و تصفية.
- يمكن من تقييم الفرص الاستثمارية في سوق الأوراق المالية.
- يمكن تسعير الأسهم وتحديد إمكانية دخول البورصة.

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل همزة وصل بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، الذي حاولنا من خلاله إبراز دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية من خلال تطرقنا للعناصر والمفاهيم التي تربط المعلومات المحاسبية بالميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة.

ففي البداية حاولنا إبراز العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي واقتصاد المعرفة من خلال بيان دور اقتصاد المعرفة في تشغيل وتطوير نظام المعلومات المحاسبي من خلال الكادر البشري الذي يعكس عنصر المعرفة، البحث والتطوير والتعليم المستمر.

ومن ثم تم دراسة العلاقة بين الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة والمعلومات المحاسبية، والتي أبرزنا فيها مفهوم المعلومات المحاسبية في ظل معايير المعرفة المحاسبية (المعايير المحاسبية الدولية)، وكيفية الحكم على مدى جودة المعلومات المحاسبية .

وبعدها تطرقنا إلى اتجاهات دمج نظام المعلومات المحاسبي بالميزة التنافسية، من خلال النظامين الأساسيين اللذان يشكلان هذا النظام ألا وهما نظام المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الإدارية وفي هذه النقطة حاولنا التطرق إلى مجموعة من الدراسات التي تمت في هذا الشأن من خلال القيام بدراسة وتلخيص بعض الكتابات واستخلاص منها العلاقة بين المعلومات المحاسبية والإستراتيجية التنافسية مثل ما بينه الجدول (4-4) السابق ذكره.

وفي الأخير حاولنا إبراز بعض أهم المداخل التي يساهم نظام المعلومات المحاسبي بها في تحقيق الميزة التنافسية وهي: مدخل الجودة، مدخل اليقظة، تخفيض تكاليف التشغيل و الإفصاح المحاسبي وتقييم الأداء المالي...

الفصل الخامس:

واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة الأعمال
الجزائرية ودوره في إكساب المؤسسات الاقتصادية ميزة تنافسية
دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

تمهيد

تتحقق قيمة البحث العلمي من خلال ربط المبادئ العلمية بالجوانب التطبيقية للمشكلة محل الدراسة، وتهدف الدراسة التطبيقية إلى إجراء استقصاء ميداني بهدف التعرف على آراء المحاسبين والعاملين على نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة الصناعية منها تجاه بناء وتطوير نظام معلومات محاسبي جديد ومدى مساهمته في تحقيق ميزة تنافسية في ظل البيئة الاقتصادية الحالية.

ومن أجل حصر الدراسة الميدانية وتماشياً مع المتغيرات التي شهدتها البيئة المحاسبية الجزائرية وما نتج عنها من تطوير للنظام المحاسبي والانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي المبني على المعايير المحاسبية الدولية، ارتأينا حصر هذه الدراسة في أحد النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي وهو نظام المحاسبة المالية من خلال النظام المحاسبي المالي، من أجل إبراز مدى إمكانية هذا النظام الجديد في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة.

I - فرضيات الدراسة الميدانية:

اختباراً لفرضية الجانب التطبيقي الواردة في إشكالية هذا البحث (يساهم النظام المحاسبي المالي في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في حالة توفر مجموعة من الشروط والأدوات التي تدعم تطبيق هذا النظام على المستوى الكلي والجزئي). ارتأينا تجزئة هذه الفرضية إلى مجموعة من الأفكار هي:

- مناخ الأعمال في الجزائر غير مهياً لتبني فكر المنافسة واقتصاد المعرفة.
- المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كانت مستعدة للانتقال إلى النظام المحاسبي المالي، كما أن القائمين على عمل هذا النظام تلقوا التأهيل الكافي الذي يمكنهم من التحكم الجيد فيه.
- المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تستعمل تطبيقات اقتصاد المعرفة في العمل المحاسبي بسبب ضعف البنى التحتية للاقتصاد الوطني وضعف الإمكانيات الداخلية وسوء التسيير.
- لا تمتلك جل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ثقافة التنافسية.
- يساهم النظام المحاسبي المالي من خلال جودة المعلومات، اليقظة، تقييم الأداء المالي، تدنية الوقت والتكلفة والإفصاح في تحقيق ميزة تنافسية.

II - حدود الدراسة الميدانية

1- الحدود الموضوعية: يقتصر الجانب الميداني على دراسة أحد النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي وهو نظام المحاسبة المالية الممثل في النظام المحاسبي المالي ومدى مساهمة هذا الأخير في الرفع من تنافسية المؤسسات

الاقتصادية الجزائرية في ظل المتغيرات الحالية، وتستند هذه الدراسة لأراء العاملين في مجال المحاسبة والمالية والتدقيق الداخلي والحائزين على مؤهل علمي شهادة الدراسات التطبيقية فما فوق.

2- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على القطاع الصناعي بولايتي الشلف وعين الدفلى.

3- الحدود الزمنية: يغطي البحث فترة زمنية تقريبا من 2003 إلى غاية 2012، أما الدراسة الميدانية فدامت حوالي 12 شهراً وذلك ابتداء من شهر ديسمبر 2011 إلى غاية نهاية ديسمبر 2012 وذلك بدءاً من إعداد وتحضير الاستبيان، مروراً بتوزيعه، ومن ثم جمع الاستبيانات ومعالجتها.

1- واقع النظام المحاسبي المالي وتنافسية الاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد المعرفة.

2- منهجية الدراسة الميدانية.

3- دراسة وتحليل نتائج الاستبيان.

1- واقع النظام المحاسبي المالي وتنافسية الاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد المعرفة

حاولت الجزائر في السنوات الأخيرة تبني نظام محاسبي جديد يتوافق والمتطلبات الدولية، كأحد الأساليب لتسهيل المعاملات الدولية وخاصة مهام المستثمر الأجنبي، الذي يقف اختلاف الطرق المحاسبية عائق أمامه ويجد في الكثير من الأحيان صعوبة في التأقلم والتعامل مع نظام المحاسبية لبلد ما خاصة إذا كان هذا النظام أقل تطوراً مثل ما هو الحال بالنسبة للجزائر، فالمخطط الوطني المحاسبي به نقائص كثيرة بالمقارنة مع الدول المتطورة ويشوبه الكثير من الصعوبات والغموض، لذا سعت الجزائر جاهدا لتطوير نظامها المحاسبي ليتواءم ومتطلبات العولمة المالية والمحاسبية.

1-1- مفهوم، مجال وأهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي

بدأ من 01 جانفي 2010 تم تطبيق نظام محاسبي مالي جديد وتم إلغاء كل أحكام المخطط الوطني للمحاسبة الذي كان قيد التطبيق من طرف المؤسسات الاقتصادية والهيئات الحكومية، هذا النظام الذي ينتظر منه الكثير سواء على مستوى المؤسسات الاقتصادية أو على مستوى الاقتصاد الكلي من حيث قدرته على ترقية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية والاقتصاد الوطني ككل في حال ما تم توفر الشروط والميكانيزمات المناسبة لتشغيل هذا النظام.

أولاً - خيارات إصلاح المخطط الوطني للمحاسبة وتبني النظام المحاسبي المالي

توقفت أعمال لجنة المخطط المحاسبي الوطني في سنة 2001 ووضعت مهمة الإصلاح المحاسبي في الجزائر محل مناقصة دولية اختيار على إثرها مجموعة الخبراء الفرنسيين للقيام بمهمة إصلاح المخطط المحاسبي الوطني، وقد موّلت هذه العملية بجهة من البنك الدولي.

وقد باشرت المجموعة عملها في شهر أفريل من سنة 2001 على أن تنهي أشغالها بعد 12 شهرا حسب مدة الأشغال المحددة، لكن هاته المدة لم تحترم إذ لم تنته الأشغال في وقتها المحدد، وقد تم إعداد برنامج عمل للمجموعة على أربعة مراحل كما يلي¹:

المرحلة الأولى: تشخيص لحالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية.

المرحلة الثانية: إعداد مشروع نظام محاسبي جديد.

المرحلة الثالثة: إجراء تكوين للمختصين على النظام المحاسبي الجديد وعلى المعايير المحاسبية الدولية.

المرحلة الرابعة: المساعدة على تحسين تنظيم وعمل المجلس الوطني للمحاسبة.

وبالنسبة إلى تقرير المجموعة عن المرحلة الأولى والمتمثلة في تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني فلقد تضمن أساسا²:

- نقائص المخطط المحاسبي الوطني.

- أوجه الاختلاف مقارنة مع المعايير المحاسبية الدولية.

- مجموعة من التوصيات.

كما تم وضع ثلاثة خيارات ممكنة لتطوير المخطط المحاسبي الوطني وهي:

1- الخيار الأول: الإبقاء على التركيبة الحالية -آنذاك- المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء بعض الإصلاحات التقنية حتى يتماشى مع تغيرات المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر.

اتخذ هذا القرار حسب المرسوم الوزاري رقم 42 الصادر في شهر أكتوبر 1999 والمتمثل في تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاط المؤسسات القابضة والحسابات الموحدة للمجمع، وكانت النتيجة ظهور تسميات ومصطلحات جديدة لا تتماشى والإطار المحاسبي المعمول به³.

أما بالنسبة للمهنيين والخبراء المحاسبين خاصة، فقد وجدوا صعوبة في التكيف مع هذا الإطار المفاهيمي المحاسبي المختلف والغريب عن المخطط المحاسبي الوطني.

¹ مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 172.

² المرجع السابق، ص: 173.

³ المرسوم الوزاري رقم 42 الصادر في شهر أكتوبر 1999 .

2- الخيار الثاني: يتمثل في المحافظة على المخطط القائم بينيته وهيكله، واعتماد بعض المعالجات والحلول التقنية التي أدخلتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية.

حيث يسمح هذا الخيار بقابلية فهم الحسابات التي تعرضها المؤسسات من طرف المستثمرين الأجانب كما يسمح بتحسين المعلومات المحاسبية المفصح عنها، إلا أنه مع مرور الوقت سيتكون نظامان محاسبيان مختلفان يشكلان نظاماً مختلطاً ومعقداً، وبالتالي يمكن له أن يكون مصدراً للتناقض والاختلاف¹.

3- الخيار الثالث: يتمثل في إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني بشكل حديث استناداً للتطبيقات والمفاهيم والقواعد والحلول التي أرستها لجنة المعايير المحاسبة الدولية .

أما بالنسبة للتقرير المتعلق بالمرحلة الثانية فلقد تضمن مشروعاً لنظام محاسبي جديد، وقد تضمن هذا المشروع ما يلي² :

- التعريف بالإطار التصوري.

- التعريف بقواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والإرادات.

- مدونة الحسابات.

- قواعد سير الحسابات.

- نماذج القوائم المالية والمصطلحات التفسيرية.

وبغرض تقييم التقرير، تم تشكيل فوج عمل يضم خبراء من المجلس الوطني للمحاسبة، الذين تباينت آراؤهم حول مجموعة من النقاط إلى فريقين، خاصة فيما يتعلق بالإطار المحاسبي المقترح الذي يعتبر نسخة عن الإطار الفرنسي. حيث³:

أ- اعتبر الفريق الأول أنه في ظل غياب معيار دولي يحدد مدونة الحسابات فإنه من الأفضل الاحتفاظ بالمدونة التي يتضمنها المخطط المحاسبي الوطني، ويضاف إليها فقط بعض التعديلات الضرورية وذلك تجنباً لأي تأثير سلبي على الممارسة المحاسبية الحالية والتعليم المحاسبي.

ب- أما الفريق الثاني، فقد طلب تأكيد واعتماد المدونة المقترحة من قبل الخبراء الفرنسيين والتي تعكس بشكل جيد الخيار الثالث، وتقترب من المدونة الفرنسية التي تلقى تبنياً واسعاً في العديد من الدول الأوروبية والإفريقية والمغاربية.

وتم تحويل ملاحظات أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة إلى الخبراء الفرنسيين، ليتم أخذها بعين الاعتبار، بناءً على توصيات الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 27 ماي 2002 ، والتي أكدت موافقتها على إجمالي نتائج التقييم

¹ شنوف شعيب، الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص:15.

² مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي " تجربة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص:173.

³ المرجع السابق، ص:174.

حول مشروع النظام المحاسبي الجديد باستثناء ما تعلق بالإطار المحاسبي الجديد الذي تقرر تبنيه، على أن يتم إثراؤه وتعزيزه. وعلى هذا الأساس تقدمت مجموعة الخبراء الفرنسيين بمشروع ثان لنظام محاسبي مرفوقا بالإجابات عن الأسئلة التي طرحت بمناسبة المشروع الأول.

كما كلف فوج العمل السابق بإعداد مقارنة بين المشروعين للتأكد من مدى أخذ الخبراء الفرنسيين فعليا بملاحظات المجلس الوطني للمحاسبة، ومن ثم إعداد حوصلة يتم تبليغها للخبراء الفرنسيين من أجل أخذها بعين الاعتبار ليتسنى لهم تقديم النسخة النهائية لمشروع النظام المحاسبي¹.

ثانياً - مدى جاهزية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتطبيق النظام المحاسبي المالي

في هذا الصدد أكد وزير المالية الجزائري جاهزية كافة الكيانات المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي الذي دخل حيز التنفيذ في الأول من جانفي 2010 كما أكد أن النظام الجديد من شأنه تشجيع سوق البورصة، كما أنه سيضمن شفافية أكبر وعرضاً أوضح للوضعيات المالية، مما سيعطي دفعة تنافسية للاقتصاد الوطني في ظل المتغيرات الدولية الحالية.

وعلى عكس ما صرح به رئيس المصنف الوطني للخبراء المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات، بعدم جاهزية التطبيق، فقد أكد وزير المالية على جاهزية كافة الكيانات المعنية بتطبيق النظام فعليا، وأوضح في هذا الشأن أن المجلس الوطني للمحاسبة الذي يضم كافة القطاعات المعنية قد صادق على كل الأشغال الخاصة بإصلاح نظام المحاسبة في جويلية 2004، وعمل منذ ذلك الوقت على تنظيم سلسلة من المنتقيات لفائدة كل المعنيين، كما أن وزارات التعليم العالي والتربية الوطنية والتكوين المهني تكون أساتذتها وهي في طور استكمال برامج التكوين الجديدة الموجهة للطلبة. وواصل الوزير تأكيداته على الاستعداد التام لتطبيق النظام، قائلا إن اللجنة المكلفة بمتابعة النظام قامت بتقديم نتائج مشجعة، فضلا عن النتائج الإيجابية التي قدمها سيرا للآراء أجراه الديوان الوطني للإحصائيات، مشيرا إلى أن 77% من المؤسسات سبق لها وأن كونت عمالها وهم على استعداد تام للتغيير، كما اتضح أن 39% من المؤسسات تؤكد أنها اطلعت على مختلف النصوص التطبيقية للنظام المحاسبي المالي².

وفيما يتعلق بأسباب تبني هذا النظام الجديد، فأكد أن التعديل أصبح ضروري في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الحاصلة، فهو سيضمن شفافية أكبر وعرضاً أوضح للوضعيات المالية، ويحسن الوضعية التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، خاصة وأن المخطط الوطني المحاسبي السابق تميز بنقص التقنين في بعض العمليات كعمليات القروض الإيجارية ومحاسبة العقود بعيدة المدى ومحاسبة عقود الامتيازات الخاصة بالخدمة العمومية ومحاسبة أنظمة الشراكة والعمليات التي تتم لحساب الغير وإعادة معالجة المساعدات العمومية...

¹ مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي " تجربة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: 174.

² جريدة الحوار: الصادرة في 12-01-2010، تطبيق النظام المحاسبي الجديد سيشرح على إنشاء سوق البورصة، رابط إلكتروني:

<http://www.djazair.com/elhiwar/23794> Consulté le 05/07/2012

ثالثاً - مفاهيم النظام المحاسبي المالي

لقد جاء القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في الجريدة الرسمية العدد 74 ليحدد لنا مفهوم المحاسبة المالية وإطارها التصوري والذي ينص في مواده (3، 6، 7، 8، 9) على أن :

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية¹."

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولاسيما²: (محاسبة التعهد - استمرارية الاستغلال - قابلية الفهم - الدلالة - المصدقية - قابلية المقارنة - التكلفة التاريخية - أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني).

ويشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار محاسبي. ** يعرف الإطار التصوري³: مجال التطبيق، المبادئ والاتفاقيات المحاسبية، الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء، يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم. ** و تحدد المعايير المحاسبية⁴: (قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء - محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها - تحديد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم).

وتسجل العمليات الناتجة عن نشاطات الكيان في حسابات تحدد مدونتها ومضمونها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم⁵.

وجاء المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008 لبيّن كيفية تطبيق أحكام المواد 5، 7، 8، 9، 22، 25، 30، 36، 40، من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، والتي عاجلت المواضيع التالية:

- المحاسبة المالية المبسطة للكيانات الصغيرة.
- المعايير المحاسبية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 74، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 3.

² المرجع السابق، المادة 6.

³ المرجع السابق، المادة 7.

⁴ المرجع السابق، المادة 8.

⁵ المرجع السابق، المادة 9.

- مدونة الحسابات و مضمونها و قواعد سيرها.
- الدفاتر المحاسبية الإجبارية.
- الضبط اليومي للإيرادات و النفقات الملزمة بمسكه الكيانات الصغيرة.
- الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة.
- مدة السنة المالية المحاسبية.
- الحسابات المدججة و الحسابات المركبة.
- تغير التقدير و الطرق المحاسبية.

كما صدر القرار في 26 يوليو 2008 الذي نشر في الجريدة الرسمية الصادر في 25 مارس 2009 العدد 19، يحدد قواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها¹. وبموجب المادة 42 تلغى ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ كل الأحكام المخالفة لاسيما الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أبريل 1975 و المتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

كما يهدف المرسوم التنفيذي رقم 09 - 110² إلى تحديد شروط و كيفية مسك المحاسبة المالية عن طريق أنظمة الإعلام الآلي، ويعتبر نظام الإعلام الآلي في مفهوم هذا المرسوم ربط بين موارد مادية و برامج إعلام آلي يمكن من خلاله:

- الحصول على معلومات في شكل تعاقدية أو تنظيمية.
- معالجة هذه المعلومات.
- بلورة المعطيات أو النتائج في أشكال مغايرة.

رابعاً- أسباب تبني النظام المالي المحاسبي^(*) SCF:

إصلاح النظام المحاسبي الجزائري جاء نتيجة للتغيرات التي حدثت على الساحة الاقتصادية للبلاد، كالتوجه نحو اقتصاد السوق و الشراكة الأوروبية و المفاوضات من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ...

1- الأسباب المالية³

أ- تحسين وضعية البنوك: سيسمح النظام المحاسبي المالي للبنوك بتحسين وضعياتها المالية وتقديمها وفقاً للقوانين المقبولة عموماً بما يسهل تكوين ملفات دخولها إلى البورصة وتسعير قيمها المالية، وبالتالي يشجع إنشاء سوق للبورصة.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009.

² المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ بتاريخ 7 أبريل 2009، المحدد لشروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، المادة: 01، 02، 03.

(*) SYSTEME COMPTABLE FINANCIER

³ فورين حاج قويدر، متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS16) ضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF)، مجلة دراسات إقليمية، العدد 26، جامعه الموصل-العراق، 2012، ص: 95-120.

ب - الشفافية: النظام المحاسبي المالي يضمن شفافية أكبر وعرضا أوضح للوضعيات المالية. ويحسن الوضعية التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

ج - تدارك النقص الذي كان موجود في المخطط الوطني للمحاسبة فيما يخص التقنين في بعض العمليات كعمليات القروض الإيجارية ومحاسبة العقود بعيدة المدى ومحاسبة عقود الامتيازات الخاصة بالخدمة العمومية ومحاسبة أنظمة الشراكة والعمليات التي تتم لحساب الغير وإعادة معالجة المساعدات العمومية...

د - الإصلاحات تأتي استجابة لحاجيات متعاملين جدد، مع المؤشرات الاقتصادية للشركات الجزائرية مع فتح مجال للاستثمار الأجنبي، و هم حاليا على رأس قائمة مستعملي القوائم المالية.

هـ - إيجاد أداة مكيّفة مع الواقع الجديد للمؤسسة الجزائرية للمحافظة على ارتباطاتها الجديدة وتلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومة المالية.

و - الحاجة إلى معلومات مالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية و على مستوى المتعامل معها .

ز - توحيد القوائم المالية ونوعيتها إذ يجب أن يتم إعدادها لتقديمها للمستثمرين و المقرضين ومختلف الأطراف المستخدمة لها، من أجل إعطاء الثقة في التعامل لهؤلاء المتعاملين.

ح - إعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بهدف إعداد تقارير مالية متجانسة.

2- أسباب محاسبية¹:

أ - المحاسبة تقنية تهتم بجمع المعلومات و تبويبها و تحليلها في شكل جداول شاملة، كالترجمة للأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة في شكل عددي و بصفة دورية، فيجب أن تكون هذه الأداة في مستوى هذه الترجمة.

ب - إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية، ورأس المال الأجنبي وتحرير الأسعار و إنشاء بورصة الجزائر.

ج - الحاجة إلى معلومات محاسبية تأخذ بعين الاعتبار عدة معطيات:

- طرق التقييم المحاسبي، التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية.
- توفير المعلومات غير المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج و علاقات المؤسسة وتحديد نتائج المؤسسة وتوزيع الأرباح.

- توفير المعلومات التقديرية لإعطاء بعد مستقبلي لنشاط المؤسسة.

د - إيجاد إطار محاسبي يتميز بمجموعة من الأدوات المهيكلة في شكل مبادئ أساسية مرتبطة مع بعضها البعض، حتى يسمح بالتوحيد و التنسيق المحاسبي.

¹ قورين حاج قويدر، متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS16) ضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF)، مرجع سبق ذكره، ص: 98-99.

خامساً - مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

- حسب ما تنص المادة (2) من القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي، تطبق أحكامه على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها¹.
- ويستثنى من تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية.
- و تلزم الكيانات الآتية بمسك المحاسبة المالية²:
- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
 - التعاونيات.
 - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية ، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
 - وكل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
 - كما يمكن كذلك للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

سادساً - أحكام النظام المحاسبي المالي³

- حددت أحكام النظام المحاسبة المالية في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي قواعد تقييم ومحاسبة الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات ومحتوى الكشوف المالية وطريقة عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
- ويقرر النظام المحاسبي المالي حسب هذا القرار محاسبة الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات وكذا القواعد العامة للتقييم.
- وبخصوص القواعد الخاصة بالتقييم والمحاسبة فقد تطرق النص إلى التثبيتات العينية والمعنوية والمخزونات والمنتجات قيد التنفيذ والإعانات والقروض بالإضافة إلى تقييم الأعباء والمنتجات المالية.
- وفيما يخص الكيفيات الخاصة بالتقييم والمحاسبة فقد أشار النص إلى عمليات منجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير وشركات المساهمة وامتيازات المرفق العمومي.
- كما حددت في هذا النص العقود طويلة الأجل والضرائب المؤجلة وعقود الإيجار والتمويل والامتيازات الممنوحة للمستخدمين بالإضافة إلى العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية. و بالإضافة إلى الكشوف المالية، فقد

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 74، مرجع سبق ذكره، المادة 2.

² المرجع السابق، المواد 4 و 5.

³ جريدة المساء العدد رقم 3682 الصادر في تاريخ 06/أبريل/2009 رابط الكتروني:

تطرق النظام المحاسبي المالي إلى الحصيلة وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة و غير المباشرة) بالإضافة إلى جدول تغيير الأموال الخاصة.

ويجمع النظام المحاسبي المالي من جهة أخرى مدونة الحسابات وسيورها والمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

وفي هذا الإطار يحدد قرار وزاري ثان صدر في نفس العدد من الجريدة الرسمية أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

ويوضح النص أن المحاسبة المالية المبسطة تطبق على الكيانات التجارية الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها 10 ملايين دينار جزائري وعدد المستخدمين 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل وهذا خلال سنتين متتاليتين.

و بالنسبة للنشاط الإنتاجي و الحرثي فإن رقم الأعمال محدد ب 6 ملايين دينار وعدد المستخدمين ب 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل، أما بالنسبة لنشاطات الخدمات فإن رقم أعمالها محدد ب 3 ملايين دينار وعدد المستخدمين 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

وقد استلهم النظام الجديد الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2010 خلفاً للنظام الذي كان سارياً منذ سنة 1975 من المعايير الدولية للمحاسبة المالية.

سابعاً - الإطار التنظيمي للنظام المحاسبي المالي

لقد تم تحديد الإطار التنظيمي لنظام المحاسبة المالية من خلال المواد من 10 إلى 24 من مشروع قانون المحاسبة المالية¹.

- يجب أن تستوفي المحاسبة المالية التزامات الانتظام والمصدقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك البيانات والمعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها.
- تمسك مختلف دفاتر المحاسبة المالية بالعملة الوطنية².
- تحول كل العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط المتفق عليها.
- تخضع أصول وخصوم المؤسسات التي تمسها أحكام هذا القانون إلى جرد مادي مرة في السنة على أساس فحص مادي دقيق وإحصاء كل وثائق الإثبات.
- لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم، ولا بين عناصر من الأعباء وعناصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أساس قانوني أو تعاقدية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 74، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 10.

² المرجع السابق، المادة رقم 12.

- تعتمد كل الدفاتر المحاسبية الخاضعة لهذا النظام على المبدأ الدولي المسمى القيد المزدوج حيث يمس كل تسجيل حسابين على الأقل أحدهما مدين والآخر دائن مع احترام التسلسل الزمني للأحداث المالية والمحاسبية التي يحدثها هذا الكيان.
- كل تسجيل في الدفاتر يجب أن يحدد بدقة مصدر البيان أو المعلومة ومضمونها وتخصيصها ومرجع وثيقة الإثبات التي استند إليها في كتابة هذه المعلومات أو البيانات.
- كل كتابة محاسبية يجب أن تستند إلى وثيقة إثبات مؤرخة ومثبتة على ورق أو أي شيء يضمن المصدقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق.
- الكيانات الخاضعة لهذا القانون مجبرة على مسك مجموعة من الدفاتر القانونية وهي (دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد مع احتواء هذه الدفاتر على دفاتر فرعية مساعدة حسب احتياجات المؤسسة) مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمؤسسات الصغيرة.
- تحفظ مختلف الدفاتر ووثائق الإثبات لمدة عشر سنوات ابتداءً من تاريخ قفل كل سنة مالية.
- يتم ترقيم وتأشير الدفاتر المحاسبية (دفتر اليومية ودفتر الجرد) من قبل رئيس محكمة مقر المؤسسة.
- لا يجب ترك بياض أو تشطيب أو أي نوع من أنواع التغيير أو النقل إلى الهامش في الدفاتر المحاسبية إلا في إطار ما يسمح به قانون.
- تحدد كفاءات مسك والضبط اليومي لإيرادات ونفقات المؤسسات الصغيرة عن طريق التنظيم.
- تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق الإعلام الآلي، ويجب أن تلي طريقة الإعلام الآلي مقتضيات الحفظ والسلامة والأمن والمصدقية و الشروط القانونية¹.

1-2- مدى جاهزية مناخ الأعمال في الجزائر لتبني فكر المنافسة والتنافسية

يعتمد نجاح أي نظام محاسبي جديد على توفر بيئة الأعمال المناسبة التي تسمح له بأداء الدور المنوط به، وتشير كل التقارير والتصريحات الصادرة عن الهيئات الدولية والمسؤولين الكبار في الجزائر و العالم أن مناخ الأعمال الجزائري غير جاهز لتبني فكر أنظمة المعلومات و المنافسة في ظل الاقتصاد الحديث.

أولاً - واقع مناخ الأعمال في الجزائر

1 - تقارير المنظمات المالية الدولية 2011

تؤكد كل التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على أن مناخ الأعمال في الجزائر غير ملائم ولا يشجع على المنافسة والاستثمار.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 74، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 24.

وقد كشف تقرير البنك العالمي الذي يحمل عنوان " القيام بالأعمال 2011، إبراز الاختلاف لفائدة المتعاملين"، والذي ساهمت فيه المؤسسة المالية الدولية، عن تقييم سلمي لمناخ الأعمال والظروف المحيطة به، نظرا لتعدد الإجراءات وتعقيدها ومركزية وبيروقراطية الإدارة وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها. وبناء على ذلك تم تصنيف الجزائر في المرتبة 136 للسنة الثانية على التوالي من مجموع 168 بلد، وهي مرتبة متأخرة جداً .

وقد أشار معدو التقرير أن الجزائر كانت من بين أقل البلدان المسجلة لتحسن في مجال مناخ الأعمال خلال السنوات الخمسة الماضية، حيث تحصلت على مؤشر أقل من 0.1 ما بين تقرير 2006 وتقرير 2011 وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة¹.

في نفس السياق سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للأعمال بالنظر إلى عوامل عديدة حيث احتلت المرتبة 150 فيما يخص مؤشر الشروع في الأعمال و المرتبة 113 فيما يخص الحصول على رخص البناء ومن جانب آخر صنفت الجزائر في المرتبة 165 في تسوية الملكية، و المرتبة 138 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوأ البلدان في هذا المؤشر².

أما في مجال الضرائب والرسوم فجاءت الجزائر في المرتبة 168 والمترتبة 124 في مجال التجارة الخارجية و127 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 51 ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة.

وقد صنف البنك العالمي في بداية سنة 2012 الجزائر في المرتبة 130 من مجموع 155 بلد في مجال الفعالية التجارية والاقتصادية وتوفير الوسائل اللوجستية والتنظيمية خاصة في المجال التجاري³.

2- تقرير ميداف انترناسيونال:

بعد الجلسة المغلقة التي عقدت في 13 ديسمبر 2011 بالجزائر العاصمة، أبلغ وفد "ميداف انترناسيونال" المكون من 60 شركة فرنسية الذي يزور الجزائر بقيادة جون ماري دوجير، رئيس "مجلس رؤساء المؤسسات فرنسا-الجزائر بالميداف ونائب المدير العام مجمع غاز فرنسا"، أبلغوا، كل من وزير المالية ووزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ووزير التجارة، ومحافظ بنك الجزائر، أن مناخ الأعمال بالجزائر سيء للغاية، وأن الشركات الفرنسية التي تمكنت من إقامة مشاريع استثمارية خلال العشرة الماضية بالجزائر أصبحت تعاني معاناة شديدة في القيام ببعض العمليات الروتينية القانونية ومنها تحويل أرباحها إلى الخارج بسبب العراقيل البيروقراطية المتشددة من طرف بنك الجزائر⁴.

¹ تقرير البنك العالمي 2011، الذي يحمل عنوان " القيام بالأعمال وإبراز الاختلاف لفائدة المتعاملين.

² <http://ar.algerie360.com/7052/> Consulté le 22/11/2011

³ تقرير البنك العالمي 2012، في مجال الفعالية التجارية والاقتصادية وتوفير الوسائل اللوجستية والتنظيمية.

⁴ <http://www.laghoutinfo.net/news/spip.php?breve1014> Consulté le 24/11/2012

3 - تصريح (لورا بايزا) سفيرة مفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر:

انتقدت سفيرة مفوضية الإتحاد الأوروبي بالجزائر لورا بايزا مناخ الأعمال في الجزائر بسبب إجراءات الحماية التي اتخذتها الحكومة منذ عام 2009 والتي اعتبرتها غير محفزة للنشاط الاقتصادي الأجنبي. وقالت إن هذه التدابير لم تؤخر مشاريع الاستثمار الأجنبية فحسب في الجزائر، بل أثرت على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية¹. ودعت إلى ضرورة توفير "مناخ ملائم" وفقا لما ينص عليه اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ عام 2005.

4 - تقرير منتدى دافوس²:

التقرير الدولي الصادر تحت عنوان " تقرير المنافسة الشاملة " والذي صاغه مجموعة معروفة من الخبراء، صنف الجزائر في المرتبة 74 عالميا حسب كافة المؤشرات من مجموع 102 دولة سنة 2010، مما يوحي بأن المناخ الخاص باستقطاب الأعمال غير متوفر، وقد أدرجت الجزائر لأول مرة في الترتيب العالمي في عام 2003 ويسجل التقرير نقطة إيجابية واحدة هي المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي، حيث صنفت الجزائر في مراتب متقدمة (الرتبة 52 من 102 دولة) وباستثناء هذه المرتبة الإيجابية فإن الجزائر غالبا ما صنفت في مراتب دنيا.

وتأتي أهمية هذا التقرير كونه صادر عن منظمة تجمع أكثر من 1000 شركة من أكبر المجموعات والشركات الدولية في جميع التخصصات الصناعية والتجارية والشركات المتعددة الجنسيات، إضافة إلى أهم وأكبر صانعي القرار السياسي و الاقتصادي وهو ما يدعم مصداقيتها، وللمقارنة فقد صنفت تونس في الرتبة 38 عالميا و 42 لجنوب أفريقيا و 58 لمصر و 61 للمغرب في سنة 2010.

وحدد التقرير الدولي أهم العراقيل والعقبات التي تواجه تدفق رأس المال العالمي في شكل استثمار مباشر أو شراكة، فقد حدد رجال الأعمال الوصول إلى التمويل ومشكلة البنوك على قائمة العراقيل بنسبة 23%، ثم تأتي الإدارة والبيروقراطية بنسبة 14% . واعتبر 10% من رجال الأعمال المستجوبين وأرباب العمل ومسؤولي الشركات الوضع السياسي والتقلبات المصاحبة له تشكل عائقا أمام بروز الأعمال في الجزائر.

أما العراقيل الأخرى التي تم تحديدها من مجموع 14 عاملا، فنجد القوانين والتشريعات المقيدة للعمل والبنية التحتية 7% والسياسة الضريبية وتفشي الرشوة بنسبة 8% .

5 - تصريح الوزير الأول السابق أحمد أويحيى:

في افتتاح أعمال القمة الاقتصادية والاجتماعية بين الحكومة وأرباب العمل واتحاد العمال في الجزائر التي عقدت يومي السبت والأحد 28/29 ماي 2011 اعترف رئيس الحكومة أن مناخ الأعمال في الجزائر لا يشجع

¹ جريدة التحرير العدد 41368 الصادرة في 2011/10/29 .

² تقرير منتدى دافوس 2010، تحت عنوان " تقرير المنافسة الشاملة"

على الاستثمار، رغم الجهود التي تبذلها الحكومة، بدليل أن الجزائر صنفت في المرتبة 136 على 168 دولة في ما يخص مناخ الأعمال "مضيفاً أن" هذا التصنيف أعده البنك الدولي بناء على دراسة بطلب من بنك الجزائر¹. وما زالت الدولة هي المستثمر الأول في الجزائر باستثمارات خارج المحروقات بقيمة 1000 مليار دينار (حوالي 14 مليار دولار) منذ يناير 2010.

ثانياً - تنافسية الاقتصاد الجزائري

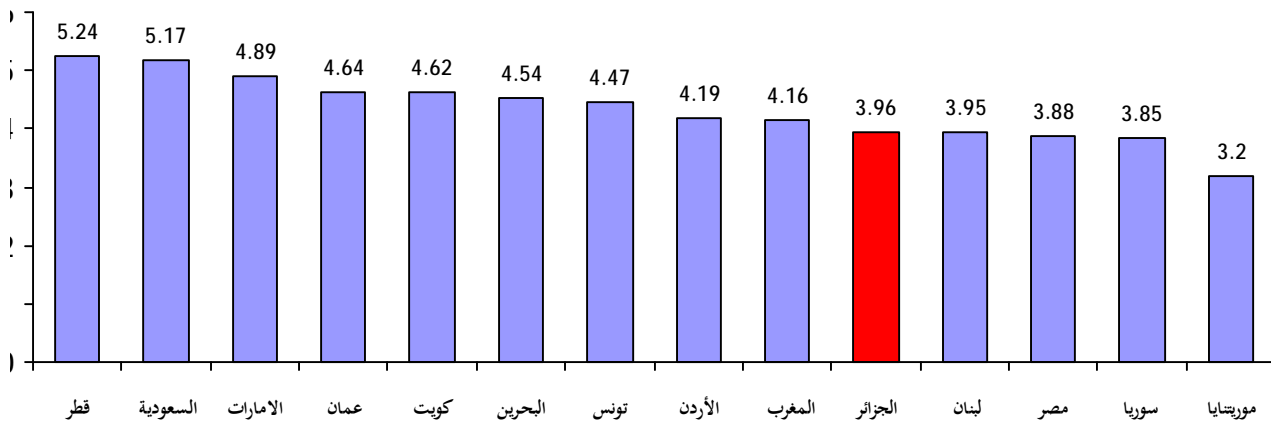
حلت الجزائر في المركز 86 عالمياً بـ 3.96 نقطة في ترتيب القدرات التنافسية العالمية 2010-2011 الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي حسب مؤشر التنافسية الشامل، وهي المرتبة الرابعة قبل الأخيرة في الوطن العربي بعد المغرب التي حلت في المرتبة 75 عالمياً بـ 4.16 نقطة والأردن في المرتبة 71 بـ 4.19 نقطة، هذا يعني المرتبة الأخيرة في المغرب العربي بعد المملكة المغربية الشقيقة، وشمل الترتيب اقتصاديات 142 بلداً، في حين كانت الجزائر في ترتيب للقدرة التنافسية لسنة 2009-2010 في المركز 87 مما يعني أن الجزائر حققت تقدم بمرتبة واحدة فقط².

الجدول رقم (5-1): ترتيب الجزائر من بين 14 دولة عربية حسب مؤشر التنافسية العالمي لعامي 2010-2011.

قطر	السعودية	الإمارات	عمان	البحرين	البحرين	تونس	الأردن	البحرين	قطر	لبنان	الإمارات	السعودية	قطر
14	17	27	32	34	37	40	71	73	87	89	94	98	135
17	21	25	34	35	37	32	65	75	86	92	81	97	135

المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2011/2012.

الشكل رقم (5-1): معدل تنافسية الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مع الدول العربية



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على تقرير التنافسية العالمي 2011/2012.

¹ <http://www.alarabiya.net/articles/2012/01/02/185999.html> Consulté le 22/11/2012

² المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي 2011/2012.

وأشار التقرير إلى أن العناصر الأساسية لقياس المؤشر ضعيفة في العديد من القطاعات، خاصة في مجال المناخ التجاري وضعف البنى التحتية والوضعية المتردية لقطاع النقل، إلى جانب ذلك، لا تزال القطاعات الرئيسية التي يعتمد عليها التقرير، سواء المتعلقة بالمعطيات القاعدية أو الصادرة عن المعاهد المختصة والهيئات الدولية، تعاني متاعب حقيقية تجعل من الجزائر أقل تنافسية حتى على الصعيد العربي أين حلت تقريبا في آخر الترتيب، كما حصلت الجزائر على تصنيف سيء في مجال الإدارة الاقتصادية العامة وكفاءة الهيئات العامة بالإضافة إلى ضعف دوائر القطاع الخاص، كما أنها لا تولي العناية الكافية للبحث والثقافة الإبداعية، بالإضافة إلى عدم استقرار البيئة الاقتصادية و ضعف مجالات الإبداع التكنولوجي.

ويرى كبار الاقتصاديين أن زيادة القدرات التنافسية تتطلب مواصلة تحسين فعاليات قطاع البنوك وتعزيز بناء المنشآت الأساسية وتطوير شبكات النقل والاتصالات، وتحسين مجالات الطب والصحة والتربية والتعليم، والإبداع وحماية الملكية الفكرية، كما تعاني الجزائر أيضا من عدم كفاية نظام التشغيل وفوضى سوق العمل.

بالمقابل اعتبر التقرير الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي الذي يضم أكبر الأخصائيين الاقتصاديين الدوليين وأهم صانعي القرار الاقتصادي العالمي، الجزائر ضمن الاقتصاديات الأقل تنافسية، واعتمد التقرير على عدد من المؤشرات مثل وضعية المؤسسات والهيئات والمنشآت القاعدية والمؤشرات الاقتصادية الكلية فضلا عن وضعية القطاعات الصحية والتعليم، فعالية السوق، القدرات التكنولوجية، القدرة على تفعيل الأعمال والابتكار، مدى استقلالية القضاء وفعاليته في اتخاذ القرارات، حماية واحترام الملكية ومدى احترام الحكومات للأخلاق ومدى انتشار الرشوة، و أغلب المؤشرات ظلت سلبية خاصة في مجال الرشوة واستقلالية القضاء...

1-3- واقع تطبيق اقتصاد المعرفة في الجزائر

أنه لمن الصعب جدا دراسة موضوع اقتصاد المعرفة في الجزائر، نظرا لغياب معاملة بشكل شبه كلي وندرة الإحصائيات الرسمية التي تمكننا من وضع إطار لدراسة هذا الموضوع، ولكن سنحاول تحديد واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال دراسة بعض المؤشرات التي رأينا أنها قد تعكس جزء من واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر وهي:

- الإنترنت
- التجارة الالكترونية.
- مجتمع المعلومات.
- الابتكار والبحث والتطوير.
- رأس المال البشري.

أولاً - الانترنت

دخلت خدمة الإنترنت أول مرة في الجزائر عام 1993 عن طريق مركز البحث للمعلومات العلمية والتقنية، وهو مركز للأبحاث تابع للدولة الجزائرية، في عام 1998 صدر المرسوم الوزاري رقم 265 لعام 1998 الذي بموجبه أُنهي احتكار خدمة الإنترنت من الدولة وسمح للشركات الخاصة بتقديم هذه الخدمة، بيد أن هذا المرسوم اشترط على الذين يريدون هذه الخدمة لأغراض تجارية أن يكونوا جزائري الجنسية، ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات. وفي عام 1998 ظهرت أولى شركات التزويد الخاصة وارتفعت أعداد الشركات التي تزود الزبائن إلى 18 شركة بحلول شهر مارس عام 2000 ورغم تحرير قطاع الاتصالات في الجزائر إلا أن الوضع الحالي بالنسبة لشبكة الإنترنت ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار، وتشير الإحصائيات أن مجموع مستخدمي الإنترنت في الجزائر بلغ 1.9 مليون شخص حتى نهاية عام 2005. ومن أبرز شركات التزويد بالانترنت شركة أيباد *Eepad (y)* لكن في ماي 2008 بقرار من وزارة البريد وتكنولوجيا الاتصال والإعلام خفض سعر الاشتراك إلى النصف لدى أكبر شركات التزويد بالانترنت التابعة للدولة الجزائرية وهي اتصالات الجزائر حيث عرف عدد المشتركين ارتفاعا ملحوظا¹.

وبخصوص عدد المشتركين في الانترنت، في مختلف الشبكات بلغ حوالي 4.700.000 مع نهاية شهر فيفري 2010، نسبة ولوج تقدر بـ 12.50%²، في حين بلغ عدد المشتركين حوالي 5.055.000 إلى غاية نهاية 2011. و يشير آخر تقرير صادر عن مكتب "نات أنديكس" الأمريكي في 2012، إلى أن الجزائر احتلت المرتبة 176 في مجال سرعة الانترنت، وراء بلدان تبدا في الواقع أكثر فقرا منا، وهذا بناء على متابعة يومية لكل شبكات

¹ الإنترنت في الجزائر، رابط الكتروني: <http://ar.wikipedia.org> -le 21/11/2012:

² حسين شنيبي، واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من الجزائر، مصر والإمارات خلال الفترة: 2000-2010 دراسة مقارنة، مجلة الباحث العدد 10، 2012، ص: 75-83.

الانترنت عبر العالم، وقد تمت متابعة السوق الجزائرية بين 4 جويلية و5 أوت 2012، حيث أن سرعة الانترنت في الجزائر لم تتجاوز 0,69 ميغابيت في الثانية¹.

وما يلاحظ منذ بداية استعمال الانترنت في الجزائر و حتى هذه السنة أن مواقع التواصل الاجتماعي والمحادثة هي المواقع الأكثر زيارة في الجزائر من قبل حوالي 75% من الشباب و نذكر منها : (youtube - twitter - facebook - msn - skype...الخ)

أما الطلبة و الإطارات فيقصدون الانترنت من أجل الاطلاع على بريدهم الالكتروني و البحث عن معطيات : اقتصادية ، ثقافية ، مالية، سياسية ، رياضية و اجتماعية. وكل هذه الفئة تشكل أقلية بالنسبة لهواة التواصل الاجتماعي والمحادثة. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة أيضا من الطلبة الجزائريين يقصدون مواقع الجامعات الأجنبية وخاصة الفرنسية منها للاستفادة من مذكرات نهاية الدراسة .

ثانياً - التجارة الالكترونية في الجزائر

لا تختلف التجارة الالكترونية في الجزائر عنها في العالم من حيث مقوماتها وخصائصها، وإنما تختلف عنها من حيث درجة الانتشار و مستوى التطور.

و قد بادرت بعض المؤسسات بتطوير شبكات الكترونية للدفع و السداد، و لكن عدم القدرة على التحكم فيها و تسييرها، جعل بعضها تتوقف عن تقديم خدماتها، بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول و أنظمة مستوردة، غير متوافقة و خصائص السوق الجزائرية لكن وجود الطلب المتزايد على هذه الخدمات مثل الدفع و التسديد ببطاقات المعاملات المالية، شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقدمها مثل: بطاقات الدفع المقدم لخدمات الهاتف و بطاقة السحب من الصرافات الآلية لمؤسسة البريد والمواصلات، و البطاقات البنكية للسحب ولكن هذه البطاقات المالية غير كافية للتعامل على المستوى الدولي لكنها فاتحة للانطلاق في التجارة الالكترونية في بلادنا².

أما من حيث علاقة المؤسسات الاقتصادية بشبكة الانترنت، فيوجد عدد محتشم منها على الشبكة، حيث بلغ عددها حوالي 6.000 مؤسسة سنة 2000 ليصل إلى حوالي 10.000 مؤسسة سنة 2001 ليلعب مع بداية 2004 حوالي 18.000 مؤسسة وإلى غاية 2010/2011 ووصل عدد المؤسسات الجزائرية على شبكة الانترنت حوالي 30.000 وهو ما يعادل 2.5 بالمئة من عدد المؤسسات الجزائرية المسجلة في المركز الوطني للسجل التجاري و يوجد أغلبها في دليل المؤسسات الجزائرية على الانترنت، حيث يتولى هذا الدليل التعريف بها، و المساعدة في الوصول إليها.

¹ تقرير مكتب "نات أندكس" الأمريكي في 2012.

² ميغابوب منصف، الاقتصاد الجديد والتجارة الالكترونية - مع تحليل أثار الثورة الرقمية على العالم النامي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير. جامعة باجي مختار عنابة، 2004، ص: 80 وما بعدها.

و بالإضافة إلى ضعف نسبة المؤسسات الجزائرية المرتبطة بشبكة الانترنت فإن أغلبها لا يتجاوز استعمال المستوى الثاني في تطبيق التجارة الالكترونية أي أنها تمتلك صفحات معلومات فقط على الشبكة، في حين أن القليل منها فقط يمتلك مواقع كاملة، و هذا بسبب ارتفاع تكلفة خدمة الموقع التي تقدر سنويا بحوالي 60 مليون سنتيم كما أن المعاملات الالكترونية الجزائرية لا تبلغ نهايتها بإيجاز جميع مراحل الصفقة، بسبب وجود ثغرات قانونية كالاعتراف بالوثائق الالكترونية، و التوقيع الالكتروني، و عوائق تقنية أهمها غياب وسائل الدفع الالكتروني. وبالتالي فإن التجارة الالكترونية لم تنطلق فعلا في الجزائر، وبهذا تبقى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعيدة كل البعد عن التطورات العالمية في هذا المجال.

كما أنه لا يمكن الحديث عن تجارة الكترونية فعلية دون وجود قطاع بنكي عصري و متطور، الأمر الذي يفرض على النظام المصرفي الجزائري ديناميكية أكبر في تقديم الخدمات خاصة خدمة التسويق الالكتروني، الذي يسمح بإقامة علاقات جوارية، و الوصول بسهولة إلى زبائن جدد، حيث تعاني المنظومة البنكية الجزائرية من تراكم مشاكل عديدة تقف حائلا أمام تطورها و عائقا في وجه هذا الاستثمار، لعل أهمها صعوبة الحصول على التمويل وضعف المعلومة الاقتصادية، إضافة لسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، و مشكلة الحصول على العقار الصناعي، غياب اليد العاملة المؤهلة، و الحواجز الإدارية، و تأخر البنية التحتية عن مواكبة التحولات الراهنة... الخ.

و لا يمكن في الجزائر مثلا إنشاء موقع الكتروني و تسويق المعلومات مقابل عوائد مالية كون خدمة الدفع الالكترونية غير متوفرة، و كل ما هو موجود أن الزبون يدفع حقوق الخدمات عن طريق البنك، و هي طريقة معقدة و تستهلك الكثير من الوقت.

و قد قامت أغلب البنوك الجزائرية بإنشاء مواقع الكترونية و لكن المطلوب حقيقة هو اللجوء إلى حلول عملية وسريعة مثل التسديد المباشر عبر الانترنت و البطاقات البنكية للدفع و السحب التي تبنتها عدة بنوك كبنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)^(*) و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP)^(*).

و قد قامت الجزائر بمشروع الشبكة المتخصصة للربط البنكي، و قد جاء هذا المشروع كثمرة اتفاق بين وزارة المالية ووزارة البريد و المواصلات، ليسمح بربط جميع البنوك ببعضها البعض، من أجل إنشاء وسائل دفع جديدة واستعمال النقود الالكترونية و جعل الاتصال بالبنوك يتم في زمن حقيقي .

كما تقدمت وزارة البريد و المواصلات الجزائرية على نفس المنوال من أجل التحسين بمناقصة وطنية دولية في

أوت 2001، و تخص تقديم حلول و معدات مالية تدعم السحب و الدفع محليا و خارجيا و تشكل من:

- نظام الإدارة و التسيير تشمل معدات و برامج تخص السحب و الإطلاع على الرصيد المتبقي وإمكانية طلب دفتر الصكوك و القيام بالتحولات النقدية بين البنوك، و تتمثل أيضا استخدام البطاقات المالية و الدولية كبطاقة (visa carte).

(*)Banque de l'Agriculture et du Développement Rural .

(*)Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance

- 20000 بطاقة بنكية مزودة بشريحة *carte à puce*.

- 500 محطة دفع آمنة، تنصب في واجهة وكالات البريد لتمكين الزبون من التسديد عن بعد عن طريق الانترنت أو عن طريق الهاتف النقال: *GSM* (*) (ولكنها لم تحقق لحد الآن).

- 500 موزع آلي للأوراق النقدية تنصب في واجهة وكالات البريد، تربط مباشرة مع الشبكة المالية الداخلية (هي موجودة فعلا ولكن الكثير منها معطلة).

ثالثاً - مجتمع المعلومات في الجزائر

حسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات 2010 حول قياس مجتمع المعلومات حققت الجزائر المرتبة 100 من بين 159 دولة في الترتيب العالمي بمؤشر *(IDI)* (*) 2.65 بالمقارنة مع السنة السابقة التي حققت فيها المرتبة 97 بمؤشر *(IDI)* 2.47 وهذا يعني تراجع الجزائر بثلاثة مراتب عن السنة السابقة، بالموازاة حققت الإمارات العربية المتحدة المرتبة 29 والبحرين المرتبة 33 في حين حققت الجارة تونس المرتبة 85¹.

هذا يعني تأخر مجتمع المعلومات في الجزائر وهذا يعزى إلى عدة أسباب منها الأمية العلمية و التكنولوجيا، ضعف البنية التحتية للتكنولوجيا في الجزائر، غياب ثقافة مجتمع المعلومات، الفقر، البطالة... الخ.

رابعاً - الابتكار والبحث والتطوير في الجزائر

أصدرت كلية إدارة الأعمال العالمية "INSEAD"، تقرير مؤشر الابتكار العالمي 2011، جاءت فيه الجزائر في المركز الرابع عشر عربيا و125 عالميا، واحتلت بذلك المرتبة الأخيرة في قائمة الدول التي شملها التقرير، في حين كانت الجزائر تحتل المرتبة 121 في 2010 وهذا يعني تراجعها بأربع مراتب مقارنة مع ترتيب السنة المنصرمة، وهي مؤشرات تعكس المستوى المتدني للابتكار وتدني أداء الجامعات الجزائرية وخاصة مجال البحث العلمي².

وهذا الترتيب المتدني للجزائر يعزى أولاً إلى ضعف البحث العلمي الناجم عن ضعف معدل الإنفاق، فهو لا يتعدى 0.2% من الناتج الوطني، و 96% من هذا الرقم المتواضع (0.2% من الناتج الوطني) توفره الحكومات وهو في شكل مشاريع بحث (CNEPRU، PNR... الخ) وملتقيات ومؤتمرات علمية، في الوقت الذي تخصص أوروبا 2.4% من إنتاجها الوطني للبحث العلمي، ويوفر القطاع الخاص أكثر من نصفه. أما السبب الثاني فهو ضعف التعليم العالي في الجزائر وحسب التصنيف العالمي للجامعات لعام 2011، فإن الجامعات الجزائرية تأتي في مؤخرة ترتيب الجامعات العربية، حيث احتلت جامعة الجزائر المرتبة 80 عربيا والرتبة 6275 عالميا، ممثلة في

(*) *Global System for Mobile*.

(*) الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

¹ تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU-D) حول قياس مجتمع المعلومات 2010، (www.itu.int).

² تقرير مؤشر الابتكار العالمي 2011 لكلية إدارة الأعمال العالمية "INSEAD"، (www.inseadknowledge.ae).

جامعة تلمسان¹، وأما السبب الثالث فهو هجرة الأدمغة التي بلغت في 2010 حوالي 214 ألف² كادر بشري على رأسهم الأطباء، مما يسبب نزيف في الكوادر العلمية المؤهلة، وذلك راجع إلى غياب البيئة الحاضنة لهم.

خامساً - رأس المال البشري في الجزائر

حسب تقرير التنمية البشرية 2011 الصادر عن الأمم المتحدة احتلت الجزائر المرتبة 96 عالمياً و11 عربياً، هذا المؤشر الذي تم تحديده من خلال دمج أربعة مؤشرات رئيسية وهي متوسط العمر المتوقع، محو الأمية، التعليم ومستوى المعيشة³.

وأشار التقرير إلى أن عُمان والمملكة العربية السعودية وتونس والجزائر والمغرب حلت جميعها بين البلدان العشرة الأولى التي أحرزت أكبر تقدّم في ترتيب دليل التنمية البشرية، بينما حلّت ليبيا، منذ عام 1970، في طليعة البلدان العشرة التي حققت تقدماً في الأبعاد غير المتصلة بالدخل من دليل التنمية البشرية.

ورغم هذا التحسن الملحوظ الذي نص عليه التقرير إلا أن الواقع الذي نعيشه عكس ذلك، فكل المؤشرات وعلى رأسهم التعليم في تدهور مستمر فالجزائر حققت تحسناً كمياً ولم تُحقق تحسناً نوعياً في التعليم.

أما عن الأمية في الجزائر والتي تعتبر سبباً في التخلف الاقتصادي والاجتماعي فهي لا تزال مرتفعة في الجزائر مثلها مثل أي بلد عربي، فلقد تطور عدد الأميين في الوطن لتبلغ 70 مليون أمة سنة 2010، و من المتوقع أن لا يستطيع العالم العربي القضاء على أمية الرجال قبل 2025 أما بالنسبة للنساء فلن يكون ذلك قبل 2040.

وكشف الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، أن نسبة الأمية في الجزائر انخفضت إلى 22.1 بالمائة بعد ثلاثة سنوات من بدء تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية منذ بداية سنة 2007 و التي تنتهي عام 2016⁴.

ورغم أن الجزائر حققت نتائج إيجابية في مكافحة الأمية إلا أن معدل الأمية لا يزال مرتفعاً إذا ما قارناه بمعدل الأمية لبعض الدول العربية كالأردن.

¹ جريدة الشروق الجزائرية، العدد 14351، الصادرة يوم 2012/10/04،

² دراسة صادرة عن إدارة السياسات السكانية والهجرة بالقطاع الاجتماعي في جامعة الدول العربية استعرضها لاجتماع وزراء الهجرة العرب في 2011/02/12.

³ تقرير التنمية البشرية 2011، الصادر عن الأمم المتحدة (<http://www.un.org>).

⁴ جريدة الشعب اليومية 2010/09/09، انخفاض نسبة الأمية في الجزائر، رابط الكتروني:

<http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/index.html> Consulté le 21/11/2012.

2- منهجية الدراسة الميدانية

وصولاً إلى التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي، قمنا بإجراء دراسة ميدانية تستهدف دراسة لواقع الحال في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من أجل إبراز مدى إمكانية مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق ميزة تنافسية في بيئة أعمال هذه المؤسسات.

ويسعى الباحث لتحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف التالية :

- تقييم مدى استجابة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي.
- اختبار نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات لإنتاج المعلومات المحاسبية.
- مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل بيئة الأعمال التي تنشط فيها.

2-1- وسائل الدراسة الميدانية

بغرض تحقيق الدراسة الميدانية استخدمنا أكثر من أسلوب لجمع البيانات اللازمة لاختبار الفروض المحددة لهذه الدراسة و هذه الأساليب هي:

- أسلوب الملاحظة الشخصية.
- أسلوب المقابلة الشخصية.
- أسلوب الاستقصاء.

أولاً - أسلوب الملاحظة الشخصية.

من خلال الزيارات الميدانية التي قمنا بها استطعنا تسجيل بعض الملاحظات التي تعتبر مهمة أبرزها ما يلي:

- هاجس التكنم والسرية الذي طبع سلوك معظم الموظفين، الأمر الذي حال دون إدراكنا لبعض القضايا المهمة من أجل توجيه الدراسة.

- في حالة التجاوب فإن الإجابات تكون غير دقيقة وغير واضحة، نظرا لإهمال البعض من ممارسي مهنة المحاسبة الجانب النظري لها والتطورات والمستجدات الدولية المتعلقة بها، وهو ما شكل عائقا أمامنا من أجل الوصول إلى معلومات دقيقة.

- عدم إمكانية الاطلاع على الوثائق والمعلومات التي بحوزة المؤسسة، إذ تبقى في كثير من الأحيان حكرًا على أطراف معينة أو بتوصيات من جهات مختلفة، وإن أمكن ذلك فإنها تكون غير منظمة بشكل يسمح ويسهل عملية الاطلاع عليها.

- الغياب المستمر والمتكرر لبعض المسؤولين (على الأقل أثناء معظم الزيارات التي قادتنا إليهم باعتبارهم المؤهلين والمحولين للإجابة على أسئلتنا وانشغالاتنا).

- كما أن التزامات أغلب الأطراف داخل وخارج إطار الوظيفة يجعل من الطرف المحاور يحدد مدة المقابلة في وقت قصير.

وأكثر ما يلاحظ هو عدم مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في المحاسبة، عند إعداد النظام المحاسبي المالي المبني على معايير المحاسبة الدولية، وهذا ما لمسناه من خلال الاستجوابات التي قمنا بها مع الأطراف الفاعلين في الميدان المحاسبي.

نشير أيضا إلى بعض الملاحظات التي سجلناها على المؤسسات الاقتصادية التي قمنا بزيارتها، والتي كان لنا فيها قسط من الحوار والمناقشات، حيث سجلنا فيها أن عملية التحضير على المستوى الداخلي للمؤسسة لا تتمتع بالجدية، وجهل معظم من التقينا بهم بالمؤسسة للمضمون الحقيقي للنظام المحاسبي المالي، وبالتالي حتى كيفية إعداد القوائم المالية والمعالجات المحاسبية في إطار هذا الأخير، والأسس التي تركز عليها عملية الإفصاح، بالرغم من أن التطبيق الفعلي كان مع بداية 2010، وما يتطلب من تحديات جديدة في مجال المعالجات المحاسبية والتقييم والإفصاح المحاسبي، والتي من المفروض أن يكونوا مطلعين عليها، فهذا النظام يطبق شكليا فقط على أساس الخضوع للقانون.

ومن بين الملاحظات أيضا التي يمكن تسجيلها خلال سعينا للقيام بتربص أو لقاءات مع بعض المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية، هو امتناع ورفض بعضهم عن إجراء مقابلة معنا وحتى مجرد حوار قصير مع أبسط موظفيها في مديرية المالية والمحاسبة، مبررين السبب في ذلك إلى سرية المعلومات وغير مخول لهم صلاحية تقديم هذه المعلومات، وأن ذلك سيؤدي بالإضرار بمركزهم في حالة الكشف عن بعض المعلومات، وبذلك واجهنا إهمال بعض من المؤسسات وعدم الرد على الطلبات التي تقدمنا بها بهدف إجراء تربص.

ثانياً - أسلوب المقابلة الشخصية

لقد اتبع هذا الأسلوب عند جمع البيانات بشأن مدى ما حققته المؤسسات الاقتصادية الجزائرية موضع الدراسة في مجال المحاسبة والمنافسة، ومدى تلبية النظام المحاسبي المالي لاحتياجات الإدارة من المعلومات المحاسبية، ومدى مساهمته في زيادة قيمة هذه المعلومات والرفع من جودتها وبالتالي جعلها مؤسسات تسعى نحو الانفتاح على المنافسة الخارجية في بيئة أعمالها.

لذا قمنا بالعديد من المقابلات الشخصية مع بعض المختصين والمسؤولين في المؤسسات محل الدراسة، من خلال التركيز خاصة على المقابلات غير الرسمية التي كانت في معظمها ودية مبنية على العلاقات الشخصية.

ثالثاً - أسلوب الاستقصاء

نظرا لقصور الوسائل المذكورة سابقاً عن تغطية كل مجال دراستنا الميدانية قمنا بإتباع هذا الأسلوب بهدف الوقوف على الحقائق والممارسات الفعلية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة مدى انعكاس استخدام النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبي في ظل تكنولوجيا المعلومات، ومدى مساهمته في خلق بيئة تنافسية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

رابعاً - الوثائق والمعلومات

حاولنا في هذا الصدد الوصول إلى مصادر المعلومات والوثائق المتاحة، والتي تهتم أساسا بميدان المحاسبة في الجزائر، باعتبار هذه الخطوة رئيسية بدأت قبل انطلاق البحث واستمرت معه، حيث تعددت هذه الوثائق لتشمل كل من:

- النصوص والتشريعات الواردة في الجرائد الرسمية.
- التقارير الصادرة عن الهيئات و المنظمات المهنية.
- أبحاث علمية أنجزت في الجزائر.
- دراسات أجريت من قبل مكاتب متخصصة في الخارج.

إضافة إلى هذا اعتمدنا كذلك على قنوات أخرى من أجل الحصول على المعلومات، يأتي في مقدمتها الشبكة العنكبوتية العالمية "الانترنت"، من خلال التواصل المستمر والزيارات وتصفح العديد من المواقع المتخصصة في المحاسبة خصوصا على المستوى الدولي والتي ساعدتنا في توجيه دراستنا، وتصور منهجية العمل الميداني من خلال السعي لتحقيق ما كنا نصبوا إليه.

2-2- تحضير الاستبيان

يتم التطرق في هذا المحور إلى عرض مختلف مراحل إعداد الاستبيان والظروف التي تمت صياغته فيها، بدءاً من مرحلة بناء الاستمارات، وكيفية تصميم قائمة الأسئلة، مروراً بكيفية إدارة ونشر الاستبيان، والطريقة التي تم بها الاختبار الأولى لها و وصولاً إلى معالجة الاستبيان.

أ - تصميم الاستبيان

تحقيقاً لهدف البحث قمنا بتصميم قائمة استقصاء وعرضها على بعض المختصين ذوي الخبرة داخل وخارج الوطن وذلك لتقييم مدى وضوح ومنطقية الأسئلة الواردة بها ومدى ملاءمتها لمستوى المستقصى منهم، وقد تم أخذ ملاحظاتهم في الاعتبار عند وضع القائمة في صورتها النهائية.

وتحتوي القائمة على الديباجة التي تنصدر قائمة الأسئلة، والتي تتضمن تقديم وجيز للشهادة المراد الحصول عليها، عنوان الأطروحة، من أجل تبيان هدف الدراسة للمستقصىين، مع رجائنا لهم الإجابة بكل دقة وموضوعية على قائمة الأسئلة، كما أحطناهم علماً أن المعلومات المدلى بها سوف تستخدم لغرض البحث العلمي فقط، كما تم الإشارة إلى الجهة الأكاديمية التي ينتمي إليها الطالب، وذلك لزيادة قبولها والثقة فيها من طرف المستقصىين مع تشكرهم في الأخير على تعاونهم معنا لإنجاز هذا البحث.

ومن أجل الوصول إلى الأجوبة المرتمجات قمنا بطرح ثلاثة أصناف من الأسئلة:

1- أسئلة الاختيار المحدد (المغلقة): تكون مصحوبة بعدد محدد من الإجابات التي يجب على الشخص أن يختار أحدها.

2- أسئلة السلم: وهي نوع من الأسئلة ذات الاختيارات المتعددة ولكنها لا تعطي أجوبة عدة للاختيار للإجابة على أسئلة معين ولكنها تبدي رأياً أو تعرض نتيجة وترغب في معرفة مدى موافقة أو اعتراض المجيب.

3- الأسئلة مفتوحة الإجابة: وهي الأسئلة غير المحددة ويترك للشخص أن يكتب ما يراه مناسباً.

4- وتتكون قائمة الاستقصاء من 34 سؤال موزع على أربعة محاور رئيسية:

أ - المحور الأول: يتعلق بالنظام المحاسبي المالي ومدى تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية وهي الأسئلة من (1 إلى 5).

ب - المحور الثاني: يبين مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لعناصر المعرفة التكنولوجية الحديثة في النظام المحاسبي المالي. الأسئلة من (6 إلى 12).

ج - المحور الثالث: يدرس مدى وعي المؤسسات الاقتصادية بمفاهيم الميزة التنافسية في ظل بيئة أعمالها، وهي الأسئلة من (13 إلى 20).

د - المحور الرابع: تتعلق هذه الفئة بمدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وهي من السؤال (21 إلى 35).

ثانياً - نشر الاستبيان

بعد الانتهاء من إعداد الاستبيان بشكل نهائي كما هو موضح في الملحق رقم (01) جاءت بعده مرحلة توزيعه على المستقصين (المعنيين بتطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية)، وقد كان متاح أمامنا عدة أساليب للوصول إلى المستقصين، وضمان الحصول على أكبر عدد من الاستمارات التي تم توزيعها، وبصفة عامة السبل التي تم اعتمادها في توزيع الاستبانة هي:

1- التوزيع المباشر للاستبيان عن طريق الاتصال المباشر بالمستقصين، بهدف ضمان تعاون مجيبي الاستقصاء والحصول على إجاباتهم دون تباطؤ أو ملل وعدم ترك بعض الأسئلة دون استفتاء، والرغبة في دمج أسلوب المقابلة الشخصية بأسلوب الاستقصاء للحصول على نتائج أكثر فعالية، من خلال اللقاء الشخصي والحوار الذي يكشف عن معلومات إضافية تتعلق بموضوع البحث تدعم الاستقصاء، لذا قمنا بمقابلة كل من بإمكانه الإجابة على الاستقصاء، وبعد إعطائه فكرة عن الغرض من الاستقصاء ومحتوياته وطريقة الإجابة عما يتضمنه من استفسارات تم تسليمه له مع شكر مسبق للمستقصي.

2- الاعتماد على العلاقات الشخصية مع العاملين في المؤسسات الاقتصادية محل الاستقصاء من أجل توزيع واسترجاع قوائم الاستقصاء، وما لهذه الطريقة من أثر إيجابي على نتائج البحث، نظراً لاعتماد هذه الطريقة على العلاقة غير الرسمية خارج الإطار الوظيفي.

3- استعمال البريد الإلكتروني من خلال إرسال القائمة وتلقي رد إما الكترونية أو استلامه مطبوع (هذا الأسلوب كان محدود جداً)

ثالثاً - معالجة الاستبيان

بعد الحصول على الاستبيانات تمت دراسة ومعالجة البيانات التي أفرزتها بأسلوبين:

1- الأسلوب الأول: الاستدلال المنطقي مستخدمين التكرار و النسب المتعلقة باختبار كل سؤال.

2- الأسلوب الثاني: التحليل الإحصائي وذلك بإجراء بعض القياسات الإحصائية التي تتناسب مع البيانات محل الدراسة .

وبهدف تحقيق ما سبق استعنا ببرنامج (EXCEL) في عملية تحليل وتبويب البيانات ، من خلال الجداول والرسومات التي مكننا منها هذا النظام، كما قمنا بالتحليل الإحصائي لهذه الجداول والرسوم بالاعتماد على مقياس (likert) خاصة في المحور الرابع .

3- دراسة وتحليل نتائج الاستبيان

يهدف هذا المحور إلى تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها بهدف التعرف على الواقع العملي لمدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال اختبار الفرضيات الموضوعية سابقاً.

3-1- دراسة مجتمع وعينة الدراسة

أولاً - مجتمع وعينة الدراسة

1 - مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مؤسسات جميعها تنتمي للقطاع الصناعي، وقد تم اختيار القطاع الصناعي نظراً لأهمية هذا القطاع في دعم الاقتصاد الوطني.

2 - عينة الدراسة

لما كانت التغطية الكاملة لمجتمع البحث أمراً يصعب تنفيذه عملياً، فقد لجأنا إلى استخدام أسلوب العينة والتي أصبح استخدامها ضرورياً في معظم البحوث و الدراسات الميدانية. وعليه تم اختيار عينة عشوائية بسيطة يبلغ حجمها 10 مؤسسات صناعية، حيث تم توزيع 100 استبيان على 100 فرداً من العاملين في المؤسسات محل الدراسة في مجال المالية والمحاسبة والتدقيق الداخلي بمعدل 10 استمارات لكل مؤسسة وتم استرجاع 83 منها، واستبعد 14 منها بسبب عدم استيفائها لكل البيانات المطلوبة، وبالتالي عدد الاستمارات المتبقية 69، بنسبة 69% وهي نسبة مقبولة لإتمام هذه الدراسة الميدانية. والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (5-2): الاستثمارات الموزعة والمسترجعة

النسبة	العدد	
100%	100	العدد الكلي
83%	83	المسترجعة
14%	14	المستبعدة
69%	69	المتبقية للدراسة

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على نتائج الاستقصاء

ثانياً - تحليل عينة الدراسة وأفراد العينة

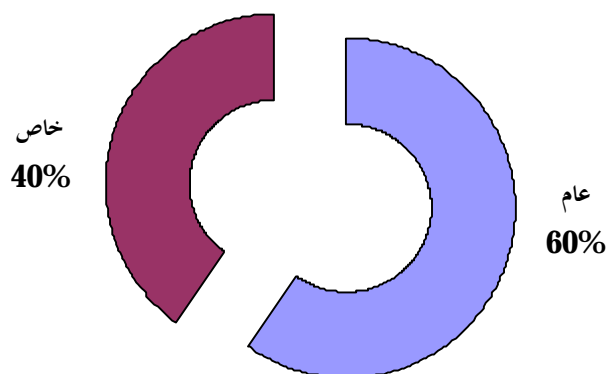
1 - تحليل عينة الدراسة

الجدول رقم (5-3): توزيع العينة من حيث القطاع

القطاع	التكرار	النسبة
عام	6	60%
خاص	4	40%
مختلط	00	00%
المجموع	10	100%

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على نتائج الاستقصاء

الشكل رقم (5-2): توزيع العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول السابق

2- تحليل أفراد العينة

أ- أفراد العينة حسب العمر

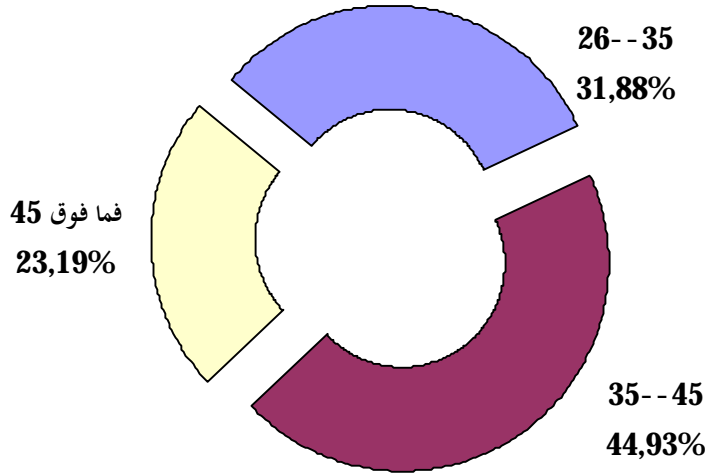
من خلال تفحصنا للاستبيانات تبين لنا أن أصغر فرد يبلغ 26 سنة، وعلى هذا الأساس قسمنا الفئات العمرية إلى ثلاث فئات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-4): توزيع أفراد العينة حسب العمر

النسبة	التكرار	المجال العمري
31.88%	22	35—26
44.93%	31	45—35
23.19%	16	45 سنة فما فوق
100%	69	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (5-3): توزيع أفراد العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول السابق

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تباين بين أعمار من المستقصين، وما يلاحظ أن الفئة التي شكلت أكبر نسبة هم الذين تراوحت أعمارهم ما بين 35 و 45 سنة، بنسبة قدرة بـ 44.93% وتأتي في المرتبة الثانية فئة الذين تراوحت أعمارهم من 26 إلى 35 سنة، بنسبة 31.88%، فيما تشكل فئة الأكبر من 45 سنة أقل نسبة (23.19%)، وبالتالي ما يلاحظ أن المؤسسات محل الدراسة تعتمد على الإطارات الشابة في مجال المحاسبة والمالية والتدقيق.

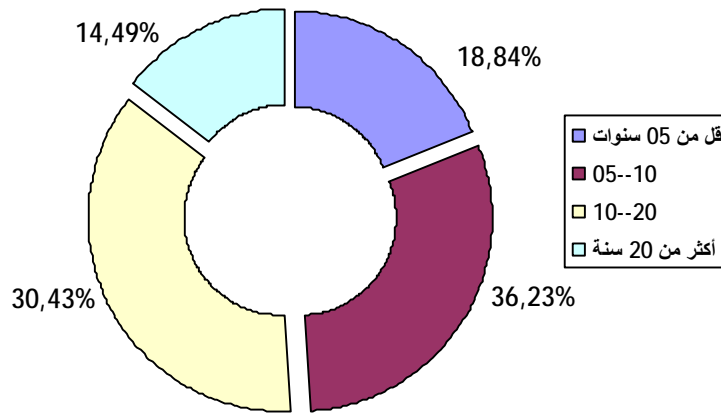
ب- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

الجدول رقم (5-5): أفراد العينة حسب الخبرة

النسبة	التكرار	مجال الخبرة
%18.84	13	أقل من 05 سنوات
%36.23	25	10- - - 05
%30.43	21	20- - - 10
%14.49	10	20 فما فوق
%100	69	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستقصاء

الشكل رقم (5-4): توزيع افراد العينة حسب الخبرة



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن عدد الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات 18.84%، وهم وافدين جدد للمؤسسات محل الدراسة تم استقطابهم خاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، فيحن عدد الذين خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات يمثلون 36.23% وهي النسبة الأكبر، أما الذين تتراوح خبرتهم بين 10 و20 سنة يمثلون ما نسبته 30.43% وأهم أغلبهم مدرء مالية أو رئيس قسم... بحكم الخبرة، أما أقل فئة هي التي تزيد عن 20 سنة خبرة، بنسبة 14.49%.

3-2- تحليل نتائج الاستبيان

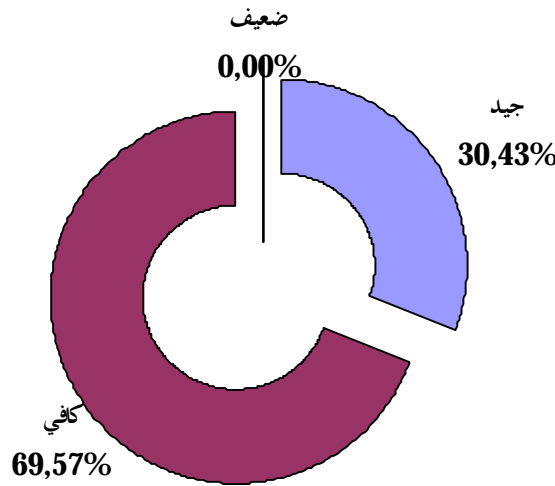
سنحاول في هذا المحور تحليل نتائج الدراسة لنتمكن من اختبار الفرضية التي تم وضعها مسبقاً للتأكد من مدى صحتها أو خطئها.

أولاً - المحور الأول:

1- السؤال 01

ضعيف	كافٍ	جيد	التكرار	هل تتحكمون في النظام المحاسبي المالي بشكل:
00	48	21		
%00	%69.57	%30.43	النسبة	

الشكل رقم (5-5): مدى إتقان النظام المحاسبي المالي



المصدر: من إعداد الطالب استناداً إلى الجدول السابق

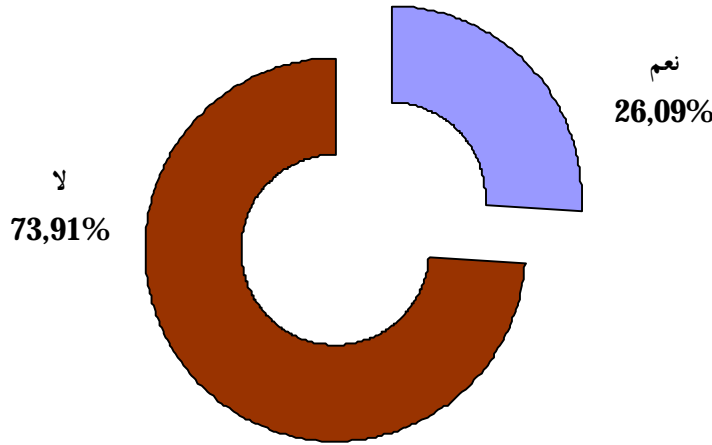
أجاب 21 فرداً من المستقصين بـ (جيد) أي أن هم يجدون العمل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، أي بنسبة 30.43%، ويعود السبب إلى الدورات التدريبية والتطبيقية التي قاموا بها قبل وأثناء تطبيق هذا النظام بالإضافة إلى الحافز الشخصي المتمثل في الرغبة في التعرف على هذا النظام وحب مهنة المحاسبة، وما لاحظناه من خلال المقابلة الشخصية أن أغلب المجيبين بـ (جيد) تتراوح أعمارهم بين 26 و35 سنة وهم من فئة الشباب، في حين 69.57% من المستقصين يرون أنهم يتقنون النظام المحاسبي المالي بشكل كافي، في حين أنه لم يجيب أي من المستقصين بـ (ضعيف).

ولكن ما لمسناه في الواقع الميداني من خلال المقابلة الشخصية وبعض الوثائق المتحصل عليها من المؤسسات أن البعض من المستقصين يمتلكون معلومات مغلوبة كما أنهم يقومون ببعض التسجيلات المحاسبية بشكل يشوبها الكثير من الخطأ.

2 - السؤال 02:

لا	نعم		
51	18	التكرار	هل مؤسستكم كانت مستعدة للانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي؟
%73.91	%26.09	النسبة	

الشكل رقم (5-6) : مدى الجاهزية للانتقال إلى SCF



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قائم الاستقصاء

أجاب 18 فردا من المستقصين أن المؤسسة كانت مستعدة للتحويل إلى النظام المحاسبي المالي، أي بنسبة 26.09%، فيما يرى 73.91% أن المؤسسات لم تكن مستعدة لهذا التحويل وهذا يعزیه 72.23% من أصحاب الإجابة (لا) إلى عدم جاهزية الإطارات المختصة، فيما يرى 25.45% أن السبب هو ارتفاع تكلفة الانتقال إلى النظام الجديد (تكلفة التدريب والتكوين وتكلفة البرامج والتطبيقات)، أما بقية المستقصين لم يحددوا سبب إجابتهم بـ(لا)، كما استنتجنا من خلال تواجدها في بعض المؤسسات أن البعض من المستقصين لم تكن لديهم الرغبة في التغيير، خاصة الذين تفوق أعمارهم 45 سنة وخبرتهم أكثر 15 سنة في مجال المحاسبة وفق المخطط الوطني للمحاسبة السابق.

3-السؤال: 03

لا	نعم		
0	69	التكرار	هل استفدتم من تكوين في مجال النظام المحاسبي المالي ؟
%00	%100	النسبة	

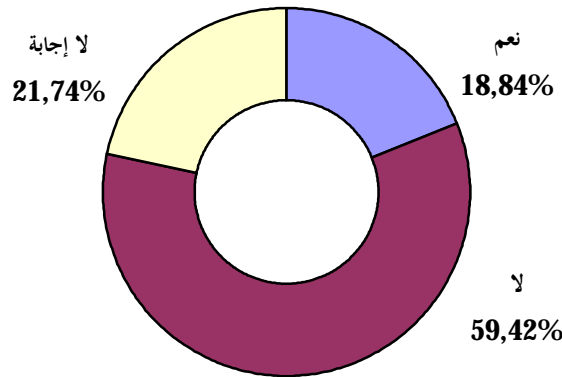
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قائمة الاستقصاء

أجابت كل فرد من المستقصين بـ (نعم) أي أن المعنيين بتطبيق النظام المحاسبي تلقوا تكوين فيما يخص هذا النظام حتى المستخدمين الجدد، وذلك بنسبة 100٪، كما يبينه الجدول أعلاه.

4-السؤال: 04

لا إجابة	لا	نعم		
15	41	13	التكرار	هل تم إعادة تصميم إجراءات العمل المحاسبي وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي؟
%21.74	%59.42	%18.84	النسبة	

الشكل رقم (5-7): إعادة تصميم إجراءات العمل المحاسبي



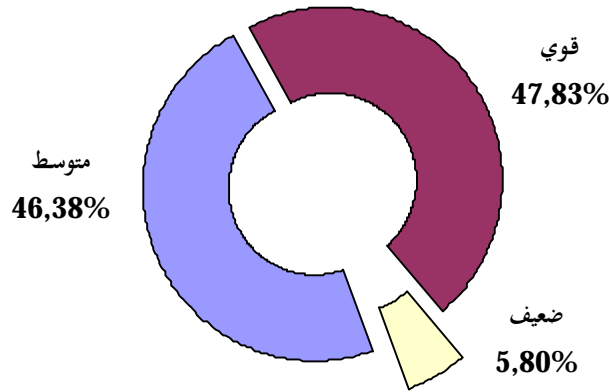
المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول السابق

أجاب 13 فردا من المستقصين بـ (نعم) أي ما نسبته 18.84٪ في حين أجاب 59.42٪ بـ (لا) المؤسسة لم تقم بأي تغيير وإنما حافظت على نفس الإجراءات السابقة واقتصر التغيير على العمل المحاسبي فقط وبرمجيات المحاسبة، في حين امتنع 21.74٪ من من المستقصين عن الإجابة.

5-السؤال: 05

ضعيف	متوسط	قوي		
4	32	33	التكرار	هل تم التنسيق بين مختلف الفاعلين في المجال المحاسبي من أجل تحضير تطبيق النظام المحاسبي المالي بشكل:
%5.80	%46.38	%47.83	النسبة	

الشكل رقم (5-8): مدى التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بتطبيق SCF



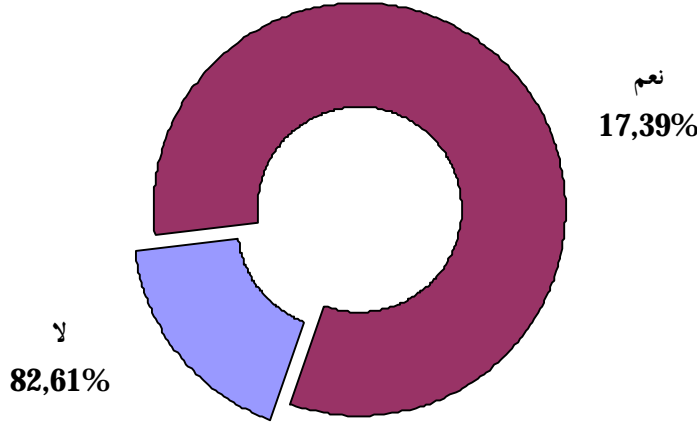
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قائمة الاستقصاء

أجاب 33 فراد من المستقصين بأن التنسيق بين مختلف الفاعلين كان قوي أي ما نسبته 47.83%، فيما يرى 32 شخص (46.38%) بأن التنسيق كان متوسط، أما باقي المستقصين فكانت إجاباتهم بـ (ضعيف) والسبب في ذلك يعود إلى انفصال المؤسسة عن المحيط في مجال التواصل والتشاور وتبادل المعلومات واقتصار العلاقة فقط على الجانب التجاري.

1 - السؤال 06

لا	نعم		
57	12	التكرار	هل مؤسستكم مواكبة لمختلف التطورات المعرفية والتكنولوجية الحديثة من أجهزة وبرامج ؟
%82.61	%17.39	النسبة	

الشكل رقم (5-9): مدى مواكبة التطورات المعرفية و التكنولوجية



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق

يرى 12 فردا من المستقصين أن المؤسسة مواكبة للتطورات المعرفية والتكنولوجية أي ما نسبته 17.39%، أما باقي المستقصين فأجابوا بـ (لا)، ويعزوه 22.81% إلى ضعف الموارد المالية، فيما يرى 29.82% أن السبب يعود إلى ضعف الموارد البشرية، أما 47.37% ممن أجابوا (لا) فيرون أن نظام التسيير في المؤسسة لا يتناسب والتكنولوجيات الحديثة، مع غياب وظيفة البحث والتطوير التكنولوجي والمعرفي في المؤسسة، واقتصر التغيير التكنولوجي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي على تغيير برمجيات المحاسبة وبعض الأجهزة فقط.

2 - السؤال 07

مختلط	إلكتروني	يدوي	التكرار	هل النظام المحاسبي المالي في مؤسستكم؟
69	0	0	النسبة	
%100	%00	%00		

أجاب كل المستقصين أن العمل المحاسبي في المؤسسة يتم عن طريق برامج كمبيوتر خاص بالحاسبة دون التخلي عن الأعمال المحاسبية اليدوية، وما لاحظناه في الواقع العملي أن المؤسسة لم تستغني على العمل اليدوي فالمؤسسات تقوم بالعمليات يدويا ومن ثم يتم نقلها إلى البرنامج الخاص بالحاسبة للتأكد من صحة العمليات المحاسبية وهذا بسبب ضعف الثقة في تكنولوجيا المعلومات، وما زالت برامج المحاسبة الخاصة بالنظام الجديد حديثة بسبب حداثة وبالتالي فهي لتزال قيد التجريب والتعديل.

3 - السؤال 08

لا	نعم	التكرار	هل تمتلك المؤسسة قاعدة بيانات الكترونية؟
00	69	النسبة	
%00	%100		

أجاب كل المستقصين أن المؤسسة تمتلك قاعدة بيانات تخزن فيها كل المعطيات المالية والمحاسبية، ولكن من خلال المقابلة الشخصية لبعض المستقصين تبين أن معظم المؤسسات محل الدراسة لديها قواعد بيانات غير منظمة بطريقة تمكن الوصول إلى المعلومات بسهولة، مع العلم أن كل موظف لديه قاعدة البيانات المحاسبية الخاصة بوظيفته ولا توجد قاعدة بيانات مركزية، ووجود قواعد بيانات لكل وظيفة على حدا لا يسمح بتنقل المعلومات بسهولة في المؤسسة، والسبب يعود إلى عدم الثقة بين الموظفين وسرية المعلومات وعدم إتاحتها للجميع.

4 - السؤال 09

لا	نعم	التكرار	هل تمتلك المؤسسة موقع الكتروني؟
00	69	النسبة	
%00	%100		

أجاب كل المستقصين ب (نعم) أي 100% أن المؤسسة تمتلك موقع الكتروني، ولكن من خلال إطلاعنا عبر الانترنت على هذه المواقع الالكترونية، لاحظنا أن بعض المواقع الالكترونية لا تستجيب على الشبكة، أما التي استجابت فالمعلومات الموجودة فيها معلومات عامة خاصة فقط بالتعريف بالمؤسسة ومنتجاتها، فروعها... الخ، كما أنها قديمة وغير محدثة.

5 - السؤال 10

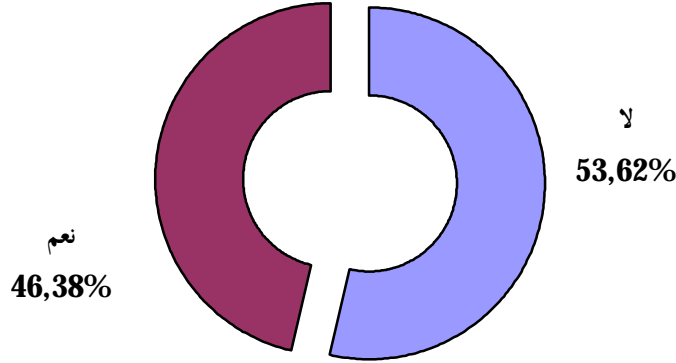
لا	نعم		
69	00	التكرار	هل تقوم مؤسستكم بنشر القوائم المالية في الموقع الإلكتروني ؟
%100	%00	النسبة	

كما كان متوقع المؤسسة الاقتصادية لا تقوم بالإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في مواقعها الإلكترونية، والسبب الرئيسي يعود إلى عدم وجود قانون صريح يجبر المؤسسات على الإفصاح الإلكتروني في مواقعها، كما تبين من خلال المقابلات الشخصية أن السبب يعود أيضاً إلى عدم الرغبة في كشف أسرار المؤسسة.

11 - السؤال 11

لا	نعم		
37	32	التكرار	هل تستخدم مؤسستكم الشبكات الداخلية والدولية في تبادل المعلومات ؟
%53.62	%46.38	النسبة	

الشكل رقم (5-10): استخدام الشبكة في عمليات تبادل المعلومات



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق

أجاب 32 فرداً من المستقصين (46.38%) بأن مؤسستهم تستخدم الشبكة العنكبوتية في تلقي وإيصال المعلومات لمختلف الأطراف الداخلية والخارجية. من خلال الشبكة الداخلية للمؤسسة لتبادل المعلومات بين الوظائف والمصالح داخل المؤسسة، كما تستعمل الشبكة الدولية للتواصل مع الأطراف الخارجية خاصة (عملائها ومورديها). أما بقية المستقصين فأجابوا بـ (لا) وبعد الاستفسار استنتجنا أن الإجابة تخص الشبكة الدولية، أما

الشبكة الداخلية فمستعملة للتواصل بين مختلف الوظائف والمصالح داخل المؤسسة، كما أن بعض المؤسسات محل الدراسة لا تمتلك شبكة داخلية.

6 - السؤال 12

لا	نعم	التكرار	هل تمتلك كوادر المؤسسة مؤهلات معرفية وتكنولوجية للتعامل مع تكنولوجيا الحاسوب؟
00	69		
%0	%100	النسبة	

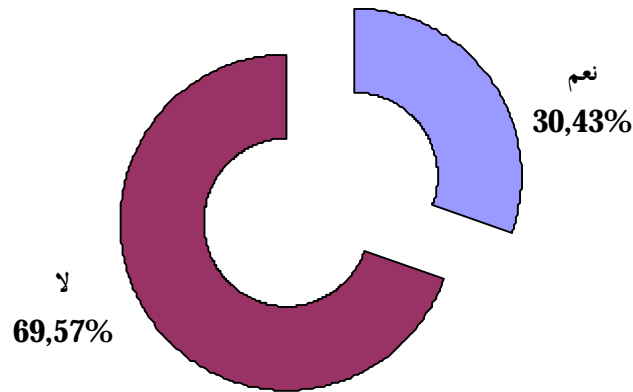
كل المستقصين (100%) أجاب أنها تمتلك معرفة كافية للتعامل مع تكنولوجيا الحاسوب نظرا لسهولة التطبيقات على البرمجيات وسهولة التعامل معها.

ثالثاً - المحور الثالث:

1 - السؤال 13

لا	نعم	التكرار	هل لديكم فكرة عن مفهوم الميزة التنافسية؟
48	21		
%69.57	%30.43	النسبة	

الشكل رقم (5-11): مفهوم الميزة التنافسية



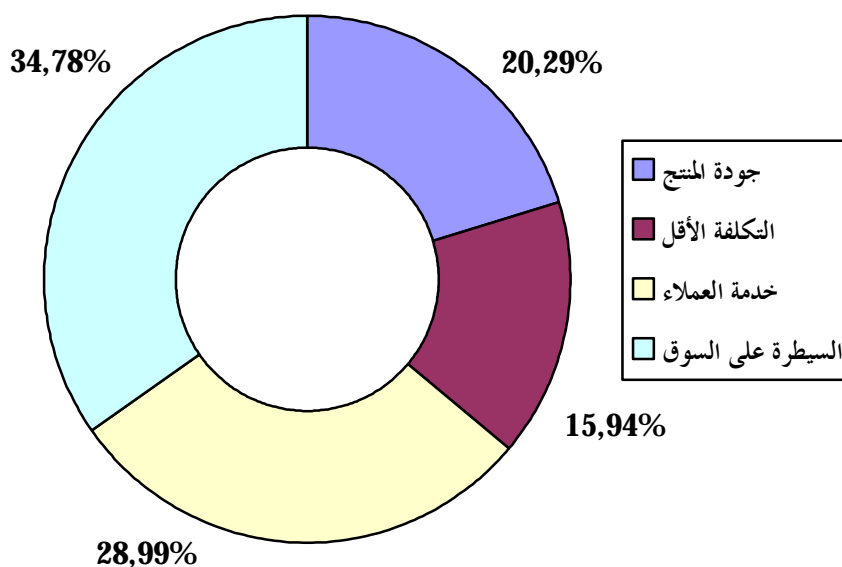
المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق

يتبين من التكرار الوارد في الجدول أن ما نسبته 69.57% من المستقصين ليس لديهم فكرة عن مفهوم الميزة التنافسية وأغلبهم تتجاوز أعمارهم 40 سنة، أما باقي المستقصين (30.43%) فأجابوا بأن لديهم دراية كافية عن مفهوم الميزة التنافسية وأغلبهم الفئة العمرية التي تقل عن 40 خاصة الذين تحصلوا على شهادات جامعية منذ فترة زمنية قريبة .

2- السؤال 14

السيطرة على السوق	خدمة العملاء	التكلفة الأقل	جودة المنتجات	التكرار	فيما تكمن قوة مؤسستكم ؟	14
24	20	11	14	النسبة		
%34.78	%28.99	%15.94	%20.29			

الشكل رقم (5-12): فيما تكمن قوة المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق

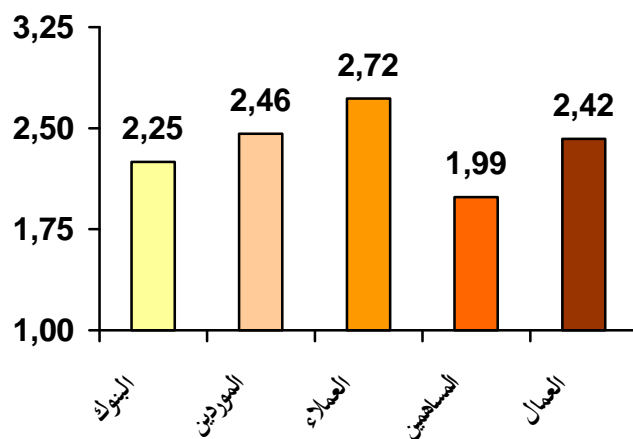
من خلال النتائج الواردة في الجدول يتبين أن 37.78% من المستقصين يرون أن قوة مؤسستهم تكمن في السيطرة على السوق وهذا راجع إلى قلة المنافسة في بعض القطاعات مثل الإسمنت، فيما يرى 28.99% من المستقصين أن قوة مؤسستهم تكمن في سياسة الاتصال القوية وولاء عملائهم للمؤسسة، أما 20.29% من المستقصين فيرون أن نقطة قوة مؤسستهم تتمثل في جودة المنتجات، و15.94% أجابوا أن التكلفة الأقل هي نقطة قوة مؤسستهم.

ولكن ما لاحظناه فعلاً في الواقع العملي أن معظم المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات كبيرة تسيطر شبه كلياً على السوق المحلي كما أن منتجاتها تتميز بنسبة معينة من الجودة مما يجعل عملائها لهم نوع من الولاء اتجاهها مع حصولهم على تسهيلات خاصة من المؤسسة خاصة العملاء الكبار، كما أن العملاء ليس لديهم بديل آخر في معظم الأحيان.

3- السؤال 15

الوسط	لا إجابة	منخفضة	متوسطة	عالية	
2.25	22	17	21	9	ما درجة رضا الأطراف الآتية عن مؤسستكم؟
	%31.88	%24.64	%30.43	%13.04	
2.46	18	16	20	15	
	%26.09	%23.19	%28.99	%21.74	
2.72	12	13	25	19	
	%17.39	%18.84	%36.23	%27.54	
1.99	38	5	15	11	
	%55.07	%7.25	%21.74	15.94	
2.42	24	10	17	18	
	%34.78	%14.49	%24.64	26.09	
الوسط الحسابي العام = 2.45					

الشكل رقم (5-13): درجة الرضا عن المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول السابق

يظهر الجدول أعلاه درجة رضا البنوك على المؤسسة متوسطة كما يظهره الوسط الحسابي 2.25 وهذا بسبب غموض وسوء العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والبنوك في الجزائر.

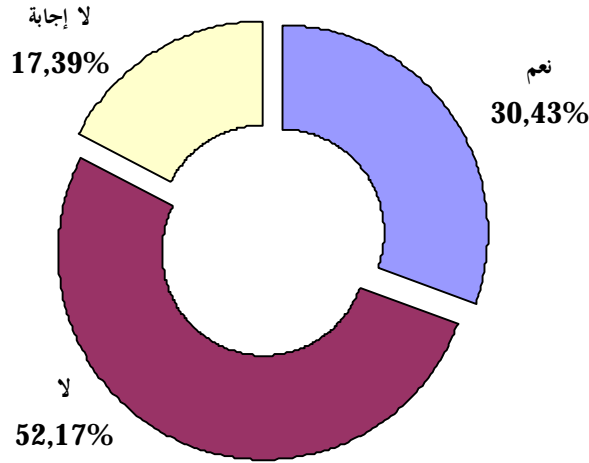
أما عن درجة رضا الموردين عن المؤسسة فتظهر في الجدول متوسطة من خلال الوسط الحسابي 2.46، وهذا يعزده الكثير من المستقصين إلى أن العلاقة بين المؤسسة والمورد هي علاقة تبادل المصلح وليست علاقة تكامل بالإضافة إلى مشاكل تسديد المستحقات.

وفيما يخص درجة رضا العملاء فتظهر من خلال الجدول بوسط حسابي 2.72 وهو معدل مرتفع نوعا ما قياسا إلى السلم رغم بعض المشاكل التي تعاني منها المؤسسة من حيث تحصيل المستحقات. وأما عن رضا المساهمين فأعطت الإجابات وسط حسابي 1.99 وهو معدل متوسط بسبب امتناع 55.07 بالمئة من المستقصين عن الإجابة حيث كانت إجاباتهم (لا إجابة) وهذا يعود حسب رأينا إلى عدم الدراية الجيدة للمستقصين عن العلاقة بين المؤسسة والمساهمين في بعض المؤسسات محل الدراسة. وعن درجة رضا العمال عن المؤسسة يعبر الوسط الحسابي 2.42 معدل متوسط رغم أن ما نسبته 34.78 بالمئة من المستقصين امتنعوا عن الإجابة وهي النسبة الأكبر، فيما أبدى 26.09% من المستقصين موافقة وهذا بسبب أنهم إطارات وعلاقتهم بالمؤسسة جيدة.

4-السؤال 16

لا إجابة	لا	نعم	التكرار	هل تملك المؤسسة إستراتيجية تنافسية مستقبلية ؟
12	36	21	النسبة	
%17.39	%52.17	%30.43		

الشكل رقم (5-14): الإستراتيجية التنافسية



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

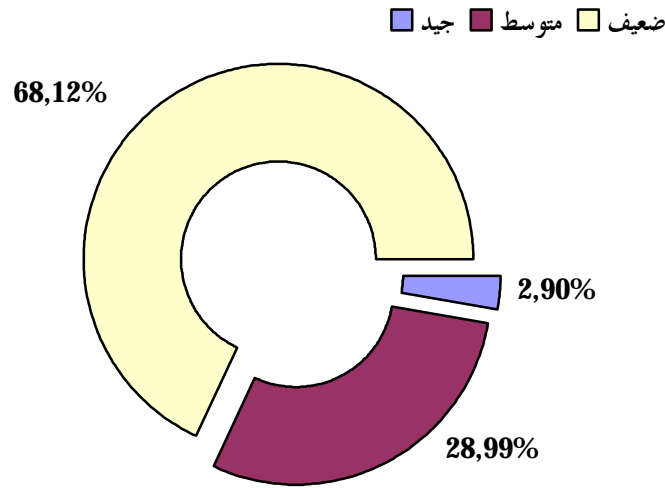
أجاب 30.43% من المستقصين بـ (نعم) تملك المؤسسة إستراتيجية تنافسية مستقبلية، و52.17% أجابوا بـ (لا) في حين امتنع 12 فردا عن الإجابة، ولكن عند سؤالنا لبعض المستقصين عن الفرق بين الإستراتيجية

والتخطيط الكثير منهم لم يستطع التفريق بينهم إلا المتخرجين حديثاً من الجامعة لذا استنتجنا أن المؤسسات لديها خطط مستقبلية وليس إستراتيجية مستقبلية تهدف إلى تسيير النشاط لا المنافسة.

5- السؤال 17

ضعيف	متوسط	جيد	التكرار	هل تقوم مؤسستكم بالبحث والتطوير في مجال نظم المعلومات بشكل:
47	20	2	النسبة	
%68.12	%28.99	%2.90		

الشكل رقم (5-15): البحث والتطوير



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول السابق

كانت الإجابة على هذا السؤال سلبية حيث يرى 47 فرداً من المستقصين أن المؤسسة لا تهتم كثيراً بجانب نظم المعلومات الحديثة في حين يرى 20 فرداً من المستقصين أن العمل في مجال تطوير نظم المعلومات متوسط ويقتصر خاصة على محاولة التطوير المحدود للشبكات الداخلية وجلب بعض البرامج الجاهزة لتسهيل العمل، ومن خلال ملاحظتنا الميدانية استنتجنا أن الإجابات السلبية اقتصر على بعض المؤسسات فقط والايجابية على البعض الآخر مما يدل على تفاوت مستوى نظم المعلومات بين المؤسسات محل الدراسة.

6-السؤال 18

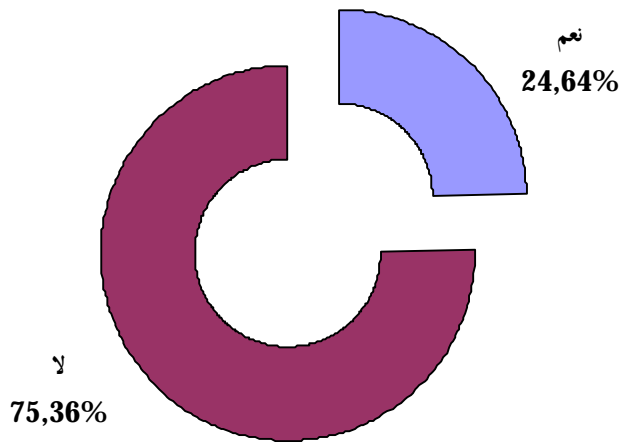
لا	نعم		
69	00	التكرار	هل تقوم مؤسستكم باستخدام محاسبة التكاليف لأغراض تحليل التكاليف؟
100	00	النسبة	

أجابت كل المستقصين بـ (لا) بسبب أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لا تستعمل نظام محاسبة التكاليف أصلاً.

7- السؤال 19

لا	نعم		
52	17	التكرار	هل تستخدم مؤسستكم نظام الموازنات في عمليات التخطيط الاستراتيجي؟
75.36	24.64	النسبة	

الشكل رقم (5-16): استعمال نظام الموازنات في التخطيط الإستراتيجي

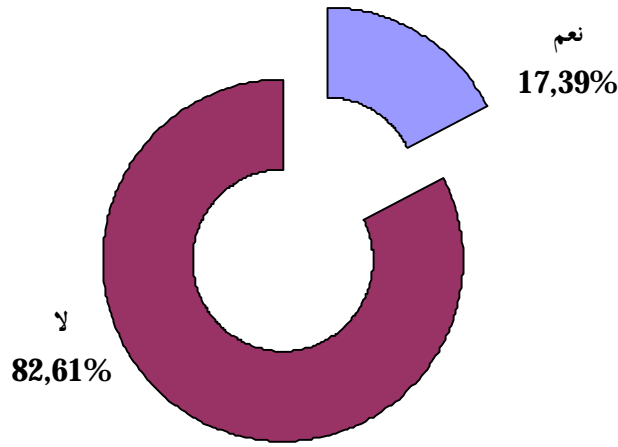


المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول السابق

أجاب 24.64 بالمئة من المستقصين بـ (نعم) وهذه الإجابات حسب رأينا كانت بسبب الإجابة العشوائية أو بسبب الخلط بين التخطيط قصير الأجل والطويل الأجل، و75.36 بالمئة بـ (لا)، وحسب رأي المستقصين أن المؤسسة تستخدم الموازنات التقديرية لأغراض التخطيط قصير الأجل والمتابعة وتحليل الانحرافات ليس لأغراض التخطيط طويل الأجل الذي يهدف إلى التنافسية.

لا	نعم		
57	12	التكرار	هل تقوم المؤسسة بتحليل القوائم المالية لغرض تحليل الموقف التنافسي؟
82.61	17.39	النسبة	

الشكل رقم (5-17): تحليل القوائم المالية



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

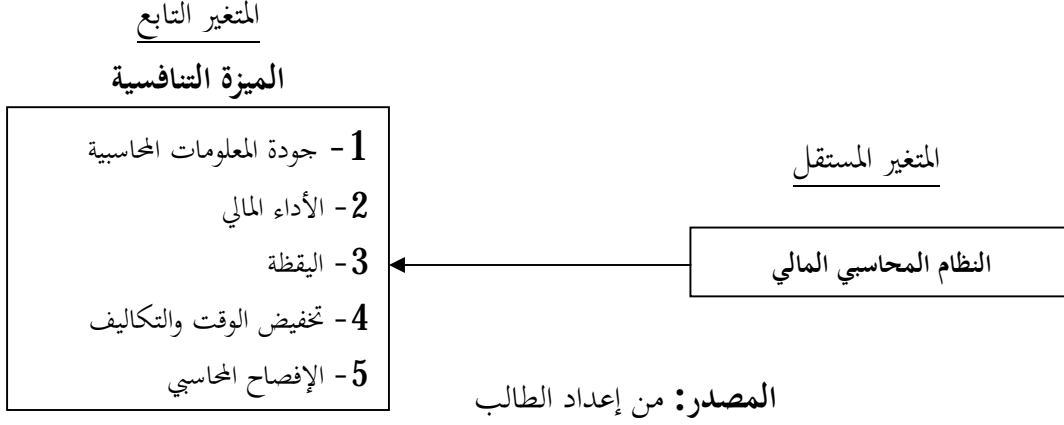
أجاب 17.39 بالمئة من المستقصين بـ (نعم)، في حين أجاب 82.61 بالمئة بـ (لا) حيث أن أغلب المستقصين يرون أن المؤسسة تستخدم التحليل المالي بشكل ضيق من خلال مقارنة المؤسسة مع نفسها سواء على المستوى الأفقي (التحليل الأفقي)، أو على المستوى العمودي (التحليل العمودي)، لأغراض الرقابة والتخطيط أكثر منها لأغراض اتخاذ القرارات الإستراتيجية، كما أن المؤسسة لا تستخدم التحليل المالي للمقارنة بينها وبين المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع، لأن هناك صعوبة في الحصول على القوائم المالية لهذه المؤسسة، بسبب سرية القوائم، ضف إلى ذلك ليس للمؤسسات الاقتصادية ثقافة المنافسة.

رابعاً - المحور الرابع:

1- نموذج الدراسة

للإجابة على الفرضية الرابعة ونظراً لأهميتها في الإجابة على إشكالية الدراسة تم تطوير نموذج يوضح المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وطبيعة العلاقة المتوقعة فيما بينهما.

الشكل رقم (5-18): نموذج الدراسة للفرضية الرابعة



2 - المقياس المعتمد:

بغرض الإجابة على فقرات هذا المحور تم الاعتماد على مقياس (likert) (*) الخماسي لقياس إجابات المستقيمين:

الجدول رقم (5-6): مقياس دراسة الفرضية الرابعة (مقياس likert)

الدرجة	الإجابة
05	موافق بشدة
04	موافق
03	محايد
02	غير موافق
01	غير موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالب

الجدول رقم (5-7): تحليل المؤشرات حسب likert

[5 -- 4.21]	[4.20 – 3.41]	[3.40 – 2.61]	[2.60 – 1.81]	[1.80 – 1]
مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جداً

المصدر: من إعداد الطالب

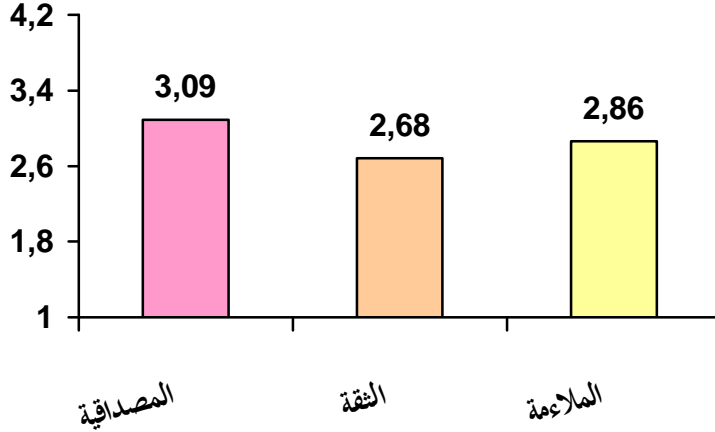
(*) مقياس ليكرت هو أسلوب لقياس السلوكيات مستعمل في الاختبارات النفسية استنبطه عالم النفس الأمريكي رينسيس ليكرت.

(*) لمعرفة كيفية حساب المدى المبين في الجدول يرجى الاطلاع على الملحق رقم 05.

3 - تحليل نتائج المحور الرابع
أ - جودة المعلومات المحاسبية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
0.22	3.09	8	19	10	23	9	التكرار	يساهم النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات ذات مصداقية وشفافية
		%11,59	%27,54	%14,49	%33,33	%13,04	النسبة	
0.19	2.68	10	28	9	18	4	التكرار	يساهم النظام المحاسبي المالي في زيادة ثقة المتعاملين.
		%14,49	%40,58	%13,04	%26,09	%5,80	النسبة	
0.01	2.86	13	19	11	17	9	التكرار	يساعد نظام المعلومات المحاسبي في تقديم معلومات ملائمة لمتخذي القرار
		%18,84	%27,54	%15,94	%24,64	%13,04	النسبة	
0.167	2.87							

الشكل رقم (5-19): جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن الوسط الحسابي لتأثير النظام المحاسبي المالي على مصداقية وشفافية المعلومات المحاسبية 3.09 بانحراف معياري (0.22) وهذا يعني أن التأثير متوسط، ويعزیه الكثير من تم سؤاھم والذین أجابوا إجابة سلبية إلى عدم التمكن لحد الآن من التطبيق الفعال للنظام الجديد بسبب تراكم ذهنيات النظام القديم وقصر الفترة الزمنية منذ تطبيقه، بالإضافة إلى أن الشفافية والمصداقية لا يحققها النظام المحاسبي المالي لوحده بل يجب إصلاح كل أنظمة التسيير الأخرى داخل المؤسسات، بالإضافة إلى إصلاحات على المستوى الكلي فيما

يخص المنظومة القانونية والجبائية والمصرفية... الخ، لتلائم متطلبات النظام الجديد، أما من أجابوا إجابة إيجابية فدليلهم في ذلك أن المصدقية و الشفافية وفق هذا النظام مضمونة بقوة القانون من خلال نص القانون 07-11 في المادة 10 من القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي.

أما عن العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وثقة المتعاملين، من خلال إجابة عينة الدراسة توصلنا إلى وسط حسابي 2.68 (بانحراف معياري 0.19) وهو معدل متوسط يميل للمنخفض قياسا إلى السلم ويرى بعض المستقصين أنه قبل تحقيق المثوية في المعلومات يجب تحقيق الثقة في الإدارة من خلال تغيير أسلوب وسياسات التسيير التي يغلب عليها العقلية الاشتراكية، والتي تنفر المتعاملين معها.

وفيما يخص قدرة هذا النظام على تقديم معلومات ملائمة لمتخذ القرارات فكان المتوسط الحسابي 2.86 (بانحراف معياري 0.01) وهو معدل متوسط قياسا إلى السلم، في هذه النقطة بالذات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يهتما بالدرجة الأولى توفير معلومات للإدارة فقط لا للأطراف الخارجية بسبب شعار سرية المعلومات التي ترفعه جل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لذا يبقى النظام المحاسبي المالي أداة تدعم القرارات الداخلية دون الخارجية.

ومن خلال الوسط الحسابي للأسئلة الثلاثة السابقة 2.87 (بانحراف معياري 0.167) تبين لنا أن الأثر المتوقع للنظام المحاسبي المالي على الميزة التنافسية من خلال مدخل جودة المعلومات الحاسبية متوسط بسبب عدم التفاؤل في إمكانية هذا النظام في تحقيق العناصر الثلاثة السابق ذكرها.

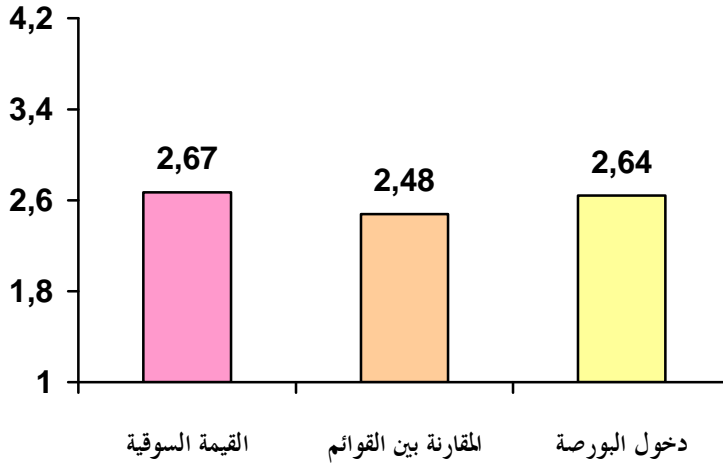
لذا ومن أجل الرفع من تنافسية المؤسسة الاقتصادية من مدخل جودة المعلومات يجب العمل على:

- التغيير الجذري لنظام التسيير داخل المؤسسات، هذا النظام الذي أصبح لا يصلح في ظل اقتصاد مبني على المعرفة بل يؤخر المؤسسات أكثر فأكثر.
- العمل على تطبيق نظام الجودة الشاملة خاصة في مجال المحاسبية.
- تغيير ثقافة المؤسسة الجزائرية المبنية على العقلية الاشتراكية والخوف من التغيير وغلق قنوات الاتصال وعدم تبادل المعلومات مع البيئة الخارجية بداعي السرية التي لا أساس لها.
- تكييف وتطوير مختلف الأنظمة داخل المؤسسة وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي.
- توفير الأطر القانونية والسياسية والجبائية... التي تمكن من تقديم معلومات ذات جود عالية.
- فتح مهنة المحاسبة على العالم الخارجي من خلال الانخراط في البرامج العالمية .
- ضرورة العمل على تغيير ثقافة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وترسيخ ثقافة أن المؤسسة هي كيان هدفه خدمة كل الأطراف الداخلية والخارجية وليس فئة معينة فقط.

ب - تقييم الأداء المالي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
0.08	2.67	13	24	11	15	6	التكرار	يوفر النظام المحاسبي المالي المعلومات الجيدة التي تساهم في الرفع من القيمة السوقية للمؤسسة
		%18,84	%34,78	%15,94	%21,74	%8,70	النسبة	
0.11	2.48	18	20	16	10	5	التكرار	يوفر النظام المحاسبي المالي إمكانية المقارنة بين القوائم المالية مما يسمح بتقييم الأداء المالي للمؤسسة
		%26,09	%28,99	%23,19	%14,49	%7,25	النسبة	
0.05	2.64	17	16	18	11	7	التكرار	يحفز النظام المحاسبي المالي المؤسسة على دخول البورصة
		%24,64	%23,19	%26,09	%15,94	%10,14	النسبة	
0.083	2.59							

الشكل رقم (5-20): تقييم الأداء المالي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

من خلال الجدول يتبين لنا أن تأثير النظام المحاسبي المالي على القيمة السوقية للمؤسسة تأثير متوسط يقترب إلى الحد الأدنى استنادا للوسط الحسابي المتحصل عليه وهو 2.67 (بانحراف معياري 0.08) وهذا يعود إلى أن معظم الإجابات كانت محصورة في غير الموافقة أو الحياد، ويعود السبب حسب المستقيمين إلى الوضعية التي تعيشها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والتي لا يعتبر فيها النظام المحاسبي هو المحدد الوحيد للقيمة السوقية .

أما فيما يخص مقارنة القوائم المالية لغرض الرفع من الأداء المالي، فكانت معظم الإجابات سلبية مما نتج عنها متوسط حسابي 2.48 (بانحراف معياري 0.11) وهو معدل منخفض بسبب عدم تفاؤل المستثمرين بمقدرة هذا النظام على الدفع بعجلة الأداء المالي إلى الأمام وسوء التسيير وضعف الرقابة المالية، وغياب أدوات التحليل المالي. و فيما يخص مدى مقدرة هذا النظام عن تحفيز المؤسسات على الدخول إلى البورصة فكانت إجابة المستثمرين سلبية بمتوسط حسابي 2.64 (بانحراف معياري 0.05) وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع السلم وهذا يعزبه الكثير من المستثمرين إلى ضعف البورصة في حد ذاتها و إلى ضعف الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وغياب القوانين الصريحة التي تنظم قطاع الاستثمارات في الجزائر، لأن العديد من المؤسسات الاقتصادية خاضعة للقلّة التي لا تسمح بالتجديد والانفتاح على رأس المال المحلي ولا الأجنبي.

وبحساب المتوسط العام لهذا المحور نجده 2.59 (بانحراف معياري 0.083) وهو معد متوسط يؤول إلى الحد الأدنى من المجال وهو 2.6 وهذا يدل على أن التأثير المتوقع للنظام المحاسبي المالي على الميزة التنافسية من ناحية القيمة السوقية والأداء المالي ضعيف.

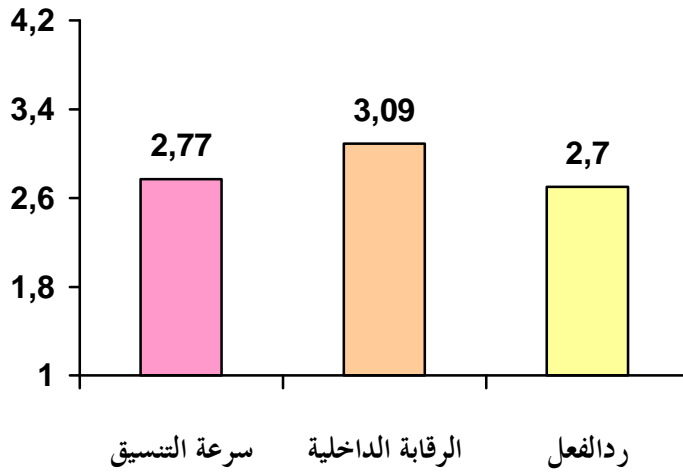
ومن أجل تحقيق ميزة تنافسية من مدخل القيمة السوقية والأداء المالي نقترح ما يلي:

- تطوير وعصرنة المنظومة المصرفية لترقى إلى متطلبات الاقتصاد الجديد.
- تفعيل بورصة الأوراق المالية مما يسمح بانفتاح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على رأس المال الأجنبي. مما يخلق نوع من التنافسية بينها.
- تسهيل دخول المؤسسات الاقتصادية إلى البورصة، وإجبارها على ذلك إن أمكن مما يسمح بتسعير أسهمها وتداولها.
- ضرورة تطبيق بعض الأنظمة المحاسبية الأخرى داخل المؤسسة مثل نظام المحاسبة الإدارية الذي يسمح للمؤسسات بالتحكم في التكاليف، التنبؤ، التخطيط والرقابة وبالتالي التحكم في الأسعار مما يجعلها أكثر تنافسية.
- تفعيل وظيفة البحث والتطوير مجال أنظمة المعلومات.
- تفعيل أدوات ومؤشرات التحليل المالي التي تساعد المؤسسة على تحديد المسار الاستراتيجي.
- ضرورة المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسة مع نفسها والقوائم المالية للمؤسسات من نفس القطاع لأغراض التنافسية لا للمقارنة فقط.

ج - اليقظة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
0.08	2.77	15	18	12	16	8	التكرار	يساهم النظام المحاسبي المالي في زيادة سرعة التنسيق بين العمليات والوحدات المختلفة
		%21,74	%26,09	%17,39	%23,19	%11,59	النسبة	
0.24	3.09	9	17	13	19	11	التكرار	يساعد النظام المحاسبي المالي في تقوية نظام الرقابة الداخلية
		%13,04	%24,64	%18,84	%27,54	%15,94	النسبة	
0.15	2.70	11	25	13	14	6	التكرار	يساهم النظام المحاسبي في زيادة سرعة رد فعل المؤسسة تجاه بيئتها
		%15,94	%36,23	%18,84	%20,29	%8,70	النسبة	
0.19	2.85							

الشكل رقم (5-21): اليقظة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

حققت الإجابة على السؤال الأول في الجدول أعلاه وسط حسابي 2.77 (بانحراف معياري 0.08) والذي يعتبر متوسط بالمقارنة مع سلم القياس وهذا يعزیه الكثير من المستقيمين إلى غياب التحديد والتوصيف الجيد للوظائف وتحديد المسؤوليات في معظم المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، بالإضافة إلى ضعف آليات الاتصال بين مختلف المستويات وانسداد شبه كلي للقنوات.

أما عن مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تقوية نظام الرقابة الداخلية فكان رأي المستقصين متوسط وهذا ما يعكسه الوسط الحسابي 3.09 (بانحراف معياري 0.24) الناتج عن إجابة هذا السؤال وهذا يعود إلى تقارب الإجابة بين الموافقة أو عدمها فمنهم من يرى أن التطبيق الجيد لهذا النظام سوف يساعد على تقوية نظام الرقابة الداخلية والبعض الآخر يرى أنه لتفعيل نظام الرقابة الداخلية لا يكفي الاعتماد على هذا النظام فقط بل يجب تحسين كل الأنظمة الأخرى داخل المؤسسة وحتى خارجها.

وفيما يخص السؤال الثالث فيظهر في الجدول بوسط حسابي 2.7 (بانحراف معياري 0.15) وهو متوسط مقارنة بالسلم المعتمد يقترب إلى المنخفض، ويرجع السبب إلى اعتبار النظام المحاسبي أداة للتسجيل والتوثيق فقط لا نظام معلومات يعمل على توفير معلومات تساعد على زيادة فطنة المؤسسة ورد فعلها تجاه البيئة الخارجية. وبحساب الوسط الحسابي العام نجده 2.85 (بانحراف معياري 0.19) والذي يدل على أن الأثر المتوقع للنظام المحاسبي المالي على الميزة التنافسية من ناحية اليقظة متوسط وهذا يعزى إلى قصر الفترة منذ التطبيق وعدم التفاؤل لدى المستقصين ، حيث يرون أن هذا نظام كسابقه لن يؤدي الدور المنوط به ما لم تتوفر له المتطلبات الضرورية من عناصر تكنولوجية وموارد بشرية وتحسين الأنظمة الأخرى التي تعمل بالموازاة معه، كما يجب تفعيل القوانين التي تضمن التطبيق الجيد له .

ومن أجل جعل المؤسسات الاقتصادية أكثر يقظة وفطنة مما يساعدها على التميز نقترح الأتي:

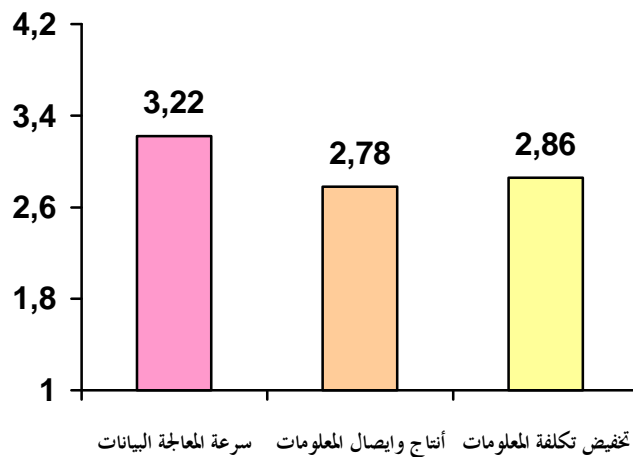
- فتح قنوات الاتصال بين مختلف الوظائف والأقسام في المؤسسة من خلال إعلاء مصلحة المؤسسة على المصالح الشخصية.
- تفعيل نظام الرقابة الداخلية مما يسمح بتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- إقامة جسر تعاون مع مؤسسات التعليم والتكوين.
- تفعيل وظيفة التدقيق الداخلي وجعلها وظيفة مستقلة في الهيكل التنظيمي تسمح بالرقابة على جميع وظائف المؤسسة والمستويات الإدارية .
- إسقاط حق المؤسسة في اختيار المدقق الخارجي بل يجب أن يعين عشوائيا دون علم المؤسسة بذلك لأن، في القانون الجزائري الحالي يعطي للمؤسسة الحق في تعيين المدقق ومحافظ الحسابات، وهذا ما قد يجعل المؤسسة عرضة للمؤامرة.
- خلق روح المبادرة والإبداع لدى العاملين في مجال المحاسبة وأنظمة المعلومات.
- مشاركة العاملين في قرارات المؤسسة مما يحسبهم بروح المسؤولية الاجتماعية.
- التدريب الدوري للعاملين في مختلف المجالات خاصة في مجال المحاسبة ونظم المعلومات وتكنولوجياها.
- تمكين القائمين على النظام المحاسبي المالي من الإطلاع على كل المستجدات المحلية والدولية الخاصة بالمحاسبة وأنظمة المعلومات من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات والبرامج التدريبية... الخ، التي تقدمها الجامعات ومراكز التدريب...

- خلق جسر تواصل بين المؤسسة وبيئتها الخارجية لأنه لا يمكن لأي نظام العمل في معزل عنها.
- إنشاء شبكات داخلية ولما لا شبكات محلية تربط بين المؤسسات الاقتصادية في نفس المجال لتبادل المعلومات، وربطها إن أمكن بشبكة خاصة مع البورصة والبنوك لتسهيل نقل المعلومات الحاسوبية.

د - تخفيض وقت وتكاليف التشغيل

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
0.34	3.22	4	18	18	17	12	التكرار	يُمكن النظام المحاسبي المالي من السرعة في معالجة البيانات
		5.80	26.09	26.09	24.64	17.39	النسبة	
0.17	2.78	3	30	9	13	7	التكرار	يمكن النظام المحاسبي المالي من تقليص وقت إنتاج وإيصال المعلومات لمختلف المستويات الإدارية.
		%8,70	%44,93	%15,94	%20,29	%10,14	النسبة	
0.02	2.86	9	23	11	21	5	التكرار	يمكن من تخفيض تكلفة إنتاج المعلومات الحاسوبية
		13.04	33.33	15.94	30.43	7.25	النسبة	
0.219	2.95							

الشكل رقم (5-22): تخفيض وقت وتكاليف التشغيل



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول السابق

أعطت إجابة المستقصين عن مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في زيادة سرعة معالجة البيانات، وسط حسابي 3.22 (بانحراف معياري 0.34) وهو متوسط يقترب إلى المرتفع قياساً إلى السلم، حيث يرى البعض أن اعتماد برمجيات المحاسبة في هذا النظام يساعد في تقليص وقت تحليل البيانات، مما يزيد من سرعة المعالجة، في حين يرى البعض الآخر من المستقصين أن المعالجة لا تتوقف على البرامج فقط وإنما على الأفراد الذين اعتادوا

التنصل والتهرب من أداء المهام الموكل إليهم مما يؤدي إلى تضييع الوقت وبالتالي ينعكس ذلك على الوقت المستغرق في عملية المعالجة.

أما عن رأي المستقصين في مدى مساهمة هذا النظام في تقليص وقت إنتاج وإيصال المعلومات لمختلف المستويات الإدارية. فيظهر لنا المتوسط الحسابي 2.78 (بانحراف معياري 0.17) وهو وسط حسابي متوسط يقترب من المنخفض حسب السلم وهذا يعزبه 10.14% من الموافقين جداً و 20.29% من الموافقين إلى أن إجراءات العمل المحاسبي في النظام المحاسبي الجديد أقل منها من المخطط الوطني للمحاسبة كما أن العمل المحاسبي وفق هذا النظام أسهل وأحسن بالمقارنة مع الذي كان معتمد سابقاً، كما تساعد برمجيات المحاسبية الحديثة المقتناة على تقليص وقت إنتاج المعلومات المحاسبية وتوصيلها إلى المستويات الإدارية، أما باقي المستقصين غير الموافقين وهم الذين يشكلون النسبة الأكبر فيرون أن المشكل يكمن في الأفراد وليس البرامج والإجراءات المحاسبية، بسبب كما ذكرنا سابقاً تأخر الأفراد وتباطؤهم في أداء عملهم من جهة وسد قنوات الاتصال من جهة أخرى، مما يعيق تحرك المعلومات وانتقالها من معديها إلى مستعملها .

وفيما يخص مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تخفيض تكلفة إنتاج المعلومات تم الحصول على متوسط حسابي 2.86 (بانحراف معياري 0.02) وهو متوسط قياساً إلى السلم وذلك لنفس الأسباب المذكورة سابقاً. ومن خلال الإجابات الثلاثة يظهر لنا المتوسط الحسابي العام 2.95 (بانحراف معياري 0.219) إذ يعبر عن أن أثر النظام المحاسبي المالي على الميزة التنافسية من حيث تخفيض الوقت والتكاليف، متوسط بسبب ضعف أداء المؤسسات وضعف أنظمة التسيير غير المحفزة والتي تعتمد الروتين كمنهج تسيير لها مع الخوف من التغيير، كما أن التقنية وحدها لن تساعد على تقليص الوقت والتكاليف بل يجب أن تتوفر القدرة والرغبة لدى الأفراد لتحقيق ذلك.

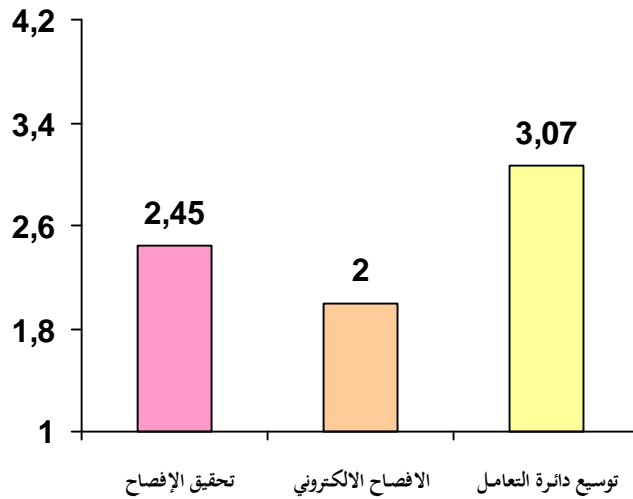
ولتحقيق ميزة من ناحية وقت وتكلفة التشغيل وما ينعكس على ذلك من تخفيض التكلفة الكلية، نقترح ما يلي:

- ترسيخ ثقافة إدارة الوقت في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- فتح قنوات الاتصال عمودياً وأفقياً داخل المؤسسة.
- تشديد الرقابة الداخلية على الأفراد من خلال وضع برامج ومقاييس محددة لأداء المهام.
- تطوير برامج كمبيوتر تساعد على تحدي الوقت المستغرق في العمليات المحاسبية المنجزة من طرف الأفراد، مما يسح بالرقابة عليهم.
- تبني المؤسسة أحدث التكنولوجيات (أجهزة ، برامج ..) التي تساعد على تدنية الوقت والتكلفة، مما ينعكس إيجاباً على التكلفة الكلية وما لذلك من أثر على التحكم في الأسعار.
- اتخاذ إجراءات ردية ضد المقصرين في أداء مهامهم.
- وضع تحفيزات مادية ومعنوية للأفراد لتحفيزهم على أداء مهامهم بكفاءة وفاعلية .

هـ - الإفصاح المحاسبي

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
0.06	2.45	22	15	16	11	5	التكرار	يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح المحاسبي.
		%31,88	%21,74	%23,19	%15,94	%7,25	النسبة	
0.51	2.00	21	22	12	11	3	التكرار	يحفز النظام المحاسبي المالي المؤسسة على الإفصاح الالكتروني للقوائم المالية
		%30,43	%31,88	%17,39	%15,94	%4,35	النسبة	
0.56	3.07	13	15	6	24	11	التكرار	يمكن الإفصاح الالكتروني للقوائم المالية من توسيع دائرة التعامل للمؤسسة .
		%18,84	%21,74	%8,70	%34,78	%15,94	النسبة	
0.438	2.51							

الشكل رقم (5-23): الإفصاح المحاسبي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الإجابة عن مدى مساهمة النظام الجديد في تحقيق الإفصاح للقوائم المالية كانت سلبية ودليل ذلك المتوسط الحسابي 2.45 (بانحراف معياري 0.06) الذي يظهر حسب السلم على أنه منخفض، وهذا يعود حسب ما لمسناه في المؤسسات إلى عدم التفاؤل بين المستقيمين بسبب: أولا أن هذا النظام ما هو إلا أداة للتسجيل المحاسبي كسابقه، ثانياً عقلية وثقافة أغلب المسيرين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم

تتغير في مجال إتاحة القوائم المالية للجمهور ومازالت تسيطر عليها عقلية سرية القوائم المالية رغم أن القانون ينص على ضرورة نشر القوائم المالية .

أما عن الوسط الحسابي للسؤال الثاني فكان 2.00 (بانحراف معياري 0.51) هو متوسط حساب منخفض وهذا يعزى إلى أن أغلب الإجابات كانت سلبية بسبب أن المؤسسات الاقتصادية لا تفكر في موضوع النشر الإلكتروني للقوائم المالية بداعي السرية كما ذكرنا سابقاً، وضعف مواقع المؤسسة على شبكة الانترنت.

وفيما يخص المتوسط الحسابي للسؤال الثالث فكان 3.07 (بانحراف معياري 0.56) وهو وسط حسابي متوسط يميل للمرتفع وهذا يعود إلى توافق أغلب المستقصين على أنه إذا ما تم النشر الإلكتروني للقوائم المالية وشفافية المعلومات وسهولة الوصول إليها من طرف الغير هذا سوف يساعد على تحسين صورة المؤسسة، وتوسيع دائرة التعامل مع البيئة الخارجية من خلال كسب متعاملين جدد سواء الزبائن أو المستثمرين...

وكحوصلة لهذه الأسئلة الثلاثة يظهر لنا الوسط الحسابي العام 2.51 (بانحراف معياري 0.438) وهذا يدل على أن التأثير المتوقع للنظام المحاسبي المالي على الميزة التنافسية من حيث الإفصاح متوسط ولكن ضعيف نسبياً بالمقارنة مع سلم القياس. لذا ومن أجل جعل الإفصاح المحاسبي أداة تساعد المؤسسة على زيادة قيمة وحجم المؤسسة من خلال توسيع دائرة الثقة مع المتعاملين مما ينعكس إيجاباً على عدد الأطراف المتعاملين معها وما لذلك من أثر إيجابي على المركز التنافسي للمؤسسة نقترح الأتي:

- إجبار المؤسسات على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفق المعايير الدولية (المعيار رقم 02).
- تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نظام الشبكات (الدولية أو المحلية أو الداخلية) وبأعلى تقنية.
- إنشاء مواقع الكترونية فعلية، مع سهولة التواصل معها عبر الانترنت.
- ضرورة نشر القوائم المالية في المواقع الإلكترونية لتحقيق مبدأ الإفصاح الإلكتروني مع وضع الضوابط القانونية الملائمة لذلك.
- الرقابة على المواقع الإلكترونية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من طرف الجهات المختصة من خلال سن التشريعات والقوانين المناسبة لذلك.
- ضرورة التحديث المستمر للمعلومات المنشورة في المواقع الإلكترونية للمؤسسات الاقتصادية.
- تطوير برمجيات المحاسبة وتبني أحدث التقنيات .
- تخصيص الأطراف المالية المناسبة لإنشاء وتطوير المواقع الإلكترونية.
- تفعيل وظيفة البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- بناء نظام تسيير الكتروني يسمح بالتدفق السهل والسريع للمعلومات داخل وخارج المؤسسة .
- فتح قنوات الاتصال بين المؤسسة والبيئة الخارجية عن طريق وسائل تكنولوجيا الاتصالات الحديثة مما يمكن من توسيع دائرة المتعاملين مع المؤسسة.
- على الدولة بناء قاعدة تكنولوجية قوية تسهل العمل الإلكتروني في مختلف المؤسسات.
- تطوير المنظومة البنكية وفق قاعد الكترونية لتسهيل المعاملات خاصة مشكل تحويل الأموال .
- على الدولة تحفيز المؤسسات على المعاملات الإلكترونية لخلق تجارة الكترونية وربطها مع أنظمة المعلومات خاصة نظام المعلومات المحاسبي.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي المتعلق بالنظام المحاسبي المالي الذي جاء به المشرع الجزائري في القانون 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007 الذي تضمنته الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009، وحاولنا بإيجاز سرد أهم الأسباب التي جعلت الجزائر تتخلى عن المخطط الوطني للمحاسبة وتبني النظام المحاسبي المالي، ولعل أهمها المتغيرات التي فرضتها الساحة الدولية على مستوى المعاملات المحاسبية، ومختلف الهيئات الدولية سواء التجارية مثل المنظمة العالمية للتجارة ومتطلباتها أو المنظمات المالية أو الهيئات المحاسبية الدولية.

كما تم التطرق إلى واقع مناخ الأعمال في الجزائر وتبني فكر المنافسة من خلال عرض بعض التقارير الدولية والمحلية (تقارير المنظمات المالية الدولية، تقرير ميداف انترناسيونال، تصريح سفيرة مفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر، تقرير منتدى دافوس، تصريح الوزير الأول السابق الجزائري أحمد أويحيى) والتي أقرت كلها بأن مناخ الأعمال في الجزائر غير مشجع على الاستثمار والبيئة الاقتصادية الجزائرية غير جاهز بسبب الفساد الاقتصادي من جهة وضعف البنى التحتية من جهة أخرى. أما عن تنافسية الاقتصاد الوطني في ظل بيئة الأعمال الدولية فتشير كل الدلائل والمؤشرات إلى بعد الجزائر عن مستوى التنافس حيث حققت الجزائر في السنوات الأخيرة مراتب متدنية، مثلاً في 2010 احتلت الجزائر المرتبة 87 وفي 2011 تراجعت الجزائر إلى المرتبة 86 وهي مرتبة متأخرة جداً.

أما فيما يخص اقتصاد المعرفة في الجزائر فلازلنا بعيدين كل البعد عن هذا الموضوع بسبب ضعف البنية التحتية التكنولوجية وعلى رأسها الانترنت، ضعف أداء مجتمع المعلومات في الجزائر، ضعف المورد البشري بسبب الأمية وسوء التعليم والبطالة والفقر...، أما عن التجارة الإلكترونية فلا مجال للحديث عنها، فالجزائر مازال أمامها الطريق طويل للتحدث عن هذا الموضوع دون الحديث عن البحث العلمي، التكوين، التدريب فمثلاً مثل باقي النشاطات والقطاعات الأخرى....

ولتحقيق الدراسة الميدانية قمنا بعرض منهجية الدراسة الميدانية من خلال استعراض وسائل الدراسة الميدانية وحيثيات تحضير الاستبيان، و من ثم تحليل الاستبيان واستقراء النتائج لتحقيق هدف الدراسة. وبعد تحليل هذه الاستبيانات التي تحتوي على أربعة محاور أساسية تحمل في طياتها أسئلة متنوعة منها ما هو مفتوح ومنها ما هو مغلق. وهذه المحاور هي:

- **المحور الأول:** مدى الوعي بمبادئ وأسس النظام المحاسبي المالي في المؤسسة: توصلنا إلى أن معظم المؤسسات لم تكن مستعدة بشكل كبير للانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد مع العلم أن كل العاملين على هذا النظام استفادوا من تكوين في هذا المجال، كما تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن العاملين على هذا

النظام يتحكمون بشكل كافٍ لا جيد في العمل المحاسبي وفق النظام الجديد، كما أنه لم يتم التنسيق بشكل فعال مع مختلف الجهات التي يعينها هذا النظام.

- **المحور الثاني:** مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي لعناصر اقتصاد المعرفة: توصلنا في هذا المحور إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تستخدم عناصر اقتصاد المعرفة بشكل محدود ويقتصر استخدامها في مجال المحاسبية في البرامج الجاهزة فقط لغرض المعالجة المحاسبية أو الشبكات الداخلية لتبادل معلومات.
- **المحور الثالث:** مدى إلمام الموظفين بالمفاهيم المتعلقة المنافسة و مدى تطبيقها في المؤسسة: تبين لنا من خلال تحليل الإجابات الخاصة بهذا المحور أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لا تمتلك ثقافة المنافسة لا على المستوى المحلي ولا على المستوى الدولي.
- **المحور الرابع:** دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق الميزة التنافسية: بعد تحليل النتائج المتعلقة بهذا المحور يتوقع العديد من المستقصين أن هذا النظام لن يكون أداة فعالة لتحقيق الميزة التنافسية لأن تحقيق هذه الميزة يتطلب تضافر جهود العديد من الأنظمة على مستوى المؤسسة أو على المستوى الكلي في الاقتصاد.

خاتمة

في خاتمة هذه الدراسة التي تم التطرق فيها للدور الذي يمكن أن يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في الرفع من تنافسية المؤسسة، من خلال ما يوفره من معلومات محاسبية.

نقدم أهم النتائج التي توصلنا إليها بالرجوع إلى الفرضيات التي سبق وضعها بهدف تأكيدها أو نفيها ، بعد ذلك نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات التي نعتقد أنها هامة في تغيير واقع المؤسسة الجزائرية ، ثم آفاق الدراسة باقتراح مواضيع مرتبطة بجوانب لم نتعرض لها والتي قد تكون أرضية لبحوث مستقبلية.

I- نتائج الدراسة النظرية

1- المعلومات هي أداة فعالة تعمل على تخفيض درجة المخاطرة في اتخاذ القرارات، لذا يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص الأساسية (الوقتية، السهولة و الوضوح، الدقة، الشمول، القبول، الموضوعية) حتى تؤدي الدور المنوط بها وهو خدمة متخذ قرار، وعلى مدى سلامة وصحة المعلومات تتوقف صحة وسلامة القرارات المتخذة.

2- لقد كان للتطورات الاقتصادية التي حدثت على مر العصور الأثر المباشر على المحاسبة، حيث تكيفت هذه الأخير مع كل المتغيرات الحاصلة في كل مرحلة من مراحل التاريخ الاقتصادي، ومع تراكم المعرفة المحاسبية تحولت المحاسبة من مجرد أداة بسيط إلى علم قائم بحد ذاته له أسس وقواعد تحكمه.

3- لقد ساهم العلماء والمفكرون في كل مرحلة من مراحل تاريخ الفكر الاقتصادي في تهيئة الأرضية الملائمة للمحاسبة من خلال مختلف النظريات والقوانين التي أعطت للمحاسبة دفعة قوية تجعلها تتماشى مع مختلف الظروف التي عاشها علم الاقتصاد في كل مرحلة من مراحل التاريخ.

4- ظهر نظام المعلومات المحاسبي مع ظهور فكر أنظمة المعلومات والتكنولوجيات الحديثة حيث دمج بين المحاسبة ونظم المعلومات والتكنولوجيات الحديثة، لذا يصعب التفرقة في العصر الحديث بين المحاسبة العصرية الحديثة المبينة على عناصر التكنولوجيا ونظام المعلومات المحاسبي.

5- ظهرت ثلاثة اتجاهات تفسر مكانة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، حيث يرى الاتجاه الأول أن هذا النظام ما هو إلا نظام فرعي من نظام المعلومات الإداري يقتصر دوره فقط على توثيق البيانات وتحرير القوائم المالية، في حين يرى الاتجاه الثاني أن نظام المعلومات المحاسبي هو النظام الكلي ويقوم بالإضافة إلى التوثيق بوظيفة أهم هي الإعلام وفي هذه الحالة يعتبر نظام المعلومات الإداري جزء منه، أما الاتجاه الثالث فيرى أن كلا النظامين لهما وزن في المؤسسة وهما مستقلان، ولكن لهم نقاط تداخل خاصة فيما يصطلح عليها بمحاسبة المسؤوليات.

6- عملية تحليل نظام المعلومات المحاسبي، تهتم بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع الموضوعي من أجل الوصول إلى فهم صحيح للمشكلات وتهيئة الحلول والبدائل المقترحة تمهيداً لمرحلة التصميم، وتعني هذه العملية تجزئة وتفكيك النظام إلى أجزاء بهدف فحص ودراسة وتحديد الأجزاء والمكونات واختبار أوضاعها وتشخيص علاقاتها بما يؤدي في النهاية إلى فهم طبيعتها ووظائفها ودور كل نظام فرعي في سياق عمل النظام ككل، وعلى محلل نظام المعلومات المحاسبي الأخذ في الحسبان كل القيود الداخلية والخارجية التي من الممكن أن تؤثر على عمل هذا النظام.

7- أما خطوة تصميم نظام المعلومات المحاسبي و التي تعبر عن عملية وضع خطة لترتيب أجزاء النظام في شكل متكامل يفني بالأهداف المطلوب تحقيقها من النظام. بحيث تتضمن هذه الخطة الكيفية التي يتم بها ترتيب الأجهزة وكيفية استخدامها وكذا مدى إمكانية تحقيق التنسيق بين الأنشطة وإجراءات التشغيل.

8- تنفيذ وصيانة نظام المعلومات المحاسبي، تتمثل في مجموعة من الخطوات الأساسية وهي: التطبيق الأولي للنظام الجديد (وضع خطة تطبيق ، نصب الأجهزة والمعدات اللازمة) ثم التحول إلى النظام الجديد، وهناك أربع أساليب معروفة في عملية التحول من النظام القائم إلى النظام الجديد وتتمثل في: التحول المتوازي أو التحول المباشر أو التحول بالتجربة الرائدة أو التحول المرحلي. أما المرحلتين الأخيرتين من تنفيذ النظام فتمثلان في التوثيق النهائي للنظام واختبار وتأمين نظام المعلومات المحاسبي.

9- المعرفة تعبر عن حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم، وتلقى المعلومات وإخراجها بما تدركه حواسنا. والتي تركز على مقومين أساسيين: تراكم الخبرة، التأهيل العلمي المناسب للأفراد.

10- اقتصاد المعرفة يعد فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية ظهر في الآونة الأخيرة فأصبح كلاً فاعلاً في ذاته، وأصبح جزءاً فاعلاً في كل اقتصاد، وفي كل نشاط، وفي كل عمل، وأصبح عنصراً أساسياً في كل مشروع يعطي له مزيداً من الفاعلية ويجعله أكثر توافقاً مع احتياجات البيئة والمجتمع .

11- إن الميزة التنافسية ليست غاية أو هدف نهائي، بل هي هدف مرحلي ووسيلة لتحقيق نجاح المؤسسة وضمان البقاء في دنيا الأعمال، التي تتسم بحدّة التغيرات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

12- أصبح من القناعات الراسخة أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش ، في ظل بيئة دولية متسمة بالعمولة، انفتاح الاقتصاديات، تحرير الأسواق ، وشعارها البقاء للأفضل .

13-الدعائم الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي في ظل اقتصاد المعرفة هما عنصران أساسيان، المورد البشري الذي يعبر عن المعرفة والموارد المادية التي تتجسد في التكنولوجيات الحديثة بكل أنواعها (أجهزة الإعلام الآلي، البرمجيات، الشبكات .. الخ)

14- ليس المهم هو اقتناء تكنولوجيا المعلومات بل الأهم هو الاستخدام الإستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات وإحداث طفرات في حجم الأعمال وتسهيل التعاملات بين مختلف الأطراف.

15- يساهم اقتصاد المعرفة في تطوير نظام المعلومات المحاسبي وجعله أداة للمنافسة من خلال المعرفة البشرية، البحث والتطوير والتعليم المستمر.

16- تساهم البحوث في مجال نظام المعلومات المحاسبي في تزويد المؤسسات بما تحتاجه من معلومات محاسبية عن بيئتها، والتي تساعد على اتخاذ مختلف القرارات والتقليص من درجة عدم التأكد التي تشوبها.

17- يساهم نظام المعلومات المحاسبي في دعم وبناء الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة من خلال المعلومات المحاسبية التي يقدمها والتي تعتبر الأساس الاستراتيجي في القرارات المتخذة من طرف المؤسسة الاقتصادية، من خلال نظام المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الإدارية.

18- لتحقق المعلومات المحاسبية الهدف التنافسي للمؤسسة يجب أن تتميز بمجموعة من الخصائص الأساسية التي تجعل منها أداة فعالة في تحقيق تنافسية المؤسسة الاقتصادية، هذه الخصائص التي نص عليها مجلس معايير المحاسبة المالية وهي (الملاءمة، التوقيت الزمني المناسب، صدق التعبير) .

19- يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية من خلال (جودة المعلومات المحاسبية، تقييم الأداء المالي، تخفيض وقت وتكلفة التشغيل، الإفصاح، اليقظة...).

20- المعلومات المحاسبية مورد إستراتيجي يجب أن يعنى بالأهمية ، بحكم تواجدها في كل وظائف المؤسسة ، ومن ثمة تظهر ضرورة تسييرها ، تميمها ، صيانتها وحمايتها من الضياع أو التجسس والرفع من مخزونها ، وخاصة تلك التي تمثل ورقة رابحة للمؤسسة.

21- يجب أن يتوفر لمتخذ القرارات المعلومات في الوقت المناسب (دون تقديم أو تأخير) وبالكمية المناسبة (دون الزيادة عن الحد أو النقصان) وبالكيفية المناسبة التي تسهل عملية اتخاذ القرارات.

22- اعتماد تكنولوجيا المعلومات الحديثة في نظام المعلومات المحاسبي سوف يؤدي إلى: كسر حاجز الوقت، كسر الحواجز الجغرافية، كسر حواجز التكلفة، كسر الحواجز الروتينية أو الهيكلية، المساهمة في إعادة تصميم العديد من مراحل الأعمال، وهذا يؤدي بدوره إلى تخفيض تكاليف تشغيل النظام الذي ينعكس بشكل إيجابي على التكلفة الكلية للمؤسسة مما يسمح بتقديم أسعار تنافسية.

23- اعتماد تكنولوجيا الاتصالات في نظام المعلومات المحاسبي سوف يسمح بنشر المعلومات المحاسبية وتقريب المؤسسة من العملاء والموردين و تقليص المسافات وبالتالي تدنية تكاليف الاتصال المباشر الذي ينعكس هو أيضا بشكل إيجابي على التكلفة الكلية للمؤسسة مما يسمح بإكساب المؤسسة ميزة تنافسية من مدخل السعر.

II - نتائج الدراسة الميدانية

- 1- بإقرار جميع الهيئات الدولية والوطنية، الحكومية وغير الحكومية، بيئة الأعمال الجزائرية غير مستعدة لتبني فكرة المنافسة والتنافسية .
- 2- الجزائر على مدار السنوات الماضية حققت معدلات تنافسية متدنية ويعود السبب الرئيسي حسب رأي المنظمة العالمية للشفافية إلى ارتفاع معدل الفساد الاقتصادي والمالي في الجزائر.
- 3- غياب شبه كلي لاقتصاد المعرفة بسبب ضعف البنى التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وضعف التنمية البشرية .
- 4- هناك نقص في استيعاب النظام المحاسبي المالي من طرف القائمين على عمل هذا النظام بسبب قصر مدة التطبيق، ضعف التكوين والتدريب في هذا المجال ، وغموض الإطار التصوري لهذا النظام.
- 5- تقتصر علاقة النظام المحاسبي المالي باقتصاد المعرفة على البرامج والأجهزة والشبكات الداخلية فقط مع غياب الربط بين هذا النظام والبيئة الخارجية سواءً من حيث المعاملات التجارية الالكترونية أو نشر المعلومات إلكترونياً أو سوق الأوراق المالية.
- 6- غياب ثقافة الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بسبب غياب فكر المنافسة والتنافسية وضعف المؤسسات الاقتصادية ومحدودية إمكانياتها التنافسية على المستوى المادي والبشري.
- 7- النظام المحاسبي المالي لن يعمل على دعم الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلا من خلال توفر الإطار المناسب لعمل هذا النظام من خلال إصلاحات جديده تقوم بها الدولة والمؤسسات الاقتصادية على المستوى الداخلي من خلال إعادة هندسة نظام التسيير وإحداث ثقافة إيجابية داخل المؤسسة، وعلى المستوى الخارجية من خلال إعادة صياغة المنظومة الاقتصادية (القوانين التنظيمية، القوانين الجبائية، المنظومة البنكية، ...).
- 8- كل المؤسسات موضع الدراسة ليس لديها ثقافة نظام المعلومات، فهذا النظام الجديد بالنسبة لهم هو مجرد أداة للتوثيق فقط وليس نظام للمعلومات المحاسبية.

III - اختبار الفروض

1 - فرضيات الجانب النظري

أ - الفرضية الأولى: (نظام المعلومات المحاسبي هو مجموعة من العناصر المادية والتكنولوجية والبشرية التي تتضافر فيما بينها لتقدم معلومات محاسبية مفيدة لصناع القرار، من خلال التفاعل مع البيئة الخارجية والداخلية).

من خلال الدراسة توصلنا إلى أن نظام المعلومات المحاسبي هو نتاج التفاعل بين مجموعة من العناصر أهمها العنصر البشري (المعرفة الصريحة والضمنية) وتقنية المعلومات، اللذان يعملان بشكل متكامل من أجل تزويد المؤسسة بالمعلومات المحاسبية اللازمة لممارسة أعمالها وتحقيق أهدافها، هذا النظام الذي يتميز بعدة خصائص أهمها: التكامل مع البيئة الخارجية، عدم التعارض مع أهداف و رسالة المؤسسة ، تحقيق الرقابة، دعم عملية اتخاذ القرار والتخطيط داخل المؤسسة، التوافق و التلاؤم مع كل وظائف و نشاطات المؤسسة و التغلغل فيها وضمان التغذية العكسية، السرعة في معالجة البيانات و إنتاج المعلومات، و التي تعمل كلها على ضمان استمرار وبقاء المؤسسة في بيئة الأعمال التنافسية. وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

ب - الفرضية الثانية: (تخضع عملية بناء أو تطوير نظام المعلومات محاسبي في المؤسسات الاقتصادية إلى دراسة شاملة وتحليل دقيق من أجل هندسة نظام جديد يحقق أهداف المؤسسة، اعتمادا على مجموعة من التقنيات والأساليب الكمية والكيفية و التنظيمية، ومجموعة من المناهج والمبادئ العلمية).

استناداً إلى الدراسة النظرية يتبين لنا أنه من أجل بناء أو تطوير نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة الاقتصادية يجب أولاً القيام بتحليل النظام القديم واكتشاف مناطق الاختناق بالاعتماد على مجموعة من الطرق والأساليب الرياضية والإحصائية والبيانية ومن ثم تصميم النظام الجديد على أساس نتائج التحليل و إمكانيات المؤسسة ومتطلبات البيئة الخارجية. ولا يتوقف الأمر على التصميم بل العمل على إنجاح واستدامة هذا النظام الجديد من خلال متابعة تنفيذه والقيام بالصيانة الدورية والدائمة له. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .

ج - الفرضية الثالثة: (اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد المبني كلياً وجزئياً على المعرفة والذي يلعب الدور الرئيسي في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية من خلا مجموعة من الميكانيزمات تساعد على تحقيقها واستدامتها).

اعتماداً على الدراسة النظرية نجد أن الميزة التنافسية تعتمد بشكل كبير على عناصر اقتصاد المعرفة خاصة المورد البشري المؤهل الذي يعتبر أصل من أصول المؤسسة ولا يمكن الاستغناء عنه، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومختلف تطبيقاتها على مستوى الإنتاج أو التسويق...، هذه العناصر التي أصبحت تساهم بنسبة كبيرة جدا في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية . وهذا ما يثبت صحة الفرضية المطروحة.

د-الفرضية الرابعة: (تعتبر المعلومات المحاسبية التي تمتاز بمجموعة من الخصائص النوعية من المدخلات الأساسية التي تساعد على تحقيق الإستراتيجيات التنافسية، ومن ثمة الميزة التنافسية).

توصلنا في الدراسة النظرية إلى أن المعلومات المحاسبية الجيدة تساهم في تحقيق الإستراتيجيات التنافسية من خلال التحليل الإستراتيجي للقوائم المالية، و التحليل الإستراتيجي للتكلفة بالاعتماد على التقنيات التي توفرها كل من المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية، كما تساهم في زيادة درجة المرونة واليقظة والإبداع في المؤسسة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية المطروحة.

2 - فرضية الجانب التطبيقي

للإجابة على فرضية الجانب التطبيقي (تعاني البيئة التنافسية الجزائرية من قصور حاد بسبب ضعف بيئة الأعمال وغياب الميكانيزمات الأساسية التي تساهم في تحقيق التنافسية، كما يساهم النظام المحاسبي المالي في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، في حالة توفر مجموعة من الشروط الأدوات التي تدعم تطبيق هذا النظام على المستوى الكلي والجزئي.) قمنا بتجزئة هذه الفرضية إلى مجموعة من الأفكار الثانوية تجيب على الفرضية الرئيسية وهي:

- الفكرة الأولى (مناخ الأعمال في الجزائر غير مهياً لتبني فكر المنافسة واقتصاد المعرفة)

اعتماداً على التقارير الدولية والمحلية الحكومية وغير الحكومية الواردة في بداية الفصل الخامس يتبين لنا أن بيئة الأعمال في الجزائر غير مستعدة لتبني فكر المنافسة واقتصاد المعرفة.

- الفكرة الثانية: (المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كانت مستعدة للانتقال إلى النظام المحاسبي المالي، كما أن القائمين على عمل هذا النظام تلقوا التأهيل الكافي الذي يمكنهم من التحكم الجيد فيه).

اعتماداً على الدراسة الميدانية التي قمنا بها استنتجنا أن المؤسسات الاقتصادية ورغم علمها المسبق بضرورة تطبيق النظام المحاسبي المالي إلا أنها لم تكن مستعدة تماماً لعملية الانتقال، بسبب ضعف الإمكانيات المادية والبشرية وحتى التقنية، ضف إلى ذلك مقاومة التغيير وعدم الرغبة في التحول. كما أن القائمين على هذا النظام لا يتحكمون فيه جيداً بسبب ضعف التكوين في هذا المجال رغم أن كل أفراد العينة تحصلوا على تدريب في هذا المجال.

- الفكرة الثالثة: (المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تستعمل تطبيقات اقتصاد المعرفة في العمل المحاسبي بسبب ضعف البنى التحتية للاقتصاد الوطني وضعف الإمكانيات الداخلية وسوء التسيير).

استنادا إلى الاستقصاء نستخلص أن اعتماد المؤسسات الاقتصادية على عناصر اقتصاد المعرفة في مجال الحاسبة ضعيف جدا ولا يقتصر إلا على تكنولوجيا المعلومات فيما يخص البرامج الجاهزة وأجهزة الكمبيوتر، الشبكات الداخلية والدولية بشكل محدود جداً، ويعزى هذا إلى ضعف إمكانيات المؤسسة وضعف البنى التحتية التكنولوجية في الجزائر و سوء التسيير والتنظيم.

- **الفكرة الرابعة:** (لا تمتلك معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ثقافة المنافسة والتنافسية).

بالعودة إلى ما ورد في الجانب التطبيقي من هذا البحث توصلنا إلى أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ليس لديها ثقافة المنافسة نظراً لضعف الإمكانيات المادية والبشرية، ضعف التدريب والتكوين، ضعف التواصل مع البيئة الخارجية وسوء الاستفادة من المستجدات العالمية والمحلية، كما أن بيئة الأعمال الجزائرية غير المحفزة.

- **الفكرة الخامسة:** (يساهم النظام المحاسبي المالي من خلال جودة المعلومات، تخفيض وقت وتكلفة التشغيل، تقييم الأداء المالي، اليقظة والإفصاح في تحقيق ميزة تنافسية).

استنادا إلى ما ورد في المحور الرابع من الاستقصاء نستنتج أن هناك توقع من طرف المستقيين أن هذا النظام سوف يكون أداءه ضعيف في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بسبب اعتباره أداة توثيق للعمليات المحاسبية لا نظام للمعلومات، وغياب الميكانيزمات التي تساعد على التطبيق الجيد له على المستوى الكلي والجزئي.

واستنادا إلى الأفكار السابقة المطروحة نستنتج أن النظام المحاسبي المالي لن يكون له تأثير على الميزة التنافسية إذا لم تتوفر له الأطر القانونية والاقتصادية والتنظيمية السليمة مع إصلاحات جديدة في كل المجالات، بالإضافة إلى ضرورة تغيير ثقافة المؤسسة والفرد والمجتمع. وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

IV - توصيات واقتراحات

- 1- القيام بإصلاحات اقتصادية جديدة تمكن من الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني.
- 2- توفير الأطر القانونية والتشريعية التي تمكن من تطبيق اقتصاد المعرفة وأداء النظام المحاسبي المالي الدور المنوط به داخل المؤسسات الاقتصادية وفي الاقتصاد الوطني.
- 3- توفير بنى تحتية قوية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تمكن من تطبيق اقتصاد المعرفة من خلال تكثيف الجهود الاستثمارية في بنى والهياكل التكنولوجية.
- 4- ضرورة الربط بين المعاهد ومؤسسات التكوين الأكاديمية، والمؤسسة الاقتصادية في مجال البحث العلمي والتطوير في مجال التكنولوجيات الحديثة وأنظمة المعلومات.
- 5- ضرورة الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية من خلال إنشاء وحدة بحث وتطوير تختص في مجال نظم المعلومات وأساليب تطويرها.

- 6- ضرورة إعادة هيكلة نظام التسيير داخل المؤسسة ليخدم متطلبات نظام المعلومات المحاسبي في ظل اقتصاد المعرفة.
- 7- على المؤسسة ترسيخ ثقافة التميز وأنظمة المعلومات من خلال بناء ثقافة مؤسساتية تهدف إلى الرفع من تنافسية المؤسسة .
- 8- بهدف التكيف مع العوامل البيئية غير المتوقعة، يجب على المسيرين التمييز بين القرارات الإستراتيجية وغير الإستراتيجية، لأن ذلك الفصل سيحدد العوامل الأساسية التي تحكم المؤسسات للتنبؤ بها، وتلك التي تسيير الأعمال اليومية، إذ لا بد للقرارات الإستراتيجية أن تتكيف مع العوامل البيئية من خلال التوقع لما سيحدث مستقبلاً.
- 9- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات، التي تعتبر من المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار.
- 10- ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالية.
- 11- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات خاصة للمستثمرين في السوق المالية.
- 12- تأهيل المورد البشري: يجب تعمل المؤسسات والدولة على تأهيل المورد البشري باعتباره أساس المعرفة والإبداع والابتكار.

V - آفاق البحث

- لا يمكن اعتبار أن هذه الدراسة قد غطت جميع جوانب موضوع دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية، لذا نقتراح مجموعة من المواضيع قد تكون مواضيع بحث في المستقبل :
- 1- دور الحوكمة المحاسبية في تعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة.
- 2- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات.
- 3- دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل التوجهات العالمية الجديدة.

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

I-1- الكتب العلمية

- 1- أحمد فؤاد عبد الخالق، المحاسبة و نظم المعلومات، دار الإنسان للتأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، 1975 .
- 2- أحمد فؤاد عبد الخالق، نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1988.
- 3- احمد فؤاد عبد الخالق، نظام المعلومات لتطبيق الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1994.
- 4- أحمد حسين علي حسين، نظام المعلومات المحاسبي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- 5- أحمد حسين علي حسين، تقييم و تشغيل نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة الإشعاع، مصر، 2006
- 6- أحمد حسين علي حسين، دليلك في تحليل وتصميم النظم، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 7- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، دار الإشعاع، الإسكندرية، 1997.
- 8- أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 9- أحمد محمد نور، تصميم النظام المحاسبي-دراسة تطبيقية على المنشآت المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1986.
- 10- أحمد رجب عبد العال ، و آخرون ، الأنظمة و المشكلات المحاسبية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .
- 11- أحمد غنيم، دراسة الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار، دار المستقبل، بورسعيد- مصر، 1993 .
- 12- أحمد سيد مصطفى، التسويق العالمي: بناء القدرة التنافسية للتصدير" . الناشر المؤلف، الطبعة الأولى، القاهرة. 2001.
- 13- أحمد حامد محمود عبد الحليم، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية، مركز التعليم المفتوح، الجزء الأول، بنها، مصر، 2012.
- 14- أحمد صلاح عطية، محاسبة التكاليف على أساس النشاط (ABC) للاستخدامات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 15- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد القوائم المالية، في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2008.
- 16- الخداح حسام الدين، وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، 1995.
- 17- السيد عبد المقصود ديبان وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية - مدخل تحليل وتصميم النظام، الطبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 18- السيد عبد المقصود ديبان، وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية وتطبيقاتها على الحاسب، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 19- السيد عبد المقصود ديبان، ناصر نور الدين، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 20- السيد عبد المقصود ديبان وناصر نور الدين، نظم المعلومات المحاسبية -مدخل تحليل وتصميم النظام، الطبعة 2، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- 21- الخفاجي عباس خضير، الإدارة الاستراتيجية : المدخل والمفاهيم والعمليات، مكتبة دار الثقافة، عمان، 2004.
- 22- العاني، علي فائق جميل، دور إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية ، مطابع جامعة بغداد ، العراق، 2004
- 23- القاضي، زياد عبد الكريم، وأبو زلطة، محمد خليل، " تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية"، ط 1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع. عمان، 2010..

- 24- الدوري زكريا، صالح أحمد علي، الفكر الاستراتيجي وانعكاساته على نجاح منظمات الأعمال - قراءات وبحوث، دار اليازوري للنشر والتوزيع - الأردن ، 2009.
- 25- الزيادات محمد عواد أحمد ، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005.
- 26- العلي عبد الستار، وآخرون، المدخل إلى إدارة المعرفة ، الطبعة الأولى ، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2005.
- 27- الجبوري علاء أحمد حسن عبید ، أثر الإستراتيجيات التنافسية في تعزيز الأداء الاستراتيجي للمنظمات الصغيرة ، مطابع جامعة الموصل ، العراق،، 2005.
- 28- العاني علي فائق جميل، دور إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية ، مطابع جامعة بغداد ، 2004.
- 29- إبراهيم سلطان ، نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري) الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 .
- 30- إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- 31- إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003 .
- 32- بوعلام بوشاشي، المنير في المحاسبة العامة ، دار هومة ، الجزائر ، 1998 .
- 33- بشادي محمد شوقي، المحاسبة ونظم المعلومات، دار النمر للطباعة، عين شمس، القاهرة، 1995
- 34- ثابت عبد الرحمان إدريس، جمال الدين محمد المرسي ، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001.
- 35- جمال الدين المرسي و آخرون، التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2002.
- 36- جلال إبراهيم العبد، منال محمد الكردي، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 37- جمعة أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، 2007.
- 38- حسين فلاح الحسينين ، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2000 .
- 39- حسين حريم، السلوك التنظيمي، سلوك الأفراد في المنظمات، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 1997.
- 40- حسام الدين حسين، محاسبة التكاليف - نظم معلومات محاسبية، المعهد العالي الفندقية، الإسكندرية، 2005
- 41- حسين عجلان حسن، إستراتيجيات الإدارة المعرفة في منظمات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2008.
- 42- حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
- 43- خيرت ضيف، مقدمة في أصول المحاسبة، دار النهضة العربية، بيروت، 1981
- 44- رجب عبد الحميد السيد، الإدارة الحديثة، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000.
- 45- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2003.
- 46- زياد هاشم يحيى، قاسم محسن الحبيطي، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، كلية الحداثة الجامعة، الموصل ، العراق، 2003.
- 47- زكي الميلاد، المسألة الحضارية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1999.
- 48- زياد عبد الحلیم الذيب، نضال محمود الرحي، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة للطباعة والتوزيع والنشر، عمان، 2011.
- 49- سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000.
- 50- سعيد قبيس عبد الفتاح وآخرون، مدخل في نظم المعلومات الإدارية والاقتصادية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1981.
- 51- سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009.

- 52- سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الـراية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009.
- 53- سعيد محمود عرفة، الحاسب الـكتروني ونظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1984.
- 54- سعد محمود عزمي، نظام المعلومات ووظائف التخطيط والرقابة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، 1975.
- 55- سمير الصبان، دراسات في المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991.
- 56- سعد غالب ياسين، الإدارة الإستراتيجية، دار الـيازوري للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.
- 57- سعد غالب ياسين، تحليل وتصميم نظم المعلومات، دار المناهج عمان، 2000.
- 58- سعد غالب ياسين، إدارة المعرفة، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 59- سعد غالب ياسين، نظم مساندة القرار، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط4، 2004.
- 60- سامي عفيفي حاتم، "اقتصاديات التجارة الدولية"، مطبوعات الإسراء، القاهرة، 2003.
- 61- سرور علي سرور، تحليل وتصميم النظم - منهج مهيكلي، دار المريخ، الرياض، 2002.
- 62- سمير كامل محمد وكمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 63- شوقي سالم، نظم المعلومات والحاسب الإلكتروني، بدون دار نشر، الكويت 1985.
- 64- شوقي سالم، نظم شبكات المعلومات، جامعة الكويت، 1983.
- 65- صالح خالص، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة و المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر.
- 66- صبحي محمود الخطيب، عمرو عباس العتر، مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.
- 67- صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2005.
- 68- طارق عبد العال، التقارير المالية - أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 69- طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الحرمين للكمبيوتر، الإسكندرية، 2000.
- 70- طارق طه، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية و الحاسبات الآلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
- 71- طيبي نور الدين، نواصر محمد فتحي، مبادئ المحاسبة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1994.
- 72- عايدة سيد خطاب وآخرون، إدارة الموارد البشرية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2006.
- 73- عبد الفتاح المغربي، نظم المعلومات الإدارية - الأسس والمبادئ، المكتبة العصرية، المنصورة، 2002.
- 74- عوض منصور ومحمد أبو النور، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر، ط 5، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- 75- علي محمد منصور، مبادئ الإدارة - أسس ومفاهيم، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة 1، 1999.
- 76- عبد الرزاق محمد القاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- 77- عبد الرزاق محمد القاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 78- عبد الرزاق محمد القاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، ط 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 79- عثمان الكيلاني وآخرون، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج، عمان، 2000.
- 80- علاء عبد الرزاق السالمي وآخرون، تقنيات المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 81- علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000.
- 82- علي السلمي، إدارة التميز - نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.
- 83- عبد الستار العلي وآخرون، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2009.

- 84- عبد السلام أبو قحف: "التنافسية وتغير قواعد اللعبة"، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1996.
- 85- عبد السلام أبو قحف، الإدارة الاستراتيجية للأزمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 86- عبد السلام أبو قحف، التسويق مدخل تطبيقي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002
- 87- عمر صقر. "العولمة وقضايا إدارية معاصرة". الدار الجامعية. الإسكندرية. 2003.
- 88- عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل ، الكويت ، 1990 .
- 89- علي عبد الهادي مسلم، نظم المعلومات الإدارية: المبادئ والتطبيقات، مركز التنمية الإدارية بجامعة الإسكندرية، دار المعارف، 1994.
- 90- فكري عبد الحميد عشموي ، أساسيات المحاسبة المالية ، دار الشروق للنشر و التوزيع و الطباعة ، جدة، 1983.
- 91- فليب سيمير فيفو، ترجمة أمينة التيتون، تحليل النظم - التعريف والعملية والتصميم، دار الحسام للطباعة والنشر، مصر، 2001.
- 92- فاروق إبراهيم متولي، أساسيات تحليل وتصميم النظم، بدون ناشر وبدون سنة نشر.
- 93- فريد النجار، المنافسة و الترويج التطبيقي - آليات المؤسسات لتحسين المراكز التنافسية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 94- فايز النجار، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 95- فرنون كام، ترجمة رياض عبد الله ، نظرية محاسبية ، جامعة المستنصرية ، العراق، 2000 .
- 96- فركوس محمد ، الموازنة التقديرية أداة فعالة للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2001.
- 97- فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن ، 2002.
- 98- قاسم محمد إبراهيم، زياد يحيى السقه، نظام المعلومات المحاسبي ، وحدة حذباء للطباعة والنشر - كلية حذباء الجامعة، الموصل العراق، 2003 .
- 99- كمال الدين مصطفى الدهراوي ، و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 .
- 100- كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2007.
- 101- كامل علي متولي عمران، التخطيط والرقابة، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث للنشر، القاهرة، 2007،
- 102- كامل السيد غراب، نادية محمد حجازي: "نظام المعلومات الإدارية"، النشر و المطابع، جامعة الملك سعود، 1988.
- 103- كتوش عاشور ، المحاسبة العامة - أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني -، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2003.
- 104- كتوش عاشور، المحاسبة العامة - أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (scf)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011
- 105- محمد محمد الهادي، التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر، دار الشروق، القاهرة، 1993.
- 106- منصور عبد الكريم، المحاسبة العامة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1992.
- 107- محمود قاسم تنتوش، نظم المعلومات في المحاسبة و المرجعة المهنية - دور الحاسوب في الإدارة و التشغيل، دار الجيل دار الرواد، بيروت، 1998.
- 108- محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2010.
- 109- محمود السيد سلطان، تحليل النظم - التعريف والعملية والتصميم، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2001.
- 110- محمود عبد العزيز وآخرون ، تحليل وتصميم النظم، الدار الهندسية، القاهرة، بدون سنة نشر.

- 111- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1992.
- 112- محمد مطر، موسى الوسطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجال القياس، العرض، الإفصاح)، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- 113- محمد الصيرفي، تحليل وتصميم النظم، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.
- 114- محمد نيهان سويلم، تحليل وتصميم نظم المعلومات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996.
- 115- محمد عبد حسين الطائي، هدى عبد الرحيم حسين العلي، اقتصاديات المعلومات - القوة الناعمة في تحقيق التفوق التنافسي للمؤسسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
- 116- محمد عبد حسين الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، إدارة تكنولوجيا المعلومات، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 117- محمد عبد حسين الطائي، صيانة وإدامة نظم المعلومات الإدارية، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- 118- محمد توفيق ماضي، إدارة الإنتاج والعمليات، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- 119- محمد نعيان سويلم، تحليل وتصميم نظم المعلومات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996.
- 120- محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
- 121- محسن أحمد الخضيري، صناعة الميزة التنافسية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.
- 122- مصطفى صالح سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
- 123- منير شاكر محمد، و آخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2005.
- 124- مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2000.
- 125- منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها، أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة، 2002.
- 126- مرسي جمال الدين، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية-مدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 127- نادية العارف الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 128- نادية العارف، إدارة الألفية الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 129- ناصر دادى عدون، و آخرون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية، الجزائر، 2003.
- 130- نضال محمود الرححي، زياد عبد الحليم الذبيبة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة، عمان، 2011.
- 131- نواف محمد عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.
- 132- نضال محمود الرححي، زياد عبد الحليم الذبيبة، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 133- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، علم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع و جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 134- نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية، مصر، 1998.
- 135- نبيل شاكر، إعداد دراسات إعادة الجدوى وتقييم المشاريع، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.
- 136- نعيم دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية، الناشر معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن 1995.
- 137- نعيم دهمش و آخرون، مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 138- هلال عبود البياتي، علاء عبد الرزاق محمد حسن، المدخل لنظم المعلومات الإدارية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل - العراق، 1992.

- 139- هشام أحمد عطية، نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2000.
- 140- وليد ناجي الحيتالي، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، الطبعة الأولى، 1993.
- 141- يحيى محمد أبو طالب، المحاسبة الإدارية نظام للمعلومات في مجال التخطيط . الرقابة . اتخاذ القرارات ، مكتبة عين شمس ، القاهرة، 1986.

I-2- رسائل وأطروحات الدكتوراه

- 142- بن نافلة قدور، مكانة بحوث التسويق الدولي في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية -بالتطبيق على عينة من المؤسسات الجزائرية المصدرة، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2007-2008.
- 143- توفيق سريع علي باسردة، تكامُل إدارة المعرفة والجودة الشاملة وأثره على الأداء، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة دمشق، 2006.
- 144- سوزي محمد علي حاتون، نموذج مقترح لدور الإدارة في تحقيق الميزة التنافسية في برامج التعليم الفندقية والسياحي في كليات المجتمع الأردنية في ضوء واقعها والاتجاهات المعاصرة، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات منح درجة دكتوراه فلسفة في التربية تخصص إدارة تربوية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006.
- 145- شنوف شعيب، الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2007.
- 146- شعيب إبراهيم مصطفى، أثر المعرفة التقنية والسلوك الإبداعي في مستوى أداء بعض المنظمات الصناعية، دراسة ميدانية ، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، 1998.
- 147- صلاح الدين عواد الكبيسي، إدارة المعرفة وأثرها في الإبداع التنظيمي، دراسة استطلاعية مقارنة لعينة لشركات القطاع الصناعي المختلط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بغداد، 2002.
- 148- علي قاسم حميد المعمار، تقويم دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية - دراسة حالة في الشركة العامة للصناعات الصوفية، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة بغداد، 2002 .
- 149- عادل محمد القطاوي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، الأكاديمية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن، 2005.
- 150- عبد الستار محمد العلي العدواني، تطوير نظام المعلومات الإدارية بالتركيز على تطبيقات تقانة المعلومات الحديثة، حالة دراسية في المعهد الفني بالموصل، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، 1998.
- 151- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، بوج بوعريج، الجزائر، 2009.
- 152- فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006.
- 153- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات، في ظل أعمال التوحيد الدولية، - بالتطبيق على حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

I-3- رسائل ومذكرات الماجستير

- 154- أحمد عبد الهادي بشير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية - غزة، 2006.
- 155- إخلاص هزاع كريم العبدلي، استخدام الوسائل الآلية في نظام المعلومات المحاسبية، وسائل مقترحة في مصرف الرفادين، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2003.
- 156- بسام محمود احمد، " دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية، - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة-، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2006.
- 157- بشير أحمد خميس، أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على نجاح تلك النظم وأثر تطبيقها على الأداء المالي للشركات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن 2007.
- 158- حنان علي العطاس، قياس أثر التطبيق المحاسبي لمعايير جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في سوق الأسهم السعودي، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2010.
- 159- رامي شمسين، رضا العملاء ودوره في تحقيق الميزة التنافسية-دراسة تطبيقية في قطاع الخدمات الجوي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسويق، جامعة دمشق، 2009 .
- 160- رامية أحمد عز كردية، أثر التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة آل البيت، الأردن 2007.
- 161- سامي محمود عبد الحميد مراد، تأثير الانترنت على نظم المعلومات المحاسبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، كلية التجارة، 2005.
- 162- سعيد فححي مقداد، أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على تحسين الأداء المالي-دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية، دراسة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2010.
- 163- شفيق سنكري، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية باستخدام قواعد البيانات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق، سوريا، دمشق، 2006.
- 164- فورين حاج قويدر، دور نظام المعلومات المحاسبي في مراقبة التسيير بالمؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشلف، 2007.
- 165- محمد بن علي بن أحمد القيسي، ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المناهج وأساليب التدريس العامة قسم المناهج والتدريس، جامعة مؤتة، الأردن، 2011.
- 166- مها محمد مصطفى الشال. " بناء القدرة التنافسية للصناعة المصرية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة ". رسالة ماجستير أكاديمية السادات الإدارية للعلوم الإدارية - القاهرة. 2002.
- 167- منذر يحيى الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2009.
- 168- معتز جميل برهان العكر، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على دواعب الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.

- 169- ميقاويب منصف، الاقتصاد الجديد و التجارة الالكترونية - مع تحليل أثار الثورة الرقمية على العالم النامي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير. جامعة باجي مختار عنابة 2004.
- 170- نصيرة بن عبد الرحمن "آليات تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحرير التجارة الخارجية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. إدارة الأعمال. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة البليدة. 2006.
- 171- نهاد إسحاق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.
- 172- علا أحمد عبد الهادي الزعانين، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية دراسة، تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2007
- 173- عبد الله بن سعيد بن فهد المرزقي، مدى تأثير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على القيمة السوقية للأسهم - دراسة ميدانية على السوق المالية السعودية ، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2007.
- 174- عماد أحمد إسماعيل، خصائص نظم المعلومات وأثرها في تحديد خيار المنافسة الإستراتيجية في الإدارتين العليا والوسطى - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير ، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 2011.
- 175- علي فاضل جابر، تصميم نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمرك، 2007.
- 176-

I-4- المقالات والبحوث العلمية

- 177- الحسني صادق متطلبات أجهزة الرقابة المالية العليا للقيام برقابة الأداء، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 2000، العدد 2، المجلد 27.
- 178- الخشالي شاكر جار الله، والقطب محيي الدين، فاعلية نظم المعلومات الإدارية وأثرها في إدارة الأزمات: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 2007، العدد 11 المجلد 3.
- 179- السالم مؤيد سعيد ، أثر الخصائص الهيكلية في فاعلية نظم المعلومات دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2004، العدد الأول، المجلد 7.
- 180- الزامل ريم، إدارة المعرفة لمجتمع عربي قادر على المنافسة، مجلة الجزيرة، السعودية، العدد 16، 13 أبريل 2003.
- 181- إبراهيم شكري إستراتيجية الجودة الشاملة " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.كلية التجارة بجامعة عين شمس.العدد الثالث.جويلية 1998.
- 182- الأميرة إبراهيم عثمان، دراسة تحليلية لفاعلية توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية-جامعة الدول العربية-مصر، المجلد13، العدد02، 1989
- 183- أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001 .

- 184- ابراهيم ميده، العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإستراتيجية - دراسة ميدانية (الشركات الصناعية الأردنية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق - المجلد 25، العدد الأول، 2009.
- 185- اسكندر مصيص، التقارير المالية والقرارات الاستثمارية، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد الثاني والخمسون كانون الثاني، 1994.
- 186- تيسير المصري، توحيد المعرفة المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 23، العدد الأول، 2007.
- 187- حسانة محيي الدين " اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات " مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2004، العدد 2، المجلد 9.
- 188- حمزة محي الدين، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2007، العدد 1، المجلد 23.
- 189- خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات، المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، مجلة جامعة دمشق المجلد الثامن عشر - العدد الثاني، 2002.
- 190- رجاء حاسم محمد، دراسة دور تقانة المعلومات في تحسين جودة المنتج (دراسة تطبيقية في شركة الخياطة الحديثة)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق العدد 79، 2009.
- 191- رأفت سلامة سلامة، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي - دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية - مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. يونيو 2011.
- 192- زياد هاشم محيي، تأثير استخدام الحاسبات الالكترونية في عمل نظم المعلومات المحاسبية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (63)، العدد (23)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2001.
- 193- صيام وليد زكريا، كفاءة نظم المعلومات في القطاع المصرفي في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة البنوك في الأردن، 2002، العدد 9، المجلد 21.
- 194- صالحة عبد الله عيسان، وجهة ثابت العاني، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المعرفة في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس، مجلة البصائر، جامعة البتراء، الأردن - مارس 2008، العدد 1، المجلد 12.
- 195- ظاهر حازم الخطيب، ظاهر القشبي، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية، 2004.
- 196- عبد الله خالد أمين وقطناني خالد، البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية (دراسة تحليلية على المصارف التجارية الأردنية)، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2007، العدد الأول.
- 197- علي عفاف مبارك محمد، دور نظام إدارة التكاليف الإستراتيجية في ظل ظروف المنافسة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد 27، العدد 2، 2003.
- 198- فضيل رايس، واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من الجزائر، مصر والإمارات خلال الفترة: 2000-2010 دراسة مقارنة، مجلة الباحث العدد 10، 2012.
- 199- فريد كورتل، الإدارة الفعالة للمعرفة: مصدر لتحقيق الميزة التنافسية في ظل المحيط الاقتصادي الجديد، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثاني عشر، ماي 2007.

- 200- قورين حاج قويدر، متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS16) ضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF)، مجلة دراسات اقليمية، العدد 26، جامعه الموصل-العراق، 2012.
- 201- قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، جامعه ورقلة، العدد 2012/10.
- 202- محمد رؤوف حامد، "اقتصاد المعرفة ودور محوري للابتكار والتغيير التكنولوجي"، مجلة المدير العربي، العدد 158، جامعه الإدارة العليا، أبريل 2002.
- 203- محمد نور برهان، تقنية المعلومات وتحديات الإدارة العامة العربية في عقد التسعينات، المجلة العربية للإدارة، العدد الأول، المجلد (19)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999.
- 204- محمد حسن محمد عبد العظيم، دور المعلومات في تفعيل الإدارة الإستراتيجية في المنظمات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد الأول، عدن- اليمن، جوان 2005.
- 205- منصور، بماء محمد حسين، المداخل المقترحة لقياس وتقييم الأداء المالي والتشغيلي والإستراتيجي في منشآت الأعمال الحديثة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعه الإسكندرية، مارس 2002، مجلد 39، عدد 1.
- 206- مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي " تجربة الجزائر"، مجلة الباحث، جامعه ورقلة، العدد 01/ 2001.
- 207- هدى محمد كريم الخفاجي، إدارة المعرفة وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية دراسة لآراء عينة من المدراء في معمل سميت الكوفة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13 العدد 3 لسنة 2011.
- 208- وحيد محمود رمو، أهمية المعلومات المحاسبية ومقومات تطوير المحاسبة لخدمة التنمية الاقتصادية في الدول النامية- إشارة خاصة للعراق، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 2، 1999.

I-5- المؤتمرات العلمية

- 209- أكرم أحمد الطويل، حكمت رشيد سلطان، أثر تقانة المعلومات في عمليات إدارة المعرفة : دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية المساهمة في محافظة نينوى، المؤتمر العلمي السنوي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعه الزيتونة الأردنية، 26-28 (أبريل)، 2004.
- 210- بوتيفور الزهراء، لكحل فريدة، اليقظة أداة مساعدة لاتخاذ القرارات في المؤسسة -دراسة ميدانية على مستوى 13 مؤسسة اقتصادية بوهران، الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعه المسيلة يومي: 15-15 أبريل 2009.
- 211- ثامر البكري، هاشم سليمان، إدارة المعرفة و انعكاس على عمليات التحليل الاستراتيجي والميزة التنافسية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع جامعه الزيتونة الأردنية- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية 26 - 28 نيسان 2004.
- 212- حسين مصطفى الهلالي، إدارة المعرفة بين الإبداع المحاسبي وإبداع المحاسبين، المؤتمر العلمي السنوي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعه الزيتونة الأردنية، 26-28 أبريل 2004.
- 213- حسين مصطفى هلاي، تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية، ندوة الدعم المؤسسي والمعلوماتي لعمل المراكز الإستراتيجية في الحكومة، ورشة عمل حول أمن ونظم المعلومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعه الدول العربية، مصر، 6-10 أبريل 2004.
- 214- حاتم القرنشاي، الاقتصاد المعرفي وصورة عصرية للدولة والمجتمع، مؤتمر جامعه الإدارة العليا، السادس والثلاثون، الاقتصاد العربي والدولة الحديثة، الإسكندرية، 24-28 أكتوبر 2000.
- 215- درمان سليمان صادق، خصائص المعلومات الإستراتيجية، في صنع قرارات المزيج التسويقي، المؤتمر السابع عشر لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي حول : الدور المتغير لاختصاصي المعلومات في اقتصاد المعرفة : التحديات والفرص، مسقط " 8-10 مارس 2011 .

- 216- زياد هاشم يحيى، ناظم حسن رشيد، المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة الزيتونة الأردنية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2005.
- 217- زياد هاشم يحيى، قاسم محسن الحبيطي، تأثير التطورات التكنولوجية والبيئية على المحاسبة الإدارية في القرن الحادي والعشرين، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 26-28 (أبريل)، 2004.
- 218- زيدان محمد، دور الحكومات في تدعيم التنافسية - حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08-09 مارس 2008، ورقلة، الجزائر.
- 219- سمير أبو الفتوح صالح، أحمد أبو الفتوح صالح، "رؤية إستراتيجية للتحويل نحو الاقتصاد المعرفي ومنظمات الأعمال الإلكترونية في المنطقة العربية"، مؤتمر تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 16-18 أبريل 2002.
- 220- وليد زكريا صيام، مدى إدراك أهمية إدارة المعرفة المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 26-28 نيسان 2004
- 221- عادل رجب، إمكانية زيادة القدرة التنافسية في خدمة الشحن الجوي المصري، المؤتمر الدولي حول القدرة التنافسية للاقتصاد المصري - آفاق المستقبل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 5 و6 نوفمبر 2001.
- 222- علي السلمي، نموذج قياس الفجوة التنافسية، المؤتمر الأول للجمعية العربية للإدارة، الإدارة الإستراتيجية والقيمة التنافسية لمنشآت الأعمال العربية، الإسكندرية، 30 و31 أكتوبر 1996.
- 223- فتحي مصطفى الزيات، "اقتصاد المعرفة ودوره في تحديث الصناعة العربية"، مؤتمر تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 22 - 24 أبريل 2003.
- 224- ليث سعد الله حسين، سهير عبد داؤد، دور النظم الخبيرة في تحسين قرارات الموارد البشرية: نموذج مقترح، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 27-28 أبريل 2005، عمان، الأردن.
- 225- محمد شريف توفيق، مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية، مؤتمر التجارة الإلكترونية - الآفاق والتحديات، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 25 - 27 يوليو 2002.
- 226- نبيل علي، "المعرفة ومفاهيم التقدم"، وثيقة مقدمة في مؤتمر جماعة الإدارة العليا، السادس والثلاثون، الاقتصاد المعرفي والدولة الحديثة، الإسكندرية، 24-28 أكتوبر 2000.
- 227- نوري منير. "أهمية الميزة التنافسية العربية لمسابقة العولمة الاقتصادية". ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول: "التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية". جامعة المسيلة. 03 - 04 ماي 2005.
- 228- نوفل حديد، نظم المعلومات الحديثة في خدمة الذكاء الاقتصادي، لمنظمة الأعمال، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي السادس حول: الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة - جامعة الشلف - يومي 06-07 نوفمبر 2012.
- 229- هيثم أحمد حسين عبد المنعم، اقتصاد المعرفة وأثره على الممارسات المحاسبية وتدقيق الحسابات، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس "اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزيتونة الأردنية عمان - المملكة الأردنية الهاشمية، 25 - 27 أبريل 2005.
- 230- يوسف أحمد أبو فارة، العلاقة بين استدامة مدخل إدارة المعرفة والأداء، المؤتمر الدولي الرابع، إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة الأردنية، 26-28 أبريل 2004.

6-I - الجرائد اليومية والأسبوعية

- 231- جريدة الأهرام، العدد الصادر في 24 /01/ 2005 ، القاهرة.
- 232- جريدة المساء العدد رقم 3682 الصادر في تاريخ 2009/04/06 ، الجزائر.
- 233- جريدة التحرير العدد الصادر في 2011/10/29، الجزائر.
- 234- جريدة الخبر، العدد الصادر في 08 أوت 2012، الجزائر.
- 235- جريدة الشعب اليومية العدد الصادر في 2010/09/09، الجزائر.
- 236- جريدة الشروق الجزائرية العدد الصادر في 2011/11/22، الجزائر.
- 237- جريدة الحوار العدد الصادر في 12-01-2010، الجزائر.
- 238- مجلة الحوار المتمدن، العدد 2552، الصادر في 2009/02/09، العراق.

I-7- الجرائد الرسمية والقوانين والمراسيم

- 239- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 74، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.
- 240- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادر في 28 ماي 2008.
- 241- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 الصادر في 25 مارس 2009.
- 242- المرسوم الوزاري رقم 42 الصادر في شهر أكتوبر 1999 .
- 243- المرسوم التنفيذي رقم 09 - 110 المؤرخ بتاريخ 07 أفريل 2009.
- 244- المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

I-8- التقارير الدولية

- 245- تقرير ميداف انترناسيونال 2011.
- 246- تقرير المنظمات المالية الدولية 2011.
- 247- تقرير منتدى دافوس 2008.
- 248- تقرير التنافسية العالمي 2011/2012.
- 249- التقرير الصادر عن مكتب "نات أنديكس" الأمريكي في 2012.
- 250- تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات 2010.
- 251- تقرير التنمية البشرية 2011.

I-9- مراجع أخرى باللغة العربية

- 252- المحاسبة المالية، مطبوعات المؤسسة العامة للتعليم الفني التدريب المهني، الإدارة العامة لتصميم و تطوير المناهج، المحاسبة المالية، المملكة العربية السعودية، 2010.
- 253- منى مؤتمن، نحو رؤية جديدة للبحث التربوي في مجتمع الاقتصاد المعرفي، بحث مقدم إلى إدارة البحث والتطوير التربوي، المملكة الأردنية الهاشمية، 2003.
- 254- المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية ، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية ، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ،الأردن 1999.
- 255- العلواني ، حسن ، إدارة المعرفة - المفهوم والمداخل النظرية ، قسم الإدارة العامة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 1999 .

II - المراجع باللغة الفرنسية

II - 1 - الكتب العلمية

- 256- APOTHELOZ Bernard: Pertinence et fiabilité de l'information comptable, EDITION, Lausanne Suisse.1989
- 257- Bourach.H, Dictionnaire des sciences économiques et sociales. EDITION-Bordas. Paris. S A P.
- 258- GARNIER Pierre. La Technique Comptable Approfondie et Comptabilité Spéciale 2^{eme}. EDITION OUvoUND Paris , 1972.
- 259- PIERRE Lassegue, gestion de l'entreprise et comptabilité, 11^{eme} , EDITION Dalloz, paris, 1996
- 260- TEMMAR H. Doctrine et Méthodologie la comptabilité de L'entreprise .OPU Alger .1983
- 261- JOHN Hagedoorn :”L'entreprise a l'échelle de la planète”, ÉDITION Economica, Paris,1995.
- 262- R.PERCEROU ,Entreprise : gestion et compétitive , ÉDITION Economica , Paris, 1984
- 263- M.. PORTER, Choix stratégiques et concurrence, ÉDITION. Economica Paris, 1982.
- 264- M. PORTER. L'Avantage concurrentiel des nations. -EDITION Inter, Paris, 1993.
- 265- ROBERT Reix , Traitement des informations , EDITION Vuibert, Paris, 2001

II - 2 - أبحاث ودراسات

- 266- GELARD Gilbert, Les difficultés d'harmonisation du leasing, Revue Française De Comptabilité. N° 24, 1993.
- 267- VERHILLE Roland: Le mystère de la partie double, Revue Française De Comptabilité. N°324 , Paris, 2000 .

III - المراجع باللغة الإنجليزية

III - 1 - الكتب العلمية

- 268- Burton Jones Alan, Knowledge Capitalism : Business, Work & learning in the new Economy, Oxford University press, 1999 , P.11.
- 269- Certo,S.C & Peter.J.P , Strategic Management. A Focus on Process, EDITION, McGraw-Hill International, Australia,1990.
- 270- Moscove, S.A., Simkin,M.G., Baganoff,N.A, Core Concepts of Accounting Information System , 7th ed., John Wiley & Sons LTD Editions, UK, 2001.
- 271- Sveiby KE, The New Organizational Wealth - Managing and measuring Knowledge-Based Assets. Berrett-Koehler Editions, San Francisco. 1997.
- 272- Rowe Mason & Rowe Alan. Strategic Management, A methodological approach 4th Edition, Addison .Wesley Publishing, Australia, 1994.

III - 2 - أبحاث ودراسات

- 273- Blumentritt R. & Johnston R., *Towards a strategy for knowledge management, Technology Analysis and Strategy Management, Loughborough University, England, Vol. 11,1999*
- 274- Nonaka, Ikujiro & Konno, Noboru: *The concept of "Ba": Building a foundation for knowledge creation. In: California Management Review ,No 40, vol 03: 1998*
- 275- Zack, Michael, H., *Developing a knowledge strategy, California management, Review, Vol. 41, N°03, spring, 1999.*
- 276- Fitzsimons, A., and Shoaf, V., *"FASB Studies the Electronic Reporting of Business Information", Commercial Lending Review, fall 2000.*

IV - المواقع الالكترونية

- 277- <http://almohasb1.blogspot.com>
- 278- <http://www.shatharat.net>
- 279- <http://www.ksu.edu.sa>
- 280- www.aleqt.com
- 281- <http://www.doroob.com>
- 282- www.pctechno.net
- 283- www.sa30di.com
- 284- <http://eliqtisadia.blogspot.com>
- 285- www.hrm-group.com
- 286- <http://smahi.montadamoslim.com>
- 287- <http://www.benbelghit.com>
- 288- <http://www.tahrironline.net>
- 289- <http://www.nuqudy.com>
- 290- <http://ar.wikipedia.org>
- 291- <http://www.djazairress.com>
- 292- <http://www.itu.int>
- 293- <http://arabic.peopledaily.com>
- 294- <http://www.kutub.info>
- 295- <http://www.aadd2.com>
- 296- <http://blogs.ksu.edu.sa>